

١٦٧٨

منع الفتاح

ابن حجر الهيتمي

٢٠٢  
٢١٨١٥







منح الفتاح على مناسك الايضاح ، تأليف ابن

أبي بكر بن محمد بن محمد بن أبي المكي الشهير

۱۶۷۸

الاعلام : ١ : ٢٤٣ ، ارا الكتب المصرية : ١ : ٤

يد الناسخ - تاريخ النسخ - منح الفتاح

بمكشف هـ ——— فائق الأيضاح هـ — حاشية ابن حجر من الأيضاح سائر الحج



منح المفتاح  
على منيلك  
الايضاح  
للعلاقة  
المصنعة  
تفقه  
ام

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

الايضاح

اسم الكتاب منح المفتاح على منيلك الرقم ١٦٢٨

اسم المؤلف محمد بن جبر الهمداني

تاريخ النسخ ١٠٥٨

عدد الأوراق ٢٢٢

ملاحظات

١٤/٥٠٠

فقه شافعي



محمد بن عبد الله بن عظم شهاب بن عبد الله الحرام ما ارجيه على الكرامة من احكامها  
 فزارها في كل عام وجعلها محل تنزلات رحمة الجسام ومنبع الخلق  
 لثامه من الحرام والاثام وشهادات لالم لا اله الا الله وحده لا شريك له  
 تنهات ان تقطع بها في سلك العباد الاية الاعلام وشهادات سيدة  
 عبد الله بن رسول الله الذي شرف الله به بيتهم وبلده الحرام على الله وشاهدا  
 عليهم وعلى الهم واصحابهم بدور الكهدين في ذنابات الظلام بما هممت غيوة  
 انما اذهت على من اغتفى آثاره في تلك المشاعر العظام **باب**  
 تعد اما اشهدت اليه حاجة المتقربين لا يفتح الشرح الاقام والهدى  
 الهمام يحيى السنة والدين وعلم شار الاية المحققين سيد رقة  
 وحكيم ومحرر المذهب وعلمهم كيف وقد اجمع الهمم بعده على  
 البالغ في المعونات والاجتهاد الفانية القصوى والحقق يتحقق  
 الوحدة على مواهب اقدامه فضلا عن تقدم اثاره في القضا والفتا  
 حتى مال السكر مع جلالته وقر دار الحديث لطيف عن النبي صلى الله عليه وآله  
 لعلم ان انما يخرج وجهه مكانا مسمى قدم النواوس من تسويد تلميم  
 لطيف يتم فعادة وتبين مراده وحقق الترتيب على وجهه  
 وتزيف كما اورد عليها مما لا يستحسن ويحب عنه كالامام الرافعي  
 رضي الله عنها وجزاه عن علم المذهب خبرا حيث امكن مقصود  
 الى ذلك نارا الا شهاب الممل والانهماز المخار ومقتضرا على الحسن  
 ما يشتر اليه ومفاد ما يحتاج للتقريب عليهم وقد ازيد لغيره ايسر  
 لنحوهم وقع في تقريره او خلطه داخل في تحريه سايلامن نظرق  
 بعين الانصاف والتخفيف ان ينضم على خليله واهلها من خط  
 فانه يسود من زمن قليل وكما في تحريه وتكميل مع الاستتار عن  
 يسوء ما افترقت من الذنوب وفيه ما جهت من العيوب وانا  
 اسأل الله العظيم ان يوفق له فضلا لكتبه ما على ما فيه من ظلم  
 الاوهام وان يتقني واباهم به تلك في دار السلام انه جواد كريم

الحمد الوصف بالجميل او القتا كما قال المحققون ورا لا غيرهم في الحمد الثاني  
زيادات لا حاجة اليها / الا التنصيص على آية الما بهم او نحوها كافر  
في محله والجملة خبرية لفظا انتائية معني على ما لا شئور فنون انصاع بها خبرية  
لفظا ومعني رددته في شرح الارشاد **قوله في الجلال** الى قوله فيه برائة  
استهلال من حيث ظهور آثار الجلال وما بعده في المحل وما اشتمل عليه كما لا يخفى  
والجوار العظم المستلزم للانصاف بكل صفة من صفات الكمال او منها التبر  
عن كل سمة من سمات النقص **والاكوار** التفضل على عباده والفصل  
الانعام وتفسيره بالنعم حيث قيل هو ما انعم الله به على عباده تفسيره باعتبار  
اثره والطول التسعة في تفصله واتعامه وغيرهما والمكتف جمع منته ونفي النعم  
التفيل فيقول القطام صفة كما شئتم ويصح ان يكون مؤنثا **قوله**

[illegible]



**قوله من الانام** هو الخلق او الجن والانس وجميع ما على وجه الارض قالوا  
 اشتهر ما الاول وعليه فكل ما شامل للملائكة لكن التحقيق الذي عليه اكثر  
 اهل السنة ان في تفضيل الادبيين عليهم تفصيلا وهو ان خواصنا وهم الانبياء  
 لا غير افضل من خواصهم وعوامهم وان خواصهم كجبريل افضل من عوامنا كالمكرهين  
 المدغمين وكرم وجههم وان عوامنا افضل من عوامهم تعلم ان المراد بالعوام منا الهلالي  
 ومقتضى قولنا ان بولس من اصحابنا وقال الاكثرون من ان المؤمنين الطاهرين  
 افضل منهم ان المراد بهم المطيعون ويمكن ان يجمع بينهما بان يقال  
 المراد العالمون بحقوق الله تعالى وحقوق عباده فهو لا كما يسمون  
 صلحا يسمون مطيعين وليس المراد مجرد العدل والقيم يظهر بخلافه وعلم  
 ايضا ان ما نقله البيهقي عن جمع من ان الاولياء منا افضل من الاولياء منهم  
 وكذا ما ذكره عن بولس محمود على ما فزرته والا فهو ضعيف وان لا يترق  
 فيما ذكر من ملائكة الملا الا على الا سفل وان سلمنا ان الاوليين افضل  
 هذا ونسأله الدني افضل من الخور العين حديث ام سلمة في الطرائق الاوسط  
 والكبير قلت يا رسول الله انسا والذين افضل ام الخور العين قال افضل نسأله  
 الدني افضل الظهاره على البطانة قلت وم ذلك ما يصلحنا وصيا مهم  
 وعيادة المدغم وحل وقى رواية قال بل نسأله الدني افضل من الخور العين  
 كفضل الظهاره على البطانة قلت يا رسول الله وم ذلك ما يصلحنا مهرو صلا من  
 له عز وجل حديث ابي هريرة عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله وم ذلك ما يصلحنا مهرو صلا من  
 رجل منهم لم يمسس على ثنتين وسبعين زوجة مما يفتش الله وثمنه من ولد آدم  
 كما فضل على من انشا الله بعدا ذمها في الدنيا **قوله برهنة ورافقة**  
 البرهنة اعم من الرافعة اوها متخذان وعلى كل فالمراد بهما في حقته تعالى غايتها  
 وهو التفضل والاحسان او ارادة ذلك وكذا يقال فيما ضاهاها هما  
 يستحيل معناه على الله تعالى **قوله دار السلام** هي الجنة سميت بذلك لان  
 تخليتها فيها سلام من بعضهم على بعضا ومن الملائكة عليهم اولان اشرف  
 الجنة تنالهم سلام فاولان رب وجميع اولان من دخلها سلمت الاوقات  
 في اتصالهم وصاحقتهم بعد عز وجل

قوله من الانام هو الخلق او الجن والانس وجميع ما على وجه الارض قالوا

او السلام من السماء تعالى فموقى الاول ما قسم اسم من التسليم لمعنى  
 التخم وفي الثاني مصدر سلم وقولنا ان جملها لكثرة استعمال معنى التسليم  
 من التثنية اي بمعنى التسليم في الاول والعقبي **قوله ما شرع لهم**  
 اي بين وفي نسخة شرعه **قوله الدهور** هو كالادهر جميع الدهور وهو  
 الامد الممدود وقولنا ان المفقوت عليه التقى عن سببه وانه المدوم معناه ان  
 ما اصابكم من الدهر قاتله هو الفاعل له فسيب سببه لانه اقبل وقصيفه  
 حرمه سبب الدهر وقياس قولهم يكون سبب الرخ مع ان سببها سبب  
 له تعالى الكراهة فقط وتكون سببها سببها له تعالى انما معناه انه غشى  
 منه انه يؤمل لذلك لانه مدلوله والاثبات كقرا فضلا عن كون حراما على  
 ان سبب التقى ما كانت العرب تعناه من ذمه لما يروونه من ان الفاعل  
 للتوايب فقال تعالى وانا الدهر اى الدهر اعمل ذلك لا الدهر في زعمكم وبعد ايراد  
 على من زعم بغير الدهر طرفا لما بعده في الخبر من اقبلت الليل والنهار لانه  
 يلزم على الرخ ان الله من السماء تعالى ووجه رده ما تقرر من ان لطلانه  
 عليه مجاز لا حقيقة **قوله من الناس** فيه تصريح بان الحج كات واجبا على  
 من قبلنا فقوله من قبلنا سمع الحجة الطمير في الفصح انه لم يجب الا على هذا الامم  
 نظروا فيه العز من جماعهم وردن خبره بما جاء في كتابهم عليه الصلاة والسلام  
 لما امرت بوزن في الناس بالحج من انه قال ان الله كتب عليكم الحج الى البيت العتيق  
 فاجيبوا ربكم فعدوه صيغة امر والا صل فيها الوجوب وانما فقوله تعالى  
 والله على الناس حج البيت الاية دليل ظاهر في ذلك ويستدل به القاصي بما فيه  
 نظرا من هو الناس سهل الانس والجن بناء على انه من توحيث كما في القاموس  
 وصرح به قتله صاحب حياي اللعن وعليه تقرر في الحج يشمل الجن ايضا ونقله  
 يعقوب الخليل عن قتضيه كلام اصحابهم وصرح به في فتاويه معار  
 لا نقول انهم مكلفون بشرعة يبينها محمد صلى الله عليه وسلم في اصل الايات  
 فقط بل في كل شيء لانه اذا ثبت انه مرسل اليهم كما هو مرسل الى الانس  
 والدعوة عامة والشرعة عامة لزمهم جميع التكليف التي توجب اسبابها

قوله من الانام هو الخلق او الجن والانس وجميع ما على وجه الارض قالوا

قوله من الانام هو الخلق او الجن والانس وجميع ما على وجه الارض قالوا







الزيادة في شرفه وان كان شرفه مستقرا كاملا فعلم ان من طلب  
الزيادة لم يطلب نحو تكثير اتباعه سيما العلماء ووقع درجته ومراتبه  
العلمية وانه يرد ما وقع في فتاوى اليقين وان تبصر ولله علم الدين  
فقال اخذ انتم كلام الله لا ينبغي ان يقال اصيل ثواب ما قرأناه  
زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم الا بزيادة في فضلها شيئا الاسلام  
المناوس والقبائل فقالوا باستحسان ذلك ووافقها حاجاتها المختار  
الكمال بين العالمين وشيئا شيئا الاسلام زكيا وقد ذكرت عبارة اوليك  
وعبرها في الفتاوى فانظر ذلك ما هم وقد وقع فيه غلط وغلط  
فاحسن فاحذره **قوله** ومن اعظم الطاعات فيه رد لقول  
الفاضل حين انما اعظمها وافضلها الا صاحب علي خلافة وان  
ورد في احاديث ما يشهد له نعم حج التطوع افضل من صلواته على  
ما ذكره الا ذرعي وقال انها مسئلة عزيزة النقل انتهى ونسب نظر  
وكلامهم كالصرح في رده ان اراد حج تطوع لا يقع فرض كفاية في الاراق  
والصبيان فان اراد ما يقع فرض كفاية فلم يفعل حج تطوع فله ان  
يلزم فرض صلاة تطوع وهذا لا نزاع فيه ومن ثم وهو اقوال الشافعي  
رضي الله عنه الاشتغال بالعلم افضل من صلاة الفلما بالاشتغال  
بالعلم فرض كفاية وهو افضل من النقل وباتي ما ذكرته بناء على ان  
فرض الصدقة افضل من فرض الحج ونقلها افضل من نقله وهو ما  
يدل عليه كثير من عبارات فيما افهم كلام العباد في زيادته من ان  
حج التطوع افضل من صدقة التطوع وفي حديث عند عبد الزراف  
ان عاتبة رضي الله عنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل  
حج ما كثر يجعل نفقة في صلته او عتق ما كثر صلى الله عليه وسلم طواف سبع  
لا نفق فيه بعد عتق رقيقه ونصبت ان الحج افضل من العتق وعليه  
فيكون افضل من الصدقة اذا العتق افضل انواعها **قوله**  
**وهو مستعار** ايها الله تعالى طاعة الله ان سائر الانبياء حجوا الا انه  
جمع مصاف فيه وهو الظاهر وقول عروة بن الزبير رضي الله عنهما  
بلغني

بلغني ان ادم ونوحا جادوت هود وصالح لا تشتغلان بما من قومه  
ثم بعث الله ابراهيم محمدا وعلم ما سكت ثم لم يبعث الله نبيا بعده الا  
حجه معترض بانه جاء في احاديث كثيرة ان هودا وصالحا حجبا منها  
قوله الحسن البصري في رسالته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
ان قبر نوح وهود وشعيب وصالح فيما بين الركن والمقام وزمزم ومن  
ثم قال في السهيلي في الروضة والمحيط الطبري وغيرهما لا شبهة انهما حججا  
وقولهما ان جميع الانبياء والرسل حجوا البيت وحشي عليه  
صاحب البيان واثبت الرفعة والمهبر حيث قالوا لم يبعث الله  
نبيا الا حج البيت ويح نبينا صلى الله عليه وسلم قبل النبوة وبعدها  
قبل الهجرة حجيا وعمرالا يعرف عددها كذا قال بن حزم لكن صح انه  
حج قبل الهجرة حججتين فابدى قد يتوهم من الخبر الذي ذكره الحسن  
كراهة الصلاة بين الركن والمقام وزمزم لانه مقبرة وبرذيان مقبرة  
الانبياء لا تكرر الصلاة فيها لانهم احياء في فنورهم يصلون ويتعبدون  
فان قلت كراهة الصلاة لا رتبة في جهة الحرب وهي ان المصلين  
ثم يستقبلون قلت شرط الحرم او الكراهة تحقق ذلك وهذا غير  
محقق هنا **قوله** من اهلها الصغير فيه وفيما بعده المقاصد  
ويصح عوده لاحكام المتأسر وما معه ويكون المراد جميعه لذكر طريق  
الاشارة او العيان **قوله** ولا تغرب اي تعيب قوله **من**  
**استغنا** غيره قد سكت عليه قوله في مجموع لا يجوز لمقتضى ما  
الشافعي رضي الله عنه ان يكتفى لمصنف او مصنفين وكوفا من كتب  
المتقدمين لكثرة الاختلاف في الحزم والنزج وقد حرم نحو عشرة  
من المصنفين بالشئ وهو شاذ مخالف للنصوص وما عليه الجمهور انتهى  
والعامل لنفسه كالمقتضى فما ذكر ولا اسكالا كما اشار اليه بقوله من كتب  
المتقدمين بخلاف من علم انه لا يثبت في كتب الا على المعتمد في المذهب

ما



كالمصنف واثباته فيجوز اعتقادها في كنف نعم الحق انه لا بد من نوع  
 تفتيش فان كتب المصنف نفسه كثيرة الاختلاف فيما بينها فلا يجوز  
 لاحد ان يعتمد ما يراه في بعضها حتى ينظر بقية كتبه او اثرها  
 او يعلم ان ذلك المحل قد افترقه عليه بتاريخه او المتكلم عليه الذي من  
 عادته حكاية الاختلاف بين كتبه وبيانات المعتمد من غيره فان  
 قلت اذا خالف المتأخرون او التزم الشيء من المصنف فهو خذ  
 بماذا قلت الذي اثره ان من مشايخنا غير متباينهم وهكذا  
 ان المعتمد ما عليه الشبان او المصنف الا ما اتفق المتأخرون فاطمن  
 على انه سهوا وغلط وما عداه لا عبرة بمن خالف فيه فان قلت اذا  
 اختلفت كتب المصنف ما الذي يعتمد عليه منها قلت اما المتخير فلا يتقيد  
 بشئ واما غيره فيعتمد المتأخر منها الذي يكون يتبع فيه كلام الاصل  
 اكثر كالمجموع والتحقق والتنقيح فالروضة والمحتاج وما اتفق عليه من  
 كتبه مقدم على ما اتفق عليه الاقل منها غالبا وما كان في رايه مقدم على  
 ما في غيره غالبا ايضا **قوله**  
 نعم الوكيل معطوفة على هو بنا على ما عليه جمع من جوار عطوف الانشا  
 على الخبر كمن المشهور امتناع فعله يفترق عن المعطوف مبتدأ بقرينة  
 ذكره في المعطوف عليه ويجعل خبرا عنه بالتاويل المشهور في وقوع الانشا  
 خير المبتدأ ارب وهو مقول فيه نعم الوكيل وخبره في جملة اسبغ خبره  
 معطوفة على مثلها بلا محذور او جملة نعم الوكيل معطوفة على حسني وهو  
 مفرد غير مضمر يعني الفعل فلم يكن في قوة الجملة فلم يلزم عطف الجملة  
 الانشائية على الجملة الخبرية بل على المقدر ولا محذور في عطف الجملة  
 على المقدر ولا في عكسه بل يحسن ذلك اذا روي عنه نكتة على ان بعض  
 المحققين يجوز عطف الانشائية على الاخبارية في الجملة التي لها محذورات  
 لو وقعها موقع المفردات ولا عبرة بغيرها وخرج عليه قوله تعالى

فلو كان  
 فلو كان  
 فلو كان

وقالوا

وقالوا حسينا الله ونعم الوكيل بناء على ان الواو من الحكاية لا من  
 المحكي اذ لا مجال للعطف فيه لا بتعسف قال ولا يختص في كل الجملة  
 المحكية بالقول ونوعه في ذكر عمالا مجرد بنائهم كون حسينا خبرا  
 عما بعده وليس كذلك بل هو مبتدأ خبره ما بعده وكون الاضافة  
 لا تفيد حصة تعريفا لكونه نوعا محسب وفي معنى الفعل انما  
 هو في بعض المواضع قبل ويصح ان تكون جملة وهو حسني لا نشاء  
 التوكيد فهو من باب عطف انشا على انشا او من قبيل عطوف الفقيه  
 على الغرض وهو لا يعتبر فيه اتحاد الجملة المتعاطفة خبرا وانشا  
 بل في الغرض المسوق له الكلام وورد الا وراية مخالفة للعطف من  
 غير دليل وعلى التتزل فقول انشا لطلب الكفاية لا لما ذكره والباقي  
 بات التحقيق ان الفصحى عبارة عن عمل متعده متناسبة  
 سبقت لغرض من الاعراض فاذا عطفت على مثلها فالمحفوظ  
 بالذات في ذلك العطف هو المجموع من حيث هو مجموع فلا يعتبر  
 فيه الا ما هو من احواله من حيث هو كد كونه مسبقا لغرض  
 كذا بخلاف الخبرية او الانشائية العارضة للنسب المتغيرة  
 فيما بين افراد الجملة الواقعة خبرا منه فانها ليست من تلك  
 الاحوال وقيل الواو لا اعتبار لها للعطف وهو مبني على وقوع الاعراض  
 في اجزاء الكلام وفيه خلا **قوله**  
 ان المراد بالحج الشرعي فتخرج العمرة ويحتمل ان المراد ما يشتملها فيكون  
 معناه قصده للنسك وكذلك ما وق بقصده حج او عمرة فعليه  
 تكون العمرة بحسب الحاجة من الذنوب كيوم الولادة ايضا على ان  
 العمرة تنقسم الى حج اصغر كما ياتي ثم رايست في حديث عند الشافعي من  
 حج واعتمر وظل هره ان ذلك التوار لا يحصل للحج لكن في حديث  
 البيهقي حصوله لمقدمة الحج ونقطه اذا خرج الحاج من اهل مكة ثلاث  
 ايام وملا ثلاث ليال خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه وكان سائرا بابه

بل

تسمي











وصحي لئلا يتب عليه فقلت التكفير من امور الاحرة والحكم بالفسق المستلزم  
وجوب التوبة ورد الشهادة ونحو ذلك من امور الدين على ان قوله تعالى  
ان تجنبوا اكباير ما تنهون عنه تكفر عنكم سائر ما كنتم تعملون ان المراد اجتنابها  
الى وقت وقوع الصغيرة وكنت اجتنابها الى الموت وهو ظاهر اللفظ  
وخبر علم المحقق التكفير قتل الموت فانضم وجوب التوبة من الصغائر  
والنظر الى انها هل تغلب الطاعات ام لا ثم رآيت المصنف في المجموع  
قال فخير مسلم ما من امرء مسلم يحضر صلاة مكتوبة فيحسب  
انها من الاعمال الصالحة ويصومها ويحسبها من الاعمال الصالحة  
كفارة لما فعله من الذنوب ما لم يوت بكبيرة وذلك ان كل عمل  
في حيزه ايضا من الاعمال الصالحة الخمس والجمعة الى الجمعة كفارة لما بينهن  
اذا اجتنبت الكباير في معنى هذين ما وبلات احد هما تكفير الصغائر  
بشرط ان لا يكون هناك كبيرة فان كانت لم يكفر شي لا الصغائر ولا  
الكباير والثاني وهو الاصح المختار انه تكفير الصغائر وتقديره تغفر  
ذنوبه كلها الا الكباير التي رما صحي واختاره بنافذ طاهر الا انه  
المذكور فاما مل ذلك المحقق قول **والدليل على فصل الحج**

قوله **كثيرة مشهورة في الصحيحين وغيرهما** منها قوله صلى الله عليه وسلم  
تايعوا بين الحج والعمرة فان متابعتهما بينهما تزييد في العمر والرزق  
وقرروا بينة فانهما يغفران الفجر والذنوب وورد في تنزيه وعمر  
نسق تدفع مفسدة السوء وعلم الفجر والمراد بالمتابعة كما انما تظهره  
الحج الطهراني الاثبات بكل عقيدة الاخر بحيث لا يتخلل بينهما زمان  
يصح اتباع الثاني فيه وله احتقالات المراد به العرف ولو قيل بترجيح  
لم يبعد ومغتر تنزيه ابي بعضهما في اثنى بعض وبارك ما ذكر من الاحتقالات  
والقبلة الفاقدة وضع في فضل الحج والعمرة احاديث اخر كثيرة  
متفق قوله صلى الله عليه وسلم الحج يهدم ما قبله وقوله اللهم اغفر الحاج  
ولم استغفر له الحاج وقوله استمعوا هذا البيت بعد هدم  
انه

الحديث



مرتبين ويرفع في الثالث وقوله ان الله تعالى يقول ان عبد الله  
له جسم ووسعت عليه في المعيشة لمصر عليه خمسة احوال لا ينفذ  
الي الحرام وهو محمول على ان كان استجاب الحج والعمرة في المدة المذكورة  
والقول بوجوبه في كل خمسة احوال احدا من ذلك خارج للاجماع  
وقوله ما انصراني لمعلمتين افتقر حاج فقد وقوله عمه في زمان  
نقد رخصه مع وجه ابقائه الذي لا ترد دعوتهم الحجاج حتى بعد  
وان التفتة في الحج كما التفتة في سبيل الله سبحانه في قول  
**من اشغ حرج به اخذ الثالث الصف فانه** **تقارن** **مكرره**  
وقبل حرام وفعل البدر من جاعم اختياره قوله **في هذا**  
**الوقت** **يترام** ان الاستشارة ليست قرأصل العبادية بل في  
وختفا ويوجد من ان الكلام بين لم يتصنيف عليه الحج اما من تصنيف  
عليه فلا يترام الاستشارة اذ لا قابلية فيها مع التصنيف نظير  
ما بان في الاستشارة وظاهر صنيعه ان الاولي تقدم الاستشارة  
وليس يغيب حتى عند التعارض لان الظاهر بين القول المشير  
الا في اغور منها الى النفس لغلبة خطوطها ونسب ادخاها  
قوله **الحج على من يستشيره** **الحج** **صرح** **الاصح** **بان** **ترام** **عيا**  
بنحو صريح او خاطب وخطوب وجب ذكره كن برده نحو شر او تزج  
وان لم يستشرف قبل اسم هناك وجوب النص ان ادانوك الى ضرر وان  
لم يستشرف وقوله وما ينوهم الى اخره معطوف على الهوي وكان المراد  
به انه لا يتقوله ان يستشير عليه بما ينفذ مصالحه الى الدين بحسب  
الواجب اخباره بما تورد مصالحه الى الدين وحده اوضح الدين قوله  
**كان المستشيرا** **موقف** **موجود** **يث** **رواه** **احمد** **وخيره** **وله** **شاهد**  
**حسن** **وقر** **رواية** **كان** **شاء** **اشار** **رواه** **سالك** **كان** **اشار** **فليست**  
عالمون.

بالوزن فيه فعله وينبغي جعل التخيير حق لا ينافي ما مر على ما اذا لم يترجم  
عنده الاشاره والا وجبت قوله **والدين النصيحة** **هو** **جتر** **من**  
الحديث الصحيح المشهور قوله **الثالث** **اذ اعزم** **على** **الحج** **الحق**  
به العزم على كل واجب او مندوب موسوع بل ينبغي بذل الاستشارة  
حتى في المباح قوله **فليس** **او** **يترك** **الحج** **الصحيح** **من** **عادة** **بن** **ادم**  
استخارته الله تعالى ومن شقادة بن ادم تركه استخارة الله تعالى  
**وهذه** **الا** **استخارة** **لا** **اعود** **الى** **نفس** **الحج** **موجود** **منه** **انه** **لا** **استخارة** **في**  
الواجب المضيف وهو ظاهر كما لا يخفى الاستشارة طلب خير الايدي  
من الفعل الموسع لان دون المضيف لا ثم لا رخصه في اخره قوله  
**بصلي** **كعنين** **من** **غير** **الفرص** **اي** **تر غير** **وقت** **الكراه** **الا** **كروم** **مك** **و** **ظفر**  
انه لو نوى بصلاة الاستشارة وغيره ففوت في وقت الكراه ايضا  
لان اجمع في وقت صحيح وميطر فقلب خلاف ما اذا لم ينو الاستخارة  
كان وقوعها في وقت الكراه لا ينافي حصول الاستشارة بها فصح  
وصوح الصنف في غير هذا الكلام كحصولها بالقرض والنقل كالطريقين  
والنجيب واعترض بعض المناخربين والظاهر فيه وجا رعه بان المراد  
بحصولها حين سقوط الطلب اما حصول الثواب فلا يدفع من  
البينة نظير ما ذكره في نجية المسجد ونحوها مقول من غير الفرص  
لكمال الاشارة لا اشتراط فيه وواضح ان الكلام فيمن تقدم على شروع  
في الصلاة لا ثم لا يخاطب بستم الاستخارة الا حينئذ هذا هو  
الذي يتردد فيمن يفي حصولها بفعل قرصا وفعل اخراما لو حصل  
انما يحصل الصلاة فلا يحصل شي مطافا ويشمل قوله والنقل اكثر من  
كعنين والحصول به على التخصيص المذكور ظاهر نظير ما ذكره في  
نجية المسجد مع ان في حديثها التعبير بكعنين ايضا والوجه عدم  
الحصول بها نظير النجى ايضا وخبر تم صلا ما كنت الله كذا شملها والثر  
منها لكن استنبطها معنى خصصها بغيرها ولا خصصه حديث

لان  
حرمة



الترغيب لانه من ذكر بعض اقراد العام الذي هو ما كذب الله كره هولا  
مخصصه قول **ثم يقول** اي عقب الصلاة لا فيها حال المصنف ويسن  
افتتاح هذا الدعاء وختمه بالمحمد لله والصلاة على رسوله صلى الله عليه  
وسلم اي كسابر الادعاب ونسب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في ثنا الدعاء  
ايضا ان كوره قول **بعلبك** الباسيبيبة ومحمد كونهما للنفس قول  
**ما لك لغد ولا اقدر** كان حكمه تقدم القدرة هنا على العلم عكس الاول  
ان الباعث على الاستحارة شهود العلم تعالى فيجب بساير الكليات والجزئيات  
وسان تقدم العلم ثم النسب واما هنا فقد وقع سوال الفصل وشهود القدرة  
على المسوالات من شهود العلم به اذ هي المتكفلة ببطل المطلوب فقدم في كل  
من المقامين ما هو الا نسب به وان اخرج الى شهود كل من العلم والقدرة  
في كل من المقامين قول **اللهم ان كنت تعلم ان داهي الى ان** اشارة  
به الى ما في حديث البخاري من انه يسمى حاجته وجنبه فالنسب تشبه  
الامر الذي يستخير فيه ليكون ذكر ابلغ واوضح وظاهر قول  
**وعاجله امرى وعاجله واجله** لفظ الحديث وعاجله امرى او قال عاجله  
امرى واجله مجمع للمصنف بين الكلمتين احتياطا ومنه بوحد فاعده  
حسنة وهوان كل ذكر جاء في بعض الفاظهم تشكك من الراوي ليس الجمع  
بينها كلها ليتحقق الانتباه بالوارد ثم رايته ما ياتي في كثير من دعائه  
وهو يود ما ذكرته وينبغي التفتك لدقيقه قد يفعل عنها ولم ازم  
قد نبه عليها وهيات الواو في المتعاطفات التي بعد خبرها بها  
وفي التي بعد نشر معنى اولان المطلوب تبسيرة لا بد ان يكون كل من  
احواله المذكوره من الدين والدنيا والعاجل والاجل وغيرها خيرا  
والمطلوب صرفه يلغى فيه ان يكون بعض احواله المذكوره شرا وفي  
حواله الواو على حالها فيه اسهام انه لا يطلب صرفه الا ان كانت جميع  
احواله لا يصنعها شرا وليس مراد انما هو ظاهرا قول **حيث كان**  
في رواية للتساير حيث كنت قول **ثم رضى به** في روايه للتجار

قوله ان كنت تعلم ان داهي الى ان  
قوله عاجله امرى وعاجله واجله  
قوله ثم رضى به في روايه للتجار

ثم ارضى

ثم ارضى وفي اخرى للتساير غير انه ارضى بنفسه بك ورواية ومعاوي  
ومعاشي وفي اخرى ومعيشتي وفي اخرى بعد اقراره لي واعني عليه  
وفي اخرى بعد حيث كان لا حول ولا قوة الا بالله فيستلحج بين كل  
ذلك كله قول **فلما اياها الكفرون** الا كذا ان يقرأ قبل سورة  
الكفرون ويركع خلق ما يشاء ويختار الى ترجيعوت وقبل الاحلاص وما كان  
لومن ولا مومن الى جبينها لانهما متساويان كالسورتين اذ القصد  
منها اخلاص الاعتقاد والعمل في سبيلها وان لم يرد اذ القصد  
لها والرجعة وصدق التقويين ولها العجز وقيل انما لوه في  
الجمعة انه لو نشي ما يقرأ في الاولي فراء مع ما في الثاني ومن تعذر  
عليه الصلاة استخار الدعوى المذكور وظاهره عدم حصولها بحمد الدعاء  
مع تبسیر الصلاة الا ان يقال المراد عدم حصولها لظاهرها خبر اي  
يعلى اذ اراد احكم امرا فليقل وذكر نحو الدعاء السابق وورد في حديث  
ضعيف انه صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد الامر قال اللهم خيري واخيري  
فيلقى ذكره كذا في دعائه قول **ثم يرضى الى آخره** اي فان لم يشتر  
صدره لشي قال في نظم امره بكور الاستحارة بعد ان دعاها حتى  
ينشرح صدره لشي وان زاد على السبع والتفتت بها في خير انس اذا  
هممت بامر فاستقر رجليه سبع مرات ثم يلهي انطو الى الذي سبق الى قلبك  
فان الخير فيه لعله خير من القالب افي اشرح الصدر لا يتأخر عن السمع  
علوان الخير استادة عزيت كما في الاذكار ومن ثم قيل الاول قول  
ايت عبد الله ان يفعل بعد ما اراد اذ الواقع بعد ما هو الخير  
ويورده ان في خير اقوي من ذلك بعد دعائها ثم يعز فردي على استخار  
عليه وفيه نظر اذ ما التي في النفس نوع من الالهام الموافق لشرع فاعتماده  
والنقول عليه اولى ومن ثم لم ينعقد بان استراح نشأته هو بي او ميل الى الفعل  
قبل الاستحارة وقد قال ابن جماعة ينبغي ان يكون قد حيا هذا نفسه  
حتى لم يبق لها ميل الى فعله كذا الشيء ولا تركه ليس تخير الله تعالى وهو مسلم



له فان تسليم القيد مع الميل الى احد الغنيتين حيانه في الصدق وان يكون  
دايم المراقبه لربه سبحانه وتعالى من اول صلاة الاستحارة الى اخر دعائه  
فان من التفت عن ملكه بناجيه حقيق بطرده ومقتله وان يقدر عليه  
ما اشرح له صدره فان توقع ضعف وثوق منه بخبرة الله تعالى له  
انتفى ولو فرض انه لم يشرح صدره لشي وان كرر الصلاة فان امكن التناجر  
اخره الا شرح فيما يسره فانه علامه الاذن والتجبر ان شاء الله تعالى  
قول **اذا استغفر عن ذنبه** ظاهره بل صريحه فاخير التوبة  
عن الاستحارة واستغفار العزم بعد ما وجرى به جماعة على تقديرها  
وابده بان المستغفر عما صيا كعبه متماد على اباقة ويرسل الى سبله يات  
بجساره من حيار ما في خزائنه فيعود بذكر الحق بين الحنف قوله  
**بداية التوبة** من المهم بيانها مع هيل تتعلق بها وخلاصة ذلك ان شرطها  
تدم من حيث المعصية واقلع حالا وعزم ان لا يعود وخرج من  
المقام لم يرد لها او يرد بها ان تلت لمستحقها ما لم يبره منها  
ومنه قضا نحو صلاة وان كثرت وجب عليه صرف سائر زمنه لذلك  
ما عدا الوقت الذي يحتاج لصرفه في تحصيل ما عليه من مونة نفسه  
وعياله وكذا يقال في سببان القرآن او بعضه بعد الباطل فان فقد  
المستحق ولو باقظاع خبره بحيث ليس من حبانها فيما يظهر سلمها  
او ارسالها فان امين ولو غير قاصي يله فيما يظهر فان تعدد تعدد  
بها على الفقر ابني القرم اذا وجدته كما في الروضة وغيرها او تركها عنده  
وحت الاستوى انه يتخير بين وجوه المصالح كلها وهو لها مرد الى  
ترجيح يومى كلام العزم بها عزم وغيره وزاد ان لم يصرف لنفسه  
من نفسه ان وجد فيه شروطه وعليه بدل كلام الفزالي في نظيره قال  
وجب عليه الاقتصار فيه على الامر الوسط وتقييد بين جماعه ذلك  
بعلمه بالاحكام الشرعية وظاهره انه غير شرط وانما شرطه حل تصرفه  
فيه

فيه علم بحوار تصرفه اليه ولتفسده عياله اي الذين تلوثهم موقوفهم وتبوي  
مفسر القرم اذا قدر بل يلزم التمسك لا يبا ما عليه ان يحصره لتفهم توبته  
كما رجمه الاستوى والاذن عن خلافه لا بين العباد فعلم صحة ما في الاجيان  
ان من استطاع الحج ولم يحج حتى اقلس فعليه الخروج منه فان لم يقدر  
فعليه التمسك بقدر الزاد خلا لا فان لم يقدر وجب عليه السواك بصره  
اليه من الزكاة او الصدقة ما يجمع به فانه لو مات قبل الحج مات عاصيا  
انتفى ولا نظير لمن استبعده كيعض اليمنيين وغيرهم وعليه من يفي  
اخذ احكامه قالوه في حياؤة للبعثات انه هنا يلزم الحج كما شتبا ان قدر  
عليه وان طالت المسافة ما لم يتضرر بالمشي اي صررا ايديهم  
فيما يظهر ولو استند ان لمباح وصرفه في محضبة او عكسه فحل  
بحب عليه التمسك لذلك فيه نظر والذي يظهر عدم الوجوب بل لانه  
يعطى من الزكاة ويحتمل خلافا من يؤخذ من كلامهم في باب الوصم  
انه حيث لم يكن الا الذين تابتا لزم المفسر مع نية القرم الا  
به عليه ليوفي من تركته ان تحلقت متبعا وحيث عصى الميت بعسرا  
بالاستدانة طوبى والا فلا قال بعضهم اجماعا وكذا لو كان موسرا  
وحل بغيره وبين التسليم بنحو حيس او يؤخذ بتقديره ذلك  
وقول من عبد الاسلام يؤخذ من حسنة رده الزكوة كما اشار  
اليه الامام وصرح به في الاجيان ان المرجو من تعذر انذ تعالى  
ان يعصى المستحق لان الدين غير عاصي بعدم وقاب وجب على  
خوفا من ان يعلم المستحق ويحكم من الاستيفاء منه ان امكنه ولا توبى  
ذلك اذا قدر ذلك الامام وتبعه العزيز عبد السلام وانما المصنف  
الى صحة توبته وان لم يسلم نفسه بالنسبة لحق الله تعالى ويغنى عليه  
حق الادب وانما الامتناع بل قال في الشامل وتبع جماعه انه حيث  
ندم صحت توبته وان لم يرد المظلم وهو ظاهر في غير انما بالنسبة لحق



الله تعالى ان وجد الاقلام والاكراد المصوب مادام باقيا وفذر عليه  
فلا وجب من التوبة عند كونه ميتا او قد ان خسر نحو القنات بعين  
ما قاله حتى نصح تحليله له فان تعذر عزم على فعله عند انكشافه تعذر  
اصلا استغفر لنفسه ودعاه والمرجو حينئذ من فضل الله ان يرضى  
حصاة ه عنه بكم قوله **والكره عات** اي ندبا قوله  
**وخرج من مقام الخلق** صرح بما مع دخولها في العاقبة منها ما يتبناها  
وتبنيها على الحافطة عليها لا سيما بمنسبة على المشاكلة والمضابطة قوله  
**ويخلص بالكلية من ديون** اي الحالة وجوبا هو الموجه بديان وبظهر  
انه يجب عليه في الحالة صرق جميع ما في يده الا ما ينزك الفلاس قوله  
**ويرد الودائع** كمثل الوجوب والندب والذي يظهر انه حيث علم رضى  
المالك بشئ عمل بقضيبه والا حيث قال الفقهاء في باب الوديعه انه  
يضمن بترك شئ وجب عليه تعلمه لان فيه ضياعا عاما ولا فلا قوله  
**ويستعمل الى اخره** اي وجوبا فيما يعلم انه عليه وتدينا فيما لا يعلم فان قلت  
المجهول لا يصح التحليل منه قلت ذكر بالنسبة للأموال الدنيوية  
اما الاخرى به فيحمل الحق مطلقا لان للدار فيها على الرضى وان لم يعتد  
به ظاهرا اخذ من قولهم ان العا طاه في البيوع ونحوها لا مطالبه بها  
في الاخرة اي من حيث الاموال الماخوذة بها وان اخذت بعقودنا سدة  
لانها اخذت بالرضى من اربابها الا ان يعرف بان الرضى هنا وقع في معين  
فاعتد به بخلافه ثم على ان العا طاة قال بصفاتها كثر وتتحقق في امرها  
ومن ثم لم يؤثر الرضى في الرضا قوله **وهي** اي حقوق الله وحقوق  
الادميين قوله **ويستعمل اليها** اي من ثلثه وجوبا ان تكون  
ثابتة قبل ولافتدبا ولا يلتقي بعلم الورثة مطلقا لان النفس  
تنتهي بالاموال اذا استولت عليها قوله **ويؤخذ من مقتضى** اي  
اي وجوبا في الحالة وتدينا في الموجهة قوله **ومن ثم**

تجانب

عطف

عطف على الاهل ليشمل غيرهم كترقيقه ودوايه وقد انزك واجب  
بلهم دفعه لحاكم وجبت فيجب عليه منعه من الحج حتى ينزك لهم  
تقايضهم مدة الدما وبالايات اخذت كلام الدار من وقول  
المأورد من خلاصه صنعت كما هو ظاهر على انه نقل عنه انه قال  
بالاول ثبات قلت كين يمنع مع انه لم يجب عليه الى الا ان ما منع  
بسبب قلت كما جرى بسبب الوجوب وكان في غيبته ضياع  
لموته وجب عليه في غير نحو الزوجه ان ينزك لهم كقايضهم عند من  
يتتبعه لينفق عليهم وفيها وفي ملوكه اما قطع السكينة بالطلاق  
ونحو البيع او فعل ما ذكره في الضرر وجهها بين الصالحين  
ويفرق بين هذا وما يأتي في الوجبات الدارين فضرر بالاجل  
علم يمكن له مطا لئنه ينزك ما يعني تحفته اذا حل خلاف ممونه  
فانه لا تقضي منه بوجه وايضا ممونه في حلسه فلولم يلزمه  
بذلك لصاح بخلافه الدارين قوله **المراد بها جميع**  
موقوفاتهم حتى خولت الادوية واحرة الطيب والمساكن قوله  
**فانما احل الدين** **منع الى اخره** اي ولو دينا وحرم عليه السفر  
وان قصر بغير ادنه حيث لم يعلم رضاه وان ضمنه موثرا كما هو  
ظاهرات له مطالبته وان ضمنه المور ونحوه ان والديون  
علم لانه المطالب وله الخروج ان وكل من يقضيه من مال حاضر  
لا غايه اي عن البلد وان لم يكن الى مرحلتين كما هو ظاهر ونظر  
ان الدارين لو كانت متساوية في ركنه لم يكن له منع نظير  
ما يأتي في ربا وان وليه لا يجوز له الادب للمدين في السفر الا اذا  
علم فيه مصلحه وانه لو عزل وكيله للدور في أثناء سفره امتنع  
عليه السفر حينئذ لما لم ينظر اليه حقوق وخو له لا تنفي السبب المحذور  
له الذي هو التوكيل ومنه بوحدات الرهن الرضى لا يمنع السفر لا هم لم يلتزموا



المال الحاضر بل اشتراط ان يوكل من يقضي منه كما تقر قول  
**علم السفر بخبر غايه** اي ولو لسفر مخوف وان قصر الاجل لكون الذي  
يظهر انه يستنظر طفاؤه الى زمن يصل فيه الى محل تقصير فيه الصلاة لان انما  
يسمى مسافرا جند فصرح صرح اصحابنا بان لو تجدد عليه  
دين حاله في أثناء الطريق لم يلزم الرجوع الا ان صرح الدارين  
بطلب الرجوع منه خلا وما لو نسكت فانه لا ياتى باستمرار السفر  
وقارن ما مر في تنكح السفر بان يقتصر في الاول ما لا يقتصر في  
الاثنين او هل خلول الموحل في اثناء الطريق كتحديد الدين او  
يغرف بان الدارين هنا تقصر لرحله بد منه ولا تم لكن له حق  
في منعه من ابتداء السفر فلا يملك منعه من استمراره خلافاً لما  
الدين المتجدد محل نظر وظاهر اطلاقه ان لا يمنع له يقتصر الثاني  
لكن الاول اقرب قول **استدرك** اي تدبيرا على تفصيله  
الاثنى عشر الزوج ويظهر انه يندرج في المراه ايضا استرقا اقاربه  
ان امكن وقد يفهم ذلك قول الصنف وش يتوجه عليه برة واما عنه  
قول **وسمى للزوج ان يحكمها** كانت وضعه مع ما فيه من الانباء  
تخصيصا لاداءها او قيامها بالاطعام عليه غيرها من باطن امره فعمل  
الاولى في ذلك كل سفر لاداءه وعمل الثاني لا عرف بل حيث جاز له  
السفر واحتاج لمن يقوم بما ذكر سن له استنصا بها وتعلم هذا الخبر  
ومثلهما فيما ذكر السريه قول **ما منعه احد والدين الى اخره**  
ظاهره انه لا عرف بين ان يمنع احدها او كلاهما وهو كذا خلافا  
لما ورد في ولا يبين ان يكون هناك اقرب من المانع او لا وهو ظاهر  
وبه صرح القنوني لان العلم في المنع هو وجوب البر كما ياتي ولا ريب  
ان الحد يجب برة مع وجود الاب بل كلامهم صريح في ذلك اذ الحد  
يسمى با حقيقته عندهم فما حكمه الولي العرفي وغيره بما حال ذلك  
ضعيف ولا يبين المسلم وكرو صدقها وهو الاوجه خلافاً للاذرع  
حيث

حيث قيد بالاسلام لان المنع هنا انما هو لوجوب برة والكافر  
حيث برة واما لم يراع الا ب الكافر في الجملة لظهور ان المنع ثم للحيث  
والاقتضاء له برة في محله وان كانت الكفار المتأهلون اعداء ولا يبين  
ان ياذن الزوج او لا لان رضاه لا يستفاد حق الا بوب وقاهر  
ايضا انه ليس له المنع من القرصه وان لم يجب على الولي لكونه فقيرا  
وهو كونه على الاوجه كما اقتضاه اطلاقه خلافاً للفرقة جماعة  
وان تتبع الزكشي وقوله انما عاص منعه انما هو باعتبار الاصل  
ويؤيد ذلك قول السامعي رحمه الله تعالى اذ اراد الحج ما يشاء وهو  
يطيقه لم يكن لا يبيد ولا لوليه منع انتهى فقضية اطلاقه انه  
لا عرفت بين مسافة التقصير ودونها مع ان الحج في الاول غير واجب  
عليه كما ياتي واما جاز له منعه من الجملة لكونه اخطر بما يقاس  
به الحج في ذلك لا يقال الحج هنا غير واجب والبر واجب فليق قدم عليه  
لا ما نقول هو وان كانت غير واجب الا انها اذا وقع يستفاد عنه واجبا  
وتخصيصه كما لا يخفى على غير خفي فموجب له فيه لذكره عليه فلو اذن السيد  
لقرينة في كبحه عز من العبد فقط فقل للاب منعه كما لم رحمه اذا  
اذن لها الفرق الزوج في غير حجة الاسلام ثم قضيت قوله ان لا ينفق  
والاول غير بعيد لان حجة لا يستفاد به حجة الاسلام ثم قضيت قوله  
لو كان المهر ان كان حران لم يلزمه استنبذ انما انه ليس للاب المنع  
هنا مطلقا الا ان يحمل على ما اذا سا فرقت السيد دون محدد عرف  
العبد وظاهره ان لو كان منع احد الابوين لم يحقوف الطريق اشتراط  
اذنه في القرصه ايضا ويؤيده قول بعض المتأخرين اخذ من قضيت  
كلامهم ان الاب منع بكنه المزوج وان اذن لها زوجها ما لم يسافر  
معها وقول العزيز جماعة لو كان لاحدها عرض بعينها خير



الحج عنه شرعا وجبت الطاعة كما اذا كان يريد السفر مع رفقة غير  
ما موبين وتكثرت ان يتأخر حتى يجد رفقة ما موبين وكلمة الاسلام بما ذكر  
عمرة والقفا والنذر ولها هرة انه لا فرق بين النذر المعين والمطلق  
وقد يستشكل انعقاد نذره بان ندب حج بل حواره متوقف  
على اذات اصله الا ان يحار بان الحج قرية في ذاته وان حرم السفر  
النية قال عقد نذره كما يعلم من كلامه في نذر صوم الجمع ومما ياتي في  
نذر الزوجة للحج اذ غرضه انعقاد نذرها بغير اذنه وان كان له  
منعها وشرط المنع من التطوع ان يكون هو المقصود من حيث  
ذاته فلو قصد معه فحارة او اجارة كالحالين والعكس مما زاد  
ركبه او اجرة على مومن سفره لم يشترط اذات احد مما حيث كان  
الطريق انما الا من المعمود اخذ من قوله له السفر بغير اذن  
ابويه لنجاسة وان بعد ما لم يكن فيه ركوب بحر او ياديه مخطرة ومما افتى  
به الوالي العرافي وان لم يكن محتا حالة كذا من يكون موقفا  
من ماله وفي السفر من مال غيره كما هو ظاهر وشرط ايضا ان لا يساه  
المانع في ذلك الركب فيما يظهر ترجيح والا فلا معنى لمنعه اذ علمته  
حصول نذره لا خوف الطريق وفيه يعلم رد تعبدية في المقرب  
نبيها للاذرع بشرط كون الولد انا قيا فليس له ان يشرط احد ما منع  
من كان من حاشية المسجد الحرام لعله الخطر انفق في يومه من قولي  
اذ علمته الى انه لو ادبى حرامه الى منع برة كجزءه عن خدمته اللازم  
له حاز منعه جندة وهو محتمل ويحتمل خلافا لعدم تخلف الوجوب  
حال الاحرام وطاقه ان لا يرد الحمل لا يكتفى بكونه في ركبه  
بل لا بد من مصاحبة له مصاحبة ينفق معها الربينة فان قلت  
لم جاز السفر لنجاسة بغيره السابق بغير اذات ابويه وان كان  
القصد

القصد به زيادة ماله وموت فحسب كما اقتضاه اطلاعه ومثله  
السفر لطلب العلم بغير اذنها وان كان سنة لا قرضا وما الفرق  
بين هذين وجه التطوع قلت بفرق بينهما وبين السفر لنجاسة  
بان النفس مجبولة على حب المال والاستكثار منه فلو توقف السفر  
له على رضاها لشتت ذلك على النفوس ولم تخلفه بخلاف العبادات  
المنطوية بها فان توقفتها على رضا الغير لا كد منها لا مستغنة فيه  
وبين وبين السفر لطلب العلم بان منع منعه بخلاف الحج فمستوجب  
فيه ما لم يسامح في الحج قوله **واما الزوجة الاخرى** في هذا  
المحل اضطراب طويل وخلاصة المقدم انه ليس للحرة استبدان  
روجها في الاحرام بنفسها كما قاله الشبان ولا يبا في قول المصنف  
هنا وفي المجموع له منعها من حجة الاسلام فانه لا يلزم من جواز منع  
حرمته اخرا عنها بغير اذنه كما ياتي بخلاف الامة فانه يجب عليها استبدان  
واستبدان السيد والفرق ان الحج لازم للحرة فتعارض في حقيقا  
واجبات الحج وطاقته الزوج ايسر محضا بينهما بان جوازها بالاحرام  
بغير اذنه وجوازها بالتحليل وبظهور ان المراد بلزومه بان من  
شأنه ذلك وان كانت فقيرة بطريقا مرافقا ويحتمل خلافا لما ياتي واثير  
التركيب الفرق بقوله حجهم صوم التفرق لا الفرض بغير اذنه وفيه نظر  
لان ان اراد بالفرق رضات او القفا المضيف فالفرق بينهما وبين  
الحج واهي وان اراد الفرق الموسع فهو حرام بغير اذنه كما اقتضاه كلامه  
في باب النفقات فكما ب قياس ان الحج كذا وكذا والفرق بينهما ربح  
السك والاذرع في غيرهما ما صرح به الحاملي وغيره واقتضاه  
كلام اخرجين من انه لا يجوز لها ان تحرم تطوعا ولا قرضا من اجبا  
بغير اذنه وقد يحار بالفرق بين قرن الصوم الموسع وقرن  
الحج الموسع بان الثاني احظ ولا يترتب على الموت قبله الحكم عليها



بالفسق من آخر سني الامكان خلاف الموت قبل فعل فرض الصوم فانه  
لا يترتب عليه ذكر فستوجب في ذلك خطره ما لم يسامح به في هذا وايضا فلو  
جوز نالها الصوم من غير اذنه لا ضرر به ككثرة تكرره في كل وقت خلاف  
الحج فانه لا يتكرر كذكر علم بكن في تجوزها لها بغير اذنه لحاق ضرره ووجوب  
ذلك انه ليس له منعها من صوم عرقته وعاشور او ليس وجهه الا انه  
لا يتكرر في السنة لم يكن في تجوزها لها بغير اذنه ضرر وانما اشيع عليها  
فعل الحج وان كانت كذلك لظهور زمنه واذا جاز هذا مع انه فعل لما ذكر  
فليجوز فرض الحج الموسع لذكر من باب اولي وما تقرر علم انه محرم  
الاحرام بالنفل بغير اذنه على كلا المقالتين وهو ظاهر لكن هل  
يأتى فيه ما من حوازه للولد بلى اذن ان كانت النجاسة او ارجارة  
او بغير محل نظر والقرن اوجبه وحيث احرمت بلى اذن جاز  
له تحليلها لان حقه على القور والتسك على التراخي كما قال المصنف  
واخذ منه الاذرعى وغيره انه لو تضيق عليها حوق عصب يقول  
طبيبي عدليب لم يكن له تحليلها وعليه بغير بيتهم وبين الاكتفا  
بواحد في النبيان ذكر محقق حق الله تعالى وهذا حق اذ من  
فاشترط فيه عدلات كالمرفص المحوف وبوقد من انه لا عبرة هنا  
بمعرفته نفسها لانها منعمة في استقاط حقه والحق الزكشي بذلك  
تضييقه عليها بنذر او قضا او قنات وليس على اطلاقه لما ياتي  
في كليات التفصيل وما ذكر في العصب غير بعيد ولا اثر لما قيل  
من امكان التفصيل بالاستنباط اذا وقع خلاف حق الزوج  
فانه لا بد له لانا نقول قد نفذوا الاستنباط وايضا فلا غرض  
في مباشرتها ذلك بنفسها وقد تزايد اجرة مثل التايب ان  
وجد على من سفرها فلا تكلف هذه المشتاق واستثنى  
الاذرعى من جواز التحليل ما لو سافر معه وحرمت تحت

موص

غلام

لم تغوث عليه استمنا عايات كانت محرما فليس له تحليلها كما لا يمنع العبد  
من صوم تطوع لم يمنع امر الخدمه مال و هو الفاس وان قال الما ورضي  
خلافه انتهى وبوقد من انه ان مدة احرامها لو طالت على مدة احرامه  
جاز له تحليلها وهو ظاهر ان تحلل والا فلا معنى لجواز ذلك وهو محرم  
فعل بدكر رد ما اعتصر به عليه من ان اعمال الحج لا احرار وقتها وقد  
يكون غرضه قصا نفسه تقار او لا ستمناع بها بعده ولا يسهل فعلها  
ذلك تقار اخيرة عليها لما علت من انه لا يجوز له ذلك الا بعد تحلل  
واستثنى غيره الحائضه نفسها لغير المهر كوار سفرها بغير  
اذنه والنذر المعين قبل النكاح مطلقا والمعين (المطلق بعده  
باذنه نظير ما ذكره في نذر الصوم فقول المجموع ان النذر كالحج الا بلام  
محمول على هذا التفصيل اذ هو الموافق للتقواعد ولما ذكره هو غيره  
في نذر الصوم وبحث في المجموع ان له تحليلها من التقضا كونه  
على القور لكن مقتضى كلام المتن في خلافه وعلى تسليم كلام محكم  
كما بوقد من كلام الاستنوي ما اذا كان سبب التقضا وطيم وكذا  
وطيم تحميره قبل النكاح خلاف وطيم الا جنب بعده من يسكن اذ من  
الزوج ام لا على الوجه وخلافه فاستند خالفه ذكر زوجها وهو بام  
او مع جهلها باحرامها وتشبانه له فيما يظهر فيها فان له في التقضا  
المنع والتحليل اذ لا تشبب منه فعلم ان كلام المجموع محمول على قضا  
لزم بعد النكاح لا بسبب فعله وكلام المتن في على ما عدا ذلك والتقضا  
بالقوات فوري لا تشبب له فيه فباني فيه ما تقرر كما قاله  
الاستنوي بحيث تاخر النكاح عن تحللها فالتايب قلا منع  
والاجاز وظاهر كلامهم ان له تحليل صغيرة لا توطا ولو طفلة



بان صبرها وليها محرمة ولا تخلوا عن نظرتهم رابت الاستوى  
قال لا يجوز له تحليلها لفقد العلة وهي تعطل حقه من الاستماع  
ونظرا الاستوى في قيام الولي مقام نحو طفل والذين يحتمل ان يقال  
حيث لا يرب في ذلك مضائق جاز والافلا وحمل الحواز مطلقا  
وحيث امرها بالتخلل وجب والام جبرها وما قبل من ان الافلا عن  
المعصية واجب فهو مبني على صحتها وهو جهة الاحرام بغير اذنه  
على اننا وان قلنا انه كذلك على الضيق او فيما اذا احرمت بنقلها لاهم  
انه لا يجوز لها التخلل ايضا لثبوت الاتعنا دقلا بد من تحقق ما يقتضي  
الخروج منه حينئذ فقبل تحقق الحرمة بالابتداء فقط لا سيما في  
الاستدانة مع حرمتها قلت والوجه التبع لانفسكار الجهر  
اذ الحرمة من حيث تنويع حق الزوج سواء كان بعد العيادة  
ام بغيرها والوجوب من حيث خصوص هذه العيادة التي يجوز  
الخروج منها الا ان تحقق سبب والعمره كالحج في جميع ما ذكره تمتع  
الاحرام بنقلها بغير اذن الزوج ولو مت نحو التشيع مع محرم خلافا  
لما اقتضاه كلام الادريج قايده قال الماوردى في الصوم المتنع بغير  
اذنه لا يمنعها منه الا ان اراد الاستماع بها قال الاذريج وجوب  
متعين انتهي وعليه فعلها بنظره ذكر هنا وبصرف محل نظر  
والذين يخالفون فان التمسك فيه خروج من منزله فجاز له المنع  
منه وان لم يرد التمتع بخلاف الصوم فان التمتع منه مع عدم ارادة  
التمتع عبث ومنه يؤخذ انه له المنع هناك وان كان جوبا او  
مستوحا وهي رتقا او قرنا وما تحت بعض عرسوم النقل انه  
ليس له المنع فيه بغير اذنه وان عجز عن الوطى هو غير عاجز

عن مقدماته فلو منعناه عن منعها لقوتنا عليه المقدمات التي  
هي في حقه كالوطى في حقه غيره قوله **وان كانت مطلقا**  
**حيثما للعدة** اي رجعية كانت او باينة وان خشيبت الفوات  
او احرمت باذنه وقد سبق وجوب العدة كما ياتي ثم ان لم يذكر  
فلمن قاته الحج فيما ياتي فيه وطا هو قوله حبسها وجوب ذلك  
عليه وبوافق تغيير الروضة واصلا بعلم حبسها لكن غير  
في المجموع بقوله وله حبسها وتجمع بينهما بان الامر بالاسكان  
واجب على التكافية فمن غير بعلم نظر الى انه من جملة المخاطبين  
بذلك ومن غير بله نظر الى ان ذلك لا يختص به قوله  
**الا ان يكون رجعي فراجعا ثم يحللها** اي ان كانت احرمت  
بغير اذنه ولو احرمت في العدة لم يحللها الا بعد الرجعة في الرجعية وله  
منع الرجعية وغيرها من الخروج للنسك فان انقضت العدة بغير  
فيه فان ادركته فذاكر والا فكما ياتي وان احرمت فقارنها بفسخ  
منه او منها او موت او طلقها رجعا او باينا اقامت على احرامها  
ولم تتخلل ثم اذا اخرجت له فان ادركته فذاكر وان فاتها فان كان  
سبب وجوب العدة منها فممن المونة فعليها القضاء والافق القضاء  
وجهاان وقضية ما في المجموع ترجيح المنع كالواحرمت بتطوع فطلقت  
واعتدت وقائما فانه لا تقضا عليها لعدم تعصيرها والحاصل ان لزوم  
العدة مني سبق الاحرام لم يخرج قبل انقضاء العدة وان قات الحج  
كما لو احرمت قبل الطلاق بغير اذنه متقدم فاذا انقضت تمت  
عمرتها او محها ان بقي وقته ولا تخللت بعمل عمرة ولم يعا القضاء  
للقوات وان احرمت باذن او غيره ثم مورقت بموت او غيره  
فان خافت الموت خرجت وجوبا للنسك لتقدم الاحرام وان  
امتنه جاز لها الخروج لما في تغيير الصبر من شفقة مصابرة



الاحرام قوله **والان علمنا اي مع الكفارة كما ياتي تحقيقه**  
في بحث الاحرام قوله **الاحرام** **فان يكون نفسه**  
**خلا لا خالف من التسمية** اي ان امكنه ذلك والا فذكر بمكان  
يكون متعذرا فالملحوظ في هذه الازمة المتأخرة التي ليس فيها من  
الظفر على كركد الاجتهاد في تقبل التسمية ما لم يكن لا في هذا هو  
غاية التمكن قوله **ان قالوا** **او ما قصده** **او ما قصده**  
**صحيح** **في ظاهر الحكم** **وليس كما يروى** **اكان** **سند** **في ذلك**  
ما اخرجه الطبراني من جملة حديث ضعيف واذا خرج بالنفقة  
الجديدة فوضع رجليه في الغرر اي الركار فتادى لبيك ناداه  
متادى السما لا لبيك ولا سعد بك زادك حرام وتفتك حرام وحكم  
ما زور غير مبرور وانما يتم له ذلك ان كانت النفقة الجديدة تنفذ  
فيه شبهة ولا تخلو اعت نظرا في قوله وتفتك حرام يدفع ذلك ومنه  
اعترض ابو زرعة بان لا ينبغي الحزم في الشبهة بان غير مبرور لان  
لا متحقق ان كان حراما قال فكان ينبغي ان يقول بخشي عليه  
ان يكون بل التسمية حراما فلا يكون حراما مبرورا وجبت  
وحدث فليجتهد في حل قوته في طريفة والافق الاحرام الى المحلل  
والافق يوم عرفة والافق يلزم قلته الخوف لما هو مقطر اليه من تدار  
بالسبب طبيب نفسي ابراهيم ونال ان ينظر اليه بعين الرحمة لا حل  
قوته قال الفرائي قوله **وسعد بن** **صريح** في انه لا يلزم  
من عدم بره عدم قبوله وهو ظاهر لا اختلاف بينهما في ذلك  
ما مر انه ليس له ثواب الا لحيمة وثمره القبول الصحي بما في خير لا ينقل  
الله صلاة احدكم اذا حدث حتى يتوضأ والثواب كما في خير من  
ان عرا فام تقبل صلاة اربعين صباحا قوله **والمراد** **الطبيب**  
**هذا** **اي المستحسن** **اي عند اهل تلك الناحية فيما يظهر وحله**  
**ان لم يعلم حجة الطبيب لشيء مخصوص** **والافاعطاه** **ما تحب** **ولي وان لم**  
**يكن**

يكن جبره عند غيره وليس المنفوق بالقليل نقده فابغير الطبيب لقوله ليس من  
التصدق بالجيت التصديق بالقلوس وقوله ليس من التصديق بما ليس ولا  
باف من التصديق بالقليل وليس المراد ان التصديق بالجيت غير مستند  
بالمراد انه مفضول بالنسبة الى التصديق بالطبيب فان قلت قصيدة الآية  
الكرام قلت المروء ان سلم انما هو تعدا اثار اخراج الجيت واسا  
الطبيب اما المخرج نفسه فانه حيث كان متمولا ايدي عليه او يقال الآية  
محمولة على جيت غير متمول ولا منتفع به واحترز بقوله هنا عن الطبيب  
فغير هذا الموضع فانه كثيرا ما يستعمل بمعنى الحلال فقط قوله **يستحب**  
**ترك المباحة** هي في الاصل الخصومة والمراد بها هنا المشاحة فيما يعامل  
فيه مما يتعلق بعبادة وقاها من الكلام فيمن يشترط ويستأجر مثلا  
لنفسه اما من يجعل لغيره يولايه او وانه ينبغي عليه الاجتهاد في الشرا  
او الاستيجار له بمن المثل فافلا لا يخفى قوله **الفاسد** **يستحب** **اراجعه**  
**ان لا يشارك الى آخره** اعلم ان الحافظة على ما ذكره فيها من اهم  
الامور في السفر اذ يسبب تنول معاسد لا تخص في الحال الطير  
واجتماع الرفقة كل يوم على طعام احدثهم على الماء وبة التيق بالورع من  
المشارك ولا يتا فيه قول غيره قد تنا هذا الضاحك من السائق ومعنى  
التنا هدم ثنائه فتون ان خرج كل نفقة ويدفعون اليه من نفقة  
عليهم وبان يكون جميعا لا كلام الطير فيمن يتوهم منه شئ وخوه وما  
وقع لصاحبي السائق كما ان من لا يتوهم منه ذلك اذ لا يحظر ذلك لا حد  
منهم لا يشاركهم على انفسهم وان ادس الى تلفها والواو في قوله والراحم  
والنفقة بمعنى او قوله **فان شارحها** **اي ان كان كل من الشريكين**  
**تكلفا** **مختارا** **از شيدا** **غير نايب عن غيره** **قوله** **ويستحب** **يعتبر**  
**علاوة** **حقة** **اي ولا يحظ بقليم ولا يبرس لنفسه قدر البعد ذلك عن**  
**تكرام** **الا خلاق** **وحسن الصيحة** **قوله** **ولا يشارك بعضهم البعض**



في الصلاة لا يكره ان يركب في ركعة واحدة ولا في ركعتين ولا في ركعة واحدة ولا في ركعتين

**بعض** اذا وثق بان الصلاة لا يكره ان يركب في ركعة واحدة ولا في ركعتين ولا في ركعة واحدة ولا في ركعتين  
بدك اخذ من قولهم يجوز الاكل من مال الغير اذا علم رضاء او ظنه قوله  
**لا يكره** اي وجوباً قوله **وليس هذا** اي بالركوب في ركعة واحدة  
يكون فرضه عقد دون فسخ على بحث فيه قوله **الثالث**  
**استحب** ان يجعل ركوباً قولاً ظاهره حذر ركوب الضعيف وحمله ان لم  
يحصله ضرراً بخلاف عادة قوله **فقط** ظاهره ان ركوب غيره خلا  
السنن وقد يوجب بانه بضره ويشوش عليه خشوعه كمن ركوب الضعيف  
حيث جاز وركوب غير الوهي يحصل صلوة الركوب ويكون المشي افضل  
فيه نظر ظاهر الا فمما افضلية الركوب تقتضي الا وقد يقال ان اخذ  
بركوبهما اصل الاختلاف فالمشي افضل او كماله فقط فالركوب افضل  
قوله **والركوب في الحج افضل** صوبه في غير هذا الكتاب  
ولا ينافيه لزوم المشي بالنذر وعدم اجزاء الركوب عنه وان كان افضل  
كما يعلم من صريح كلامهم في باب النذر وهذا كذا فقد اشتمل على  
لا توجد في الركوب فهو نظير ما لو نذر النصف في بدرهم فانه لا يجوز له  
النصف في درهمين فان قلت يتا فيه قولهم لو نذر الصلاة في  
مسجد المدينته على مشرفها افضل الصلاة والسلام اجزائه بمسجد مكة  
قلت ممنوع فان الكتاب لم يفصل بالنذر من حيث ذاته بل من حيث اتي  
الصلاة فيه فاذا وقعت فيها هو افضل من وجد ذلك المقصود وزياده  
خلاف ما نحن فيه فان كلا من المشي والركوب قصد لذاته فلم يقع غيره  
مقامه ومن ثم لو نذر بمسكني المدينة لم يكره عنهما مسكني مكة كما ان ثبت  
به لان كلا من الكتابين هما مقصود لذاته لا خلافاً في المشقة  
وغيرها وفيه بغير في بينهم ومن اجزاء الاعتكاف في مسجد مكة عنه  
اذا نذر في مسجد المدينة لانه لا يختلف من حيث المكان الا في افضليته  
فاحذر

فاحذر فيه الفاضلات فيه جميع ما في المقصود وزياده والحاصل ان التيسير  
اذا اتفقا جنساً ولم يختلفا الا في الفضل اجزأ الفضل خلاف ما اذا اختلفا  
جنساً او تفاوتاً في وصف غير الا فضليته كما المشتقة مثلاً وورد في المشي  
في التسكع فضل عظيم منه ما اخرجهم الحكم وصحى من حديث بن عباس  
رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حج منكم ما شيا حتى  
يرجع اليها كتب له بكل خطوة سبع مائة حسنة من حسنة الحرم حيث  
تخدم الحسنه بام الوحي حسنة وتضعيف البيهقي له بان عيسى بن سواده  
احد رواة تفريده وهو مجهول مردود بانه لم ينفرد به لان الحافظ بن  
مسدد في وغيره اخرجوه من حديث سفيان بن عيينه عن اسمعيل بن  
ابي خالد الذي رواه عنه بن سواده وقال بن مسدد هذا حديث حسن  
غيره ومنهم رواه الحكم من الوجه الذي رواه البيهقي وصحى اسناده  
سماز ومن قال بقضية هذا الحديث الحسن البصري وغيره وارتقاء الحج  
الطير وغيره ومع ذلك فعولاً يقتضي افضلية المشي لان ثواب الاتباع يربوا  
على ذلك اخذت قول السبكي ان صلاة الظهر يعني يوم النحر افضل منها  
بالمسجد وان قلنا ان المضاعفة مختص به لان في الاقترار بافعال صلواته  
عليه وسلم ما يربوا على المضاعفة انتهى ومحل الخلاف فيما يظهر فيمن استوجبه  
وحضوره في حال منيب وركوبه ولم يطلب منه الركوب لظهوره الاستفاضة  
والاقتضى الحزم بان الركوب افضل والعمرة كالحج فيما ذكره كما هو ظاهر لا يسودان  
بلحقها في ذلك بل عبادته اجتمع الى السفر لهما لا يقال ركوب صلواته عليه وسلم  
كحتم ان يكون تخفيفاً على من ادلوا مشي مشي من معه وفيهم الضعيف والعاجز  
وان يكون ليظهر فيسقط لانا نقول لو كان كذا لم يتركه في الجاهل في الزواجر  
فاللزم الركوب في جميع حجه ولم يصح عن مشي فيه لا قليل ولا كثير علمنا ان ذلك لا يقتضيه  
الركوب المستلزم لتوفر الخشوع والاعانة على سبيلها والا ذكارد غير فاللما  
ذكرنا ما نصحه الحكم خبراً في سبيل الحذر في رضى الله عنه حج النبي صلى الله عليه وسلم  
واصحابه مشاة من المدينة الى مكة فمردود عليه اذ لم يحج صلى الله عليه وسلم  
بعد الحجوة لاجحة الوداع واثارت ركبا فيها يلي شريك قوله **وكانت** اي اجزاء  
اي لم تكن مع صلواته عليه وسلم را حلة اخرى تحمل ثقله وطعامه بل كان مع











والانفاق عليك استند كقولهم **انما يشرى ان يكون بده ما عمن**  
**من مال التجارة الاخرى** هذه المسئلة فيها اضطراب وحاصلها  
مع بيان الراجح منه ان بين عبد السلام يقول اجتمع قصد ديني وقصدي  
كقصد التجارة والنجح والوصوة والبر فلا ثواب له اصلا لما صرح من  
قوله صلى الله عليه وسلم عن النبي عز وجل من عمل عملا اشر فيه غير  
قال من يري هو للذي اشكره وقصد الغزاة كجاءه اخرون فقال ان غلب  
باعت الاخرة قال الثواب والا فلا وفاهم كلامهم يشهد للمسلمين بل الحصول  
الثواب بقدر قصده مطلقا عملا بعموم من يعمل مع الله خير ابره  
ثم رايته المصنف في المجموع قال قال النشأ في الاصحاح رضى الله  
عنه عنهم ليس للحاج الخلو عن التجارة فان خرج بينهما فتوايه  
دون ثواب المتجمل عن التجارة انتهى وهو منزه في ترجيح كلام الغزاة  
بل فيما ذكرته اخيرا من ان له ثوابا بقدر قصده وان غلب باعت الدين  
وبه يصرح ايضا قولي الصياح اذا لم يكن الداعي له للعمل خالصا فقد  
ثوابه وكان ان ذكرته لم يطالع على ذلك حيث قال فيما اذا قيل له صل وكر  
دينار وفيما اذا احرم بنية الصلاة ودفع الغريم الظاهر عدم حصول  
الثواب في المسئلتين بل قيل قوله الظاهر هو مكيين على كلام عبد  
السلام وقد علمت ما فيه او موافقا لما قلناه وحمل كلام المجموع  
على ما اذا كان قصد الحج هو الباعث فقط بوجه قوله بينهما ما يعتمد ما  
ذكرته وبدر له خبر ابي داود بسناد حسن عن عبد الله بن جولة قال  
بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على اقداسنا لنقتن فرجنا ولم نقتن فقال  
الله لا تكلم ونقلت ابي حنيفة في خبر من قال للمكوث كلف الله في العليا  
فهو في سبيل الله عن المحققين ان اذا كانت الباعث الاول قصد  
اعلاء كلمة الله لم يصرفه ما انضاف اليه وجاب عن خبر من عمل الى اخره  
بحمل موافق ما مر على ما اذا قصد عمله كجبة الربا ونحوه لانه قصد محرم  
فلا يمكن مجامعة الثواب له ويؤيده ما صرح ان رجلا مال النبي صلى الله عليه وسلم  
ارايته رجلا غزا بلقيس لاجل والذكر ما له قال صلى الله عليه وسلم لا تشبه  
فاعداد الرجل ذلك فاعاده له ثلاث مرات ثم قال ان الله لا يقبل من العمل  
الا

قال المحاسبي  
وهو جليل

الايمان بما الصاوي يتقرب به وجهه واجاب عنه الغزاة الى ان شاء على  
طريقه بان المقصود من لفظ الا شتر اكر التماسا وس وهو عنده محط  
للعمل كما مر ثم الذي يظهر ان محل الخلاف حيث قصد الدين في نحو ما لم  
نقط اما لو قصد ما لكفاية عياله والنو سعة عليهم وعلى الخلقين  
ونحو ذلك من الاعراض الصريح فينوي ان يحصل له الثواب بل كما له جوازا لان  
كلا المقصدين اخرويين ثم رايته في جماعه ذكر ما يؤيده فقال ان قصد الخمر  
التوسعة على اهل المحار ولو بالبيع بالي شطط واخلص في هذا المقصد كان  
ما حوزا او للتفاخر بكثرة ماله والترفيع بها على غيره ونحو ذلك من الاعراض  
الغالبه فلا ثواب له بناء على ما ياتي عن الجمهور ولما على ما ياتي عن المحققين  
فله الثواب وبما روي من قصد الربا ونحوه بان قصد بنفس العباد  
المحرم واما هنا فقصد العباد وضم اليها قصد محرم اخر منفصل عنها فهو  
كالصلاة في المنصوب ولم ارا احدا يعرف لزبادة في هذا المقام على نحو ذلك كلام  
الغزاة ومن عبد السلام وما تقر به علم بمحمل قول المصنف فانتقم التضييق  
وقوله نكر لا يفعل فالاول محمول على ما اذا قصد الدين فقط والآخر على ما اذا  
قصد ما وما حرم به بين الصلاح من نكر ترك التجارة في الايات ايضا هو  
المعتمد لكن فصل بين جماعه فقال ان عزمه له الخمر في رجوعه ولم يقصده قبل  
ضم ماله منه سواء قصد من يله او قبل الحج وما ذكره في الشك الاول فحمل  
ان كانت عزمه في ذلك بطريق الغرض بحيث لا يصرف السفر لهذا المقصد  
وعلا منته ان لو طفت في اثار رجوعه رجا في منجوره لو قطع لا يقطع لاجله  
قابلية ما لا الجمهور لو حصل في مقصوب لا ثواب له وقال المحققون ان الثواب  
فالاول تقريبا رادع ابي ليس المراد به حقيقة نفي الثواب بل الردع عن المعصية  
قوله **والنجح عن غيره** **مخير الى اخره** من دلائله ما رواه الهروي  
عن ابن عباس رضي الله عنهما من حج عن بيت كنف الميت حجة والحاج سبع  
حجرات والده ارقطني انه صلى الله عليه وسلم قال من حج عن ابيه او عن امه فقد  
قتل عن حجة ومات له فضل حشره وحي ان ابا امانه التي كان يكره  
الحج فقيل له لا حج كذا ملقي من عمر رضي الله عنهما فقال ليس عزم وتبلي وطول

٧١/١



بالبيت وتقبض من عزومات وترى الجار زار بل ما كان كد محالجا رجل الى رسول الله  
صل الله عليه وسلم فسأله عن مثل ما سألتني عنه فسكت عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ولم يجبه حتى نزل البسبب عليكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم فاعلم  
صل الله عليه وسلم البسبب وقرأ عليه وكذا قال كبرج وهذا كما الصريح فيما قد من  
انما في كلام الفزالي وغيره ويؤيده ايضا ما خرج الدارقطني اذا حج الرجل  
عن والده تقبل منه ومنها واستبشرت ارواحها وكتب عنه الدبر اقال  
الطبري ومعنى القبول منه ومنها انه يكتب له ثواب حجة ويستقطب عن حج عم  
عنهما فرضه وقوله كان اعظم لاجره فوجد من ان الحج تبرعا عن الغير الذي  
لم يحج افضل من حجة عن نفسه تطوعا وعن غيره باجرة وهو قريب اذا  
الاصل القالب ان العمل المتعدي افضل من التماسه وبذلك حديث العرو  
يلقبه دلاله على ان الحج تطوعا عن الغير الذي حج بان اوصاه به يكون افضل ايضا  
نعم نقل الرواية عن الاصحاب انه يستحب ان يحج الانسان بعد حجة الاسلام  
حجة ثانية قبل ان يحج عن غيره ليكون قد قدم نفسه في القرض والتطوع  
قوله **الثالث عشر يستحب ان يكون سفره الى اخره** لم يعول على ما ورد  
من انه صلى الله عليه وسلم خرج من حجة الوداع يوم الخميس لما فيه من الاضطراب  
ومن ثم نقل الحاج السبكي عن والده انه ليس بالخروج للحج يوم السبت لانه صلى  
الله عليه وسلم خرج فيه حجة له رده جمع بقوله بن حزم الذي اقره النقل عليه صحيح  
خروجه صلى الله عليه وسلم اليها يوم الخميس يستحب من من القعدة ثم اربع ايام  
صل الظهر بالمدينة وصل العصر بذي الحليفة من ذلك اليوم واول الرواية عايش  
وقال الله عنها ان خروجه من من القعدة بانها لم تحسب منزلة من  
الحليفة لغيرها ومن ثم صح عن بن عباس رضي الله عنهما ايضا ان اندفاع منها كان  
لحسن يقين من القعدة واستدلوا بذلك ايضا حديث ان الظهر الترحيل لها  
بالمدينة يوم خروجه كانت اربعة ايام ان خروجه منها لم يكن يوم الجمعة  
الذي هو خامس عشر من القعدة وقوله الا يوم الخميس صحيح ايضا انه كان يجب  
الخروج فيه واذا فاته يوم الخميس والاثني عشر فالذي يظهر ان الاول السبت  
مراعاة لتلك الرواية وان رجعا مرويا من انه صلى الله عليه وسلم خرج  
في

بلى

في بعض اسفاره يوم السبت ومن قول عمر بن الخطاب ام مكتوم يرفع لوسا من  
الرجل ليلة الجمعة دعا عليه مكانه يوم السبت من شرق الى غرب لوده الله  
تعالى الى موضع قبل ويكره السفر ليلة الجمعة لخبر اذا سافر الرجل الى الجمعة  
دعا عليه مكانه ذكره الفزالي في الخلاصة وغيره انما نطروا في الحقل الكرامة  
ان قصد القرار من الجمعة كالزكاة والحقل خلاصة وهو الاقرب والقرب ان  
الرسالة وجد فيها سبب الوجوب وهو انقضاء الحول واما هنا فلم يوجد  
سبب الوجوب بالكلية فلا وجه لذكره فحكم السفر بعد فحرجا على  
ما من لزمنه ما لم يحش انقطاعا عن رغبته او تمكنه في طريقه قوله  
**باب الواد او دواو** اي والقساين ومن ما حجة قوله  
**باب حديث حسن** صحيح بن حبان وفي بعض نسخ الكتاب لكن في  
استاده مجهول والظاهر ان هذا النسخة ليست صحيحة وقد نقل الفاظ  
من الماخزين الغريبة والنسخة المذكورة واقربها وقد عاين عن  
نكاح النسخة على تقدير صحتها ان ذلك من بعض طرقه وبعضها  
لا شيء من كلمات المدار على هذه دوت نكاح وزاد من ما حجة في الحديث  
المذكور عن ابن هزيمة والظاهر اني في الاوسط عن عايش رضي الله عنها  
مروعا اللهم بارك لا من في يكرها يوم الخميس ولفظ الطبراني واجله يوم  
الخميس واما ضعيفان وزلا ولا يصح مطلق فيكون الحكم اذ لا يفيد  
المطلق الصحيح الا يصح ثم نصهم على ترك السفر في هذه الايام صريح في  
عدم نكاحه في غير ما كان كلامه جهة تطير وخو كسراة رعابة ذلك وهو مش  
فقد قال ابن حبان ولا يكره السفر في يوم من الايام بسبب كون الغزاة  
العقرب او غيره ولما قيل لعلي رضي الله عنه ائلق الخوارج والغزاة في العقرب  
قال قاتلهم فزعم وقال له مني سر ساعة كذا فظفر فقال ما كان كذا صلى الله  
عليه وسلم محمولا لالتا من بطر واحج يايات ثم قال من صدك في هذا القول  
ما آمن ان يكون كنت اتخدم دوت الله لا طير ولا طير ولا خير الا خير  
نكاحه وخالفه وتسير في الساعات التي نقيتها عنك ثم قال للناس اياكم وتعلم الخوف  
الاما فندوت به قلمات البر والبحر اما المنيح ما كان من ثم نوعا من الجوارح ان لم يقب



لنخلد به في الجسد ونحرم منه الطعام ما نل الخواارج في الساعة التي فيها فظفر  
 بهم وهي وقتة النهر وان الثانية ونقل بين رشتان ما كما وهم الله تعالى لم يكن يكره  
 شيئا في يوم من الايام بل كان يتجرى الاربع والسبعين اربا على من ينشأ من مهيا  
 واراد ملك قروا في وقت فخره النجوم من قاتل  
 وع النجوم لطرفي بعينها وانقص من صبح ايها الملك  
 ان النبي واهل البيت هموا عت النجوم وقد ابصر ما ملوا  
 فالتفهم وظفر وغنى قولهم **الرابعة عشرة** يستحب اذا اراد الى  
 وقع في بعض نسخ الكتاب تصحيح خبر ما خلف احد عدا اهل اعقل من ركعتين  
 الى اخره وكل بعض انهم يقرأ فيها الموعودتين واخرون انه يقرأ فيها لا يلا في  
 والا خلاص فينبغي الجمع بين ذلك فيقرأ في الاولى لا يلا في قرئت ثم الكافرون ثم قل  
 اعوذ برب الفلق وقرى الثانية هو الله احد ثم قل اعوذ برب الناس في حديث  
 في تاريخ الحاتم ما استخلف عبد في اهل من خليفة احب الى الله تعالى من اربع ركعات  
 يصلين في بيته اذا استد عليه ثياب سفره ويقرأ في كل واحدة بقا تحة  
 الكتاب وهو الله احد ثم يقول اللهم اني اتقرب اليك بحسن ما خلفني من في  
 اهل وما لي فيهن خليفة في اهل وماله وداره وود ورحول داره حتي يرجع  
 الى اهل فينس صلاة الاربع على الكيفية المذكورة وذكر هذه الدعاء يعلم من  
 مجموع الحديث ان اصل السنة خمس ركعتين يقرأ فيها ما قدمته وما لا  
 يتقيد بصلاة الركعتين ثم الاربع كما ذكر بعد شد ثياب السفر وطلعا هو  
 كلام المصنف كالحديث انه يستقل الركعتين في البيت وان كان بازاء  
 مسجد وهو ظاهر لكن ياتي له في آخر الكتاب ان السنة لم تقدمت سنة  
 يصل ركعتين في المسجد ثم ركعتين في منزله فيجمل ان يقال في تفسير ذكرهنا ونخلد  
 الفرق بان التقصد ثم الشكر كما يردد اليه قوله ثم دعا وشكر الله فطلب منه  
 فكراره في المسجد وبيتا وهما عود بركة الصلاة على منزله واهل قطينت  
 منه في بيت فقط ومنه يوحى انه لو تعددت بيوت رجا له سئل لم تكن يراها  
 فيهن ثم قوله من منزله يشتمل كل منزل فيمن في سفره فيستعد في رفته  
 تؤد بع بركتين كما صرحوا به للحديث الصحيح انه صلى الله عليه وسلم كان لا يترك  
 منزلا

منزلا الا وادع بركتين ولا يعارض ذلك استدلال المصنف  
 للمنزل الذي هو البيت بالحديث الذي ذكره لان ذلك لكونه كالدعاء في  
 من عود البركة على الاهل ومجملهم والذين يطهر حصونهم باي  
 صلاة كانت ركعتين الاستحارة وان كيفية بينهما ان ينوي سنة  
 الخروج من البيت للتسفر وقوله فقد جاء فيها اثار للسنة  
 منها من قرا اية الكرسي قبل خروجه من منزله لم يصعب شي يكره  
 حتي يرجع ومنها قول الامام الجليل اي الحسرة القروية من قراها  
 من اراد سفره فخرج من عدا او وحش فليقرأ البلاق في بيت  
 قاتها امان من كل شوا وجه المناسبة في اية الكرسي فتأخها  
 بالحي القيوم الذي لا يأخذه سنة ولا نوم وذلك هو المتكفل بحفظ  
 من خلفه وعدم ضياعه اذا لا يستحفظ بالحقيقة الا من اتصف  
 بما ذكر وهو الله سبحانه دون غيره وقيل لا في قرئت ما فيها  
 من نعمتي الا طعام من الجوع والام من الخوف المناسب لذلك  
 ايضا اني مناسبة ثم ما رواه من حديث السري واهل بها  
 عن انس ايضا وزاد اوله اللهم بك انتشرت وتفرغ عنصرت  
 ثقتي ورجائي وبعد وما لا اقدر له وما انت اعلم به مني وبعد  
 ديني ووجهتي الى خير حيث ما توجهت وقوله يا نبير الى اخره  
 قيل من احسن الله بك استعجى وعليك اتوكل اللهم ذلك لي صغوبة  
 امرس وسهل على مشقة سفرس وارزقني من الخير الكزما اطلب  
 ولا صرف عني كل تشرب اشترج لي صدرس ونور قلبس ويسر لي امرس  
 اللهم اني استخفك واستودعك نفسي ودينس واهل وقاريس وكل ما  
 انعمت به علي وعليهم من اخرة ودنيا فاحفظنا اجمعين من كل  
 سوء يا كرم قول **الخامسة عشرة** يستحب ان يودع اهل  
 الى اخره وادانه صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد سفره اياها



فسلم عليهم واذا قدم من سفر انوا اليه فسلموا عليه وروى ابو يعلى  
والطبراني عن ابي هريرة اذا اراد احدهم سفرا فليسلم على اخوانه  
فليس له ان يذهب اليهم في ذكرهم المصنف ليوصلهم ويخلصهم ويطلب  
قلوبهم ما امكنه ويلتمس منهم الدعاء لما اخرج الطبراني اذا اراد  
احدهم سفرا فليسلم على اخوانه فانهم يزيدونه بدعاءهم الى دعاءه  
خيرا وانما كان هو المودع لانه المعارف والتوديع من الغادم يوتي  
اليه ليعني السلامة والمراد بالامانة في قوله واما انكرا علم ومن  
يخلفه وما له عندا بينه وذكر الدين هلالا السفر منظم التقريب  
فيه وخواتيم الاعمال لالات المدار عليها ثم هذا الدعاء الذي ذكره مجموع  
من حديثين صحيحين زاد النسائي في اخره واقر عليك السلام  
ويبقى للمقيم ان يزيد عليه اذا اولى المسافر اللهم اهلوه البعد وهو  
عليه السفر لانه صلى الله عليه وسلم قال لم يرد سفر قال يا رسول الله ان  
اريد ان اسافر فارقا وصني ما عليك يتقوى الله والتكبير على كل شئ وان  
مرتفع لي فلما ولي ما اللهم اهلوه البعد رواه احمد والترمذي وحسن  
والنسائي وبين ما جاء وان يطلب من الخارج الدعاء كما صح انه صلى الله  
عليه وسلم طلبه من عمر لما اراد العمرة بقوله يا اخي لا تنسك دعائك  
وفي رواية يا اخي اشركنا في دعائك وان يتبعهم المستشعرون كما قال  
جميع للاتباع رواه ابو داود ووكذا الحاكم وصححه وابن ياص في معارفه  
فيما يظهر للاتباع ايضا رواه ابو داود والنسائي وان يواستنبط  
ان كان محتاجا كما هو ظاهر اخذ من عند ارباب عمر رضي الله عنهم  
لمن ودعه ليس لي ما اعطيتكم وبين للخارج طلب العوصاية المقيم له  
بالخير الحديث المذكور ودعاه له لما رواه احمد وابن ماجه انه صلى الله عليه

بقوله

والنسائي هم وسلم

وسلم قال اذا خرجت الى سفر فقل لمن خلفك استودعكم الله الذي  
لا تضيع وداعه وبين النسائي انه صلى الله عليه وسلم قال من اراد  
ان يسافر فليقل لمن خلفك استودعكم الله الذي لا تضيع وداعه  
ويجاسر به الدعاء المتقدم فيقول اللهم استودع الله دينكم الى اخره  
كما هرج به المصنف بقوله ويقول كل واحد صاحبه الى اخره وكل  
اين الصلاح والجمال الطبراني وبينهما عن ان انسانا في زمن عمر  
رضي الله عنه قارق وجنبه وهي حامل فقال حين ودعها بخلاص  
وصدق نية استودع الله ما في بطنك فلما قدم راها مانت وراى  
على قبرها فافتح في الولد يدب حولها وهي جالسة وسمع ما ديا  
يقول الا ايها المستودع ربه خذ ودعك انا والله لو استودعتم  
الام لوجدتها رواه الطبراني في الدعاء وان يكون خروج المتوجه من  
المدينة على سائر الفصول الصلاة والسلام من طريق الشجرة للاتباع  
ايضا قوله **السادسة عشرة** **الدعاء اذا اراد الخروج**  
**الى اخره** ذكر اخر السابعة عشرة دعاء عند نصوصه الى الخروج وذكر  
في هذه دعاء اخر عند ارادة الخروج فيجمل ان يكون عند نصوصه الخروج  
وان لم يشرع فيه والسائر عند شروعه فيه ويحتمل ان جمع بينهما عند ارادته  
وعليه قال في نظمهم ان الاولي تقدم الاولى لانه تفر في المقصود لخصومه  
به خلاص الثاني فانه يعم كل خروج ثم قوله في هذه اذا اراد الخروج قد بينا فيه  
قوله عفته في الحديث كما ان يقول اذا خرج من بين المواقف لتفسير الراوي  
فيه بقوله ما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من بين صياح الارفع  
بقوله الى السماء والحديث الا ان يكون خرج باراد على حد فاذا قرأت القرآن  
فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم وفيه وقف وقوله بعد لكل خارج يؤيد  
الاخذ بظاهر الحديث اذا سمع الفاعل خفيف في حاله ثم رأت بعينه كائن

الاول



جاءت عن غير هؤلاء السنة اذا خرج ان يقول وذكر ما قاله المصنف وهو  
مطابق للحديث فالأخذ به اولى الا ان يرد ما يصرح عن ظاهره وعليه  
فيكون الاول عند النفوس اليه والثاني بعدة ويؤخذ من الحديث انه ليس  
رغم بصرة فيه اليه السواء لا ينافي فيه حديث النفوس عن رغبته اليه لا كان حله  
على ادا منه او على ما اذا اختلف به خستوعه ثم قوله من ان اضل الي اخره  
في رواية اخرى بلفظ الجمع في الكل وهو ايضا كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اذا خرج من بينكم يقول بسم الله توكلت على الله لا حول ولا قوة  
الا بالله التكلان على الله وجه من قال لا حول ولا قوة الا بالله كان دوا  
من تسعة وتسعين داء اليسر بها الم وكثر الناس الى اخره هو حديث  
صحيح وقوله من بينكم اي اومن منزله الذي يدخل عن قبا سا على  
فما مر اتفاق الصلاة فيه قوله **السابعة عشر اذا خرج**  
**والركوب الى اخره** بين ايضا ان يبدأ برجله اليمن ويحتمل ان يكون  
ركوبه في الشق الايمن ان عادله نحو ولده او عبده او زوجته والا  
ملقنا وبالكوب فيه مرة ومرة وقوله واراد الركوب اي اخذ في اول  
مقدمته وقوله على ظهره ايته ظاهره انه لا يقول ذلك في المصنوعة  
وعليه فيوجه بان نعمة التسمية لم تتم عليه ويستشهد له ما قيل من عدم ندب  
التسمية على المصنوعة الذي يظهر ندب ذلك فيها لان كيفية منفكة  
وهل بالحرف بركب الدابة من ركب عنق ادمي او يفرق بان من شتان  
الدواب الا بالولا التسمية بخلاف الادمي فحل نظره واللاحاق غير بعيد  
ولا تسلم ما ذكره ان من شتان الادمي لانا عن مثل هذا ايضا فكان  
في تسمية نعمة اي نعمة ويزيد بعد قوله وثانية المتقلب والحوار بعد  
الكور ودعوة الطلوم ومعني مفرق بين مطيقين ومتقلبين مبعوثون  
وقاسب ما قبله لان الركوب قد يتولد عنه الموت بخو تعثر الدابة  
فكان من حقه وقد انفصل بسبب من اسباب التلف ان لا يقسم بوجه

المع  
الركوب

عند الكلام

وانه

وانه هالك لا محالة ينقلب الى الله تعالى لعله ذكر على الاستعداد لثقلنا باصلاح  
حاله قبل ان تنقلب نفسه بفتنة وينبغي ان اذا كانت ذكر الركوب في اول  
آتية في انساب نظير البسولة في الوضوء وغيره وقوله ويستحب ان يعظم اليه  
الي اخره فيسبب ايضا اللهم اصحبنا بنصيحك واقلبنا بدمعة اي انقلبا بدمعنا  
يا ما نك وعنا ينكر اللهم ارزقنا الارض المحذبة للحسن في ذلك وفيه  
انه صلى الله عليه وسلم كان اذا ركب راحلته قال يا صبيعه ومن هذا اللهم  
انت الصاحب من السفر الى اخره فينبغي ندب ذلك بسبب ان المعنى  
للمحظ هنا ما رفعت له في تشهد الصلاة من الاشارة الى التوحيد  
بالقلب واللسان والاركان وبطمراته لولم ييسر له المعنى اشارة  
باليسر ثم يقر بها ويقرق بينه وبين نظيره في التشهد بان الاشارة  
باليسر كما تنظر ستة وضعها على الركبة ولا لئلا تلهيها وقوله الصاحب  
في السفر يستفاد منه ان هذا من اسماء الله تعالى كمن هل هو يقيد في السفر  
اتباعا للفظ الحديث اسماء الله تعالى في توقيفهم ولم يرد الا مقيد او  
لا تقيد بذكر هل نظر والا والاقرب والمراد بالهبة معناها ينقها  
من اللطف واسدا الانعام والا فضلا وكذا يقال بنظر جميع ما  
ذكر في قوله والتحليقة في الامل والمال ودعنا السفر بالمد شدة  
والكناية بالمد ايضا تغير النفس من عزت وخو والكور لعلنا في الفقر  
والناخرة والكور بالبر من تكوير العامة اي لينا وجمعها ورواية مسلم  
وعبره بالنوت مصدر كان اذا وجد واستغفر وهو لا لئلا الرجوع  
من الاستغفار من الزيادة الى النقص كذا نقل تفسير هذه البلا  
عن العلماء وفيه وقفة اذ يصير المعنى عليه واعوذ بك من التقصير بعد  
الرجوع الى التقصير فالوجه ان يقال ان الكور معنا هو نفس الامتقانة  
او الزيادة لا الرجوع منها ليلتأم المعنى ثم رأت في تحليل ذكر نحو ذلك  
فقال والكور التقدم والزيادة والكور من قوله كان فلا على حاله  
صبيعه محار عفا اي رجع وقوله حار بعد ما كان واعلم ان نسخ المتن



اتفقت على ذكر المال او لا واخره على حذف الولد في الاخر واختلفت في الثانية  
في الاول والذين في حديث مسلم وغيره حذفها من الاول وحذف الولد  
منها وكان المصنف الحق ما لم يرد بالوارد لشدة الالتفات للنفس اليه  
ايضا على ان الاله قد يشتمل الولد فهو نصريح بما علم وظاهر كلام المصنف  
ما وجدته انهم ليسوا ما ذكره وان لم يكن له اهل ولا مال ولا ولد وهو مختل اذ  
قد يطرأ له ذلك كما ان ابيس قطع ذكره وانتيب اختلاف لا يذكر الولد قوله  
حديث اسرواه ابو داود والحاكم وصححه قوله **عليكم بالرحم** هو  
يقسم فسكون او يفتحن قال في الصحاح السير في اول الليل واخره وقول  
البيهقي بكسر السين اول للنهي عن ارسال الغواشي اي بالغ ما يغتصو  
من كل منى والصبان حتى تذهب فحة العشا زده في المجموع بانه  
ليس في الحديث ما يدل له اذ الحديث محمول على كراهة ارسال ما ذكر  
فيه من غير تفهيد وحافظه قال لا اختيارا له لا بكسر وفتح ثم اطلق هنا  
كغيره بين اثار السير ليللا وما رواه الطبراني من النهي عن ذكر منته  
تقار فلا يعلم ان كنه به لكراهة وما تقرر بعلم ان تخصيصه  
للندب باخر الليل وتفسيره بالحكم بانها السير اخره مردود ويجوز ان  
يكون معنى في الارض ليللا الطي الحفني اذ في رواية عليكم بالرحمة فان لم  
ملاكم موكلين بطيرون الارض المسافر كما تنظرون القرا طيسر ونشأطها  
على للشئ حينئذ واختاره بعضهم وفيه نظر بل الاول اولى لان الاصل نقا  
اللفظ على حقيقته المكنة حتى يرد ما يصرف عنها قوله **ويستحب ان يركب**  
**داية الى اخره** المعتمد اخذ ما في الروضة من الداية المستباحرة النظم  
رضي صاحبها ومثلهما للمعاره فيما يظهر انه اذا اعتيد النزول والمشي الارام  
او عند العقارب الصغار كان شرا لها شيئا ابلغ والا وجب ما اورد العرف به  
على الذكر القوي الذي ليس له وجاهم بحيث يحل المشي لمردونه عند العقارب  
دون الارام قال مجمل لان النزول للعقبة معناه ان يطلع العقدة والارام  
معناه بطريق التبرع اما قد من ذكر فلا نزول عليه مطلقا فما اطلقه بها  
نبتا

نبتا لصاحب المذهب وبين الصلاح من وجوب النتر واجتناب  
ضعيف لكن هو الورع والاحتياط ويظهر ان المراد عرف الركبة الذي  
هو فيه دون تحرق بل ما ذكر الدائم او النبتا وقرب عبارة الرخصة ما  
يدل له كذا في الجبال الطبري ويستبان لا ينزل حتى يحس النهار وان نيام  
فيه توقف يستعين بها على دفع الوسوسة وقال غيره ليس الاسراع في  
المشي عند الاعيان الحديث الصحيح انهم شكوا الى النبي صلى الله عليه وسلم  
المشي فذاعهم ما عليكم بالنسلان ففسلوا فوجدوه اخف عليهم والوقت  
بالايل اي قلا ان يسافر في الخصب لتتار حطها منه والاسراع بها عند  
الحرب لتفصل الى القصد وفيها تفيد فتوقا الحديث يدرك قوله غيرة دليله  
حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى الفجر في السفر  
مشى قليلا وناقته فنادى قولا **والغيب النوم** اي كثرته عرفا لغيره  
فقد صح انه صلى الله عليه وسلم نام على راحلته ولما جرسه منه في غير موضع  
لان التام يتقل كذا انقله الشيخان واقره والذي يظهر ان المراد بوقته الوقت  
الذي يعتاد غالب الناس النوم فيه في السفر وانا وان سلمنا عدم ظهوره في  
حساب يكون الحكم كذا وان لا عرف بين ان نيام على قنينة او غيره اذ الجوز  
من حيث هو يحصل بها ثقل حسي واطبع من منركه الحس ولا يجوز  
في الناس لينا نوع من الشعور معه فلا اثر لما فيه من ثقل قوله  
**وكم عليهم ان يحلفوا قولا** الذي يظهر من ضبط ان يقال هو  
ما يقتضي اهل الخبره بان مثل بعد الدائم ستما ونوعا يحجز عن حمل مثابه  
والجوز في حيزها منه في المستقبل كقلة مشيها عن عاداتها لانه يشعر  
بعلة بالهزوان لم يطلع عليها ويحتمل خلافة قوله **وان يحلفوا** اي جاعته  
يترتب عليها هذا الضرر المذكور فيما يظهر ايضا قوله **لا بأس بالارام** اي  
**على الداية** ان الماقت اي النتر هي مكته وكذا الماكولة للغير ان علم رضاه بذلك  
ولا عرف من ارداه واحدا او اكثر حيث اطاقته وعنده ما كلفا احق بقدها



الحديث بذلك الا ان تقدمه وجوز النفاق عليه وان يكون له ان يكون له ذلك ما لم يفرق  
 قوله **ولا يكت على طهر الدابة الى اخره** اي يكون له ان يكون له ذلك ما لم يفرق  
 نظيره ما مر وان امكن العرف بانه لا مشتقة في نزوله بشرط السابغ  
 ثم ركب به خلاف متبنيه فان فيه مشتقة في الجملة والاول عند نزوله  
 ان يبدأ بخط الرحل قبل الصلاة حيث انشع الوقت ويعلق ذابنه قبل اكله  
 قوله الشيع المخرط قبل لا كدنية تجنبه او الذي ينبغي تجنب الشيع مطلقا  
 والكلام في مال نفسه اما الزيادة على الشيع في مال الغير الذي لم يعلم رصاه  
 فمجرم مطلقا ومن مال مال الذي لم يعلم رصاه قوله **والنفسط الى**  
**انواع الاطعمة** محله كما هو ظاهر وعليه يدل سياقه فيما اذا كان  
 يفعل ذلك لنفسه بل عذر اما لغيره او لعذر فلا بأس به بل يتأكد  
 في حق ضيف وخوؤه ولا يبعد كراهه نحو التزلفه به بعد الاحرام نظير  
 الصائم قوله **وتجنب المتخاض الى اخره** فقد لا يختص بالحاج وانما  
 المراد ان تركه يتأكد للحاج اكثر من غيره نظيره ما قاله في الصائم  
 او للحاج في ذلك كل مساقرة عبادة وقوله اذا امكنه ذلك فحترزه به  
 عما يقع في ركب الجميع من وقوع المزاومة في الطرف وعلى الما حتى يودي  
 الى تلف النفس والاموال وحسنه قاله في ظاهره ان رخصه احد  
 باختباره بان كان يمكنه الترفع عنه او الوقوف حتى لم يمكنه فحتم  
 انقطاعا وخوؤه لم يفعل فان لم يمكنه الصايل فبدفعه بالافق كما ينبغي  
 الاعلى طريقا في الدفع وان رخصه لا باختباره كان رخصه الاخر ايضا  
 فتارة فمكنه دفع مزاومه فيكون بالصايل ايضا لتفسيره بترك  
 دفعه مع سهولته عليه وتارة لا يمكنه فذاها ينزرد والنظر فيه  
 فيجمل ان يقال هو كما ذكره على الجناية فان خشي الا وراواته خوفا  
 فله دفع الثاني وبترأهته وهكذا مطلقا او قوا ما له فان كان

في قوله لا يكت على طهر الدابة الى اخره  
 اي يكون له ان يكون له ذلك ما لم يفرق  
 في قوله لا يكت على طهر الدابة الى اخره  
 اي يكون له ان يكون له ذلك ما لم يفرق

الاني

الثاني فحتم على نفسه لم يجز دفعه بل يجب على الا ولوقاية نفسه بما له لان  
 حرمة النفس كذلك وان كان فحتم على ما له فلا ولد دفعه بقيد الا ان ولا  
 حتى حكم الثالث والرابع وهكذا اما ذكر ولو رخصه وحده او مع ذابنه بحيث  
 لم يبق له فعل وصارت حركته اضطرابه فموجوب ان دفعه حينئذ نظر وظاهر  
 كلامهم في باب الصايل حوازه ولو امكنه الوقوف حتى تنقضي المزاومة وجب  
 عليه فان خشي من قوا النفس حاز له المزاومة او قوا المال انتفعت  
 او خشي قوا نفس الغير فان خشي قوا ما له فقد تغارصت تلف ما له  
 وما لغيره فان كان احدا لما ليس حيوانا محترما قدم ولا فان كان احد  
 الخوفين فظنونا والاخر متيقنا فظاهر تقدم المتيقن وان استويا فظهر  
 ولا يبعد احتزام مال الغير وكذا يقال لو تغارصت تلف نفسه ونفس غيره  
 فيعرق بين هذا وما مر فثبت لم يبق له فعل بان نفس الغير المتلفه هاتمه  
 فحتم منها اتلاف وانما الخشية من غيرها اذا العرق انه لو وقف قتل  
 ولو رخصه قتل غيره هذا ما يظهر لانه وقد يغني العبد برونه نقل في المسئلة  
 يكشف عنها القناع فاني لم ارا احدا حام حوله ولا يادعي شأنا في قوله  
**ولعمري الدواب** اي لو رددت النهر عنه كضربها على وجهها فظاهر  
 كلامه حرمة لعز الدواب وهو كذا وهو ضربها على وجهها كذا ولا كل  
 محتمل ولعل الا ورا فرب اخذ ابظا هو النفس وقيا سا على حرمة وسهولة  
 نعم ان لم يمكنه العدو ولا الى غيره وخشي على نفسه خاز للصندوق  
 ثم رايت جماعته قال وجوز ضربها على حسب الحاجة وهو يود ما  
 ذكرته قوله **وبيرق السابل والطريق ولا يضر احد منهم**  
**ولا يوحه الى اخره** ظاهره انه لا فرق بين المالح وغيره وهو منجي وقول  
 بعضهم في قوله تعالى واما السابل فلا تنهر محله ما لم يرد على الارض الا  
 نهره فيبقى حله على ما اذا الح ولم يمكن دفعه الا بذلك فحتم لا يمنع من  
 انه ينهره لكن بالاشتم عليه ولا ان لم يتركه لا يجوز كذا وكذا حق الله في

فما تم



الحاكم وما استنباه ذلك مما لا يخفى على الموفق قول **الشيخ**  
 قوله **صلوات الله عليه وسلم** **الوحدة في السفر الى مكة** كما صرحه  
 انه لا تزول الكراهة الا بثلاثة وهو كذلك ومحل كمال في المجموع فبين السن  
 بالناس فيجاء عليهم من الاغتراف للصبر من شيطان وكحوه بخلاف من  
 استوحش منهم واستأثر بالبدن كغير من اوقاته اذ را حتم في ذلك  
 انه لم يزل ايقظا كما هو حاله اذ انفسر استصحابا حمله والامكان  
 احتياجا للسفر ولم يبر من يستصحب فلا كراهة في ذلك وقوله **صلوات الله عليه**  
 وسلم الركاب شيطان المراد به المنفرد وانظر الركاب جريا على الاغلب  
 والحديث حسن وروى البخاري لو ان الناس يعلمون من الوحدة ما علم  
 ما سار الركاب ليل واحد **فولم** **ولا يركب شيطان الطريق** اي ينهاها  
 ويسر ما يلهي مشي وسطها ليل لا يغتال فيبعد عليه الغوث ومن ثم صرخوا  
 بانهم يفتقرون لا ينقطع عن رفقتهم حيث يغتال ولا ينام بعيدا عن الطريق  
 والركب سائر يبتغي للرفقة ان يفتضا ولو الحراسم اذ انزلوا فيقيم  
 بعضهم الى بعض ولا يتفرقوا قوله **صلوات الله عليه وسلم** ان ذلك من الشيطان  
 رواه ابو داود والنسائي **فولم** **واذا نزلوا الى مكة** اي ينهاها  
**ابن عمر** **في السفر الى مكة** اي ينهاها ولو نزلوا الى مكة لا يجوز  
 رايها فلهذا لا ولي تا مبر الا ولادة اعلم بالحج بمصالح الدين والثاني لا يعرف  
 بمقار السفر والقتل فيم حال وينفذ برحمته الثاني لان حفظ مقار السفر  
 هو المقصود بالذات لان الثاني مبرا عما طلب لذلك قول **ابن عمر** اي  
 وجوبا وانظروا وجوب طاعتهم في كل ما يامرون به وينهون عنه مما فهم  
 ما لم يخالف الشرح وهل لهم عزل بغير حق وتولين غيره او لا لهي قولهم  
 فلا يغزل الا بقتضي كل منهما محتمل وميل النفس الى الثاني وهله الحكم  
 بينهم في نحو اموال وانكح من غير حكم لان تا مبرهم اياه بحكم اولادهم  
 تحدد بحكم في هذه الامور احتياجا لما يخطر بها او يفصل بين ان يامروا  
 على

على انفسهم في كل ما يعرض لهم محورا في اسباب السفر فقط فلا يجوز كل  
 ذلك محتمل ايضا والا غزبا الثالث وعليه قلوبهم مروءة والخلقوا اياها لاحتمال  
 الاولات ولا يبعد ترجيح الثاني منها والذي يظهر ان تا مبر الا فضل  
 في الاجود اولى لا واجب بل لا يبعد ترجيح جواز تا مبر العا استقلال  
 هذه الولاية منوطه برض المولى فحيث رضوا كلهم فواحد جاز ولو  
 ناقضا ومقتضى كلامه والحديث هناك الا ثنتين لا يسر لاجرها  
 تا مبر صاحب ولو قيل به فبما سأل بعد لا سيما اذا قلنا ان مفهوم العدد  
 ليس بحجة ولا يتابعه كونها شيطانين لا ظاهر كلامهم بكون التاكيد  
 للثلاثة ولو في السفر المكروه فكذا انما يمتثل بها واذا امره في  
 السفر فينعتزل فما اذا والذي يظهر انهم اذا امره في سفر طويل انعتزل  
 باقامته تقتضي منع الترخيص او بوجوب ما يمنع الترخيص ابتداء وان امره  
 في سفر قصير لم ينعتزل حتى يبلغ المقصد ويحتمل انعزاله هنا ايضا باقامته  
 لو كانت في الطول لمنعت الترخيص ويحتمل خلافا والقرن قوله  
**الحاكم** **والشروط بكرة ان يستصحب كلبا الى مكة** ظاهر جواز  
 استصحابه في السفر للحراسمة وقد حكى فيه الفاضل خلافا وقضية كلام  
 ابن الصلاح الحرام لكن الجواز اوجب واقر كلامهم ومع ذلك فلا تقيد  
 الملائكة كما اقتضاه ظاهر الحديث ولا ينافيه ان ثبت ان كل كلبا تقف  
 من اجرة كل يوم قبر الطائفة الا كلبا ذرعا وحراسه كما في الحديث ايضا  
 لان تقصير ذلك لشدة جوار وعقوبة تخفف فيه باستزاجهم اتخاذها للحاجة  
 بخلاف عدم صفة الملائكة فان الذي فيه لمحة قواش لمرة صحتهم فقط اذا  
 المراد بهم ملائكة الرحمة والبركة والظاهر الذي يقتضيه الفواعل ان  
 من قال ما ذكره من الصلاح وغيره لا ينقطع عنه لمرة صفة الملائكة  
 بل ينبغي ان لو انكره بما قدر عليه من قلبه او لسانه او يده ان لا ينقطع عنه  
 ذلك ايضا وان لم يفل ما ذكره عدله وصح انه صلى الله عليه وسلم ارسل رسولا  
 يقول لا ينقض في رقبته بغير قلادة من ويراو قال قلادة الا قطعت











ذكره في غلبه الموت والتأري في حله على المطيع والا فالحلا فيه  
 شهور وقرونه الله تعالى واليقظ فيه نظر ظاهر الا ان يحمل على روية  
 في الدنيا مستلزم للاحاطة على ما فيه من الحلا في تكفير المحسنين  
 وقصص المنقول عنهم كغيرهم مطلقا وان كان الا وهم تكفير من  
 قال كالا حساب قوله **لا تفكر فيمن** تأكيد قوله **دعوة الظالم**  
 اي بالنوع الذي ظلمه فقط اذا حوز له الدعا على طالمه بغير ذلك  
 وان تشكك ما في مسلم عن سعيد بن زيد ان امرأة خاضعة فقال اللهم  
 ان كانت كاذبة ما علم يصرفها واقتلها في ارضها فكان كذلك وجاز  
 بان هذا مذهب صحابي واستخاف بن كرامته لم مع اعتقاده حواره  
 واجيب بغير ذلك مما فيه بطر وحت الزر كشي حواره الدعا على الظالم  
 بالفتنة في دينه وسوء الحائمه كقول سعيد في الدعا على من ظلمه  
 وعرضه للفتن فاستجيب له وقول موسى شدد على بلقيس فلا يؤمنوا  
 وتوح صلى الله عليه وسلم ولا تزد الظالمين الا ضلالا اي ولا تلهي صلى الله  
 عليه وسلم دعا على عنتهم بن ابي وقاض يوم احلما لسرور بعثت  
 رستم وجهه بقوله اللهم لا تخل عليه الحول حتى يموت كما مر امكن كذلك  
 سنده صحى كلفه مرسل وارجح نظير ذلك عن الصحابة واعلام الامم سلفا  
 وخلفا وقيل متبع وحمل الجواز على المنفرد لعموم ظلمه او كثرة او تكرره  
 او فحشيه او لما تنبه الجف او سنية او اعانت على اطلال او بد عنه  
 والمتع على من لم يظلم او ظلم في عمره مرة واحدة هذا روى الحديث ان الدعا  
 على الظالم يذهب اجر المظلوم واخرج الترمذي من دعا على ظالم فقد  
 انتصر حال نفسه والدعا على من ظلم المسلم لا يذهب اجر الداعي لانه  
 لم يدع لحظ نفسه قوله **دعوة الوالد** انما نفرا من محله ان كانت  
 كف بانه كان للولد دعا فان كان فعلم مع ما ينادي منته تاذ باليسر الجبين  
 وحسنه فالوالد مظلوم فيكون داخل في الا ولكن صرح به للاعتناء  
 بشانه قوله **السبعة والعشرون** **سورة الاحقاف** **الاحقاف**

جواز

**الاحقاف** ينفوا ايضا لمرد النوم اخر الليل نصب ذراعيه وحمل راسه  
 على كتفه لا تتابع وتعبلا يستقل في النوم فيقوته الصبح او الليل او وقت  
 وحمل جوارحه النوم ولو قيل الوقت ان ظن انه يستيقظ قبل غيل صبيته  
 والا حرمه على ما فهم ما بسطت في شرح العباب ويلحق عند ارادته  
 ان ينعوذ بالله ويستودع نفسه وباله وبغير الايات للحوسر المشهورة  
 وهي ثلاث وثلاثون آية من اول البقرة الى المعكونات وانه الكرمسى  
 الى خالدون ولهم ما في السموات الى آخرها وان ركب الدعا في قريته من الحشيش  
 وحمل ادعوا الله او ادعوا الرحمن الى آخرها ومن اول الصافات  
 الى الارب ويا معشر الجن في الرحمن الى ينصرون ولو انزلنا الى آخر  
 الحشر وانما نعال حذرنا الى شططا وينبغي اذا غشيت العبد ان  
 يقول ما في مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان اذا كان في سفر  
 واسمى يقول سمع الله محمد ايد وحسن بلاءه اي نعمت عليا  
 رنا صاحبنا وافضل علينا عابدا بالله من النار زاد الحاكم يقول  
 ذلك ثلاث مرات ويرفع بها صوته وتسمع بكسر الميم مخففة اي تشهد  
 ثنا هذا من لفظ الخبر اي يشهد التثنية عابدا لله او بفتحها مشددة  
 اي بلغ سماع قول في هذا الخبر تنبيها على الذكر والدعا وعابدا اما  
 على خفيته او لعني متعودا بلفظه كما يقال مستخيرا بالله فهو الغافل  
 فكانت **تأمل** القول كغيره كانه معني مكثوم واذا جحد الظاهر جهرا  
 شديدا من كثرة السيرة فليقل اللفظ اهل عليها في سبيلك فانك حمل  
 على النوب والضعف والربط والبايس والبر والبحر لا تتابع  
 كما اخرج الطبراني وسنن لمن سمع نبيون فها ران ينعوذ ويعتبر  
 على النبي صلى الله عليه وسلم وليس ان يستغنى مع حسنا لم يكن النبي  
 صلى الله عليه وسلم يدع من سقرا ولا حضرا المرأة والكلية والمشط  
 والسوأل والمدرا وهو جديدة كالمسلمة تحركها المرأة راسها

سامع

المعول



وتفرق شعريها وقيل مثل المشط لها ساعد حيزت عادة الكبرياء  
حك بها ما لا تفعل الله به ويقتر بها شعرة وفي رواية الأبرية  
والخيوط والقراض والخوص والقفار رورة زاد يعقرب الصوفية الركوة  
والحد ولا بأس به بل ربما ختاجها المسافر أكثر من غيره ما توسل  
**لكن الاتصال أبي يعقرب وان لا يجمع إلى آخره** أما يكون القصر افضل  
لمن بلغ سفره ثلاث مراحل وجتهد قلوعا راض هو وصلاة الجماعة  
قدم الجماعة لا تفارقه كفاية وهو سنة وقول أبي حنيفة بوجوبه  
بعارضه قول أحد بوجوبها عينا فبعضنا فقلت وتزوج هي بما مر  
فان قلت أحد لا يقول بالمطلات اذ انفتحت الجماعة وأبو حنيفة  
يقول به اذا انشئ القصر فكانت رعاية خلاصه او لي قلت قوله  
بوجوب القصر عارضه سنة صحيحة وهو قولنا بان رضى الله عنها  
بارسوا الله فصرت والمثنت فقالا احسنت فلم تاكل من عات  
علائ أحد عت روايته مشهورة ان الجماعة شرط للصحة بها وي  
خلاصه خلاف أبي حنيفة وهذا يعلم ان الجماعة تنزج على القصر  
وان قرئت ان أحد لا يوجبها عينا في السفر فان قلت في سنة  
تزوج المسافر فلا مرجح قلت لا مانع من ان تكون سنة وثابت  
عليها اذا وقعت توارى قرص الكفاية وعمل القصر في سنة الكد كما لا  
خفى فان لم يبلغ سفره ذلك فالانعام افضل لان ابا حنيفة اوجبه  
وحت بعضهم انه لو قدم من سفر طويل وبقي بينه وبين مقصده روت  
للام ايام فلا فضل له الا انعام وفيه نظر ظاهر لان الحنفية يجوزون  
القصر حينئذ بما مال بعض مشائخهم على انه وان ثبت مانع لا  
يراعى خلاصه لان العائت عت صلى الله عليه وسلم في الصحيحين  
وغیرهما انه في سفره لم يزل يقصر حتى رجع إلى المدينة لكن  
سفيان ابن الثوري يقول اذا رجع من سفر طويل الحاجة قبل  
بلوغه

بلوغه مسافة القصر لم يحز له القصر فلا يبعد حينئذ رعاية خلاصه  
على نظريه نعم الا فضل للملاح يسافر معه اهله ومن لم يزل مسافرا بل  
ولكن وان كان من العارفين الملائمين للسياحة كما هو ظاهر خلافا  
لمن ذهب فيه الا انهم يطلقون الا ان أحد يوجب عليها وانما قدم على خلاف  
أبي حنيفة لا يقتضاهم الا صلوات ان ترك الجمع افضل له حاله وفارق  
القصر بان فيه احلا أحد الوقتين عت وطينته وقامه كلامه خلافا  
ما يوجب اليه كلام المصنف هناك ان فضيلة تركه ليست مراعاة خلاصه  
من منع لان السنة صحت خلاصه وانما هي لما ذكره فعمله صلى الله  
عليه وسلم عامته انه يدل على الجواز لا الا فضيلة كما قام عندهم ومن  
ثم اخبر فضيلته ولا نظر لمن منع لانه خالف سنة صحيحة هي  
مد او متهم صلى الله عليه وسلم تركه نكر النزع من القصر والجمع وعجزها  
لمت وجد في نفسه كراهته التي ان تزول ولمت تركه شكاً في جوازه  
او كان ممن يفتد بوجه واستشكل بانه كمن يشك في جوازه ويومر  
بفعله ويحارب بانه يومر بفعله فخر النفس المتخيلة لمنع ما علم وانفتحت  
وخرج العائن الحوض في مثل ذلك وقد يكون الجمع افضل من تركه ايضا  
وقد ذكر فيها اذا كانت لوضع لا در عرفة ولو تركها تنه ولا يقال  
بوجوبه حينئذ خلافا لمن اعتمدوه لقولهم اذا انفار عن الوقوف  
واداء الصلاة قدم الوقوف ووجب تركها ولا يصليها  
هلافة شدة الخوف فلا فوات وان تركه وكذا يقال فيما لو كانت  
لوجه لا نقذا سيرا ولو صلى كلاً في وقتها لم يفتده فيلجج الجمع  
خلافا لمن زعم ايضا انه اذا انفار عن الصلاة وانفاذ الامر  
وجب تركها لاهله بما مال به بن عبد السلام فلا وجه لوجوب الجمع على  
انه الى الان لم يجا طيب بغير حاجته الوقت في جميع التقديس يمكن



يجب عليه ايضا في وقت غيرها وكون وقتها في السفر انما هو عند ارادة الجمع  
 لا قبله وبحث وجوبه فيما لو نواه ما خيرا او شرا في وصوله دار اقامته  
 في وقت الناييم فانه ان ترك الجمع ودخل بلده صارت الاولي قضاء مع  
 قدرته على فعلها اذا بالجمع قبل دخوله ففحين الجمع حينئذ وفيه نظر  
 لانها وان صارت قضاء ولكن قضاء لا اتم فيه لان شرط ما فيه اتم  
 ان يخرجها عن وقتها لا بعد زواله خلافا للاحكام اتم افضل لا  
 واجب وجمع التاخير افضل من جمع التقديم لسائر وقت الاولي  
 ولما ثبت بمراد لغز وهم التقديم افضل لئلا يترك وقت الاولي وواقف  
 بعرفته لا اتباع في المسائل الاربع واستثنى جمع متأخروا من افضلية  
 التقديم والتاخير فيما ذكره من التاخير الفوات بعد المنزل  
 او حق نحو عدم ما لم يجمع تقدما افضل وما لو كان اذا جمع تقدما صليها عن  
 او دخل عن حدثه الدائم او كسفت عورته وقتله غيره من الشروط والاركان  
 كالطهارة بالمال والصلوة قايما واذا اجمعتا خيرا كان بخلافه كذا وبالجملة  
 فليجمع الجماعة وبالحكم عما ذكره افضل فعلم ان افضليته هنا ليست من  
 حيث كونها جمعا بل لا يشك انما من ان الجمع علام لا افضل وانما هو  
 لما اقترنت به من الكمال الذي خلا عنه الجمع الاخر قوله **واذا**  
**اراد القصر فلا بد من بين العصر عند الاحرام بالصلوة في القصر**  
 شروط اخر منها كون السفر طويلا بان يكون مسجدة بومين  
 معتدلين يسير الدواب وعليها الاحكام الثقلية مع المعتاد من التزول  
 والاستراحات والاكل والصلوة ونحوها ذنبا فقط تخديراتا  
 تشك في طوله اجتهاد وكونه جائزا ولو يكررها فلا يترخص في سفر  
 عصره لاجنه ولا فيما اذا لم يكن له غير من صبح فجره وروى البلاء  
 خلاف قصد التشبيه كما بينت في شرح الارشاد وكونه لمقصود  
 معين

معين فلا يترخص من لا يدري اين يتوجه سواء سلك طريقا ام لا  
 وسواء كان مستقلا او عيدا او زوجة او نحوها مع من يتوجه وهو  
 لا يعلم مقصده ومنها مجاوزة السور اذا كان متحصنا وان  
 اشقل على مزاج لا عمران وراه وان كثر فان لم يكن سورا اشترط مجاوزة  
 عمران فتوب سفره وحراب لم يجر ومنها ان لا يقتضي عزم في جزء  
 من صلاة فلو صلا الظهر خلف مسافر يصلي الصبح اتم وان فسدت  
 اجدر الصلاة ان كسفت من سقرا ما من وان يات مسافرا قاصدا  
 دون نيته القصر لانه القالب من حال المسافر ومنها ان يدوم  
 سفره حتى تنقضي صلاة ويشتغل ببلوغه مبداه وان لم يدخل نحو  
 عمران ومنها العلم بجوازه ولو قصر اجمع حاشا لا بد كذا لم تقم صلاة  
 لتلاجه وخرج بنية القصر بنية الاقام والتمرد في بين  
 القصر بين في الجمع وان تذكر في الاخير حال لا تبين قال في  
 التدريب ما حاشا صلا لا يقصر في سفر قصير الا في موضعين يات خرج  
 قاصدا سقرا طويلا نوي الاقامة ببلد اثناء الطريق او في ايام  
 ما كثر ويقيم عشرين ملكا الملك التي نوي الاقامة فيها مرحلة مثلا  
 فالاصح ان يترخص ما لم يبرحها انتهى ويرد بان لم يقصر عن سفر  
 قصير بل طويلا لا عزم عليه ابتداء هو المحجور للقصر وبنه الاقامة  
 المذكورة لا تكون معارضة له الا بعد دخول المحل الذي نوي الاقامة به  
 لا قبله فقصره قبله انما وقع في سفر طويلا لا قصير فلا استثناء  
 قوله **فقدنا ما في مسجدة** يريد لو في سفر اخر قوله **واذا**  
**اراد الجمع الاخره** المعتد كما قال في جمع متأخروا ان يجوز مع الجمع  
 والعصر تقدما لا ما خيرا سواء قلنا انما طهر مقصورة او صلاة على  
 حيالها وهو الاصح والمعتد ايضا ان لو سافر اثنا الظهر مثلا ثم نوي



لجميع جمع كما قاله جميع متقدمون ونقله في المجموع وافتره في العترة الاذخر  
وغيره وقول من الرقعة خلافة حيث مخالف للنقول من كل وجود السفر  
وقت النبي قول **كل لا يصلح ان كان نارا الا الى اخره** مرد ليل  
وما يلحق به وقضيه كلامه ككلامهم انه لو كان سبيرا وقتها او نارا لا  
وقتها استورج التقدّم والتأخير وهو نفي حيث لم يوجد مرجح حينه  
الا ان يقال ان المباداة لبراة الذمة الموحودة في جميع التقدّم مرجحة  
قول **فلو اراد الجميع في وقت الاولى فلم تلام** بشرط **منه**  
كسائر كلامهم انه لا يشترط تحقق بقا وقت الاولى وقول البلقيين شرو  
رده ولده جلال الدين بانه يصلح لها في الوقتين لان وقتها ان  
بقي فموجاه مع والا فهو قائل الثاني في وقتها ولا يقال الشك في بقاء  
الجميع تقدّما يمتنع من الجرم بنبذ الجميع لوجود الاصل المستلزم المستصحب  
وهو بقاءه ويقع منه ايضا جواز جمع التقدّم للتخيرة وهو ما اعتقده  
السبكي الحكم بصحة صلاتها شرعا لكن المقتضى خلافه لان شرطه تقدم الاولى  
صحيحة بقاء او طبا وهو متفق هنا قول **فلو اراد الجميع** اي مع  
السلام او بعد نبذ التزك قول **وان فرق بالنهم** اي والطلب الخفيف  
قول **ما دام من وقت الاولى زمان يسعها** اي اذا شك في  
النبذ في كونها اداء فلا يمتنع الجميع ما دام الباقي من الوقت يسع ركعة  
وان حرم عليه تأخير النبي الزمان لا يسع الصلاة وما قررته وهو  
حاصل ما جزم به المحققون بعبارة الروضة والمجموع الموافقة لغيره  
هنا وبدل على ذلك قوله هنا فان لم يتواتر خبرها حتى خرج الوقت انتم  
وقول الاستنبوت ان عبارة المجموع موافقة لعبارة الروضة وهو  
وخلل الحرمة فيمن احر النبي عامدا فان اخرها ليوم او شغل سعي  
بسبب قتها ما لا وجه له لانه لا حرمة وان كانت فضا لا كمال

الجميع تقدّم

اي وقد عذر له لا لعب الشرع م

بوجوبها

بوجوبها فيها يظهر لانه لا يخفى على العوام قول **فصل اذ لم**  
**في وقت الاولى** اي ان لها الى اخره **هو المقتضى قول**  
**وتستحب صلاة الجماعة في السفر** لانها كذا كذا في الحضر  
اي بوجوبها فيه وتربها في السفر قول **صل اول سنة الظهر**  
**الى اخره** هذا هو الاول وكذا يقال في المغرب والعشاء ويجوز  
غير ذلك ما لم يقدم سنة بعدية على قرصها او تحلل سنة بين القرصين  
في جمع التقدّم او يقدم قبلية للثانية على الاولى وفيه ايضا فيما يظهر  
لات وقت الثانية برانيتها القليلة انما يبدل بعد فعل الاولى  
فقول الحب الطبري وغيره له تقدم سنة العصر في جمع التقدّم  
لات وقت الظهر صار وقتا للعصر فكذا سنتها فلا يتوقف على  
فعل الظهر وان توقف عليه العصر لانه كالتابع ضيقه في اخره  
يرد على اوله كما يعلم بالتأمل قول **فصل المساء الى مسائه**  
**ينبغي من حلتين** هذا اي يسقرا تقصير فيه الصلاة وقد علمت  
شروطه قريبا قول **ان يسبح على خفيه** **تلاوة ايام**  
**وليا النبي** اي المنفصلة بحرف سوا السين اليوم الاول ليلته ام لا  
فلو احدث قرا ناء ولبس اغتبر قدر ما ضيقها من الاربعة وعيل هذا  
القياس يقال في اليوم وفي مدة المقيم ولو اقام بعد يوم وليلته وقبل الصلاة  
انتفى نسح فلا يستوفى فيها ومنى مسح في الحضر ولو احدث خفيه فهو المقيم  
قول **استدأوها** اي حيث يحدث بعد المسح اي من انتهائها  
حدثه ولو توضى بعد حدثه وغسل رجليه في الخف ثم احدث قرا ناء  
مدته من حدثه الاول كما قال الشيخ ابو علي وحجت البلقيين في قنائه  
ان المجتوث والمقي عليه غير المرتد لا تحسب عليه المدة سقرا ولا حضرا  
لانه لا صلاة عليه فلم يستتبع بهذا المسح الصلاة بخلافه ليلته بوجوبها

بل



التقيا عليه ومقتضاها انما لا تحسب على الصبي وهو مناف لاطلا فم  
قان قبل مغنى قول لا صلاة عليه ابي ليس بخاطبا لعدوم صحتها  
منه بخلاف الصبي قلنا ينتقض بالتمام واعلم ان الغسل افضل من المسح  
فهو جازي بل كراهه وقد بسن كان وجد في نفسه كراهته او تركه  
شكاً في جوازها او رغبته عن السنن بل بغيره تركه كما من نظيره مع جواب  
ما فيه من الاشكال وليس المراد بالرجعة عن السنن ما قالوه في باب  
الردة من انه لو غسله فغسله فغسله فقال لا افعل رغبته عن السنن  
لان ذلك كفر وانما المراد ان برغبته من حيث تعلم عليه  
لعدم الغنى له او لظنه ان الغسل افضل من دايما او لخو ذلك  
مع اعتقاده جوازها وكان كحش فوث كحول الجاعة لو غسل قد مر  
وقد يجب اذا كان لا يستاك ان يجد ماء ولا يغتسل ولو غسل ويكفيه  
ان مسح بخلاف ما اذا لم يكن لا يستاك وهو على طهر وانما في الحديث  
ومعه ما يكفيه للمسح فقط والفرق استصحاب ما هو متلبس به  
في ذلك بخلاف هذه فلا وجه لتكليف الاتيان بفعل مستأنف  
لاجل طهره لم يجب عليه بعد وكان يفي قدماه ولم يجد الا برداً لا يذو  
قانه مسح به وجوباً وكان يضييق الوقت بحيث خرج او فرغ  
الامام راسه من ركوع الحصة الثاني او حشش فوث عرفة او انما قد  
كوا سير او غريق او تنقبت عليه الصلاة على بيت وخاف ان يجاره  
لو اشتغل بغسل قدميه من المسابيل الاربع قوله **ويستغسل طهرها**  
**من السيل ومن الجوانب الاربع** قارن سنن العورة فان الواجب  
فيه الستر من الاعلى والجوانب دون الاسفل بان يحمل اللبس ثم الاعلى  
وهنا الاسفل فلم يجب ستر ذلك فيها ووجب ما عداه ولا من  
شأن التوب ان لا ينشق ستره من نحو الاعلى بخلاف الحنف فلا  
ينشق ذلك بالشر او بل قوله **ولان يصلي بغيره الواحد**  
**ما شأنا**

**ما شأنا القرايع الى اخره** محله في غير دايما الحديث كالمستحاضة  
والسلس اما هو فان احث غير حدث الدام جاز له المسح ثم ان  
احث قبل ان يفعل فرضاً او وضوءاً للمسح واستباح فرضاً ونواظ  
وان احث بعد ذلك مسح لتقل نقط لان مسحه ترتب على طهره  
وطهره لا يغيد اكثر من ذلك فلو اراد فرضاً اخر وجب النزغ والطهر  
الكمال لانه فحدث بالنسبة لما زاد على فرض ونواظ اما حدثه  
فلا يحتاج معه الى مسح فطهر الا اذا اخرج الصلاة بعد الطهر  
لغيره معكفها وحدثه بسنن فهو حينئذ كغير حدثه ومثلها فيما  
ذكرنا اذا كان لا يسه متوضئاً ونيم كبر احثاً ونحوها وكذا  
محض النيم لغير فقد الماءات يتكلف وقد ليس على النيم الوضوء  
والمسح قبل البرء وان حرم عليه الوضوء لما فيه من الضر فان  
نيم لغفر المالم بسنن المسح اصلاً ليطلان نيم بزيادة الماء قوله  
**فان احث او حاض الى اخره** خرج به ما لو تحسست رجل  
فر الحنف وامكن غسلها فيه فان له امام المدة لعدم الامر بالنزع لها  
خلاف نحو الحنابلة قوله **فان اقتصر على جزء يسير طهرها**  
**اجراه** يستلزم ان لا يكون على طهره يستعرق ان كان مسح  
لم يجز جزمه اذا قيل وقبم نظره ولا يبعد تحريكه على مسح يستعرق  
الرأس في الوضوء قوله **ويستغسل طهرها** ابي وعقبه  
قوله **وتنموا مسح بيده الى اخره** طاهره اشتراط فعله وهو  
طاهر ان كان قاعاً فلا عن النبي **ولا** لم يشترط فتعريفه لنحو طهر  
يجزى مطلقاً وانفساك لو انما حاض لا يجزى الا اذا كان مستحضراً  
للنية اخذاً مما قالوه في نظيره ذلك من الوضوء قوله **او طهره**  
**من رجل اي** ولو بالقوة كانت التحلت ستره وان لم يظهر من  
الرجل شيء عداً وتو للمسح شرط منها كونه طاهره فان كان نجساً  
امتنع المسح عليه وكذا المتنجس بغيره معوضه فيمتنع المسح على الطاهر

من رجل اي ولو بالقوة كانت التحلت ستره وان لم يظهر من  
الرجل شيء عداً وتو للمسح شرط منها كونه طاهره فان كان نجساً  
امتنع المسح عليه وكذا المتنجس بغيره معوضه فيمتنع المسح على الطاهر



منه ولو بالنسبة نحو مس المصطفى اذ النفذ الاصل من المسح هو  
 الصلاة وغيره ما تابع لها اما المتخمس لمعفو عنه فليس غير محل  
 النجاسة وبسبب الصلاة وغيرها هذا هو العند وان اثار  
 فيه كتيروا ومنها كونه قويا وان كان لا يستغنى عن كونه  
 يتابع المشي فيه في حوائج المسافر المعتادة لغالر الناس عند  
 خوضه ونزحاله وقصته الحاملة على كونه في حوائج المعتادة  
 فاكتر والجواب في المسافر الغصير قريبا عما اعتده الاستوى والآخر  
 كما اشار الى نقصه بين التقييد خلافا لما فيهم في كلامهم مع  
 كلام غيره من جهة الحاجة الى التقييد من كلامهم بانها ليست  
 وبوم ولبس المقيم فلا يجزى ما لا يتقوى على التردد في حوائج تلك المدة  
 لضعفه او لثقله او لضعفه المقطوع او لضعفه المقطوع ولم ينسح  
 بالمشي من قرب عرفا فيما يظهر وليس معنى قول الراعي يستنزه  
 ان يكون قويا بحيث يمكن متابعه المشي عليه لا مرهك ولا  
 قوسنجا بل قد رما محتاج اليه للمسافرة من التردد في حوائج التفتي  
 التخذيد بالمرحلة او القوسنجا حتى اذا كانت حوائج السفر  
 المعتادة تزيد على قوسنجا لو جمعت لا يعتبر كما توهم بل المراد  
 من القوسنجا لا يتقيد به ذلك بل المدار على الحوائج سواء اذا  
 فهو عما على القوسنجا لم تقصر عنه وزجج به التقييد ان المراد  
 المشي فيه في مدارس وزكية الزركشي يتقصر عما حجب الاستغناء  
 خلافا وهو الاوجه ومما ان يمنع تقوية الماء لو ثبت عليه  
 كما في الجموع الا من مواضع الخرز فليس المراد المسح خلافا لمن  
 اعتده ويجوز مسح معصوب ونقد لا خوف من حرمان لان المعصوب  
 فيه من حيث اللبس الذي به الرخصه وفيها من حيث مطلق  
 الاستئصال

لاستعمال الايم من اللبس وغيره قوله فيمنع ان يبدل خروجا  
 من خلاف من اوجبه قوله لتزجيم وقوسنجا لتوفيقه والمعتد  
 قوله **او قصيرا** المتخمس ضيق ميل او نحوه كما في الجموع من الشيخ  
 ابي حامد وغيره وارتقاء ما حجب المعبر وغيره وضيق البقوب  
 له كما قاله في ان يخرج الى محل لو كان فيه لم يلزم الجموع لعدم سماع  
 النديم بمحمول عليه بشرط الاستقرار يكون مباحا والمقصود معينا  
 ملو خرج في معالقة الطريق او عدل ولو لغيره من اوجه لفقده  
 في غير طريق لم يعتبر اذ الشرط سلوك صوب المقصد لا طريقه قوله  
**ان يستعمل الماشي القبل** **احكام** **الركوع** **والسجود** **ابن الجلس**  
 بين السجدين بخلاف الاعتدال قائم ملحق بالقيام كالشهادة وقار  
 الجلس بين السجدين لسهولة علي القيام فسقط عنه التوجه فيه لمشي قد ذكره  
 ومشي الى السجدة يتوقف على القيام وهو ممتنع قلزم التوجه فيه ومنه لو خذانه  
 لو كان لمشي دفعا او حبوا فان الجلس بين السجدين في هذه كالاخذ  
 وهو ترتيب في العاجز عن القيام دون غيره قوله **لن يستنزه ان**  
**لا يستقبل غير وجهه** **بمنقذ** **الا للقبلة** ظاهره انه يشترط استقبال  
 جهة المقصد لا عينه وهو متجه والفرق بين وبين القبلة وانما اذا  
 استقبال جهة المقصد او عين القبلة فلا فرق بين كون وجهه المقدم  
 الدائم او موقفا وهو ظاهر قوله **والراكب المتكلم من توجه**  
**الدائم الى القبلة** **باب** **الاستعمال الى آخره** فضيحه ككلام الروضة  
 وهو به عند التحريم فقط وان كانت الدائم واقعة والمعتد كما نقله  
 في الجموع واقعه واعتده بين الرقعة والاستوى انما ما دامته واقعة  
 وتولا ستراحة او انتظار رقعة **لجبل** **لاستقبال** **تم** اذا سار السائر  
 رفقته او حاجته اخرا انهم يحتمل مقصده **والا** **استعمل** **خارج** **من** **ملا**  
 لانه بالوقوف لزومه فرض التوجه ثم المراد بالتمكن هنا السهولة وبوجه







**التي وما تشاء دوام السفر والسير** بقوم من ان لو انقطع سببه  
 كان نزولها قرا تضاف له وجب عليه انما لها للقبلة قبل ركوبه ولو  
 نزل وبني او ابتداها للقبلة قاراد الركوب والمسير قبل قرا عنها  
 فليتها قبل ركوبه والا بطلت كما قال المصنف وقيد الاذرعها اذا  
 لم يضطر للركوب وهو ظاهر ولو عجز يحتاج كان او في قوله **مطلوب**  
**النزول الى اخره** اي الذي يريد النزول فيه وان لم يكن مقصده ولا  
 نوي الاقامة مدة يتقطع بها سفره وكذا لو وصل الى اقامته  
 او نوي الاقامة وهو متقبل ما كنت محل وان لم يصلح لها قوله  
**ولو عجز عن ذلك** اي وليست وطنة ولا انقطع سفره لمجرد  
 دخولها وان لم يتوالا مائة ولا اثر محل اهلها وشيخه اذا لم يكن  
 وطنة الا ان نوي الاقامة ولو اربعة ايام قوله **واحد**  
 اي والحرف عليها ولو ركوبه مغلوبا كما في الجموع خلا لما كنت  
 الاذرع ومن تبعه لقول المتولي لو تغيرت نيت واراد الرجوع  
 لو طنة صرف وجهه وانتهى عن صلاة في السفر ومثله ما لو قصد  
 غير مقصده قرا تضاف له وان كان وراءه قوله **هو** اي ولو كان  
 مكرها لنذره قوله **وان كان ما سببا او عالطا** اي لو كان  
 انه لا يسجد في الصور التي ذكرها وان كان للسجود وجه جيب اذ هو الموقف  
 لنا عدة ما ابطر عده سجد لسهوه وان كانت التزيم ومن ثم قلنا فنزول  
 في السجود هنا كلام الشيوخ وغيرها تناقضا كثيرا قوله **اذا**  
**صور على يمين القبلة** اي ولو بان ثالثة مشتقة في تحصيلها اخذا  
 ما ذكره في الوقت قوله **كان** **وحد من حصره** **ما للقبلة**  
**علم** ومثله محارب سببا في المسكوت وغزاهم الغلبة ان نقلا او  
 بها

سجود

بها قرون ايجامات من المسلمين وسلمت من الطعن وان صغر  
 وحريته خلاف حربة امكن بنا كفا ركا وطريق استورثوا او مور  
 القريتين به وانما يمنع الاجتهاد في ذلك جهة لا يمينه وليسرة **مطلوب**  
 ومثله ايضا كل محل علم انه صل الله عليه وسلم صلى فيه لكن يمنع الاجتهاد  
 فيه مطلقا وما لو اجبره عدرا بان راى جمعا من المسلمين يصلون هذه  
 الجهة او نحو القبلية هناك والمفوز له يعلم دلالة على القبلة فيمنع  
 الاجتهاد في الجهة فقط والذين يطعنون في ذلك المكونون منهم  
 كثيرين حيث تعصى العادة بقوة مستندهم ومنع على قادر  
 على اليقين كما هي ومن ثم قلنا اذا قدرنا على من القبلة او المحراب  
 المعتمد الاخذ بقول غير عن علم ما لم يصل لحد التواتر او يكون نشا  
 ملكة او يدرك المسجد وارقم في ذهني من الامارات ما لم يصل  
 به اليقين من غير من جهة لا يجب عليه المس فيما يظهر من التواتر  
 كذلك الامارات فانها تقيد ما يفيد المسوق قول القاضى الى الطبيب  
 ان العجز عن المسجد الحرام له الرجوع الى خبر العاين للجهة محمول  
 على ما ذكرته من التفصيل والا فمهم من ضعيف او غير مراد خلافا  
 لمن توهم وعلم مما نقرر ان المحراب لا يصير معتمدا الا بما هو حتى يمنع  
 عليه العمل بالحبر والتقليد محضرة الا ان كان راء قبل العمى واخبر به  
 عدد التواتر ولو فسفا او كفا راقوله **اعتقد** اي ويلزم سواه  
 كما هو ظاهر اذا لا مشتقة فيه وبما دفع عدم وجوب رفق حائل  
 بيمينه وبيت الكعبة ومن ثم لو فرض ان في السؤال مشتقة لنفسه  
 المكان مثلا لم يجب على الا وجه قوله **ولا يجوز انما من الاخر**  
 اي لا في تعلم الاول منة حتى يحصل ملكة عامية بحيث صار يستقل

مطلوب

مطلوب



باستخراج القبلية من غير اعتماد على ما أخبر به الكافر فله جند العمل  
 يعلم فيها بظهور هذا غير متعالة الما ورد في النص منها الشك في كمال  
 حتى علمنا من قولهم **ولا يصح الاحتجاج بالادلة الشرعية**  
**محرقة اقوالها القطب** اي الشكالي وهو ما قاله الشيخان  
 تبعاً لا هل اللغة نجم صغير في نبات نفس الصغير بين الفرق بين  
 والجند بد هل النصف من الخط الخارج بالوهم من الجند الى الكوكب  
 المنير بين الفرق بين وقول اهل الهيئة ليس نجماً بل نقطة صغيرة  
 تدور عليها الكواكب المذكورة وهي وسطها مخالف لما ذكر في الهيئة  
 لا من الحقيقة والمرجع في التسمية لاهل اللغة وكنهى باختلاف  
 الاقاليم حتى العراق جعله خلفاً لانه اليمن وفي مصر خلق اليسري  
 وفي اليمن قبائل ما بل جالب اليه اليسري وفي الشام وراه قوله  
**ولا اختلاف عليهم احتجاج رجلين قلده من ثنائهما** اي قبل الصلاة  
 اما فيها بان دخل منقلاً انقال له احذر خطاياك الاوليات كانت  
 عنده اعرف من الاول وقال له انت محط خطاياك وان لم يكن اعرف  
 وجب عليه التحويلات بان له الصواب متعارفاً للقول بان اخبره  
 وبالخطا معاً فان لم يبين متعارفاً بطلت ولو تغير اجتماعه على  
 ما ارجع عنده من الاول والثاني ولو فيها كان استنواً بغير الا ان  
 كانت التغير في الصلاة فلا يتخير بل يعمل بالاول على ما نقله الشيخان  
 وافتراده وصوبه الاستويب وعلوه بان التزم جهة فلا يتحول الابارج  
 لكن ظاهر كلام المجموع وجوب العمل بالثاني ولو مع التناقض ويجب  
 اعادة الاجتهاد لكل فرق عيني ان تسي الدليل الاول وكذا اعادة  
 التقليد **قوله** **والاولى تقليد الاوثق الاعلم** قد بينم من

انه

انه لو كان احدهما اوثق والاخر اعلم استويا وهو لا كلامهما  
 فيه معنى ليس في الآخر فهو كما مائة الامم والبصير **قوله** **اما القادر**  
**على تعلم الادلة فهو العالم بالآخر** محل حرمة التقليد ووجوب  
 التقضا فيمن وجب عليه تعلم ادلتها عيناً ان اراد مستقراً ليس فيه  
 عارق اما اذا وجب تعلمها على الكفاية كما لمعني ان محل منه محراب معتقد  
 او عارق كما هو ظاهر والمسا من قرر بخورك كبحم او اقل منه فيها  
 بظهور علم ان فيه عارفاً بالادلة كما في الاحياء لكن قضية كلام البكر  
 انه لا بد من ثلاثة ويوجب بان الواحد قد موت وشفط بخلاف  
 الثلاثة فان الغالب يبقا وبعضهم الى انتفاء السفر او بين قرائن  
 محرقة القبلة لمخارجها قلده التقليد ولا يقتضي اذ لا تقصر من  
 فيه يعلم محل قوله فيما مر ولا يجوز لهذا القادر التقليد الا حرة فائدة  
 صرح القدر الى معناه رحم الله بجرمه اقامته العالمين ببلد ليس به عالم  
 بتفصيل الشرح وقا صره انه لا فرق بين ان يكون يقرب بلك البلد  
 ببلد احب منها عالم اولاد هو محتمل ولا يتا فيه قوله يجب في كل مسافة  
 قصر نصف من لا للراد العالم هذا العالم بالامور الطاهرة التي  
 يلزم العامة تعلمها لا اضطوارهم اليه مع تكرره قلده كذا لم يكن فيه  
 اقامته عالم ببلد قريب من بلده بخلاف المفق في انه لا يحتاج اليه  
 الا في الامور الخفية فاكس فيم بان يكون على دون مسافة القصر  
**قوله** **حتى لو وصل اربع صلوات** اي او صلاة واحدة كل ركعة  
 مثلاً لجهنم وشرطه ان يتبين لم الصواب قرطه متعارفاً لظهور الخطا  
 ولا بطلت وان قدر عليه قريبا لمعني بعضها الى غير قبلة **قوله**



بلغ  
لقد ص

**مصل إذا خدم المأطلم وحرًا** ابن بنفسه أو عاذونه الشقة  
ويكفي واحد من جميع وأما بعنده في الوقت ومحل وجوبه أن تقوم  
وجود الما فان يفتن ففده فلا طلب لانه عبت ثم ان كان يستنوي  
كفي النظر حواله لجماعة الاربع مع ما مل محل حضرة وطير وانما يكن المستنوي  
صعد او صبط ثم نظر حواله الى حد القوت وهو ما يسع فيه رفقته <sup>لشقة</sup>  
مع ما هم عليه من الاشغال والتفان وصنع فاعلم انه ليس المراد ان يدور الحد  
المذكور لان ذلك اكثر ضررًا من اثبات الماء في المواضع البعيدة هذا  
ان من علم محترم من نفسه وما قال الاستنوي واختصاص  
لم يحسن انقطاعا ولم يصف وقت والالم يجب التردد هذه اكله ان تقوم  
الما فان يفتن لمحل ما كان على نحو نصف فرسخ وانما ما مر وانفسح  
الوقت وجب طلبه والا فلا تفتن لو كان المال الذي يخاف عليه هنا  
قد راجب بذله في تحصيل المائتنا او اجرة لم تمنع الوجوب ومثله  
الاختصاص وان كثرة على الاوجه وفارق ما مر بان المائتم يتوهم فلا  
يضيع لاجله محقق خلافة هنا اما اذا يفتن توف نصف فرسخ فلا  
يلزمه طلبه مطلقا ولو يفتن اخر الوقت ولو من منزله الذي هو فيه  
اول الوقت خلافا لما ورد في ما بينت في شرح العباد وجنونه بالخير  
افضل والا فالنجيل ويجب تحذير الطلب لكل صلاة ان تقوم حد  
الماء والا فلا ولو وحده يبر ولا ولو معه لزمه ادلا ثوبه بخير سائر  
الامور ليقتل فيعصر ما ذه ليتوضا به ان لم ينقص بل لم ازيد من  
ثمن مثل المائتان لم يصل الا يستقيم لزمه ان لم ينقص اكثر من الاثني  
من اجرة الالة وقت الما هذا في المجموع والوقوف دقيق وكان ان هذه  
فيها

فيها اذ هار عين بالشق بخلاف الاول فانه ليس فيها الا  
تفصر صفة بالعلو والتفاوت في تلك التزمته في هذه فحاسب  
النظر في كل ما ذكر فيها والا لزم نفسا وبها مع تفاوت النقص  
فيها وهو غير مناسب وايضا فالشقة اخرج التوب الى الالبس  
المحض فتطرق فيه الى الاكثر من الازيد من اجرة الالة وتمت الما  
خلافا للبقائه لم يخرج التوب الى ذلك فتطرق فيه الى ثمن مثل المائتين  
وموجب النظر في الاول الى الاكثر من الازيد من الازيد منها لو  
انفرد لزمه بذل مقابلته والتوب للمشتق فانما مقامها فنظر  
فيه الى الاكثر من الازيد منها وسوي في الروض من المسئلة  
وموالذي يظهر ببادي الراي وصوله لغيره النظر الى ثمن الما فقط في  
المسئلة ولو علم وصوله اليه كحرق قريب لا يشتق فيه  
وجب والا فلا ماله الما ودرى وقبده الا ذرعي ما فيه نظر والذي  
يظهر وجوبه ما لم تزد مائة على الاكثر من الازيد من اجرة الالة  
وتمت مثل الما قياسا على شق التوب وقاله الا ذرعي كانه من  
على ما مر عنه فيه ولو وجد من ينزل البير للاسقاء باجرة مثله  
ووجد ما فاضله عما ياتي لزمته مؤلف **ولو وجد به**  
**اللعطشة الى اخره** المراد حاجه العطش ان يحاق منه كونه  
مرض او بطور يما ياتي ولا يجوز ان يتم عطشان عاقر بسفوه  
وشربه للما حتى يتوب والا وجب تقويم الطهارة بالماء طاهر  
كلامه في هذا الفصل وهو المعنى الذي لا يجد عنه الا لا يفرق  
بين عطشته وعطش رقيق من ادمي وجيوانه وان كان من

والشدة كالاداء



اصل العاقلة الذئب لا ينسبوت اليه بوجه خلافا لبعض المأخرين  
 ولا يبين خوف العطش على من ذكر حيا لا او ما لا ذمات لما في المجموع  
 تنبها للرافعي عن الجمهور وان نظريته الامام قلنا كان بر خروجوه  
 في غده ولا يتحقق فله التزود لكن لو وصل الى الماء وقد بقيت  
 معه فضله قالوا وجه ما اقن به النبوي من انهم ان عثروا على ما  
 لم يعمدوه كانت وقع مطرا در او بيرا لم يعمدوها فلا تقاضا وان  
 وصلوا الى ماء يعمدوه نظرا ان عطشوا انفسهم او مات بعضهم  
 رواهم او اسرعوا في السير على خلاف العادة ولو لم يقع ذلك لم  
 يفضل بشي لم يتصوروا ولا اقضوا انه حيث علم في الركبة عطشانا  
 حرم الظهيرة وينبغي ان يلحق بالعلم غلبه الظن وبالعطش ان من  
 يحتاج الى الماء في المستقبل قبل وصوله اليه ومراده بالحيوان المحترم  
 ما حرم قتله وغيره ما جاز قتله كتارك الصلاة بشرط المعروف  
 والزاني المحسن والمتدوا للكلب العنقور اما غيره فان كان فيه نفع  
 كصيد وحراسة فمحترم جزما وان لم يكن فيه نفع ولا ضرر فقلد  
 اضطرب فيه كلام الشيخين والوجه حرمه قتله او لا يقتل  
 له في المجموع في البيع انه لا خلاف في ذلك ونقله في شرح مسلم عن  
 الاصحاب قالوا عتده الاستوى ومن نفع ضعيف وان قلده  
 عن النضر ما اقن به في الاسلام الترف الكناوي من انه يجب  
 عليه الظهيرة بالما دون تركه في الصلاة لكن بعد ان يقول اللهم اني  
 مرتكبة لكم والا استعملتم وتوكلتم فموتت عطشا ما هو موافق  
 كلامهم

للامم لكن مقتضاها وجوب قوله لهم ذكر وفيه وقت الا ان حمل  
 على من يحمل ذلك على ان لا ياتي في الزمان المحض لان توقيت لا يمنع  
 اهداره وشمل قوله وهو غير محتاج اليه للعطش ومما كرمه منظر اليه  
 ما لم يحتج اليه الا في المستقبل ومما كرمه محتاج اليه حالا فله اخذه  
 منه قهرا وهو طاهر اذا احتاج الناجز منه فله من على الحاج المتوقف  
 لا احتارا ان لا تقع وبذلك كرم ما صح في المجموع في الاطعم في هذه الصورة  
 من وجوب الدفع لصاحب الحاج التاجزة وقوله واعلم ان مما احتاج  
 اليه في قوله فله التمس التي قوله ان يجب عليه كما صرح به او لا انفصل  
 وكما احتاج للعطش احتياجا لم يزل كذا فقيس به لا يطعم فلا يجوز  
 او حال الماء واليه بعدا ما في المجموع وما هو ان محله حيث لم يضطر  
 الى الطبع به وحت التمولي انه يمنع ادخاره الى جميع ذلك والولي العرفي  
 انه يجوز الى كل ذلك وهو طاهر في المعنى لانه يضطر الى استعماله في ذلك  
 كثيرا بل رماز ادت المونة عند عدم الطبع على مونة بكتير لكن  
 لا يسمع مثلا احتاجه ما في المجموع بياض الراين ولا يكلف استعماله  
 في الظهيرة ثم يشربه كما انهم كلام الصنف ولا يجوز مشرب النجس  
 من المايين وتجوز الوضوء بالطاهر بعد ان في نفسه اما في حيوانه فيجب  
 عليه سقيه ما ظهره والنجس لا يلا بقاء في قوله **وقوله لم يجد**  
**الماء وحده يباح تحت المثل وهو واحد للمتن قالوا ما احتاج اليه**  
**الاخره اي لنفسه او لمحتز فله من مونه وان لم يكن معه او**  
**كان له فقتل وقد عدوا انفقته سوا احتاج النفقة او نذوا او**  
**كسوة مكر للمفسد او لما لا بد منه قيا ساعا على ما قالوه في الكفارة**



او موكوب او مسكن او خادم يحتاج وكذا عن دمن ولو موجلا والعبرة  
 بكسوة الذهاب والاياب وموسمها كما دل عليه كلامه بقا في المجموع  
 لا مونة يوم وليلة كالنظرة ولا العرايب كالزكاة هذا هو المسافر  
 تاما المقيم فالذي ظهر انه يعتبر ما في النظرة ولا يجب استغزاض ثمن  
 وان كان له مال غايب ولا انقابه ولا قبوله كذا خلافا لما قلناه  
 المنة فيه بخلاف ما لو بيع له ثمن موجل منته لوصوله الى محل ماله  
 وان زاد على ثمن المثل لكن زيادة تليق بالاجل عريا وانقرا ب  
 كالماء فيما ذكر وفيما ياتي قوله **وان كان يباع بالكر من ثمن**  
**المثل لم يلزم شراؤه** **سواء اقل من الزيادة ام كثر من ابي وشرا**  
 الماء والاشية لا استغناء ولا نظرا لبقائها له لانها قد تقع في البيت  
 فتفوت عليه وان كان ذلك خلاف الاصل ولان في التكليف  
 في الشرايا كثر من ثمن المثل مشقة على النفوس لا تخفها في العادة قوله  
**ولكن المثل وقيمته في ذلك الموضع في تلك الحال قبله الامام**  
 واقتره في المجموع بما اذا لم يثبت الحال الى سد الوقف والالم يجب  
 شراؤه لان الشربة قد تنسا ويرد ثمنه ولا يجب عليه ان يشترى  
 كماله ما ظهره في السفر قوله **فحصل وادام كماله**  
**حسب عليه طلبه من يعلم عند الحاجة** قد علمت مما مر اول  
 الفصل ان النوم كاف وان شرط هي الطلب دخول الوقت  
 والالم بعنده به مما سبق قريبا ان الفرض تاليفه قوله  
**وان يفت من طلبه له كفاه عن الطلب بنفسه** اي ولو قبل  
 الوقت لكن يشترط وقوع طلب الماذون فيه ويكون في الطلب  
 ان يقول من نعم ما يحود به ولو بالثمن بحيث يبلغ ثمنه رقة

الذين

الذين يفسدون المنزلة عادة لاكل القلعة كما يظهر لغيره  
 قوله **ولو وجد من ماء الى اخره** اي او نراى وقوله يكفيه  
 لا حاجة اليه بل هو موهم وان جعلت ما موصولة وعل الاصل  
 لا يكفيه فسقطت لام التاسع وقد يقال كمثل ان يكون احتراز  
 بدلك مما لو وجد ثلجا او برذا لا يدور فانه لا يجب استعماله اذ لا  
 يصلح للفصل الواجب ولا يلزم المحدث مسخ راسه به لفقد  
 الترتيب ولا يمكن ان يقيم عن الوجه واليد بين يمين الراس  
 به ثم يقيم عن الرجلين لانه يقيم مع وجود ماء يجب استعماله  
 لكن قول المصنف مقابله بجيبا بان هذا الماء لا يؤثر في  
 التيمم للوجه واليد بين لانه لا يجب استعماله فيهما ويجب على نحو  
 مساهمة تقديم الحث وان كفى بقصته فقط ولو استعمل في المحدث  
 كفاه كماله خلافا لخاله فيتميم لانه لا يدله من الاعادة قبل  
 يجب الحث مطلقا كما لو وجد مبردا واحتاج للتيمم والاستنجاء قدم  
 فانه يستنجى به وان كان حاضرا كذا ذكره بعضهم وعلى تسليمه  
 فالفرق عامض وكاذا ان في كل من الحالتين لا يلزم  
 الصلاة بالوضوء مع النجاسة وبالتيمم مع عدمها نوع كمال  
 فتنسا وبما يقتضيه بينهما خلاف الثاني فان احدهما لئلا يعنى  
 الصلاة بالتيمم مع النجاسة ولا يطهر مع عدمها اكل فوجب  
 وان استقوت الصوران في انه لا بد من الاعادة في كل منهما  
 قوله **لكن لا بد من الاعادة في كل منهما** اي ولو قبل  
 به عن المستعمل وهو ما سبق بمضوءه او تيمم ثم بعد الاستنجاء  
 وان لم يعرض عنه وليس ثم يقيم كثيرين من تراب في خرقة







الا عاده كما لو صل بنجاسة عجز عن ازالة النجاسة ما اذا حدث  
بغيره لم يعهد لها او ادرج ماء في حبل من غير علم او اقل رجله  
فرجها كونه ما دام عن الطيب او غصب ما زه او حال دونه  
سمع او قتل عن القاطن او عن الماء او النعم ولو في الوقت وان  
عصر به ولو لمحو تنظف ونبرد ونحو غير هذا خلافا لبعض  
المتأخرين او مريه فيه وتعد عنه وان غصب بقا فيها بطهر لكن  
يشتراط ان يظن ان لا ماء امامه حتى يخرج الوقت ويقتضي ان  
الشر بالظن فيما ذكر احتياطا للصلاة ويحتل خلافا ويحت  
الاستصحاب الحاق الحديث بعد الوقت من غير حاجة بالانكاف  
قوله **انما الصلاة صحيحة بصلاته ولا اعاده**  
**عليه** اي التي تستقطب التبرير بان كانت بالمجد السابق ولم ينو  
بعد وجود الماء انما ما ولا انا منة وما لنفسه الا ان ينظر  
وان علم تلف الماء فلا يسلم الثاني فان اختلف شرط من  
ذكر بطلان بطلان بطلان ويجب في نقل مطلق لم يتولد عددا  
لما اقتضاه على تعين ولو رآه حائضا بتمت في حال الجماع  
وجب التزعم او رآه الزوج لم يوتر وخرج بما ذكره في الما قبل  
الصلاة ولو بنحو سماع شخص يقول عند سماعه او دعيه فلا  
لا عكسه ولم يفتن به مانع من استعماله كخرج وعلمه فان  
يظهر مطلقا اما قوله بعد الشروع فيها فانه لا اثر له وان كانت  
لا تستقطب بالتميز وينبغي التيقن انما وليس نوههم كنوهم  
قوله **فصل في حكمه** **بدا ولا تراها صلي على**  
**المرضى** منقضاء ان يجوز الصلاة حاله وان روي وجوه  
الظهورين في الوقت لكن تحت الادريس امتناع الصلاة ما دام  
يرجوا احدها حتى يضيئ الوقت واعنده بعضهم قيا ساعدا  
من

من تجزئ في القبله لا يصلح الا ان صاف الوقت وقرق بيته وبين  
ما لو اجتمعوا في ان يمين فلم يظهر له من حيث يجوز له التيمم ولا يجب  
عليه تكرير الاجتهاد الى ان يضيئ الوقت بان هذه فيها بدو دون  
الاولى وفيه وقفه وحجاب عن القياس يات ذاك مقتصر على  
فيمت وجب عليه تعلم اذ لفتا حينا فقتصر اما غيره فيصل حيث تجزئ  
وعن القرق بان يكد ان كان فيها بدو لكنه لا يغني عن الاعادة  
فان سنوات الصلاة مع صلاة فاقدا الظهورين في الصلح وهو الاعادة  
فكما لم يشترط في تكرير ضيق وقت فكذا هذه على ان بن الرقعة  
وعبره يقولون في الما يمين يجب عليه تكرير الاجتهاد الى ضيق لكن  
الذي نتج انه ضيق ايضا قوله **حدها** احترازه عن الكافة  
ومثله في ذكر من عليه بخاسم عجز عن ازالة النجاسة ولو كان حائضا امتنع عليه  
ما يمتنع على الحائض الا الفاتح في الصلاة فتجب عليه قوله **اولا**  
محله اذا وحده لمحل يستقطب القضاء والالم تجزئ الاعادة في الوقت ولا  
بعده وان لم يكن صل فيه اصلا خلافا للمنفوس لانها عبت لا ما بدو  
فيها وانما الزممت الصلاة به في الوقت كحرمته قوله **ادخاها**  
اي بقول طبيب عدل رواه او لمعرفه نفسه ولو بالتحريم فان لم  
حده ولا عرف ولا خاف نحو مرض في الروضة عن الشيخ واقره انه  
لا يقيم وجزم به في التحقيق لكن نقل الاستصحاب عن المنفوس الحزم خلافا  
واعنده وهو الكافي في محاسن الشريعة كما قاله ويؤيده قوله  
المجموع عقب كلام الشيخ في الامن وافقه لا من خالفه لولا انه على  
انما لم يركل الام المنفوس ولو رآه لنصفه به وقوله فيه في الاطعمه عن  
النص لو خاف المصطر من سم بطعام جاز له اكل الميتة وعليه تجزئ  
اعادة ما صلاها مع الجمل اذ ابري من نحو مرضه او اخيره ثقة  
بحوار التيمم اعداه فالاخيار في الاعادة لا لوجوبها لانها



وجبت مرجعهم اقدم على التجهيز جابها لقولهم  
**فاحش من عصفور** فلو ما بدوا اعتد المهنه تعالىا كالوجه  
والبريد تنمونه لا يصح التجهيز على يد من خاسته حيث  
كان يحمل بسفط الاعاده ومعها ما يكفيها او بعضها والا  
تجهيز واعاد ولو تجهيزا بغيره ثم احدث استباح الفزاة والبيت  
في المسجد وحسب نوب ساحة الفرض استباح النفل وكو  
من المصحف او الصلاة استباح ما عدا الفرض العيني او نحو  
من المصحف لم يستلح شيئا من الصلاة ولا يمكن ان يقولوا ثبت  
التجهيز ولا قرصه قولهم وجب على الذين علموا موته غسل  
وتكفينه والصلاة عليهم ودفنهم الى اخره يستلح من مسيلنا  
الا ولي ان يخافوا نحو عدوا وظالم **لوا استحلوا تجهيزه**  
فلا يمتون بتركه للصعوبة وحار لهم حينئذ موارا انه  
بالمكان الثاني ان يكون بقرب قرية او محل ازار فيه اهل  
خيام مثلا كما هو ظاهر او بطريق كثير المارة فينبذ يجوز  
لهم ترك تجهيزه على ما قالوا امتشا ويلزم من بقربه من المسلمين  
تجهيزه وهو مستكلفان فرض الكفاية متوجه الى الكل وجواز  
الترك لبعضهم في مثل ذلك يعود الى التواكل نظير ما قالوه  
في تحمل الشهادة وكونه الدم الا ان يحاب بان النفوس  
جبلت غالبا على الميادنة الى القيام بتجهيز الميت فيترك  
رفقته للتجهيزه الذين بقربه بما دورات السبل خلافا للشهادة  
ونحوها فان اكثر النفوس تنفر عنها فلو حوزا الترك في ذلك  
للمعصاة اذ ياتي التواكل او بان من شأن المسافر تركه عن  
التجهيز او صغوريتهم عليهم بحيث كان يقربهم من يقوم بها  
لهم الترك نعم ظاهر المنقول المذكوران الذين معه او المارة به

لا

لا يلزم منهم تجهيزه وان علموا عدم قيام اولئك الذين بقربه لذكره وهو  
بعد جدار لا اظهر احدا يقول به فالوجه انهم من طوائف اهل  
بموتهم او نازكون للتجهيزه لهم تجهيزه كما هو واضح وخرج مما سبق  
ما لو سوا قرون بميت او مات احدهم وكانت محل كبر المارة به  
فيلزمهم تجهيزه نعم ان وحده محتطا بكفنا وعليه ان يغسلهم يلزمهم  
الا دقت لان الظاهر انه قتل عليه السلام وبعدهم قولهم انهم  
لا دليل على الصلاة فكيف سقطت عنهم فلو ارادوا الصلاة عليه  
فهذه الحالة اخرها من الدفن لان المبادرة اليه بعد الصلاة  
الا وليهم ومن تركوا تجهيزه الواجب لغیر ضرورة كما امرتموا  
وعزهم الامام بما راه وتبين بين المارة ومقام واحد  
منهم فيما ذكرته هو ما ذكر عليه نص الساجي رحمه الله في الامم جري  
عليه التزكش وغيره قولهم **فصل ما يحرمه البلوغ**  
**الى معصية** سائر طريق الحكم من غيبته بعد انما طاعت  
احدا او معصية من تركه كمنه احد احد ما يحرمه البلوغ  
فما شرب هذا الى بعد من لا بد للاج من معصية ما اذا كان  
**في التركيب** او انما قلنا وجب على الذين علموا موته غسله وتكفينه  
والصلاة عليه ودفنهم فان تركوا واحدا من هذه الامور مع  
القدرة امتوا قلوبهم وان فعلوا بعضهم سقط الحرج عن الباقي  
قولهم **ولا انهم علموا** من عموم من نظر فقد مال في الرخصة  
ما انقطع اذا انقطع قدر كفاية انهم تعلم علم به وقدر على القيام  
به وكذا من لم يعلم وكانت قريبا من الموضع يلبق به البحث والمراقبة  
قال الامام في مختلف هذا يكبر البلد وصغره وقدر يبلغ النقط  
مبلغا ينتهي خبره الى ساير البلاد فيجب عليهم السعي في التدارك  
وقر الصورة دليل على انه لا يجوز الاعراض والا قال وحك  
البحث والمراقبة على ما يلبق بالحال انهم لا يبالون بالبعد











فحو الزكاة لانه عبادة بدنية فلو صح لزم وقوعه على المستتاب عنه  
وهو مستحيل قول **والخبر** اي المستقرة فلو كانت حريته  
يصدد الزكوات باختيار كالعتق في المرض فالذين يظهر ان ما بيده  
وخرج من البيت تعين استغفار الوضوء عليهم من غير الاستطاعة ولو  
قبل الموت فبا ساعلي ما قالوه فيما لو كان له مال وهو غير عالم به بل هذا  
اولي قول **مرحلتين** اي ان قدر على الركوب بمحل بينه وبينه  
دورت مرحلتين كما اقتضاه الحلاق فمما يحتمل الركوب في ان يلمسه  
الركوب اي بما قدر عليه ثم لمشي اليه في لانه بالركوب يتحقق الحاله تلتزم فهي  
مقدمة الواجب فيه نظر لما ياتي في قدم التمتع من انه لا يجب عليه تقديم الا  
ليصوم الثلاثة في الحج وعلوه فانه لا يجب تحصيل سبب الوضوء وهو يخرج  
فرد علة كما لا يخفى وسياتي ثم ايضا رد قول الاذرع في ان ترابا لا  
ينبغي الواجب لانه فهو واجب فليقل بنظيره هنا وكانا مرحلتين ووجهها  
ان محترق المشي بان يقال به ضرورة ان يبيح التمتع فيما يظهر ولا  
لفد رتته على زحف او حبو وان كان بمك او عرفت على الاجم فان الحاق  
المشعر لزم ولو امرارة كما شمل الحلاق فم وان نظرت في الاذرع اعتناء بالركوب  
الحج ثم رتبته نفسه قيد اختيار المحمل لما لم لا يطبق بها الركوب بدونه  
او يشق عليها قال والا فكل الرجل وهو يرد تنظيره هنا الا ان قول **المجموع**  
قال الحاقا على واخرون يشترط حرق المواة وجود المحمل لانه استرها ولم  
يفرقوا بين ان شمسك على الفتق وغيرها انهم صرح في رد ذلك التفسير  
واهم تعبيرة كغيره من الاصحاب بكم ان لو كان بينه وبينها دورين خلتين  
والحاق المشي لزم وان كان بينه وبين عرفه اكثر وليس بعيد وان  
نظرت في بعضهم قول **لكن الاصل الثاني** اي ولو امرارة الا ان  
الرجل الذي هو العوض والحق في الاستسوان الوضوء **الحاكم** منعها  
من ذلك وخضع من العاديج التطوع عند التقية والافلامع ونظر غيره فيه  
ونقل بعضهم عنه ان حصر المنع يحيط التطوع مطلقا وبالقرص عند التقية **كل**

كل فالذي يتجه عندي ان له منعها من التطوع عند مجرد التقية ومن  
الفرق عند قولها بل لو قيل له منعها عند ما مطلقا لم يبعد وحمل  
الا فقلبت حيث وجد اذا اوامكم ان يوجر نفسه الطريق  
او كان بكنسب كل يوم او بعض الايام كفايته فان احتاج للسلوك  
كره له الحج كقراءة السؤال ولم يراعوا قوله في ما لا يجب الحج على  
عليه فادر على السؤال ان اعتاده ببلده كان له نصف مدركه وفيه وقفة  
ومن ثم قال الركوب لو قيل باستحبابه خروج من الحلاق لم يبعد وحمل  
الا فقلبت ذلك حيث كان عليه حجة القرصا ومطلقا مقتضى تعليم  
الا فقلبت لقدرته على اسقاط القرص لمشتق لا يكره تحملها ترجيح  
الاول الا ان يقال المراد بالقرص ما يعم قرص الكفاية قول **الحاكم**  
وضع في نسخ الكتاب وهو مفسد للمعنى كما هو جلي قوله **والخبر**  
**الحاكم** لا يجد منع من ذلك **الحاكم** لا يجد منع من ذلك  
**الحاكم** لا يجد منع من ذلك **الحاكم** لا يجد منع من ذلك  
اعني الركوب عليه كقالب امثاله في مثل تلك المسافة تقصر  
او بعدت خلافا لاذرع ولوحها واوضا بط المشتق الشديد  
في كلامه هنا وفي العضوت وغيره ان كسش منها محذور بينهم  
او لا يطاق الصبر عليها عادة فيما يظهر ويشترط في الاتي  
قال الاذرع وغيره الا التي يليف بها ركوب الرجل واعتادته **وهو ما فيه**  
والحق الاستسوان لا تلي بالحنث وفي الرجل المتضرر بالراحلة  
بان يحش منها ما ذكر القدرة على حمل وهو شئ يكون الركاب  
فيه من الحش **الحاكم** وجود شريك يركب اياه وان قدر  
على سونة المحمل تمامه وهو موقوف مقامه على الاوجه نحو ما منعته  
ان سهلت بعد ذلك بها خلافا لمن قال بتعجيل الشريك لانه







المعتبر خروج الناس غالبا وهو من اول الثامن الى آخر الثالث عشر  
ان لم ينقر النقر الاول والظاهر انه يعتبر مع ذكر مدة المسافة  
التي بين بيته وبين مكة واما بالاحكام من ضرورات سفره وكلامه  
انما هو قيمته بمكة كالا حفي ونفس في العرة وحدها زمن يسير عملها  
بالنسبة لا غلب احوال الفاعل فيما يظهر قول **وجوه** اي  
وان لم يكن له ببلده اهل ولا غشيرة ولو حشنة القرية ولنزح  
النفوس الى الاوطان واخذ منه الرزق كشكاله في ان من لا وطن  
له لا يعتبر في حفته موته الرجوع قال الرزقش ان كان له صفة  
في الحجاز فهو به والا اعتبرته وهو ظاهر وظاهر ايضا انما  
تعتبر الى محل من لا ضرر عليه في الاقامة به كان يكون له به حرفة  
ويقوم مقام التوطن وجود واحد من اثاره وان لم يجد ثقتهم قال  
السكرا ان كان يستنصر به وكان مراده ان لا يكون بينهما عداوة  
وجود وجه غير وجهه كما قاله الرزقش وبالله لا اله الا هو  
لتفسير الاستدلال به واظهر كلام الراعي وغيره الخاف المولى من على  
واسفل به كمن ينظر فيه الاستوى اي لا تميز بين التوطن العربي  
سهل الاستدلال به والذي يظهر انه يرجع في صافي التوطن العربي  
وكتل منظم بان يلق ذلك المحل حيث يعسر عليه عادة فواف  
او بان يكون حيث تنفذ الجعة به والظاهر ان هذه امور  
مختلفة فيه وينبغي على اعتبار موته الرجوع انه لو تلف ماله بعد  
فراغ الناس من الحج وقيل ان كان الرجوع لم يستقر عليه الرجوع  
وشترط قدرته عليها وقت حروجه فلو وجده موته الذهاب  
فقط ولم دين موجب على شخصه بحد عند الاياب لم يحس عليه  
الحج

في

واحد

الحج كما يقتضيه قولهم ان دينه الموجب كالعدم وهو ظاهر اذ قد  
ينفذ الا شيقا وابقتا فالاصل عدم قدرته على حلاصه فيستحب  
قول **فان صلاها على حاج اليه** **فان لم يدر** **فان لم يدر** **فان لم يدر** **فان لم يدر**  
كغيره بالتفقه المونة ليشتمل اعقاب الاب واجرة الطبيب  
وشر الادوية ان احتاج الى ذلك قول **فان صلاها على حاج اليه**  
**فان لم يدر** **فان لم يدر** **فان لم يدر** **فان لم يدر** **فان لم يدر**  
يخرج اعتقاده ان اعتقاده السكن او الاستخدام باجرة لا يمنع  
صرف ثمن مسكن وخادم اليها خلاف ما اذا استحققت نفقاتها  
بوقف او وصية لا شئنا به حينئذ فلا يجوز له صرف الثمن  
اليها بل يكلف صرفه للحج كما يكلف بيعهما لو كانا له خلافا للشافعي  
كما ياتي واحترز بقوله محتاج اليها عما لو كان له فن او دار  
او ثوب او كتاب لا يلبس به من الفضة ام لا لانه يلبس به الا بال  
بلا يتق ان كفاه التقاوت بينهما لمونة نسكه وانما لم يجز بيع  
المالوف مطلقا في الكفاية لان لها بدلا في الجملة فلا يتنقص  
بالمربى الا خبره وهي في القتل والاطعام في التطهار وجماع رمضان  
وايضا فيما بها او سعيه ببدل ان يكلف فضلا عن ان صرف ماله  
ماله وضيقت التي يشتغلها وان يطلبت تجارتها وشغلها  
ولو لم يكن له كسب كما يلبس ماله صرفها في دينه وفارغا المسكن  
والخادم بانه محتاجهما حالا وما كان فيه يتخذ خيرة المستعمل  
وتمت بوحد رد قول الاستوى ان الرجوع والنفقة السالك  
بيوت نحو المدارس غير مستطعين وان كان لها مسكن وخادم  
ولم يسكن لان ذلك قد يتنقص فيحتاج جوارا كذا انما اذا العبرة  
بالاستطاعة حالا كما في زكاة الفطر وموئيد ذلك قول الشافعي

في المصوم



رضى الله عنه ولا يكلف بيع المسكن والحادم الحاجة الى ذلك فان  
 كانت قلة لا يحتاج المسكن والحادم ببيع ذلك ما فهم انهما لا يتقيا  
 كذا احد بل يحتاج اليها حالا ولو لم يكن ببيع بعض الدار التراب على  
 حاجته ولو غير نفيسة وورق من مائة التسلية ايضا  
 والحاجة النفيسة ولو للتمتع كالقن خلاقا للاستوى وبود  
 ما ذكرته قولهم الا فضل لمن خاف العنت وليس من الاما  
 بصرفه للتكاح او الحج اى ولم يتصديق على الا وجه فقد يبر  
 التكاح مع استقرار الحج في ذمتهم لان التكاح من الملاذ فلا تمنع  
 الحاجة اليه وجوب الحج ويؤخذ منه انه لو لم يصبر على الجماع لشدة  
 التثيق لا شرط قدرته على استصحاب ما يستتمتع به نعم ان  
 ظن الخوف ضرره ببيع التيمم لو نكر الجماع بالتجربة او باخبار  
 عدل رواية عارفين اشترط للموجب فيما يظهر قدرته على  
 حيلته يستصحبها لا تفاقى حقه حيث كاله لعله للبعدى او لى  
 فقوله في خاف العنت مع استقرار الحج في ذمته يحمل على غير هذه  
 الحالة ولا يلزم نحو الفقهاء ببيع كتبه التي لعين التفرج الا ان  
 يكون له من كل كتاب نسختان فيلزم ببيع احدها لعدم الحاجة  
 اليها والذي يظهر انه باق في ذلك التفصيل الذي ذكره في قسم  
 الصدقات من انه لو كانت احدها اعم والاخرى اخس  
 او مبسوطة والاخرى وجيزة بقيت الاصح والمبسوطة ان  
 كان غير مدرس والا بقتل الحاجة كذا منها في التدرج  
 وكذا خلاف ذلك احتياطا للحج ثم رأت كلام العزيز جاعل  
 ميل الى الاول وحرّم به بعض المتأخرين والذي يظهر ان من  
 الكتب المذكورة هي فله ضرر من اليها فبأسا على من خاف وجيل  
 الجندى

الحاجة

المبسوطة  
والوجيزة

الجندى وسلاحه ككنت الفقهاء سوا المتثبت في الديوان وغيره فيما  
 يظهر خلافا لبعض المتأخرين وكالحاصل مع ذلك على من  
 اوله به بينة قوله **قوله في الكفارة** قوله **علا لكان او موهلا مقتضى**  
 الله تعالى كالنذر والكفارة قوله **علا لكان او موهلا مقتضى**  
 الطلاق كغيره انه لا فرق بين ان يرضى صاحب الحق بالثاخير  
 من الحال وان لا لان المنية قد تخبر منه تنفق ذمتهم من جهة ذلك  
 مقتضى تعليلهم بان وجوب الدين ناجز والحج على النزاهة انه  
 لو تصديق عليه الحج ورضى الدائن بالثاخير وجب تقديم الحج واعادة  
 بعضهم وفيه نظرات رضاه بئنا خير الحال لا يمنع وجوب نورا  
 لانه وعد وهو لا يلزم الا بالنذر والوصية على كلام فيهما يفتى  
 في بعض الفتاوى نعم لو قيل بدك في الموحل كات له وجه لانه  
 لم يجب الى الات والحج اذا تصديق وجب فوراً فكان يلزم وجوب  
 تقديمه عليه وقد يجاز بان الدين محض حتى ادى اوله تشايبه  
 توبة قاهتبط لانه لان الاعتناء به اهم مقدم على الحج وان تصديق  
 قوله **واما القريب فيسقط عنه في الاصل**  
**والا والفقهاء** المراد بالامن الامن اللاتيف بالسفر ولو طنا  
 لا بالحضر وشمل قوله المالك القليل والكثير لكن فيه الاذرعى  
 بغير خطير عند الحاجة اما هو فاذا كان الخوف لاجله فليس  
 بعذر والتوركى بما يزيد من الخفاضة اذا اوجبت ما لا يزيد  
 على ذلك كالحون عليه ليس بعذر فيها سا على قوله يلزم تنفق  
 ثوب لا يزيد ارش تقصم على كنف الما الواجب شراره للظاهرة  
 على ما مر فيه ويؤيده ما مر ايضا من ان من معه شى يجب بذله فيحصل

او قد راعى الظاهر من غير كبر ادى الحق كما هو ظاهر







فما منتف مرد و ديات المنية لا تنحصر في ذلك وهو ظاهر وان  
سلم انه دمع صابر واته واجب ورجم انحصارها في الذم غير واحد  
بمعينه ممنوع وفتا سده على فتح طريق للمارة ليس في محله  
لان فتحها لم يقصد به ناسا بعبادتهم خلاصه هذا وكذا كذا سده  
على قضاء دين الغير بغير اذنه لان لا الادام بسفط الدين عن  
الذمة فلا وجوب بعده حتى يتصور فيه تحمل صم خلاصه الادا  
هنا فان في الوجوب بعده تحمل صم وهو لا يجب قوله **بلا يجب**  
**على المرأة** ابني والخشي و لمحق بها الامر الجمل على الا وجه حينئذ  
قاله بنيت ان لا يلقى فيه الا تحرم او سيد ولا يلقى فيه مثله وان  
نقد ذكورة نظر كل للاخر والخلوة به وبه فارق اجتماع النسوة الابن  
واخيه قوله هنا كالمروضة والمنهاج فلا يجب على المرأة الاخره ان  
وجود ما ذكر شرط الوجوب اليها لا للاستئذان فزمتها وهو كذلك  
ولو لم تجد المستطيع من يخرج معها من ذكر حتى مات لم يقصر  
من تركها نظير ما مر عن المجموع فيها قوله **او يحرم** **ابن** **بنسب**  
او وصاع او مصا هرة ولا تشترط عد التزم كالزوج ويقوم مقامها  
عندها **الابن** ان كانت امينة ايضا اذ لا يجوز لكل منها النظر الى  
الاخر والخلوة بها الا ان كانتا عدلين فالمراد بالامانة العدالة لا العفة  
عن الزنا فقط فلما اوجبه والذي يحتمل اعتياده وفاقا لما في قوله **او يحرم**  
انه يلقى نحو محرمة صف له وجا هه حيث حصل مع الامن لا حيز  
خلافا لما استشرط بالوعده وان كان طاهر النضر وكلام الروضة في  
باب العدد بوبده والتقليد بانه غير مكلف فلا ينكر الفاحشة ببرد  
بان المكلف قضاء العادة قطعا بقدوم وقوع الفاحشة مع وجوده  
وشرط العباد بغير المحرم ان يكون بصيرا وقيا سمه بان ذكر غيره  
والا وجه عند خلاصه اذا لا عبر النطق اقوى في الحفظ من المرافق  
المذكور

المذكور فقولوا لي منه ايضا فالمراد على بعد وقوع الفاحشة عا دة مع  
مع وجوده والا غير المذكور كذلك قوله **او يحرم** **ابن**  
ان كن اجنبيات لما علمت ويحتمل ان لا ترق وتعرف بان المحرم الذكر  
يمنع من وقوع ادني رتبة محرمة وان كان ما سلفا بخلاف المحرم  
الاثنى فانه لا يمنع من ذلك بل قد يكون هو الحامل عليه ولعل هذا  
اقرب ويأتي كونهن اما ان يكتفى بهن في حق الخشي وانما احتل  
انه رجل الجواز خلوة الرجل بامرأتين وقول المجموع يحرم ضعيف  
بل لا خلاص في غيره ونصير حكم فيه قبل ذلك الجواز ولا نظر  
لتوجيه بعضهم له بان ملازم صم في السفر لمن مظنة الخلوة بكل  
منهن لان ذلك غير محقق بل كونه مظنة عما ذكر ممنوع اذ هي  
اما تناط بها فان من احوال الشئ وليس الغالب هنا ما ذكره في  
قوله كغيره ثقات انه لا يكتفى بالمراعات وشتى على ذلك بعضهم  
وفي نظر بل لا يبعد ان يكون الا وجه خلاصه لما قدم مع  
استنزال التقدير هنا وقوله ثقات ارادوا به اخراج الفاسقات  
والكاقرات فقط وقوله كغيره ايضا نسوة انه لا يد من ثلاث  
غيرها والا وجه وفاقا لجمع فتا خرب انه يكتفى ثلاث بها كما  
ستعلمه بل نص في الام ولا ملا على الاكتفاء في الوجوب  
بواحدة غير ما كتبه ضعيف كما بان وان قال الا ذم  
انه للذهب ثم اعتنا بذلك انما هو من حيث الوجوب وهو  
الذي الكلام فيه والا قلها الخروج مع واحدة لفرق  
الح والعمرة كما في شرح المذهب ومسلم وكذا وحدها اذا امتن  
كما في شرح مسلم وغيره واعتده السبكي وغيره والتمطير  
فيه كونه قول محذور ومبني على ضعف وهو محض عموم  
النظر المطلق ليس في محله كما استدكره في القابلة الاثني وعليه



حمل ما دل من الاخبار على جواز سفرها وحدها ويحكم بالكل عبادة  
 مقروضة فيما يظهر كما يعلم مما ياتي وما في الام والاملا من الجواب  
 مع واحدة ايضا اخذت قاعدة ان ما منع اذا حاز حقيق  
 اذا القاعدة الشريعة لا كاسه اما سفرها وان قصر ان كانت شوقا  
 لغير فرض كالنطوع بالاحرام بالحرة من التبعين محرام ولو مع  
 النسوة فقد حمل الشافعي رضي الله عنه النهي عن سفرها بغير  
 الامع زوج او محرم على السفر الغير الواجب قال لان المرأة اذا  
 كانت ببلدة لا فاقا حتى يهاو ادعى عليها من مسيرة ايام لزمها  
 الحضور مع غير محرم اذا كان معها امرأة ولم يرها العجزة من  
 دار الحرب الى دارها وان كانت وحدها لان خوفها ثم التمس  
 من خوف الطريق وبه صرح الشيخان وبفهم من العلانية انه  
 لو زاد خوف الطريق او استوفى الخوف بان كان لها مخشيرة  
 تخفيها فلا وجوب حتى يزول الخوف المذكور وقيل سم ان كل  
 بلد خافت فيها على نفسها من اقتحام مخرة وكوه يلزمها السفر  
 منه ولو وحدها ان كان خوف الطريق دون ذلك وليس بعيد  
 والذي يظهر ان المراد بفرض الحج فيما ذكره من الاسلام وخوها  
 كالقضا والنذر وان كانت غير مستطوعة لاجل النطوع او مخرة  
 وان كان يقع فرض كفاية كما ياتي ولو احرمت بنطوع ومعا  
 محرمات المتعة مع فقده قاله الروابي وكما المحرم نحو الزوج  
 وكوته نحو مرضه واسره وافهم تفسيده باحرمت بان لو مات  
 مثلا قبل اهرامها لزمها الرجوع حيث يدور هو طاهر ان امتت  
 بان وجدت من يحولها الرجوع معته والا فالذي يظهر انه ينظر  
 الى ما هو منظم السلام والامن التزمه العلم انه لا يشترط كما في

ايقام

دار

المجموع

المجموع من الشيخ ابو حامد رواه فتره ملازمة المحرم ونحوه لها  
 بل يلقى كونه في قافلتها اي وان بعد ما لم يفتش البعد بحيث تنفي  
 معه الفائدة فانه مع استئصال السبيل له ما بها اذا كانت  
 بعيدة عنه فلا فائدة له وبعد العلم رذما وجه به الزر كشي  
 وابن العماد اشترط ثلاثة غيرها من ان التراهيب للحاج  
 او المختلف عند المناع وحدها تحشى عليها محلات الاربع فانه  
 اذا ذهب اثنتان بقي اثنتان كما هو ظاهر من ان الذهاب للحاج  
 لا يلزم منه البعد الذي تنفي معه الفائدة بل لا تغلب بشرط الجواب  
 ايضا فديرها على حدة قتل المحرم والزواج الذي لم يجز عليه  
 اجماعها بان لم يكن اقتصد نسكها وكذا النسوة سواء اذا  
 اجرة قتلن على اجرة المحرم ام لا خلافا لبعضهم ان طليها  
 هو لا فاقا ضلته عما سروا لم يكر حرجهم لاجلها وتطيرت العماد  
 في استئجارها للزواج بانها اذا سافر معها يلزمه تفقنها وتفتني  
 الاجارة انها ملكة منافع فلا يلزمها التمكن فيودى الى التافق  
 المودى لفساد العقد انتفى وهو غير سديد فان استئجارها له  
 لمجرد تحصيلها لا يقتضي ملكها منافع ولا عدم لزوم التمكن فلا  
 تافق في ذلك بوجه بل لو سلم ملكها منافع لم يلزم منه عدم  
 لزوم التمكن كما يظهر مما دعي فاعلم وان سافر اليه ذلكهما فالوجه في  
 ملك الرقبة وهو ان عجب لو صوح العرق بين ملك الرقب  
 والمنفعة فان قلت ما تغتفر هذا من وجوب الاستئجار كما قاله  
 قوله لا يجب استئجار شريك مجلس في السفى الا خرا المحتاج الى  
 الركوب قلت الزام الاستئجار ثم فيه محض خسران من حيث  
 الفسك من غير منفعة نفود على النفس وهو لا يجب كما ما خذه  
 الرصد بخلافه فان فيه مع ذلك عود مصلحة على النفس



من حيث صحتها عن ايقاع الفاحشة فيها ونظير النجاسة  
اليها فالزمتها اذا قدرت على اجرة من ذكرها والخرج  
النجاسة لا تشق عليها في ذلك لما تقررت عود المصلحة ايضا  
على نفسها فان قلت قلت فحين اجرة فاما لا يجرى دون  
اجرة الشريكواي فرق بينهما قلت بفرق بان اجرة  
القائد من الموات المتعلقة بالبدن فوجبت خلاف اجرة  
الشريك في رايته في المجموع ما يصرح بما ذكرته حيث قال  
واللزوم في المحرم الظاهر منه في اجرة الخماره لان الداعي الى اجرة  
الاول مقترن في الزمان فهو كونه المحمل في حق الاحتياج اليه في  
الحادم ما يوجب ذلك ايضا ولا يجبر كونه محرم اشنع مع بطلان  
الاجرة له نعم لو طلبت من ولدها الحج معها فالاحلال  
البلقيش كحلال بلزوم محرمه العقوقا نته وفيه تطرسيها  
اذا بعد السفر وعظمت المشقة وايضا قالوا انها لا تسفر  
تعد اذا لا يجب عليها الحج الا ان رضى مع القدرة على اجرة  
طلبها والذي ينبغي عندى اعتمادها انه يشترط حيث تعين  
الحج طريقا ان يكون في السفينتين يسيرتها ويصونها عن  
مخالطة الرجال وقد رتبها على اجرة اخذها مما مر في شرط  
المحمل لها وان لا يشترط انشاء المحل حيث يقدر على ايقاع  
الصلاة فيه كاملة لحواز الصلاة بالايما حينئذ وقول بعضهم  
ان هذين شرطان لمحل الركوب بعد التسليم للثاني  
وكذا الاول على الخلاف ويدل للحواز قول المتنوى لا يسق  
لها ركوبه الا ان كان لها في السفينتين موضع مفقود حيث  
لا تنشق للرجال الكلام في مخالطة لا يحسن منها فثبت اليتم  
والا

والا فلا اشكال في الحرمة كما لا يخفى فابدا هي النهي عن سفر  
المراة بلي زوج ومحرمة مطلقا وتقيدها بيومين وثلاثة ايام  
وبيوم وتبريد قاحدا تايا لاطلاق لالت المطلق اذا غيب  
يقيد بين مختلفين لا يحل على احدها لعدم المخرج قبل بل يجعل  
من ياب ان ذكر بعض افراد العام لا يخصص ويوجب ان روي  
النهي عن سفر المراة عام من حيث ان السفر مقر دمضان  
نعم وحينئذ فيشمل ما ذكر وغيره فيكون ذكر البريد وما هو  
من ياب ذكر بعض افراد العام نعم اضرب هذا التقاطع  
الا واليسر يصحح لان صحة ما ذكره لا تقتضي عدم صحة غيره  
سما وقد صرح به في شرح مسلم فان قلت اذا انقر كونه  
عاما بطل كونه مطلقا قلت بضم شبيهة عاما من الجبسية  
التي ذكرتها ومطلقا من حيث ان المطلق قد يراد به ما يشمل  
العام ولا ينافي ذكر خلافا لمن وهم فيه ما مر من حواز سفرها  
وحدتها بالشرط السابق لو روي احاد بيت اخر حواز سفرها  
وحوا محلتها على السفر القرض مع الامن وحملنا هذه على ما  
عدا ذلك جميعا بين الادلة فاما ملزك ولا تقتصر بما خالفه  
ومنه حل الاحاد المطلقين على من كان سفرها دون تبريد فيحوز  
ولو وحدها مطلقا فلو **والا ركوب الركوب**  
**القالب من الصلاة** وجب ان تعين طريقا كما يحدث  
لطريق البر نحو خوف او عطش فلا ينظر زوالها نعم قوله  
**والا** اي وحرم سوا اقليم الهلاك ام استوى الاموات  
والعبدة فيها يوقت الركوب ولا فرق حينئذ بين سفر الحج  
وعبرة ولو وجب فورا كما في العبدة فيما يظهر ومن سفر القزو  
وهي ان والذين يتجه ترحيل الحرمة ايضا والوجه انه حيث علمت



السلامه جاز للولي ركوبه بنحو الصبي حيث كان له فيه مصلحة  
 لا بما له ولو لتجارة كما يجوز له قطع سلعته اذا غلبت السلامه او انشور  
 الامران وللاحتياج لقطع جاز مع الاستوى خلاف ركوب العبد  
 قائم لا يحتاج اليه غالباً ويعزق بين نفسه وما له بان ما له كحاط  
 له التز الا انرا انه لا يجوز دفعه ما له لئلا يتجر فيه الا بشروط ذكرها  
 ولم يشترطوا مثلهما في تعلمه فعلم انه يشترط في التصرف في ما له  
 ظهور المصلحة وقر نفسه بكنه في جرد ما لا لا الا في المتظرفة  
 الى المال اقول والكثير من المتظرفة الى النفس والصبى فيما ذكره  
 واليهام والزوج والارقال بالقوت وان امتنعوا بل يلزم  
 الزوج والارقال الاجابة لذلك فيما يظهر ثم رابست البليغين افنى  
 به في الزوجية وصاحبها لا يوارا طلق ان لها الامتناع وهو  
 بعيد واحترار كفته بالحكم الذي هو الملم عند الاثما والعظيم يسكن  
 وجحوت وسبحان وحيات والرجله والبيد في كونهما طلقا  
 وان كان يقطعها طولا على الا وجه لقرب البر فممكن الخروج  
 اليه سريعا خلا في البحر وحيث حرم ركوبه فله الرجوع منه  
 وان ساء ما اما منه التز مطلقا ومساويا ولم يجد بعد  
 طريقا اخر في البر وله وطن يرجع اليه وكذا ان كان افلا وان طلق  
 في الروضة القطع بلزوم التماذي مع كما اشار اليه في البرقة  
 وتنعه غيره وهو ظاهر قبا ساعا على ما مر في تعقبة الا ياب  
 لان المتوطن هو المحتاج للرجوع فيا في فيه ما من يتقصيله خلاف  
 غيره فلم يعتبر في حقه ذلك فان اتفق شي ما ذكره لزم التماذي  
 لعدم الضرر وانما لزمه وان كان الحج على التراجيح قال الاستوى  
 وتبعه المحققون لان الصورة انه خسر العصب او احرم الحج

وصاف

وصاف وقتة او نذره تلك السنة فان لم يكن شي من ذلك  
 فالمراد باللزوم استقرار الوجوب وانما جاز تخلف محقق  
 احاط به العبد ومطلقا لمشفة مضابرة الاحرام ومن ثم لو  
 كان محرما اي ولم يعنف الوقت ولم ينذر ولم يحسن عضا  
 اخذ اما مر كان مثله فيما مر وحث الا ذكر عن ان محلا ذكر  
 ما اذا استوى الخوف في جميع المسافة والا نظر الخوف ونذره  
 فان كان ما اما منه اقل لكس احوق لم يلزم التماذي او  
 اكثر لكس سليم لزمه وهو قريب واجيب ايضا عن انتقار  
 لزوم التماذي مع ان الحج على التراجيح بان الكلام انما هو  
 في طريق الخلو من المعصية لا في وجوب تحصيل العلم  
 فاذا كانت ما اما منه اقل نفى التماذي وان لم يكن له طريق  
 في البر لقصر مدته كما قرب الطريقين في المعصية وان استويا  
 احتج لمزج لا ستوا مفسدتهما وهو الوصول الى حال العبادة الواجبة  
 ولو موسعا مع تبسيط طريق في البر والالتزام العود للسلامة  
 فيه من ذلك الضرر ولعل يسكنونهم عن وجوب الرجوع اذا  
 كان ما اما منه التز للعلم به من وجوب التماذي اذا كان ما  
 بين يديه اقل انتهى وفيه نظرا مر من ان المراد باللزوم  
 حيث انتهى ما سبق استقرار الوجوب لولا ان تعبيرهم بالجز  
 مرقا وباللزوم اخرى في مقابلته صريح في انه لم ينظر ولما ذكره  
 هذا الجيب وايضا قلوا فان كما ذكره لما تاني حث في البرقة  
 ولا حث الا ذكر عن السابقان كما هو ظاهر ولو وجب التماذي  
 حيث كان ما اما منه اقل سوا كان له اذا اراد الرجوع طريق  
 في البر ام لا لان الخروج عن المعصية الواجب قولا لا ينزك  
 لقل هذا العذر وان نزك الى الا انتها في نظيره لما مر ذكره



آخر باب الوكالة وايضا والمرح الذي ذكره في حالة الاستواء  
 مقتضيا لوجوب رجوع ولا تباين مع نصهم في الوجوب بمقتضى  
 احري اذا عرفت ذلك فالذي يحصل من كلامهم ان الحرمة خاصة  
 بائنا الركوب ويحتمل ان يقال انما يستلزمها وان لم يكن حاشا  
 لم يطر والحيثية في التفرع اصلا وعند النظر لها بان لم يكن حاشا  
 وركبه او كان حاشا ولم يتبين عليه بالذي يتبع ان يقال حيث  
 استوت المسافتان واستوى خوفهما تخير والا وجه النظر لما هو اوسع  
 في الخروج عن المعصية ما لم يعارضه خوف اكثر قوتها **وقوله**  
**وهو الماء والاراء الواضحة التي حوت العادة** كحكمة اي من  
 المثل وهو القدر اللايق به في ذلك الزمان والمكان فلا يلزمه  
 الزيادة على ذلك وان قلت فظننا ما هو في التيمم كمن لا اثر  
 للوحشة نقابا بخلاف التيمم لان الحاشا لا يجرى ان يقال ينظر  
 هناك ويحتمل الفرق بان مراعات المال اشد وهو الاقرب ثم رابت  
 السبل لا قال لا فرق بين قلة الزيادة وكثرتها والتركيب ما لم  
 ادالم توجد الشئ الا بالكثر من من قلة فلا خلاف ان لم يمتح  
 وهو صريح فيما ذكره واما القولي ومن تبعه فيمنعوا بحاشا  
 الذي في التيمم هنا فرغوا بان المال بدل خلاف الحاشا وظهر  
 ان باق هنا فظننا ما هو في التيمم لا يجرى ان يقال لا يمتح  
 بعض الطريق ينتهي الى سد الزمف فحسب لا وجوب لان الشئ  
 قد تباع بدلنا بغير ولا نظر لكون ذلك لا يقال بها حينئذ وقوله  
 التي حوت العادة يحل منها اي عادة اهل طريقه التي يتوجب  
 متالان ذلك يختلف باختلاف التواحي بحسب بعد المباله  
 وقومها وكالماء والاراء في ذلك العلف حلا قالم قد يوجه  
 صنعه قوله **وهو العلف** عالج **وهو**  
 العلف المواضع لما يحته في المجموع وسبقه اليه القاضي ويلم  
 وجري عليه السبل والاستوى والادركي فلا شرط وجوده في كل حال  
 وان

وان اطلقا ذكره في المتعاج كالروضة واصلا يتبع الجمهور الا حصار  
 ونقل الزركشي عن القاضي عن اصحاب ان لا يمتح في ذلك الحاصل  
 ان يشترط ان يكون في المحج من يحمل الملاثة في المعازات التي  
 بعنا دخلها فيها وان توجد الملاثة في المواضع التي بعنا دخلها  
 منها فان عدم ذلك في بعضها جاز له الرجوع لو طعم بعينه الشئ  
 في البحر من عدم تصنيف الوقت وخشية العصب وعدم الاحرام  
 فيما يظهر لتبين عدم الوجوب قوله **واما البير** فليست  
 بياتها قوله **المحج** كغيره اي في الوجوب كذا يشترط  
 قدرة المحج عليه ليسفه على اجرة مثلا ما قطع ففقت ان طلبها كما  
 كفته الاستوى لانه حرر على الولي ان يعطيه اياها من ماله خلافا  
 فيما للولي وانما جاز له في الخصم دفعها اليه اسبوعا قاسموجا  
 اذ لم يتلفها لانه فيه مرافق له خلافا في الشفراء ففقت ان  
 قوله كفته ان لا يملك وهو ظاهر في حجة الاسلام وكذا تطوع احرم  
 به قبل الحجر او منذ در قبله وان احرم به بعده او احرم بها  
 بعده وكشفته ففقت الحضر او لميها من كسبه في طريقه والا  
 فله تحليل كما له متعه ابتداء وانما صح احرامه بغير اذن وليه  
 خلافا للمميز لانه مكلي قوله **واما الا** كذا في قوله  
 اي وقد رعى اجرة مثله ان طلبها ايها ومثله مقطوع البير  
 والرجلين اذا وجد معينا قوله **واما اطلاق العرفان**

**هذه الامور** **التي حوت العادة** **وهو** **التي حوت العادة**  
 ظاهرا انه لو احتج لقطع اكثر من مرحلة ولو في بعض الابام  
 فلا وجوب وهو يشهد ما اذا اعتند ذلك وهو قريب واقم كلامه  
 كفته ان هذا يشترط للوجوب لا للاستقرار في الزمة حتى يحسب  
 قضاءه من التركة وهو كذا على المعتمد الذي صرح به الامنة

واغنى ذلك الزمف وهو طر لوجوه  
 بعد ان استوطى القسم المشاهير  
 فلو احتج لقطع اكثر من مرحلة



بما قاله الراعي وصوبه المصنف في مجموعته وحاصل عبارته  
 انما ان وجد جميع ما مر وقد بقي وقت يمكن فيه الحج وجب له تأخير  
 عن تلك السنة لكنه يستغفر في ذمته وان لم يبق زمن كذا  
 لم يلزم الحج ولا يستغفر عليه بعد ان قاله الاصحاب لو لم يذكر الغرض  
 عند الشرط وانكر عليه الراعي وقال هذا الاصل كان شرطه  
 الاية لوجوب الحج ورد عليه بن الصلاح انتصار الفقهاء  
 بان هذا الامكان انما هو شرط الاستغفار بالحج ليجب قضاءه  
 من تركته لو مات قبل الحج وليس شرط الاصل وجوب الحج بل  
 متى وجدت الاستطاعة من مسلم مكلف حوله فم الحج في  
 الحال كالصلاة يجب اولا الوقت قبل مضى ما لا يسفها  
 ثم استقرارها في الذمة يتوقف على مضى التمكن من فعلها  
 والصواب ما قاله الراعي وقد نصت عليه صاحب القدر  
 والاصحاب وانكار من الصلاح فاسد لقوله تعالى من  
 استطاع اليه سبيلا وهذا غير مستطاع فلا حج عليه  
 وكيف يكون مستطاعا وهو عاجز حيا واما الصلاة  
 فانها يجب اولا الوقت لا مكان تنهها انتهى قال  
 السبكي واوهنت عبارة بن الصلاح ان من استطاع الحج  
 قبل عرفة بيومين ويومين شهرين تلك السنة  
 وجب عليه الحج ثم سقط ولا يقول احد ولا يظن بان الصلاح  
 وان اوهنت عبارته انتهى ونعم وكده وغيره واغترض  
 بان السبكي والسرحي قال لا بدك وان كثيرين سبقوا الصلاح  
 لما مر عنهما ومات ثم مال اليه البلقيني في بعض كتبه فقال  
 لو لم

لو لم يتمكن من السير ولكن مضى وقت الحج وهو مواسر كما اذا ملك  
 مصرى مالا في القعدة ومات في المحرم فمضى تركته قاله وقاية  
 الخلاف وصحبه على الثاني بالاجاب فيصير الاصلها رغبة بعد  
 موته اتفاقا خلافا على الاول اذ لا يصح على احد طرقت العقدة  
 خلافا كما يأتي لا تنقأ الخطاب به قبل موته فاشبه النقل  
 وعلى الثاني ايضا يلزم الشروع في المقدامات لانه حوطر خلافا  
 على الاول انتهى وتاريخ السبكي في العرف السابق بين هذا والصلاة  
 فقال لا تفرق بينهما فانه اذا مات او حيا او حاضرت قبل ان يمضي  
 من وقتها ما يسعها تبين انها لم يجب وكذا هنا اذا استطاع  
 وقد بقي وقت يسعه حكما بالوجوب فاذا مات قبل فمضى  
 بان ان لا وجوب وليس كالتزكية الواجبة قبل التمكن ثم يسقط  
 بفوات التمكن قال البلقيني ويشترط ايضا وجود ما مر الوقت  
 قلوا استطاع في رمضان ثم افتقر قبل شوال فلا استطاعة وكذا  
 لو افتقر بعد تحمير وقيل الرجوع لم يفتقر في حقه الرجوع ايضا  
 كالتوجه المانع من نحو وجود عدو او عدم ما زاد  
 وثم اصل استصحابه والا وجب الخروج لان الاصل عدم المانع  
 وتبين لزوم الخروج بتبين عدم المانع فلو تركه لظهر المانع  
 فان عدمه يبين لزوم الخروج له فيستغفر الحج في ذمته  
 قوله **واما استطاعته** الفصل **في بيان وجوب الحج**  
 الموت او لغيره **وانه** خرج به نحو الجنون والمرض المرحون والركل  
 فلا يجوز الا بانه يسببها ومفطوح الاطراف لانه يملكه الثبوت  
 على الراحلة فلا يجوز له الاستنابة وبحث البلقيني ان الجنون لو  
 كان معصوبا فاستأبنا بسلام ولهم واستغفر عن حيزه اجزاء

اي

في قوله استطاعته  
 لا يخرج من الاستطاعة  
 الا بالمرض والجنون  
 والركل والامراض  
 التي تمنع من السير  
 والوقوف في الصلاة  
 والحج

في قوله استطاعته  
 لا يخرج من الاستطاعة  
 الا بالمرض والجنون  
 والركل والامراض  
 التي تمنع من السير  
 والوقوف في الصلاة  
 والحج







قوله بعضهم انه خروج عن مبدئية المصنوع لان شرط حصول  
المشتق السابقه قالوا هذا ان المشتق السابقه اذا وجدت قد  
تكون مع بعد المسافه فتحو الالتماس لزيادة تمام البعد  
الفرق قالوا فلهذا سببه ولا فرق في وجوب الاستثناء بين  
من طرأ عليه المصنوع بعد بلوغه مستطوعا او قبله ثم بلغ ما  
ما استطاع وان اضر فاض وضع اخر كما يعلم ما ياتي قوله  
**علا عن حاجته** مع حاجته فهو وقوله يوم الاستنجاء مراده  
به ما يعم ليلته كما هو جوابه في نظيره في زكاة الفطر وتشميم  
المفلس وقوله حاصه كسر زيه تحت مدقة الدهار والاباء  
لانه اذا لم يقارف اهل المكنه تحصيل موافقهم ونظر فيه الاذرع  
كما سكر اذا لم يكن له حرقه قال سيما اذا لم يكن له الاستنجاء  
فورا ما لم يقارف الناخير للمصنوع لان بلغ بعضه او بعض  
فيل التمكن من الاداء بنفسه وحياب بانهم لم ينظروا في الحج الى  
الامور المستفصله التي ليست من ضرورياته الا ترى انهم  
يلزمه صرف ضيقه وما الى تجارته اليه وان اقتصر ولم تكن له حرقه  
كما هو صريح كلامهم فلا ينظر هنا الى وجود حرقه وعورته ولا الى  
عدمها لان المدار على التمكن حاله مع قطع النظر عن المستغلات  
ثم ما اشار اليه من وجوب الاستثناء فورا في تحصيل ذكره الافرغ  
وغيره وهو انه ان بلغ بعضه كما كان على التراخي وان عصى بعد ما اطر  
على التورع اذا ان كانت القدرة باستنجاءه كان كانه يبدى طاعة  
وجوب الاداء فورا مطلقا كما في المحتوج وقارف عدم جواز التورع  
في حق الاستطوع بنفسه يات الداعية ثم منه علا قوله وهذا من  
الغرض هو صدور التورع فوجب التورع في الاداء انما ما انصرف  
حاطره الذي يحتم له فاليت بعد ان ولا يجزى الباد فورا وما كان  
اي الدم

اي الدم لا يجزى فيه الحج على الاداء عند ادائه او استنجاءه انفق  
ويصارف قوله يجب فيه الاداء في التيمم بان المادون ثم  
لا يتعاضل في العبادة فلم تكن نيته بخلافه هنا فوجبت نيته  
ولم تكن نيته الاداء قوله **شرط ان** **هي اجرة المثل**  
تقتضاه انه لا يجب الزايد وان قل كما في التيمم وهو كذا قياسا  
على ما مر في بيان مثل الما والزايد وقوله الامام لو لم يجد حرة الا  
بالكسر من مهر المثل فقد رلا بعد اسرافه لم يحله الا منه  
ضعيف والمعهذ ان الزايدة ثم وان قلت فحوز الامنة  
كالتيتم فلهذا لكونه لو وجد من يركن يدون لجرة المثل لزمه  
اذ ليس في ذلك كبرية لانه في ضمن عقد قوله **ان**  
**حد المال** **وحدس** **بشرع** **بالج** **عند** **سما** **ولا** **اولاد**  
**اولاده** **الزوجه** **والاناث** **تزوجه** **استثناء** **بشرط** **ان** **تكون**  
**الولد** **في** **عند** **فقد** **حججه** **الاسلام** المراد بالولد هنا الفرع  
وان سفل ومثله فيما ذكره الاصل وان علا وكذا الاجنبى  
كما تاتي ويشترط ايضا ان لا يكون ما شيا ولا مفعولا على السوال  
او التمس وان كان رابعا على الوجه لكن قبله الاذرع  
بما اذا كان بين المطيع وبين مكنه مسافة القصير او الكثر خلا  
ما اذا كان بينهما اقل والها في المشى وكان يكتسب في يوم  
كفاية ايام فانه يلزمه ان يمشى ومانه اخذه من ثعلبه في يوم  
الحج له حينئذ بعدم المشتقة وقد يفرق ثم رايته فاعلم على  
ذكر مال الزكشي وهو فوري لا الالاب المطاع لو كان على  
هذه المسافة لزمه الحج ما شيا ولم يتصور ضوالة وثعلبه







حجة الاسلام ولها هرة كما يعلم بما يأتي ان من لم يستطع ولم يحج  
 فله ثوابه بحوز النسخ عنه وان لم يوص له لم يقع له من ثواب  
 عليه ثواب حجة الاسلام لكن على العلامة ان جليل شئ الحج  
 الطيرى ومن اقتراب بين الصلاح في ذلك فله ثوابا لا يختلف  
 فيه اصحابنا فذهب الشيخ ابو حامد والماء وردى وبين الصباغ  
 الى عدم الصبي وقالوا لا يختلف المذهب في ذلك وذكر غيرهم من  
 اصحابنا طريقين اخرين احدهما على قولين في التطوع ومنهم  
 من قطع بالصبي استدلالا بقضية الاحتجبه قال ولا حج غيره  
 المستطيع بسقط عنه حجة الاسلام بذلك لو تكلف ذكر  
 في حياته وحج اتصرف الى حجة الاسلام انتفى وفيه ميل الى اعتبار  
 الطريق القاطعة بالجواز مطلقا لكن اختلف بين الرافعة والنيكي  
 الاول بخلاف القطع بالجواز على ما اذا اوصى وفيه وقف والتفسير  
 الى الجواز مطلقا اميل الى ان ثواب حجة الاسلام لا يوارثه غيره  
 قال الا ينف التوسعة في حصوله للميت وكفى هذا غرابين  
 التطوع وغيره ثم رأت جماعة من مختصي الروضة حرموا  
 الجواز مطلقا وكانهم اخذوا ذلك من ان القاعدة وان كانت  
 اعمية في امثال هذا المقام ان الواجب من القول للمواقف للظن  
 القاطعة ولا نظر هنا لقطع الاولين لانهم يقولون خلاص من  
 اصل مع ان غيرهم حكماء و قطع بخلاف ما قالوه وتبعهم  
 الشيخان كما علمت من عبارتها المذكورة قد راعى ضعف  
 ما ذهبوا اليه فالوجه الجواز مطلقا قوله **ولو استجاب**  
**المعتوب من حج عنه في عدم الاستحباب**  
 اى ولا ثواب له لو توجه الحج لاجير بالشواب له كما في المجموع  
 خلافا لغيره فلا اجرة له لما يأتي وما لمعتوب في ذلك ما لو

كانت

كانت علمت مرجوة الزوال ما استجاب من حج عنه فانه لا يجزيه  
 وان مات بعد حج الناب من ذلك فهذا ان احرم في حياته ولا  
 وقع له كما في المجموع لانه في حج عنه بامر قال الا در عن وينبغي ان  
 يستحق اجرة المثل لا المسهر ولو حضر المعتوب بالحج واجيره ثم  
 استحق الاجرة وان لم يقع في حج المعتوب لتعين حجة بنفسه  
 ويعرف بنفسه وبين ما ذكره اولايان عقد الا حارة هنا هي  
 في اليقين كالمطهر لتحقق الحج عنه وقد بدلا لاجير منفعته  
 والمانع انما هو من جهة المستاجر بخلافه ثم فان الاجارة في المسئلة  
 الاولى بالتشايين فيسادهما لعدم وجود شرطها بالثبوت حال  
 العقد وفي المسئلة الثانية ياطلم كاهرا وبالطنا ومن ثم تحت  
 الا در عن استحقاق اجرة المثل كما مر وايضا فالمستاجر لم  
 لا مانع من البتة فتمسك لو تعين الاستحباب على المعتوب  
 قورا كما تمنع منه لم يجبره العاقل عليه ولا يستاجر عنه  
 وان كان محجورا علم بسفاهه ولا ياذن لمن يذله الطاعة بل  
 بامره بالاذن له كما لا يستحباب الامر بالمعروف والنهي  
 الزامه بذلك الحكم عليه به فحق بيعه قاله فيه ويحوزه وقول المجموع  
 بغيره بالانابة قد رده الاستوى وغيره بان المدرك فيها وفي الاستحباب  
 واحد على انه يمكن ما ويلم بما اشترت البيم من اتم بامره بالاذن  
 له كما اوضحته في شرح الارشاد مع ذكر العرف من الاستحباب والانابة  
 ولا رجوع لمطيع بعد الاحرام ولا لمطاع مطلقا ولو توسع الطاعة  
 في احد ولوا جنديا فما يظهر لزوم امره بذلك ان عليه على طم  
 اجابته لذلك ولا فلا وبموت المطيع ومثل الطاعة او رجوعه  
 بعد امكن الحج وان اذن له المطيع كما عاده كلام المجموع خلافا  
 لتقييد الشيخين بقيل الاذن يستقر الوجوب في ذمة المطيع



لا يطبع لجوار وجوهه فما اقتضاه كلام المجموع من ان الاستفاد  
 انما هو في ذمته ليس مراد او يجب الحج على ذي مال او مطيع وان  
 همل بها او طاعة المطيع اعتبارا بما في نفس الامر واستشكك  
 ان شيئا قد شرط نية الياد الحج عن المبدول له ولو كان له اب  
 وام قالوا وجه من تردد كثير وقع للاذعن ان الاول البدان  
 بالاب كما في ركاة المنظر لقوله ثم انما تطهر والاب احق به  
 خلافاً للنفقة لان مدارها على الحاجة واللام احوج قوله  
**مسرح اذا وجدت شوايط وجوب الحج على التراخي**  
 اي لا على الفور قلن وجب عليه الحج بنفسه او نائبه ان  
 يوحدها بعد سنة الامتنان لان الحج فرض سنة سنت كما  
 في الشجرات في السير وتعلم في المجموع عند الاصحاب وحسب  
 كما حزم به الراغب هنا او ثمان كما قاله الماوردي وبعث  
 صلى الله عليه وسلم ابابكر رضي الله عنه سنة تسع في الناس  
 وناخرهم بما سيرا صحتهم كفتان وعبد الرحمن بن عوف  
 من غير شغل بحرب ولا خوف من عدو وحتى نحو امه  
 سنة عشر وقيس به العميرة وتاريخ الاستدلال بدكرين  
 الحاج المالك عما حمله ان حج اب بكر وعليه وغيرهما قلنا السنة  
 اعلمت بنسب راجح صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة اي قاته صحابه  
 حج قبلها جنتين بل قال في فتح الباري الطاهري صلى الله عليه  
 وسلم لم يترك الحج مدة مفاضة بكن قبل الهجرة وانه لا يجوز تقديم  
 الحج القرض قبله مع اية لا تقدموا بين يدي الله ورسوله واذا امر  
 من قضا قبله باصحية اخبر فيكيف الحج وقوله رجع منهم ما هددوا  
 المخدومين ان جهم تلك السنة صادف القعدة ابن وبنو بديع قوله  
 السجيل لا ينبغي ان يضاف اليه صلى الله عليه وسلم الا في الوداع  
 وان

علم  
والعمرة

وان حج مع الناس يمكن لانه لم يكن على سعة الحج لما ذكرنا ان كانوا يتنقلون  
 عند وقتهم على حساب الشهور الشمسية ويوحدهم كل سنة  
 احد عشر يوماً وانما وانفهم وهو يمكن لانه كانت مغلوبا على امره  
 ولما قرص اراده من رجوعه من تنوير بعيد فتح مكة فذكر حج  
 بقايا المشركين ولما وقعهم عراة فنسب اليهم وهو دهم في السنة  
 الثامنة سنة تم حج في العاشرة بعد الحار يوم الشكر انهم لم يخاصوا  
 ما لم يعضهم وحسب تراقت وتوقع يعرفه تاسع الحجة فترجم عليهم  
 في خطبتهم بان الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله  
 السموات والارض وان الامر عاد الي ما وضع الله عليه  
 حساب الاثمة وبيان ابابكر انما خرج امير اهل الموسم  
 من خرج الحج وعليها انما خرج بعده على ناقته رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم رسول الامير للناس في نبوة مرارة في مناه  
 وغيرها اعلاما بنسب العمود اذ حوت عادتهم ان لا يسلط ذلك  
 عن العظماء الا من هو من جلدته واقاربهم الا الذين يحفظون بكر  
 يوم التزوية وعلهم المتأسسون على كبراة حتى ختموا ثم فعلا ذلك  
 يوم النحر يوم النفر الاول روين ذلك كله النسابة وبيان المشركين  
 كانوا يحجون في محرم سنين وصغر ذلك ومكدا فكانت في سنة  
 ثمان في القعدة واميرة غنات من اسيد امير مكة رضي الله عنه وكذا حج  
 سنة تسع واميرة ابوبكر رضي الله عنه ثم في العاشرة خرج صلى الله عليه  
 وسلم واصحابه وبعث ابوبكر وعمر كقصة مكة نحو القرضهم واخبرهم صلى الله  
 عليه وسلم في خطبتهم بما اوجب تأخره من ان الزمان قد استدار اراي وقت  
 الحج اسد الزمان وفتح الاصل في زمن الا نبيا وهو الحج وان عدم وقوعه  
 في وقتهم هو سبب تأخره قلما صادف وقتهم لم يتأخروا وكره جميع ما  
 قاله بان الحج فرض سنة خمس وست اثمان كما نفرد على كل ما  
 ان تصور انه فرض ابتدأ ايقاع في الحجة كما كان قديما او فيما يتوقعه  
 فيها اهل مكة ثم نسخ في السنة العاشرة فان قال بالاول الزم ان صلى الله عليه



وسلم اذن في حج فاسد لا تقم اذا كانوا يوم فمونه في غير وقتهم يكون  
 فاسدا فلتكف مع ذلك باذن من سنة ثمان و يوم مر عتبا با سنة تسع  
 و يوم رايا بكر ولا يقاسم هذا الحج صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة لما  
 قدمت عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان امره ولم يكن ابتلى صلى الله عليه وسلم عليه  
 شي فكانت يوافقهم كما ثبتت عنه ان كان يوافقهم في صوم عاشوراء  
 قبل ان ينزل عليه فيه شي تلايقا من حاله حيث كان حاله بعد من حرم  
 وبيان الحكم له فيه وقد رفته على عدم موافقتهم با مرافقا بان لا يقفوا  
 معهم بل في وقت وهو صلى الله عليه وسلم بعد من حرم مكة سنة ثمان في  
 رمضان لم يكن حاشي احد شيئا لم يرد انت له العت يا سرها فظفر  
 اندفاع جميع ما قاله ثبت الحاج على هذا التقدير الاول وان حج ابو بكر  
 ومن معه كان قرضا واقفا في شهر الحج ومع ذلك اخر ميا سبر  
 الصيام كما مروان قال الثاني اندفع ما قاله ايضا لان الحج في القعدة  
 قبل سنة على ذلك التقدير كان صحيحا ومع ذلك اخر الميا سبر المذكور  
 فتبين من ذلك ان الحج على الفرائض على كل من التقديرين وان لا يكون على  
 التقدير الاول الذي هو الظاهر للمنفين ان يقال ان حج عتبا و ابو بكر  
 ومن معها كان في القعدة بل الصواب انه في الحج كما يدل عليه حديث  
 مردويه من طريق محمود بن شعيب عن ابيه عن جده قال كانوا يجعلون  
 عاما متفراو عاما متحررين يعني حجوت في شهر واحد مرتين في سنتين  
 ثم حجوت في الثالث في شهر اخر غيره قال فلا يقع الحج في ايام الحج الذي  
 كل خمس وعشرين سنة قالما كان حج ابو بكر وافق ذلك العام شهر الحج  
 فسميها الله الحج الاكبر وهي واحر حرم الطبراني في وسطه عن نحوه  
 لكن فيه انهم كانوا لا يصيبون الحج الا في كل سنة وعشرين سنة  
 مرة واحدة وهي النبي الذي ذكره الله تعالى في القرآن وعلى هذا اعني ان  
 حج ابو بكر كان في الحج لما يقف منهم اهد وانكر ما مر عن مجاهد واستدل  
 بان صلى الله عليه وسلم امر عليا كما دس يوم النحر لا يحج بعد العام مشرك  
 وفي رواية واليوم يوم الحج الاكبر وقد قال تعالى وادان من الله ورسوله  
 الى الناس يوم الحج الاكبر هذا الاذان الذي هو هذا على رضى

يتقوا على

سها موم  
 الحج الاكبر

الله عنه سنة تسع وقع في الحجة وهو المدعي واستبعاد من الحاجز  
 مذهب تقدم غيره صلى الله عليه وسلم عليه في قاعة من قواعد  
 الاسلام يقبها الله على نزيه لا وجه لاستبعاد الا لو كان حج  
 الناس في التاسعة بغير اذنه صلى الله عليه وسلم واما بعد انا اذن  
 لهم وامر عليهم افضل اقسام وجعلهم خليفة في تلك القاعدة لعلها  
 بانه خليفة الاكبر بعد ملا استبعاد في ذلك سنة ثمان في القعدة  
 ووقع حج ابو بكر ومن معه في تلك السنة فربما يلزم عليه الحذور  
 الذي قدمته ان كان عدم وقوعه فيها يكون في القعدة فان  
 ادعى انه لغير ذلك فلا وجه له فتأمل ذلك فانه قد دفع  
 قول بعض متأخري المالكية صوب اصحابنا العالم بان يكون فيها  
 لا كما كانت في القعدة واستبعدوا ان يتقدم احد عليه صلى الله  
 عليه وسلم في ذلك فربما سر هذا على التقدم بالا فحج لا وجه له فان  
 المصحي دفع قبل الوقت بغير امره صلى الله عليه وسلم ولم يوجد  
 ذلك في ابو بكر ومن معه وما ذكر من المشرك كانوا ابو خرو  
 الحج وكانت يقع في غير وقتها وكان لا يعاد من وقت الا فيها  
 مر حمار رواه بن مردويه والطبراني وانه صلى الله عليه وسلم  
 انتار في خطبته بقوله ان الزمان الحرة الى رجا كانوا  
 عليه كل ذلك حتى لكته لا يقتضي ان حج ابو بكر كان في القعدة  
 ولا ان تاخره صلى الله عليه وسلم الى العاشرة انما كان لا يجد ذلك لما  
 هو ظاهر ان حج سنة ثمان او تسع وان وافق الحج كما قدمناه  
 ان لا يصح بل الصواب ان صلى الله عليه وسلم اخر عمره لعلها بان  
 الحج على الفرائض او لعذر لكن لا يصلح عدمه وقوله ان الزمان الحرة  
 ليس لبيان عذره باننا خبرنا ان لا يسلم ذلك الا لو ثبت خلا ذلك  
 لم يحز ان يكون كذلك لبيان رد ما كان ثبت عليه عادة الحج عليه  
 قبل سنة تسع بل بان ثبت ان الحج فيها كان يا امره واقم امره  
 غنا با عليه فاشهد مدح هذا البيت يد بركانه من التماس

ان السبعة  
 من القعدة  
 ما دلتهم

الله



التي يتبعون ان يعتنوا بتحقيقها وتخبرها وقتها المدة المذكورة  
 ابن وردكر امتنا للمنا لغير اذلة اخرى لكنهم بسطوا الكواب عنها فاعلموا  
 وقد استنوعت في المجموع مع بسط الاسد لا الله فراجعوا  
 فاجبر الخ عت او استي الامكان اما يجوز بشرط العزم عليه كما في  
 تاخير الصلاة عت اول وقتها ما لا يسكن وجعلهم الخ من الواجب الموضع  
 مجاز والتحقق انه ليس منه لانه الدر يعلم المكلف سعة حيث  
 يسوع له تاخير عت اول الوقت الى ثلثه وما كان اخره اخر  
 العمر لا يتحقق فيه ذكر فتشبهت بذلك مجازا لمشايعته لا التقي  
 وفيه نظر بل هو منه وقوله لا يتحقق فيه ذلك ممنوع لانه نفسه  
 قاله اخذ من كلا مهور اذا سبيلت عن تاخير فقل هو جاز  
 فيما قبل السنة الاخير لكن كل سنة محتمل ان تكون الاخير  
 وانما يتحقق الجواز في سنة التقصا زمن الامكان في التي بعدها  
 انهم وهذا التفسير يعلم انه يتحقق فيه جواز التاخير عت اول الوقت  
 فهو من الواجب للموسم حقيقة وتضييقه امر عارض فلا ينتظر  
 البه قول **علم التاخير ما كسب العصب** اي او الموت  
 كما قاله الروائي وغيره او هذا كماله او يجمع عليه مع حجة الاسلام  
 تعدي حجة قضاء لوجوبه فورا ولو جوب تقديم حجة الاسلام او نذر حيا  
 في سنة كذا غير حجة الاسلام ويكون في العصب قول عدلي فليس معرفة  
 تشبههم نفسه كما مر وفوق بعض المناخرين فقتضى تعبير الاصحاب بحسب  
 الموت او العصب انه لا يتوقف على علمه الطن اذ لا يلزم فيها  
 ذلك فيه نظرا لا وجه انه لا بد من علمه الطن اذ الاصل جواز  
 التاخير حتى يغلب على الطن ما يقتضيه خلافة قوله **وقال الله**  
 اي في رواية ذكرها القاضي عياض وفتح من المعاريه قوله  
**وايوا حقيق** فيه نظرا لما قيل انه لا يضر فيه وانما هو قول جمهور  
 اصحابه منهم ابو يوسف ويجاب بان الماخوذ من قواعد امامهم  
 تسببت

تسبته اليه على خلاف فيه ذكره في ان المخرج هو نفسه للشا نور في  
 الدعوى اولا وينسب تعجيل الخ خروجها من الخلاف وخبر نحو اقبل ان لا  
 تجوارواها جماعة وورد من طرف ضعيف يعيد مجموعها حسنة  
 بل صح عن عمر رضي الله عنه ومثله لا يقال من قبل الراي كما يعلم من تعليمه ذلك  
 في محله فيكون في حكم الموضع ومن ثم اقيمت بانه صحيح وهو محمول عند  
 العلماء على الرجوع والتقليد او على المستعمل قوله **فان سبنا ان ما عاصيا على الاصح لتقر بطل اي لو عصف**  
 فيثبت بعد عصفه فسقته في السنة الاخير من سنتي الامكان  
 وفيها بعد ما الى ان يحج عنه محب عليه الاستتابة فورا كما مر وكذا  
 بحب الغور على دارت البيت وكوه كما مر وانما يستقر الجواب  
 لموت من وجب عليه الحج بعد تصديق ليلة النحر ومضي امكن فقل  
 الطواف ان امن في السيرة له ليلا وكذا السعي لكن اذا لم يكن  
 فعلم قبل الوقوف بان دخل الناس ابي قاتكة اهل بلده فما  
 يظهر فان لم يحجوا تلك السنة اعتبرت عاذتهم ويحتمل ان المراد  
 كل الحجيج الى مكة حال الوقوف او قبله بتر من لا يسعه مع طواف  
 القدوم وكذا الحائف او كوه كما ذكره الاستوي كاتد الرفعة  
 واعتزل بان يتاني فعلم حال سيره لمك من غير مكث فلا يحتاج  
 الى ان يقدر له بقى زمان وهو اعتراض حسن وقد جار عنه  
 بان ذكر خلاف الغالب وفيه من العسر والمشقة ما لا يحتمل ان  
 الانسب اعتبار زمنه كما غالاه وعليه فالمراد بتر من ما يستنع  
 مشغرات وجنبه فيفتوي الاعتراض وكذا من جهة العصب  
 كما قاله التيجات ووجهه ان له دخلا في التخلد فاقا على غيره  
 من الواجبات لمشايعته للركن فسقط ما اعترضه الاستوي  
 عليها والظاهر في ولا يستقر بطل ما لحي قبل امكان رجوع القائل  
 اي قاتكة اهل تلك فاما يظهر في بطير ما مر اي يضي زمن  
 يستنع في العادة القالبة فسقط ما قيل من المراد كلهم او بعضهم

6

تعم

تعم

تعم

تعم

تعم

تعم

تعم

تعم

تعم

تعم

تعم

تعم

تعم

تعم

تعم

تعم



وانما اعتبر ذلك لان مونة الرجوع لا بد منها محلات نظيره في الموت لتبين استغنايه عن مونة الرجوع ومنه بوحدان الامكان لا يحصل في حقت العضوب الا بالعود فعضيب قبل امكانه كمال المال وهو ظاهرهما اشار اليه الزركشي وغيره فتوكل اذا عصب بعد جمع ص  
 جمع الناس ثم تلو ما له قبل ان ينفق عصبه كالموت فيه نظر لو ضوح الفرق بينهما كما علمت وفي مسلة القضاء وتلقو المال نحو ستر صورة اشترت البهاق شترج الارشاد مع الرد في كثير منها على شراهم فاعلم ذلك ما تم مع قولهم **حكم بها** فان مصيبة ان لو حكم بها لا ينقض الحكم وليس على الملاك غير الذي دل عليه كلام الروضة هنا لا تفرق ولا تلامم قول الشهادات ان الحكم بشهادة ثم تهاه قسقه عند الامكان لا الشهادة لغض الحكم بها على العند قوله **لم يحكم بها** استشكله بيقين بان فسق مخلوق فيه وطريق التبين وهو اضعف من غيره وكان بيقين بان الاحتياط للمشهود به يقتضي مراعاة مثل ذلك على ان الذي يظهر ان يقال محل ما ذكره فيمن يرضى مصيبا به بذلك ولا قبلت شهادته كالحق اذا شرب نبيرا بل اولي لان شهادته ضعيفة جدا ومن ثم حد قوله **حكم بمصيبة** **من السنة الاخيرة** هل المراد به من اولها واخرها او فيبيل بحر الحر لم ار من تفرص له في الذي يتقدح ان يقال يفتير قسقه من وقت خروج قافلته ببلد لتبين ان هذا الوقت هو الذي كان يلزمه المضي معهم في قوله **لا تفرق الا وجه** ان من حج الفرض لو نذر في العام الثالث جاز لظهور به وجه عن غيره في العام الثاني اذا لا وجه لمنعه من عبادة لاجل اخري لم يدخل وقتها وما في التوضيح من منع الطواف قبل ان يطوف النذر المعين محمول على ما اذا دخل وقت وتضييق كما هو ظاهر ومثل كلامه بالوجه الفرض ثم نذره في عام معين فلم يحج فيه ثم نذر حيا اخر فيجب عليه تقدم النذر الاول خلافا للرواية سواء انكره تعذر

لعذر ام لا ولم يعلم حقيق قول القاضي ابي الطيب لو افسد التطوع وعليه انه زعيم النذر لسيف وجوبه وذلك لان قصدا وصورة اجتماع الملا ان يقصد من اوقفي حجه ثم يعتق او يبلغ فينذر الحج قوله **والواحد** **بغيرها** اي حجة الاسلام ومثلها حجة القضاء على احرام بالنذر ورفع عنها لاعتنه وهو احرامه بغير ما عليه مع علمه وعمده حرام لتكره قصدها وجب عليه اداؤه وان وقع عنه لانه فقير عليه او جاز لان قصده لذلك لغو فلا اثر له وليس فيه تلبس بعبادة فاسدة للنظر فيه بحال وسياتي فيبيل قول المصنف في محلات ما له تعلق بذلك فراجع قوله **لا عما نوي** استشكل بان ذلك لا ينصور الا اذا اوجبت النحر من الاداء والقضا وعسادة غني عت لا يفاج المتاحل قوله **من عليه نفسه او نوي** **لا يحج** **غيره** يستثنى منه بالواستناجزة في الذم فانه يجوز وطريق ان يحج عن نفسه ثم عن غيره قال السبكي ان يستغيب ولو قبل الحج عن نفسه كما يستأجر الوارث عن مورثه وعليه حجة الاسلام ونفعه الاستوى ونقل عن ابن كح قال الزركشي ونظيره صرح الرازي وجبت فسدت اجازة من لم يحج فح فلا اجرة له مطلقا لان الحج وقع له خلافا لمن فوهم انه يستحق فيما اذا علم المستأجر انه لم يحج واستأجره وما لو قال من حج حجة الاسلام ان كل من قلنا فله على الحج فانه غير بين البر والكفارة فان لم يختر شيئا اجاز له الحج عن غيره على الا وجه لان دمه لم تشتغل بشي معين وقد عتار الكفارة لا الحج ولانه اذا حج قبل ان يختار شيئا لا يقع عت نذره كما هو ظاهر مما روي بعضهم من حلاله نبي للرواية فيه نظر ثم رأت البلعيني قال يظهر براءة على الواجب في الكفارة بالخيرة فان قلنا لم يجزوا واحدا جازا فهو صريح بما رويته اذا الواجب احدها لا بعينه قوله **عما عليه** قضيت ان هذا النذر حيا نكذ السنة ورفع حجه فيها عن حجة الاسلام والنذر قوله **احرام** اي مطلقا لكن ان ترتب احرامها ورفع الاول لحجة الاسلام ولا وقع احرام كل عا



استوجر له ونظر فيه الباقين فيما اذا لم يستف اجبر حجة الاسلام من حجة  
 مع ابقاء الاحرام الثاني عن النذر ولم يستاجر لم يسع هو في قوله حجة قال ينبغي  
 ان يكون احرام النار لنفسه ويرد بان ذمته لما اشتغلت حجة النذر  
 ونزل فعل اجبره متروكة تعلم وهو لو كان عليه حجة نذر فقط فهو غيرها  
 دفع لها فكذا كذا اجبره والمخذور فيما ذكر انما هو تقدم احرام النذر على احرام  
 حجة الاسلام ولم يقع ذكره بالنسبة للواقع فلا يضر التلبس بخلافه لانه  
 لا اثر له فادرا الاستحقات على الواقع لا على الاحرام نعم ينبغي ان تكون  
 هذه الخاتمة موجبة لاجرة المثل لا المسمى ولو استاجر بنفسه فلا يثبت  
 معالجته كل منهما حجة الاسلام فثبلا نجا ايضا فعل يقع الاجارة  
 لهما ويكون احدهما مستاجرا لحجة الاسلام والاخر مستاجرا لنقل  
 لان علمه بان حجة الاسلام لا تنكر ريد ان اراد ان يثبته النقل او لا احدهما  
 مبنيان العقد اشتمل على باصم وما يبطل فتصرف فيه الصفقة  
 او لا تصح لواحد منهما لان شرط تقريب الصفقة ان لا يؤدى الي  
 جهالة مطلقه وهذا الصحة في احدهما يؤدى الى ذلك محل نظر والآخر  
 اقرب وعليه يقع حج كل من نفسه ان احراما معا ولا احدهم والا  
 دفع له الاولى باجرة المثل لوجود اذنه المعتمد لثبته على ما يورده  
 انه لو استاجر من حج عنه حجة نذر او قضاء وليس عليه واحدة منهما  
 بطلت الاجارة مما فوقها هو ولا يقول تصح وتقع للمستاجر نفلا  
 لان قاعده العقود ورعاية النقل فيها بما ذكره وفارق الاحرام  
 بغير ما عليه فانه يقع بما عليه لانه كذلك من خصوصيات هذه  
 العبادة فلا يقاس بها العقود لما تقررات المراسم في الفاظ  
 ومدلولها ما يمكن وكذا ان يستاجر الحج من عليه الحج وعكسه  
 فلو قرنا الاجير في الصورين للمستاجر او احرم ما استوجر له  
 عن المستاجر وبالاخر عن نفسه وفقا للاجبر لان تسهل الفرائض  
 لا يفترقان لانها الاحرام ولا يمكن صرفه ما لم يبره المستاجر  
 اليه فليزم من وقوع احدهما للاجبر وقوع الاخر له ما صرح حوايه  
 من ان الاحرام الواحد لا يمكن وقوع بعضه لواحد وبعضه لاخر

نعم

نعم فبده في المجموع بما اذا كان المحجوج عنه حيا فالقار كان  
 ميتا وقفا له اتقا ما نص عليه الشافعي والاصحاب قالوا لو ازال الحج  
 والاعتبار عن الميت من غير وصية ولا اذنت وارث كما يقتضي دينه  
 انتفى وظاهره ان الكلام في ميت عليه نسكان قال كان عليه  
 احدهما ما لظاهره انه لا يقع له شئ منهما اما ما ليس عليه مواضع  
 بما مر وما ما عليه فلا يستحال الا فتراف كما تقررت وقوعهما له  
 نفلا عن اتفاقهم عليه مشكل لتصرفهم بان من عليه نسك لا  
 يجوز ان يفعل من غيره قبل فعله له عن نفسه وان قر له نسك  
 مقدم على فرض غيره وقد يجعل للحج اربعة ثمانية فافهم هنا امور  
 اذ الاصل ان الميت الواقعه للغير لا تنصرف عنه وان الشك  
 لا يفترقان وان الحج عن الميت جائز وان الاجارة لازمة وان العمل  
 الواقع بعد ما يتصرف اليها هذه كلها من حيث وضعها تقتضي  
 الوقوع عن الشناجر فلم يطر والماعا رضها من ان من في ذمته  
 نسك لا يقع منه عن غيره لضعفه بالنسبة الى تلك الامور المجتمعة  
 مع ان اصله تقدم المتعدي (الضعف) وكوت الحج على التراخي ويمكن قضاءه  
 من تركته لو مات ولم يفعل فخرج تلك الامور ايضا فالحاصل ان هذه  
 الصورة مستثناة من قولهم من عليه نسك لا يجوز فعله له عن غيره قبل فعله  
 نفسه ووجه استثنائها ما قررته وهو معنى ظاهر من ضبط بصلح  
 ما لا لا مستثنا كما يظهر بالظاهر ويعلم منه بالاولى انه لو حج ولم يفتر  
 جاز له الاحرام لحجة نذرهما ولو احرم الحج تقطوع عن نفسه او اجبر  
 عن حصا جره بغيره او تطوع ثم نذر الحج قبل الوقوف وحمله  
 فيما يظهر ما لو اختار الحج في المسيلم السابقه انصرف النذر لتقدم الوقوف  
 على النقل وفرض الشخص على فرض غيره بخلاف ما بعد الوقوف لا انشاء  
 لمعظم الاركان ما نواه لكن تحت بعضهم انصرف النذر ان انكسر  
 العقود اليه وما ذكرنا ينصرف الى الفرق فاما لو كمل المحرم بعد  
 الوقوف والوقت بان ففاد اليه فيمن نظر لوقوع الحج عن نفسه



او عن الغير الوقوف الاول فلا وجه لابطاله ووضوح الوقوف  
الثاني عن الفذر ويترك بين وبين ما نظره بان يذره بعد  
الوقوف صدر منه بما يشاء قصته فلم يصح من اصله لتعذر العمل  
بقضيتهم بخلاف الكمال بعد الوقوف والطواف في العزم كالوقوف  
في الحج كما هو ظاهر من كلامهم الاتي في حج الصبي وحيث انصرف له  
فكان سفي عقب طواف القدوم قيل الا نصرا في لا يلزم اعادة  
على الا وجه لا نه لم تقع في جبال النقص وبه قارفت وجوب اعادة  
على من بلغ او عتق قيل الوقوف وعلم من كلام المصنف ان العمرة  
كالج في جميع ما مر وكذا فيما ياتي وان الاستطاعة الواحدة تكفي لهما  
ونقل القول عن الامام انه لا يجوز ايداهما بحجة وان زاد على ايداهما  
واما اغني الفصل عن الوضوء لانه اصدقا غنى عن بدله والحج والعمرة  
اصلا لا كذا قيل وهو انما يجي على ان الحدث لا يصغر على جميع الاعضاء  
اما على ان يختص باعضاء الوضوء لا لا تشكل قوس لا لا كذا  
حينئذ اصر ايضا وقد حجاب بين بين الطهارة على التداخل  
ما امكن يدل ان من قوس يوم الجمعة فبعد ستة الفسل عن  
احدها اجزاء اخر وكذا لو كان عليه احداث متعددة بخلاف  
النسك فانه لا يتصور فيه ان يحصل مع المنور غيره وايضا فالطهارة  
وسيلة ومن شأنها ان يتسامح فيها بما لا يتسامح به في المقاصد  
كالنسك هنا قوله **وقوله هذا الباب كذا** **وقوله** **هذا الباب**  
**هذا الباب** اما كثرتها والاحتياج اليها ما مر واضح واما ان فيها  
اشار اليه تنبيهها على ما بقي منها ليس بما تقع الحاجة اليه محقق بل الاحتياج  
بيان وان اقصى الى طول او مزيد ينسب لمسير الحاج اليه فاقول  
اعلم ان مما ينظر الى معرفته بيان احكام حج الاخير وما يتعلق به وهو  
باب واسع وحا صله ان الاجازة للفكر اما اجازة عين وهي التي  
يقتنع فيها ان ينسب الاخير غيره ويحصل نحو استاخرتك لتي عن مثلا  
وان لم

وان لم يقل بنفسك وشرطها ان تعقد وقت الخروج القادر من محله من  
يسير معهم من مكان او مشاة ولا يضره انتظا خرجهم لو  
اخره ان الحاج المسير معهم ولو لم يجد الوجبة فيها يظهر ان  
لم يعتبر ذلك في الاستطاعة كما مر من علمه لا يستأجر عن الحج الا في  
اشهره لتكتم من العمل عنقه ويكتم من تكتم اذ رآه في الحج  
اذا احرى في اشهره فيستأجر فيها ولو ادعى التكتم من الاحرام  
حالا لا يفتك في اي اشهر الحج اذ لا حاجة به اليه بخلاف غيره وان  
حدث في التغير فوصل الميثاق في ثلثها بطلت الاجازة كما علم  
ان اذكر لتعذر الاحرام بالحج والعمل شرطه التوالى ويستأجر في  
سائر السنة الا ايام منى لمن عليه من مواعيد ان تغيب من منطلق  
يمطل ما لم يمكن قطع المسافة الا ان تغيب الحاضرة في  
ان امكن الحج فيها ولا لغت الاجازة وان اختلف في محمول على  
السنة الحج حصره لكن ان يطاف الاخير الحج وان فيها فان  
يطفق فان كان لمصر او خوف لم تنص الاجازة لان الاصل في  
المناح وان كان لعدم امكان قطع المسافة في الباقي فان لم يكن  
الا في سائر جهل عليها اخذ من موال القاضى واشتار اليه الشئ  
على هذا الاطلاق على السنة الا ولجسدر الامكان فيفسد بفساد  
بين هذه الصور الثلاث ليس بهجج واما اجازة ذم كالمريض  
ذم الحج وكذا المستفصل فان اختلف حل على الحاضرة ولا يوتر  
فيها نحو مرض اخير وحقوق طرف اذ له الا بانه ولو لم يضر  
ما لم يقل الحج بفكر اذ هي جيب عيب على العقد فيما فيها جميع احكام  
العقب لان الحج فريضة والقرص في عيب من خصها شقاوتها كالا  
ودونه فان وجدت العذر له في ذلك لم يكن النفيس متا قضا لا لزوم  
الذمه ودعوى ان الدين مع الربط لعن متنا متضاد اما هو في الاعراض  
لما لم لا مطلقا وما تقر به الجواب بما يقال فهو لا يستأجر الا في  
ما يذم الزام الحج بنفسه وحيث وقت ان عيب غير الاول لا يطل  
في فيها بالنفس والملك وشرط في اجازة الذم في طول الحج والفساد



في المجلس كرسى اسما السلام وفوق كل من الاجازتين علم العاقد بين اعمال السك عند  
العقد اسما اسما وواجباته وكذا استتم بناء على ان عليه الاثنان هما وهو  
ما يصرف فيه قول من عند السلام لا يحصل للمحقق عنه من الاعمال القليلين  
كالخشوع والالتفات لا حارة بالاركان ولو اوجيات والستين بل لا يصح  
الا تنبها ذلك للمحرم عنه عالتا خلاف السنن ويؤيد بغيره كما ورد في غيره  
عظ النقاوت لما تركت منها نعم المصوب يصلي ركعتي التطواف بيده عن نفسه  
لا فتاع وقتها على ما له الا سوي كما يجب الطير من كذا في مجتمعا عند الاذكار  
وقول بعضهم المفهوم من قوة كلامهم عدم اشتراط معرفتها فم نظر وسائر ثم ايضا  
يزيد نعم يتصور الواجب معرفته والدراسة على السواء بنكره هو الجميع عليه  
دون الخلاف فيه لتفسير بل قد راجحهم به ويحتمل ان المراد السنن الشفيرة  
مقدمة هي الاجر لا تم للبا سطر ويرا بالاشهرة بالا تخفى على من لم يلائم بالمشا  
وقر كل من هذين الاحتمالين فتشقة لا تحي ولذا ارسل السويطين بعد لوان الى  
الحالة لا لا تغتفر فيها العمل بالعلم وبشر تب على هذا الذي ذكرته ان المراد بالاركان  
وبالحا الواجبات والسنن فله هو عليه بعد الاجر لما تقر رانه المباشر للعبادة  
فاعتبر عما دد لا يكلفا حد بغير اعتقاد او الكفا حركه لا لا للدار على وقوع  
ما يتفق ولا يتفق لا يقتضيه دون غيره كل محتمل وقصيدة قوله ثم ما يروى  
الحسن الثاني عن النبي انه متعل نظر الاعتقاد مع عدم الراسط حيا بخلاف الاعتقاد  
يؤيد الاول واعتبارهم بمتنات يلد الميت دون الاحس بوجه الثاني وان تزم عليه  
وحدوث تغليد غير ما م لا السبب في هذا الاحاط بالجاره لتتسم بغيره او  
له فريده على كل واحد من اجزائنا جرس من بطنه موافقا له في مدعيه فبان محالنا فيغير  
في القس وتجب في صورة الميت لان الاجر وان اثنا معوزة الركن او الواجب  
عند المشا حركه فهو لا يغتفر كسبته او وجوده وذلك بطلان او موجب للتغيب  
وكلاهما لا يفيان فيه المشا حركه او لا يتخير لا لا المدرك الاثنان معوزة الركن او  
الواجب لا غير كل محتمل ايضا واهل الباطن لما تقر رانه بغيره انما المشا حركه  
وقيل به بغيره كذا في الحديث وروى ما لم يفرق بينه وبين ما روى الاركان وما يند  
ان يجب تعيينها من وان قلنا العبرة بالمدعي المشا حركه او الاجر ووجه الفرق  
ان المدعي لا يفتقر الى تعيينها بخلاف الاعمال يتعين فيها رعايتها انما يفتقر  
موقوف وان قلنا العبرة بالاعتقاد المشا حركه او الاجر لا يتعين اليها بل العمل  
على بيان ذلك المحجوز عنه وسائر ان لم يعد له عن ولا تعين من الاحرام فان تعين  
والمدعي المشا حركه من حيث او مصوب فيكون ان ينس من استخرج عن فاهله  
العاقد مال الدار من مال الدار لان لا يقع وعند من يحتمل القس السوي في الادراك  
في حاله والمادري من جعل عينين في يديه عن المشا حركه او الاجر

مستقل بخلافها فانها محطان بالاصابع وهي حرة  
من عضوه وقد يقال ما ياتي لا يشهد لما ذكره فان تلك  
حالة ضرورية فتسوم فيها عالم يسامح به في غيرها  
على انه يتعذر او يتعسر المشي في الحرف لو قطع حتى  
صار كالناسو مع فالأوجه ما قدمت اولاً والفرق  
المذكور مجموع بل الاصابع في هذا الباب تنزلة العضو  
المستقل الا ترى انه لو اتخذ لا صيدع كساحم تظهر  
ما مر في اللحم وكحوها ومحل ما ذكر حيث وجد الفعل  
وكحوه كما ياتي قوله **الاجزاء** اي ولو  
بلاها حرة لان من شأنها الاحتياج اليها مع انه لا احاطة  
فيها حقيقة كالحائض الا في والمراد بشدها ما يشبه  
العقد وغيره سواء كان فوق ثوب الاحرام ام تحت وجود  
منه انه لا يصح الاحتيا بحوة او غيرها بل ادلى ولا ينافيه  
ان لم ان يلق على وسطه عمامة ولا يعقدها كما هو  
ظاهر على ان قضيت كلامهم في المنطقه حوا في هذا العام  
المذكوره وعقدها الا ان يعرف بان العاصم مع الوسط  
تستند الردا خلاص المنطقه قوله **الاجزاء** صرح به  
في المجموع ايضا كابن الصلاح وروى فيه حديثا قوله  
**الاجزاء** استفيد منه مع قوله قبل وسواخر  
بده من كى القنابم لا اتي وضع طوفه عند رقبته متفق  
وان لم يدخل يده في كسبه لا يقد لا يسبه حينئذ لا يستند  
على ما تقدم بنقسه خلاف ما لو عاكسه ووضع طوفه مما  
يلزم حليم واسلم خوف لانه لا يستند حينئذ فلا بعد



لا يسأله قوله **ولا ان يعجز الازار الى آخره** يستثنى  
 منه مشددة بفتح اي ازار في عري فانه ممنوع ففيم القدم  
 من قبيل القزالي وجلي بما اذا انفارت بحيث استفتت  
 الحياطة ولا يتغير الردان لكون المتناعد يشبه العقد وهو  
 فيه ممنوع بخلاف الازار قال المتولي وبكبره عقده وشروطه  
 بطرف الردا قوله **الحجزة** هي ممانع بضم فزاي  
 والتمك مشناه فوقه مكسورة قوله **ولم ان يقول**  
**الآخره** اي ويشد كما مر قوله **ولا يجوز عقد الردا**  
**الآخره** اي وفيه الفدية واقهم الخلاف حرمة عقده انه  
 لا فرق بين ان يعقد في طرفه الآخر او في طرف ازاره ففيم  
 ما مر عن المتولي جواز الثاني لان الردا لا فرق فيه بين الشد  
 والعقد وقد جاوز شده بطرف الازار وقنا سم جوار عقده  
 به ولو كان ازاره عريضا قوصله لشد بين فحل يستمر  
 حكم الازار او بصير رداه فيه نظرا والا و اقرب وعليه فحل  
 بالحرف به ما لو كان ازاره في وسطه فحله آخر تحت كفتين  
 او لا لانه حينئذ يسمى رداه للنظر فيه محال والمنقح ان  
 يقال ان سمي في العرف رداء اعطى حكمه والا فلا قوله **لا ان**  
**نزهه الى آخره** فلكم في المجموع بانه في معنى المحنط من حيث  
 انه يستمسك بنفسه ومنه يؤخذ ان الصفاق احد طرفيه  
 بالآخر فهو صمغ حرم ايضا وهو طاهر قوله **ولم يكر**  
**ساق** اي ان عقده قوله **سوى الوجه** ندد  
 الزر كشيء مما لو خلت لها الحية او وجهات والدي يظهر اخدا  
 من قوله الامام حد الوجه بها ما يجب غسله في الوضوء ان يحرم عليها  
 ستر

من قوله الامام حد الوجه بها ما يجب غسله في الوضوء ان يحرم عليها ستر

ستر الحكيم لانه يلزمها غسلها وستر كل من الوجهين او احدهما  
 او بعضه لو حوى غسلها وان كان احدهما زائدا ان تصور  
 كما اقتضاه اطلاقه ثم والدي يظهر ايضا انه لو خلق للرجل  
 راسان حرم ستر بعض احدهما كما يحرم مسح في الوضوء  
 قوله **لا ان يكون الى آخره** انما يلزمها كشف بعض الرأس  
 لانه لا يتم كشف جميع الوجه الا به لان الستر احوط من  
 الكشف قوله **والرأس عورة** ما اقتضاه من ان الامة  
 لا تستر لان راسها غير عورة ليس مراد الما في المجموع من  
 انه لا فرق في احرام المرأة وليسها بين الحرة والامة وبه يرد  
 على من تحت ان الامة لا تستر شيئا من الوجه للاحتياط  
 لستر الرأس لانه في حقتها غير عورة قوله **وهي عورة**  
 اي بغير محيط اما به فتلزم الفدية لمطقتها بقاء على حرمة  
 ستر وجه الذكر المحيط لان المرأة حرم عليها ستره مطلقا والرجل  
 حرم عليه ستره لمحيط قوله **او راسه فقط** هذا  
 بالنسبة للفدية كما ذكره اما بالنسبة للحرمة او الوجوب  
 فباني قوله **فما** يعني بان يحصل من سترها في احرام  
 واحد لكن تحت بعضهم انه لو ستر احدهما في احرام والاخر  
 في احرام آخر لزمه الفدية لتحقق سببها وان جهل عينه  
 لان الواجب شي واحد معين كن حلق يمينين على شيئين  
 وتحقق الحنث في احدهما وجهل عينه فانه يجب عليه  
 كفارة لمين وليس كما لو نوضا ثم مسح احد فرجيه وصل  
 الصبح مثلاً ثم احدث فتوضا ثم مسح الاخر ثم صلى الظهر  
 مثلاً فلا قضاء عليه لان ما يجب قضاءه ليس واحدا معلوما



انتهى وقد ينظر فيه بان الموجب للكفارة من الايمان هو الحنث وهو  
 متحقق لا ايهام فيه لانه لو لم يوجد الاخذ الامر بين المشكوك  
 فيها كان كافيا في كسوف لزوم الكفارة بخلاف ما هنا وما مر في  
 الصلاة فان احذر المسبب او السببين لوجود حده لم يكن كافيا  
 في كسوف وجوب القضاء ثم والعقبة هنا ولا يتحقق الوجود منها  
 الا بوجوب المسبب او السببين وعند وجودها يتبع الامر  
 اذا لا بد من الوجوب هنا واهام الامر بسقوط الوجوب كما قالوه  
 في الصلاة لا راع جهات بالاجتناب هذه او في المجموع عن الجمهور  
 بين ان لا يستتر بالمحيط لجواز كونه رجلا وان كان السبب غيره  
 وعن القاضي اني الطيب لا خلاف اننا امره بالسبب وليس المحيط  
 كما امره ان يستتر في صلاة كالمرأة وتعتق المسلمي ذلك بان  
 الاحتياط الذي يجب مراعاته في حق الحنث يقتضي وجوب  
 ستر راسه وحرمة ستر وجهه لانه ان كان انثى نواضح  
 او رجلا لم يلزم ستره ووجوب ستر بدنه لانه ان كان  
 انثى فكذلك او رجلا فحايض والستر مع النزول واجب ولهذا  
 ايسر سودة ان تحتجب عن ابن ولبيده زمعه وامر الحنثي  
 بالاحتجاب وحرمة ليس المحيط لانه ان كان ذكر احرم وانثى  
 جاز تغدتره من الخطر والاياحه والخطر اولى ومقصود النزول  
 يحصل بغير المحيط فلا معنى لتجويزه مع جواز الخطر وعدم الحاج  
 فالروايات وجبت ستر الرأس وان تردد بين الخطر والاياحه  
 لان ستر راس المرأة واجب اصلي لحق الله تعالى وحكم ستر  
 راس المحرم عارضا وقد غدتنا ان المقلب من حق الحنثي  
 حكم الاثوثة انتهى واستحسنه الاذرع والحا صلا ان كلامه  
 لا ينافي

في  
 الحنث

١٢

لا ينافي كلام القاضي الا في ليس المحيط فهو حرمه والقاضي يجوز  
 اخذ انما نظره او يوجبه اخذ من عطف على الامر بالسبب  
 وان كلامهما لا ينافي في كلام الجمهور لا ينافي التبيين للاحرام  
 وكلامهما بالتبيين له ولو جواز السبب على الاحكام ومتى  
 تحت بعضهم انه لو احرم بغير حصر ثم خازله كسوف راسه  
 الا في ليس المحيط فالجمهور والقاضي على كذا الوجهين السابقين  
 يجوزونه والناس لم يحرمه والا وجه الجواز كما لا قدنه فيه  
 للشك وانما وجب التستر بغيره مع المنهك لا مفسدة كشف  
 البدن اعظم من ليس المحيط فاحتيط له اكثر مما قد يترتب  
 عليه من خشية محذور من تنقذ او غيرها وكما فرق المسلمي  
 على طريقته بين حرمة المحيط وجوب ستر الرأس بما مر  
 مع تردد كل بين الخطر والاياحه كذا مر قضا على طريقته  
 الجمهور بين جواز المحيط وجوب ستر البدن بما مر مع تردد الاول  
 كل بين الخطر والاياحه والاياحه بين الوجوب والجواز وليس  
 كلما تردد بين الخطر والاياحه يراعى فيه جانب الحرم الا ان  
 ان سوده لم تومر بالاحتجاب من من ولبيده زمعه الا ورا  
 مع احتقال كونه اجنبيا فما اعمه كلام المسلمي من كونه وجوبا  
 مردود قوله **هو تنقية قفاز وهو شئ**  
 يعمل للبدن ليقبها من نحو البرد تحشى بقطن وله اذرار فتشده  
 بها على الساعد و مراد الفقهاء ما يشتمل المحشوش وغيره وليس  
 القفاز الواحد كل ليس القفازين **كلام في الكفاية قوله**  
 للخلاف والامال وجل كذا ذكره في نسخة بلزمها

١١



ولا اشكال عليها قوله **ولو اخصصت الى غيره** مثل اللق  
الشدة وما ذكره هو المعتمد بنا على ان علم تحريم القمار عليها كونه  
ملبوسا عصوا ليس بعوره فاشبه حق الرجل وهو الاصح لا يقال  
يلتزم عليه حرمة لبسها للحق لانه ايضا ملبوسا عصوا ليس  
بعوره لانا نقول بل هو ملبوسا عصوا هو عورة على الاطلاق  
مخلاف الكفين فانها لبسا عوره بالنسبة للصلاة وقد وجد  
من التعليل ان البدن الزايد بحرم القمار فيها ايضا سواء وجب  
عسلها في الوضوء ام لا لان الملبس هنا كونهما غير عورة وهذه  
كذلك وثم كونها في محل القرم والكادح عتق ليست كذلك  
يرد ما للزركشي هنا ومن البتة المذكوران الرجل ثلثها في لف  
الخرقة ويؤيده ما مر من انه لو شق ازاره ولو على كل ساق  
نصف لم يحرم الا ان عقده وقوله لو ادخل يده في كم ثمنه  
عتق او رجلى في ساق الخف ولم يصل الى قراره فلا فدية ثم ايت  
ما قدمته عن المجموع في الشجة وهو صريح في هو ازال الشدة  
ايضا فالفرق بصنفت باب اللبس في حقه دونها فعملته  
عن ذلك هذا وقول المصنف في هذا الكتاب وهو الروضة  
كالراعي انه لا فدية في لف المرأة خرقة على يدها ولو لغير  
ها حنة صريح في ان ذلك جائز لها وهو كما هو في حرم به  
ابن المنجب وغيره وتوهم بعضهم خلافا اخذوا من عبارة  
ونفقت في المجموع وغيره وصنف في ذلك والمال لا يجدى  
بل ما يدل على تريد حنية ونقص وعامة ما اجتمعت به  
اطلاقا يمكن تفريده على التفصيل بين القمارين وغيرهما كما انهم

فرغم

ترغم بينهما وبين غيرها في الفدية قال الحق انه يجوز لها سنن  
يديها بغيرهما سواء الخرق وكسها والفرق بينهما لا معمول  
عليه والقول بان لا يلتزم من عدم وجوب الفدية الجوار  
يرد بانهم صرحوا بالتلازم بينهما الا في مسابيل ليست  
هذه منها وان تلك المسابيل المستثناة المعنى لا ثباتها  
كما يعرف بتدبرها حق التدبر قوله **ان** اي ان كان  
مكلفا ما غيره فاللزم على وليه ان علم واقعه قوله

**لو احتاج الرجل الى سنن** **ان** **الاحرم** **الاحرم** كما قال

العزم جماعه لان المراد بالحاجة هنا وفي سابغ محظور  
الاحرام حصر مشقة لا يحتمل مثلها غالباً وان  
لم يتم التمسك اخذ من عند الناذي بهوام الراس عذرا  
مع انها لا تؤدي الى شي من ذلك ومقتضى كلام نعيم  
يؤيد ذلك وقال الا ذرعي لا يبعد المصنف هنا بما في التمسك  
ولم يحصرني في ذلك نقل والظاهر ان ما هنا اخذ مما هناك  
انتهى فيه ميل الى الاول وحيث زال العذر وجب التمسك فورا  
وان ظن عود العذر ولو على قرب وله ترك التمسك من  
راسه فان استدام فقد نية واحدة قوله **ان**  
**المراة الى سنن** **ان** **ان** يكون من حاجتها  
لذلك ما اذا خافت من فطر اليها بحرقة وان قلنا  
لا يجب عليها سنن وجهها في الطرقات كما هو مقرر في  
محل قوله **لو لم يجد ازارا** **لو لم يجد** **لو لم يجد** **لو لم يجد**  
فارق هذا ما ياتي من وجوب قطع الخن اسفل من الكعبين



بالامر بقطعه وكانت وقته انه يلزم من المصنف  
فنا ظهور عورته وهو ما يستحي منه ولو في الخلوة بخلاف  
قطع الحف والقرن خلاف هذا فمما نظر لا يخفى على النظر  
ثم رايت المصنف في المجموع صوب انه لو قدر على ان  
يبتدل بالسراويل ازارا واستوت قيمتهما وجب ان  
لم يمت زمن تبدوا فيه عورته والا فلا وتوجد ما  
فرقت به قال ولو لم يجد ازارا ووجد سراويل ثياني  
الا تزار به على هيشتم انزربه ولم يحزله لبسه فكلما  
هنا في سراويل لا يثاني الا ازار به على هيشتم ومثله فبغير  
لذلك واعلم انه لا يجب في السراويل قطع ما زاد على العورة  
قال في المجموع لا صناعة الما لاسمى وجبت فالعرف  
بينه وبين وجوب قطع الحف الا في غامض الا ان  
يفرق بان ما يلي العورة قد يستحي من ظهوره ايضا بخلاف  
ما يظهر من القدم قوله **الثالث لو لم يجد سراويل**  
فاهره انه لا يجوز له قطع الخفين وان وجد المكعب لكن  
بعضهم حرمة القطع اذا وجد ر هو قريب لما فيه  
من صناعة الما لا حاجة ولا يفتى بقطع اسفل كعبه وان  
استقر ظهر القدم بين كما في المجموع وعنه عن الاصحاب  
والمر كشي في ذلك كلام يثبت في شرح الارشاد والمكعب  
الشرموزة ونحوها مما لا يستلزم الكعبين وينوم مقام الحف  
المقطوع

المقطوع قوله **اما القعدة الواحدة** ضابطها سر في  
التيه ولا جد وكذا بحث الاذرع بحسب ما مر ثم من  
فرض الثمن والشر او نسيئة ويبيى انه باق هنا  
ما مر ثم ايضا من وجوب طلب العارية ونحوها **قوله**  
كل مخطور حاز الحاجة فيه القدية الا نحو السراويل  
والخفين المقطوعين ثياني في قدم الحلق والصيد  
ويعلم ما مر ويا باني انه لا يجب القدية في اللبس الا على  
عالم مد عالم بالحكمة مختار لم يتخلل قوله **يا بعد**  
**قوله** اي على العموم والقور يانه يعتبر عرف كل ناحية  
فيما يتطبيقات به غلط كما في الروضة واصلا قوله  
**والقانون** يشمل الحي والميت لكن الذبح اعتيد التطهير  
به في الاغلب اما في الميت فيحمل الحاف الحي به اعتبارا  
بالجنس ويحمل عدمه لانه نوع مستقل منزلة جنس  
اخر قوله **والورس** الا شمراته نيت اصفر  
طيب الراححة يصبع به ولو صبغ بين الحمرة  
والصفرة قوله **والنيلومز** هو بنون مفتوحة  
ويسمى ايضا النيتوفر بنونين بينهما تحنية قوله  
**والنيلومز** هو بنون مفتوحة او بكسورة فنون  
مفتوحة قفا ساكنة فمهمة مفتوحة فحيم قوله  
**والنيلومز** هو بنون مفتوحة قراء فحيم بكسورة فمهمة

وشرح



قوله **والخبري** هو مجمعة مكسورة فتشاة تختيم  
سالكه فعمله فختية مشدودة قال في الهيا شجر معروف  
معرب منسوب الى الخير ابي الكرم وحيث فكسر اوله  
مت ستوا ذالنسب وقال الذين يوري مورخان طيب  
الريح برزي به الدهن وهو ضربان اصفر واحمر  
والاصفر اطيب رجا قوله **والرحان** ابي العزي  
قوله **والمرزنجوش** هو عملته قراي مفتوح فتون  
سالكه نجح مضمومة تم مجمعة معرب قوله **مرزنجوش**  
وهو طيب يجلد المرأة في مشعلها يضرب الى الحرة  
قوله **والقارسي** هو يفتح الرا والعام بكسرها  
قوله **وهو القهبران** هو يفتح المجمة وسكون  
التختيم وهو الجيم والافصح الصومران وهو بيت بري  
وقال ابن بونس المرسين وخرج بالفارسي العربي مفتحي  
قوله المصنف اولا والريجات وثانيا والريجات الفارسي  
ان حكمها واحد وهو قريب ثم رايت عن صاحب  
الاقليدات قال واختر بالفارسي ايضا عت الاسفانه  
ريجات العرب ولا يصح ذلك فان قيم الخلاف في الفارسي  
ايضا وقال ابن المقرئ بعد ذكره الريجات وهو معروف  
وساير الرياحين مثله ابي كالمفتي والتمام ان كانت رطبة  
وفي

وفي المجموع عن النص ان الكاوي بالمجمة ولو باسما طيب  
ويبقى تقييده في الياسر بما اذا كان بحيث لو رشح عليه  
الما ظهر ركه ومثله في ذلك فيما يظهر القاعية وهي مثل  
الحنا قوله **والاثرج** ابي يهتره مضمومة وقوته  
سالكه ورام مضمومة قوله **كالدارجيني** هو سكون  
الرا فعمله مكسورة قوله **والقرنفل** هو يفتح اوله  
ثم قام مضمومة قوله **والسندل** اتفق عليه الشبان  
كاليعقوب وهو المعتمد وان تورعا فيه ومثله حب الخلد  
والمصطكا ه وينتدد النظر في اللبان الحادس والقرنفل  
بعدوته طيبا قوله **وكذا الشب** قضيت ان البعير  
طيب لانه يستنبط قصدا وهو محتمل قوله **كدهن الورد**  
**والنفث** المراد الدهن المطروح فيه الورد والنفث وفي  
مفناها الاسر وخوه لا نحو سسم ولور طرعا فيه حتى  
تروح بها ثم تحصر فلامدية عليهم على المعتمد لان ركه  
ريح مجاوره قوله **واما دهن الفان** الذي  
عليه الجمهور ان اللبان نفسه طيب ولا عرف فيه فيما يظهر  
بين الذي يمكنه او مصر ولا نظرا لان شجر الدر مثله غير  
مستنبط لان النظر في الاستنبات وعدمه ليس لافراد  
النبات بل لاجتماعها وحسن البيان مستنبط بل هو ريب  
وان دهنه كذا لذي في التفصيل السابق فدهن النفث  
لانهم اذا كفوا به دهن الاثرج وغيره مما ليس بطيب قطعا  
قولي دهن اللبان المتخلف فيه بين الجمهور والقرنفل وامام



لكن قول الشيخين توسط بين المتأخرين ان دهن البان  
المنشوش وهو المقلد في الطيب طيب وغير المنشوش ليس  
بطيب يقتضي خلافاً ذلك لكن قد يخالف ما ذكرناه عن  
اتفاق الاصحاح في دهن البنفسج وما نقله النووي  
عن قطع الدار من واغز في دهن الانرج من انه كرهت  
البنفسج وقد علمت ان البان اولى من الانرج ومن ثم توفى  
ابن الرقعة فيما قاله بقوله بقول القاضى بحرم على المحرم  
سواء انتم او اتخذتم من الدهن واستعمله او عصاره ما دونه  
واستعمله وهو موافق لكلام الجمهور ونسب السبكي  
قوله ما قاله يقتضي ان البان ليس بطيب وهو بعيد  
هو مثل الورد انما هو على انه يمكن تأويل كلاهما بان يقارنهما  
بالطيب في قولهما وهو المعنى في الطيب البان واكثر الصغير  
لكنه تسميته طيباً التي هي محل الخلاف فيجوز بطلان ما قاله  
في البنفسج من ان المراد به ما اعلى فيه وعلى نظيره في  
البان محل كلام الجمهور لا ما تزوج تسميه به وعليه محل  
كلام القرأى واما ما في النص على ان البنفسج والبان ليسا  
بطيب محمول في الاول على المرابي بالسكر الذي ذكره  
وفي الثاني على بان لا يطهر زكته بترش الماء عليه والمنشوش  
يقع الميم واستكان الثوب ومعهن بين بينهما ولا رمت النشيش  
وهو صوت نحو الماء عند عليائه والحق في الام بالبان المنشوش  
في الحرمة الزئبق وهو يقع واستكان الثوب وقنع الموحد  
بعدها

نقله

بعد ما فات ذكره الياسمين الابيض والحق بعضهم به من الانرج  
دهن زهر الفارنج لا عتبار النظيف به وان كان نفس الفارنج  
او زهره ليس بطيب كما لا تخرج وزهره وكره من الانرج دهن  
زهره كما هو ظاهر قولهم **منها الاخر**  
انما حرم في المسائل الثلاث التي ذكرها اذا طهر لم الطيب  
او زكته فلا يشترط اجتماعهما خلافاً لما في بعض النسخ واما  
قتر بقاء الراحم فعلا في النجاسة المغسولة اذا غسرت  
زوالها لانهما المقصود من الطيب والغسل ثم زوال العين  
النجاسة والرائحة ليست عيناً وبهذا يعلم ان الذي  
يقضي عنه انه لو اصابه من الطيب ما لا يدركه الطهر  
فان ظهرت له رائحة وجب غسله فوراً والام بهنر خلاف  
خير لا يدركه الطهر لان المدار هنا على الراحم وقد جرت  
وتم على العين ولا تطهر لها ولو اختلف الطيب بخمس غير معفو  
عنه فغسله ونقى ربح عسر الزوال فان كان للبخس عرق عنه  
او للطيب لم يعف عنه كما هو ظاهر وان شك في الذي يخس  
انه لا يملك ان التل لانه الاصل براءة الذم فان قلت بان  
ان الراحم وحدها لا تصرف قلم فتوت هنا قلت اذا ما ملئت  
قول المتن فيه طيب طاهر الطهر والرائحة طهر كل الفرق  
لانه لا ما ياتي في مجرد ربح بل عين وهذا في ربح نشاءت  
عين مخالطة للطعام وسياتي لذلك تحقيق آخر قوله  
**ما علم ان الاصل المحرم الى اخره** او رد عليه صور غفلة

بلغ



عن تأمل كلامه ومداركه فلذا اضربت عنها صفحا وبوخل  
من ضابطه هذا وما بعده انه لو اصفى نحو الورد من الزاوية  
بيده او توبه من غير ان يشتمه لم يضر وهو ما صرح به من  
كل حيث قال انما تجب القدية في الرياحين اذا اخذها  
بيده وشتمها او وضع انفه عليها للشم واقره الاذرع وغيره  
وبه يتفقد قول المصنف الاتي ولو شتم الورد فقد تطيب اي ان  
اخذ بيده او وضع انفه عليه وبه ايضا يعلم بالاولى انه  
لو جلس في دكان الفكاك والحق به في التثنية دخولستان  
فيه ذلك فاصدا شتم ذلك لم يضر لكن ينبغي ان يكره اذا قصد  
شتم ذلك وعيق به ربحه قياسا على ما ذكره المصنف فمن  
جلس عند عطار وكذا الورد وضعها بين يديه على هيئة معانة  
وشتمها فلا يضر ايضا كما روي عن النبي وكذا السكر  
وان اقتضى كلامه في موضع اخر خلافا في المحموم لو كان  
المحرم اخشتم فاستعمل الطيب لزم من القدية وان لم ينتفع  
به اضر ومضى استعماله له ان يعيق منه بيده او توبه  
شي خلافا من مجرد اخذه او اخذ الورد بيده وفارفا جز  
د من موضع الصلح يا نتفاه ما حرم لاحل من ثمنه  
الشعر وهذا لصوت الطيب به فمقتضى انتفاع له بحسن ربحه  
ليصور على نحو محال لسيده وان لم يعد عليه هو من شتم واعلم  
ان الذي شتم عليه النبيات وغيرها انه لو مس نحو مسك  
يا لب فان لرق به عيبه ضرر او ربحه فلا لاق الزك قد  
كصل بالمجاورة يلي من فلا اعتبار به وهذا فارق ما مر في  
اكل

اكل طعام طهر ثم ربح الطيب لانه ثم استعمل عن الطيب المحالط  
له يقينا الدال على نفيه وجود نحو ربحه ويضر كائنا المصنف  
هنا ايضا حمل مسكه او عيبه في يلبوسه وكفه ومن يده فيما  
فيما يظهر ويختل خلافا من اذ ان كان لمجرد تغل وهو ليس لان  
ذلك لا يعد تطيبا عرفيا ثم رابت ما ياتي قريبا وقد يوحى  
منه ترجيح هذا الاحتمال لاجل عود واكلم كما ياتي معلوم  
بعد ان قول المحامي لو اخذ قطعة مسك او كاسورا وعود  
وشتمه ضرر ضعيف بالنسبة للعود وصحح بالنسبة لعينه  
لان اخذه فيه عيبه من غير حائل فقولنا ان كمالا فدية  
في شتم المسك والكا فور لان العرف في استعمال مثل هذا  
ان يستعمل طيبا في البدن يتبعي حمله على ما اذا لم ياخذ  
بخطو يده والا لزم من القدية وان كان بايسا في خرقة  
غير مشدودة ولو لم يشتم بناء على ما مر من الحاق  
به يلبوسه وما ياتي من انه لا يضر حمله في خرقة مشدودة  
بدليل قوله بعده اما المسك اذا اخذه بيده وشتم اقترب  
وكذا ان لطح به يده وهو رطب فاما ان شتم من غير  
مسك ومسسه بايسا من غير شتم فلا فدية نص على  
جميع ذلك معلوم ان قول بعضهم بحمل كلامه الاول على ما  
اذا كان من غير مسك كان يكون من نحو خرقة فان  
مسكه وجبت القدية وان كان يايسا فيه نظر لما مر  
من ان مجرد مس الباس لا يضر الا ان لرق به عيبه  
قوله **ان كمالا** محله من غير العود في



المجموع عن الماوردي والروائي انه لو اكل العود لا قدسية  
عليه لانه لا بعد نظيب الا بالتحجير به خلافاً لكون المسك  
ويفاسر بالاكل ما بعده وقوله احد حقيق به نظيره  
القوتوس من حيث عدم الاعتناء به وقد جاز بان  
الاعتناء وعدمه اما يختلف الحال به فيما ليس بمماس  
للمدرة مما سمة اتصال واختلاط اما بما سمة كذلك  
فلا عرفت فيه بين ان يستعمله على الوجه المألوف وغيره  
قوله في طرق **ازاره** اي او وصيغته المران في  
جيبها او ليس بيبا محشوا به قوله **عقبت**  
هو بكسر الباء قوله **وان قصده** **لاشفا ما لره** اي  
للخلاف في وجوب القدسية نعم ينبغي كراهة قصد  
الشم وان لم يعقب به ركه كما شمله كلام المصنف  
تطير ما قالوه في الصيام بل اولى ونجبت حمل كلامهم على  
ما اذا كان بحيث لا بعد مستقلاً للمجرة لبواقت  
ما قالوه في استعمال مجرة التمسك التقدور في الحلافة  
نظر لا مكان الفرق بان المذار ثم على مطلق الاستعمال  
وهنا على وصول العين لا الرأى فالأخبر ان في التفصيل  
الاتي قوله **ولو احتجوا على مجرة الى احوه** كما هو  
انه لا يد من الاحتجوا بان يجعل تحتهم وهو ما جزم  
به الطبري قال لان الطيب به ليس لا يجعل تحت  
لكن

لكن تحت التزكيتي انه لو طرحه في نار امامه ولم يجعل تحت حرم  
وبوخذه من قول المصنف فيلذلك هو اذا عيقت الراحت في  
هذا دون العين لم يحرم ان الاول محمول على ما اذا عيقت  
به او بثوبه الراحت فقط والثاني على ما اذا عيقت بها العين  
وكا لتور فيما ذكر الماء الميخر وبوبه ذلك قول القزالي لا  
خلاف في انه لو وضع بين يديه انواع الطيب استرواحا  
الى رواحها فلا قدية وليس كالتيحرقا ان الصاف بعين  
الطيب اذا بخاره ودخانه عين اجزايه ويحتمل  
ما قبل ليس في التبخر الصاف وانما حكمنا بظهوره ان الماء  
الميخر مطلقاً لانه لا عرفت هنا بين العين المحالط والمجاور  
خلافه ثم لانهم نزلوا الراحت هنا في كثير من الصور مترتبة  
العين خلافاً لها كما يعلم مما مر من الفرق بين ما هنا  
والنجاسة فلما كان ما هنا اصنف ادراكه الا سم على مجرد  
وصول العين خلافاً ثم قوله **وقوله الى احوه**  
هو صنف وان صح جماعة وتقر عليه في الام والاملا قوله  
**ولو شتم ماء الورد الى احوه** اي من غير الصاف باليد او  
بالتور وكلامه يشتمل ما فيه مسك وغيره وهو له خلافاً  
لكن فيه مما لا مسك فيه مما مر من ان مسك نفس المسك  
مع لصون الراحت لا يضره ان يشم نعم مر ان حمله لشمه  
مصرف الكلام في غير ذلك قوله **ولو شتم مسكاً في قار**  
**غير مشقوقه الرأس** **الاحقره** المعتمد ما قال في المسكين  
وان نظر الشبان في الثانية بانه لا يثعد نظيباً والعقد



ايضا ان الحرقه كسبا كانت او غيره كالفارة كما قاله واقفه  
 قوله هنا وحرقة مشدودة ونقله الاذرع عن النهر فان  
 كانت غير مشدودة فسر والا فلا وان شئ رخص كما نقله لادري  
 عن النهر واستعمل كلام السبكي بترجيح خلافا للاذرع لوجود  
 الحائل يستدها ولا فرق بين حمل المشدود ويده او يستدها  
 بقبابه كما اقتضاه الطلاق الشيخين فالنفسد بالاول فيه نظر  
 وحري ما ذكر على الاوجه في قارورة وحلي فيها نحو مسك فيعرف  
 بينهما بين المصمت والمفتوح بل هما اولى بذلك من الفارة والحرقه  
 ولا فرق بين الحمل باليد وغيره فانظير ما مر تحت الاذرع  
 ان حمل الفارة المشقوقه والفاروره المفتوحه لمجرد النقل لا  
 بضر وليس بعبدان لم يستدها في توبه وقصر الزمن بحيث  
 لا بعد في العرف منطويا قطعا وعليه يلحق بها الحلي المفتوح  
 والحرقه الغير المشدوده وما بحث من ان حمل الحرقه المشدوده  
 بضر ان قصد التطيب فيه نظر ولعل محمورا على ما مر فيها  
 من ان شئ الزنج منها صار قوله **قوله** اي يشهد ان يلين  
 الطيب من ان يعلق به شئ من شئ والافهم كالتعمد ذكره في البيان  
 قوله **قوله** اي لانه لا يقطع عنه رائحة الطيب بالكلية  
 وان قلنا ومنه بوجدان كلما فيه علوق رائحة من الطيب المحرم يكون بضر  
 وهو متجه اذ الفرق فطم عن الترفعات ما امكن وبهذا يعلم  
 الكراهية في حمل السكر في المسابيل السابق بالاولى والكراهية صرح  
 في الامم قوله **قوله** ولو اسر بغيره الى احاء شرطه ان يعلق  
 به شئ كما نقله الماوردي عن النهر ولما مرعت الشيخين من ان  
 مسه

فيه مع  
 مع

١٢

لا يعلق مسه لا بضر الا اذا الزحف به عينه ولا فرق في ذكر بين  
 النعل والثوب والبدن خلافا لما يؤولونهم كلامه هنا وكالدوس  
 فيما ذكر ما لو جلس عليه او نام واستدام ذكر فلا حرمه حيث لم  
 يعلق به من عينه شئ خلافا لما يؤولونهم الفرق بين الدوس وغيره  
 وما نقله عن الشامل لا يشهد له كما هو ظاهر لثبوت ما رثم وجهه  
 كونه ما ذكر في النعل ان من يلبس من رثم لوان لم يجاسه  
 لم يطمع صلايته فيه ومنه بوجدان المراد بلبوسه الذي يحرم نظيره  
 هنا كلبا ينسب اليه في الصلاة بالنسبة للجاسم والظهاره  
 وان لم ينسب اليه بالنسبة لجواز السجود عليه وهو محتمل ومحمول  
 ضبطه بما لا يصح السجود عليه دون ما يصح عليه وبهذا الاول  
 قول الزركشي ولو كان راكبا قد استدامت عليه طيبا بار فيه ما  
 سبق في الصلاة انتهى وقيل نظره لما تقررت ان ما سئله الطيب  
 بالبدن او الثوب لا بضر حيث لم يعلق به من عينه شئ بخلافه  
 في النجاسة بالنسبة للصلاة فانه بضر مطلقا فالذي ينجم ما  
 ذكرته من الحاق الملبوس بها بما لا يصح السجود عليه والقطع بان  
 لا بضر ايطاؤه الدابة الطيب وان علق بها عينه سواء اكان  
 ماسكا للجاسم ام لا قوله **قوله** **ادامان** **استداه** **عن قصد**  
 اي واختيارا ومثله في هذا النوع الاول من اللبس وكونه كاسر  
 قوله **قوله** **فان تطيب** **نا** **سما** اي وان كثر الطيب على الاوجه  
 كما لا كل في الصور فمروا في الصلاة حيث يتطلى نحو الاكل اساسا كثره  
 بانها مستقلة على افعال منجدة من ميايته للعادة من كل وجه فالنسيان  
 فيها المودعي اليه كذا يشعر من تدقير وعقله فانتهى خلاف الاحرام  
 فانه مجرد استدامه الخرد الذي يقع في العادة كثيرا فحيثما ليست  
 مذكرة كحياتها بل قد لا يوجد فيه مذكرة اصلا كما لو كان غير منجرد

٧٨



قوله **او حاشا** قال القاضي ابو الطيب لو ادعى قرز ما نسا  
 الجمل بخدم الطبيب والليس ففي قوله وهما انهم والذين  
 يتبع منها انه ان كان مخالطا للعلماء حيث لا يخفى عليه ذلك  
 عادة لم يغفلوا ولا قبلوا ومعنى القول في عدمه هذا باللسان  
 للتعزير وانتقاهم اما بالنسبة للكفارة فالعبرة بما في نفس  
 الامر فان كان حاشا لم يلزمه احرارهما والالزم سوا  
 اعذر بالجمل لا والى هذا الاجنب استار التناهي وباتي بهذا  
 في الجمل نحو اللبس في الجماع قوله **او مكرها عليه** تغل غير  
 واحد من المناخير ان المحرم لو طبيب غيره فالقدية  
 على الفاعل وهو كذا فقد تغل في الغر المحرم الاصحاب لكن محله  
 حيث لا اختيار للمفسور به نظير ما ياتي في المحلوف كما هو  
 ظاهر فاعلم ان المكره بكسر الراء عليه القدية وبالجوف من طبيب  
 كوثايم وكذا الوبي او غيره اذا فعل نحو الصبي محذور والتغليب  
 وعينه ولو حاجته قوله **وهو كذا** المستعمل في قوله  
 من رد قول بعضهم لو علم حرمة فعله ان نوعا منه ليس بغير  
 لزمته القدية قوله **ولو من طبيبا يظن ان** **الاجنب**  
 هذا المعتمد قوله **وجيب عليه المياطرة** **او التماس** اي ولو  
 بغير مائة فان توقفت عليه ولم يجد الا ما يكفي لم او لم يهره  
 قدم الطهر ثم جمع مائة ونفسله ان كفى والا قدم ازالته لان  
 الطهر بالماء بدل من ثم يجب تقديم غسل النجاسة مطلقا ولا  
 فرق فيما ذكر بين تطيب عصى به وغيره واعتقدت له مدة الطهر  
 خصيلا

الحج

فخصيلا لمصلحة الواجبين نعم ان لم يعرض والطبيب لغيره وفي  
 ازالته ثورا اذا عاب عليه او نقص ما ليشه ونزاحا لا يخل  
 ويحلف في ذلك عدمه كل فهل يغتفر له التراجع حينئذ لهذا العذر  
 او لا كل محتمل ولعل الاول اقرب قوله **ان يامر**  
**بازالة** اي حيث لا نزاع فيه والاحرم قوله **ان**  
**لا يامر** اي وان طار ثمن الازالة لا يمازك ولو  
 توقفت ازالته على اجرة مثل فاضلة عما ذكره في الفطرة  
 لزمته قوله **ان يبق** **ان لا يجوز** ان ينزله بنفسه  
 اذا عذر على ازالته بغيره ثورا على وجه لا ضرر عليه فيه لانه  
 مباشر للطبيب مع امكان الاحتراز عنه فمنع كما اذا  
 اراد استعماله ويرد بان المؤثر بها شجرة فيها نوع ترفه  
 ولو بوجه وهذا لا ترفه فيه البتة لان ازالته تركه والترك  
 قد لا يعطى حكم الفعل اذا اختلفت مدركهما وهو يختلف كما  
 تقرر في القول بان هذا ليس من التزك الذي لا يعطى حكم الفعل  
 ليس في علم ويعدا يعلم انه لو اراد ازالته بنفسه لكان  
 امكنته ليس وبغيره كانت بغيره اولى ايضا لا واجبه منزع  
 تحت الاستوى وتيقوه ان لمن ظهرت من كوحصن وهي  
 محرمة ان تغل قليل فسطا واطفا لازالة الزرع الكريمة  
 لا للتغليب كالمعتدة بل اولى لان امر الطبيب هنا اخف  
 لوجوب ازالته عند استروخ في العدة لا الاحرام ولا بكرة  
 للمحرمة ستر طبيب وملبوس وامنه كما في الجواهر ومن افنى  
 البارزي في الامنه كمن قال الجرحاني بكرة له بشر اوها وظاهره

تيلع



انه لا عرف بين النبي للحكم والنبي للشرى ووجه انه بالعقد شاملا  
للنراست قوله **الثالثة** دليل ما فيه من الترتيب المتأخر في علم  
الحكم استغنى عن بيان شانه المأمورية ذلك ووجه الاستغنى  
انه اخبار لا تعنى ازالة الشبهة والغبار ليس في علم اذ علم  
على الاخبار المحض بصبره خاليا عن الغاية لان الاخبار بذلك  
معلوم فتعبر هذه على التهي بالمعنى الذي ذكرناه وانما لم يحرم ما  
ذكره كلاجاع قوله **والله اعلم** اي ولو من ابراهة على ما هو  
به القاضى وقد بوجه على ما فيه من بعد بانها قد تقصد تبيينها  
للمتشبه بالرجال او انما من حيث ما يقصد تبيين خلاف  
نحو شعر الخدقات احدا لا يقصد تبيينه بطلقا والواو هنا  
يعنى او ومثلها سائر شعور الوجه ما عدا شعر الخد على الاوجه  
وقافا للحجب الطبرى وتنعيم الاستوى والاذرعى والزركشى في  
الحاجب والشارب والعنق والعدار وخلافه لا يتر الشفيرة  
في قوله لا يلحق بالحجب الحاجب والمهذب وما على الجبهة فارتقت  
شعر الخديان كما يقتضيه المشا هذه خلافا لما لم يزعم خلافا  
لا تقصد تبيينه بالدهن خلافا وبه يعلم ان الاوجه ما قاله  
فيما ثبت على الجبهة لانه لا يقصد تبيينه قطعا والشعر  
النايت على الانف او فيه كشعر الخد بالاولى كما هو ظاهر ولا فرق  
بين دهنه ذكر من نفسه او محرمه احرر فتبين ما تقر حرمه  
اكل دهنه يعلم انه يتلوث به شارب وهو ظاهر ان لم تقصد  
حاجته اليه والاخبار ووجهه في القربة قوله **فما**  
اي وان قصر الزمن كما هو ظاهر نظير الطبيب قوله

لا يحرم

الجبهة

**ثاني** من التشحم والشحم الذائبان واستشكل عطف الشحم  
على التشحم ووجهه بالذوبان بانهم ان ارادوا ان لا انفهم  
فيذكر في القديبة فتعبر مسلم لان التشحم الذائب وحده دهن  
والا فالشحم الذائب وحده غير دهن واجيب بان مراده  
بذلك بيان ان من الشحم الى الشحم لا يخرج عن الذائبين  
خلافا للذين المشتغل على الزبد والشحم ومن تسليم لقول المستشكل  
والا فالشحم الذائب غير دهن وهو في محل المنع واي فرق  
بين وبين التشحم لان في كل دهنية يقصد بها ترطيب الشعر  
وتبينه في الجلد قوله **وكذا لو دهن الامر**  
ففيه الزركشى بما اذا لم يكن او انما كانت الجبهة والافواه كالرأس  
المحلق وفيه نظر وبغيره فان الرأس يعمد فيها الشعر  
فتقصد تبيينه عادة بخلاف وقت الامر ويظهر  
ان المراد به هنا من لا شعر يذوقه وان فارب اوان  
ملوع كجنته وان لم اسم امر في النظر وكونه قوله  
**ولو دهن محلق في الشعر** اي او كجنته كما كجنته  
الاو زعم قال وانما خصص الرأس بالذوبان الذي خلف  
عادة قوله **ولو كان في اسم** **الحكم** **الاحمر** فارق  
حرمه نحو الاستعاطا بالطيب بان المدار هنا على تبيينه  
الشعر ولم توحيد هناك على مطلق استعماله في البدن  
عرفه وحده وياتي في هذا النوع ما مر في الطبيب من حكم  
الازالة ونحو التبيينات واستدراكه بعد الاحرام  
وعبر ذلك وسباني آخر الكتاب ان القديبة نجس ولو دهن



نحو شجرة واحدة قوله **او غير ذلك** يستعمل الزايل بواسطته  
حك رجل الركب فمخوفت وهو طاهر من كلامهم فيجب  
فيه القربة وان احتاج لذلك غالبا لا مكان الاحتراز عن  
خللا ما لم يثبت عدمها والظاهر انما لا يحسن قوله  
**ان ادعى الى شئ من الشعر** كى باعتبار ما ذكرنا من ان  
نبا يظهر فان لم تعرف له عادة كذلك فان ظن الانتفاء  
حرم والا فلا فيما يظهر ايضا قوله **شعر محرم** يستعمل  
ما اذا دخل وقت حلقه وهو كذا بالنسبة للحرم لا لفردة  
سواء كان حيا او ميتا كما قالوه في الجنازة محرم حلقه اسم  
بعد موته وان دخل وقت تحلله فان لم يدخل وجبت القربة  
على الخالف خلافا لبعضهم ما لم يكن قد لبس في حياته بنحو وضع  
ولم يكن غسله الا يحلف فيجب ولا قربة فيما يظهر من  
بحث وجوبها من تركت فقد ابعد ويصرف بينهم وبين المهر  
عليه اذا طهر الولي او حلقه راسه حلقه فان الدم في مال  
المهر عليه بان الحاجة عاجلة عليه وحده واما الحاجة في الميت  
فعايدة على المسلمين اذا لا ينفذ القرعة عنهم الا بغسل الرأس  
بل المحرم فان عليه كونه يبعث محرما المقنعين كزيد مشرفه  
فقوت عليه رعاية لسقوط الواجب عنا قلم تناسب وجوب  
شئ من تركته ولا نظر لكون التلييد فعلم لانه محسن به لكونه  
سنة ولا ينافي ما نقررنا ولا قولهم في الجنازة لو طيب انسان  
ميتا محرما او بالنسب فلا قدره لما هو طاهر من الترف بين  
ازالة نحو الشعر وغيره من الاستحسانات فروع لغد البلقين  
ما ماله

ما قالوه في ثلاثه محرمين قتلوا فطبتهم انهم لو حلفوا راس  
محرم معا او بعضها بحيث تكمل القربة فأكبر من واحد  
ثلاث اشاة واخر صاعا وصام الثالث يومها زقوله  
**فان كان حلف يادنه تا القدم على المحلوف** ان لا ضافة الفعل  
اليه مع انقراذه بالترفيه وان اشتركا في الائم ومحل قولهم  
يقدم للبياض على الامر بما لم يعد تقع على الامر بخلاف ما اذا  
تأكد من الفاصب اخرج بزوج شاة ففصونه فلا يفصنها  
الا الفاصب وقارن ذلك ما لو امر محرم حلالا بقتل صيد  
قائم لافئان لما ذكره لان الشعر في يده حلالا لا يقتل صيد  
ومت لم لو كانت الصيد في يده ففصنه ولا يبقا فيه امر حلال  
لمنظم يحلف راس محرم كايان لا جعل الما مورصيره  
تا لانه قوله **او مضى عليه** اي او مجنون او صبيلا  
تليين قوله **او سكت** الاصح في الروضة والمجموع  
ان السالك المميز المختار عليه القربة لتقصيره عما عليه حفظه  
ومت لو طارت تازعا حرقنت شعره وجبت عليه القدم  
ان اكلتم اطعاهها قوله **على الخائف** اقم كلاله المحلوف  
ليس له هربا في الضمان سواء اعتر الحالف او غاب ام لا  
وهو منج لانها وجبت ابتداء على الخالف هنا لا على المحلوف  
ثم تحملها الخالف عنه قبل ويبقى ان يحرس هذا الحلاف في الفطرة  
وعبرها ويردائها وجبت بطريق التقدير المنقضي بالخالف  
قلم يكن ان يجا طيب بها المحلوف ثم تنتقل عنه الى الخالف لانه  
لا تقدر من خلاف الفطرة فانها طهرة للمودع عنه فامكن  
ان يجا طيبها ثم تحملها للمودع وان مات اكره محرما على حلف

واصلها



شعر نفسه كانت القديسة على المكره كسبر الراود وهو كذا كما  
باني والذي يظهر ان محل صمان الكالف صمانا اذا كان لو حلف  
نفسه نفسه وحسب فيه الضمان عليه او على وليه وورثه فلا وظا  
ان ما التزمه صمانا لا يختص بالمحرم يجب في ما له لا في ما للولي  
لان منزلة اطلاق المال الغير وان العقد يضمن في رقبته لان  
ذكر جنائنه وحياته يضمن بتعلق برقبته وظاهر ان الحق لا يضمن  
مطلقا قوله **فانما لو كان يضمن** هو العقد لا يفاخيت  
بسببه وسكبه ثم ادا بها والاول قارف عدم مطالعة الرجم  
روحها يا حراج فظهر نقاها غلظ الرافعي من انه كما المودع  
لان الشرف في يده ودبغة والمودع خصم فيما يخذ منه  
فبقي على ضعيف اذا المعتمد انه لا يخاصم وكما اجاز به العاد  
من انه كما لو دعي اذا الشفيع ملكه لا حده حاكم منه  
ان مسد منبته ومن ان المودع كمالا خاص لا ان المال  
يطالب والكفارة لا طالب بها محبين مردودا بان انما  
تصلح تغلبا مستغلا لا جوابا وبان قوله اذا الشفيع ملكه  
ممنوع وما استدركه مستقوض باخذ دية يده ورثه  
مع انتفاء ملكه لها قوله **ولو اخبرهما الخلف** وقوله  
غيره وقارف ادا دين الغير حيث لا يتوقف على اذن يان  
الكفارة تحتاج لنسب بخلاف قوله **ولو امر حلالا**  
**خلف** **شعر حرم** **نابم الى اخره** قضية كلام الرافعي  
واصلها انه لو امر حرم محرما او حلالا محرما او عكسه  
اختلف الحكم وليس كذلك كما نبه عليه الاذرعى قوله  
**فان القديسة على الامور** **لم يعرف الخالف** **فان عرق**  
**فعلية** **في الامور** هو العقد وهم الزكش في سلبه للمصنف  
انه صح هنا على الخالف جعله ما لو كان مكرها على تقاضي  
ذلك

ذلك من نفسه بنفسه او غيره كما في المجموع تحت الدار من امره  
خلافا لما حتم الاذرعى وكان لم يطع على ذلك او على عكسه من فعل ذلك  
بنفسه او كان اعجميا يعتقد وجوب طاعته امره فالقديسة  
على الامر والمكره بكسر الراء قوله **هو الذي ذكره في الامور**  
**والعلم بعينه وما اذا كان يضمن** **فلا اثم** **واما القديسة** **ففيها**  
**صور** **ففيها** **الناس** **والخالف** **وعليه** **القديسة** **على الامور** **الاجرة**  
الاصح في المجموع ان المعنى عليه والمجنون والصبي اذا لم يكن له  
نوع تمييز لا قديسة عليه ولا على وليه وان خالف قاعدة لا للا  
لنفسه كحواله في التقصير كاستشهاده فيعلمه بخلاف حو المجنون  
وايضا فكل من الحلف والقلم ليس الا ما محضا يلد يتردد بينه  
وبين الاستمناع فغلب في حوالتا من شبه الامان وفي حو  
المجنون شبه الاستمناع لما ذكره الفرق بان فسك حو المجنون  
تافض اي فلا يحتاج للجبر لا تشرله وكالمعنى عليه التام  
خلاف من اثم بنفاهي ما يترتب عقله بمسكرا وغيره لانها  
كالصاحي وسبباني اخر الكتاب الكلام على القديسة وانه  
لو حلف راسم للمتحلل حلاله حلف شعربقبة البدن وان لم  
يتم تحلل الاول وعلم مما تقرره فعا وبما ياتي النفا عده  
المستشهورة وهي ان ما كان املا ما محضا كقتل الصبي لا يتر  
فتم الجهل والنسيان وما كان استمناعا ونزفها يوتران فيه  
وما اخذ شيئا من الجانيين تارة يغلب فيه الاول وتارة  
يغلب فيه الثاني قوله **ومعها** **لو ثبت** **تقصيره** **او اخره**  
يفرق بين عدم وجوب القديسة هنا ومن وجوبها فيما لو كثر القتل



براسم بان الضرورة هنا استند قول **يحرّم على المحرم**  
**الى اخره** كالمحرم وكيله وان كان الاحرام فاسدا ويستثنى نوار  
الامام والقاضي فكل منهما اذا كان حلالا ان يعقد مع احرام  
منسب له لعموم ولايته وقوله فارغوا الوكلا وكنكاح اذنه  
لعبد او موليه في النكاح فلا يصح على الاوجه فروع  
لان تغل الولاية بسبب الاحرام الى الا بعد بزوج المسلم  
او القاضي ولو وكل حلالا حلالا في التزويج ثم احرم احدهما  
او المرأة زوج بعد التخللين بالولاية السابقين ولو وكل  
حلالا محرما ليوكل حلالا لا عن نفسه او محرم حلالا  
ليزوج اذ احل جاز ولو اختلف الزوجان في وقوع  
العقد في حال الاحرام ولا يثبت فان ادعت وقوعه في  
صدق يمين وقوله عكس تصدق بيمينها بالنسبة لوجوب  
المهر وسائر موان النكاح وحكم بالنكاح ولو ادعى انه  
وقالت لا ادري حكم بطلان ولا مهرها لانها لا تدعي والاحرام  
القاسد كالحكم في جميع ما ذكر كما علم مما مر ويجوز ان تزويج  
المحرم الى الحلال وعكسه نعم لا يبعد كراهته ذلك كالحطيم الا يثبت  
بلا ولا يجوز **وتحريم المباشرة بغير دون الضرر بشهوة**  
**الى اخره** اي ولو لعلاّم كما في الافوار فالغاية بالنسبة للمقدرة  
الا يثبت لانه لا يثبت لاختلافها ولا خلاف فيها وكان مراد  
بالعلاّم ما يقع الامر بغيره لكن مقتصر كلام الغوي في فلاح المأدود  
انه لا يثبت بذلك وليس كذلك كما يصرح به كلام المصنف هنا وغيره  
وحرم بالمباشرة ما لم يقبل بشهوة من وراء حائل وان انزل فانه  
حرام لا فدية فيه اذ شرط الحرمة الاستمتاع وشروط الدم المباشرة  
بشهوة

بشهوة ولا عرف في الوطء بان يكون تحايلا وان كثر  
ويذكر منقطع وان تغاه وان لا وتكفي ادخال الحشفة  
او قدرها من منقطعها قبل ولا عرف في استند حال  
المنقطع من استند حاله من اصله او راسه وفيه نظر والبر  
بظهور ان حشفته متى كانت موجودة لم يوثق اذ حاله  
من اصله ثم رايث قول اليلغيني لو تثنى ذكره فالحق قدر  
الحشفة ترتبت الاحكام وهو يشهد للاول الا ان  
الاجم خلافا كما بينت في شرح الارشاد ثم ما ذكره المصنف  
في الجماع محله في الواجبين اما الخنس المشكك في الابلاح  
في دبره مفسد بخلافه في قبله في ثلاث ابلاجه في غيره  
لا خيال زيادة الموطئ فيه اوتيه نعم ان اوله في دبر رجل واول  
الرجل في قبله مفسد مجتمعا لانها احتمال الزيادة وعليها  
النقص والكفارة كما ياتي وباني في ابلاجه كل من المختارين  
في الاخر ما ذكره في الفصل من لزوم فسد جم ومن  
لا فلا قول **كالنكاح** اي والمعاقة قول  
**والاحرام المنس الى اخره** اي وقول الامام والغزالي كل  
مباشرة تنقض الوضوء حرام سهوا وغلط كما قاله  
المصنف وحرم على الحلال مباشرة المحرم حيث لا يجوز  
له تحليلها وحرم على المحرم تمكين الحلال من مباشرة فلو  
**وحش حرم المباشرة الى اخره** محله ما لم يجامع بعدها  
والادخل واجبها وهو الشاه في واجب الجماع من بدنة او  
شاة كما يدرج الحديث الا صغر في الاكبر وهذا يعلم انه لا



فرفت من ان تعد تلك المقدمة من مقدمات ذكر الحجاج عرفا  
وان لا ولا بين طول الزمن وقلنت حلافا لمن توهمهم رابت  
بعضهم اعتقده ونقله عن مقتضى كلام المجموع وظاهر قولهم  
وعلى زوج محرم كفارة لا عليها ان قد بين المقدما تحتفظ بالزوج  
وهو ظاهر قولهم **واما الولي من قبل المرأة او غيرها ودمر**  
**الرجل او البعثة فيفسد الحج ان كان قبل التخلل الاول**  
**الى اخره** يشتمل من فائدة الحج وهو العقد الذي نقله في المجموع  
عن جمع ونصر عليه في الامم حيث جامع قبل التخلل منه نحو الطول  
المنبوع باليسعى والحلف فسد وكذا نلزم من القدية لو فعل  
شيئا من محرمات الاحرام قبل ذلك قوله **فيلزم منها**  
**فسدت** اي ان كانت مفردة اما الفار من غير تاييد  
بحج صحة وفساد كما جاز له معظم المحظورات بعد التخلل الاول  
وان لم يات يا فعلا فان جامع قبل التخلل الاول فسد نسكاه  
وان كانت قد اتا بصورة اعمال العمرة بنما كان طاف وسعى  
وحلف قبل الوقوف تعذبا او لعدرا وحلف بعده ولم يحصل التخلل  
الاول وان جامع بعده لم يفسد وان لم يات بجميع افعال العمرة كان  
رمى وحلف فقط قوله **وحج عليه المصطفى ما سده**  
اي فيعمل ما كان يعلم قبل الا مسادا ويجتنب ما كان يحتشم  
فيلزم والالزمت الفدية تعلم انه يحرم للحجاج ثانيا قبل التخلل  
منه ويجب به شاة قوله **فيجب قضاءه** اي ان  
كان ما افسده غير قضاء والا فالواجب قضاء واحد خلا  
البدنة فانها تتكرر بحسب تكرار الا فساد وحصل بالقضاء ما كان  
مقصودا بالاداء من فرض او تطوع قلوا افسد التطوع ثم نذر  
حجا

حجا وارا دتخصيل المنذور بحجته القضاء لم يتحصل له ذلك نعم  
ان كان المفسد اجيرا انقلب له ولزمه الكفارة والمضى  
من فاسد القضاء ان كانت احارة عين انفسحت  
والا فلا ويقع القضاء عنه لا عن مستأجره فيلزم من  
حجته اخرى له ويبدأ بالقضاء وله استثناء من الحج حجة  
الاحارة ولو في سنة القضاء فان تاحزن عنها لم يستأجر  
المعشوق الفسخ وبفعل ولي المبيت ما فيه المصلحة كما مر جميع  
ذكر وقد يتأتى القضاء في سنة الا فسادا بان يحضر عن اتمام  
الفاسد فيتمثل زمته ثم يزول الحصر او ان يرتد بعده او  
باعتراط التخلل لم يفسد فيتمثل ثم يشق الوقت باق وتبين  
ما ذكر قضاء انما هو بالمعنى اللغوي المجوز لاطلاق الاداء  
على القضاء وعكسه ومن ثم هرحرحت بوشنانه اذا والام  
والا فالحج لا اخر لوقته اذ لا يتصور قضاءه لانه اصطلا  
فعل الفاردة خارج وقتها والقول بان قضيتها بالاحرام  
صبره قضاء بريد وان وافق ما بان في القاضي بان  
التصديق انما هو من حيث حرمة الخروج لا من حيث انه  
يصبر وقته محدود الطرفين الا ترى انه لو احرم بالظهور  
مثلا تصديق وقتها من حيث حرمة الخروج منها لا من حيث  
كونها تصبير قضاء اذا افسدها ثم فعلها خلافا للقاضي  
ومن ثم نلزم عملا بالقاعدة الاصولية في تعريف القضاء  
قوله **ويلزم منه بدنة** الصغير عايد الى قوله المحرم  
الا هو المحدث عنه في جميع بعد التويع بقوله محرم على  
المحرم الولي الى اخره فيتمثل المرأة ايضا بدليل قوله بعده هذا



اذا جامع عامدا الى ان قال وجوبه من المرأة مكره  
كما يظهر اذني تأمل وقوله آخر الباب هذه الحركات الخمس  
وما يتعلق بها المرأة كالرجل في جميعها وهو طاهر الا  
في نحو الكفارة من بدنة وغير تقافات في وجوبها عليها  
تنصيلا تذكره مع بسط لكثرة اختلاف الاراء فيه فنقول  
المعتد ان الزوجين ان كانا محرمين اختص وجوبها  
بالزوج كما علم الشيخان ولا نقول وجبت عليها ثم تخلفها  
عنها كطهره في الصوم وقول السبكي نقلا عن الجمهور  
حب على كل منهما بدنة ضعيف والمعتد ايضا ان الزوجة  
ان كانت محرمة دون الزوج اختص وجوب الفدية بها  
كما دل عليه صريح قول الجمهور في باب الاحصار ان تخلها  
لا يحصل الا بما يحصل به فخلد المحصر وانما لو نظيت او  
جومت او قتلت صيدا او فعلت غير ذلك من مخطرات  
الا حرام او فعل الزوج بها لا نصير متخللة بل تلزمها الفدية  
فما ارتكبت انتفى والقول بانه يحتمل انه اراد غير الجماع  
بقربته قوله اولا ولا ثم عليها ولم يقل الكفارة وان نقل  
النصريح عنه بذلك خطأ هو الخطا كما ترى فقد قال في  
الجمهور ان المسئلة اذا دخلت تحت عموم كلام الاصحاب  
كانت منقولة فما ظنك بهذه المنصوص عليها كمنصوصها  
وتأيد ذلك الاحتمال بتلك القربته استدل في الخطا والاعتد  
والنقص اذ لا قربة في ذلك عند من له اذني ذوق  
ولقد اصبحت من لم لمسش على ما ذكرناه بقوله وما رفع  
في الجمهور

في المجموع وغيره من الصريح وجوب الكفارة عليها فيما اذا امرها  
الزوج بالتخلل فلم تفعل ووطئها وهو حلال لا يبعد ان يكون  
مبنيا على مرجوح ما نظر لقوله من النصريح الى اخره وان كان  
قوله لا يبعد في محل المنع اذ لا دليل عليه وسكوت اكثر  
الكاتب عنه لا يقتضي ضعفه كما توهم ويصريح به في  
المجموع صرح السبكي في الاحصار ايضا فقال واذا وطئها  
الزوج وجبت عليها الكفارة ولا يقال هو مفرع على ما رجع  
من وجوبها على كل من المحرمين لانا نقول لا يلزم من نقله  
له عن كلام الجمهور انه من نصيبه وبين سلم ما رجع ذلك لانه  
لم ير كلام الجمهور في هذا المحل فلما رآه ثم لم نستعنه بحال قنم  
محرم به من غير التفات لما قدمه على انا وان سلمنا سقوط  
كلامه فكفى بالمجموع حجة ابي حنيفة ثم رايت شيخنا شيخ الاسلام  
زكريا سقيا انه عمده صرح بما ذكرتم فقال اما لو امتد نسكها  
فقط كان كانت محرمة دونها فقد اتفقوا على ان البدنة  
لازمة لها ماله في المجموع في باب الاحصار والقوات وجوب  
عليه السبكي وغيره استدل بما روي من قولهم من الصوم  
لو وطئ المفطر زوجته الصائمة فلا كفارة على احد وان  
افطرت بالجماع كانت كانت تأييده فاستيفطت بعد ان  
تغييب الحشفة ورويت باسناد من الجماع عدم وجوبها هناك  
على احد ايضا لانا نقول لو ان اتقن ذلك واخذ بظاهره  
يعقبن المتأخرين لكن وجدنا في كلامهم ما يصرح بغيره فتقدم  
بين البابين منه كلام المجموع السابق ومنه قول الشيخين



هل يجب على كل بدنة ام على الروح عنه ام عنه وعنه اقوال كالصوم  
 وقطع قاطعون بالزاعمها البدنه بخلاف الصوم ومتم قول الماوردي  
 قد كان احد شغفه ضعيفا ان الروح اذا كان منظر الا كفارة  
 اصلا واذا كان حلالا دونها لزمت فقط قدرا ما ذكر على نظرهم  
 للفرق وتشددهم في الحج اكثر فينتج من ذلك ان الفرق بين العاين  
 هو انه الحج لوجوبه في العمر مدة فقط او في منه بالاحتياط واشد  
 منه في الزعم الكفارة ولهذا كثرت فيه القديرة باسباب ويدل لما ذكرناه  
 قول الاذرع الظاهر ان الكفارة لو زنت او ملكت محبتونا  
 او بهيمة لزمتها القديرة قطعا مع اطلاع على قولهم في الصوم لو  
 افطرت بتر او شبع لم يجب عليها كفارة وكان لم يطعم على ما  
 يأتي عن المجموع والا فهو صريح فيما يحتمل في التطهير منه ليس في  
 محله وقول المجموع فان الحج غير المشكل في دبره لزمه المضي  
 في فاسده والتقضا والكفارة مع ان الصيام الماتى في دبره لا كفارة  
 عليه فتأمل ذلك فانه لا اصرح منه في الفرق ولا يتوهم ان عدم  
 وجوبها عليه انما هو لفطره قبل استكمال الحنفية لما اشترنا اليه  
 بقولنا اولوا وان افطرت بالجماع بان كانت تامة الى اخره فكذا  
 يقال هاتم قال وان لو حج غيره في قبله او اوج هو في غيره فلا  
 شي لا خفاء الزيادة فان اوج في ذنر رجل واوج في ذنر رجل في قبله  
 فسد محلهما ولزمهما القضاء والكفارة وهو صريح في جواز الكفارة  
 على كل من المجامعين الاجنبيين وفي تطهير من القصور لسبب ذلك  
 ثم تنصركم بوجوبها على كل من الاجنبيين تبين ان ما ذكره منه  
 هو الزاعم من الخلاف في مسئلة الزوجين المحرمين وما صحاه  
 فيها من وجوب القديرة علم فقط للتقيد لا للتصوير ليحترز رايه  
 عما

عما اذا كانت الروح محرمة فقط فتختلف القديرة بها وما اذا  
 كانت اجنبيين فيجب على كل منهما وقد صرح بالمسئلتين في المجموع  
 كما علمت وكان السبيل اخذ تقيد ما مر من الزوجين من هذا فقال  
 عفت قوله وقبل قدسة عنه وعنه وهذا في الروح والمملو  
 اما الاجنبي فلا يتحمل عنها فعل بما نقرر صحة ما في المجموع  
 هنا وان لم يسبب مينا على ضعف كما توهم ايضا ويؤيده بحث  
 الاذرع السابق لان الذي يحكي هو وجوب القديرة على الموطوعة  
 لا الوالهي كما بان ببيان واما قول الماوردي من وحي اجنبيين  
 بشبهة او تسفاح قوت الحج في التقضا عليها قول واحد  
 لان وطرا لاجنبيين عتر موجب لتحمل الموتة كالحنفية  
 قالوا اما وجوب الكفارة عليها فان كانا محرمين فهل  
 يجب كفارة واحدة او كفارتان الجدي كفارة واحدة  
 انتهى فبشي على ضعيف وهو ان الروح يتحمل بدليل قوله  
 ايضا فان كانت الوالهي من لا يتحمل لكونه اجنبي فالكفا  
 في مال الموطوعة وان كان ممن يتحمل عنها لكونه زوجا او  
 سببا فعليه تحمل ذلك لانه من موجبات الوالهي معي  
 كلامه ان الكفارة التي على الموطوعة في مالها قالوا ان نقول  
 بوجوبها على الوالهي وما استنار اليه من ان مؤت الموطوعة  
 بشبهة او زنا في تعنايه الحج عليها هو العتد بخلاف الزوجين  
 فان مؤنهما على الزوج كما بان وبعد اعلم قرقان ما بين الزوجين  
 وغيرها وهو ان لقوتها بالزوج وما م ما بينهما من القرابة  
 استغنى الكفارة عنها ووجب لها الموتة بخلاف الاجنبيين

ولا يتحملها الروح الا في الزوجين والفقهاء في القديرة  
 وجوبها على الزوجين في الزوجين والفقهاء في القديرة  
 واما الوالهي فتستوفى على وجوبها عليهم



اذا علمت ما تنظر نعتين عليك اعتماد ما قر المجموع من جوبها على  
الزوج ان كانت محرمة فقط ولحق نعم ما لو كانا محرمتين  
والزوج مجنون او نحوه كان كان ثانيا فاحذت ذكره وادخلته  
قرحها عالمة مختارة وعلى كل من الاجنبين اس وان كان الوطى  
بشبهة قوله **وسمي الى اخره** اي بما حاصله مع زيادة  
ان يجب به يده تبقرة فسمع شياه وشلهما شمع من مع يده  
سما هو ظاهر قطعاً مجزئ في القطرة بغير اليد باليقين  
القالب بسعركة في غالب الاحوال كما في الكفاية عن النضر  
وعبيرة لكن حاله جميع متاخرون فقالوا يعتبر سحرها حال  
الوجوب ومصرف ذلك مسالكين الحريم والمنوط اولي  
كان محترصاً عن كل مد يوماً وبكل المنكسر وواجب الاطعام  
غير مفتر كما في الام فلا يتبين لكل مسكين مد لكن لا فضل  
ان لا يزاو كل على مد من ولا يتفرض عن مد ولو كان الواجب  
للام امداد فقط لم يحزد فيها لدون ثلاث بل لثلاثه فالكثير  
او مد من دفعا لا تبين فالكثير لا لواحد او مد دفع لواحد  
او اكثر كما قيل وسياتي ثم ما فيه والمراد بالبدنة عبد الفقه  
والمحدثين الذكر او الاتي من الابل وهذا هو الاشتهر  
عند اللغويين وقال كثير منهم انها تطلق على البقرة ايضا  
قال الصنع عن الارهرس وعلى الشاة ايضا قيل وهو غلط  
قوله **وجب القضاء على الفور** اي ولو فرس الا اذا كان  
امكن كما في سبيل الحصر السابق ومثله كل عيادة تعدى  
باخر اجها عن وقتها وكل كفارة تعدى سببها فيجوز ادائها  
فورا **فرد** المفرد لا احد المسكين ان يتقدم  
مع الاخر قرانا او متعاً والمتع والقارن القضاء امر اذا  
ولا

ولا ينفذ بذكر الدم وعلى القارن المفرد بدنة ودم للقران  
وعليه دم اخر في القضاء وان كان مفرد كما في الروح ومحت القيني  
انه في المتع يلزم دمان اخران دم للقران الذي الصوم بالامسا  
ودم للمتنع الذي فعله وهو منجبه لكن صرح الشيخان بان لا فرق  
بين المتنع والقارن ولو كانت القارن الحج فانت العبرة وعليه  
دمان للمقارن والقران وقضاه كقضاء المفرد فيما مر قوله  
**فان كان ما سمي الى اخره** فربما في الناس من احرم غلاتهم حين  
او اعمر عليهم والحاصل من ر من حيرة العقبية قيل تصد الليل  
طائفة بعدة وحلق ثم جامع قلا قد ربه عليهم كما في المجموع وقد  
يفرق بين وبين وهو القضاء على من طر دخول الليل او  
بقائه فافطروا ان ابن اكل ثمار ابارك علام الليل والنهار من  
شائها ان تكون ظاهرة لعد احد فخطاه مع ذلك يستعمر من ربه  
تقصير محلا قد دخول تصد الليل الباقي فانه لا يعرفه الا الفد  
التاوير قلا تقصير هنا وايضا فقضا الحج صعب فسد يادى  
عذر فان قلت يشكل على ذلك ما رجع بعضهم فمن جامع  
بعد القراع من عمل العبرة ثم احرم بالحج وذكر ان حدث كان في  
طوائفها من ان الجماع المذكور مفسد للعمرة فلم لا يراجع عذره  
هنا وروى عنهما من قلت يمكن الجواب عنه بان موجب القضاء  
الجماع ذكر الحديث لانه حيث يصير واقعاً قبل التحلل منها فاسد  
والامر بالتطهير من الحدث من يارحط بالوضع كما هو جوابه في  
مشروط الصلاة ومن ثم وجب قضاءها على من صلى محدثاً او متنجساً  
تاسياً واذا انقضى ذلك فليجمع ويضع على طين ان طاف طاهراً وهذا  
الظن لا ينظر اليه هنا لانه يتبين الحديث ببيان انه كان محالاً



في حال نسيان له بالطواف فلم يؤثر نسيان فيه ولا فيما ترتب عليه  
وقوله الحجاج بخلاف طعن دخول نصف البلد فانه مؤثر لان غاية الحجاج  
بعده انه الحجاج الناسي والحجاج الناسي لا يثنى منه فليتنا مل وشمل كلامه  
الصبي المبرم فانه هذا ربحو نسيان فلا يثنى عليه والا فسد حجه واخر  
القضا في صياحه والبدنة في مال الولي لانه المورط له ولا له حجب  
عليه منع مولي من تاير المخطورات اما غير المبرم فلا اثر لفعله هنا  
لكن قالوا في الجراح ان من لم نوع يميز هذه عمد فكذا ان يقال  
بمثله هنا ويختلف الفرق بان ابواب الاموال المحض بعضها يقرب منها  
التر والاول اقرب كما يوجد مما ياتي في الباب الثامن قوله  
**او جوعت المرأة مكرهه** مثلها الرجل اذا جامع مكره لان الاصح  
نصير الكراهه عليه كما في المجموع وظاهر كلامه وعينه انه لا فرق  
في الاكراهه على الحجاج بين الزنا وغيره وهو **ما هو** رواه كما لا ينبغي  
الزنا بالاكراه لانه شبهة في الجمل وقت ثم در الجمل فقول الاستوى  
المنهي هنا وفي الصوم النفس اذ فيه نظر لما علمتم والرد عليه بالقياس  
على حجاج الناسي لا يوصف بالحد اذ هو فعل غير مكلف ليس في  
محل لا نأوان سلب اذ لا يوصف بالحرمه ايضا واما زنا  
المكره فهو موصوف بالحرمه ملا حجامع بينهما ويؤخذ من قوله على الاصح  
انه يمين في الصور الثلاث اخراج البدنة والتقصا خرجا من خلاف  
من او جوعت المرأة يقال بنظيره في كل مسيلة فيها خلاف بين الخرج  
منه بان لم يخالف سنة صحيحة او يصف مدر كجدا كان يخالف  
قياسا جليا فتمسك اذ اجامع زوجته او امته خلاف الاجنبية  
ولو شبهة فسد حجه بان كانت طابعتا بعن عالم بالخبر ذاك  
للا حرام لزوم الاذن لها في التقصا وعليه لما زاد من التفتة بسبب  
السفر

الحج

السفر وان لم يسافر معها واذا غضبت او ماتت لزم ان يسافر  
من ماله من الحج عنها قورا واذا خرجا معا حتى اختلفا وقيل يجب  
ان يفترقا حتى لا يحرام الي التخلل البات ومكان الحجاج اكد للمواد  
بالاغتراق ان لا تخلو بها بحيث يمكن من وقاعها او مقدما بل  
وان لا ينظر اليها ان خشن انه يودس الي ذلك كما هو ظاهر لو احرم  
بها عالم ينعقد او حال النزح فاحتمل في الكفارة ويظهر ان ياتي  
فيه ما قالوه في نظيره في الصوم ثم رايت بن النماذ بالموافق  
للقواعد انعقاده صحيحا لان النزح ليس بحجاج وهو صريح بما ذكرته  
ولو ارتد في نسكه بطلت اصله ولا مضى ولا قصا وان اسلم قورا  
قوله **ان لا** لو ابدله بالتعرض لشمحت حتى التنفير كذا  
او في قوله **او في اصله وحش** اي فان بعد كما هو ظاهر قياسا  
على التيقن من الاسلام قوله **او في اصله ما كوله** هو في بعض النسخ  
وما اقتضاه تبعاً لتفسير الراعي من حرمة صيد ما باصوله وحش  
غير ما كوله وما كوله وحش كالمثول لربين ذيب وشاة فصفتين  
اذ لا بد من التوحش والاكل في جانب واحد وذلك في ثلاث صور  
لان المثول لربين البري اما بين وحشيين احدهما ما كوله كالذئب الضبع  
او ما كولين احدهما وحش كالشاة والصبي او وحش ما كوله اهل  
غير ما كوله كالحمار الوحش والاهل تعده التلام حرم صيدها بخلاف  
المثول لربين وحش غير ما كوله واسمي ما كوله كالذئب والشاة او  
بين غير ما كولين احدهما وحش كالحمار والذئب او بين اهليين  
احدهما غير ما كوله كالبعل فانه مثول لربين الحمار والفرس فلا حرم  
صيدها لان كل واحد منهما لا حرم لهو التعرض لو احرم اصله  
والراوان يكون جنس منوحش وان تاهل هو كما اشار اليه



المصنف والزراعه غير مأكوله على ما في المجموع وخالفه الشراعي  
بل قال الاذرع انما تشاد لتولد فائس مأكول ولو تشاد فكونه  
مأكولا وان في احد اصوله مأكولا **المستأنس** منه ذجاج الحبيسة  
براة الذم في قول قال ابن جماعة لان اصله حشيش وقال  
وان الف البيوت قال ابن الطبران وبه يتك قول الماوردي وان  
السكر لا يمنع من تحو الاوزان كان بينهما جناح  
نظر فيه الاذرع ان تحو الاوزان فلا يلزم فيه قول المصنف  
اي بحيث يمنع بها حرم والا فلا يلزم فيه قول المصنف  
الا في ما الطيور المائية الى اخره حرمه مطلقا لان من  
طيور الماء قول **ان** انما في المكره بكر الماء المكره بالفتح طرفه  
لكن له الرجوع على المكره بكر الماء المكره بالفتح طرفه  
بب ومن المكره بالفتح على الحلف فان طاهر كلامهم انه ليس  
طريقا بان الصيد من الاموال الخفيفية وصانها يقتض  
لكون المكره طريقا بخلاف الشعر وتواستكم محرم فقتله  
حلال او عكسهم فممن المحرم وقول بعضهم مستفرا يقتضي  
ان الحلال طريق وليس كذلك كما يأتي في قول **السمك**  
الى اخره اي ولو كان البحر ونحو البحر في الحرم فقول  
**انما ما يعيش في البحر والبر حرام** اي كما ليس تغليب الجموع  
الحريم قال في المجموع وهو مشكك لان مجرد كونه بري لا يفي  
تحرما بل لابد من زيادة كونه مأكولا وحشيا فليس بها حر  
حتى يغلب وليس سوا ليس الذي احدا صليح وحش مأكولا  
وان كان غير مأكول الا ان في احدا صليح ما يحرم النقص  
فانما موهبة تغليب فان قيل وجد فيه احد شروط الحرمة  
وهو

وهو كونه بري قلنا لا يكفي ذكر قاعده اذا احتج بالحلال  
والحرام على الحرام والالحريم صيد البري لا على وجه  
على ان المراد به مأكول يعيش فيها ان سلم والاعتماد  
المجموع ظاهر من المجموع لا يقتضي دفع الاشكال اذ لابد  
حيث عرفت زيادة كونه وحشيا فلم يوجد الحرام ايضا  
فان قيل يحرم على ما اذا وجدت الثلاث قلنا لا تغليب  
حيث لا ان يقال معنى التغليب انهم لم ينظروا لكونه  
يعيش في البحر اذ لو نظروا له لما حرموا صيده وان  
وجدت الثلاث المذكورة كالتدريس لا يعيش الا في البحر  
ان تصور ان يوجد فيه مع ذلك الصفات الثلاث  
والمراد بها البحر ما لا يعيش الا في الماء ولو نحو ببر  
ونهر وانما لم يحرم لان صيده يدعى لبا على الاضطرار  
والسكينة فلا عذر فيه بخلاف صيد البر فهو متاخر للاهم  
قول **بعض الصيد المأكول ليس حراما** ويضم  
**بعض ما ذكره في البر** هو المعتمد حيث حلي له  
فان حليته هو حرمة قطعها ولو تنقص المحلور بالحب  
فمن تقتضيه ايضا فيقوم قبل التنقص بعذره ويوجد  
التفاوت بينهما مع قيمة اللبن وتغيبه البصر بكونه  
بعض مأكول يقتضي ان يبيض ما لا يؤكل ولو بان كان  
احدا اصوله غير مأكول لا ضمان ولا حرمه فيه والا وجه  
خلاصه فيحرم ويضمن كما صلب سبها ان قلنا يجوز اكله وهو



العند وعلى مقابلته من العبرة في كيفية ضامته بتقويم عند من  
يرى اكله تطير ما قالوه في كونه كبر في باب نكاح المشركون او  
يقضيه ما كولا تطير ما قالوه في تقريف الصنفين للنظرين  
مجاو فصيحة ما عرفت به في شرح الارشاد بين ذلك البابين  
الثاني ويوصيه لا يعتبر له قيمة عند من يراها الا عند  
الاضطرار الى ذلك وهو ما خطوه ثم في نكاح المشركون هذا  
لا اضطرار اليه لا مكات قرصه ما كولا واخذ قيمته قوله  
**حدرة** اي بات صارت دما و قال اهل الحيرة انها  
فسدت فلا يثاني منها مخرج ليجاسنها جسد اما اذا  
لم يكن كذلك فهي طاهرة على المعتمد ففيها الضمان قوله  
**عن بيضته الى اخره** اي او نقلها من موضع الى اخر ثم لو  
باعت في قرايش ولم يملكه دفعه الا بالتفرض للبيضة  
فتعريف له ففسد لم يضمنه قوله **اتلاف الخراب**  
اي ويضمنها اي ولو كثر تشعرة وانما لم يضمن ورقا الشجر  
لكرمينه لا كما ياتي لان قطعها لا يضرها بخلاف نحو النفر  
لان ازالته تضر الصيد ولا يضمن من كوال الحروا البرد قوله  
**وخوها** اي من كل سبب اخنثاره بخلاف الارث ورده  
عليه معيب فانه يملكه ولا يزول ملكه الا بارساله وان  
عصى بتركه لوجوبه عليه قولا وقارقا من احره وملكه  
صند حيث يزول بمجرد احراره لان اخنثاره له مع  
مناقاته لبقاء الصيد في ملكه وصا يزول له اي من تشا  
ذلك وان جهل زواله به وعذر جهله بما يظهر كلامه  
خلاف

عنه

خلاف الخارث وخوه فانه لا اخنثار له ويضمن بيعه قبل ارساله  
ولا يستقل عنه الخوا لا بارساله المشتري ولا افلا وان مات  
بيد المشتري قوله **بعضد الشرا** اي او العار به او  
الود بيعه ثم لو تلف بيد الود بيع بلا تفريط ضمنه بالجزا  
نقط كما ياتي بقوله **بعضدكم عنه** قد يشكك عليه  
دخول الحلال به للحرم فانه لا يزول به مع منافاة الحرم  
لا اصطفا دكالا حرام ويجاب بان الاحرام مانع فانه ينفذ  
الحكم فاما بقاءه في ملكه او المصلحة لان فيه نفعها لا  
يلتقي بالمحكم بخلاف الدخول به للحرم فانه لم يضمن بسببه  
بذات الداخل مانع بقاءه في ملكه اذا المنافع حرمة  
الحكم الجاد والاصطفا ذنبه لا ينفذ المالك عند دخوله  
قوله **ولزم ارساله** اي وان تخلص وانما لم يجب  
اراقه خمر غير مختصم استلها حتى تخللت لا تنالها  
الى حال كماله ولا ازالته ملكه كافر نكاح مسلم لان  
بات الاحرام اضيف اذ حرم على المحرم نحو الاستداع  
الصبر بخلاف الكافر في العبد المسلم وحيث لزم الا رساله  
ملكه اخذه ولو قبل ارساله لا تم صار مباحا ويضمن ان مات  
قبل ارساله وان تجر عنه كافر الروضة وغيره ولا يثا فيه  
قوله المصنف ولا يجب الى اخره لانه وان لم يجب عليه تقديم  
ذلك لكنه ينسب لنوع تفصيل حيث لم يقدم على احراره  
مع امكان تقديمه وتطير ذلك الزام الصلابة لمن جرد بعد  
ما مضى ما يسعها من وقتها دون الوضوء مع انه لا يجب



عليه تقديم على اول الوقت وقضية هذا انه لو عز له الاحرام  
وبقيته ونفسه متساوية تحبذ العادة بسببها عدم تملكه في ارسال  
بنفسه لو ناسب لم يعظم وهو محفل ولو احرم احد ما لكان تعذر  
ا رساله فليزعم رفع يده عن فطره فلو تلف فهل يعظم نصيب  
شريكه فيه تردد والوجه انه لا يعظم لعدوه بوجوب رفع يده  
عنه قال الزركشي ولو كان في ملك الصبي صيد فهل يلزم الوالي ارسال  
ويحرم قيمته كما يعظم الثمنه الراية بالسفر فيه وحتما  
انتفى وقضية تعليلهم وجوب الثمنه القديم بانه المورد  
له في ذلك ترجيح هذا الاحتمال وهو قريب وقوله يلزم  
الوالي ارسال لا يتناقض في قول غيره والملكه بتفسير الاحرام  
والمستبد في فتاوى الاصبهني والذي يلزم لزوم ارسال  
وتردد في الثمنه والذي يظهر ترجحه من تردد له فيما لو  
احرم راحته الصيد انه كما غناقه مجامع تعاطي السبب  
فيها باختباره فان كان مو سراز الملك وعظم قيمته رضاء  
والاملا قوله **ويحرم على المحرم الاعانة الاخره**  
اي والتفجير بل لو اتلف في تفاره صيدا اخر ضمنه كما لو تفر  
طائر من قنص فكسر في تفاره قارورة قال الزركشي الظاهر  
حوار تنفيره لصعوبة اخذ ما ياتي في صياله ويدل ما  
مر فيها لو ان يقر اشبه وعليه فلا يعظم ما تولد من تفاره  
لحواره ومختلف خلافة قال المحقق العبد ومضى تنفيره ان  
يحتاج عليه فينفرد ولا فرق فيما ذكره بين المملوك وغيره في  
الحكم

الحكم

الحكم وكذا الحلال في الحرم ان لم يكن الصيد مملوكا والا لم يحرم عليه  
التعريف له الا من حيث كونه ملكا لغيره كما صرح به المأثور  
وغيره وسيأتي عن المصنف انه اذا اتلف الحلال في الحرم صيدا  
مملوكا له او لغيره فلا جزا عليه قوله **يدل الله المحل اخره**  
اي ولو لحلال اتفاقا وانما الخلاف في الجزا انه يحرم عليه ايذا  
الصيد بما يوجب وتلك منه فلا نظر الي انها دلالة على باحتم  
ان كان يبيده ضمنه والاملا كما مر لا انه لم يلزم حفظه وحرم  
على الحلال ان يذل المحرم عليه وان اختص بالجزا ولو اسك  
مخدم فقتله حلال فاجزا على الممسك والقائل ليس بطريقا و  
قتله محرم فعلى القائل والممسك طريق قوله **وخذ ذلك**  
اي حيز الاشارة التي هي اخو الدلالات قوله **ولو انقراي**  
انسان حلالا محرم او محرم مطلقا ولم يعد الضمير على المحرم  
الذي اقتضاه السياق لا في قيمه فصوره قوله **صيدا**  
اي حريميا او كان المنقر محرما وان كان ساهبا او دخل  
الحل فقتله حلالا لا محرم تفديما للمباشرة وقيل ليس مأمرا  
ان المنقر يكون طريقا قوله **الى عاداته في السكون اي**  
بان يرجع ساهبا الى موضع اربستك غيره وما لهن كما قال  
النوراني قوله **الناسي والحيا هل اي** بخلاف غير المميز فلا  
ضمان عليه وان كان على خلاف قاعدة الاملا فان هذا حق  
البد تعالى فسو مح فيه غير المميز اذ لا يتصور له خلاف نحو  
الناسي كما مر نظيره ولو اكره محرم او حلال محرما او من المحرم  
على قتله اي الصيد ما لم يكره طريقه والقرار على المكره بالسكر كما مر  
ويستثنى من الجا نقل ما لو ادين في قرأته فانقلب عليه اي في يومه



حاصلها به كما لو خذ من كلام بعضهم ومقتضاها انه لو علم به  
قبل النوم ثم انقلب عليه بعد ذلك وينبغي تقييده بما اذا  
سهلت له الحركات والا فهو معدور ونقل بعضهم ان الصيد  
لو وضعه في فخا في فراشه فانقلب عليه جازا فلا قتله لم  
يضمن وفي الاطلاقه نظر قوله **كالعامد** اي خلافا  
لما هو قاتله اخذ نفسه يوم الابه وحجته الجمهور قضاة فمريض  
عنه بالخنزاع على الخطي ولم يكر اخذ علمه قوله **عن نفسه**  
اي او عضوه او ماله كما هو ظاهر من شرطه في عدم ضمانه  
حينئذ كونه محترما قتل وقتله محو زان محض الدفع ضمن  
اولا فيه نظر والاول هو الغياض وهو الاختصاص ومنها  
كما لما قلناه دفع عنه كخناج لتأمل ثم رابت بعضهم الحف  
الصبا عليه الصبا على المال فباني ذكره هنا ايضا وناس  
كلامهم في الصبا لانه ان الدفع عن غير المحترم وماله واخفا  
كقوله عن نفسه قوله **بالقيمة للمالك** في  
**الغاريبه** هو في قليل من النسخ ومقتضى عدم ذكره في القرأها  
ان الوديع بضمنه بالقيمة وهو كذلك ان ارسل ولا جزا عليه  
قان تلف بيده بل يفرض ضمنه بالجترادون القيمة كما قاله  
الرافعي وغيره وانتفى كلام الجمهور نرجحه لان بيده بد  
امانه ولو لورده للمالك لم يسقط عنه الجزا ما لم يرسل خلاف  
المستعبر قاتله اذا تلف بيده ضمنه بهما ومعنى قول الرافعي  
لو اخذه من ثم سبغ ليثا وليم لم يضمن لانه قصد المصالحه  
فجعل بيده بد وديعه اي مثلها في غير الصيد لغرضه  
المصالحه

المصالحه والا فالصيد محرم استند اعم قوله **اي بالث**  
**في الطريق** هو ما اطلقوا عليه هنا وان اختلفوا فيه  
قرباب الجنابيات وكان العرف ان السبب والشرط يوثقان  
هنا مطلقا خلافا ثم ومن ثم توسعوا في التضمن هنا  
بما لم يتوسعوا به ثم قوله **ولا جزا عليه سبب الاكل**  
اي مما ذكروه او صيده له ولو باذن ولا يستبب لانه  
او اعانته كما لا كفارة عليه من نظيره من قتل الادب  
ولعدم تأييد بعد ذلك كيمع من زولا جزا خودي  
بغني عن جزا آخر قوله **المحرم** اي او الحلال في الحرم  
قوله **صار بيعة** اي وان كان الصيد حلالا اذن  
للحرم في ذلك كما اقتضاها اطلاقهم وقارن تسره بضمن  
وتحريمه للثبوت وقتله الجراد غايه لا حرما على الغير بان  
حلتها لا يتوقف على تذكيره بخلاف الحيوان قاتله لا يباح  
الا بها وهو ليس من اهلها لقيام معني به كالمجوس  
ثم **اعلم ان السبب** نفسا وهو ما اشرق في التلوق  
ولم تحصد كالمباشرة وهي ما حصلت التلق وانثرت عنه  
كبحر سار فيضمن ما تلوق نحو شكة نصيبها وهو محرم  
مطلقا او في الحرم سواء اكانت ملكه او وقع الصيد فيها  
بعد تحللها او موته ام لا خلافا ما اذا انصبها ونحو حلال  
في غير الحرم ثم وقع بها في حال احرامه ويترفع بيبه  
ربيب ما لو ربي حلالا اي صيدها صايم محرما قاتله بضمنه



بان وقوع فيها مجردة لا يسير اصطباوا بخلاف اصابته  
النسب له فانها من فعله وحيث الاذرع اخذ من كلام  
الرافعي انه لو نصبها لا صلاح ما وقع منها او نحوه لم يفت  
وما تلف بصيحتها او اخلال رباط كلبه فمقتله يقتضيه  
في الربط وان كان الصيد عاريا لم يفت فقتله سواء كان  
محرم او حلالا في الحرم واعماله يفتن ادبيا ارسل كلبه عليه  
لان مقتله للاصطباو فهو بارسانه كمن يقتل نفسه لا يقتل  
الادمي فلم ينسب اليه بل لا اختيار الكلب فقتله ما ذكر انه  
لو كان معلما لقتل ادمي فارسله عليه فقتله فمقتله وانظر  
والمنجى عندي خلافا كما يترشح اليه كلامهم في الجائزات اما غير  
المعلم فتأرجح متقدمون انه لا يفتن الصيد بارسانه  
ونظروا المصنف بان يفتن ان يفتن لان سبب كلف  
صلحهم الاور على ما اذا لم يكن ضارا والذبح يظهر  
اكتنازه حيث المصنف من انه يفتن مطلقا لانهم توسعوا  
هنا في الضمان بالسبب ما لم يتوسعوا في غيره من  
الابواب كما هو ظاهر كلف تأمل كلامهم وما تعلق به  
هنا محرم ما ان كانت بغير ملكه او في الحرم مطلقا ومن  
ما رماه وهو حلال فاصابه وهو محرم او عكسه وما تعلق به  
بوله من كونه كما اشار اليه المصنف فلو كان مع الرائي سائر  
وقايدا خضر الصغار بالركاب كما روي عن واحد من المتأخرين  
اخذ من كلامهم في باب انلاف البهايم ويصنع جلاله  
قائمة

قائمة في الحرم اعتمد عليها اذا ارسل عليه كلبا من الحلال او رماه  
منه او عكسه تقريبا للحرم لان كسوت الحرم الى الحلال و  
منه الى الحرم ثم الى الحلال ثم قتلهم لان انشاء الاصطباو من  
حيث نحو الرمي ولذا استفتي القسمة عنده لا السقي فعلم  
انه لا عبرة بكون غير القوايم كالرأس في الحرم هذا في  
الروضه لكن في المجموع المذهب انه يفتن بكل حال حتى لو  
كانت قوائم كلبها في الحلال ورأسه في الحرم فبما كان  
ام لا انتفى وعلى ما في الروضه لو لم يفتن على ما فيه لم يفتن  
والعبرة في النائم يستقره كالتلف الاستوى عرصة حب  
الا ستقتضى لكن جرم غيره كرمه النائم تصفه في الحرم  
وتصفه في الحلال ويوافق ما مر عن المجموع ويصنع الجلال  
الذي بالكل صيد انه ان مر السهم بالحرم وكذا الكلب ان يفتن  
الحرم طريقا له ويصنع ايضا صيدا داخل الحرم فقتله سهم رماه  
اليه او غيره فيه لا كلب ارسله الا ان يفتن الحرم بقرا ولو  
رما الحصاة السابقة ثم رمى صيدا قبل وقوعها في الحرم لزم  
الحرام واعتذر في ان ذلك لا يتصور لان الرمي في وسط الحرم فلا  
فرق بين رمي قبل التحلل وبعده واجاب المصنف بان يتصور  
رمي صيد مملوك فلو رماه بعد وقوعها في الحرم فلا جبر لان  
الحلال اذا قتل في الحرم صيدا مملوكا لم يلزم الجبر كما مر ومثل  
ذلك ما لو رماه ثم تحلل بتقصير شعره ثم اصاب في لوائه فمحمول  
في قتل صيد لزمه جبراً واحدا ولو صوما لكن يجتر كل المنكسر



وتعد أن يختار الأجزاء مما شئت من المشقة الطعام والصوم أو  
 محرم وحلال أو وحلون قتل المحرم فقط الفتى باعتبار الربوب  
 ولو أخذ حلالاً من مثلاً من الحلال فملك قرضها أو بعضها في  
 المحرم هنته فقط أو موت المحرم فملك في الحلال هنتها جميعاً ولو  
 أخذ صيد المحرم وأطلق في الحلال يلزم رده إلى المحرم لقدرته عليه  
 فمقباس ما مر في التنبيهات من ضمان حتى يعود للحالة أو يسكن  
 غيره وبالفعل ولو قتل محرم صيداً حراماً فجزأ واحد ولو دخل  
 حريم الحلال في حلاله كما يحرم عكسه وأعلم أن كل  
 محظور فعله المحرم تعدى إليه الفدية إلا نحو عقد النكاح وتكرار  
 النظر بشهوة حتى انزل والمقتضب نحو ما في مثل محرم  
 آخر الصيد وتمسك صيداً رسله قول **الأم استثناء**  
**في آخره** يقتضيه اختصاص الرجل بقديته الكماح ومقدماً على ما مر  
 وكراهية الاختيار في حنتها أشد كما في المجموع لأن ريتها به  
 الترفق **وليس في القديته تبيحة للأقدام على فعل**  
**المحرم** أي ولا رفقة لأثم من أصله كسابر الكفارات قول  
**وما سوى هذه المحرمات السبع إلى آخره** لا يحرم أيضاً  
 خضاب الرأس واللحية ولا عديته إلا أن تخن كوكنا وسنن  
 شيئاً من الرأس قول **والمستحب أن لا يخلع علم**  
 كما هو ظاهر في محله فممن شمر لا تكتفى من الحكر حيث انتفاء  
 خلاف محل لا شمر فيه البتة فإنه لا يظهر للاستحباب فيه  
 معنى تقييد جور الأيمن لذي الحكمة أو الجرب أن يحك بدنه  
 في

في صلاة وإن جاوز ثلاث مرات وجعلوا هدي مستثنى من بطلان  
 الصلاة بالفعل الكثير ولو سهاوا وعللوه بأنه لا يصبر عن ذلك  
 وقبلاً سم جواره هنتاً وإن علم أنه يحمله انتفاء الكثير  
 ويؤيده ما مر من جواز الحلف بشدة التلاذ هذا أن لم يكن  
 مثلاً ذلك فهو أشد منه قول **ولا كراهية في ذلك يحتل**  
 أن غير المحرم كذلك ويحتل الكراهية حر وجا من الحلال في حرمته  
 بلا اعتمادها بعضاً بعتنا فالحكم بحجنته حياً لما فيه من  
 تعذيب ووجع تضعيفه الذين يظهر من كلامهم مع علمته  
 بأننا لا نعلم أن في ذلك تعذيباً فإنه قد يقتضيه غير ذلك لا دس  
 ويؤيد عدم الحرمة قول المصنف كما يستحب لغيره وقارفت  
 المحرم غيره يان في قتلته نرفها وهو لا يناسب المحرم قول **ويكره للمحرم إلى آخره** مقتضاه اختصاص الكراهية والتصرف  
 بالراس واللحية وهو حسن كما قاله الزركشي أخذ من نص  
 البيهقي وغيره لأن البدن لا قديته فيه قطعاً بخلاف الرأس  
 فقيم وجهان ومثله اللحية لأن الترفق فيها يزيل التبر أكثر  
 وكالتلف فيها ذكر بيطم وهو الصبيان كما نص عليه وكذا البرعيت  
 كما نقله الزركشي قول **الباب الثالث في حرمات**  
 في حرماتكم زاد ما الله تعالى شرفاً وتعظيماً يقال لكم باليمن  
 وتلك باليا لفتان سماها واحد وهو البلد كما يعلم مما سيذكره  
 المصنف في الباب الخامس وقيل باليمن المحرم حياً باليا المسجد  
 وقيل باليمن للبلد وبالبا البيت مع المطاف وقيل بدونه



قوله **تفيم تقويته لستين كبيرة طاهرة** ثوابها  
وان عذر لصيق وقت او نحوه وينبغي ان يتاخر فيه الخلا  
الشهور فمن نكر الجماعة لعذر والمذهب منه عدم الحصول  
واختار كثير من خلافة قوله **وحضور خطبة الامام**  
**في اليوم السابع** لا يتاخر ما قاله المحب الطبري من انه ليس  
لا امامهم ان يفعل ما يفعل لكنه لو دخلها لان ما قاله المحقق  
بانه غريب وعلى تسليم فهو نادرو على تقدير فعله ففضل  
الخطبة مكانه اعلا فقد فاته الفضل او كماله قوله **ليكن عرفة**  
صرح في بطلان ما اشترط على الائمة من ان الليل يسبق  
النهار الا ليلة عرفة فانها متأخرة عن يومها وسبب هذا  
لما ان الحاق ليلة النحر من تحصيل الوقوف بالحجاب في  
التفيم وليس كذلك قوله **فقد استحق بعض اصحابنا**  
**الى اخره** هو كما قال فقد اعتمد المتأخرون وغيرهم وروى  
ابن جماعة نحوه عن احمد ما رواه بعض السلف وروى  
للمعالي طائفة عنك وامتن على بقضاء مناسكك وتب على اكل اكل  
التواب الرحيم قوله **ويستحق من اخره** اي الحديث  
من دخل مكة فتواضع لعمرك وجل وانكر رضى الله تعالى عنهم  
اموره لم يخرج من الدين حتى يغفر له سبعة حسنة قوله  
**من الحشوة والحشوة** **في قلبه وحشوة** لقول شريفة  
مرتب اذ الحشوة هي كين الجوارح والحشوة قراغ القلب  
عن

عن غير ما هو بعدده مع استحضار عظمة الدين في حلاله  
وريويته وغير ذلك مما يتاخر في قوله **اعتزل عذري**  
**طوي** اي ويات بها للاتباع وليتقوي به على ما يستقبل  
من العبادة وذو الطوي مقصورة مصروقة على اعادة  
المكان وغير مصروقة على اعادة البقعة وسميت بذلك  
ليبر منار مطوية بالحجارة لم يكن ثم غيرها فسميت الوادي  
التي وعلم مما مر في الاحرام انه لو حركت هذا الفصل تنجم  
وطأ هر كلاهما ان المراد بحجره عنه ما يشغل مقدما قبل  
الدخول وان كانت الماء بالبلد ويسته ويسته دون حد  
القوت السابق وقد بوجه يات محل وجوب الطلب ما  
اذا من خروج الوقت ووقت الفصل قبل الدخول فلو  
امرنا به بالصبر لما الذي هو داخل البلدات الوقت  
ولا يتاخر ذلك ما ياتي من ان يستند اركه بعد الدخول لان ذلك  
بمنزلة القضاء قوله **وهي الى اخره** موافق لقول البدرين  
جماعة والتقى القاسي وهو اعظم كلام الاثر في صحة الحار  
ما يورد من ما بين التبيين التي يصعد اليها من الوادي  
المعروف بالزا هرو بين تبيين كذا التي تخرج منها الى المقابر  
والابطع ويسمى اهل مكة هذا الموضع بين الحويين ولا يتاخر ذلك  
قوله المصنف بعدد الى صوب ذي طوي لان التبيين السفلي  
التي هي عند باب مكة تسمى لان بياض الشبكه الى صوب ذلك  
المحل وان كانت بينهما بعد يسير ولا يصح حمل كلامه اولا  
على قول المحب الطبري في ذي طوي انها عند باب مكة اي



المذكورة الا ان يريد المحب بالعند انهما في ذلك الصواب  
فحسبوا غف ما فرغ في تغريبها قولهم **حتى الها بغير الى**  
**اخرا** اي والحلال لانه صلى الله عليه وسلم اغتسل له خولها  
عام الفتح وهو حلال لقولهم **بفتح الكاف والميم** اي والكلام  
المهملة ويجوز صحتها وعدمه ويسمى لان بالحجوت الثاني  
وحكمة الخول منها الاشعار بغضده محلا على المقدار  
والتفاوت بان استولي على مظلوماته التي قصدها من خير  
الدني والآخره قولهم **اجما الى طوله** ليس بقيد بل الخارج  
لنحو التضمين ليس له ذلك قولهم **خروج من غير كذا** ظاهر  
ما ياتي في العلية من ذلك التفرج اليها لمن ليست على طريق  
ان ليس هنا ايضا وان لم يقدما بان في الخروج الى عرفه  
قولهم **والثمنون** اي وعدمه قولهم **غير من غير**  
يؤيد ما اقتضاه كلام المحب الطبرسي انما التي يتي عليها باب  
التشبيه ما اقتضاه كلام البذر في خبايا من انما التي عندها  
المحل المعروف بغير اي لعل متارخ فيه قولهم **وذكر بعض**  
**اصحا** نقله ايضا في المجموع لکنه قال انه عربي بعد قيل  
لان لم يوافق مكة معارفه انصرف بالكلية الى جعل ما بين  
البيت والاحرام ومن تعظمه فلم ينتقل من علو الى سفلى الذي  
هو حكمة الخروج من التثنية السفلى وقد جازها من انما  
لم يسم له الاحرام من طرق مكة الا بعد تغيرها من المواجبت  
لان في غير ما قاصد المحل اشرف بخلافها فانها لم ينتقل  
من علو الى سفلى مستوع الا ان بوجه بان لم ينتقل الا لما يتوقف  
عليه

عليه صحة نسككم فلم يكن ذلكوا انتفالا لسقط من هذه الحثية  
قولهم **واعلم ان المذهب الصحيح الى اخره** متواتر  
عليه ايضا في المجموع وروايد الروض واعتمده المتأخرون  
خلافا للرافعي حيث اعتمد ما ذكر عن الصبيد لاني وغيره وذلك  
لان صلى الله عليه وسلم عدل اليها قصد اذ لم يزل غير طريق  
كما يستعمل الحسن خلاف الفسلفان الذي اخل من غير طريق  
المدين لا يومر بالتفرج لذي طوس بل يقتسل من طريق التي  
وردتها على نحو مساقته ذي طوس قاله في المجموع لكن بحث  
المحب الطبرسي انم ليس كذلك خارج التفرج اليها والاعتسار  
بها اعتد او غير كما وحرم به التفرج وانما يوجد بان  
قياس ما مر في التثنية العليا لکن عرف الاستنوس بان كما  
ذكر فيها من الحكمة السابقة غير حاصل ليسدو كغيرها خلافا  
الفسلقات القصد منه التظلم ثم نظريه بان المعرج  
للدخول منها بمردي طوي او بها ذمها فاذا امر المدي بذهاب  
الي قبل وجهه ليغتسل بها ثم يرجع الى خلاف فامر غير  
وقد مر بها او قاربها بالاولي ورد بان لا توقف في ان  
من صار هكذا يومر به حيث رزقها وليس الكلام فيه وانما  
الكلام قبل صيرورته لهذه الحالة فاسته له حيثما اخول  
من التثنية العليا ولا يقال مثله في الفسل فدا والذين  
يظهر حمل كلام المجموع على اصل التثنية وكلام المحب على ما لها  
تمت اراد الكمال من التفرج اليها قصدا وان لم يكن على  
طريقه تحصيل الكمال لا نباع ومن لا حصل اصل التثنية



بالفصل من مثل مسا فتنا ولا يقال مثل ذلك في التثنية  
العلياء لما عرفت به الاستوى ومقتضى كلام المحبان حيث  
تقدر الفصل من لم الوقوف وهو ظاهر ووافع ان مراده  
بالتعذر التفسير وانما اذا اتوا ضابطهم ايضا بطريق ما مر في  
غسل الاحرام وسئل قوله كذا احرام المرأة والحلال والحاج  
والعتمر وهو ظاهر وبه صرح في المجموع قوله **فصل الاول**  
**ان يكون حائضا الى اخره** هو ما جزم به في المجموع ولعمدته  
غيره بل قال الحليم بن المشي والحفا من اول الحرم ويؤيد  
ما رواه بن ماجه عنه بن عباس رضي الله عنهما ان الانبياء  
كانوا يدخلون الحرم حفاة مشاة ينادون على شجر لفظ  
الانبياء لبنينا عليهم وعليهم افضل الصلاة والسلام فبحث  
الاذرعى ان دخول المرأة في نحو هو دجها ليللا افضل ثم قال  
والخلافة يقتضي التسوية والا قرب ما يحتمل اول قوله  
**فصل** هي عمرة الجمرات وقد يؤخذ منه ان الدخول  
ليللا في العمرة افضل ونهارا في الحج افضل انما يعلم  
صل الله عليه وسلم لكن كلام ائمتنا بنا فيه ويوجب ان  
الاولى الاخذ بما وقع في حجه وبعثا من علم العمرة والدخول  
بها ليللا واقعة حال محتمل والدخول نهارا في الحج كان فضلا  
لان صل الله عليه وسلم بات بذي طوى ثم دخل نهارا فكان  
تأخير الدخول اليه والاعلى فضله على الليل مطلقا قوله

داخل

الحكماء

**الحكماء نهارا** اي والافضل ان يكون اول ما صح انه صلى الله  
عليه وسلم دخلها صبح رابعة مصتت من ذي الحجة وكان يوم  
الاحد وسبق من كلامه انه لا كراهة في دخوله ليللا وهو كذا  
لما مر ان صل الله عليه وسلم دخلها في شهر من الجمرات ليللا  
ولم يذكر اعيانها ان يسن الخروج منها ليللا او نهارا لكن  
اخرج سعيد بن منصور عن ابراهيم النخعي كما تواب يستحبون  
دخولها نهارا والخروج منها ليللا قوله **فصل** مثلها  
الحرم كما ياتي قوله **الحكماء ان يستحب** اي ويكره  
نزكه ويسن له دم فيها يظهر حر وجا من خلاف من اوجب  
ولا عرق في نذوب الاحرام بين ان يقتصر مكنه او الحرم  
ومقتضى قلوبهم النذر بالقياس على حجة المسجد لولا علم  
هصول السنة بالاحرام بعد الدخول وعليه فعمل بنفوت  
بالجوارس او بطول الزمان وما ضابط الطول محل نظر لكن  
مقتضى كلام المصنف تقربا على الضعيف انه بنفوت مجرد الدخول  
وليس بتعبد وعليه فهو مشتبه بالخجعة من جهة ان كل  
اظهار تعظيم واحلال قوله **عصى ولا تفصنا الى اخره**  
قالوا وهذا من الشواذ لان كل من ترك نسكا واجبا فعليه  
النفقة والكتفارة الا هذا وقد يحل اذا لا ينصير وجوب  
النفقة الى الرمي ورد السلام والقرار من الزحف وترك الصوم  
يوم ممنه رخصوم الدهر وحسن المستولي الخلاف في الوجوب



بما اذا كان الدخول قد فُتحي فرفض الاسلام قال الزركشي وظاهره  
انه اذا كان عليه تعيين عليه ففتوحه فقول المصنف ولا تقض الى غيره  
بشكل عليه ما مر فيها اذا جاور الميقات مر به بالنسك على احرام  
فانه يجب عليه العود ما لم يتلبس بنسك فليحتمل لا يتغير نظيره  
هنا وقد حجاب احرام من كلام المصنف بان الاحرام هنا  
تحية لدخول الحرم او ملكه فاذا دخل على احرام قات المعنى  
الذي شرع له فلم يجب تداركه بخلافه ثم فانه ليس تحية لشي  
وانما هو متعلق بآراء دة النسك وعدمها فقول  
**والاصح ان حكم دخول الحرم الى اخره** الطاهر ان هذا مستأنف  
وليس من تغريعات الضعيف فيعيد جريان الخلاف  
السابق في دخول مكة هنا بدليل تعليلها بآثارها في الحرم  
ومقابلها لا فصح له ان يعرف بان مكة امتازت على الحرم باحكام  
فلم يلزم الحاقها بها ايضا فقول **هنا اذا وقع بصره**  
**على البيت** يمنع فيه التشافعي والاصحاب وهو ظاهر في ان  
هذا لا يسن للاعمى ومن قرطنته وعليه مشي الاذرع لكن  
رحم جميع متاخرين خلافة وعليه فعمل بقولان وكذا في المحل  
الذي يراه غيرهما حيث او عند دخول المسجد او ملائمة  
البيت تردد والاصح الاول واذا اتممت ما تنظر علمت  
انهم متفقون في البصير مع عدم ظلمة انه لا يقوله الا ان عابن  
البيت ولا يكتفى وصوله للمحل الذي كان يرمى منه البيت قبل  
ارباع الا بئس وهو المسيء برأس الرذم والآن بالمدرعي  
اذلو

اذ لو كتموا كذا لا سنوي الا عمير وغيره ولم يأت النزد والمذكور ولا  
بنا في ما ذكره قول المصنف الا في هذا كبريق ويدعو الى ان  
ذكر دعاء بما اراد لا يهتد الوارد ويجوز ان يعلم ان الاولى الوقوف  
ثم والدعاء اقتدا بغير كاهن وقوف ثم من الاجابة ودعاء وان زال  
سبب ذلك من روية البيت وقيل الاظهر عدم ندب ذلك لا تنف  
سببه فقول **ان يرفع يديه** هو الا شهر عند أهل العلم  
اما قال البيهقي وحديث تفهم معارضه بان الاثبات مقدم على  
النفي على ان سفيا نوبت المباركة واجدوا سمح ضعيف  
فولته **نقد جاء** ابي فوجدت غريب رواه بن ماجه  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تفتح ابواب السما وتستجاب  
دعوة المسلم عند رويته الكعبين والسنن ان يكون دعاءه وهو  
واقف فقول **ومما ياتي في الدعاء للبيت** ويراق الدعاء للزائر  
قال كالمراعي هو المواد قر الخير وتصل الام والاصحاب بدخلوا  
ذكر المراتي للمهاجرة بينهما لا للمهاجرة تليق بالبيت والبر  
يليق بالزائر اذ هي التوفير والاحلال وهو الا تشاع في  
الاحسان وقيل الطاعم وجميع من الوجيز بينهما في الاول  
ضعيف ايضا وان روي عنه الا في حديثه لا في ترسل  
وقر استاده ضعفه والظهير ان وثق ما جاء حديثا مرورا  
لات فسنده متروكا ولا يعارضه ان الخبر الذي راى في البيت  
مرسل ايضا لانه اثبت من هذا مكان العلم اولى ويصح وصف  
البيت بالبر من حيث كثرة زائريه والتشريف الترفع والاعلا  
والتعظيم التحليل والتكريم التفصيل حال الارض من السلام  
والسنة اسماءه تعالى من معناه في السلام من التناهد



والثاني معناه من اكرم بالسلام فقد سلم محبا رسا بالسلام  
 ابن سينا بنحيتك من جميع الاقات فان قلت لم يقدم في الدعاء  
 للبيت العظيم على التكرم وعلمه في الزاير قلت اما لانه من  
 باب التفتيش في انساب السالكين لخطاب اولاد المقام مقام اظهار  
 لعظمة البيت وشرقه فكان ذكر العظمة عقب ذكر التفتيش  
 فيه وفصله عنه في الزاير انظر في ذلك قول **وعن ابو بكر الصديق**  
 حكى ذلك عن ابي الفضل الجوهري ايضا ولا مانع من ان يذكر في  
 كماله من قول **باب في** هو المسمى لان بيار  
 السلام وجه اختصاصه بذلك مع الاتباع انه قرينه باب  
 الكعبة ووجهها والحجر الاسود والمنبر والمقام وهذه كلها  
 هي افضل الجهات البيت كما قاله العبد بن عبد السلام قوله  
**بأخلاف** قارف الخلاف في الدخول من الثنية العليا بان  
 الدوران حول المسجد لا يثبت خلافه حول البلد ولا حول اعمام  
 يخرج منه الى بلدة وفي النوادر لا ينجيب المالك ان صلى الله  
 عليه وسلم خرج الى المدينة من باب بني ستم وهو المسمى لان ثلث  
 العمد وقر الطير الى غت بن عمر يستند في احد حاله نظر بعينهم  
 رجال الصبح انه صلى الله عليه وسلم خرج اليها من باب الحزور  
 وخرجهم اليه من ثمة ايضا فالعمل به اولى لانه يعمل عليه في النفا  
 والاول لم يعلم احد من الحديث يخرج فيه حديثا وقول بن حبيب  
 كذا لا يرتفع في راس الحديث الضعيف كما لا يخفى وسواء  
 الاستوى انما اعتمد لانه لم يبر ما كان مما ذكر ثم رايته احد  
 وروي عن بعض الصحابة رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 علي

على راحلته واقفا بالحزور يعني قوالا خروجه من مكة فيقول كملت  
 والله انك خير ارض الله واكثر ارض الله الى الله ولولا اني احب  
 منك ما خرجت رواد الترمذي والنسائي وغير ما حقه وثبت  
 حبان والدارقطني زاد الترمذي انه حسن صحيح وغيره انه على  
 شرط الشيخين وحيث في هذا ظاهر او صريح فيما ذكره من حديث  
 الخروج من باب الحزور ويبدو هذا الكدر مسافرا من مكة ولو  
 لغير بلده كما هو ظاهر قوله **ولو خرج من مكة الى الحزور**  
 فبذره بن جماعة بما اذا امن من الحزين المضرب الذي يطول زمته  
 واستحسنه غيره ووجه نظره ان من يروى بها انها رافضة  
 ومن يبادر بها مصلح ودرء المعاصي مقدم على جلب المصالح  
 على ان طواف الغدوم لا يفوت بالتأخير كما ياتي نعم ان فرض  
 امتداد الى سفرها انما الحزم بالمبادر به بطواف الركن  
 هذا من الوجوه في ورطة بقاء الاحرام وان كان لها  
 التخلل بعد السفر كما ياتي والتمويل بتبع الدواعي وقول  
 المصنف هنا لا يترز للرجال يوافق في تغيير الزمير وفيه  
 نظر لذكر ايضا فالذي ينبغي احكاما انه لا عرف مطلقا المراد  
 بتدبر ذكر التفتيش والجملة فاكتر تدبره والا فالاولى  
 للمرأة مطلقا ما خير الطواف الى البلد ومثلها الحنث في المجموع  
 في باب الاحداث ويستحب الحنث ان يطوف ويسعى تبلا كما مر  
 لانه استرقا فانها راطا من متبا عذاب الرجال  
 والنساء من ثقل هذه العيارة عن الدميرس ورواها  
 لعلم لم يطلع على ذلك وانما يطلب منه البناء عنها لانه كعمل  
 مع النساء رجلا وعلم كما صرحوا به في المظهر فسقط ما قبل

بغير الترمذي



اعلام انفسهم ان يكون كالانثى ولو كانت له عذر كخوف على نحو  
اهل اومال يد ابا زالنم قبل الطواف ايضا قوله **رجل**  
**البيتي** ابر او بد لها وكذا يقال في اليسرى وهل يقدم في دخول  
الحجر والكعبة البيتي دخولا واليسرى حرجا لا تنها اشرف  
من بقية المسجد فكانا بالانسية البسم كقول النسيب في الحجاج  
اولا براعي في ذكر شيئا لا تنو ايها وايها في اصل التفضيل  
لخلافة مع خارجه كل محتمل ولعل الا وراقت بتم رايت  
ابن العباد جرم به وذكر ان المستويين في الشرف كذا ذكر  
وقياس ان المستويين في الحسن كذا ويوجب ذكر كله  
بان فيه ترجيح الدخول البسم على الخارج منه لانه قاصد  
للاول مع ضرورة الثاني مكان ذكر احق بالبرعاية قوله  
**افتتح لي ابواب رحمة الله** ان قلت لم يخص ذكر  
الرحمة بالدخول والتفضل بالخروج قلت لان العرف  
الشرعي استعمل الرحمة المتألفة للتفضل في المخرج لا المخرج  
المفاضل على المتعبدين والمسجد بني لذكر فاضل ذكرها  
عند دخوله وايضا لما لم يصلي بوجوه الرحمة كما ورد في طلب  
سواها لمزيد الدخول لمحل الصلاة وان لم يقصد الدخول الصلاة  
واستعمال الفضل في المخرج الا ليعلم القاصد على المتسبين في  
حصول ارزاقهم **الاثر** الى قوله تعالى فاذا قضيت الصلاة  
فانشروا من الارض وابتغوا من فضل الله وقوله تعالى  
ليس عليكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم تعلم مما قرئت  
اندفاع

اندفاع ما قد ورد من ان الرحمة نوع من التفضل فلم انما كان  
في الدخول والعام في الخروج وكان العكس اولى لان في التمام  
من طلب التبريد ما ليس في الخاص ويترفع هذا ايضا بان قد  
يمنع ويثقل بل التفضل نوع من الرحمة او مساو لها اذ المراد  
بها في حق تعالى غايتها وهي التفضل والانتقام على ان  
التحقيق انها باعتبار الاصل من حيثها وبان وقد يستعمل  
احدهما في غير ما يستعمل فيه الاخر كما سبقت التمام او غيرها  
وزاد غير المصنف بعد الحديث السلام علينا وعلى عباد الله  
الصالحين وبعد رحمتك وسع كل شيء رب زدنا نورا  
**القول الثاني** ليس في هذا شيء من التنجيح والثنا على  
النفس بل هو من باب التحدث بالنعمة المأكورة ومن  
الدلالة على الفائدة في محلهما ونحوه في ذلك في نظائره  
الواقعة في كلام المصنفين قوله **وهو تحميم المسجد**  
ابن الكعبة كما صرحوا به واما تحميم المسجد فتندرج في  
ركعتين لمعني ان ان تومن بها الطواف والتنجيم اثبت عليهما  
والاستقطا عنه الطلب بقولها فان تركها وخرج او جلس  
لم يسقط طلب التنجيم او بدأ بالصلاة نحو صديق وقتلته حيث  
التنجيم فيها وغور المحامل وغيره بل والا صحاب كما في الجمع  
نكره التنجيم لدخول المسجد الحرام محمول كما هو خبر كلام  
الاستسور والعزيم هاجم على قادم دخل متكبنا من الطواف  
او من غير دخل مريد له فان لم يتمكن القادم كان منع منه او لم  
ينوه المنع فالوجه انه ليس له التنجيم ويبدأ بذكر قول الشافعي



رضى الله عنه غير الام فان جاء وقد منعه الناس الطواف  
 ركع ركعتين لذهول المسجد ليجازي اذا منع الطواف وصرح  
 المصنف هنا فقال صلى تحية المسجد والظاهر حينئذ  
 انها تحية للبيوت والمسجد جميعا وكفى انهما للمسجد فقط  
 ولو اخر طواف القدوم يلي عذر فمقوانه وجهان وعلى  
 القوانين فكل يتقوى علم اهلا وهو المنبادر او يفعل قضاء  
 وهو الختالات للمي الطيرس ومقتضى قول المجموع فمق  
 قوانه وجهان لانه يتخير التحية اذ لا يفوت بالتأخير  
 اذا التحية لا تفوت به وان طار ما لم يحل بسره هذا هو  
 الذي يتخير اغناؤه وعليه فلا تفوت الا بالوقوف بعرفة  
 فنقول الا درعي القياس انه يفوت بالتأخير يلي عذر فيه  
 نظير القياس ما قلناه ويؤيد ما ياتي من فضل السعي  
 قرا بجمع وقول شرح مسلم فان وقف بعرفة قبل طواف  
 القدوم فان استولى من من مكة وغيرها وادافان  
 بالوقوف لم يفوت بعده لو توقع عن طواف الركن وان  
 نوى القدوم وهو من يوحى ما يحكى الا ذكرى من انه لو  
 دفع من عرفة قبل نصف الليل شئت لم طواف القدوم  
 لان طواف الركن لم يدخل وقتها وادام يفت بالتأخير  
 جاء السعي بعده ما لم يفت خلا لا لا درعي كما ياتي ثم  
 ايضا نقول **والطواف مستحب الى الغرض** ان كان  
 فيه

فيه للمصنف انصح ما ذكرته في قوله الا انما يتصور الى اخره  
 او للحنس لم يناف ما اولت به كلام المحاملى مما مر كما  
 يظهر بالتأمل في قوله **او فوات الجماعة في المكتوبة**  
 اي او ما استتبعه كعبه وخوفه كما هو ظاهر وسلم ما  
 لو دخلوا الناس فيتنظرونها وقد قربت اقامتها كما قرى الامر  
 وبواغية قوله الما وردى لو دخل وقت اذن المودن للصلاة فان  
 كان بين الاذان والاقامة زمان يسير لا يتسع للطواف  
 كما اذا ان المغرب لم يطف لكن يستحب ان يصلى التحية بقوله العائني  
 ابو الطيب وعبره ثائرة ان بطواف وان قل الزمان حتى تقام  
 الصلاة فيه نظروا ان كان تقرب بين الطواف في هذه الصورة  
 لا يصح حجة ما لانه لعذر قوله **ما بين المكتوبة** اي  
 وان كان وقتها موسعا كما اقتضاه الخلاف فمق ليس للمأذنة  
 بها فمق بينهما انها كالرائب وواضح ان الغائبين المندوبين  
 وعلى الحق بها قايمة رائية فيه نظروا لا تقرب لا للخلاف في  
 فمقايها قال طواف الكدسها مقدم وسياتي ان الطواف  
 المتدرب يقطع نحو الجنازة قوله **انما يتصور الى اخره**  
 يتصور ايضا في حق الحلال محصره انما هو بالنسبة للمحرم  
 قوله **واما في احرم بالجملة** في تغييره بالاحرام موافق  
 لتغيير الروضة ومراده بطواف القدوم تحية البيت لما مر  
 من انه تحية ابي فيجزي طوافه للعمرة تحت تحية البيت فسقط  
 ما اعترض به الاستوى من انه يفهم ان المعتمر يحل طواف  
 القدوم قال وليس كذلك لانه ما مور بطواف العرف ثم قال

نسخة  
 لسن المأذنة



وينبغي حمل ذلك على انه اذا طاف للعمرة اثنى عشر طواف القدوم  
بقائه ما يتاخر على القربى من على النخبة انتهى واعتبر بان  
كيف يتاخر على ما تم تحاكت به قال وجه اخذ ان كلام التفتيب  
ما لم يكن ان محاط به في وقت القرص من حيث حصول الثواب  
ان توافد لا من حيث طلبة منه بخصوصه كمن دخل المسجد فراه  
للمعانة فاعلم فانه محاط بالنخبة في وقت القرص فالحاصل ان  
من قدم وعليه طواف مقرره ولو من ذراعا محاطا بطواف  
القدوم بالعن الذي غزناه فنقول العنق قلبه في حصة طواف  
قدوم اي يطلب مستقلا ان قدم بعد دخول وقت طواف  
كان قدم بعد نصف ليلة الحرج والا طلب منه مستقلا اذ لا فرق  
عليه كما مر عن الادريس ونقله غيره واحد واقره وهو ظاهر  
لان حيث تدرك الحلال بل اذ في قوله **يستحب ان يستقبل**  
**الحجر الاسود بوجهه** المعتد ان حيث كان هناك ركنه  
تحتي منها اذا تقسم او غيره ولو قرى الا والآخر لم يكن  
له تقبيل ولا استلام بل اما بركه ان تؤم ذلك وهو كمثل  
قوله بعضهم تكره المزاحمة على تقبيل الحجر او حرمانه ان تحفت  
او غلب على طمعه ومن طاف تسرا فلا يدمع الوجه فراه  
رحمة لا يصرر معها بوجه وجه ذكره فينتوقا ايضا الا والاول  
والاخير وقول الاستوى اخذ من النص انه يغتفر فيها  
الا يذا او العادى به قال الادريس انه غلط فيجب اسمي لكن غدر  
الاستوى ان التندب يصرح بذلك تحت النص وقول الادريس  
انه من كلامه لا من كلام الشافعي خلاف ظاهر كلامه ومنه  
بن عمر

المرسل  
الدرر

ابن عمر رضي الله عنهما حتى دبر انفسهم المرة بعد الاخرى فعمل  
صحايب ويقوم مقام الحجر فكل ما ثبت له محله اذا نزع منه  
والعبادة ما لم يخال وان جعل من ركن اخر من البيت كما يظهر  
من كلامهم ولا تنتقل الاحكام اليه وسياتي لذكر بقية قوله  
**فستقبله** اي يمشيهم فان عجز فيببسه ان يمشيهم بها  
قوله **م يقبله الخ** ظاهره ضيقهم ان التقبيل من ركن  
على الاستلام وان السجود لا يرتب فيه وغيره من الركن  
كافلهما وغيره بالواو ولكن صرح انه صلى الله عليه وسلم قبل ثم  
سجد وحيد فالاكمل اخذ من تقدمهم في العبادة ان  
يبدأ بالاستلام ثم التقبيل كذلك ثم السجود كذلك وان  
يجز عن التقبيل للرحمة او غيره ما اقتصر على الاستلام باليد  
فيكون خشيعة فيها فان عجز اثنى عشر بيده فان عجز اثنى عشر  
بأيديها ويقبل ما استلم به او اثنى عشر من يده او غيرها هذا  
حاصل كلام المجموع وغيره وان خالف جماعة في بعضه  
وسيأتي له كذا في قوله **ويكون مقبلة الا في مشقها**  
سياتي ما فيه قوله **من الضيق** حاصل كلامه انه  
اقتضت قلت تاووه لها لما سبته تايم قوله **يجمع**  
اي التفت الا يشر كما ياتي قوله **على جميع الحجر** اي او  
بعضه قوله **ودعه ان يستقبل الفت** صرح  
بعد باستجاب الكفيف الاول وهو المنقول للمعتد وان  
تأخر فيه شارعون بما لا يجدون وقالوا لم يثبت فيه شيء بل  
قال بعضهم انه مكروه ورجموا ان استقباله صلى الله عليه وسلم  
له



له محمول على الاستقبال الاول المستحق عند لقاء الحجر قبل ابتداء  
الطواف وهو متفق عليه ونقل الاذرع عن جماعة من الاصحاب  
انهم اشترطوا الصحة الطواف بالاستقبال الحجر بالوجه ابتداء  
وانتهاء بل نقله بن علي عن الدارمي ثم قال وما خالفه احد  
قال الاذرع وكذا وهم انه لم يشر له التحريم للصلاة ولا دليل  
فيه للكيفية التي ذكرها المصنف حتى يقال ان فيها خروجا  
من خلافهم لانهم انما يشترطون الاستقبال بالوجه فقط  
وهو حاصل بغيرها لكن الوجه انه ليس استقبال بالوجه  
ابتداء وانتهاء خروج من خلاف من اوجب ولا منافاة بين  
استقبال بالوجه وجعل البيت عن يساره واختار الاذرع  
ان الاختناط العام ابر لما فيه من الخروج من خلاف ذكره ان  
يستقبل الحجر ثم يتقلد الركن الثاني ثم يمر على جميع الحجر  
جميع شقة الا بغير قوله **لله تعالى** مستفاد منه انه  
فحين هذا الاضاقة **لله تعالى** كالصلاة وقبائمه انه ليس  
هنا ذكر عدده بان يقول سبعا قوله **وكره الشافعي**  
تبعه على ذكر الاصل ب قوله **وروي كراهته عن**  
**ما هو** في حيث قال واكره ما كره ما كره ما كره ما كره ما كره  
تعالى سماه طوافا فقال وليطوفوا بالبيت العتيق قوله  
**تسعة الطواف شوطا** ان لا يقطع امرهم رسول الله  
صل الله عليه وسلم ان يرموا ابلات ثم اشواط ولم يسمع ان  
بامرهم ان يرموا الاشواط كلها الا لا يبقا عليهم قوله  
**فانها حرام** بوافقه قوله غير المجموع وهذا الذي استعمل  
بن عباس

ابن عباس رضي الله عنهما مقدم على قولهما هدم ثم ان الكراهية  
انما تثبت بنهي الشرع ولم تثبت في تسميته شوطا يعني بالاختار  
انه لا يكره التغير واعتبره بان قوله بن عباس رضي الله عنهما  
امرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرموا ابلات اشواط من قوله  
فلا حجة فيه بل قوله صلى الله عليه وسلم لو فعلتمون ما في العنق الحجر  
لا بد من كراهية تسميته العتق بذكره لانه لبيات الجوار ويرد  
بان الاصل عدم الكراهية لانه لا يرد ولا يصفى انما ذكر ذلك  
استقناسا وكون السقوط الهالك لا يقتضي محرومة كراهية وكذا  
يقال في كراهية الشافعي رضي الله عنه تسمية من لم يحج ضرورة  
والطاهر ان الشافعي رضي الله عنه لم يقصد بالكراهية في الصورتين  
الا ان يبقى التثنية تحت التلخيص بما لا يشترط لفظها بالان يبقى  
ونظيره كراهية تسمية المدبوح تحت المولود عفيفه ويورد ذلك  
انه صلى الله عليه وسلم كان يحب الفأل الحسن ويكره الضار  
قوله **سورة العنق** قال الا ستوسى بهم الله محله  
عند القدرة فان يخرج حارز فعل طواف الوداع والنقل محذورا  
وعاريا وكذا طواف الركن عاريا لانه لا عادة عليه والقياس  
منع التنبه والمتخير من وجوب الاعادة فلا فائدة من فعله  
لانه لا يحصل الفصل المحل وفارق الصلاة بحرمته الوقت وهو  
لا آخر لو فتنه وتلقى في الحرم وجوب الاعادة وجب ومقتضاها  
الحزم بالجواز ولا سبيل الى القول به وقد ذكره ابن الحجاج في المحج  
ما يدفعه من جهة النقل ويستفاد الجوار لا سبيل الى قضاء التسمية  
واعترضه بن العباد وغيره والحال لو حاصل ما ذكره مع الزيادة  
عليه انه ان اراد بقوله جاز فعل طواف الوداع والنقل محذورا

عدم



مع النبيين مواضع وكلامهم يشتمل لانه لما رآه عن الحديث وان لم يبرهنه  
وقول الركنين منع النبيين في كسرة الصلاة النافله والطوائف مثلها  
منوع فيها لما لفتته لا لفتته بل مستند وحيد فالمنع الجور  
لطوائف الوداع بالنبي ان كان خوف الاقطاع هذه العن جود  
في طوائف الركنين لانها في كل اولى ما في مصابرة الاحرام الي  
وهو الماست المستغنى الشديدة وان اراد الجواز بل ظهر  
مطلقا فرد ودفع الاذرع فضيلة المذهب ان لا يجوز الطوائف  
اذا كانت نفلا او للوداع عند فقد الطهورين لا امتناع تنقله  
بالصلاة قال وكلام الامام مخرج يصح الطوائف الواجب  
بالنبي فاعلم ما تقدم عن الامام ومن القياس على طوائف  
الوداع ومن كلام المحدثين قول الاستاذ الفقيه سراج  
قال وجه انه فعل طوائف الركنين بالنبي لفتة ما او كبحر عليه  
جيرة من اعصار النبيين ونحو ذلك مما يجب الاعادة معه  
حيث لم يزوجوا البراء والمأقيل رحمة لشدة المصابرة في قيام  
بحر ما مع عوده الى وطنه وحل من احرام قال الولي الخرافي  
ونجب اعادته اذا تمكن لانه انما فعله لضرورة وقد زالت  
بعوده الى ملكه وبوقد من علمه ان المراد بتمكن عوده الى  
ملكه وان لا يطالب بالعود اليها **اعمل ذلك** وان استطاع  
بل ان عاد لزمه والا فلا وليس يعيد كما لو صلى بغيره لفتة  
في محل يجب فيه الاعادة وقد روي الا نفع المأية يعيد عنه  
فانه لا يلزمه وحمل خلافه وان منى استطاع العود لزمه  
ما مر عن السبكي ان الحج ينقض بالشروع فيه واعترض  
قوله ونجب اعادته بان وان كان مقتضى احد وجهي الجرح لكن  
يلزم

رجليه

يلزمه عود الاحرام بعد الحلو والا فكيف تحاط بالحلال بطوائف  
الركن وقد حارب بان له ان يلزم انه منى وصل الى مكة ويمكن  
منه لزمه العمل بقضية احرامه ولا مانع من ذلك ولا يحلله  
انما كانت بعد وفقد الروايات يلزم ان الحلال تحاط بالطوائف  
لان هذا وان كان حلالا بالنسبة لا باطن المخطوران لم يضر  
ان لم يحرم بالنسبة لبقاء الطوائف في الامن وهو اقرب  
معلم ان كلا الا لزامين لا يقتضي ان لا يرجع عدم وجوب  
الاعادة ويقتضي ما مر عن الاذرع من منع طوائف الوداع  
على فاقد الطهورين ان يمسقط عنه ولا دم وهو ما اعتد  
الزركشي وقاسم على سقوطه عن الحائض ورد بان سقوطه  
عنها رخصه فلا يقاس عليها وقد يقال صرح المحقق الطبري  
جواز تركه لنحو خوف قوت رخصة ولا دم كالحائض لكن  
خالفا لاذرع فرجح لزومه واتجاز النزول وقرئ بان  
منع الحائض المستحضر من خلافه والقياس ان لا دم هنا  
لا لقياسه على الحائض بل لان عذر فقد الطهورين  
اولى من خوف قوت الرخصة وانما لم تكن عذرا في الصلاة  
لان لها وقتا محددا فليكن بها رعاية كحرمه حلا وتماخض فيه  
والقول بان يشبهها الصبي وقتها بالسفر ممنوع لانه لا ينقض  
وقته الا ان قلنا بوجوبه على فاقد الطهورين وهو محل النزاع  
قالا وجه وان اعتدنا كلام الاذرع ثم انه لا يلزم دم لان  
منوع من عزمه اذ ليس له حالة جواز بل انا وجوب او  
حرمه خلا وخوف قوت الرخصة او نحوه فانه غير فيه  
بين فعله ولا دم وتركه مع الدم وشمل كلام المصنف وغيره ولي



الصبي اذا طاف به والصبي ولو غير مميز وبشرط طهارتها  
اما الولي فظاهر واما الصبي ومثله المجنون فكذلك على الاوجه  
كما انخذلة الاذرع وغيره ولا يقال ليس من اصل التيم وهو  
معتبر في الطهارة لانا نقول بنسب عنه ولم يما مشي  
عليه الاستوى في المقارنة والجلال البلقيني فراد انه  
لا يشترط ستره ايضا ضعيف لما لفته للقياس فيما  
قالوه في حليل المجنون والمتنع ما قلنا انما وجب  
طهرها وصحت نيته الحليل للصورة توقف حل الوطى  
على الطهر فقلت وصورة توقف الطوارق عليه جوزت  
للولي ذكرنا ايضا فالقياس ظاهر ودعوى توقف حل الوطى  
عليه في نحو المجنونه وعدم توقف الطوارق عليه في نحو المجنون  
لا دليل عليها كما علمت والتعليل بان طهر الولي ينوب  
عن طهره كما حرامه دليل لما قلناه لانه كما ينوب  
الاحرام عنه ويحرمه كذلك نعم بنسب عنه الطهر ونفسه  
فالقياس على الاحرام لم يميم لهم وحيث كان النائم مكلنا  
صح طوافه بقاء طهره قوله **والا مئة** اي بالنسبة  
للطواف والصلاة اما في النظر مكل بدنها قوله  
**ما بين السرة والركبة** اي وجب ستر جثث منها اذ لا  
يتم الواجب الا به قوله **وعورة الكوفة** اي من الطوارق  
اما في النظر مكل بدنها قوله **بمقتضى** اي يتدب  
بالنسبة لما ذكره من الخوف اما بالنسبة لخوف فتنة  
نحذ

نحذ من المزاحمة فهي حينئذ حرام على كل من القريبين  
قوله **او سنها** مثله كل عظم طهر من بدنها على  
الاوجه وتورد اخل عينها نرد ولا يبعد الحاجة بالنسبة  
قوله **بغير اية** اخرج به الملا عنه واصول الموطوعة  
بشيعة وقرونها وان اوجه صدر الله عليه وسلم فهو لا كلهن  
يتحقق الوضوء بالمسهن وقوله **على الا** اي كل من  
الوضوء حر وجا من الحلاف وكذا يقال في كل صورة خري  
فيما خلافت فليس الامر ونحو الشعر قوله **شهران**  
**قوله** اي لدوي الطباع السلام سواء ابلغ سبع سنين او اكثر  
ام لا وانما لم يشترط تطهير ذكر في العجوز لانه سبق لها حال  
كانت تستقي قية ما تنصب قوله **وما عت به**  
**الباب** نقله في المجموع وقنده بما قنده به هنا ايضا  
من ان محله فيما يتشرف الاحتراز عنه كطهر الشارع ودم  
نحو الغل وهو المعتمد ومتى عليه من الرعص والسبكر والاذرع  
وعبرهم ومقتضى قوله يستشف انه يصير بعد المشي عليه  
حيث كان لم يمد وحسن عنه وان كان قليلا جافا مقتضى  
التشبيه بنجس الدم القليل انه لا يصير ذلك لقوله لو قتلتم او  
عصرد ما عقى عن قتلهم ثم رابت الزر كشي قال وليقتيد  
ذلك بما اذا لم ينهد وهي النجاسة ولم يمد وحسن عنها وبه  
قيد النووي فقال ما لم يقصد المني عليها وهذا لا بد  
منه وياتي مثله في سائر المساجد ثم فرق بين هذا وبين  
نقد قتل القمل بان ذلك يحتاج اليه اي في الحلة بخلاف هذا

مجلس

عنه







بعده وهو ظاهر فليس مما اقتضاه قول بعضهم لو شك في بعد  
 العزة على ما في مسطهر الم بونز من ان الشك قبل فراغها بغير  
 ولو بعد الطواف مرد وذكاباني مسوطا في فصل السعي قوله  
**وهو في امرين** مثل الحجر في محل كما مر وصوما فهم الصنف  
 وايت الرفعة من قول القائل ابي الطيب لو لم يكن وجبت زيادة  
 الركن ابر محاذاة محل الحجر منه وحسنه محله كما هو ظاهر في  
 غير الركن ومن على السقم اما ما في اذان ما سامت من  
 الركن ونوع وجود الحجر في محل ابر بقدر الحجر لو جعل  
 في ذلك المحل المسامت فما تعقب به الا ذكره في تغيير الصنف  
 بمحله من ان المراد الركن لا المحل ينبغي ان يكون مراده ما قرره  
 واللام يظهر للمشاحح فايده كما يظهر بالتأمل هذا وقد استشكل  
 الاستوي استلام محله وكان وجهه ان الخصوصية الثابتة  
 للحجر من كونه يمين اليد في الارض ابر بركته او على طريق التمثيل  
 المقرر عند البيانيين وكونه يستعمل من استلهم الحق ان مسلمان في  
 عبادة وقررت رواية عليهم فعل معنى اللام غير موجودة في محله  
 خلاف المحاذاة وحيار بان هذه حاله ضرورة فشرع بها ذلك  
 تحصيل لا لتلك التفضيل وان لم توجد حكم الشرع عجم بها كافر الركن  
 والحر ايا وقول القائل ابر الطيب ليس ان يجمع في التفضيل  
 بين الحجر والركن غريب **صحيح** قوله  
 ابر على بغيره بحيث لا يتقدم حجره من الحجر ما يلي  
 الباب كما يلقى توجهه بكل بدنه لبعض التقية في الصلاة  
 وان اختلف المراد بكل البدن في البيانيين اما اذا جاوز بعض  
 بدنه

كما مر

الحج

بدنه الى جهة الباب فلا تحسب طوقته وما غرضه علم انه لا يحتاج  
 في تصويره محاذاة بعض الحجر بكل بدنه الى كونه محاذيا لا يخرج منه  
 شي الى جهة الباب او بعد اجبت مصدر المحاذاة لانه اذا التقبل  
 بل جعله على يساره كان في سمت غرضه بدنه والغالب ان جهة عرض  
 البدن تكون دون عرض الحجر ومن ثم قال الاستوي قد توقفوا في  
 تصويره وتكلموا ولا وقفه ولا يحل ان يفرق لعل سبب التوقف  
 المتاعلان المراد بكل البدن ما بين المتكبين وان لو سامت  
 الحجر منتصف بدنه ونصف الاخر الى جهة اليمين او الى جهة الباب  
 صحيح لانه اذا انقل قبل محاذاة الحجر الى جهة الباب فقد حاذى  
 بكل الحجر في الاولى وبعض من الجانبين جميع شئت لا بد من قال  
 السبك اخذ من قول السامعي في الام وكذا اذا حاذى السطح  
 من الركن في السابح فقد اتم الطواف هذا امر السامعي رضي الله  
 عنه بتبليغ حديثه على ان المحاذاة تشترط في آخر الطواف  
 كما تشترط في اوله ولا بد ان يكون الحجر في المحاذية لم لا  
 هو الذي حاذاه اولا او مقدم ما الى جهة الباب ليحصل استواء  
 البيت بالطواف وزيادة ذلك لجزء المحاذية كما يجب غسل  
 جزء من الرأس مع الوجه انفق واقفه على ذلك الغرض جماعه  
 وعبره وهو ظاهر ومعنى قول السبك كما تشترط في اوله  
 ان محاذاة جميع الحجر ابتداء ليست تشترط كما علمت انما  
 فكذا في الاتفا لكن لا بد من محاذاة ما حاذاه اولا ليحصل  
 الاستيعاب من قال مراده التشبيه في مطلق المحاذاة  
 لانه يستوعب جميع الحجر بالمحاذاة في آخره كما يستوعب



في اوله ليوافق كلام الساق في رضى البدر عنه وما فهم عنه  
 اين جماعه فقد ابعد وغفل عن ان الحاذاه لجميع الحجر  
 ليست بشرط وانها تكون لبعضهم بكل بدنه الذي هو الشق  
 الايسر وعلى هذا يحمل قول الزركشي كما بشرط حاذاه الحجر  
 جميع البدر في ابتداء الطواف بشرط ذكر في الاذهاب  
 نص عليه في الاملا انتفى فمراده بجميع البدر الشق الايسر  
 ليوافق ما مر عن السبكي وينص الام النص الذي تقدم  
 وجبت في كلامه لا يخالف ظاهر النص كما يظهر بادي  
 تأمل وقول الحال الطبري لا يلزم ان يمر من الاخر على جميع الحجر حيث  
 يصير خارجا عن جميعه مما يلي الباب ضعيف او مؤول على ما اذا  
 كان الذي حاذاه اولاً هو طرفه وهذا ينهك على دقيقه يغفل  
 عنها اكثر الناس من بينهم اسوفاً ثانياً عند التوجه الى اول الحجر  
 مما يلي الباني لم ينقطع النبي قبل المرور على جميع الحجر ومما يلهو  
 مطلقاً وكذا ان مر على جميعه وهو مستحضرها وكان الذي  
 حاذاه اولاً هو طرفه مما يلي الباب لانه اذا وجب المرور عليه  
 لا كمال الشيع الا لا يتلف بفارقة النبي له قول  
 اوله مر عليه جميع بدنه اي الشق الايسر لا يشترط اذا جعل  
 الحجر عن يساره كان في سمت عرض دون عرض الحجر كما مر  
 المتكبد وخوه مما في جهة العرض دون عرض الحجر كما مر  
 قول **يجعل ذلك او طوافه** اي ان كان لا يقتصر  
 لنبيه او استمر ذلك كما لما ياتي فيها قول **ان جعل**  
**طوافه البيت على يساره** وفي نسخة صحيح عن يساره الى  
 يتصل

مع  
 لانه

يشتمل المحور ولو صديداً وهو ظاهراً الا استوي وبمحصله من ذلك  
 اثبات وثلاثون صورة حاصلة من ضرب اربعة وهي جعل  
 البيت عن يمينه او يساره او امامه او خلفه في اثنين وهما الزكاة  
 التي حقه الباب او الباني وهذه الثانية في اربعة لان كلا  
 منها اما ان يدرك قبله معتدلاً او منكسراً الى اسفل  
 او متعلفاً او منكسراً على وجهه قال وكذا ما يلزم الاجل البيت ان  
 عن يساره ومتساوياً ووجهه على عيشة الاعتدال في الاول  
 ما لو جعل راسه لا يسفل ورجليه لا على او وجهه للارض  
 ظهره للسماء او عكسه قال فلا يصح مع كون البيت عن يساره  
 لمساودة الشرع لكن بحث في النقيض الصحيح في هذه الثلاثة  
 مع العذر قال فان المراد من المحور قد لا يتاخر في حله الا كبر  
 بل قد لا يتاخر في حله الا ووجهه او ظهره الى البيت لتعذر اضطراره  
 الا كذا في سفره واقتول ما ذكره الاستو في الصور كلف  
 ظاهرة الا في هذه الثلاثة فلا يسعد عند ان يقال بالصحة  
 فيها ولو يلي عذراً ساعداً ما قالوه من الصحة فيما لو طاف  
 حوا او زخفاً وان قدر على المشي مع مساودة للشرع خلاف  
 ما لو مشى القهقري بانواعه الا زرعاً فان السيرة ان كان  
 على يساره لكن المتأبدة فيه التمدد لا فيه ترك الدوران  
 الذي يعلم الشارع من اصله خلاف ما قلناه فان فيه ترك  
 صفة فقط كما في الزحف والحيوم رابيت بعضهم قال ان مقتضى  
 كلام الرازي الخوان **وجهاً** نار عوا في الرجوع بانه احداث وغيره  
 يعني لم تزد وهو يبدى ما ذكرته لا نعم اذ لم ينظر والركن فيه تكراً







بالكعبة التي عليها المبدأ المستقيم المرقم في جواربها التلام الترفي  
 والقربى والهاى ويعتقد حجازة الحى بنا تشرق في لاينا علم وهو  
 شاذروان ابينا واما الحجازة الملاصقة لحيوة الكعبة التي  
 تلى الحجر اى بكسر الحاء فليست شاذروان ثلاث موصوفا من الكعبة  
 بل رتبة شاذروان من نصرتكم في الجانب الشرقى وهو جهة الباري  
 بان ما قبل شاذروان سوا الذرى عليه بنا وغيره اذا انفرد ذلك  
 فتولم في موازاة الشاذروان من غير ان يراعى كالامام انه  
 مختص بحجم الباب فيجوز به عن الكعبتين الاخرتين اما على  
 عام الجهات الثلاث فلا يجزى به عن شى وقد صرح بذلك الاذرى  
 في قوله فقال وعرضه ذراع وهو مرتفع عن الارض قدر يلى  
 ذراع ولا يظهر عند الحجر الاسود كما هم يزكوا رفعه لتقوين  
 الاستلام وقيل انه على بعد ذلك وعلى التقديرين ينسب الاختلاف  
 عن مناهن الركن الاسود حال الاستلام والمرور ثلثا لم يرد  
 جزء من البيت ثم قال فان قيل هل الشاذروان من جميع جوانب  
 البيت او من بعضها قلت ظاهر نقل المصنف وغيره انه  
 من جميع الجوانب قالوا وهو ظاهر من جميع جوانب البيت  
 لا عند الحجر الاسود وكلام الامام الحريمى وغيره انه من  
 الركن الشمالى الى الحجر الاسود وعلى هذا حسن قوله من  
 قال او مس الجذاب في موازاة الشاذروان يخرج من  
 حدار لا شاذروان تحت قنم فان مسه لا يصير أصلا اما  
 اذا قلنا انه محيط بالكعبة فلا يحسن ذلك ويكون مس  
 كل جزء منها حال المرور ما نفع على المرحم الا الركنين اليمينين  
 فانما على القواعد وقفا انتهى وينفع في الخادم فقال عقب  
 قول

بجداره

قول الرافعى او مس الجذاب في موازاة الشاذروان قيل انما ياتي هذا على ما  
 سبق فثم ان الشاذروان من بعض جهات البيت لا من كل  
 يخرج من حدار لا شاذروان تحت قنم فان مسه لا يصير اما  
 اذا قلنا ما قاله الجمهور انه محيط بالكعبة فلا يحسن ذلك  
 ويكون مس كل جزء منها حال المرور ما نفع على المرحم  
 الا الركنين اليمينين فانما على القواعد وقفا انتهى  
 فتأمل ذلك بخلافه صرحا ايضا في رد ما ذكره شيخنا وغيره  
 رآه ما ياتى الا على الضعيف انه مختص ببعض الجهات وفي  
 ان قوله الذي في جهة الباب وفيه منتهى انه فهم  
 من قول التوروس وهو ظاهر في جوانب البيت كذا لا يظهر  
 عند الحجر الاسود وقد احدث في هذه الاطراف عدة شاذروان  
 عدمه بالكعبة وليس هذا معناه وانما معناه عدم ظهوره  
 مع وجوده ثما مر عن الفاسى وغيره ولا ينافى قوله  
 وقد احدث الخ لار مرادة احداث البناء المسسم لاهل  
 الشاذروان كيف وقد صرح هنا وفي المجموع بقوله  
 في الدقيقه التي ينسب اليها بقوله ونص من هناك  
 في قوله لكان قد قطع جزء من مطافه وبداه في هذا  
 الشاذروان وهذا صريح في ان ثم شاذروان اما بقوله  
 الاذرى عن الا الركنين اليمينين الخ فقيم نظر فان كونهما  
 على القواعد لا ينافى ان الشاذروان من البيت لما نقل  
 ان الاساس من الجهات الثلاث وجميع على اساس  
 ابراهيم على ثلثا وعليه وعلى سائر الانبياء افضل الصلاة  
 والسلام كما في خبر بنات الزبير رضي الله عنهما لكن

وهو شاذروان من كل جهة  
 فليس الجذاب في موازاة الشاذروان  
 قيل انما ياتي هذا على ما  
 سبق فثم ان الشاذروان من بعض  
 جهات البيت لا من كل  
 يخرج من حدار لا شاذروان  
 تحت قنم فان مسه لا يصير  
 اما اذا قلنا ما قاله الجمهور  
 انه محيط بالكعبة فلا يحسن  
 ذلك ويكون مس كل جزء منها  
 حال المرور ما نفع على المرحم  
 الا الركنين اليمينين فانما على  
 القواعد وقفا انتهى وينفع في  
 الخادم فقال عقب قول



نقصر عن صرح الجدار بعد ارتقاعه كما مر فالوجه ان الشاذ دروان  
عام للجوانب كلها حتى عند اليمايين وتفسيره بالبدن ربما  
خرج الثوب كمن القياس الخاف ملبوسه ببدنه وكما خلا  
ومس الجدار ليس شرط بل حصول نحو بدنه في هو الشاذ  
ممنوع وان لم لمس الجدار كما صرح به المصنف هنا بقوله  
الا في وبدنه في هو الشاذ دروان وفيه ينظر لوقتته بدلك  
وبه صرح في المجموع ايضا فنقول بعض مختصر الروض  
الظاهر انه لا ينظر على وكذا يقال فيمن ادخل بقصر بدنه  
في هو حابط الحجر كما صرح به الا ذرعي وغيره بل صرح به  
المصنف هنا بقوله فلو طاف في حرمه منه حتى على جداره  
لم يصح طوافه وكذا في المجموع وعبارته والصحيح الذي قطع  
به المصنف واكثر الاضمار وهو نص الشاذ في صرح به  
عنه في المختصر اشترط الطواف خارج جميع الحجر وخارج  
جداره انتم فنقول بعضهم الذين يطهران مثل ذلك يقتصر  
في الحجر والشاذ دروان على ان ينظر في قوله فينظر طوافه  
نقد اس بعضها الذي حاذر فيه الشاذ دروان دون ما عده  
ثم ما ذكره المصنف هنا مما يتعلف بالحجر يكسر اوله هو العقيد  
الذي مشي عليه في غير هذا الكتاب ايضا وان تارخ فيه ما عده  
فلا يصح دخول وقتته في شي منه وان لم يقل انه من البيت كما  
صرح به المصنف وغيره ونحوها هو للانباع ورعاية المجموع  
رواية

رواية الحجر من البيت وان صرح ما في الفعل طلبا للاختناط ومن ثم  
قال في الصلاح ما ذكره المصنف عنه لا يقال ان فعله صلى الله  
عليه وسلم في حجه كغيرهما للندب فلم يكن هذا منه لانا  
نقول الاصل في افعاله التي وقعت فيها الوجوب الا ان  
دار دليل على الندب وعلى تسليم انه ليس الا بعد ذكرنا طفا  
الحلقا الراشد بثبت من بعدهم على الطواف خارج ادر  
دليل على وجوب ذلك ولا لفعله اخذ منهم سيما العذر ورون  
قوله **ان كان الطواف في غير الحج** على نية اوله  
كغيره فيشترط مقارنتها لما يعتبر بها ذائمه من الحجر كما  
صرح به العزمي جامع وغيره وهو واضح وظاهر انه  
يكفي نية الطواف وان لم ينظر في لعدده وان لو نوي  
سبعين فالتزم صرح به سبع فقط لكن قال الاستوس يجوز  
جمع ستة العشاء والوتر بنية واحدة وقياسه على ما فيه  
من تحت الصحة هنا بالاولى ثم رايه الزركشي تغل عن نظر  
الام واعتمده انه يجوز التطوع بطوافه واحدة اذ هي بالربعة  
وان لا حصر للطواف كالتقل المطلق حتى لو نوي عشرة  
الطواف دفعة او اطلق صرح كما يصح اطلاق نية النافله  
ويصل ما نشأ ورد بات كلام الام انما هو بين ادر طواف  
اسبوع كما قاله الرازي فيد انه بعد طوافه مرة فلم  
احد ما فعله لا فيمن ينقطع ابتداء بطوافه ويات  
المعروف انه لو نوي دور سبع كان متلاعبا او ارب  
ومر من تسليم انقطاع النية كان في سبع فقط ولا بحسب



ما زاد على ذكر وقد نقل الحب الطبري في قوله صل الله عليه وسلم  
من طاف بالبيت خمسين مرة خرج من ذنوبه كيوم ولدته  
امه وعمر بعصمته ان حمل المرة على الطوفة واستنبت منه الدلال  
على صحة الحاق ما زاد على الاسبوع بما نقص عنه اي فيما اذا  
نواه ولم ينضم ثم قال وهذا الاحتاج فاسد لان ما دون  
الاسبوع اشتملت عليه بين الاسبوع وعشرين صحبة  
لوجود التقصد الى المشروع في هذه العيادة وهو الاسبوع  
ثم عرّف قطع النية فلا يحبط ما مضى بخلاف ما زاد عليه  
فانه لم يشتمل على نية صحيحة لان الطائيف يخرج من طوافه  
الشرعي باستكمال سبعة واحتاج في الزيادة لتجدد نية  
انتهى ونقل الحب ايضا عن بعض فقهائهم انهم ان توفهم من  
قول الصبري ان لو طاف اربعين متصلة ثم صلى ركعتين جاز  
انه اراد بالانفصال الجمع بينهما بنية واحدة كما جمع بين  
ركعات كثيرة بنية واحدة ثم رده بان انفصاله لم  
يرد ذلك لان الطواف ليس له تحليل بل يخرج منه بانفصال  
الربع وان لم ينو الخروج فلا بد من تجدد بنية اخرى كلات  
الصلاة وانما اراد بالانفصال انه لم يصل عنت كل اسبوع  
ركعتين انتهى وهو ظاهر ما ذكرناه اولاً لكن يحتاج  
للمعرفة بين ما مر عن الاسبوع لا ان يقال  
ذلك فخرج خارج عن القواعد على تقدير تسليمه لا يتاس  
عليه ثم ما اطلقه الحب ما لفتنا في حق حصول الثواب عند  
القطع

القطع محله في قطع لحدرو والا فلا ثواب له نظير ما صرحوا  
به في قطع الوضوء وغيره وقول الرزكشي لا فرق هنا  
بخلاف الوضوء في محل المنع اذا لا عار في قولهم **ان**  
**كان** **يجمع** **الحج** يدخل فيه طواف القدوم فلا يحتاج لنية  
على المعتمد الذي صرح به الشيخ ابو حامد خلافاً لما  
يونس ويخرج منه طواف الوداع فيحتاج اليها كما رجم  
ابن الرقعة وغيره لان المعتمد عند الشيخين انه ليس  
من المتأسسك ويهدأ على الاستسور حيث نظر في كلام  
ابن الرقعة والتفصيل بان وقع بعد التخليل فلم تستلم  
بنيت المنكر مردود بالتسليم الثاني من المعتمد ولا  
يصح رده بالاعتداد من ايام التشريق من غير نية  
وان وقع بعد التخليل الثاني لان الرمي ليس من جنس  
عبادة تشترط لها النية ولم يعلم الحجة وجوب النية  
فيم وان قلنا انه من المتأسسك لو وقع بعد التخليل الثاني  
وهو من جنس عبادة محتاج للنية وعرف بين وبين التسليم  
الناية بان على صورة عبادة مستقلة محتاج لنية مستقلة  
التعيين ثم لا تقتضي معطى من نوعه بخلاف التسليم  
الثاني فيقول القائل لا يحتاج لنية كسائر ركعات الحج فتعريف  
قال ابن الرقعة كما بن تحليل المكنى شيخ الطبري والمراد  
بالنية المختلف في وجوبها غير طواف المنكر بنية اصل  
التفصيل اخذ من قول البيهقي استنباطاً من كلامهم  
لا يجب تعيين النية وجهاً واحداً وانما الوجهان في ان



صريح القصد الى الطواف انتهى وتعين الزكشي بان  
ينبغي اشتراط قصد الطواف حتى لو دار بالبيت وهو لا  
يعلم انه البيت او لم يقصد الطواف لم يحزه وهو ظاهر  
ويدل له قولهم في الرمي مع قول بعضهم انه كالوقوف  
غيايا في اشتراط قصد الرمي ولو رمي في الهوى فوقع في  
الرمي لم يتعد به قال السبكي ولا ينافي ذلك قولنا ان  
المذهب عدم افتقار الرمي الى نيته فانه قد يقصد الرمي  
ولا يقصد النسك انتهى واذا لم يكون ذلك في الرمي ففي  
الطواف اولى فلا بد من قصده ولا ينافي فيه قولهم لو طاف  
عن غيره وقع عن نفسه لانه هنا قصد الطواف وقصده  
عن نفسه لا يشترط كالرمي والاطراف هم ان لو طاف محرم تأيم  
ممكن صح حمل على ما لو طاف له ذلك بعد قصد الطواف  
ووجه قول الزكشي حتى لو دار الى اخره انه اذا ثبت  
اشتراط القصد استحالة وقوعه من جعل البيت ليس  
مراده اشتراط استحضار ان الطواف بالبيت حال النية  
اذا علمت ذلك فقولهم طواف النسك لا يحتاج لنية وطواف  
غيره يحتاج اليها مما يتشكل على ما رجحه الزكشي ويؤكد كلام  
ابن الرقعة لان المراد ان كان قصد الفعل فهو شرط في  
كل طواف او تعيين الطواف فليس بشرط في كل طواف مما  
المحل المختلف في وجوب النية فيه ويعد محسنا بان الحائض  
منه هو قصد نفس الفعل لا مطلق القصد نظير قولهم  
يشترط

يشترط فعل الصلاة ولا يكون مطلق قصد بها مع الفعل  
عن رطب بالفعل فطواف النسك يتكرر فيه مطلق القصد  
وطواف غيره لا يدرك من قصد الفعل دون التعيين  
كثيرة فعل الصلاة المطلق ورعا بفهم ذكر من قول ابن  
الرقعة نية اصل الفعل في قصد فعل الفعل لا مطلق  
القصد ويفهم من فرق السبكي السابق ان المراد بالنية هنا  
هي قصد الوقوع عن النسك وذلك غير واجب بخلاف قصد  
الفعل وما قدمتم اوجه فان قلت يوجب كلام ابن الرقعة  
قولهم في باب الوضوء ان جعله قائم مقام النية فلو غسل  
رجله مثلا صح وان كان غافلا عن النبيل بخلاف ما لو غسل  
ولا شك ان طواف النسك لا يخل فيه كغسل الرجلين في الوضوء  
قلت هو كذلك لكن الزكشي ان يعرف بان الوضوء وسبيل  
يفتقر فيها ما لا يفتقر في غيرها من المقاصد وما بان من  
ان الطواف قربته في نفسه والحاصل ان كلام الاصحاب  
هنا وفي الوضوء ظاهر فيها قال ابن الرقعة يل قول المصنف  
وعبره واذا قلنا الى اخره صرح فيه فهو المعتمد وان  
كان لكلام الزكشي وجه وجب من حيث المعنى والقياس  
السابق على الرمي قوله **ما لا يصح ان يشترط**  
فارق الوقوف حيث لا يصح صرفه بان قربته في نفسه  
بخلاف الوقوف ويؤخذ منه ومن اجزاء الشئ بخلاف  
الطواف في الرمي انه مثله وهو ظاهر خلافا لما اعتمد  
الاستوى ومن تبعه ثم رابن القادري عليه بان



الرمي اى جنبه قد يتقرب به وحده كرمي العدو ومقو فرقة  
من نفسه تصح صرفه كالتطواف بخلاف الوقوف انتهى ويدل له  
ما ياتي من اشتراط قصد الرمي بخلاف عرفه فان لا يشترط  
قصد بها وقولهم من عليه رمي وطواف قريبا وطاف غيره  
وقع عن نفسه وبما يقرر يعلم ان الذين يتجه اعتنا هذه ايضا  
ان السعي كالتطواف لان جنبه يتقرب به في المشي للعبادة  
فليس كالوقوف ويدل له كلام صاحب الكفا في الاثنى قريبا  
فقول المحب الطبرسي انه كالوقوف فيه نظر واقعه كلامه انه لو  
دفعه اخر بعد التنبه فمشتى خطوات بل قصد اعتد بها  
بل هذا اولى من صحة طواف النائم ثم رايته المحب الطبرسي  
حرم بذلك وعلمه بان قصده لم يتغير وانما لزم المصل  
العود للاعتدال مثلا اذا سقط لوجهه مع ان الواجب  
ثم فقد الصار فلا مقصد الركن كما يعتا لان الصلاة محتاط  
لها ما لا محتاط للتطواف بدليل ما تقرر في النائم بعد التنبه  
من الاعتدال بان حاله الواقعه منه بخلاف نظيره في المصل  
ولو مشى خطوة او خطوات بنية حاجته لم يحسب له ومنه  
كما هو ظاهر ما لو توجه عليه سجود تلاوة فلم يركع لا يسجد  
فيه فمشتى بقصد الوصول لتحل يسجد فيه لان هذا مقصد  
شي اجنب عن التطواف فكان صارقا وانما هو صرف التطواف  
لرفع نحو القريم دون الصلاة لما هو ظاهر من ان يبيت  
التطواف وحده لزم العزم متناهم في العادة اذ كثيرا  
ما يمشي

ما يمشي السطح مع تحريكه على هيئة الطواف فكان قصد ذلك يخرج  
له عن العادة بخلاف في الصلاة فان لا يقصد بها عادة ذلك  
فلم يعد مقصده صرفا كما يدل على ان القاصر ابو الطيب حها  
ان التنبه يجب في جميع اعمال الحج كالرمي وغيرها فبينت تدبرها في  
الجميع خروجها من الخلاف قول **حلالا** اى ولم ينو الطواف  
لنفسه قوله **قد طاف عن نفسه** اى اولم يدخل  
وقت تطوافه قوله **حسب الطواف للمحمول**  
قال الا استوي المراد بالحسيان له انما هو عن طواف  
تضمنه احرامه لا مطلق الطواف حتى لو كان المحمول  
قد طاف عن نفسه كان كما لو حمل حذلا حلالا لا يملك  
انتهى وهو ظاهر معلوم من قول المصنف الاثنى بشرطه  
قوله **يشترط** اى من نحو ستر وظهر ودخول وقت  
وعدم صارف وغير ذلك مما مر وبشرط ان لا ينوي  
الحامل الحلال او المحرم الذي طاف عن نفسه ولم يدخل  
وقت طوافه نفسه سواء اتوى المحمول ام لا فان نوى  
نفسه ولو مع المحمول المحرم او الحلال وقع لنفسه ولو  
نوى كل نفسه وقع عن الحامل فقط وحامل محدث  
او نحوه كالبهيمة فلا اثر لنفسه قوله **لم يملك**  
**عن نفسه** اى وقد دخل وقت طوافه والمراد  
به طواف الركن وكذا طواف القدوم على ما بحث  
بعضهم اخذ من الحاقه به في عدم التنبه قوله  
**او عنها** هو ما مشى عليه الشيطان واعتز منه الاستوي



بأنه مخالف لتصل الاملا على وقوعه لهما والام على وقوعه  
للمحمول ورده الادريجي بان ما نقله عن نصر الاملا  
غلط بل الذي فيه وقوعه للحامل فقط ووجه الاصحاح  
لموافقته للقياس فان لو تولى الحج له ولفيره وقع له  
فكذا ركنه واختم قوله عليه انه لو جذب ما هو عليه  
كخشيته او سفينته لم يكن لطواف كل ثقل بطواف  
الاخر وهو ظاهر خلافا لما تحت الحاشية بالحمل فيما مر  
فيه فيقع لكل منهما هنا ما لم يقصد الجاذب المشتري لاجل  
الجذب لانه صرف له جيبه ونقد المحمول كما تفرد به  
كما ذكره المصنف وكذا الحامل نعم لو تولى احدهما نفسه  
والاخر المحمول او كان احدهما محمدا دخل وقت طوافه  
ففيه تردد ورجح بعضهم عدم الحصول للمحمول وليس  
يبعد وقضية كلام صاحب الكفا في ان السوي كالطواف  
فيما ذكر مما يمكن ان يتأني فيها ان يكون عليه سقي  
دخل وقت وهو ظاهر وبه صرح بن خليل المكي  
وعيره واعقده ابو زرعة وما نظيره التزكشي  
وعيره فيه بعد لما مر من انه مثل في اشتراط  
عدم الصارف بخلاف الوقوف وقول الطبري  
انه كالوقوف فيبين على ما مر عنه وما ذكر من الوقوع  
للمحمول

للمحمول اذا تولى الحامل المحرم وان دخل وقت طوافه  
لا يتأني في قولهم من عليه طواف الركن لو تولى غيره عن  
غيره او عن نفسه تطلوعا او غيره ورفع عن طواف  
الركن لانه في الاول صرفه لغير طواف لجعله نفسه  
كالدرية فهو كقصد تحصيل الركن وحده والثاني  
اراد الاثنان مجتمعا تحصيل الركن لكنه صرفه لغير ما عليه  
فلم ينصرف كما في الحج وقد ذكر كلامهم في بيته في مخرج  
الارشاد بقوله **او حمله غيره** اي بشرط ان ياذن  
له الولي احد امت قولهم لا يصح طواف الصغير راكبا  
الا ان كان الولي سابقا او قابلا وهذا لا يمكن فيما  
اذا كان الحامل ادبيا فاشترط اذن الولي هنا ليقيم  
مقام سقوته او قوده في الداية ومقتضى كلام المصنف  
ان حمل الولي للصبي ياتي فيه جميع ما قرئ من الاقسام  
وهو كذا في مقول المحي الطبري لو تولى عن نفسه وعن الصبي  
رفع لهما مبني على ما نقله الاستسور عن الاملا قوله  
**حرمين** اي او اكثر قوله **وهو طواف الزبارة**  
ما اشتهر اليه من ان ركوبه قبل الد عليه وسلم فيه ايمانان  
ليظهر فيستغنى هو ما رواه مسلم ما راى السكرو في هذا  
من روايته من زور انه طاف راكبا لمصر اشتهر بذلك  
رواه ابو داود على ان في اسناده من لا يحتج به وما  
اليهم في حديثه لفظه لم يوافق عليها وهو قول وهو



يشتكي ومن ثم قال الشافعي رضي الله عنه لا أعلم أنه صلى الله عليه وسلم  
في تلك الحجة اشتكى وأما طواف القدوم فحق الأمام وغيرهما  
وحكي الاتفاق عليه أنه صلى الله عليه وسلم فعله ما شئنا وظهر  
أنه صلى الله عليه وسلم طاف في حجة الوداع على راحلته بالبيت  
والصفا والمروة لا ينافي ذلك وإن كان سعيهم في تلك الحجة  
إنما كان مرة واحدة وعقد طواف القدوم لأن الواو لا  
تقتضي ترتيباً قولاً **قال أصحابنا ولا يكره** نقله  
عنهم أيضاً في الروضة وأصلها ونقله في المجموع عن الجمهور  
وصححه فهو خلاف الأولى لكن جزم فيه في أحكام المساجد  
كالرافعي في شرح المسند الكراهي وعترض الاستوى  
وعنده الأول بأنه مخالف للنص وكتب الأصحاب وبأن إدخال  
الصبيان المساجد حرام أن علبت بنحو يسهم لها ولا فمكره  
ورد بأن الشيخين نقلوا ذلك عن الجمهور مع أنه في المجموع  
نقل الكراهي عن جمع وضعف ومن حفظ حجة علي لم يحفظ  
وبأن إدخال البهيمه هنا إنما هو كحاجة إقامة العتمة كما فعله  
صلى الله عليه وسلم ولهذا لا يكره إدخال الصبيان المحرمين  
المسجد ليطوفوا في الباني نظر لأن محل النزاع إذا ركب لا المقصد  
صحيح لم يرض أو ظهور لا شفتان أو افتدأ به قالوا في إيجاب  
بأن الحاج سويح له في ذلك على خلاف القياس وإن علبت تجلس  
البهيمه للمسجد كما يشرح به كلامهم لا سيما كلام الإمام الذي  
ذكره المصنف فتشبه لا عليه ومقابله لكثرة ما عليه من  
الاعمال والمتابع وظاهر كلامهم أنه يجوز إدخال غير المميز المحرم  
لحاجة

لحاجة الطواف به وإن لم يؤمن تلويثه وهو واضح وهو أن  
المعدور محمولاً أولى منه راكبا صيانة للمسجد عن الدابة قال  
الدميري وبكره الطواف محمولاً مع القدرة على المشي انتهى  
وفي نظره أن الظاهر أنه مدين على ما مر عن الاستوى قالوا فيه  
أنه خلاف الأولى كالركوب على عذر وليس كون الطواف قائماً  
فإن رجع القادر على المشي كره كما في المجموع ونظر فيه الزركشي  
كما لا ذكره بأنه أحدث فثبت لم يزد وبأن اشتباها  
من الطواف راكبا بعبد قال الأذري وكخطبة الحنفية وأدرك  
المكتوبة لأن الطواف صلاة وحاجته بأنه لا بعد في ذلك  
فإن الركاب كما سقطت عنهم القيام مع قدرته عليه وإن كان  
ركوبه لغیر عذر فالماشي ينبغي أن يسقط عنه وإذا سقط عنه  
القيام فلا فرق بين أن يزحف أو يجلس على شيء ويكره غيره  
ولا بين القرض والتفل وكون الطواف صلاة إنما هو في شيء  
خاص لا مطلقاً وهذا يعلم أن الواجب أنه يجوز الطواف  
مع الأحناء وقول الاستوى لا يجوز كالمصل نغلا يتعدا ويحيط  
ولا يتحتي مردوداً بأن المصل نغلا يجوز له الأحناء أيضاً لأنه  
أكمل من التقود يدل على أنهم أوجبوه على مصل القرض حيث  
لم يقدروا على بعضه الرابع ويعلم أن الواجب أيضاً الصبح في الأحوال  
السلام التي مر عن الاستوى أنه يقول بالمطلات فيها وكونه  
حائماً إلا بعد ركستة الحر وعليه يحمل ما نقله الزركشي وغيره  
عن جمع من الصحابة وغيرهم روى أن الله عليهم أنهم كانوا يطوفون  
طوافاً فليتين واضعاً أن هذا لا يدل على أنه ليس خلاف الأولى



او مكر و بها خلافت توهم لتوقفه على صحة الحديث وعلى تسليم  
تقد يكون بيان الجواز او لعذر وبسبب ان يرفق في المشي لكثرة  
خطاه رجاء لكثرة الاجرام تصعب عليه المشي في رضى الله عنه بل  
قال و امره لم يتر اسراع اذا كان خاليا ما اكره له من اسراع  
اذا كان مع الناس وسكان يوزنهم بالاسراع وقد قال ابن عباس  
رضي الله عنهما اسعد الناس بهذا الطواف قريش واهل مكة لانهم  
يمشون فيه التؤدة وتقتصر كلام الحب الطير ان الاثر يابسون  
بكينه وتؤدة بحيث يطوف غيره اسابيع مع نساي وي  
او صا قهما في الحضور افضل قال النشائي تصدق الشافعي بقتضيه  
انهم وانت خير بان محله ما اذا لم يكن هناك اسراع والا  
فقد عرفنا ان الشافعي رضي الله عنه انه مكروه فلا يقال افضل  
ودا قه ان الكلام في تؤدة لم يصح بها بختم والا فهو مكروه  
بل حرام ان قصد به الجنبلا قول **الثاني الاضطباع**  
اي وبكره تركه وفرض الرمل على العذر كما تصعب عليه المشي في  
رضي الله عنه ولو تركه في بعض الطواف او الرمل في الاولى او  
الثانية او ثلثها انا به عن الباقي وكذا الاضطباع  
في السعي قول **ثالث الصلاة في الاضطباع**  
هي عبارة الشافعي رضي الله عنه وبسبب انها دسما انه لا يتركه  
الا في الصلاة فقط لروا المعنى المتروك لاجل ما يغنيها بها  
في عبادة عتقا قبل شروعه في الدعاء قول **وسعي مضطجعا**  
اي في جميع سعيه وقيل بين الميلين فقط قول **الرمل**

112  
**رمل فيه** اي الذي يشرع فيه الرمل وان لم يفعل كما ان الرمل  
يسن وان لم يضطجع لان كل واحد منهما في نفسه فلا  
يتركه بترك غيره وكما هو كلام المصنف السابق في تقرير  
الاضطباع انه لا يسن لكس كسك لا يسا للمحيط لعذر اخره  
والذي يظهر انه يسن ويكوت غوث تيا به ان لم يتيسر كسها  
ويجعل طرفه على عاتقه الا يسر لان الحكمة في اصل مشروعيته  
كما الرمل انهما للجلادة والقوة للمشركين وبالنسبة اليها اظهار  
الناسي والاتباع والجد في العبادة وكل ذلك حاصل مع التيسر  
وقولهم يكون لثقة الايمان بارز اجري على الغالب وايضا  
فالحاقهم السعي بالطواف فيه بدل على ان غلظت معنق لثمة تيات  
الاحاطة فيها فيقا سر غير المتجر عليه كما علمت من اظهار  
داب اهل الشطارة كحاصل ذلك مع اللبس ايضا ثم رايبت  
التركش تحت انه لا يسن للانس وغيره تحت انه يسن له ان  
ليس لعذر والواجب ما قد صنف من الاطلاقات فوالله  
**ولا تضطجع المرأة** اي ولو صغيرة كما هو ظاهر وصليها تحت  
هنا وفي الرمل فلا يسن لها وقول الاستوي المعنى المقتضي  
للمشروعية وهو كونه داب اهل الشطارة يقتضي التحريم لانه  
يؤدي الى التشبه بالرجال وهو حرام ناذع فيه التركش فقال  
اما الرمل فلا يشك انه لا يحرم ولا تحسن للتعليل بالتشبه لانه  
لغا في اقامته سنة واما الاضطباع فلا وقفه في تحريمه لا  
من حقه التشبيه بل لانه فيه كشف العورة وهو مبطل للطواف  
انهم وانت خير بان هذا الاثر في الاثر كسها ان كسها منك بها



لا حله اما لو فعلت فوق ثيابها او لم تجرد ما تستبريه كل يدنها  
 وجوزنا هو افها عارية او كانت امنة فلا حرمة عليها  
 وان قلنا الامنة كل حرة في النظر احدا من قولهم يجوز للحرة  
 كشف وجهها وان ملنا بحرمة النظر اليه وعلى الرجال  
 غصص البصر وقول المحب الطبري ليس لها الرمل لئلا مع  
 الخلو كالسعي على نور ضعيف رد بان المعنى في السعي  
 وهو التفتيش بها خيرا لا سمعت لاجل عطش انتنها  
 وليس ثم غيرها كما في الصحيح موجود للمرأة بخلاف  
 معني الرمل فخرى ثم قول بعضهم في الخلو ولم يحد هذا  
 وحت بعضهم حرمة الرمل ان ادبى الى روية بعض  
 عورتها من اسافلها ومنه نظرقا لا خصوصية  
 لها بذكر اذ الرجل كذلك اما اذ ادبى الى حكايتها  
 فلا وجه للخدم من حلالا لم يتوهم لقولهم ليس ما  
 بودى الى ذلك مكروه بقوله **وهو الا سراع المح**  
 نقله عن المتنولى واقره انه تكروه المبالغة في الاسراع  
 فيه ودليل من قال لا برمل بين الركنين رواية مسلم  
 انه صلى الله عليه وسلم تركه بينهما وجيب بان كان في  
 عمه القضاة سبيع ورواية انه صلى الله عليه وسلم  
 رمل من الحجر الى الحجر كانت في حجة الوداع معني لا تنكح  
 ولا يباغى ذلك خبر مسلم ارموا غلثا وليس سنة  
 لان

لان معناه انه ليس بسنة عامة في كل طواف لكل احد  
 كسائر السنن وانما شرع لسبب خاص وهو لطمار  
 الحلة للكفار ثم يقي مع روى السبب لان ما علم بنحوه  
 به سبب ذلك وهو ظهور امرهم فيبتدكون نعم الله على  
 اعزاز الاسلام واهله وقد بقي الحكم مع روى الحكمة المشروعة  
 كما في العرايا والغصن وعمل الحجة قوله **وقال الله**  
**الحي** هو ما ذكره السني في روى الله عنه وصح عن عمر  
 رضي الله عنهما كان صلى الله عليه وسلم اذا طاف الطواف  
 الاول خيب ثلاثا ومشي اربعين وعكرا الاكثر من الخيب  
 بانه الاسراع في المشي مع هتار المنكبين بدون وثب  
 وقول المنذر بن مع وثب ضعيف قوله **لا**  
**الح** اي كما في نظيره من الجهر فانه لا يفرض في الاخير  
 لذلك بخلاف الجمع مع المتأخرين في الثانية قوله  
**واعلم ان القرب من البيت المح** يفتي له اذا قرب  
 ان يحنا ط قال الماوردي والمحب الطبري اخذ من قول  
 الازرق ان عوف الشاذروان ذراع بان يبعد  
 اي من خدار الكعبة قدر ذراع وقال الكرماني قال القزالي  
 والزعفراني ونقله بعضهم عن الاصحاح بان يبعد قدر  
 ثلاث خطوات ليا من الطواف على الشاذروان ثم مر  
 انه في بعض الجهات تقف عما مالت الازرق في قالها  
 وجوب البعد في هذه الجهة بقدر ذراع من خدار البيت

الحي

عن ابن عمر رضي الله عنهما  
 انهم كانا في مكة  
 فبينما هما في مكة  
 فبينما هما في مكة  
 فبينما هما في مكة

ومن العبد  
 ان الاحسان  
 في العبد  
 في العبد



ومحل يذب القرب منه حيث لا اذ يقيم لنفسه ولا لغيره  
قال القاضي ابو الطيب وانما تدب القرب منه لكونه  
اشرف النفاخ ولانه ايسر الاستلام والتقبيل ولان  
القرب منه افضل في الصلاة **قوله** فان كان **رجلا**  
**فرفع** اي عت غروب عرفا فيها يظهر ثم راي بعضهم  
صرح بالاول وقوله وقت اي نذبا **قوله** **لم**  
**يرجى** فيه الركست كذا بما اذا لم يبعد بحيث  
يكون طواقم من ورائه زمزم والمقام قالوا لا القرب  
مع ترك الرمل اولى لان الطواف ورائه ما ذكره مكره  
وهو ظاهر ان شئت له الكراهة والا فهو لا  
خلو من نظر بعد القول بذلك مع هذا العذر ثم راي  
بعضهم قال لا وقف بظاهركلام لا صحابا في كخرج  
الي صحت المسجد وارتفعت محاذية على الرمل ثم رجع  
خلال من وجهه نظرا لا بعد اعن ظاهركلام لا دليل  
وقوله المحاذية على الرمل مع البعد افضل ظاهرا صرح  
في انه لا فرق بين البعد الي صحت المسجد وارتفعت فلا  
يعد اعن وهذا يعلم الرد على من قال ايضا ان ذلك مقتضى  
كلام الروضة واصلا ولم ارم صرح به وغيره نظر ان  
ويعلم ما في قول المصنف لاني وكذا لو كان بالنظر بعد  
فيسا بعد الرمل فصرح المصنف ان مقتضى ان لا يخرج حين  
عن

عن المطاف الي صحت المسجد الا ان يراى بالمطاف ما هو صالح  
له وان لم يبعد فيه فيستل خبيد الصحن والاروقة ثم عند  
المالكية قول ان الطواف في غير المطاف وهو ما بين المقام  
والباب سمع لا يصح فقد يفتون الكراهة التي قالها الزركشي  
حينئذ وهو ظاهر فان ذلك القول جائز ولو مع العذر  
**قوله** **الا ترى ان الصلاة بالجماعة في البيت افضل**  
**من الانفراد في المسجد** استثنى المتولي المساجد الثلاثة  
فالجماعة التلبية والانفراد فيها افضل من الجماعة الكثرة  
من غيرها من البيوت اي لان فضيلة المصاعفة فيها تزيد  
على فضيلة الجماعة في غيرها وهو ضعيف في الانفراد وعليه  
فيوجد من علم ان محله في مسجد مكة اذا قلنا ان  
المصاعفة خاصة به اما اذا قلنا بعمومها لكل الحرم  
فلا ياتي ما قاله وبه صرح شيخ الاسلام المناوي وقد  
نجا بياننا وانقلنا ذلك لكن انما اشتراه مع قلنا جماعة  
او لا انفراد ينال على القول به لان المصاعفة فيه حاصل  
اها ان كان في الكعبة وكذا خارجها ولا نظر للخلاف فيه  
لضعفه تكاثرت مرعا انه اولى لذلك **قوله** **رفع**  
**عن النسب** يستل ما لو كان صفته في حاشية المطاف  
او دونه وهو ظاهر كما يعلم مما تقدم قبله خلافا لما نوه  
التفصيل بالاول فيستل له الا بعدا لتحصيل الرمل وان

الساد



خرج عن حاشية المطاف ما لم يعلم بيبه وبين المطاف ما ذكر  
على ما مر فيه قوله **في جميع المطاف** يخرج به ما لم يفسر  
في بعضه فانه يفعل بهما تبسرينه وبينكم فيما تفسرونه  
قوله **الاخر طواف واحد** هو طواف صلات قلنا ان  
الفارن لا يسر له سعيان وان قال ابو حنيفة بوجوبه لغير  
سنة صحيحة اما اذا قلنا يسر له ذلك حر وجا من الحلال  
فيسر له في طواف القدوم لاستغفاره سعيًا مشروعًا  
وكذا في طواف الاغاضة لاستغفاره كذلك ايضا قوله  
**استغفرت السعي** اي واداره عقيب التسمية لطواف  
القدوم كما يعلم من كلامه وهو الطواف احدى من قول  
المصنف الا ان لم يرد السعي بعده ان مرادهم بقوله عقيب  
سعي اي بعده حتى لو ارادة بعد طواف القدوم او الركعت  
ولو يتوهمين فاكثرت من له الرملة وعلم من كلامه انه لا  
يسر في طواف القدوم اذا جعله حلالا دخل مكنة قوله  
**والثاني يثبت الحج** هو ما اختاره السبكي وغيره من جهة  
الدليل لان الاحاديث انما وردت فيه ورد بان الذي  
يتسقى فيه صلى الله عليه وسلم كانت فيه الغيبان لانه سعي عقيب  
قوله **اما المرأة ومثلها** الحنفى لكان لا يخلط لثيابها  
ولا بالرجال لانه مع النساء كرجل ومع الرجال كما مر  
قوله **الرابعة استلام الحجر الاسود** وتقبيل  
وضع الجبهة عليه يسر ان يجعل كلاما لا يستلزم والتقبيل  
والسجود

والسجود ثلاثا في كل مرة والا وماركدا وان يبتدئ بالاستلام  
لما لا يتم التقبيل كذا في وضع الجبهة كذا على ما مر فيه وما  
اوهم كلام الشيخين من تخصيص السجود بالاولى غير  
مراد فالاولى يقتل ما استلزم به الاعتماد على غير  
الحجر ونقله في المجموع عن الاصحاب فتواتر الصلاح وغيره  
تبعاً لقضية كلاً جمع يقبل وان قيل الحجر ضعيف وان  
اعتمد به بين التقبيل ونقله عن الحلاقين المتصلا لانه محمول  
كالحجر الموبد له على ما قاله الاصحاب الذين هم ادرى به  
من غيرهم ودليل ما ذكره المصنف ما صح ان صلى الله عليه  
وسلم استلم وقبله ووضع جبهته عليه وحجم الترتيب بين  
التقبيل والسجود وورد بسند ضعيف انه صلى الله عليه  
وسلم استلم اليان فقبله والحديث الضعيف عزاه في مقابل  
الاعمال وبعضه فعل جمع من الصحابة رضي الله عنهم  
بتصديقه وخبر الحاكم الذي صح وضعه غيره انه صلى الله  
عليه وسلم قبل اليان ووضع خده عليه محمول كالتدريس قبله  
على ركن الحجر فان قلت فثبت ان وضع يده على الحجر  
شبه قلت الثابت به وضع الجبهة ووضع الخد متاخر  
في ثبوته مقدم دالك عليه لانه لا نزاع في ثبوته على انه لو  
قبل يده ووضع يده لم يبعد قوله **وذكرنا**  
**ابو الطيب الحج** مرانه غريب ضعيف قوله **والثاني**  
**عليه السلام لا يقبل الحج** اي لا يثبت له ذلك ولا فقد قال الشيخ



رضاه عن غير ما في الام وغير ما في البيت فنكر فحسب غير اننا نؤمر  
بالانباخ ونؤخذ من قوله غير اننا لم ومت قوله في موضع اخر  
ولكن بالانباخ احب ان مراده بالجنس المباح ثم رايته  
المراد العراقة صرح بذلك مستدلا بان المباح من حلقه  
الحسن عند الاصوليين واذ قد علمت انه نعم الام وان  
معناه ما تقر بان تكرار ادعاء قول الاذرع ان هذا  
النص غريب بشكل قوله **لا سيما ليسا على قواعد**  
**ابراهيم** اي لان قريبتنا لما بنيت على هيئته التي هو  
عليها اليوم نقصوا نقصوا عرض الجدار لما ارتفع على  
وجه الارض لانهم لم يجدوا من الاموال الطيب ما يفي  
بالنفقة وتركوها من جانب هذين الركنين معض البيت  
واخر وماعت قواعد ابراهيم على بنينا وعليه افضل الصلاة  
والسلام وجعلوا على ذلك النقص وما زاد عليه جدارا  
قصيرا وهو المسمى بالحجر فيما ليسا موصوعين على قواعد  
الاركان التي وضعها كما في اليانين وان كانا موصوعين  
على اساس البيت لوقوع البنا الذي حصل التركيب  
به على الاساس الذي اسس به اذ الركن عبارة عن  
ملتقى طرفي جدارين وكل منهما موصوع على اسس سديان  
ابراهيم كما هو جلي وانما لم يراعوا ذلك لان الاستلام للاركان  
المخصوصة لا لتفسير البيت ولا لما وضع من الاركان  
على اساسه ومن ثم لما يتاه بين التبرير والبرهان  
من جهة الحجر على قواعد استلمت الاركان فانفق  
الجدار

الحجر

الجدار عن عرض لا سيما بعد ارتفاعه لا يخرج كونها اليانين  
موصوعين على قواعد ابراهيم عليه الصلاة والسلام قوله  
**انقص على الاستلام** اي وقيل ما استلم به من يد  
او نحو عصى عند الحجر عن الاستلام ما ليد كما في المصوع  
نعلم انه لا يستلم بنحو خشبة الا ان يخرج عن الاستلام  
باليد وهذا الركن الثاني كذا قد بيناه باليد ثم بما فيها او  
بغيرها كما لا سمح الا ان لكل واحد كلاما التفهيم ترجيح  
الثاني وبه صرح الامام ويمكن حمل على حصول اصل السنة  
وورائتي ان تقبيل ما استلم به اليانين لا يتوقف على الحجر عن  
تقبيل لانه غير مشروع بخلاف تقبيل الحجر قوله  
**فان لم يكن** اي لم يقبيل له بان حصلت له مشقة  
شدية تدفعه الى الخشوع فيما يظهر وكذا يقال في الحجر  
عند نحو التقبيل والذي يظهر ايضا انه لو رجع الى الركن  
عن قرب عرقا فالاولى ان ينتظر زوال ذلك ما لم يود  
بقومه او يتاذر ان رايته بجليل الملك اشار ذلك قوله  
**اشار بيده** هل يبين تكرير الاشارة فلا كما لا استلام  
لانها تايين عنه اولا فيه نظر والذي يظهر الا انه يدل  
لما ياتي من انه يبين ان يقبل ما اشار به ونعبر به  
بيد يميل اليه واليسر لكن قال الزركشي تنعنا لغيره  
يست ان يكون كل من الاستلام والاشارة باليمنى  
خلافا وقارفا نظيره في الاشارة بالسبابة في التشهد بان

الحجر



يلزم منه ثم مخالفة هيئته البديهي وهو مفقود هنا  
وتحاشا ما تقرر ان من غفدت بمناه او كان بها مانع  
ليس له المصالح بغيره وهو منتهى واذا اراد التنبيل  
وبمنه ربح كرمه فكيف رواله ست لم تنطبق فان لم  
يكنه لم يحرك قبل حيث لم يولد احدا به بركم ولجدر  
يكنه من تقبله ومنه حيث كان مطلقا وهو غيره  
الحرم من تقبله ومنه حيث كان مطلقا وهو غيره  
من حبه بلسانه كما يفعله بعض العامة فان ذكر حرام  
ان وصله وطوبى من قال بعضهم والافضل ان لا يجعل  
على يد حايلا الا لعذر او حاجة وان يكون اسلام  
له بعد ان يستقبله وتقبل ان يقبله انفق وقوله وقيل  
ان يقبله يومى الى ما ذكرته من كلام المصنف او الفصل  
الساكن في كيفية الطواف والاطراف الاشارة هنا تستل  
الركن البناي وهو الاحم كما قاله العزيز بن عبد السلام  
والبارزى ونقله العزيز بن جماعة عن جماعة من المتأخرين  
ورجح المحب الطبري قبا سا على الاسود وخالف في ذلك  
ابن ابي الصبب واختلفنا في العزيز بن جماعة فنقول  
**تم تلخيصا اشار به** هو ما في المجموع وهو كما هو خلافا  
لمن تارض فيه وكلامه يشتمل ما اشار به للباي والاعتراف  
للمقدس خلافا ثم رابث بعضهم كنه ايضا في حرف بان  
الحديث شريف فاخبرني بذلك وايضا حرم مع مزيد فيه  
ان تقبله الاشارة في المحمد خالف فيه كثير من الشافعية  
خلاف نفس الاشارة ونهايه ما يوجه به المعتمد من يد  
الطهار

الطهار تقليم الحجر وذلك لا ياتي من الركن البناي لان الحجر  
امتنار عنه بخضا بصر فلا يلزم من الحاجة به في نفس  
والاشارة الحاجة به في نفس تابع لها فقول  
**ولا يشترط العلم بالقبيل** اني لان الاشارة بالقبيل  
يقع فعلها كما ماله في الواجب وبه حجاب عما استشكله  
به الزركشي من ان العاجز عن الرمل يظهر ما يقتضيه قول  
لان التقليم بالمقيد بين مطلوب نعم لا ننهد الاشاره  
له بالسجود لانتفا المعنى المانع للاشارة بالغ قابل  
قال الزركشي لا يسن تقبل الحجر الا في طواف ورد عليه بان  
ابن عمر رضي الله عنهما كان لا يخرج من المسجد مطلقا حتى تقليم  
وباروس عن غيره عن ابن عمر رضي الله عنهما ان  
يستلموا الحجر كلما دخلوا المسجد وخروجهم منه فكانهم كانوا  
يستلمون ويودعون وحجاب بان فعل بن عمر رضي الله عنهما  
غير حجه وما بعده يتوقف الرد به على صحة سند  
وكون الخبر فيه عابدا الى الصحابة رضي الله عنهم على  
ان هذا لا يقتضي ان يكون ذلك اجماعا كما يعرف من  
محمه ونقل السقوي ان اول من استقبل قبل الصلاة بعد ما  
عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما واستحب الولاية وذكر  
بعد نفعه له واخذ منه بعضهم نذر وذكر عقب الصلاة  
وكل عيادة فعلت بالمسجد ثم قال وكلما دخله ويرد  
ما مرفوع **للنساء** اي في النجاسة كما يدل له كلامه  
في المجموع في باب الاحداث فلا يسن لهم ذلك الا عند خلو



المطاف عن الرجال والنساء جميعا كما هو ظاهر لما مر  
 فربما قيل **الام في الليل وخالو المطاف** فانه ان  
 لا يستلزم في النهار بل في الليل او نهارا او واصلح ان المراد بخلو  
 ذلك عند الخلو ليللا ونهارا واصلح ان المراد بخلو  
 المطاف خلونا خيفة الحجر فقط **قوله عن استغفار**  
**الحجر اولا وعند ابتداء الطواف ايضا** هو ما نقله في المجموع  
 عن الساجي والاصحاب واقتضاه الروضة واصحابها على  
 الابتداء فيه فصور وحث المحب الطير من وجوب افتتاح  
 الطواف بالتكبير ونعم بعضهم وهو ضعيف ولعله  
 اختار ذلك من جهة الدليل وقوله الشيخ ابراهيم في  
 الروضة بين رفع يديه حد ومثالبه في الابتداء  
 كالصلاة ضعيف ايضا لكن من جهة التغل لا المدر  
 والدليل وان ما رتب جماعة انه يدعى فان للزاهر  
 الاربع تنفذة على ذلك الا عند استغفار الحجر عند  
 الحنيفة فقد فعله جميع من السلف واخرج ابو ذر  
 الهروي في حديثا وقتا سمع الطواف على الصلاة في  
 شرونها واكثر شئها توبك وتقل شجاعة عن  
 بعضهم انه نازع من نسيم الروضة في شئ ابراهيم لا يظن  
 اليه فقد نسبه اليه الامنة وهم ادرى بذلك من غيرهم  
 وكوته دعي على اليد المحاملي لتضعفة الباب الاخير  
 مع الروضة لا حجة فيه على تقدير تسليم لاحتمال انه

ظهر

ظهر له بعد ذلك المصلحة في تصنيف المختصرات ثم هذا الدعاء  
 لم يصح الا على علي بن ابي حمزة رضي الله عنهم وقوله الراغب انه مروي  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم رده لا ادرى وعينه يانه لا يعرف  
 له يخرج لكن رواه الشافعي في الام بلفظ قولوا بسم الله  
 والله اكبر **قوله ايضا** انما يات في نضدتها بكتك بجااء به محمد  
 النبي صلى الله عليه وسلم والعهد المراد به الماخوذ يوم السبت  
 لما قيل من انه كتب وادرج في الحجر وروى الطبراني باسناد  
 جيد انه صلى الله عليه وسلم كان اذا استلم الركن قال بسم الله  
 والله اكبر فابان يقع لاكثر العوام انه يقولون قبالة الحجر  
 اللهم صل على نبي قبلك وهي مقالة فيجب كشيعة يتبعين  
 زجرهم عنها لا وضم هذا اللفظ فاض بانصير الخطاب  
 فربك يعود الى الله تعالى وهذا كفر بناء على تكفير الجسيم  
 وهو الذي يتبع تزجيجه من تنافض وقع في الروضة  
 والمجموع لكن محله فيمن اعتقد انه تعالى جسم كالاخسام عليه  
 يحل الحلاف للمجموع انه كفر اما من يعتقد انه جسم ليس  
 كالاخسام فلا يكفر وعليه يحمل الحلاف الروضة وغيرها  
 بل هو المشهور عند امتنا انه محض ليس كفرا اما قلنت فما  
 يترتب على قابله ذلك قلنت العامة انما يقصدون بذلك  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قيل الحجر كالصغير في قبلك راجع عنهم  
 الى قبلك الحجر لا يعتقدون غير ذلك وان كان فاسدا من  
 جهة الصانع الا ان يراذبه الا لتفات على بحث فيه

ولا شك ان  
 الحجة الاخرى  
 الله اكبر



وجنب فلا يواخذون بذلك الا ان عرفوا ما يقتضيه هذا  
 اللفظ ثم قالوه ما فيمنهون عنه فبان رجعوا والادبوا  
 كما فيه من الشناعة والفتن والابهام واما الكفر فلا حكم به  
 عليهم الا ان اعترفوا انهم عرفوا وضعه وقصدوه به وهنوا  
 الى ذلك اعتقادا **والله** تعالى جسم كالا حسان فمن قرئ منهم  
 انه اغترى بذلك جميعه حكم بكفره والا فلا طائفات القول  
 بان ذلك كفر او حرام خطا كما علمت مما قررته وقد قال في  
 الروضة من تكلم بما طاهره الكفر ويحتل غيره لا يقال انه  
 صالح الدم او معذرة بل يقال ان **قال** ان اراد كذا حكمه كذا قوله  
**قال** **واحب ان يقول** ان نفعه على ذلك الا صحاب ورواه  
 الراعي كغيره خير الكثر قال الا ذرعي فتبينت فلم احده خبرا  
 ولا اترا وبوب **قال** فتبينت كما علمت بان المنذر وغيره  
 لم يثبت في ذلك من عند النبي صلى الله عليه وسلم الا انما في  
 الدين حسنة وفي الاخرة حسنة وقتا عذاب النار بين الماتين  
 اي وزعا **اللهم** فتبينت كما ياتي ثم صرح كلام التبيين  
 ان دعاء الركن المذكور مع التكبير اوله مختص بحاذاة الحجر  
 واما فيما عداه فبدعوا **واحب** واقفه المصنف عليه في جميع  
 واعتمده الاستوى لكن اعترض عليه بان ظاهر كلام الشيخين  
 والام ان ذلك لا يخفى به لان لمحاذاة الحجر ذكر انحصارها  
 عند كل طوفة كما مر وعليه في قوله في الاماكن التي ليس  
 لها ذكر مخصوص **قال** **اللهم** ان المعنى يعبر بالجميع ايضا وهو  
 ظاهر

كونه

ظاهرا مراعاة للجنس ولا تنفيها تنفيها القلة بل قال الصبيد لاني  
 انها تنفي حيا شرعا لقوله صلى الله عليه وسلم العرف من  
 الحج الا صغر وقوله قر رملته الحج يعظم ان دعا الركن  
 المذكور لا يتدرب الا في طواف حج او عمرة وهو كذا كذا  
 قوله **اللهم** **قال** **انما في الركن حسنة وفي الاخرة**  
 غيرية من الروضة والمنهاج واعترضه الاستوى بانه سهو  
 لانه في المجموع غير كالمعنى بل يلفظ ربنا الموافق للفظ الام  
 ولرواية ابي داود وغيره وقول المصنف بعد وقد  
 ثبتت الحج دليل لما عبر به فليس يسهوا نعم عبارة الشافعي  
 روى عنه **اللهم** ربنا يا جميع بينهما فتبينت كما علمت بان المنذر وغيره  
 في رواية والمراد بحسنة الدين العلم والعبادة والعافية  
 والمال والمراد بحسنة او النعمة او الرزق الواسع او  
 والاغترى ان المراد كل ذلك واعم منه ما ينشأ عنه خير  
 ديني او اخروي وحسنة الاخرة الحجة او الحور العين  
 او العقوبات **والا** **قال** **ان** المراد جميع ذلك  
 وانصل منه النظر الى وجه الله تعالى ودوامه وبقي  
 اذكارا خرمها عند الباب **اللهم** البيت بيتك الحج وهذا  
 اورده الجويني مع دعا عبد الركن العراقي ودعا ثابته اليك  
 ودعا بين الشامي والعمالي وحذمها هتافا وقول الروضة  
 كان لقوله ولله امام الحرمين لم ارها ذكر او من ثم صوب  
 اينها عن عدم استجابتها ونقل الراعي عن الشيخ ابي محمد



انه يشير عند قوله وهذا مقام العابد بذكره التنازل الى مقام برهم  
عليه السلام واخره لكن نقل الادريجي عن غيره انه يشير الى  
نفسه واستحسنه بل قال ريت الصلاح ان الاو اعظم  
فاحسن انتهى وحينه نظر لانه اذا استحسن استعادة خليل  
الله تعالى عليه ذلك على ثمانية من الخوف والادلال والسكينة  
والوقار ودكره هو المطلوب في هذا المحل ثلث ابلغ واو  
وابتدا فخصيص هذا الدعاء بمقابلة المقام يدل على انه يشير اليه  
واخرج الارزقي ما يقال عند الميزاب من حديث جعفر بن  
محمد عن ابيهم بلفظ اللهم اني اسالك الراحة عند الموت والصفوة  
عند الحساب وفي بعض الاخير اسناده الى النبي صلى الله عليه  
وسلم واخرج البيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو بما  
يقال عند المرافة وهو اللهم اني أعود بك من الشقاات والتفات  
وسوء الاخلاق كلن لم يقيده بحالة الطواف ومن الماتور  
ما في المستدرک بسند صحيح انه صلى الله عليه وسلم كان يقول  
بين اليامين اللهم قنني ما رزقتني وما رزقني مني واخلف علي  
كل غايبة لي منك خير وصح عنه بن عباس رضي الله عنهما انه  
كان يدعو انه من المائتين ويرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم  
وفي رواية الارزقي وحفظني من كل غايبة لي خير اكل على كل  
شئ قد برقيل ورواية الحاكم ليس فيها التقييد بزمان ولا مكان  
وزد بان الائمة نقلوا عنها التقييد بين اليامين كما نقل  
ومن حفظ حتى على من لم يحفظ واخرج الحاكم انه صلى الله عليه وسلم  
قال

قال ما انتهيت الى الركعتين اليما في الاقط الا وحديث جابر  
عليه السلام عنك فقال ركعتي يا محمد قلت وما اخول قال اهل  
اللهم اني اعوذ بك من الكفر والفاقمة ومواقف الحرب  
في الدنيا والاخرة ثم قال جابر عليه السلام ان بينهما  
سبعون الف ملكا اذا مال العبد هذا قالوا امير المؤمنين  
سبعون الف ملكا رايته فانت صم وهو على حد فخمير  
النشأت او على الفاء ان في نظيره ان في من مله موت  
ودوسيت ما تحت بسند ضعيف انه في كل سنة سبعون  
ملكا من قال اللهم اني اسالك العفو والعافية في الدين  
والدني والاخرة ربنا اننا في الدين حسنة الا انه قالوا  
امين واخرج ابوداود ما مر ذكره بالركن التمامي الا  
وعند ملك بنا ذب يقول امين امين فاذا امرهم به  
فقولوا اللهم اننا الابه واخرج بيت الجوزي على الركن التمامي  
ملك موكل به من خلق الله السموات والارض فاذا  
مررت به فقولوا ربنا اننا الابه فانه يقول امين وجمع  
بعضهم بين الاول والاخيرين بما فيه نظر والذين يتبع الجمع  
بان السبعين موكلون باننا امين على من قال الدعاء الاول  
ثم امه والملك موكل باننا امين على من اقتصر منه على ما في  
الاخيرين واذا علمت هذا علمت انه لا تضاد بين الخبرين  
حتى يحتاج الى تكلف الجمع بينهما واخرج الارزقي عن علي بن  
الهد وجمعه ورضي عنه انه كان اذا امرهم بالها قال اللهم  
والله اكبر اسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وخم الله ووبركاته



اللهم اني اعوذ بك من الكفر والذل ومواقف الخزي في الدين  
والاخيرة ربنا انتا في الدين حسنة الى اخره وعن ابن المسيب  
باسناد صحيح انه صلى الله عليه وسلم كان اذا سرب بالركن الايمن  
ذكر زاد بن خليل المكي فقال رجلا يا رسول الله اقول هذا وان  
كنت مسرعا قال نعم وان كنت لا تشرع من بر فخذ من الخير  
سحاب لا مطر فيه وروى من ما جنة خير من طائف بالبيت  
ولم يتكلم الا سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر  
ولا حول ولا قوة الا بالله بحيث عشرين سيات وكنت  
له عشر حسنات ورفع له عشر درجات الحديث قوله  
**ما احب** ابي تدب ان كان يدبني وحوار ان كان يدبني  
مباح قوله **وقد جاء عن الحسن الخ** ينبغي تحري هذه  
للموافيق للدرع راجية لما ذكره لانه تابعي جليل لا يقول الا عن النبي  
وان قلنا ان مثل هذا لا يعنده الا اذا قاله صحابي وسغيره  
قوله **قال اصحابنا وقراءة الفترات الخ** المراد بالماثون  
ما نقل عنه صلى الله عليه وسلم او عن احد من الصحابة رضي الله  
عنهم وبحث بعضهم انه يشترط في سنده وفيه نظر لا نعم  
نصوا على سنجاب ارجنه وردت من طرف ضعيف وما نعم  
نظروا اليه ان فضائل الاعمال يتبعونها بالضعيف والمرسل  
والمنقطع قال في المجموع اتفاقا هذا وتفصيل ما ورد عن بعض  
الصحابة على الفقرة مشكلا لان القاعدة انما افضل من سائر  
الاذكار الا التي وردت عن صلى الله عليه وسلم في مجال مخصوص وان ما  
ورد

ورد عن صحابي مما للراي فيه مدخل لا يكون له حكم المرموع ولا  
يخرج به عندنا وهذا الادعية التي وردت عنهم كذكر فكيف يقتل  
الفرة قال في تبيين تفصيل الفقرة على كل ما لم يرد عنه صلى الله  
عليه وسلم وكان عدرا الا صحاب في ذكر ان الفقرة لما كانت اختلا  
فيها في الطواف وما لكثر من يكرها هنا فيه ضعف امرها في هذا  
المحل مخصوص فقدموا غير ما عليها واختار ابن جماعة وغيره  
خلاف ما ذهب اليه الا صحاب ومروا الفهم فقال تفصيل الدعاء  
المستون مسلم لكن لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم كما قاله ابن  
المنذر دعاء مستون الا ربنا اثنا في الدنيا حسنة الى بين  
اليامين وهو فترات فيكون افضل ما ينبغي بينهما ويكون  
هو وغيره من الفترات افضل من باقي الطواف الا التكبيرة عند  
استلام الحجر يسمى ويذكر قوله الذكر كشي ان ظاهره ان الشافعي  
ان الفقرة هنا افضل مطلقا واختاره ابن المنذر لكن حصره  
السابق ممنوع مما مر عن المستدركر وغيره ولا ينافي ذلك  
خبر مسلم احب الكلام الى الله تعالى اربع سبحان الله والحمد لله  
ولا اله الا الله والله أكبر لا يضره بآيه من بدات لانه محمول على  
ان المراد احب من كلام الادعية اولان مفردا انما هي الفترات  
واعلم ان التفصيل بين الفترات وغيره انما هو من حيث ان الاشياء  
غيره قد يكون افضل من الاشياء لانه لعارض والا فترات  
الفترات افضل قطعا مطلقا ونقل في الجواهر الاجماع على ان نحو  
آية الكرسي مما اشتمل على الثناء على الله تعالى وذكر صفاته افضل من سائر



الا دعته هنا مطلقا وهو واضح في غير ما صح سند قوله  
**وقال ابو عبد الله الجليبي** اختاره الا ذكره وقال في الاحاد  
 والآثار تشهد له فتأمل ما بين هذه الآراء والظاهر  
 ان ما قاله الاصحاب اعد لها قولا في ذلك ويرد بان الشيخ اما خصه  
**الحج** اعترفت بانه لا سند له في ذلك ويرد بان الشيخ اما خصه  
 بذلك التحريض على هذا الخبر الكثير فان في حتم القرآن بمكة  
 فضلا عن الطواف سيما في شهر الحج ومع اشتغال الناس بالسياح  
 الحج ومناعه ومناعه السفر من الحج والنواصب ما يحجر الانسان  
 عن حصره فكان في قول الشيخ وتخصر الى اخره من الدلالة  
 على هذا الخبر العظيم تنبيهها للناس على الاعتناء بذلك والحذر عليه  
 فالاعتناء من عليه بما ذكر ليس في محله ومن ثم اخبره المصنف  
 وعينه على ذلك ثم رايته من الجوزي قال قال ابراهيم النخعي  
 وغيره على ذلك ثم رايته من الجوزي قال قال ابراهيم النخعي  
 كان يعجبهم اذا قدموا مكة ان لا يخرجوا حتى يحقوا القرآن  
 وحينئذ يابعد الكلام الشيخ على كلامهم سرانفا في نظيره قوله  
**يخرج من الخلاف** يوجب ثم ان لا يخرجوا حتى يحقوا القرآن  
 اذا كان التفرغ لشيء ابلغ عدل لانه هو محل الخلاف وان  
 التفرغ المبطل على قول مكروه وقد يوجب اليه قوله قبل  
 فينبغي ان لا يقتض كلام كثيرا من ذلك لا بكرة في النفل ويكره  
 في القرض ولا يخلو انت نظر لانه لم يخط كراهية التفرغ لوقوع  
 في الخلاف وهو خارج عن القرض والنفل وانما لم يكره التفرغ  
 في الوضوء لانه وسيله ما يختص فيه ذكره ويستثنى من ذلك  
 ما لو انعم عليه فيه فانه يصبر وان خسر الزمان كما نفع الله الناس  
 وفارق

١٢٧  
 وفارق الحديث بزوال التكليف من الزمان حكم السبا ومثله  
 بالامور الجنبية وفيه بطر عند من وان فقله كثير وسكتوا عليه  
 لما صرح به المصنف من انه لو تخلص الجنب من اركان الحج  
 لم يصبر اتفاقا كما في عرف من الطوائف والحج لان لا يشترط  
 السبع مئة اركان الحج فمكات الفناس ان تخلص الجنب  
 بينهما لا يصبر ومثله الاغنا والتفليل بزوال التكليف ثانيا  
 في الجنب من اركان الحج ايضا على ان النائم متمكنا قد  
 زال عنه التكليف بتوهم ومقتضا الصلاة عليه لانما وجب  
 ما مر حديثه ومع ذلك يصح طوافه قالوا وجب عند من ان يلحق  
 عليه والمجتمعات بعد الاغنا في البناء وان هذا التفرغ يثبت  
 على القول بان شتر الموالاة لا يعال الطواف بالصلاة  
 استنبه فاشتر فيه ذلك كما يوشر فيها لانا نقول لم ينظروا  
 لذلك هنا والا لا وجبوا موالاة وانتمع البناء اذا تخلص  
 نحو حدث كهي وما يدل لما ذكرتم قوله ان الاعمال لا يصبر  
 في الصوم اذا افاق كخطبة في النفل وتفرغ طهر ماله  
 ثم من الجنب والاعنا لمعنى ثم لا يابن هنا قوله **قطع**  
**الطواف** **لذلك** فاهره انه لا فرق بين القرض والنفل حينئذ  
 فيشكل ما سنده من كراهية قطع القرض لصلاة الجنائز  
 مع كونها فرقة كتابية والجماع كذلك علم كرهه القطع لاجرها دون  
 الاخر وقد عار بان امر الجماعة كذا الا انهم جازوا  
 قطع الصلاة المفروضة لها دون الجنائز فها هو كلامه ان  
 ينقطع الجماعة وان لم يحسن قوتها وعليه ففارق صلاة



الثالثة فانه لا يسن قطعها الا ان حشيت فونت الجاعه  
بان قطعها بطلها بخلاف الطواف وتوقف الادريس  
فيه من جهة الخروج من الخلاف في بطلانه بالتعريف مردود  
لما علمت من ان محل الخلاف حيث لا عذر وقطع الجماعة  
عذر وحيث قطعها قالوا ان يقطع عذر ونحوه ان يكون  
من عند الحجر الاسود واقعه كلامه انه لا يكره قطع الطواف  
المندوب ولو طواف قدوم الجائزة او قوت نحو ونزوه  
ظاهر مفهوم من نص الشافعي رضي الله عنه في قطعها ما مر انه  
سنه وينتفي الحلاق قولهم بسن له اذا قرأ فيه اية سجدة  
ان يسجد ان لا عرف قريه كذا بين القرص وعينه ويدار له  
ما حثته الزكش من اسبغ سجدة صلو وعلمه بانها ليست  
من عزائم السجود قال الصلاة الجائزة بل اولي فافهم تشبههم  
ان غير سجدة ض بفعلا ولو قرأ القرص من تحت متفق قول  
الشافعي فيها اذا حشيت فونت نحو الوتر او حشيت جنازة  
لا يجب ان يترك طوافه لذلك لا يرضى عيب فلا ينكر لغيره  
انه لا يقطع القرص لسجود النلاوة مطلقا ولم يحم وحمل  
ان يقال بقطع لم مطلقا وتعارف نحو الجائزة بغير  
رسم جدا ولا بأس بالاستراحة فيه لتعب ولا يقطع الاول  
سما لو عرضت له فيه حاجته ما سبغ فقطع لاجلها فلو  
ابى فان لم يكن بخلاف الطرف ناظرا الى ارض المطاف  
دون السماء والكعب سما ياتي قول **الاكل** لا ينافي  
ما صح

ما صح من انه صلى الله عليه وسلم شرب ماء فيه لانه لبيان  
لجواز او لشدة العطش كما يدل عليه خبر الدار فظني ومن يعلم  
انه لا يكره ذكره لعذر قوله **فان السنة وضع اليد**  
**على النع غطر الشاوب** كذا الطهفة الا صحاب فظاهره انه  
لا فرق بين اليد اليمنى واليسرى لكن بحث من الملقن انه  
باليسرى وعلمه بان التنجيم الاذري قد يتوقف فيه بان  
الاذري الذي فيه معنوي لا حسي واليسرى انما هي للاذري  
الحسي وينبغي بناء ذكره على ان ما لا استفادار ولا تكريم فيه  
هل يفعل باليمن او باليسرى فالزر كشي بفوا باليمن وانا اقول  
باليسرى كما دل عليه كلام المجموع وبينت من شرح العيار  
قريان الوضوء وعليه ينتفع البحث السابق قول **فان**  
**يستحب ان لا يتكلم فيه** طاهره ان الامر بالمعروف  
من الجوبه لا الواجب وهو كذا في امر مندوب او غير  
عن تكروه فقد صرحوا بان بين الارساد فيها يرفق  
اما الامر بالواجب والنهي عن المحرم فهو واجب بالفعل ثم  
القول في القلب سما صحت نه السنة والتفقوا عليه ويصح  
شتمول كلام المصنف لهذا بان يراد بالمحبوب المشروع وهو  
يشتمل الواجب ايضا فكلمه لا يبعد بعدم اطالة الكلام على  
فيه لانه يجب ان التزم بما قدر عليه من نحو كلام وان طار وت  
المحبوب سما ماله الطير بان يسلم على اخيه ويسال عن  
حاله واهله اي اذا لم يطرز منه كما فاذة العلم بل اولى وحيث  
ابن جماعة قبيده ايضا بغير المشتغل بالذكر فانه والام يسلم



عليه كما للمبى بل اولى وانما تنافي الاولويه ان كان مستغفرا  
فيه اخذ انما ذكره في جواب السلام على القادرين وليس للظاهر  
ومن قرب منه ان لا يرفع صوته بقراءة او ذكر لئلا يشتت  
على غيره فان شتت على غيره ولو باخبار السامع له بذلك مما يظهر  
اذ لا يعلم الا من جهتم كره له على ما يصرح به كلام المجموع وغيره  
ولا نبعد الحرمان ان تحققنا ما ذكره ولا يبعد ايضا كراهه  
الصالح منه لانه خلاف الادب فهو اول من كراهه جعله به  
وراء ظهره مكتفا وصح كسعيد بن جعفر على محكم برفع حجر  
كسوره في طاعة اوصت اخبا على اخ في الله تعالى لا للتفكه  
والفكاهة وتفضاه ان الصالح بهذا التقصد لا بأس به وهو  
محتمل قوله **وما في مقامه** من فيما يظهر شدة  
توقانه الى الشرب ايضا ومنه على ما قاله بعضهم ان يصفون فيه  
او غنم ابي ولم يصيب المسحور شي ولا حرم على العمد ويتبع حال  
ذكر يكد تلبيم على ما اذا لم يكن حاجة ولا لم يكن وجب  
قال في يظهر انه لا يفعل عن بساوه الحرم الكعبة ولا عن  
ببيت كراهته مطلقا بل في خود بيلم مما يلي الارض ومنه ان  
نظرون المرأة متنفقة وهي غير محرمة فينبغي ايضا حله  
على ما اذا لم يخف لذكر كسنة توقف عليه كثر في الصلاة حينئذ  
ثم رايتم بعضهم نقل عن جمع عدم كراهته ثم جمع لتثريب التلاوة  
على حالين خلوا المصطفى وعدمه وهو يوجب ما علمت وقول بعضهم  
يتغير التقب اذا لم يات من روية الناس وجميعها يبين

حله على ما اذا تحققت روية اجنبى لها كما هو ظاهر لان عدم  
سنة حينئذ فيه اعانة له على تعصبه او على كمال التدب  
والاجتهود هو اعانة لوجه في باب التكليف من ان يجوز  
لها كسنة وجميعها اجاعا وعلى الرضا لغير البصر ولا ينافيه  
الاجماع على انها تؤمر بسنة لانه لا يلزم من امرها  
بذكر المصطفى العامة وجوبه وحث الادب على ان هو اف  
المحرمة فطية الوجه لغير عذر جبر فيه وجه ينطلا  
هو انها نظير الصلاة في حرير وهل يكره رفع يده الى السماء  
واختصاره ومثله وتسطم وكق سقره وثوبه وكلماتنا  
فما من مكرهات الصلاة فيه نظر ومقتضى قول المصنف  
سما نكره الصلاة في هذه الاحوال الاحتياط وهو ظاهر  
وعليه ما استنتج فيه ان يتعمق ويتطيل في فعل ساير ما  
يسن في الصلاة مما يمكن بحكم هنا ومنه ان لا ينظر الى  
الكعبة كما في الصلاة وقول الماوردي والرويانى يعتمد  
الاستنوى بسن النظر في الكعبة لا الى محل تنجوسه  
رده اليك في الطواف فيم تم قال سما لم يقل اخذ بسن النظر  
الى الكعبة في حال الطواف قوله **الى الامور**  
اثن عرقا فيما يظهر ويحتمل الرجوع الى طبعه وما يستحسنه  
ولذلك التفات الى ان الملاحمة هل هي وصف قائم بالذات  
او مختلف باختلاف الطباع وهو خلاف شصير ثم رايتم  
الذكر كثر في الحاد من ما سار السليم ان الاصح الثاني  
فعليه الدراج الا حثا الذي ذكره يكون الذي يظهر منه



ولا حرم حيث لا شهوة ولا خوف فنته بوجه نظر  
الحرم ولو من رضاع ولا المأكول ويجوز هذه القديس  
تطرح غيرها لتعليم وغيره مما ذكره في باب ثلثا واليه  
المصنف قوله **وقد ماتت نساء من الأحرار**  
منا أن رجلا كان في الطواف فيعرف له ساعدا  
امرأة فوضع ساعده عليه فلهذا ذكره فلهذا ساعدا  
فما بعض الشيوخ فقال له أرجع إلى المحل الذي فعلت  
فيه هذا وعاهدت البيت أن لا يعود تفعل محلي  
عنه وقصبت أساق فلما خرجت بايلا أدفنها لما في  
رواية أخرى في البيت فمسيحا حزين والمرأة التي  
جأت إلى البيت فعوذ به من طالم محمد يود إليها نصار  
استل والذين الذين سالت عينه على خده من نظرة  
إلى شحها استحسنه وغير ذلك قوله **وفي قوله**  
**ما واجبتان** محله من طواف الفرض والالم بجاء عليها  
قوله **خلق المقام** المراد به فيما يظهر المحل الذي  
يصدق عليه عرفا أنه خلقه ومنسوب إليه كما بينت في  
محل غير هذا مع بيان ما اقتضى به بعض المناخين جرمه  
مسط السجادات والجلوس ثم أبي في المحل الذي يكسر  
طروقه الطائيفين له لا جلا صلاة سنة الطواف وردها  
اعتز من به عليه بعضهم ورجح خلافة والطا فبقيا لا حجة  
وخلق المقام بالنسبة لسنة الطواف أفضل من داخل الكعبة  
للا تبايع وسراعا لقول الثوري بوجوب فعلها ثم وما نظر  
به

به الاستوى فذكر برذوقهم التعلق بالبيت أفضل  
منه داخل الكعبة كما يأتي وهذا أولى من قوله  
**في الحجر** أي تحت الميزاب كما أمر المجموع وغيره فهو  
أفضل أجزاء الحجر لقولت عما سدد من الله عنهما  
أنه فضلا الأخيار والقول بأن المراد تحت الميزاب  
جميع الحجر بعيد لا يقول عليه والذين يظهر أن فعلها  
داخل الكعبة أفضل من فعلها تحت لانه مطلق وما تحت  
الميزاب ظني ثم رأيت بعضهم صرح بذلك ويقدم جهن  
باب الكعبة على غيرها من المسجد لأن الصلاة اليها أفضل  
أخذ من ما مر عن عبد السلام وما تقرروا وغيره  
يعلم أن الأفضل فعلها خلف المقام ثم في الكعبة ثم تحت  
الميزاب ثم فيما قرب من الحجر إلى البيت ثم في بقية  
ثم إلى وجه البيت ثم ما قرب إلى البيت بتقصيته  
الآتي ثم في بقية المسجد ثم في بيت خدج ثم في بقية  
مكة ثم في الحرم قوله **قلت قال الشافعي**  
**وصلى الله عليه** ظاهره أنه ليس من رافعة الدم وإن صلاها  
في الحرم وهو متنجس ويظهر صحتها التاخير عما يقطع  
به نسبتها عنه عرفا ولو عجز عن رافعة الدم فهل  
هو كدم هذا الجنب والتفادي أو الترتيب والتقدم بمرم بصحوا  
فيه بشي وكل محتمل نعم أن تحت قول بوجوب الدم بالياخير النجس  
الثاني قوله **بشي** صهر البه الدم كمن شيئا آخر كقوله



انذاراً لا انذاراً من رتبة فعلها خلف المقام عليهم في الكيفية بخلاف  
 سائر النوافل واما احتياجهما للنية بخلاف سائر سنن الحج وفيه  
 نظر اذ سنة الاحرام مثلهما من حيث توقف ثوابها على النية  
 دون سقوط الطلب ونزاعها اذا فعلها عتياً شايع  
 اذ ليس لها صلاة يتكرر سببها وتندخل الاصل  
 قوله **قَالَ الاجير مثلهما وغيره المميز والمختار**  
 وقوله **بصليهما** اي وجوباً على من اراد عبد السلام  
 ان العفو وعليه في الاجارة الواجبات والسنن لكن  
 قال الا ذرعي لا احسن الا منه بسا عذرون على ذلك  
 والاول وجه الاول فقد صرح الماوردي والرواني بما يوافق  
 حيث قالوا لو ترك طواف القدوم ونحوه الذي لا يجب  
 الدم فعليه ان يرد غسطة من الاجرة قولاً واحداً  
 لانه يحمل في تقابله عوف في ما يات به ولا يبدله حسب وم  
 في حج الاجير بيان السنن الواجبة على الاثنان بها قوله  
**عن المستأجر** اي ولو معصوناً كما قاله الا ذرعي  
 ورد قول الاستوي كالحج الطبري ان المعصوب  
 بصليهما في بلده بان هذه الصلاة تفعل عند الحجج عن  
 نية التطواف حياً كان او ميتاً قوله **فلو كان**  
**طوافاً** اي يفتي ايضاً ركعتان عن جميع الاسابيع  
 من غير كراهة كما في المجموع بناء على انها سنة والام يكن  
 وقد

وقد علمت ان هذا مما انفردت به سنة التطواف قوله  
**سبلاً** اي وما يتبعه من الحجر الى طلوع الشمس والمراد  
 بالحجر ان يسمع غيره ولا يريد جهات يتوش على احد  
 وقوله لا افضل في النافلة المتوسطة بين الاسرار  
 والحجر حله في النافلة المتوسطة فسقط ما قيل من ان  
 المراد بالحجر وقتاً اول مراتب وهو المراتب المتوسطة  
 من الحجر والاسرار سفر قوله **واذا قلنا انها**  
**سنة الحج** هو المتقول العتد ولا تغتر بمسألة الحار من  
 خلافه وكما تقر بهن كد صلاة كما مر في سنة الاحرام  
 وغيرها وقد علمت مما تقدم ثم ان معنى الاجزائها  
 ان توت مع ذلك حصل الثواب والا سقط الطلب  
 ويعلم يعلم ان لا فرق بين طواف الزمن وقصره وخارج  
 الحرم ودخله وان طليها يسقط بفعل صلاة بعد الطواف  
 وان تويها خيره او كان غافلاً عنها ولا ينافي في حبيبهما  
 بها فيما ذكرناه قوله لا تسقط ما دام حياً وان طليها  
 انما سنة كما يصرح به كلامهم لانه وان ترك غيرها من سائر  
 الصلوات تقرباً فطليها باق الي ان يموت فلا ينال الثواب  
 تسقط بغيرها كما للحج لما حست ذلك من النعم  
 الذي يصلي الا ان يقال تسقط بغيرها اذا كان ذا كرا  
 لها او الا ان يقصدنا غيرها انما تنافي ذلك تعلم الجواب  
 عن ترديدات طوافه وقعت للاذرع هاتماً رايته بغيرهم



صريح في سقوط النجاسة بغيرها بان محله ما لم ينفقها وهو  
يوجد ما ذكر ان محله سقوط سنة الطواف بغيرها ما لم ينفقها  
ولا يشك كل على تشبيهها بالنجاسة ما مر من انه لو طاف اسابيع  
ثم صلى لكدر كفنتين جاز لا هذه امتيازت عن النجاسة  
كغيرها وما مر ويغيره كالحجر لبلل وحكاية قولهم ما بالوجوه  
فروعي لان القابل له يشترط لكلا طوافي كفنتين كما مر في وجوه  
ذلك خروجا من خلاف ولا يلزم من مراعاة في هذه الامور  
في اشتراط نيته مستعمل اذ القصد وقوع الصلاة بعده وقضيتها  
كلامهم انما لا يتبادر في برئته وهو ظاهر ومثلها في ذلك سنة الاحرام  
والاستحباب ونحوها وقوله وقاله القيد لا يفيها  
افاد في المجموع ان القيد ان لم ينفرد به بل ذكره جاهر  
الاصحاح وعددهم جماعة وقوله **واستبعد امام**  
**الحديث** رده في المجموع بانه شاذ وان دعواه انفراد القيد  
بحجب قوله **ما احب** ان يبعد دعاب بما ورد  
عنه صلى الله عليه وسلم اللهم هذا بلدك الحرام والمسجد الحرام وبينك  
الحرام وانا عبدك بن عبدك انتك بن ذنوبك كثرة خطايا  
جمه واعمال سيئة وهذا مقام العائذ بك يا ارحم الراحمين  
او لنفسه على ما مر في غيري انك انت الغفور الرحيم اللهم  
اكر دعوت عبادك الي بيتك الحرام وقد جئت طالبا رحمتك  
مبتغيا مرضاتك وانت مننت علي بذلك فاعمر لي واجبي  
اللهم

اللهم اكر كل شئ قدس و اخرج من الجوزي كالآذ في قبر خيران  
ادم لما اخطا فان بالبيت سيما ومن خلوا المقام ركعتين  
ثم قال اللهم اكر كل شئ سرى وعلايتن ما قبل معذرتي وانك تعلم  
حاجتي في عطبي سوي وتعلم ما عتد من فاعمر لي ذنوبي اللهم  
انني اسألك انما يا رب شر قلبي وبقينا صادقا حتى اعلم انه  
لن يصيبني الا ما كنت في والرضى ما قضيت علي ما وحي الي  
نزال اليك قد دعوتني دعاء استجيتك كدري وتزبد عوني به  
احد من دري من بعدك الا استجيت له وغفر له ذنوبه  
ومرحت هوومه وتجرت له من وراء كل ناجر وانت  
الذي ربي راعيه وان كان لا يبريدها وفي رواية انه دعا  
بذلك في المنزلة وفي كتابه بنابر اليه انه دعا بنحوه بين اليامين  
ولا منافاة لاحتمال انه كرر الدعاء في ذلك الا ما كرر في  
نقل الآذ في جميع من السلف ان موضع المقام الان هو  
موضع من الجاهليين وفي عهدا صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر  
رضي الله عنهم ثم ذهب به السيل في حلافة عمر فجعل في وجهه  
الكعبة حتى قدم مكة عمر فرده محضرت الناس من قول ما لك  
انه كان في عهدا صلى الله عليه وسلم وابي بكر مصلحا بالبيت فخر من  
الحج الخبر بان سياحة حديث جابر رضي الله عنه الصحيح الطويل وما  
روى نحوه يشهد لا وارفا وقد ورد انه صلى الله عليه وسلم  
صلى ركعتي الطواف في اماكن حول البيت كما ثبت المطاف بخاه



الحجر الاسود وحاشيته مما يلي باب العمرة وقريب من الركن  
الذي يلي الحجر من جهة باب الكعبة السبع وعشر ذبان وكيل  
النار والبالت ليس فيه التقييد كعني الطواف وعلي  
تليمة فبينما ان يكون مقل ركعتي الطواف باحد  
هده الثلاث اولى من تقييد المسجد بل ينبغي ان كل محل  
ورد عنه صلى الله عليه وسلم انه صلى فيه ولو غلا مطلقا  
ان يكون افضل من غيره فمن ذكر كما ذكره المحقق عند  
باب الكعبة حديث جابر بن عبد الله في وجهها الحزبت  
كما حرج ابي النبي صلى الله عليه وسلم منها ركع قبل البيت  
واعترضه النبي الفاسي فان كلامه يوم احملها  
والذي يد لعليهم كلام الا ذرف في اتخاذها ثم حكم خلافها  
هل هو عند ما في نصف الحفرة المرحمة في وجهها مما يلي الحجر  
يسكون الحجر او خارج الحفرة مقفول ذراعين وثلاثي ذراع  
بالحد يد مما يلي الحفرة من جهة الحجر يسكون الحجر ايضا ثم حكم عن  
ابن خليل الكل ما يوبد الثاني وعن بن عبد السلام وارضاه  
ابن عجل البني وقال انه حقيق بطريق الكشاف ان صلاة  
جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم الصلوات الخمس حين تعرضت  
كانت بثلث الحفرة وهو يوبد الاول لكن ما ارضاه لم ار  
ذلك لغير بن عبد السلام وفيه بعد اسهر والذين يحملون كلام  
النقي الفاسي هو اقف بن عبد السلام وترجيح الاول  
ومن ذكر بين البيانيين قال صلاة في هذه الاماكن منها  
وتنقلها

ابن ج

وتنقلها اذا لم يعاد منها موقف من حيث اقول وكيفية افضل  
منها من غيرها سواء استتم الطواف وغيره ما قد ذكر مع ما  
قد منته يعلم ما في قول المصنف وغيره فان لم يفعل في المسجد  
فابعد اخر من قال ان الشئ من اذنين الطواف افضل اركان  
الحج حتى الوقوف لانه مشبه بالصلاة ومشمول عليها بالصلاة  
افضل من الحج والمشمول على الافضل افضل ولا حجة في خبر  
الحج عسره على افضلية الوقوف لانا نقدر امرهما على  
وهو ادراك الحج وقوف عسره انفق وكذا ان تقف وزد في الوقوف  
من حفا بق العسرة ولطائف الاحسان ما لم يرد في غيره  
وكونه مشبها بالصلاة لا يقتضي افضلية على الوقوف  
وكون المشمل على الافضل افضل ممنوع وتعد ما ذكر في الخبر  
لا دليل عليه ثم راسم في كواصر مع كونه نقل ما ذكره الشيخ فنعلم  
قال بعد ذلك ما وراق الوقوف اعظم اركان الحج وهو طاعته  
ذكرته وان امكننا ويلم بما يوافق الشيخ وزايت الزر كمن  
قال بعد كلام الشيخ وفيه نظير افضليتها الوقوف بحجر الحج عسره  
ولهذا لا يعوت الحج الا بقوانه ولم يرد عقرات الذنوب في شئ  
ما ورد فيه قال لفتواك القطع بان افضل الاركان انتهى وقول  
شخصنا زكريا الاوجه ما قاله بن عبد السلام لنفسه في الاماكن  
ان الطواف قريبا في نفسه بخلاف الوقوف فيه نظر قائم وان  
كان كذلك لکنه اختص بخصوصيات لم يشرك فيها غيره قيل  
ولكن الحج بين الكلايين اسهر وكان وجهه ان الوقوف اعظم  
من حيث توقف جعفر بن محمد بن عليهم وقوانه بخلاف الطواف  
والطواف افضل من حيث انه بشرط فيه من شروط الصلاة



لا يشترط في الوقوف وهذا وإن كان لم وجه لكن المقام ما به  
**العصر الثالث في السعي قول**  
 ويسجد عليه بلا ما فيمن أخذ من قولهم ختم بما يدا به  
 ومن الخاف الشافعي وهو المذهب لكذلك حاله لا يتبدل ولا يتغير  
 صرح العاصم أبو الطيب وصاحب الذخاير واعتمدوا الركن  
 لما لا دبر لما أخرجه الحاكم وصححه أنه صلى الله عليه وسلم لما فرغ  
 من طوافه قبله ووضع يديه عليه ومسح بهما وجهه وكان  
 صاحب البيان أخذ قوله هنا فيسئلهم بيده ومسح بهما  
 وجهه من هذا الحديث قال الزركشي وفي مستدرك أحمد بن  
 صحيح أنه صلى الله عليه وسلم رمل ثلاثة أهواف من الحجر إلى الحجر  
 إلى أن مال ثم عاد إلى الحجر ثم ذهب إلى ركن مشرب منها  
 وصب منها على رأسه ثم رجع فاستلم الركن ثم رجع إلى الصفا  
 قال فينبغي فعل ذلك كله وهو وجب من حيث الأصل لكن  
 مقتضى كلام المصنف لا في قول الزركشي وهو أن عاد إلى  
 خلاف ذلك ومع ذلك فينبغي أن يجعل قول الراوي ثم عاد إلى  
 الحجر على أن ذلك كان آخر الطواف وقوله ثم عاد لركن  
 على أنه كان بعد مراعاة من ركعتي الطواف أو علم أن بين  
 هاتين طعت في صحة هذا الحديث والدفع قبله وعلى تسليم  
 ما ذكره فالدلالة بينهما باقية لا غاية إلا من ضعيفين الضيف  
 يعلم في فضائل الأعمال أنها ما قول **وطاهر الحديث**  
**الصحيح** وهو المعتمد كما يثبت في المجموع والحال في تشديد  
 التفكير

في الصلاة

التفكير على التباين خلافا لما ورد في من ذكره وما أورده  
 البيهقي مما يؤيد ما قاله الغزالي قال الزركشي ضعيف من أنه  
 كتمل أنه لم يثبت في سعي وروى الطبراني عن الكبير حديثا فيه  
 أن الالتزام بعد ركعتي الطواف لم تكن النسيئة تفعله وبه  
 تردد ما قاله بن جرير وما قاله الماوردي لم أر ما يشهد  
 له ومن قال كالزركشي أن فيها مرة عن البيهقي ما يشهد له  
 فقد أبعد لأن الذي فيه المصطلح فلما فرغ من طوافه التزم ما  
 بين الياء والحجر وهذا ظاهر من الالتزام بعد الطواف  
 وقيل ركعتيه وهو الذي يقول الغزالي لا فيما بعد الركعتين  
 وهو الذي يقول الماوردي قوله **صحيح** أي الذكر المحقق  
 أما المرافة والحنى فلا يصح أن كما في التنبيه وتحرير الجرجاني  
 وشافيه قال بعض المتأخرين وتقلد في المجموع في المرافة  
 عن الماوردي وأقره وفيه أن صح رد لقول الاستنوي  
 ليست المسيلة في المذهب ولا في شرحه وما جئت من أنه  
 لو فصل بين أن يكون في الخلوة أو خضرة محرم وبين أن لا  
 كهر الصلاة لم يعد ردة في شرح الإرشاد بما هو جلي  
 ويرد أيضا بأن كهر صفة ثانقة للمفردة المطلوبة  
 منها والترقي هنا ستة مستقلة ويعتبر في التابع ما لا  
 يغتفر في المنع **المستقيم** وقول الأذري في فضيلة إطلاق الجهر  
 عدم الفرق وأيضا فإنها محتاط بالرقن كالرجل والحرج  
 من الخلاف في وجوبه في نظر من حيث الإطلاق فهم وإن كان

المستقيم



له وجه وجبه حيث كان هناك يشكر مع عدم قوله  
**حتى يري البيت** ابي من باب الصفا لا ينزل اعدا حرا  
المسجد كما انهم كلامه قال الا صغار الحديث جابر بن مسلم  
ان صل الله عليه وسلم بدأ بالصفا وزقا عليه حتى راي البيت  
وكذلك فعل قبل المروة وظاهر كلامهم والحديث ان علته الرقي  
وروي البيت وهو الآن يري من غير رقي على درج الصفا  
ومتى تم قال الرقي من خليل الكرونتيفم الزركشي وغيره وقد  
كان هذا قبل ان يغلقوا الوادي لان الدرج كانت كثيرة وكان  
الوادي نارا حتى ان الشخص كان يصعد درجا كثيرة ليري  
البيت فينزل ان الفريشات كانت تمر في المسعى والرياح تاتي  
فلا يراى من باب المسجد الارض منها واما اليوم فيري من غير  
رقي على من الدرج ثم ذكر ان على الصفا ثقتي عشرة درجة  
وعلى المروة خمس عشر درجة وكان البيت يري اذا رقي عليها  
فحالت الابنية كذا ياتي في كلام المصنف ما يفهم ان الرقي  
حاصل بعينين الخروج من الخلافة واليقين وجب فيس  
الترقي وان راي البيت بدو منه للخروج من القول بوجوبه  
قد رقا من وان حصل اليقين بدو منها كما اقتضاه كلام الروم واما  
لكنهم في المجموع نقل ذلك عن النعمان ثم قال والمشهور على هذه القول  
ان الواجب صعود قدر يغير ليقين قطع جميع المساقم كما  
يجب على هريرة من الراس من على الوجه ورواه الما وردي  
ان اليقين يحصل بالصفاق عقيم بما يذهب منه واما بعد مما  
يذهب اليه وكان هذا هو ما خذ الجبال الطيرى حيث قال فيها  
لايت

لايت خليل المذكور وقيل الرقي على الصفا شرط وليس كذلك فقد  
بما شتر اهلهم عند من قال به استيعاب ما بين الصفا والمروة  
وهذا يحصل من غير رقي فانه اذا التفت رجلاه او رجل من كونه  
باخر درج الصفا ودخل من تحت العقد المشرق على المروة  
فقد استوعب ما بينهما ثم قال على ان اليوم يصعد درج  
الصفا وهو خمس وست منها قد اندقت بالتزاي  
وروي عليه الارض قالوا فون على الارض ملاء صفا لستقل  
ما لمهر من الدرج او قريبا منه يصعد فعليه ان راقب اعتبار  
هذا المعنى ولو كان راكبا انفقى والفايل باشتراط الرقي  
لا يخص بالصفا بل للمروة عنده كذلك لكن الجبال انما خفف  
الصفا بذلك لا سيما التي وقع الكلام فيها بين العلماء واما  
المروة فقد اتفقوا على ان العقد الكبير المشرق الذي  
بوجهها هو حدها لقول المحقق الطبري قد توانر كونه  
حد انفس الخلف عن السلف ونظا من الناس كوت عليه  
ثم قال فيلحق للساعي ان لم يرتجبه ويرقي على البناء المرتفع  
على الارض قال التقى القاسبي والينا المرتفع الذي اشتهر  
اليه كهيئة الدكة وله درجة واما ذكره بن خليل  
مع تقدمه على عصور المصنف والجبال الطيرى يعلم ان ما  
باني في كلام المصنف المواقف لما في المجموع من ان بعض الدرج  
محدث فليجذر من ان خلفها ورائه فلا يصح سعيه حينئذ  
بل ينبغي ان يصعد الدرج حتى يستيقظ انما كان



بتعيين التخرز عنه فيما مضى قد هما من الازمنة قبل خلق  
الارض على الدرج الحادث وغيره اما بعد ذلك فلا قران  
المصنف انما ذكر ذكره بحسب حال الدرج القدم قبل علو  
الارض ودفن بعض الدرج كما تقرروا ويؤيد ذلك ما ذكره  
التقي القاسمي حيث قال انما كشف عن ذلك فوجد تحت القبر  
السفلي من درج الصفا وهي التي تتصل بالارض اليوم ثمان  
درجات مدفونه ثم قرنته اخرى ثم درجت تحتها  
حجر كبير وان ما ذكره الارزقي في درج ما بين الركن الاسود  
والصفا موافق لمبدأ الدرج الظاهر اليوم لا لمبدأ الدرج  
المدفون انتهى وكان هذا هو السبب في دفن ذلك الدرج  
الذي كشف عنه القاسمي وهو سبب ظاهر فان الارزقي هو  
امام هذا الشأن فحيث ذكر ذلك الدرج القاسمي خلاف  
جميع الدرج المدفون على الظن صدق من قال ان ثم  
درجات تحتها فيتعين اجتناب وان مراده ذلك الدرج  
المدفون لا الظاهر اليوم وان قول الجليلي بان خليل  
على ان اليوم الى اخره لا كلام ما ذكره الارزقي من الدرج المذكور  
وكان هذا هو مراده من ذلك الحكي الطير وهو معاصر المصنف  
حيث قال وبنى في بئر الصفا درج فيبقى ان يجتاز مرده  
السنى بالدفن عليها فان الارض ريت بحيث يري البيت  
من غير رقي فقوله فان الحكي الذي هو منزلة التعليل لما قبله  
بين

بين ان مراده بالدفن في علي ما بين بئر الصفا وجوب قطع  
مسافتهم بعد دفنهم ولا يلتقي بالوضوء لما حاذاه وانما يصر  
من البيت يعلم ان الدرج المنشأ هذا اليوم ليس من بيتي محدث  
وان يتفق الركن جميع اذا الصنف حاذاه بنى بالدفن السفلي  
والحي صلاتي سلام الرقي من خليل الظاهر في حديث مسلم للكون  
والقاسم لم عليهم الذكر كش وغيره صرح في ان التفرقة درج  
المدفون المذكورة من الصفا وان الوضوء لما يتسامت اخرها  
يكفي وان بعد عن اخر الدرج الموجود اليوم بادرع وفي هذا  
منه كثير لاكثر العوام فانهم لا يصلون الى اخر الدرج بل يلتفتون  
بالقرب منه وان كلام الكمال موافق لكلام الرقي كلف لا في التفرقة  
عشر درجات من حسم اوسنت منها لا غير وعليه فالنسخة للعوام  
موجودة فان احدا منهم لا يبعد غالبا عن اخر الدرج اليوم  
ما بينا من خمس درجات من المدفون وان طاهر كلام النووي  
هنا وفي المجموع وتبين المحب ان الدرج المدفون الان كله محدث  
وان كلام الارزقي صريح فيه وان اعني الارزقي اولى بالاعتقاد من  
غيره وعليه ينظر في تلك النسخة المذكورة فيتعين للصنف  
بأخبر الدرج الظاهر اليوم ثم ما اقتضاه كلام النووي  
والمحب من انه لا يلتقي بالوضوء لا اخر الدرج الظاهر اليوم بعيد  
والوجه الاكتفاء به كما يصرح به ما نقل عن الارزقي الذي تفرد  
ان العدة من هذا الشأن هذا كله في درج الصفا واما المرو  
فقد اتفقوا فيها على ما سبق ما لا مرية طاهر قوله  
**فيقول** هو ما تفت عليه انما في صلاته عنه احداث احاديث  
وانما متصرفه منها حديث مسلم فوجد المدركين وقال لا اله الا الله







انما قالوا **ولكن بعض المخرج الخ** مرما فيه  
قوله **بعض اصحابنا** هو ابو حفص عمر بن الوكيل  
قوله **بقدر قامة** هو ما في الروضة واصلاها ايضا لكن  
مرعى المجموع ان هذا نقل البغوي عنه وان المشهور عنه  
وجوب صغره فذكر في قوله **فيجب الخ** علم منه  
انه يجب ان يبدأ بالصلاة في الاوتار وان يعود من المروة  
في الاشارة فلو بدأ في الثالث من المروة مثلا لقت جعلت  
الزابعة ثالثة ومن ثم لو ترك السابعة بدأ بها من الصفا  
او السادسة لقت السابعة ولزم سادسة من المروة  
وسابعة من الصفا او الحامسة لقت السادسة وصارت  
السابعة خامسة فيكمل ذكره الفخوري وعجبه قالوا لو ترك ذراعا  
من اخر السابعة اتى به او من اولها استأنفها او من ثلثها  
اتى بالمتزول بها بعده منها او من السادسة لقت السابعة  
وتأتى فيه التقبيل السابق قوله **وهذا قولنا**  
**الخ** نفهم منه انه لا يسن الخروج من خلافة وهو كذا لان  
الخلافة لا يرعى الا ان قوس دليل او مدر كمل الظاهر انه  
لا يجوز لانه اثبات بصورة عبادة تقصدها مع سادها  
ثم رابن ما ياتي من كراهة اعادته وهو يقتضي كراهة هذا  
دون الحرمته الا ان يفرض قوله **خذ الاقل** اي ان  
تذكر اثنا عشر اما بعد قراعتها فلا يوترك الصلاة والوتر  
بل اولى

127  
بل اولى وكذا الشكر في شرط من شروطها فان كان  
فراثنا عشر او بعد قراعتها لم يصروا ان لم يتخللها  
يتخلل بظهر خلافا لما روي الا ذرعي من ان الشكر ان طرأ  
بعد التخلل لم يصروا الا صر ويشهد لما قلنا خوكم لو  
تذكر بعض القائلين قيل قراعتها وجب عليه استئنافها  
او بعده ولو قبل الركوع لم يجب بخلاف الشكر قراصل  
الا ثبات بها فان يصير مطلقا ما لم يسلم وكلاهما  
مصرح بظهورهم الى القراعة من الركن المسكوك فيه  
لا الى قراعة جميع العبادة ويلزم ان لو شك في ترتيبها  
او موالاتها ولو بعد الركوع لزم العود اليها وهو على  
الفساد لانهم اذا اغتفروا له الشكر بعد قراعتها في الاصل  
بغير اجزائها فما ظنك بصحة تأييد لذكرها غير زنة  
يعلم ان قوله الشكر في الشرط هنا كالمشك في بعض اركان  
الصلاة فيه نظر لان نظيره هنا ان يشكر في الاثبات بنفسه  
الطوائف او السعي لا في شرطها فقياس الصلاة انه ان  
يشكر في فعل بعض الاركان غير النية اضربا لم يتخلل او في  
شرط الركن صر ما لم يفرغ منه بل المعتد اخذ امت كلام الجميع  
وعجبه ان الشكر في نحو الطهارة بان يبين الطهر ويشكر  
على احداث بعده لم لا لا يصرف في اثنا عشر الصلاة او بعدها  
او قبلها لقولهم يجوز الدخول في الصلاة بظهر مشكوك فيه فيغتن  
بل اولى



بها من ذلك الطواف وان اوقع ما ياتي عن التصريح فلا وهل  
 المراد هنا بالتخلل الذي لا يعتبر الشك في بعض الاركان بعده  
 التخلل الاول والثاني للظن في حال ولا يفر اعتبار الثاني لان  
 العبادة الواجب لم تتم وبه تقارفت نفسائهم الصلاة. الثاني ثم ان  
 عن المجموع عن النص انه لو اعجز اوجع فلما فرغ من الطواف شك  
 هل كان مشطرا ام لا اجبت ان يعيد الطواف ولا يلزم  
 ذلك وهو صريح في رد ما قاله الاذرعني ولو اخبر ان طاف ستة  
 وعنده انه فرغ من العمل بالخبر وانما حرم في الصلاة ليلابغ  
 في الزاوية بالنسبة لظن وهي مبطله لها بخلاف الطواف السعي  
 وفي عكس ذلك يحرم العمل بالخبر هنا ايضا وان كثر المخبرون  
 ما لم يبلغوا عدد التواتر فيما يظهر قوله **بعد طواف صحيح**  
 بينهم انه لو سعي ثم ثبت ترك بعض الطواف لم يصح سعيه  
 فيما يثبت ويعيد السعي وهو كذلك كما في المجموع وقيل  
 الاذرعني بطواف الركن قال لان ما طواف القدوم يثبت بالخبر  
 ان ما انفصل فيتعين تأخير السعي الى بعد طواف الركن ان يفي  
 وقد علمت فيما مر ان محل الخلاف في خلافه قوله بالخبر غير  
 عذر وان الا وجه انه لا يثبت الا بالوقوف وحيد فالاول  
 هنا ان يكلم ويسعى بالم يقف ويدل لم قول المنهاج وان يسعي  
 بعد طواف ركن او قدوم بحيث لا يتخلل بينهما الوقوف  
 بعرقته وعلى الضعيف القائل بفواته بالخبر فلا يبعد استثناء  
 ما هنا

تسليم

ما هنا ايضا لان شروعه فيه مع عدم تقصير بترك بعضه  
 عذر والعذر ليس من محل الخلاف قوله **بعد طواف**  
 راصها والمنهاج واصلح وتضمن الشافعي بواقفة مقول  
 صاحب البيان عن ابي نصر يجوز لمن احرم بالبحر من مكة  
 اذا لحاق بالوداع كخروجه لمن ان يقدم السعي بعد هذا  
 الطواف غريب مردود كما اشار اليه في المجموع وعليه جري  
 السبيل وغيره خلافا للاذرعني ومن تنفع في قوله انه  
 حكى بعد كل طواف صحيح ولو نفلا وكذا قول الطبري لو احرمت  
 للذي بالبحر ثم تنقل بطواف جاز له السعي بعده وهرعت الاذرعني  
 انه يسكن لمن دفع من عرقته الى مكة قبل نصف الليل طواف  
 القدوم فعليه يجوز له السعي بعده وقد يفهم قوله لو وقف  
 لم يجز السعي الا بعد طواف الاقامة لوطول وقته وهو قرف  
 فلم يحترق بعد تنقل مع امكانه بعد قرفه ان تقف فافهم التعليل بدخول  
 وقته الى اخره جوازها قبله قوله **ولا ينقصون وقته**  
**بعد طواف الوداع** ابي الواجب شرعا بعد خراجه النسيك  
 لانه لا يسمى طواف الوداع الواجب الا اذا لم يبق عليه سعي  
 خرج طواف الوداع السابق قبل الوقوف وطواف من فاض  
 من مكة لبلده محرما وجوز تأمنا برة الاحرام لا يماندون  
 لها الا اوراقها واما الثاني فكذلك على ما اعتمد به في الوداع  
 وقال انه مفهوما صريح كلام الاصحاح وقال غيره لا يبعد  
 له لان نسكه لم يتم فاذا عاد وقصني بغيره نسكه لزوم رعا





مريم انه لو توي بطواف بعد نصف ليلة النحر طواف  
 الوداع لم يقع عن طواف الركن فصح السعي بعده انما هي  
 لكونه طواف الاغا صنف لا طواف وداغ كذا اذا ملئت  
 ما تقرر علمت بسقوط ما اعترضت به الاستوى على  
 عبارة المصنف هنا وفي غيره كالرافعي من ان طواف الوداع  
 قد يكون قبل قرع النسك كما في الصورتين المذكورتين  
 واذا رقت ثم قال وهذه العبارة تؤهم عدم الاعتداد  
 بالسعي الوداع بعد طواف قصده الوداع وليس كذلك  
 فانه اذا كان طاف للاغا صنف لم يقدح تراخيته عنه والا  
 وقع هذا الطواف عن الاغا صنف فيصح السعي بطوافه  
 اتفق وهو عجيب مع قول المصنف انه هو الماني به بعد قرع  
 النسك واذا بقي السعي لم يكن الماني به طواف وداغ فدل  
 على انه لا اثر لنية الوداع ما بقي عليه شيء من النسك فكيف  
 يتوهم انما تؤهم ما ذكره في ركن تحت العزيم  
 ان السعي ينكوس او معتزضا كالطواف انتهى وهو محتمل  
 ويكمل الفرق وان قد منا انه مثله في عدم الصارف  
 لان ذكر المعنى مشترك فيه فاستويا ولا كذا كذا كما يعلم  
 مما بنا مل ذكر بيان الطواف احسب لم يوجب اشتباها  
 هنا مكان دونه ثم وحسب ذكره في المتن الفقهي وهو  
 وقد مر صحة الطواف جنوا ورحا فحواهما بيان فاعلم  
 وما يوجب الفرق ما قد منته ان الصارف من تلك الصور  
 الس

المستعملين الثلاثين انما هو ما فيه تكرار الدوران من اصل المايل  
 للمستقيمة وهذا الاياتي هنا لا تخرجت قريته هو ما لمع ما بين  
 الصفا والمروة مع الاياتي بالوارد هو لا ابتداء بالصفا والختم  
 بالمروة فلم يتبادر من اصلها ولو مستني او مر في هو المسعى  
 فقياس جعلهم هو المسجد مسجد اصبحت تنقسم قوسه  
 ونكره اعادته هو المعتمد كما دل عليه كلام المجموع وغيره  
 وحزم به في شرح مسلم ويشمل لطائفة كثير الفارز وفيه جفان  
 ربح الزركشي والبلغبي نفعا للتفاقي انه لا يبين له تكراره  
 وان ما لا يوجب بوجوه لانه خلاف ما صح من السنة في الفارز  
 اي وشروط نذر الخروج من الحلاق ان لا يعار له سنة فيخرج  
 وهو هنا قوا حابر لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه بين  
 الصفا والمروة طوافا واحدا ورخ الا ذكره صاحب البيان  
 والصبر من انه يسوي له الاياتي بطوافين وسعيين والقياس  
 الاول لم يأت كلام المصنف السابق في بيان وجوه الاحرام  
 وهو صريح فيه وقد تجب اعادته كما لو بلغ الصبي او عتقت العبد  
 بعرفة وكان سعي بعد طواف القدوم قوله بشرط ان لا  
 يتخلل ركن مراد منه الوقوف بدليل قوله هنا فلو طاف  
 للقدوم ثم وقف بعرفة لم يصح سعيه الحزم في المنهاج وان يسوي  
 بعد طواف ركن او قدوم بحيث لا يتخلل بينهما الوقوف  
 بعرفة نية عليه الاستوي فلو طاف للاغا صنف ثم خلف  
 او عاد ورمى سعيه بعد ذلك قوله الذكر والوداع  
 الح عبر الطبري بقوله الاكثر من الذكر والدعا والاستغفار







ويقال في الطواف راكبا كما مر في قول **سنة** مرات الشئ  
 اي وسنة اجزاء بل بكرة الوقوف منه نحو حديث علي بن عذرة  
 ولو اقيمت الجماعة الخ قياس ما مر في الطواف انه لا ينقطع السعي  
 ايضا بخنزة او قنوت راتبة قول **قال الشيخ ابو محمد**  
**الخ** ما ذكره في الصلاة ورجحه في المجموع وقال لا ادري انه  
 الوجه وتقدمت عليه عن الاصحاح وقول بعض الجاهل انما  
 سنة كما رواه احمد بن محمد بن ماجه وبن حبان عن المطيب بن ابي  
 وداعة قال رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فرغ من  
 سعيه جاء حتى اذا احادى الركن فصلى ركعتين في حاشية الطواف  
 وليس بينهما وبين الطائفة احد مردود متشاوه انه يصح  
 عليه سنة سبع لان المحب الطبري رواه عن ذكر من حبان  
 وغيره بلفظ حين فرغ من سبعة بالموحدة اي لو فرغ من  
 تسلمه فلا دليل على ان الركعتين من سنن السجود كونهما  
 راتبة او تجزئة للمسجد ففي راتبة عين احتملت فلا دليل  
 فيها ما يثبت قال ابن عبد السلام المرونة افضل من الصفا  
 لا سيما مرور الساعى في سبعة اربع مرات والصفا مرونة  
 فيه ثلاث فاته اول ما يبدأ باستغفار المرونة ثم يحتمل وما امر  
 بمباشرة في الفريضة اكثر فهو افضل وبعده بالصفا وسبيل  
 الى استغفار المرونة انتهى واخبروه وقد يتطرق فيه بان الصفا  
 قدمت في الفريضة والافضل فيما قدم فيه ان لا تقام به الشريعة  
 بشرف

بشرفه الا ان يقوم دليل بخلافه وما ذكره ليس طاهرا بالدلالة  
 لما قاله بل قد يدل لما قلناه بان يقال ما امر الشريعة بمباشرة  
 بالصفا ولا في غير نظيره وعدمه لا عند ادعاء شريعة نظيره  
 فبذلك يكون افضل لانه الاصل وغيره تابع له فالضرورة  
 قاضية بتفضيل المنبوع وقد بان بما ذكرناه ان الصفا هي  
 الاصل اذ لا يعتمد بالمرونة فتلها فتكون تابعة لها صحة  
 ووجوبها فكان الصفا افضل ودعوى انها وسيلة متنوعة  
 اذ لا يصدر في عليها حدها كما لا يخفى ثم رايته الزركشي قال  
 في الحاشية وفيه نظير ولو قيل بتفضيل الصفا لان السجدة تبدأ  
 بها ولا نها اقرب الى البيت لم يبعد ولو قيل المرونة باختصاصها  
 باستجاب النحر عند هادون الصفا فكان لظهور انتهى  
 وما ذكره اول ما وافقت لما ذكرناه واخر الجواب عنه بان  
 اختصاصها به لا يدل على افضليتها لانه ليس لها شأنها  
 بل لا تتخلل الا مطلقا بل لا تتخلل للتمتع ومن ثم تشاركتها  
 مني في ذلك في الحج لكونها محل تحلل فالاختصاص بالامر  
 العارض عند هادون الا لا فضليتها قول **الفصل**  
**الرابع في الوقوف** قوله **حلف** **راسه** اي ان  
 كان اليهود قبل محي وقتهم في الحج كما ياتي قوله **فاذا كان**  
**عند وجهه الى عرفات** **الخ** محله ان قدر على الهدى  
 والاسل له ان يحرم قبل السادس كما ياتي قوله **فقد**  
**خرج من اركان الحج** اي ان حلف ولا يفي عليه اذ هو شريك

محرم

بشر

يسود



كما يأتي ايضا قول **خطبة** **مترده عند الكعبة** اي  
 ربيبت ان يكون طهره لها ووجهه للناس رجلا فاما لما قال بوجوبه  
 فلو عكس صح وان كان على بابها ونوع بعضهم عدم الصحة في هذه  
 معللا بتعذر استقبالهم اياه حينئذ فيقولون انفسهم قد تعلم  
 المتأخر ومنه انه غير حق في قوله **كل خطبة الى اخره**  
 هو ما في الروضة واصلها وفيه تغليب الرابطة ليس بعد ما خطبة  
 فاندفع قول الاستوى كان الصواب ان يفردها بالذكر ويقول  
 كغيرها انه يعلم فيها جواز التفرع بعد عهدهم ويوصيهم بتقوى الله  
 تعالى وقوله الى الخطبة الاخرى خير عليهم في المجموع كالمراعى وتقدم  
 عن الاصحاب وهو محمول على ان الكمال اذا اكمل ان يعلم في كل  
 خطبة جميع المتأسر الذي زماهم وهو محل النص على استحباب  
 تعليم الجميع فيها لان ذلك اذبح الى رسوخها في اذهانهم لتشتتها  
 باشتغال السفر بل لا تشتغل له البتة لا ترسخ عند المسافر  
 العالم الا بعد مزيد تكرير ونغب وايضا فقد لا يتيسر لكثير  
 منهم الا حصور بعض الخطب لكثرة الاشتغال بهتيد مسقط ما قبل  
 تعليم ما بين كل خطبتين فقط اذعي حفظه ووصوله الى الاذهان  
 من غير اشتباه وقول التناهي رضى الله تعالى عنه واقل ما يعلمهم  
 ما يلزمهم في هذه الخطبة الى الخطبة الثانية مع ما روي عن النبي  
 تعليم الجميع في الاولى صريح فيما ذكرته ومن قال انما عبر بقوله  
 ما يعلمهم كقوله ما يلزمهم اي يجب عليهم لا للتخصيص بكونه الى الخطبة  
 الثانية

يومئذ

الثاني فقد نفد نفوسه واخرج النهر عن ظاهره بغير مستند اذ لو  
 كانت المراد ذكره فقط لزم القاء قوله الى الخطبة الثانية كما يظهر  
 بالنظر واما معناه ان الاقتصار على الواجبات الى الخطبة  
 اذ في الكمال والعلو منه تعليم المندوبات ايضا اليها واكمل منها  
 تعليم جميع ما انا منهم من الواجبات وغيرها وكذا ان قال  
 ما بين الثانية والثالثة وما بينهما وبين الرابعة والجواب  
 عن كونه صلى الله عليه وسلم مرفق هذه الخطبة بانه حشني  
 عليهم لو ذكر جميع المتأسر في الخطبة الاولى ان يتسوا  
 لا اشتغالهم بما هم فيه لا يتأق ما ذكرته لانه جواب عن حكمة  
 تعدد الخطب وعدم الاكتفاء بالخطبة الاولى كما يدل عليه  
 كلام الخادم لا عن اقتضائه فيها على ما انا منهم الى الثانية  
 فقط لانه لم يحفظ بل الحديث ظاهر او يخرج في الحديث وهو  
 ما رواه الحاكم وصححه اسناده والبيهقي بسند جيد كما قال  
 في المجموع عن ابن عمر رضى الله عنهما ما روى ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم اذا كان قبل يوم الترويض يوم  
 خطبة الناس واخبرهم بما نسكهم وهو جمع مضائق  
 فيكون للعمود ويأتي المصنف في خطبة عرفه انه  
 يعلمهم كيفية الوقوف والدفع الى متردلفه وغير ذلك  
 ما بين ايدهم وفي خطبة يوم النحر انه يعلمهم فيها التفرع  
 وغيره ما بين ايدهم ثم قال في الخطبة الرابعة انه يعلمهم  
 جواز التفرع وما بعده وهذا صريح في العموم كما يظهر



بادني ناملو بواقفة قوله في المتعاج وبعلمهم ما امامهم من  
المناسك وهو جمع على بال تبع قوله **وبعد صلاة**  
**الظهر** اعترض بان الوارد في الاحاديث ان الخطبة  
الواقفة يوم النحر تكون صحيحة ثم يعيد قرائتها فيبعثون  
الي مكة لطواف الركن ثم يعودون لصلاة الظهر يعني  
وبان السنة لم تجز النحر ثانيا ايام التشريق ان يصلي  
الظهر بالمحصب لا بمنى سواء الخطيب وغيره فلا تكون  
خطبة بعد صلاة الظهر الا لمن لا يتجدد والتاخي صحيح  
والاول باق الجواب عنه قوله **وبامر المتعجبين**  
**اي والمفتبين** **مكة** اذا احرسوا بالحج منها كما قر المجوع  
فخرج المقر والفار كما قاله الشيخان خلافا لمن تازع  
فيه لينفاية نسكهما فتوجههما لانما مة بخلاف نحو المفتبين  
فان توجههم لا ينداء نسك اخر فتدبر لم ان بودع المشايخ  
لمن قضى نسكه واد التوجه لبلده فان لم يفعل لم يجب  
عليه دم لانه لا يجب في ترك سننة والمشابهة المذكورة  
لا تقتضي وجوب ذكر تضعفها وقدم في باب الاحرام  
ان طوافه بعد احرامه واقترانه كلام المجوع هنا خلافا  
لما ورد في وعينه ولا يباقر ما ذكر من امر المتعجبين وان  
لم يبلغ مقصد مسافة الفصير قولهم يومه كذا اراد  
معارفة

معارفة مكة الى مسافة الفصير لان المراد من يومه وجوبا  
اذ هو الذي ينتزط فيه قصد مسافة الفصير على غير ما في  
المجوع كما باق في سطر قوله **لان السعة فيما التاخير**  
اي ولا تعالى لا تشارك خطبة الجمعة اذ القصد بها التعليم  
لا الوعظ والتخويف بخلاف خطبة الكسوف تعليم الجوار  
بما يتا لم لا الكسوف خطبة الجمعة عنها يتعرف ضالتها بها  
سما مالوا في اجتماع الكسوف والجمعة ثم قوله الستة فيها  
التاخير ففتحت ان معالفا قبل الصلاة خلافا لسننة  
لكن هل المراد صلاة الخطيب فقط او صلاة الحاضرين  
معهم فيه نظرو ولا يبعد ان يكون الاول اقرب قوله  
**حيث يصليون الظهر** **علي** اي في اول وقتها كما في  
المجوع ويدل له قول ابن حزم وغيره ان خروجهم هل ائذ  
عليه وسلم ترجمه الوداع كان صحيحة ومعنى معلوم انه يقبل  
شي وقت الظهر او قبله وما وقع في اصل الروضة  
في الاحرام من انهم خرجون بعد صلاة الظهر صعبين  
كما قاده المصنف بقوله هنا الى وقوله الى اخره  
وعلم بما تقرران الاكمل الخروج صحيحة للاتباع ولا ينافيه  
قول المصنف بعد الصبح قوله **لان السعة**  
**يوم الجمعة** **الح** **المذهب** انه حرام ومعلم كما هو ظاهر



وصرح به بين التقييد في عقيم مكنة اقامة مؤثرة في منع  
التوجه اما غيره فله السفر بعد الفجر وقول المتن في صلاة  
الجمعة بكنه اولي صديق وان نقل الرواية عن الفهرست بواقعة  
مخرجوا من الخروج لم يروى ولو بعد الزوال **قال**  
**الشافعي رضي الله عنه** في هذه الادعية ونفعه الذكر كشي  
بما اذا بقي بكنه من تعقد به قال والاقالة لا تمنع المتع لا يعم  
تسببوت بتعطل الجمعة بكنه وكذلك ان تقول ان ارادتموه  
قالا لا تمنع المتع اي جني في ايام التشريف فممنوع لان الناس  
عالمون بكنه للزم فلا يكلف احد منهم الذهاب الى مكنة  
لا جلا اقامة الجمع بل لو كان يوم النحر يوم جمعة وذهب  
للمكيين او نحوهم الى طواف الركن لم يلزمهم فيها بظهور شغلهم  
بأعمال المفلسك ولأنه ليس لهم العود الى منى لصلاة الظهر  
ويحتمل العرف بين من اراد الاقامة الى آخر النهار ونزل تلك  
الليلة فيلزمه وبين غيره فلا يلزمه وهذا هو الاقرب  
فان قلت يشكل عليه نصركم بلزوم الجمعة لهم يوم النحر  
مع انه ليس لهم الخروج بعد الفجر وصلاة الظهر منى فلم لا يجعل  
هذا عذرا هنا ايضا قلت لا اشكال فان محل ذهاب الخروج بعد  
الفجر وصلاة الظهر منى في غير يوم الجمعة وكذلك في التسيمة  
لغير نحو المكيين بخلاف ما يذهب صلاته بمنى يوم النحر فانه  
عام للمكيين وغيرهم كما بصرح به كلامهم وايضا فكثر ما على  
الحاج

الحاج من الاشتغال يوم النحر بقبض الخفيف عليه بعدم الزام  
بالاقامة الى صلاة الجمعة كما في ذلك من المشتقة عليهم حيث  
لم يكن عارضا على الاقامة بكنه الى آخر شهر مكات اللذين  
بالتخييف عدم الزام بذلك بخلاف يوم التروية فانه لا  
مشتقة عليهم من الزام بالاقامة الى صلاة الجمعة حيث  
قلنا لا يلزمهم فالأقرب انها تعقد فيهم كما لو اقامها المعذورون  
وان اراد في غير ذلك فالظاهر ان مراده ما صرحوا به من  
ان اهل البلد لو تركوا اقامة الجمعة فيها ثم ذهبوا الاخرى  
ليصلوا فيها اتعقدت جمعهم واساوا قال الزركشي ومن  
النص بوجوه ان الاستصحاب ليس من شرطه مكنة البقعة  
لان منى لا يجوز احياءها وان جاز البناء فيها للارتفاع  
فمن غير مسا لنهم مشتركة النقص وقوله وان جاز له سبعة  
اليوم الا ستوي حيث قال البناء بعرفة ومن دلفه ومنى تمتنع  
وعلموه بالتضييق فان يثبت لا يتقاع الواقيين بها  
عامه يحتمل الجواز لعدم الاختصاص ويكون ذلك مستثنى من  
اتفاقهم على مسجد الحيف ويحتمل للمنع للتضييق موضع  
الحذر الكفر والباطني حيث قال وكخرج من كلام حكماء  
الحاكم والبيهقي عن الشافعي رضي الله عنه ما يدل على جواز البناء  
لمن حيث قال يثبت لمنى بغيره يكون لا صحابا اذا حجوا



ينزلون فيه اسم قال ابو زرعم والقاصرات النسا قولي لم يخبر ما  
بناه عن الناس بل جعله سلا لم يقبهم زاده ارفاقا للبحر  
في نزولهم في مكان با وبهم من الحرو والبز والطر والمنتفع انما هو  
البناء الذي يقصد به بانهم تملكه ومنع الناس من اسم  
وواضعه على ذلك العلاء حيث حمل بناء النسا على رصا لله عنه  
على اسم انما كان لا جلا لا ارتفاع به من جهة الظل وصيانه  
الامنهم ونحو ذلك لا للتخي واخذ الاجرة على النزول منه  
انهم لكان ما فعله النسا على ان صح عنه صح الحديث  
من النسا عن النسا فيها خلا من وفقد قال اذا صح الحديث فهو  
مذهبي اسمي بويده الخلاف الشكيب كالا صا بحرم  
الينا نحن مطلقا والحديث الذي انتار اليه هو ما صح الحكم  
انه على رصا عليهم وسلم قبل له لا ينبغي كذا معني بيدا بطلبك لا مبي  
فناخ من سيف فظاهره حرمة النبي فيها كعرفته ومن ذلك  
وكذا المحض على الوجه لندب المبين فيه كما ياتي سواء كان  
ذكر النسا بضيف ام لا فقصده التملك او الارتفاع ولعل ما  
ذكر عن النسا على رصا الله عنه مبني على الضعيف ان هذه النسا  
يخبر زاجبا وما بل هذا هو الظاهر من قوله يكون لاهما بنا  
اذا اجوا ينزلون فيه فان قصبتهم تخصيصهم ما عناد هؤلاء  
المتاخرين حوان النسا للارتفاع فيه نظر لما علت واما  
افتا الاصفوي بان مني كغيرها في جواز بيع دورها واهار  
واخذ

قال

واخذ لجرتها فرد ودنقلا وتوجيها ويمكن حل كلامه على ان  
جواز ما ذكره انما هو من حيث الاينس القايمة وان عضي  
بما لا الارض لا تقا لا غلك بالاحياء والذين يظهر ان لو اقيمت  
جمعية في من ايام التشريف او العبد لزم الكثير المحصور وروى  
قوله ان المسافر اذا لم يحز له القصر نذر صوم الجمع وينبغي  
تقييده بما لا اذالم يترد النفس الى مكان الطواف وان كانت قد  
موسعا قولي **لا يصح بيعه وروى** الخ اي لا لم يكن يعرفه  
ولا مني ما و ظاهرا كلامه كغيره عدم تقييد التروبي  
بما يخصه لكون قبلك من التليل عاكر زمزم ثم ما ذكره  
من التليل هو المشهور وقيل كان حبريدار من ابراهيم  
عليهما الصلاة والسلام ناسكهم فيه وعليه غيبا نسب  
ان يسمى يوم الارادة لا التزويه وقيل لانه تروبي فيه  
التزويها في ذبح ولده وقيل لان ادم ربي فيه حوس عند  
ما هبط الى الارض ويسمى ايضا يوم التظلم لا تتفانم فيه  
الي مني و ظاهرا كلامه ان يوم السابع لا اسم له وهو ما  
صرح به في المجموع لكن ذكر غيره انه يسمى يوم التزينة  
لترتيبهم التامل فيه الى عرفه قولي **يوم النضر**  
**الاول** اي ونوم الروس لا كلامه فيه وروى العدي  
قوله **يوم النضر الثاني** اي ويوم الخلا لخلو مني  
منهم قولي **قال** **السنن ان يصلى بها الخ** قال



الزعراني وبقصد مسجد الحنف فيبلي قبه ركعتين وصلي به مكيه  
يومه وصبح غده عند الاحجار التي بين يدي المنارة فانه مصلي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله اهل العلم انهم الضهير قاله  
كفلا رجوعه الي كل ما ذكره وكماله عوده للاخير فقط وعلى كل  
فكلا من يخرج به قران السنة صلاة المكتوبات في هذه المبييت  
مسجد الحنف قوله **لكن فانتقم السهم** الطاهر انهم  
ادوا صلواتها ما ذكر ولم يبينوا الا بانوا ايها ولم يصلوا ذلك بها  
حصلت لهم سنة الصلاة او المبييت بها وان فانتقم السنة  
لاخر من قوله **وهو جليل معروف** هناك قال في تقديم  
على مبييت الداهية من مبيي العرفات بالترد لغه وحال لغه المحب  
الطبري فقال انه على سائر الداهية الى عرفه مشرق على مبيي  
من جرة العقبة الى تلقا مسجد الحنف وامامه قليلا وكلام  
الا رقي بواقفه قبل واهل مكة ادرين يستعابها ومن اعلمه  
جمع متأخرون لكن اعتمد اخرون الاول وقول المصنف انه  
بالترد لغه ابي لم يندم مبيي اليها فيوجد بها فاندفع الاغراض  
عليه بالاجماع على خلافه ويات مرذلة جيل بسبب ذكره لكن  
ليس هو المراد قيل فيستفاد منه ان يكلم فيها جيل اسم  
ذلك فلا يبعد انها هي التي هي المذكرة نحو **قال**  
**اخفي القضاة الماوردي** يقع له مثل هذه العبارة كثيرا  
في

في الروضة وغيرها وهي مشككة فانه صرح في المجموع بانه  
بحكم التسمية يتشابهان شانه ومعناه مكد لا مكد وعكس  
المكول قال الاذري وذكر بعضهم والطه الخاص ابا الطيب  
ان في معنى ذلك اوفال يغرب من ذلك فاضي القضاة  
واقطع منه حكم الحكم انتم ولها مرة حرمة هذين قيا سا  
عليها قبلها وعليه فاقضي القضاة اول من قاضي القضاة  
لكن الاجماع النطقى سيما من مثل المصنف يدل على الجواز  
الا ان يحاج بان ذلك لا دليل فيه الا نرى الى اجما غصم  
على النطق بامى القسم حتى من مثل المصنف المخرج لحرمة  
التكفي به في زمرة صل الله عليه وسلم وبعده من اسم  
مكد وغيره وكان عذرهم الاشتقاق هذه الكنية او نحوه  
والجزم انما هو وضعها ابتداء النطق بها بعد ذلك لا اشتقاق  
بها كما مر به بعد رعت نطق المصنف بها ما ذكره على القول  
بالجواز فقد يعرف بان في مكد الاملاك او المكول من ظهور  
القول له نقابى ما ليس في قاضي القضاة واقضي القضاة وحكم  
الحكام يتروا في نظرهم ونحوه بمكد المكول المصنف رايت  
ما يصرح بجوازها وذكر لان اخفي القضاة اول من لقب  
به الماوردي فاعتز به عليه بعض اهل عصره بان هذا  
النطق يتشبه احكم الحاكمين فيدخل في اليارس فقال وكذا  
قاضي القضاة لانه تعالى وصف نفسه بالقضاة في غير اية  
خوف في الحف وفي الحديث في دعائه صلى الله عليه وسلم



يا قاضي الامور ويدخل به ايضا كل قاض تغذم من الانبياء وغيرهم  
فلم يلتفت الماوردي لهذا الانكار بل استمر على التلقين واجاب  
هو المختصون من علماء عصره بان مثل هذا اللفظ اذا أطلق  
انما يتصرف عرفا الى اهل عالمه وربما لم تغف واستدلوا بالخبر  
الماضي لجوارحه بما فيه نظره هو انتم صلى الله عليه وسلم اطلق على علي  
رضي الله عنه اقتضا القضاة في قوله اقتضاكم علي واما قاضي القضاة  
فاول من لقب به ابو يوسف صاحب ابي حنيفة رضي الله عنه  
وكانت الامة متوقفين في عصره ولم يتكلموا منهم ذكر  
وانما توقف فيه بعض المتأخرين لما ذكره الحاصل من العرف  
خصص هذين بالاجل اقضا على عهد القضاة او اعلمهم  
بالنسبة لا هار منه وبلده او اقليمه ومثلها مما قال  
بعض المتأخرين التلقين بوزير الوزراء واميير الامرا  
وكافي القضاة ودا عي الدعاة ونحو ذلك مما كانت قدما ولم  
يتكلموا الامة وان كان اللفظ شاملا لعماد اعلى ان ذكر  
مخصوص بالاعتقل ومنصرف الى اهل زمان او بلد التلقين  
به دون من تغذمه وقد انكروا غير اراد ان يتلقب  
بشاهان شاه وافتق الماوردي بخبره يعني الحديث بالفتح  
منه وكان من الكبر صدقا هذا الملك مستكبر الملك على ذلك  
وقال له انا اعلم انك لو جازيت احدا على ترك الحق لما بينت  
وعارضه الحساد بانه تلقب باقتضا القضاة وهو نظير ما منع منه  
فلم يلتفت الى معارضتهم قوله **علي طريق** هو فتى  
الحج

الحجة وكشده الموحدة اسم الجبل الذي مسجد الجحف في اصله  
قاله البكري قوله **المازني** تفتية مازم كمنه او  
الف مزاوي مكسورة وهو كل طريق حقيق بين جبلين والمراد  
به هنا الطريق التي بين الجبلين الذين فيما بين عرفه ومزدلف  
وتثبتت لان فيها انعطافا قصارت كالطريقين والظاهر ذلك  
على الجبلين لاكتناهما لتلك الطريق تجوز المجاورة هذا  
هو الظاهر من اطلاقهم قاله الطبرسي وسيا في ايضا قوله  
**قال الازرق** في قوله عن اميرك وانت ذا هب الى عرفه اي  
ويصير طريق المازني عن يسارك وظاهره ان خبره هو  
تغير عند المصنف لمتد الي مزدلف فيويده ما مر من انصار  
تغير مني بتغير مزدلف وقد نقل الازرق عن بعض المكين  
انهم صلى الله عليه وسلم سلك هذه الطريق حين عدا مني الى  
عرفه قوله **ما اوصوا الى معرفة الم** هو يعني التوقف في  
الحج ويحوز اسما جامع فتح النون وكسرهما قال الماوردي  
ان يزل حيث نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عند الحجر  
الساكن ما يصل الجبل على بيت الذا هب الى عرفه قال الازرق  
وتحت جبل مكره غار اربعة اذرع او خمسة ذكره في التوقف صلى الله  
عليه وسلم كانت يترلم يوم عرفه حتى يروح الي الموقف قوله  
**ويقتضوا بها للتوقف** اي تدبأ ومن عجز عنهم قال المصنف  
فر شرح مسلم ويكون العسل قبل الدوال وهو طاهر كلامه هنا





نقول ان خليل بعده ضعيف او جعله انما يحصل له اصل السنة ويوم  
الاوربان تقديمه سبب للمبادرة الى الوقوف بخلاف ناجية  
عنه قامة زخافاته بسبب سنة المبادرة وهو يدخل وقت  
بالبحر كغير الكعبة بحاج مع ان كلا يفعل لما لا يدخل وقت  
الا بعد التروا او يعرف محل نظر والاواقرت قوله  
**المسجد امراهم** **صلوات الله عليه وسلم** قد مر ان مقتضى قوله  
**مع فرائض المودن من الاداء** وقيل مع فرائض من الاقامة  
كذا هو في الشيخ المقتدر وهو الموافق لما صح في الروض  
خلافا لما اشعرت به عبارة الراعي من عكس ذلك الموافق  
لبعض النسخ هنا بل رأيت في نسخة عليا خط ابن العطار  
تلميذ المصنف وانها مقابلته على نسخة المصنف والثابت  
من فعله صلى الله عليه وسلم هو الاو خلافا للامام اذ  
المنقود بالحظيم انما هو الاولي اذ هي للتعليم والتأنيب  
ذكر بحر فشرعت مع الاذان وطلب تحقيقها قصدا  
للتجمل والمبادرة بالصلاة لا دراكل الوقت ابتعا  
تنا خيرة صلى الله عليه وسلم له الى ما ذكره رسلان الحكمة في ذلك  
ان اصل مشروعيته انما هو طلب اجتماع الناس وهم  
حاضرون فاجروا جميعا عند شروع الامام في الخطبة  
التأنيب مع طلب فرائضها مع اعلامها ضربين بتاكيد  
المسارعة الى الوقوف والاهتمام به واستقراء الوض  
فيها

فيها قوله **والا هي الا بسبب السفر** هو المذهب ووقع  
في نسخة الولي العراقي عكس ذلك هنا وفيها مرفا عنترضة  
وزائفة في النسخة السابقة ايضا وكما جمع بينهما فيما ذكر  
الجمع من رتبة وعليه يدل كلام المصنف فيما بعد والاستدلال  
لجواز لا هلكة وغيرهم بانه صلى الله عليه وسلم جمع وهم  
معه مردود بانه لم يثبت انهم جمعوا هذا وليفتن لان  
لدقيقة وهي ان الحاج المصير والنشأ من غيرهما صار  
في هذه الارض من مجلسين بمكة بعد الفجر الثاني قوف  
اربعه ايام خلافا لما كانوا عليه من سفرهم بعد الفجر  
فيل الا ربعة وحينئذ فلا يجوز لهم قصر ولا جمع الا  
ان يقال انهم يتوقفون السفر كل ساعة فهم مكث  
حسبه الرجح في البحر وقد مالوا ان له ولدت في معناه  
الترخص ثمانية عشر يوما غير يومي الدخول والخروج  
وهذا وان كان قد بينا في في المصنفين لاختلاف عادة  
امراهم فلا يبنانا في الساميين واليهانيين لا طراد  
عادتهم الا ان باقائه امراهم قوف الاربعه بكثير وفي  
المجموع لو دخل الحاج مكة ونووا ان يقموا بها اربعاء او  
فاذا خرجوا يوم الترويه لم يبنوا في يومها بل لو طعنهم  
بعد فرائضهم ترخصهم من حين خرجوا لانهم انشأوا  
سفر قصر انهم ولا يصحهم بنية العود لمكة للظن وان



لا تها غير وطنهم بخلاف الكل اذا خرج لكذا صد السفر الى  
مساجم فتم قصر بعد نسكهم فام لا ينزحصر في خرجهم للبحر لان  
رجوعهم وان كان لحاجة وهو الطواق فهو الى وطنهم  
وهو ما تم للينزحصر على العقد عند الشيخين فلاقا للاذرع  
وعبره موله **واذا كان الامام مسافرا الى سفر**  
قصر ولا فينبغي له ان يستنيب لبل لا يشتق على المسافر ان  
ينفوت السنته في حفرهم من القصر والجمع قوله  
**قالا اهل مكة الحج** الذي نقله الا صحاب عنه صلى الله عليه  
وسلم انه قال ذلك باستفاضة ومن سطره قصر فهو زيادة  
على الوارد للاحتياج اليها على ان الزركشي قال شيئا للفاضي  
هذه القول انما كانت منه صلى الله عليه وسلم في عزوة الفتح  
خوف مكة حيث كانوا في ديارهم مقيمين وليس المراد ان  
قاله بعرفة كما افهم كلام جميع لانه لم يثبت انه صلى الله  
عليه وسلم صلى التطهر والعصر وقصر وجمع مع اهل مكة انفس  
وعلى تسليم ما ذكره اولاه فهو ثابت هنا بالقياس على قوله  
ذلك لا اهل مكة بمكة الذي صححه الترمذي وان اعترض  
بان في سنده من ضعفه لاكثر من لا بالنسبة وادع بعضهم  
ان اقل مكة صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم قصر الاحكام  
وليس كما زعم بل لم يثبت ذلك عنهم كما في المجموع عن الفاضل  
ابي الطيب وغيره في الجمع وفي غيره عن اخرب في القصر  
ايضا

ايضا مع انهم كانوا مع قوله **ساروا الى الموقف**  
ابي سرعين للاتباع قوله **الحج قضيت** انما قلنا مرة وهو كذلك خلافا لما قال  
ان السبل سنزها بالنزاب واحسن من حرر ذلك  
اليد رين جاعم وجمع منهم بين الروايات ونقله عنه  
ولده العز وغيره وافروه فقال انه الفجوة المستعمل  
المشرفة على الموقف وهي من وراو الموقف صاعدة  
في الرابع من وهي التي عن يمينها وواوها صخر ثاني  
متصل بصخر الجبل المشيمي بجبل الرحمة وهذه الفجوة بين  
الجبل المذكور والبناء المربع عن يساره وهي الى الجبل  
اقرب بقليل حيث يكون الجبل قبالة الموقف اذا  
استقبل القبلة ويكون طرف الجبل ثلثا وجهه والبناء المربع  
عن يساره بقليل فتم طفر بذلك والا فليقف بين الجبل والبناء  
المذكور على جميع الصخور والاماكن التي بينها لعلم ان هذا  
الموقف النبوي اتفق قال الفاضل والبناء المربع المشي والبناء  
هو المشيمي بيت آدم وكان سقاية للحاج عمرتها والدرة المقننة  
القياسي وغير بعضهم بالمعنى وكان التمسح مختلفا قوله  
**ما لي يا ابن آدم** قيل كانت عند عمرته بالتمسك وبشرها  
مسجد ابراهيم المشيمي مسجد عمرته بالتمسك تارة وبالفاء اخرى  
لان فيه خزانة كل منها وكان بها تحل وجبت تنسب الى  
عبد الله بن عامر بن كرز قال الجبل الطبري وهو لا يخرج الى



وقيل انما تلي قرية عرفه التي بينهما المصنف كلف كلامه رجاوي  
الي ان البساتين التي تليها غير بساتين بني عامر وفيه ابا الى  
ترجيح الاول على بحث فيه قوله **المشرق على بحر عرنة**  
اي بالنون وقوله الى جبال عرقم بالها وقوله وواذير عرنة  
صنيطم بن الصلاح بالنون كما في النسخ واعتبر منه العزيز جاعلة  
كالمحب الطبري بان كراهي صنيطم بالفاء لانه اراد تخدير عرفه  
اولا واخر الجبل من المشرق على بطن عرنة بالنون فيكون آخره  
ملتقى وصينق ويطن عرفه بالفاء بالنون لان واذير عرنة  
لا ينقطع على عرفه بل هو متصل بما يليه كما بينا وشمالا وجنين  
يوا ومقنوعة ففهمه مكسورة فتختبئ فقام قال المحب الطبري  
وهذا التخذ يد يد خلع عرنة بالنون في عرفه انتهى اي وهو وجه  
ضعيف واجيب بان الظاهر ان المراد ان يبدأ هذا الوادي  
ما يلي عرفه فيخرج هو وجانيه فلا يدخل عرنة في عرفه والحاصل  
ان وقع فرج عرنة من جهة مكة اخلافت كثير كلف قال النقي  
القاسي وحده عرفه هي هذه الجهة لان بين وهو علامات بعد  
العالمين الذين ما خذ الحزم الي جهة عرفه وكان ثم ثلاث  
اعلام فسقط واحد وبقي اثره مكتوبا عليهم ان الامر بانشاءها  
من مسمى ارض عرفه وواذير عرنة يظهر الدين صاحب  
ارسل اسم حسن وسناب وما فهم الشيخ ابو حامد من قول  
الشافعي رضي الله عنه وعرفه ما بين الجبل المشرق الى الجبل  
المقابل بينهما وشمالا من ان مرادة بالجبل المشرق جبل الرحمة  
وهو

عنه

وهو فيه المحب الطبري بان عرفه حيط به اي كما يدركه كلام  
المصنف قال لا اشارته الى الجبل الطويل في اخر عرفه حتى يكون  
شرا على اولها ومن ثم قال صاحب البيان ما بين الجبل  
المشرق على بطن عرنة بالفاء وهو فهم من صنيطم بالنون  
واعترض بان ما قاله صاحب البيان مسأ وما ذكره المصنف  
المصنف عن ابن عباس رضي الله عنهما وقد صنيطم بالنون  
ووجهه صحيح لان طرفه يشرف على ما يلي عرفه من واذير عرنة  
بالنون فيصح ان يكون المراد من بطن عرنة ذلك الجبل خصوصا  
قوله **فصل في زيادة في بعد الشافعي رضي الله عنه**  
نقله في المجموع عن ابن الصلاح بعد نقل مقالته الشيخ ابي محمد  
عن جماعة من الخراسانيين واعتبرته بقول من الجبل المشرق  
ان بطن عرنة قبل ويؤيد ان الكشاهدة تافيه بان  
يعني واذير عرنة موجود خلفه فاصل بينهما وبين عرفه  
فلا يفتش ذلك الا على الضعيف من ارض واذير عرفه من عرفات  
وفي المجموع عقب كلام ابن الصلاح ذكر ذكره عن الاذرفي  
قال الزركشي ومناه ان الاذرفي كان قري من الشافعي فينبغي  
ان يقاسر اليوم فان كان قياس ما ذكره الاذرفي كانت  
المسألة خلافيه والصواب ما قاله الشافعي وان راى صح  
جمع بين الصلاح وارتفع الخلاف انتهى وذكر القاسي انه اخبر  
ذرفي فوحده نحو ذرفي الاذرفي لانه يرد عنه في الطول  
كولاه اذرفي ونقص عنه في العرض نحو اربعة اذرفي والظاهر  
ان مثل هذا لا يقتضي انه زيد فيه او غير لاحتمال ان القاسي







الى ان يفيق ويؤيده ما ياتي في الحلف ولين سلم فيفتقر  
في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء بهذا يعلم ان اعتبار ما قاله  
او لم يكره بنا مثالة المنوي على صحة احرام عتمة ابتداء  
ويؤخذ مما تغزرو مما نقله الاستنوي عن صاحب التفسير  
ان الحلف كالوقوف فلا يعتد به من نحو مجنون وهو  
ما هو كما مر وعليه فيبقى احرامه الى ان يفيق فاذا افاق  
ولا يشعر برأسه فالتباس سقوط الحلف عتمة لان هذا  
هو وقت تحللهم ثم ما تغزرو من المجنون لا يتاخر فويل بشرط  
اذا قمت عند الاحرام وسابغ الاركان لان معناه كما  
من المجموع انما تشترط في الوقوع عند حجة الاسلام قال  
اما التطوع فاما لا تشترط في شئ منه كما في غير المجبر وهذا  
ما لو انتم مثله انتفى كما لم يفس عليه في جميع ما ذكرنا سكران  
وان تغد بيسكوه على الا وجه فيبقى له نفلا وقد يقال  
ينبغي ان يكون وقوفه كمنقرا فانه فيبقى له حتى عند حجة  
الاسلام ثم رايته بعصف حكمة وفاسم على اسلام قال  
بخلاف صلاة لا تقتارها لينة ورد عليه بان جعله كالصالح  
في المنصرفات انما هو للتقليط عليه وهو هنا في الحاقة  
بالغير عليه ويرد بمنع المحصر الذي ذكره وان كان باعتبار  
الاصلا لا تترى الى صحة تصرفاته التي فيها تنفع ما لتحقيق  
ان العلة من جعله كالصالح انما هي الحاقه بكتاب الوضوء  
بن باب ربط الاحكام بالانساب وما غاية ما يجاب به  
ان

153  
ان الاصل من العبادات وان لم يتنجس لينة وانما صحنا  
اسلام احبنا لها للاسلام واعتنا كبشاة لانه الاصل  
بخلاف غيره ومقتضى البحث السابق انه يصح سعيه  
لانه لا يغتفر لينة ومقتضى كلامهم خلافة وهو الا وجه  
قولهم **ان يغتسل بتميز** ابن قنيل الزوار على  
ما مر فقولهم **انما** **مسألة** **الخ** يستثنى منه ما ياتي  
في السادسة من ان السنة للبراة ان تغتسل في حائض  
الموقف فظاهر ان محله ادا لم تحض فوافي نحو اهلها  
والحرف بها لا ينوي الحنثي على تنزيها في الصلاة ثم قال  
ويتعدى النظر الى التضييحات عند اجتنابهم مع البالغين  
في وقت واحد انتهى والاول ظاهر بخلاف الثاني قال  
ابن العاديل هذا لا غير الضيحات من الرجال في الاستسفا  
خلاص الصلاة للاقتداء نعم لو كان الامر وحسنا انما لو فوف  
خلو للرجال انتهى فقولهم **انما المرأة** **فالاختلاف**  
**تكون قاعدة** محله كما قال الزركشي كالا ستوي فيمن لا  
هو دج لها وحده والا فالا فاضلات فكون فيه لام اسفر  
لها قولهم **الثاني** **منه ان يكون منظر الم** محله  
ان وصل عرقه ابي كان بها خارا والا استحصى صوم كما قاله  
للصنف في تلك التيسير قال الا ذر عن ويحتل خلاص  
لان وان جازها ليلافلا شك ان الصوم ينصف عن الدعاء  
انتفى والذين ينج ان يقال تصر السامعي على انه يسير عطره  
فلم يرضه المسافر وان كان الجايز انما فسا فربما يسر له



قطره من حيث السفر والالم بسن والقرن ان من صوم  
 نهارا صغافرا الدعاء المطلوب منه حال الصوم كما فيه من  
 المشتقة حينئذ خلاف من ياتي لبلاغات دعائه بعد فطره  
 تلا مشتقة عليه فيه وفي بعض النسخ وبكره له الصوم  
 وفي نسخ معتدلة على بعضها خطيب المطار فلا يصوم وهي  
 اولي اذ المعتمد كما في نصيحتي للتنبير وافهم كلام المجموع  
 انه خلاف الاول قالوا التفرغ من صوم عرفه بعرفه متعين  
 واغترض بقول الحاكم انه على شرط البخاري واقره عليه  
 الذهبي قوله **يرفع يديه** الى الله تعالى لا يرفع يديه  
 اهد وغیره واخرج ابو اذ رعت بن عباس رضي الله عنهما  
 رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم ويداه الى صدره كأنه  
 المسكين ولا ينافيه ما في رواية من انه رفع يديه الى السماء  
 باطنها الى الارض وظاهرهما الى السماء لا حثا ان ذلك كان  
 في بعض احواله لما هو معلوم من ان هذه الكيفية كما تقدمت  
 عند الدعاء برفع اليلا قوله **واعوا** اي كما امره ان  
 تجري اعراسه مكروه كالسجود وهو ظاهران فانما ذلك الخشوع  
 والاقضية تفصيل بينت في شرح العباد مع الاطراف في بيان  
 اداب الدعاء وشروطه وانفسا من محرم وكفر وغيره  
 مما ينبغي علمه في تحقيق هذه المحل استحضاره وحاصله  
 ذلك التفصيل ان ظاهر كلام الحليين والخطباء ان نجيب  
 الحق

الحق في الدعاء من الشروط لكن عدو غيرهما من الاداب  
 والمنهج هذا الاول على الحق بغير المعنى من غادر عليه والناظر على  
 خلافة وعلى الاول على حديث لا يقبل الدعاء من لم يحرم ما يكره  
 له قوله في الصلاح ممن لا يستطيع غيره لا يقدر في الدعاء  
 ويعذر فيه قوله **والتحتم** مثله **لكن** ليس ان يحصل  
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسط ايضا للمنفعة خلافه  
 قوله **وافضل ما قلت** الخ ورد في حديث عند احد  
 نسيت ذكر دعائه وظاهره اطلاق الدعاء على التماس وهو محرم  
 لغة وعرفا قوله **ولم** الحمد زاد احد بعده في روايه  
 بيده الخير قوله **وقيل اذا وافق يوم عرفة يوم**  
**جمع عمر لكل اهل الموقف** هذا الذي حكاه بقيل حديث  
 رواه العز بن جماعة بلفظ اذا كان يوم عرفة يوم جمع  
 عن ابي جميع اهل الموقف واستشكل بان الله تعالى يقبل اهل  
 الموقف قاصدا جميع يوم الجمعة واجاب البدر بن جماعة  
 بانه كقول الله تعالى يقبل للجميع يوم الجمعة بغير واسطه وفي غيره  
 بطلب قوما المقوم فان قلت المقطرة حاصلة على كل تقدير  
 فاي ما يدع تقود على الغفوره قلت كفي بما في هذا القول  
 المنقضى لعدم الاحتياج لواسطه من مرید المعينة بنسرفه  
 وكما في الفقرة له قال ومن ترايا ايضا قوله صلى الله عليه وسلم  
 افضل الايام يوم عرفة فان وافق الوقوف يوم صغفه فهو  
 افضل من سبعين حجة في غير يوم الجمعة ومنها شرق الاعمال

مطالع فضل الوقوف يوم الجمعة



يشرف الا زمانه كما لا يمكنه وهو افضل الاسبوع ومنها ان فيه  
ساعة يستجاب فيها الدعاء بخلاف غيره ومنها مواضع  
صل الله عليه وسلم فانه في حجة الوداع وفق فيه وانما اختار الله  
له الا فضل قوله **من طلع يوم عيد الله احد الايام**  
اعتزله الولي العرافي اخذ من كلام الطبري وغيره بانه وهم  
وانما هو طالع بن عبد الله بن كبرير يعني انما هو وهو  
تابع ثقة فليكون الحديث من سلاطين قال البيهقي لكن روي  
عن مالك موصولا ثم قال روي عن ابن عمر بن الخطاب عن  
في مسند الفردوس عن طالع بن عيسى عن ابي هريرة عن ابي عبد الله عن  
النبي صلى الله عليه وسلم والحديث ثقة وهو ما ذكره الامام  
من تنزل الرحمة وتجاوز الله تعالى عبث الذنوب العظيم  
ولا ما راي يوم بدر فيل وما راي فيل اما انه راي جبريل  
يترجم الملائكة فوقه اصفر من الصفار راي الذراو  
من صفر الحشم وادجر سمعات من الدهر وهو الرفع  
والطرد امانه واربعة دهم ومنه يبلغ في جهنم ملو ما  
مدحورا ويترجم الملائكة اي ينفذهم للحماذ وتضر الملائك  
قوله **كلما كثر اه روي** بالمتلثة وبالموحدة قال  
المصنف فينبغي ان يجمع في دعائه بينهما اي لانه جليل  
ينبغي التنطق بما تنطق به صلى الله عليه وسلم وزائدة  
لفظه على الوارد للاحتياط لا يخرج عن كونه تنطق بالوارد  
وبذلك يندفع قول بن حبان ليس فيها ذكره اتيان بالسنة  
لانه

لانه صلى الله عليه وسلم لم ينطق بها وانما الذي ينبغي ان  
يدعوا مرة بالمتلثة مرة بالموحدة لتنطق حينئذ بالوارد  
يقيننا انهم على ما قال المصنف فيه اتيان بالوارد شيئا  
من كل مرة بحكاية ما ذكره بن حبان فان قلت لا يحتاج الي ذلك  
به الا في مرة من كل مرتين فان قلت لا يحتاج الي ذلك  
وحيثما اخذنا في الروايتين علم انه صلى الله عليه وسلم  
نطق بكل منهما ما تنطق بكل سنة وان لم ينطق  
بالاخرى فلا يحتاج للجمع ولا ان يقول هذا مرة وهذا  
مرة قلت هو محتمل لكن ما ذكرناه احوط فنقط لاحتمال  
ان احدهما روايتين بالمعنى وان كان بعيدا لكن وقد قال  
المصنف في شرح مسلم في قوله من الصلاة في رواية تقدم  
الجمع على الصلوات في خبر يتي الاسلام على خمس عند ائمة الرواية  
بالمعنى وهذا ضعيف اذ فتح باب احتمال التقديم والتأخير  
في مثل هذا فخذ في الروايات والروايات فانه لو فتح ذلك  
لم يبد لنا وثوق بطل من الروايات الا القليل ولا يخفى  
بطلان هذا وما يترتب عليه من القاسد وتعلق من  
يتعلق به من من تليق مرص ولان الروايتين قد ثبتتا في  
الصحيح وهما صحيحتا المعنى لا تنافي بينهما اسمي لمخاضا  
يعلم قوة ما ذكرته من ان التنطق بكل سنة وان لا يحتاج  
للجمع المذكور الا مجرد الاحتياط لقوله **كلما كثر اه**



هو ما في النسخ العنقدة وهو المذهب بآ على ان الجمع بغير جزاء  
 من الثلث والخمسة يعرف بمتن في هو العنقدة كما اتفق كلام  
 هذا خلافا ما ياتي له قبيل باب العشرة من انه واحد متفق  
 وجوب الدم اذ يلزم من وجوب الجمع الدم وعكسه وكان  
 هذا هو ما خذ ما شئت الا سنوي في المقامات كما بين الرغوة  
 لهذا الكتاب من انه صحيح فيه وجوب الدم مع نصيحه فيه  
 ان الجمع من ما ذكر لا يجب والاول هو استدقوالا سنوي  
 من اوجام الكتاب ان الذي صح في المناسك انما هو لا يتجلى  
 على ان الظاهر ان نسخ الكتاب مختلفا وان بيت الرفعة  
 اطلع على نسخة والاستوى اطلع على النسختين فروق بينهما  
 والدم هنا وجوبا او يذبا كدم المتع فزرع في الجاه  
 اذا امكنه الوقوف في اليوم الثامن ساعة عند امكان  
 الغلط في الهلال فهو كثر مرده الا من من القوات  
 والتخلص من الاختلافات ورده الزعفراني بانه لا جناح  
 في الخطا لا فلا هو اولا باطلا فلا يؤثر في اجزائه شرعا ولا وجه  
 للندب اليها هذا سبيل ولا يتعدي به اسير واستحسن  
 الا ذري ويؤيد انهم لو غلطوا لم يوقفوا العاشر اجزا هم  
 ان كثرة الاجزاء خلافا للثامن فلا يجزئهم فان امكن ان  
 يكون غلطهم بتقدم فلا يسعد ان يسبب العود لعرفة يوم  
 التاسع الذي هو في الظاهر يوم النحر بعد زواله او بنا خير  
 الي

الي العاشر وطم قلوبهم على خلاف العادة انهم انهم بسبب النحر  
 لعرفة يوم الثامن بعد زواله ثم الرجوع لمن لم يبيت بها ان  
 تيسر والا سبب يعرفه او الى الحادي عشر انهم ايضا انه  
 بسبب النحر اليها يوم التاسع على تقدير عدم الغلط  
 وهو يوم السابع عندهم وكلام القراني الى ان مراده  
 غلط لا يجزئ الوقوف على تقدير زيد بل قوله وبه الامن  
 من القوات والتخلص من الاختلافات وحيد مقوله  
 في اليوم الثامن من مثال اما غلط يجزئ الوقوف مع الجماعة  
 فلا قابلية لندب الاحياء لاجله نعم قد يقال فيه فابتن  
 وهي حيازة فصل الوقوف في وقت مع عدم تقويت  
 غيره من السنن بان يدعوا بعد صلاة الظهر في يوم  
 الثامن الى عرفة ثم ياتي اليها وقت العصر ويصلون مع  
 باقي الخمسين بها ثم يبيت فيها ثم يتوجه مع الناس الى عرفة  
 فلا يقدرون بندب هذا لمن تيسر اليه وبما تقرر يعلم انما يعلم  
 اكثر الناس من توجههم وبما يعرف ليلة التاسع بل  
 يوم الثامن لغیر عذر جهل فتنبه فيؤثم بسببه سنن كبرى  
 كما ذكره المصنف قوله **عن النبي صلى الله عليه وسلم**  
**قال ما العلام** اخذ بعضهم بقضيت من تفصيل على  
 العشر الاخير من رمضان وعكسه اخر وقت لما اشتمل  
 عليه بعد امس ليلة القدر ويومها وجمع اخر وقت لما اشتمل  
 به حيث لا يام والساكن من حيث الليالي والكثير من تفصيله

وحياس







وقد سئل عن كلام النافى بقول الدارمي لو وقعوا العاشر  
 غلطا حسبت ايام التشريق على الحقيقة لا على حساب وقوعهم  
 وعلى هذا لا يفتقر الى اعتبار الايام خاصة فان اغاموا  
 الرابع اغتوا انفق لكن يشارع فيه قولهم فيما مر وكذا يوم النحر  
 وعرفة اذ ظاهره بل صريحه ان يوم عرفة ليس هو التاسع  
 مطلقا بل اليوم الذي يصح فيه الوقوف وان كان هو العاشر  
 وان يوم النحر ليس هو العاشر مطلقا بل اليوم الذي يصح فيه  
 الاضحية ونحوها وان كان هو الحادي عشر كما قالوا ان يوم  
 الفطر ليس هو الاول شوال بل اليوم الذي يفترون فيه وان  
 كان اليوم الثاني من شوال ويلزم من جعل عرفة يوم العاشر  
 ويوم النحر هو الحادي عشر حساب ايام التشريق الى آخر  
 الرابع عشر ويترتب على ذلك مسيلة حسنة وهي انه  
 لو شهد عدلان في نحو مصر في ليلة نهار في عشر الحجة وكانوا  
 اكلوا الفقدان ثلاثين يرويه اهل ليلة الثلاثين منها  
 لم يحسب عليهم العاشر بل منذ ايام التشريق في حقهم  
 اى الرابع عشر وعلامهم في صلاة العيد الذي ذكرناه بول  
 لذلك وهذا مع ما مر اوله دليل على ضعف كلام الدارمي  
 وان نقلوه كغيره وان نقلوه غلطا في كلام النافى  
 والدارمي واعتنا بما اضمنه عبارة الحارثي وصرح به  
 الاذرع والسبيل هذا لما ظهر الا ان ولعل الله تعالى يفتح

في المسيلة

في المسيلة بما اكتشف عنها القناع كشيئا انتم من هذا لم ار  
 اخذت المتأخرين تعرضوا للتحقيق شي مما ذكرناه وانما  
 راييت كل من كشيئنا نردوا في امتداد الوقوف للنحو وفي  
 صحة الرمي والا صحت يوم العاشر وقول النصفية والرمي في  
 الرابع عشر ثم تساق كلام الدارمي ولم يزد على ذلك وانما  
 انما لم يتحقق كغيره لانهم لم يستحقوا انما ذكروه في صلاة  
 العيد مما مر ثم راييت الاستسور في القارة اهل القرية المسيلة  
 بما حاصله من ريبين لهم صلاة العيد وان قلنا لا نشتر  
 للحاج لعقد المعنى فيه من اشتقاله في صدر النهار بما حال  
 يوم النحر وعلى بلزمتهم المبيت مترد لقمة مع كونها ليست  
 ليلة النحر وهل تنوقت صحة الرمي والحلق والطواف  
 على انتصاف تلك الليلة ام لم اداها فاعاد بعد الوقوف  
 ولكن لا يجب ذلك او يجب ذلك في الرمي ان يفتوا الخطأ  
 بعد الزوال ثم يدفعوا الي من لا يرمي يجب ايضا عدم  
 في يوم النحر حلق الحلق والطواف فانه لا اخر لو قنعوا  
 وعلى باتون يرمى ايام التشريق على حساب وقوعهم  
 ويذكر حوت العدائيا والصحايا كذكر مع علمنا بانفسنا ايام  
 التشريق حقيقة وان اليوم الاخير هو الرابع عشر  
 وهو ليس محلا للصحايا ومثلهم النحر ايضا ثانيا العيد  
 لم لا في كل هذه الامور نظرت في بطلانهم وهو ان هذا



الوقوف الواقف في العاشر انما هو اذا انقضى علمه من  
القول بايقاع الاعمال المختصة بالبحر على فاعدا من وقت  
الناس تنزل لما شتر منزلة التاسع لاجل العذر فيه وفي  
الخلافة كلام الاصحاح اشعار بذلك وقوله صلى الله عليه  
وسلم يوم عرفة اليوم الذي يعرف الناس فيه انشأ  
ايضا نعم صلاة العيد والصحاح باليست من الانا المختص  
بالبحر وحيث يكون الفياض فيها العمل مقتضى  
الهلاك الشريبي كما قلنا به في الاجال والتفصيل  
وهو ان القطر وغير ذلك من الاحكام التي لا تختص  
بالحاج هذا ما ظهر لي الان من هذا المسائل ولعلنا  
نزداد منها علما ومن ظهر له من ذلك شي فهو راجع الي  
ما مررت اليه ثم ساق كلام الدارمي ثم قال وهذا سنة  
نظر الى اعتبار ما في نفس الامر واذا انما كنت ما كنت  
اخذا من كلام الاصحاح والحديث وما تقتضيه كلام  
الدارمي وما صرح به عن الاصحاح من ان الوقوف في  
العاشر اذا انقضاء علمت انه نفس فيما ذكرته من اعتقاد  
ما اقصته عبارة الحاوي وصحت كلام القاضي والدارمي  
وقوله نعم الى اخره محتمل لكن المذهب مختص بالبحر  
ووقت الاصحاح فاما ان نقول بانها منذ وقت  
لدارمي عشر دون الاصحاح او نقول بانها الاصحاح به  
في حقه فبما علم اليه وفيها من ما قدناه فيها لو شهد  
عدلان

عذر

ن

ن

عدلان في نحو مصر الى اخره الماخوذ من كلامهم ترجيح الثاني  
وعليه فعارض ما قاله من عليه من الاجال ونحوه كيان تلك  
ليست مختصة شرعا به كذا الزمن فعمل فيها بما في نفس الامر  
خلافا نحو الاصحاح فانما مختصة به شرعا فعمل فيها بتعيين  
ظنهم لعذرهم وقوله لان الزمن يجب ايقاعه في يوم  
البحر ضعيف والمعتقد خلافا كما ياتي قوله في **الثامن**  
فارضت القلظ بالعاشر ان تأخير العادة عن وقتها  
اقرب الى الاحتساب من تقديمها عليه فبان القلظ بالتقدم  
لمكن الاحتراز عنه لانه انما يقع لقلظ في الحساب او  
لخلاف في السهو والذين شهدوا بتقديم الهلال والقلظ  
بالثاني قد يكون بالقيمة المانع من روية الهلال وهو  
لا يمكن الاحتراز عنه ثم ان علمه قبل موت الوقوف وجب  
الوقوف والا وجه القلظ قوله **ملاصحه** **نحوه**  
هو المذهب ولا نظر لقول البحر اذا استتم يوم عرفته  
تأخرت او تقصوا وقواقت ما قبله يجوز بالاجماع لانه وهم  
كما هو ظاهر وكان ما في المجموع عن الدارمي مبني عليه وهو  
لو وقفوا الثامن ودخول التاسع ثم بان الحال لم يجز عاده  
التصحيح لان الواجب حوز تقديمه على يوم البحر والنقوض تبع  
للبحر فان علم ذلك قبل انقضاء ايام التثريب فاعاده كان  
حسنا بالنظر قال الزركشي ولم يصرح بلفظ الاصحاح ولعله  
اذا الدارمي ثم بحث بناء عليه ان لو صح في التاسع غير حاج  
لم يعتقد به لانه ليس يوم اصحاح وانما اعتقد ذلك في غير الحاج



نبعنا للمح فروع ما زالوا لخدم سيق في صلاة العبد انهم  
 لو شهدوا بعد العروب بالروية البسام لما قضيت لم يقبل ويصل  
 العبد من البعد اذا انكنا هنا خلا فالما يقتضيه كلام الرامعي  
 انتهى وفيه نظرات الشبهة ان كانت بعد غروب ثلاثي  
 القعدة او في اليوم الذي بعده الى التاسع فليس بظن مستلذا  
 لا تنها وتهم ثم لا غابدة لها الا تقويت صلاة العبد فلم  
 تقبل وهذا الايمان هنا لان ما شهد وابه هنا لا يقتضي تقويت  
 ثلثي وان كانت قبله العاشر وجب سماعها والوقوف  
 في بئر الليل ان امكث والا فمقي اليوم العاشر كما مر وقارن  
 هذا اذا كان الوقوف ليل اذ او صلاة العبد فيه فمنا فظهر  
 ان ما ذكره غير صحيح ما لو قدم اهل المدينة من مثالا ليل  
 العاشر وشهدوا بالركوب وجب استيفسا رهم فان قالوا راياء  
 بالمدينة لم يعمل بقولهم ابي او بغيرها والطاع المتخذ عمل بقولهم  
 والاملا وله تردد طويل فمنا اذا ظن بعقب الحجج صدق الشهود  
 حاله اعناده اذ يلزم ما في رمضان وفيما لو اخبره بالروية  
 من يعتقده صدق وفيما لو عرف الوقت بقتض الحسار وفيما  
 لو راي العلال خارج ملك ثم قدم فوجد اهلها راحه على خلاف  
 رويته والله يظفر في فرد كذا في غير الاخبار مخبرين ان عمل  
 يقتضيه لهن ومن ان يفتن مع الناس لان على فرض النطق بحس  
 هنا بخلاف رمضان ومن ثم يظهر ايضا انه لو كان عنده ان  
 غلطهم لو بان لم يكن لزم الوقوف على حسب اعتقاد  
 وان في الاخبار يلزم العمل بروية العمل مكن ان اخذوا بطلان  
 محل رويته

محل رويته ومطلوب محل رويته نظير ما قالوه فيتمسك الى بلد  
 اهلها ضيام او مفطرون والا لزم العمل بقضية رويته  
 وانما لم يتخير هنا نظير ما قدمته لانه هنا منيقن فلا  
 عذر له في التأخير وتتم طاعت فعد رقبه قوله  
**لا الحجج العام** ربما يفهم منه انه لو وقع العمل لكثيرين  
 يبلغون قدر الحجج عاده فقدموا اليوم العاشر  
 فلما منهم انه يوم عرفته فوجدوا الناس قد افاضوا  
 فوقفوا ان لا يجزئهم وهو محتمل لكن عارض في الحجج  
 كالصرحة في انه يجزئهم وهو الا وجه وعليه فمنا  
 جميع ما ذكرناه في القول فمنا قوله **امنها**  
**انه يدعي لا ذر الوقوف** ابي وجوبه ولا يصلي  
 صلاة شدة الخوف ومحل الخلاف كما يشير اليه قوله  
 بحيث بقي الى اخره حيث لم يكن يدرك ركعة مع ادراك الحج  
 والا وجب تقدمه قطعا قوله **التمتع بغير**  
**عرات الم** ليس منه ما يفعله كثير من المحلة من شدة  
 الحال الى بيت المقدس قائلين قاتنا الوقوف بعرفة  
 فنفقوا المستجد الا قضى بل هو منكرو ضلالة كما قاله بن  
 جماعة قوله **ومن التمتع القبيح الى آخره** قد  
 يؤخذ من كلامه حرمة الايقاد ونحوه وهو ظاهر  
 ان اراد به القربة او لا يقاد لا حاجة اليه قوله  
**ويقتضي الناس معه** اقيم به انه يشن ان لا يدفع احد  
 من الحجج حتى يدفع الامام او نائبه وهو كذا يكره



الدرج قليله ولا يبا في ذلك قوله الآتي ولا يبا سران بتقديم  
 الناس الامام ابي لا تحرم ذلك قوله **وهو خير** **المقرب** **الحج** ابي بشرط المعروف مما مر وانما بسنن الشاير  
 لمن اراد المضى الى مردلفه كما اخذه الاستون من  
 التعر و اعتمدت مقتضاه انه لو اراد الاقامه بعرفه  
 او عرج عن مردلفه لمحاخر لم يسب له التأخير وهو  
 ظاهر ان خرج وقت الاختيار قبل وصوله الى مردلفه  
 لما ياتي من انه لا يسب التأخير الا اذا لم يحسن وقت  
 وقت المعشاة الاختيار من منتهى من ذلك انما يسب  
 لمن اراد المضى الى مردلفه قبل خروج وقت الاختيار  
 قال بعض المناخيرين وانما يسب ايضا ان اراد الصلاه  
 بمردلفه جماعة لا تناع وفيه وقف قوله **وهو خير**  
**العلمين الذين ما هذا الحريم الحج** قال في تهذيب المازني  
 جيلان بين عرفات ومردلفه بينهما طريقان قد اعناهما  
 عند الفقه وقولهم على طريق المازني من الطريق التي بينهما  
 فكلما هما هنا محمول على ان الطريق المذكوره كما انما بين  
 المازني من بين العلمين الذين ما هذا الحريم من هذه  
 الحريم لانها انما قد كثر يمينه العلمين لتقريب تلك الطريق  
 لا لطلب الذهاب بينهما خصوصا وبذلك المذكور السابق  
 منتقبي الحريم من هذه الحريم عند العلمين المنصور عند متنفذ  
 المازني

وهذا الوجه  
 الباطن

المازني فانه صرح قرائ العلمين بسنن المازني وانما نصبا  
 عند متنفذها ابي غريبا منه و به علم انه لا مخالفة بين كلام  
 المصنف هذا وقول الحق الطبري المازني المصنف بين الجليلين  
 ومراد الفقه هنا الطريق التي بين الجليلين وهي جيلان بين  
 عرفه ومردلفه بينهما طريقان ما روي الحنف عليهما لفظ التثنية  
 لا تقي الطريق انقطاعا كالطريقين وكلاهما بين جيلين  
 او مقول الحنف على الجليلين في ذلك لاكتشافها تلك الطريق  
 المجاوره وذكر جابر بن اسمعيل ان قول من جاءه ذكره السووي  
 غريب وعمل جهلة العوام على الترحم بين العلمين وليس  
 لذلك اصل والطبري افتقد من يعرفه ذلك وذكر كلام المذكور  
 ليس من محله قوله **ما بين مازني عرفه** غير متقدم  
 الشافعي والازهر من وغيرهما وما افهم طائفة من المازني  
 لعرفه وانما الى مردلفه بها غير مراد قطعاً كما ياتي له من  
 ان مردلفه بينهما وبين كل من عرفه ومن قرىخ ولفظ التقى  
 الناس ان بينهما وبين العلمين الذين ما هذا عرفه اثني عشر  
 الف ذراع وملائة وتسعين ذراعاً بتقديم التا وملائة اسباع ذراع  
 بذراع اليد انتهى هذا بيان ان المراد بملائة الاف ذراع وخمسماية  
 يزيد على ما ذكره المصنف وغيره من ان بينهما قرىخا نحو مائة  
 واما على المشهور عند الفقه من ان الميلا سنة الاف ذراع  
 فهو ينقص عن الميركح مائة فتعني كما ياتي في توضيحي في جردود  
 الحريم ان مرادهم هنا بالامبال والقراسم التقوي على القول  
 بان الميلا ملائة الاف ذراع وخمسماية ذراع لانه الذي يسمي عليه ما



فكرهه هنا وقيل ما في علل ان المراد هنا التقريب والافق  
المحسوس ثبات ما بينكم وبين من وزدلفه ومن دلفه  
وعرفه مع انهم سموه ايضا ويؤيد ذلك قول القاسم في ما  
يبرج ارباب السلام وطرق العقبة التي هي حد من اعدائها  
ما بين من العقبة ثلاث عشرة ذراع وثلاثمائة ذراع وثمانين  
وستون ذراعا ومقدار ما بين من والعلين الذين هما حد الحرم  
من هذه الجهة ثلاث وعشرون ذراعا وثلاثمائة ذراع  
واثنان واربعون ذراعا وسبع ذراع وذلك من طريق العقبة  
السايقة الى العليين المذكورين وذلك في ما بينكم وبين  
مرتبة ينقص البو ذراع وثلاثمائة ذراع وثلاثمائة ذراع  
بتقديم النافق قوله ايضا قول التوحي ان بين مكة وبين قريش  
فيها عشرة اراة لم يعتبر القول بان الميل ثلاث الا ذراع والاف  
لزم عدم استقامة كلامه لان المسافة تنقص عن الفرسج  
الذي هو ثلاث اميال ميل وتكونت ميل ان اعتبر المسافة  
من باب المعلاة فان اعتبر من باب السلام نقصت ثلاث  
ارباع ميل ونحو سدس كل ثلث ميل واذا دار همل كلامه  
على وجه يستقيم ووجه لا يستقيم محله على الاول او الثاني  
وتعني قوله ما ذكر من عرفه اي ما ذكر من طريقها المذكورة والاف  
ما ذكر من دلفه المذكور ان اريد ايضا فنهى عن عرفه النجوة  
والمراد دلفه الحقيقي حق الاعتراض ولم يندفع لثبات ايعام  
ارادة

ارادة الحقيقة فبها عدم ايقاع قربته النجوز الا ان نقول  
ان الامر كذلك في ذلك الى الحس والمسا هذه محبت لا اعتراض  
وما افهم كلامه حيث قال ان من مكة قريشها ومنها الى مكة  
كذلك وان مسافة الحرم من هذه الجهة سبع اميال من ان  
مسافة من دلفه ميل لانه الباقي من استقامته فحين من  
مسافة الحرم موافق لما حاله بين سرائر ككت قول التقي  
القاسم انها اربعة من ميلين نحو سبع م ذراع بنا على  
ان ذراع الميل ما مر اوله لا يحال فيه ويه يصعب حله لمسافة  
الحرم بذلك الا ان يقال انه اراد الميل عند الفقهاء وغيره  
اراد الميل عند غيرهم وما افهم قوله الا ان طول من  
نحو ميلين من ان وادى بحس نحو ميل لا بين مني ومن دلفه  
قريشها فاذا استقطعت من ميلين طول مني بمقو ميل وهو  
وادى بحس اراد هو الفاصل بين من دلفه وبين الطريق بانه  
ليس بينهما الا قوت محال لقول الا في انهم خمس م ذراع  
وقسمة واربعون ذراعا ككت سياتي الجواب عنه قوله  
**لا قيل اصحاب الفيل** حزم به الحب الطبري وشيخ  
ابن خلدون ككت نظر من القاسم يقول ان الفيل  
لم يدخل الحرم وقيل لا نه يحسب سالكه ويتبعهم وتسميتهم اهل  
مكة وادى النار قبل لا نه رجلا اصطاد فيه فنزلت نار  
فا حرقته وقيل لا نه بعض الانبياء عليهم الصلاة والسلام  
راى اشبر على قاضية فيه فدعا عليها فنزلت نار فاحرقته  
قوله **واسم على بيتهم** استقطعت مرتبة متوسط  
تليقت من معلم ضلي الدرع علمه وسلم لان ما اخاض كان في



التوجاه الشديد يسير بشكينة وبأسرها وعند خفة التوجاه  
 كان يسير سيرا سهلا في سرعة ليس بالشديد فإذا وجد  
 السعة من الأرض حركتها حتى استخرج منها أقصى  
 سيرها وهذا يسمى النصر بفتح النون وتشديد الميم  
 وما قبله يسمى العنق بفتح الميم والتون قوله  
**الملتزم الخ** أي الحيز الصحيح عن راسه رضى الله عنه  
 أنه صلى الله عليه وسلم دفع من عرقته حتى إذا كان بالشعب  
 الأيسر نزل فيار ولم يسبق الوضوء فقلت له الصلاة  
 فقال الصلاة أما لم تتركب فلما جاء إلى منزله نزل  
 فتوضأ فاسبغ الوضوء ثم أقيمت الصلاة للحديث الثاني  
 ومعنى لم يسبق الوضوء لم يكمله كما في رواية ابن أبي ثعلبة  
 وقبل نترك بعض سنة أصلا كالمضمضة وزجج الأول رواية  
 أنه توضأ وضوءا خفيفا ولا يقال فيها نقصت بعض خفيف  
 وإنما يقال فيها يأتي بجميع أفعاله مع عدم مكملان بعضها  
 قال الطبري وغيره ويؤخذ من وضوءه أولا أن الوضوء  
 عبادة مستقلة وإن لم يرد به صلاة ويترد بان ذلك  
 لا يتم إلا إذا ثبت أن الثاني لم يكن تجديدا أو أن الأول  
 لم يرد به الصلاة ولا دلالة على الحديث لذلك ثم على تقدير  
 التجديد يشكك بأنه لا يتبدل إلا أن صلى بالأول صلاة  
 ما لکن أحييت بان محذوفا في وضوءه كامل أما ما ذكر بعض  
 سنة فيبدل تجديده مطلقا كما نقل عن صاحب الحدود قد سأل  
 فيه

بان م

فيه بأنه إن أخذت كد من الحديث لا يتم له لأنه واقع حال  
 محتمل لأن يكون تجديدا أو غير حدث أو متكررا مهم  
 فذلك لا يتم اطلقوا أن التجديد لا يتبدل إلا أن صلى  
 بالأول صلاة ما لم يكن حمل كلامه على سنة قبل وجودها  
 فيبدل له حينئذ التجديد مطلقا خروجها من خلاف من  
 انظر وضوءه نظير ما لو فعل في الصلاة مطلقا على  
 قول فانه يسبغ أعادتها وقروا أنه يستحسن أن  
 الماء الذي توضع فيه صلى الله عليه وسلم كان من ماء زمزم  
 وفيه زبد على مركزه الطهارة أنه كذا قيل وإنما يتم أن  
 لو ثبت أنه كان معه غيره والا فيجوز أن وضوءه  
 به كغيبته قوله **وقالها عنه بوخرها**  
 هو المعتقد الذي مشى عليه في المجموع قوله **أن يصلي المغرب**  
**قوله** **ويشع** أي ثم ينبغ لأن الثابت في حديث  
 السيام من رضى الله عنه في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم  
 لما جاء المنزلة نوضأ ثم أقيمت الصلاة فصل المغرب  
 ثم أتاه كل انسان بعيره في منزله ثم أقيمت الصلاة  
 العشاء فصلاها ولم يفتل بينهما شيئا وفي رواية لمسلم  
 فأقام المغرب ثم أتاه الناس فرموا بهم حتى أقام العشاء  
 الأخيرة فصلى ثم حلوا وفي آخرها أنهم لم يزدوا  
 بين الصلاةتين على إلا أن أحسنهم لم يزدوا  
 جعلوا بينهما عشا وخبثا فاستنوا أن يصليوا المغرب  
 ثم ينبغ كل انسان جالس ثم يعفاهم ثم يصليون العشاء ثم يحلون



للاستماع ورواية رجل الرجل بيت الصلاة يتن لا تقاوم ذلك  
لا سيما اصح واشهر فبستين بقدا من تدب الموالاة في جمع  
الاقصاف **الناخير** والسنة **الاصح** على فعل الروايات بالكيفية  
السابقة في باب الجمع ولا يتفعلون تنقلا مطلقا ليللا يتفعلوا  
به عن المتأخرين كما لا يجمع ان لا يسر الروايات غير  
ومحل تقدم الصلاة على خط الرجل حيث امر عليه ولم يشتر  
بنقابه على حاله خشنوعه والا قدم عليها كما هو ظاهر  
**قوله** **باذان** **الاولى** **وباقا** **مستين** **لها** هو المذهب  
الثابت في حديث مسلم وقدم على رواية اقامتين فقط  
ورواية اقامتين فقط ورواية اذان واخا من لان رواية  
اثبت ما لم يثبت غيره قويا لا خدما حفظه وتبين غيره  
**قوله** **والمسور** **واجب** **سنة** **المعتمد** كما في له روي  
في الروضة انه واجب لا لعذر بل قوير السبيل الثور ان ركن  
**قوله** **ولم** **يخصر** **الح** علم منه انه لو دفع منها قيل النصف  
لعذر او غيره وعاد قيل الح لم يلزم شي وهو كذا مراده  
بالساعة مطلق الزمان فلا ينافي في تعبير غيره بالمعظم  
**قوله** **فما** **لوا** **اخلا** **م** **ابن** **متهم** **من** **قال** **تكون** **ساعة**  
بعد النصف الى طلوع الشمس ومنهم من قال يجب حضوره  
حال الفجر ومنهم من قال يجب المعظم وكذا ذكر صغيره او شاذ  
**قوله** **والمسور** **لقد** **المبيت** **بالحضور** **الح** **بنهم** **من**  
انه يكفي مجرد الحضور بها بعد نصف الليل وان لم يحط رحله وهو  
لذلك

كذلك قال السبيل بجزء من المروور كما في عرفات وعليه يدل  
كلام المصنف وغيره والحق الزر كتنفي وقت انتصاف  
الليل ينصفه الثاني وانما وجب في مبيت متى يعظم الليل  
لات الوارد ثم الامر بالمبيت وهو لا يحصل الا بذلك بخلافه  
هنا وايضا فصيحهم صلى الله عليه وسلم يدل ذلك قال نعم  
لا يصلون تمام عادة الا بعد خور مع الليل ومع ذلك فقد  
قدم الصنف بعد نصفه فدل على عدم وجوب المعظم  
ومتى قال في المجموع انفق اصحابنا على انه لو دفع منها  
بعد النصف اجزائة ولا دم قوله **ينكر** **كروا**  
**الي** **قبل** **طلوع** **الفجر** **ابن** **قار** **المستريح** **والا** **فالمنا** **سب**  
**الي** **قبل** **طلوع** **الشمس** **كما** **في** **تسعة** **قوله** **وقد** **ذهب**  
**اما** **الح** **ابن** **نبت** **الحكمة** **من** **التا** **يعين** **وما** **الاب**  
**ابن** **المتد** **روا** **اختاره** **السبيل** **كما** **صح** **من** **قوله** **صلى** **الله** **عليه**  
**وسلم** **ومن** **لم** **يدرك** **جمعا** **فلا** **يج** **له** **وقوله** **ين** **جماعه** **ان** **هذا**  
**الحديث** **ليس** **لمعرو** **وق** **مرد** **وقوله** **بالليل** **ابن** **بعد**  
**نصفه** **اذ** **به** **يدخل** **وقت** **الفصل** **كما** **في** **المجموع** **وقوله** **ابن**  
**الرفع** **وعبيرة** **بعد** **صلاة** **الصبح** **يمكن** **عليه** **لا** **فضل**  
**تظير** **قوله** **في** **عسل** **الحجم** **ان** **تفري** **يب** **من** **ذ** **قام** **افضل**  
**وبعد** **في** **قوله** **السابع** **من** **الاحرام** **والوقوف** **بالمرد** **لغة**  
**بعد** **الصبح** **يحتل** **ان** **يكون** **ظرفا** **لوقوف** **كما** **مر** **لا** **تعرض**  
**فيها** **لوقت** **الفصل** **وظرفا** **للفصل** **فمحل** **على** **ما** **هلت** **عليه**



كلام من الرصف قولهم **لوقوف بالمشعر الحرام** فيه  
رد لقول بعض الأصحاب انه للمبيت وان لم يقف ولقول  
بعضهم ان للمبيت غسلا غير غسل الوقوف لانها من الحرم  
فما استحب دخولها بغسل وتزد على ان غسلا عرف  
يقضي عنه ذلك تطهير ما مر من ان غسل الوقوف بالمشعر  
يقضي عنه غسل الحجرة العقبية والطواف على ان قضيت  
ان الغسل لدخول الحرم بشرط ولو بعد دخوله وهو منجى  
وبوخذ مما ياتي ايضا انه لو لم يغتسل لعرفه سئل الغسل  
لدخول الحرم فان لم يفعل قلد خول مزدلفه وربما بوخذ  
من كلام المصنف انه يكفي للوقوف والعيد غسل واحد  
بينهما او يفتي احدهما وهو كركوبه صرح جماعة من  
المناخيرين خلافا لما لا يفتي العامة بقولهم ان معنى الطهارة  
على النوازل حتى لو اغتسل يوم الحفنة لعيد او عكسه اجزا  
عنهما وانما بشرط الحاج صلاة العبد من وهو كركوبه كركوب  
كما صرح به القاض حنين ونقله عن المذهب واقتضاه  
كلام المتنولي واشعر به كلام الرازي الا انه وعلمه بحل قول الرضا  
والجمهور كالتصريح بالحاج لا يشرع له صلاة العيد اى جماعة  
لا شتغال بالاعمال الكثيرة في ذلك اليوم وما تغرز علم ترتيب  
قول بعضهم ظاهرا المذهب عدم مشروعيتهما مطلقا وعلم  
من كلامه السابق في باب الاحرام انه لا يسن الغسل  
لرمي حجره العقبية وهو ظاهر كما مر في الرازي لان في غسل  
العيد يوم النحر والوقوف غيبته عند لقائه وقتها ومنه  
بوخذ

بوخذ انه لو لم يغتسل للعيد ولا للوقوف سئل له الغسل الرمي  
حجرة العقبية وهو ظاهر كما مر ويدل له قولهم بسن الغسل  
لكل اجتماع اى لم يتقدمه غسلا ومن هذا بوخذ ان  
قولهم لا يغتسل نحو الطواف اى من حيث كونه طوافا  
واما من حيث كونه اجتمعا فليس قولهم **باحياها**  
اى وهو لا يحصل الا بمطعم الليل وانما يسن له ذلك لانها  
ليلة عيد وقد قال صلى الله عليه وسلم من احب ليلى العبد  
احبى الله قلبه يوم لموت القلوب وانك العزبت جماعة  
كاتب الصلاح لسنن احيائها لمشتق من الشريعة على  
الحاج لكثرة اعمالها فيها ونعدها ولا تلم يصح عنه صلى الله  
عليه وسلم فيه شي لا اضطرار له غيبته صلاة جميعا الى النحر  
مردود لما مر من الترغيب التثاقل لهذة الليلة ومن  
قال بحمل على ما عداها محتاج لسند وان لا يلزم من  
اضطرارهم صلى الله عليه وسلم عدم الاجبا لمصومه بالذكر  
والفكر ويورد ذكر ما اخرج من الجوزي من قوله صلى  
الله عليه وسلم من احب ليلى الاربعة وجبت له الجنة  
ليلة التزويج وليلة عرفة وليلة النحر وليلة الفطر ففي  
ذكر السالفة غيب الاولي بين اشعار بتدبر احيائها  
الحاج ايضا وقوله ليلة عرفة وليلة النحر صرح فيما مر  
من رد ما استظهر من ان ليلة عرفة هي ليلة النحر وان  
ذلك مستثنى من سبق كل ليلة ليومها قوله **ست الصلاة**  
لا تنس في هذه الليلة قوله **يا اباي الروان** لما مر ان التوافل المطلق  
**حقيق الجوارح** اى يجترى كدواه الملاءة ابان بين صالح



ويصده ما صح من قوله صلى الله عليه وسلم عداة الخمر  
التفط إلى حصا والعداة لغة نأير فداة الصبح وطلوع  
الشمس وهو صلى الله عليه وسلم حينئذ كان لمزدلف  
فيكون امره بالالتقاء منها وقوله من حزم ان  
رقي العفة تخصي التفطها له عبد الله بن عباس  
رضي الله عنهما من موقفه الذي روي فيه مردود ومن ثم  
روى السفي دكر عن عبد الله بن ابي الفضل وليس  
فيه انه التفطها من موقفه الذي روي فيه علي انه يمكن  
الحكم بانه حمل ان الفصد سقط منه شئ مما التفط من  
مزدلفه فامره صلى الله عليه وسلم بالتفط بدله من  
موقفه ابي محل وقوفه وهو بطن الوادي الامن المربي  
وموقع لبعضهم هنا وفيما ياتي ما لا يرضى فاجتنبه ثم  
ظاهر كلامه كعبه انه لم يزد ستة في تعيين المحل  
الذي يؤخذ منه خصي روي (يا) التشرية لكان قال  
ابن عمر وغيره يؤخذ من بطن محسر اخذ من قوله  
صلى الله عليه وسلم لما وصل له عليكم خصي الخذف الذي  
يرمي به الحجرة وتقل السيف عن النصف انما لا تؤخذ الا من  
من اخذ اما في مسلم عن نين عيا سر صلى الله عليه وسلم  
ان النبي صلى الله عليه وسلم لما وصل محسر فقولني قال  
عليكم خصي الخذف الذي ترمي به الحمار وقد تغا ليس  
في هذا دليل عليه بسنين اخذها من هذا المحل عينه  
بل هو في حجرة العفة لكن لا مطلقا لجلالنا في ما مر  
بل

بل يحمل على انه قال ذلك تكبرا لهم واعلانا لمن غفل عن  
الاخذ من مزدلفه ان باخذ من ابي محل شأ وقوله  
ذلك عند وصوله المحل وما تغفل منه الا بدلا على اخفا  
ذكر المحل بذكر علي ان قوله عليكم يعني الزموا حشد  
فيكون امرا مختظا ما معهم مما اخذوه من مزدلفه  
وعليه فلا دلالة فيه لما كر اصلا وقوله الراوي  
وهو لم ياتي من فصل بها فلا بد ان علي ان محسر من  
ولو استدل السبكي بما في صحيح بن حبان حتى اذا دخل  
بطن مني قال عليكم خصي الخذف لكان اولي الا ان  
يقال في عليكم ما مر فلا يكون فيه دلالة ايضا قوله  
**والخيار الاول** غير عتق في المجموع بالمذهب وهو  
المعتمد لكن صوب الاستوى الثاني نقلا ودليلا  
والحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم للتفط عداة  
الخمر التفط إلى حصي قال قال التفط له حصيات مثل  
حصي الخذف ظاهر فيها قال الاستوى وثنا ويلم بما جاز  
ذلك بعيد جدا قوله **وبكره ان يكون اكبر**  
**ذكر** ابي اواسق من كما ياتي له وقصبة ذلك ان ما  
يسمى حصاة نوان كبر او صقر يلقى ومن ثم صرحوا  
بانه لو روي بلاء الكف اخراة فقول مجلي كالرواي  
يتعين ان يكون الحجر المر من به قدر ان يكون رصين  
برو وصر الا صايع فيه نظروا ان افرة الزركشتي او المدار  
على ما يسمى حصاة او حيرا وما حثه من انه لو روي حجر



تفصيل لا يتقوله الا بيده لم يكن فيه نظر ايضا لما ذكر قوله  
**لكن يكره الحج** اي اخذه مما ذكره ومثله الحرام كما في المجموع  
عن الشافعي والاصحاب فيكره الرمي بخصاه وان اخذها  
بعد الرمي واعادها الى الحرام او راي حضاها في الحرم بان ادخلها  
غيره فاقدها ورمي بها فيما يظهر فيها كما انقضاء الطلقة  
فعلم انه لا يستغنى عن هذا بقوله الا ان يكره ادخال  
خوارق الحرام الى الحرم خلافا لمن توهمه ومحل كراهته اخذه  
من المسجد ان لا يكون من اجزائه بان يكون المحل فريضة به  
من غير وقف او ادخله نحو سبل على نظر قراهن حيث  
لا بابا حتمه في الثاني وكونه على مكر صاحب قري لا ولي فهو  
كاخذ الخلال ونحوه من مال الغير وقد نقل العبادي عن  
الشافعي جواز اخذه لكن بشكل عليه قوله حرم تنزيه  
الكتاب من حذر الغير الا ان يحمل على نزع البصر اخذه  
بالحد او علم من عادة ما كتم المتع من ذلك اما اذا كان  
من اجزائه ولو بان وقف بعده من حرم اخذه كما يصرح به  
قوله المجموع ولا يجوز اخذه من اجزاء المسجد كحصاة  
وحجر ونزاع وغيره وقوله يحرم التيمم من المسجد  
الداخل في وقف بخلاف من اراد الغرض شرط السابق  
في فصل التيمم وهو المشهور له من غلته كاجزائه او  
كالذي فرسته له احد من غير وقف فيه نظر ولا ولا اقرب  
ولو شك في كونه من اجزائه فغيبه نردد ولعل التحريم لان

لان الظاهر احتزامه وكونه من اجزائه حتى يعلم مسوغ  
لاخذه وظاهر كلامه كراهته بقاء كراهته الماخوذ من  
الحشر بعملة مفتوحة ماله من العاد او مضمون او مكسوة  
معمجة وهو المحرمان واصلة البسنتان قاله الحنف على ذلك  
لان العرب كانت تقضي الحاجب في البسنت وان غسل وهو  
كذلك لبقاء استعداده كالاكل في اثناء البول بعد غسله  
قاله الرزكشي ولا ينافي قوله بغير غسل المتنجس بل في الظاهر  
لان في غير الماخوذ من الحشر ونحوه ما يكون سببا لاستعداده  
وان غسله بغير غسل فلا يلزم من طلب الغسل والكرام  
بل نقول بغيره له الرمي به وان غسل كتمها اخف من كراهته  
الرمي به بغير غسل فطلب الغسل لذلك بخلاف المتنجس  
بغير ذلك حيث لا يورثه استعداده بعد الغسل فان كراهته  
الرمي تزيل الغسل فلا معنى لطلب غسله الا زوال الكراهة  
وعلى هذا محل اطلاق الروايات في زوال الكراهة بالغسل  
وبما تقرر يندفع قول بعضهم الماخوذ من الحشر اذا لم يتحقق  
نجاسته او لم يزل الكراهة كتم ما تحققت نجاسته وقوله  
ينظرون الماخوذ بآنا البول غير مستقيم لانه تحققت نجاسته  
ووجه اندفاعه ان الكلام في من نجس ما خوذ من محل  
نجس حصل له به استعداده لا يزيل بالغسل بل دليل التشبيه  
بانا البول قوله **لان** وهو عن عبد الله بن عباس **الحج**  
انما استند اليهم مع وروده عنه صلى الله عليه وسلم لان الحديث



ضعيف كما رواه الارقطيني والبيهقي قال وروى عن  
 آخر ضعيف ايضا عن بن عمر رضي الله عنهما موقوفان وانما  
 هو مشهور عن بن عباس موقوفان عليه اتفق وقد يقال  
 بعد افرجه المرفوع لانه لا يقال من قبل الراي وجبته  
 فثبت صحيح عن بن عباس وجب القول بصحة عن الراي صل الله  
 عليه وسلم ويؤيده ما في المستدرر من حديث ابي سعيد الخدري  
 رضي الله عنه ان ما يقبل من حصي الجار رفع وقال رضي الله  
 قال المحي الطبري وهذا حق لا شك فيه وحكم عن بعض  
 مشايخه انه يشاهد ذلك قوله **وهذا بعض ما ينفرد به**  
**الم** ظاهر كلامه كغيره انه ضعيف وهو ظاهر ان لم  
 يتحقق انتشارها لذلك المجلد والاكراه جز ما لان قاله  
 من المرحي قوله **السنة تقدم القصة** هي عبارة  
 كثيرين وظاهر ان المحاطب بذلك هو الامام او نحوه فلا  
 يسمن لهم الا ان امروا وبذلك قوله البقوي والاولي للامام  
 ان يقدم النساء والضعف ثم قال من الرغف الاول للضعف  
 ان يدفعوا بعد نصف الليل انهم والذين يظهر ان المحاطب  
 به كل من الضعفاء واوليائهم فان امروهم وامتنعوا  
 حصل كل السنة وان دفعوا بلي امر حصلت السنة  
 لهم فقط وواضح حرمه تقدم المرأة من غير تحريمها  
 والزوجه من غير ان تزوجهما الذي معها مع عدم علمها  
 برضاها قوله **ليس مواجبه الضعف قبل الرغف**

سباني

سباني فابولم وانما لا ينافي الحديث الا في وهو امر صل الله  
 عليه وسلم اياهم بتأخير الرمي الى ما بعد طلوع الشمس المشعر  
 الحرام هو المشعر المعروف في كتب الفقه وكثير من كتب التفسير  
 والحديث انه جميع المزدلفة وتقل القول به عن جميع  
 من السلف وبذلك الاول ما صح عن علي رضي الله عنه  
 انه صل الله عليه وسلم لما اصبحت جمع انا فخرج فوقف عليه  
 وقال هذا فخرج وهو الموقوف وجميع كلاما موقوف بوقفه  
 ما في حديث مسلم عن جابر رضي الله عنه انه صل الله عليه  
 وسلم لما صلى الصبح بالمزدلفة ركب ناقته القنوي حتى اذا  
 المشعر الحرام فاستقبل القبلة ودعا الله وحلله وكبره  
 ولم يزل واقفا حتى اسفر جدا وكوت صلى الله عليه وسلم  
 لم يخبر ان فخرج هو المشعر الحرام لا يوشك ان تعلم صرح  
 في ذلك والام بكن لا يخالف من محله اليه فابولم ومن ثم حرم  
 علي وجابر رضي الله عنهما في حديثيهما المذكورين بان المشعر  
 ويذكر يعلم ان الحلافة في كلام كثيرين على المزدلفة مجازا ومحمول  
 على ان اصل سنة الوقوف عنده تخلف بالوقوف في اي محل  
 كان منها وقوله تعالى فاذكروا الله عند المشعر الحرام  
 ولم يقل فيه قرينة ظاهرة على انه بعضا لا كلها وكون  
 عند بمعنى في خلاف الطاهر قوله **واستحبوا ان يقولوا**  
**ال** دليل ظاهر في ذلك ما اعتاده الصوام من قراءة اية ان  
 الصفا والمروة الى عليم على الصفا والمروة كما مع ان كلامه

قوله وهو



الايتين مذكر بشرف المحل المتلوق فيه وجاءت على الاعضا  
به والقيام بحقوقه فكما استحبوا هذه هناك كذا يستحب  
تلك هناك كذا ايضا قوله **قد استند الناس**  
**الح** تبع فيه الراعي وبني الصلاح واعترضه الحب الطبري  
حيث قال وهو ما وسط للزلف وقد بني عليه بناء ثم كل  
كلام بن الصلاح ثم قال ولم ادره لعينه والظاهر ان الوقت  
انما هو على البناء الذي هو قرح ما رولا ينبغي ان يفعل  
ما نطابق الناس عليه من القول بعد الوقوف عليه  
في درج وسط مع زجه لانه يدعه بل يكون من حيث  
رقيه بالدرج الظاهره قال العزيز جماعه وما ذكره ابي  
اولا هو الظاهر الذي يقتضيه نقل الخلف عن السلف انتهى  
واعترضه تغير الحب بالوسط بان هذا ليس بوسطها  
بل قريبا حرمها مما يلي المازمين وقد جاب بان ليس  
المرا د حقيقته الوسط قبل والباقي له قصص بين كلات  
مذكر الازرف في صفة بنائهم في زجه وهو يتغير لبعض  
صفتهم اليوم ليجذب البناء وان عدد درجه خمس وعشرون  
قبل ويقف الامام عند المنارة التي عليه قوله **والا**  
**ان** **حصول اصل السنة الح** حكم في المجموع من الفاضل  
حصول اصل السنة ايضا بالمروزي وان يقف قوله  
**جميع كلامها موقوف** سميت بذلك لاجتماع الناس فيها  
او ادم وحوي او جميع الصلوات فيها احوال تقتصر على احوالها

منه

الارواح وفضلهم يحسون بها في رزقهم من اللذات ساعة من نهار

في المجموع وبالجزء لانه لا يميزون منها والارزاق لا تقرب وقيل اجتماع الناس بها واجتماع  
**قوله** فاذا استقر الصبح اي جدد **قوله** حيث قرى الدليل مواضع اخفاها الله تعالى **قوله** قبل طلوع الشمس  
ويكون تاخير السير الى طلوعها حتى في المجموع ونص عليه في الام **قوله** وان وجد فرج الى اخره يفهم منه طلب  
الاسراع مع العرجة مطلقا ومع عدمها في محله حيث لا يصير له اجلا لتظهر خصوصية بذلك وعليه يحل  
قوله انما امر الاسراع مطلوب في محله وان لم يكن فرجة وبه يعلم انه يطلب منه زيادة على ما كان عليه قبل وصوله  
وان كان مسرعا قبله لئلا يزداد في الاسراع والاتى باصله ان تمكن فيها والانتباه فيما يظهر قياسا على السعي  
ومن ثم ينبغي ان يقتصر تدب الاسراع بالذكر المحقق نظير ما مر ثم وضع الله صلى الله عليه وسلم سار فيه سارا  
وفي رواية كالحبيب ولعله سار فيه النوعين والعلة فيه كما في المجموع ان النصاري كانت تقف هناك  
فيستريح مخالفة لهم وعبر الغزالي بالعرب بدل النصاري ولا مانع بان كان يقف ثم او مراده بالعر  
العرب من النصاري وقيل هو مشي عليه المصنف فيما مر انه محل هلاك اصحاب القبيل وبجده الاسوي  
لعدم رويته له منقول لا ثم **قوله** كذا يدور ثوبا اذ بين من مولاها الاسراع وبوبه الاول قول عمر وابنه  
رضي الله عنهما عند اسراعهما فيه **قوله** اليك تعدوا فلقا وضيقها **قوله** معترضا في بطنها حينها **قوله** محالفا  
دبق النصاري حينها **قوله** قد ذهب الشئ الذي يزينها **قوله** قال القاضي حسين فيليب الناصبي بها في ذلك واخره  
الثاني كما مر بان قوله **قوله** اللذات على اصحاب القبيل انما كان يحمل محاذ لفرقة يسمى الخفس بفتح الخيم الثانية  
وقد تكسر المعروف ان القبيل المذكور لم يدخل الحرم اصلا كما مر عن ابي الاثير ويلزم من تسليم وقوع اللذات  
بهم في محله انه يسكن الاسراع فيه لكل من مر به ولوفي غير ذلك لقوله يسكن من مر به بار قوم مقفون على باب  
ثمود ان يسرع في مشيه خشية ان يصيبه ما اصابهم وهذا شامل لهذا المحل اذ ليس المراد خصوص الدليل  
بدليل التعليل فالقول بان ظاهر كلامهم اختصاصه بالحاج المتصرف من عرفات بعبد طاعات وانما اقتصر  
عليه لان الكلام فيه وغيره يعلم من تلك القاعدة العامة التي ذكرها في غير هذا الباب واما على  
المعروف السابق فلا يسكن الاسراع فيه الا في الرجوع من الحج وحكمته ما مر من مخالفة النصاري  
فان قلت سئلنا عن من نزول عذاب فيه على اصحاب القبيل الا انه نزل به نار على من اصطاد به فارقته  
وهذا عذاب فيسكن الاسراع فيه لذلك مطلقا قلت قضية كلامهم اختصاص سنن الاسراع بواضع  
العذاب العام وهذا ليس كذلك على ان كثير من الاماكن لا يخلو عن نظيرة ذلك فلو طلب الاسراع  
في كل الشئ ونقل ابن جماعة عن بعض الشافعية انه يكره ترك الاسراع وهو فاسد ما مر في ناخير  
الوقوف الى طلوع الشمس يظهر ان المراد بالكرهية فيها خلاف الاولى ولا ينافيه قول الاملا لا يستحب  
الاسراع لانه لا يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم لان ذلك قبل ان يبلغه الحديث فلما بلغه نص عليه في الام



يقع في الانزاع فاشكك انه وهو اول من من جهة المزدلفة بسهولة علم ذلك تقياس سبعة الاق  
 ذراع وماتين الي راس العقبة واعلم ان مني يجوز فيها الصوف فتكتب بالالف وعدمه فتكتب بالياء  
 والاعلى تكبيرها سميت بذلك لكثرة ما يبنى فيها من الدماي يراق وقيل لانه تعالى يبنى  
 فيها على عبادته بالمغفرة **قوله** ويدخل وقت الرمي الي اخره اي ان وقف خارج الاثم بقيد  
 بما فعله منها قبل الوقوف وكذا لم يثبت بمزدلفة وما صحى هناك الروضة من يقام الرمي  
 للمز وب مراده به وقت اختياره والافوقت اذ ابله لا يفوت الا باخر ايام التشريق كما ياتي  
 تحقيقه اخذ من كلامه وله وقت فضيلة سنن في **قوله** ويرميها قبل ان وله اي الاخذ من  
 حرة وخوف علي محترم وانتظار وقت الفضيلة على ما ياتي في **قوله** والرمي الي اخره يخرج  
 في ان الرمي من ورائها لا يجرى كما ياتي في **قوله** وانما عفاها في ربح عبره في المجموع  
 وظاهره انه لا يدخل وقت الفضيلة الا باثرها اخذ ذلك لاقترانها بظاهر كلام الروضة  
 والمنهاج من دخوله بمجرد الطلوع يحول على اصل الفضيلة لا كما قال الماوردي ويستمر  
 وقت الفضيلة الي الزوال وقد يؤخذ مما تقرر انه ليس لمن دخل مني قبل الطلوع تاخير الرمي  
 اليه وهو ما جئت به بعض المتأخرين وقد ينظر فيه بان الرمي بحجة البقعة كما صرحوا به والحجة  
 تقوت بالتأخير ولا يعارض ذلك كلامهم المذكور لان معناه كما يصرح به كلامهم انه  
 يندب له تاخير دخول مني الي ما بعد الطلوع لكن قضية ما صح من طريق الله صلى الله عليه  
 وسلم بعث بضعة اهله وامرهم ان لا يرموا الحرة حتى تطلع الشمس يدال ما جئ به وعليه يكون  
 التأخير بعد ذلك وهو لا يفوت الحجة على انه قد يعرف بين الضعفة وغيرهم بان امرهم بتأخير  
 الدخول الي ما بعد الطلوع شق عليهم فتسوح لهم في دخولها قبل الطلوع بل هو سنة وفي انتظار  
 وقت الفضيلة وعدم فواته بالتأخير بعد ذلك في خلاف غيرهم فان السنة لهم تأخير الدخول  
 الي ما بعد الطلوع فاذا دخلوا قبله كانوا مقصرون في كل بناسهم مما جئ به بعد فوات  
 الحجة وان كان لا يتظار وقت الفضيلة فاق قلت ياتي الحديث المذكور قول المصنف  
 السابق السنة تقدم الضعفا من النساء وغيرهن قبل طلوع الفجر الي مني ليسوا حرة  
 العقبة قبل من حرة الناس قلت لا منافاة ويحل كلام المصنف على انهم اذا قدموا اولاد  
 الرمي قبل الزحمة يسلم من غير مشقة عليهم وحمل الحديث على ان الاول لم يرمي بالتأخير  
 الي ما بعد الطلوع وان كان فيه نوع مشقة **قوله** الثالثة الي اخره محل استنباط الكيفية

م  
 في  
 قوله  
 في  
 قوله

بالتأخير

في يوم النحر فقط اما في رمي ايام التشريق فليس في حرة العقبة وغيره في سن استقبال  
 العقبة كما يقع به صنيع الروضة ومن ج قال العز بن جماعة ان الشئ من تقاعا على عدم  
 استقبال حرة العقبة ايام التشريق واختلفا في يوم النحر انتهى وكان وجه اختصاصها  
 بذلك انها اختصت بانها حرة مني وبانها يوم النحر الذي هو افضل مما بعده  
 وبان لها خلافي التحلل بخلاف غيرها فاستحققت ان تميز بصفه عن غيرها في ذلك اليوم  
 خاصة اشعار بتفرد هافيه بخصوصيات اخر لكن الحديث الصحيح الذي اشار اليه المصنف  
 وهو في البخاري ومسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم جعل البيت  
 عن يساره ومنى عن يمينه ورمي سبع حصيات قد يغفر منه استنباط هذه الكيفية  
 في جميع الرمي اذ لا تعرض فيه ليوم النحر الا ان يقال ان اقتضاه على رمي سبع حصيات  
 ظاهر في ان ذلك كان يوم النحر خاصة وكان هذا هو مستند السيلكي في تخصيصه الحديث  
 بيوم النحر حيث قال لو قيل ان للصفة الثابتة عنه صلى الله عليه وسلم في حرة العقبة يوم النحر  
 يتبع فيها في بقية الايام لم يكن له باس ودليل الكيفية الثالثة في كلام المصنف ما رماه  
 الترمذي وصححه عن ابن مسعود ايضا انه صلى الله عليه وسلم استنبطن الوادي واستقبل  
 الكعبة وجعل يرمى بها عن حاجبه الايمن لكن قال الحافظ ابن حجر انه شاذ مخالف لرواية الصحيحين  
 السند بقة وفي اسناده مختلف انتهى وما تقرر على انه لا تشذوذ ولا مخالفة فيه لرواية  
 الصحيحين لان تلك في يوم النحر وهذه في غيره وبه يجمع بين الحديثين قال الاثر في وكانت  
 حرة العقبة زائلة عن محلها شيئا يسيرا بفعل جهال الناس فرت اليه وبني من ورائها جدار  
 على عليها ومسجد منصل بذلك الجدار ليلا يصل اليها من يريد الرمي من اعلاها وبه يعلم  
 ان ما فعله بعض الجهلة من الرمي في الاصل له فلا يجمع ويدل له ما صح عن ابن مسعود  
 رضي الله عنه انه لما رمي من اسفلها قبل له ان الناس يرمون من فوقها فقال هذا اي رميها  
 من اسفلها مقام الذي اقرنت عليه سورة البقرة لاذ معظي احكام المناسك فيها فمن تخلف  
 بالذكر قاله في المجموع **قوله** حتى يري بياض ابطه انما عبر به مع كونه من خواصه صلى الله عليه  
 وسلم الورود التعبير به في حقه صلى الله عليه وسلم واطلق على غيره وهو لا قاله الاستنوي  
 واعترضه الزركشي بانه تكرر في الحديث خلافا لما قاله كقولنا اذا استجدجا في عضديه  
 حتى يري من خلفه عفرة ابطه والعفرة بياض ليس بالناصع ويرد بانهم صرحوا بما ذكره الاستنوي



وهو انه من خصا بجمه صلى الله عليه وسلم انه كان ليخص الابطالين وجنيد فحتمل التعقيب  
بالعفة فيما ذكر علي انه بحسب ما ظهر لذلك الراوي لبعد المسافة او لضيق البصر والغير  
ذلك وغير الشافعي بقوله حتي يري بياض ما تحت منكبته قبل ولعل المراد بياض عورة الابطال  
او ما جاورها او بياضه باعتبار الاصل قبل ان يعرض له ما يسوده من شعر وعورة **قوله** ولا ترفع الي  
اي والمختي وبسبب ان يكون الرمي باليد اليمنى اي ان سهل والاف السري **قوله** باول حصاة  
نرميها الباب معني مع ولا ينافيه خبر انه صلى الله عليه وسلم لم يرمي حمة العقبة  
لانه وان كان محفوظا كما قاله البخاري الا ان غيره كرواية مسلم لم يزل يلبس حتي  
بلغ الحجرة اصح منه فقدم عليه **قوله** واستحب بعض اصحابنا الي اخره تعقبه في  
المجموع بانه غريب وانما الذي في كتب الفقهاء والاحاديث الصحيحة يكبر مع كل  
حصاة ومقتضاه مطلق التكبير قال وما ذكره هذا القائل طويل لا يحسن التفريق  
به بين الحصيات ثم قال اما وردي قال الشافعي رضي الله عنه يكبر مع كل حصاة فيقول  
الله اكبر ثلاثا لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد انتهى وظاهر كلام المجموع تكرر  
الماوردي علي ما قاله وهو ظاهر وان اعترضه الاذري بانه لم يره في الامر ولا في البويطي  
وكان الغزي تبعه حيث قال يكبر مع كل حصاة تكبيرة واحدة ويقول الشافعي رضي الله  
عنه يكبر مع كل حصاة المواقف لقول المجموع قبله يكبر مع كل حصاة ولقول الروضة  
واصلها اهلنا والسنة ان يكبر مع كل حصاة يعلم ان المعتمد مقارنة التكبير لكل حصاة لقول  
المصنف في الفصل الثامن في رمي ايام التشريق ويكبر عقب كل حصاة اما محمول علي اقصا  
التعقيب برمي التشريق والمعنية بحمة العقبة وبه يشعر صنيع المصنف هنا وفي المجموع حيث  
عبر فيه هنا بالمعنية وثم بالتعقيب وصنيع غيره وهو وجه اذ هو الوارد فيها او صنف خلافا  
لمن قال ان ما هنا محمول علي ذاك واول ما هنا بنا ويل بعد لادليل عليه ثم رايت بعض المتأخرين  
قال والمعروف من كلامهم المعنية في الموضوعين **قوله** وهذا الكيفية لم يذكرها جمهور اصحابنا  
الي اخره المعتمد ما قاله واستدل له في المجموع بعموم نهيه صلى الله عليه وسلم عن الخذف فحتمل  
وعلمه بانه لا يقتل الصيد ولا ينكح العدو وانه يفتي العين ويكسر السن لكن اعترضه الاموي  
بان التعليل بذلك يدل علي ان الحج غير شراد وانه انما سيق تحذيرا من الاشتغال به لانتفاء فائدة  
في الحرب والنبى صلى الله عليه وسلم يشير بيده كما جذف الانسان وهذا في السنة علي الخذف

في الدلالة

في اظهرهما استدلال هو به علي عكسه قال الترمذي ولان النهي عنه مخصوص بالرمي الي الحيوان  
لامطلقا ولا شك ان مثل هذا الرمي للبنا ونحوه لا يجمع فدل علي عدم عموم الحديث  
انتهى ولك سر وما قاله بان القاعدة انه يستتبع من النص معني بعينه وهو  
هنا خشية الابد او هي موجودة اذ المرمي بكثرة فيه الناس غالبا فربما خرجت  
الحصاة من تحت اصبعه بغير اختياره فاصابت من يقرب منه فاذنه بنحو فقي عينه  
او كسر سنه المذكور في الخبر فيقول الاسنوي ان الحج غير مراد بمجرد دعوي بلا  
سند وكذا دعوي ان حصر السباق فيما قاله علي انه وان سلمنا انه الحصر المذكور  
فلا ينافي ما قلنا وقوله في اخره الي اخره لادليل عليه وقول الترمذي المذكور لا  
يجوز ايضا لان النهي وان اخص بالرمي الي الحيوان فما قلناه في خشية اصابة  
حيوان ولا ريب انها كالرمي اليه انتدخ رايت السبكي قال معني قوله في الحديث  
كما جذف الانسان الايضاح والبيان لحصي الخذف قال وليس المراد ان الرمي  
يكون علي هيئته واما تخصيص النهي برمي الحيوان فهو محل النزاع اذ جتمعت عند  
خذف غير الحيوان عروض حيوان فينادي بذلك انتهى وسبقه الي ذلك الامام  
الطبري والمصنف في شرح مسلم وشار اليه في المجموع ولا ينافي ذلك خبر احمد  
عن حرملة رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم واضعا احدي اصبعيه علي الاخرى  
فقلت لعبي ماذا يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يقول ارموا الحجرة بمثل حصى  
الخذف لان مدلوله ان الحصاة تكون كحجر حصى الخذف وقوله واضعا الي اخره اوضح به  
المراد بحصى الخذف **قوله** لم يعتد به فارق الاكتفا في مسح الراس بوضع اليد مبلولة  
عليه فان مبني الحج علي التعبد وبان الواضع هنا يات بشي من اجزاء الرمي بخلاف ما هنا  
فيها **قوله** ويشترط قصد الرمي الي اخره مرفي الطواف ان هذا لا ينافي قوله لا  
يشترط له نية لانه قد يقصد ولا يقصد التسك ويشترط هنا عدم الصارف ايضا  
كما مر ثم وان قصد الرمي لانه قد يقصد ليختبر حوده رمية وبه يعلم ان قوله يشترط  
قصد الرمي لا يعني عن اشتراط عدم الصارف خلافا لمن نوهه ولو عكس لمن اصاب  
وسباني ان الرمي هو مجتمع الحصى لا الشاخص فلا يكفي قصده كما افهمه كلام المصنف  
ورجحه المحب الطبري حيث قال فلو قصد العلم المنسوب في الحجرة او حياطة حمة العقبة معتقدا



انه المرمي كما يفعله كثير من الجهلة فوقع في المرمي لم يصح لقوله غير المرمي ما لم يعلم المرمي  
ويقتصد بها بالرمي لترتد الحصاة بقوة الرمي اليه ويحتمل ان يصح لانه حصل فيه  
بفعله مع قصد الرمي الواجب عليه انتهى ورجح الزركشي هذا الاخير قال لان  
العامة لا يقصدون بذلك الا فعل الواجب والرمي الي المرمي وقد حصل الحجر فيه  
بفعل الرامي وبذلك ما رجع المحب قول البندديجي لرمي الي فوق فوقع في  
المرمي لم يحز قطعا وهو متجه ومن ثم استحسنه الاسنوي ومرانه يجب ان لا يفرق  
بالنية لغير التمسك فلور في الشخص اوداية في المرمي لم يحز **قوله** اظهرهما  
لا يقتضيهما روجه في الروضة واصلاها ايضا ووجهها احتمال تاثرها به اي مع ان الاصل  
تتغل الذمة فلا تبرا الا بيقين او ظن قوي وبه فارق ما صرح في مسيلة المحل لان محل  
ذلك كما صرح به انه لا معاونة منه التمسك للقطع بانتهاء تاثرها به وعليه محمل  
قول المجموع لو وقعت علي محمل فتدحرجت بنفسها فوقع في المرمي اجزاءه بالاجماع نقله  
العبدري قبل وصراده بالاجماع الاكثرين وفارق ما ذكره في الارض بقسميها اعني قوله  
ولو انصد من الحصاة المرمية بالارض الي اخرة وقوله ولو وقعت في غير المرمي الي اخرة  
بان الاصل لا اختيار لها ولا حركتها والحق بها الرمي لعدم خلوا الحو منها وتقدر الاحتراز  
منها خلافا لمن فرق بينهما فقال يجزي في التدحرج دون حمل الرمي نفع لو فرض ان  
رميه كان عاجزا عن ابعائها للمرمي فوصلت اليه بحمل الرمي وحده انما عدم الاجزاء  
حينئذ لانه لا دخل لفعله في ابعائها للمرمي البتة ولا فرق فيما ذكر بين ان تقع في موضع  
عال ام لا خلافا لمن غلط في ذلك كما قاله في البحر **قوله** ولا يجزي الرمي عن القوس الي اخرة  
هو ما في اصل الروضة عن صاحب العدة والمجموع عن الاصحاب واعترض بتصريح القاضي  
والبغوي والمتولي بانه لا يشترط الرمي باليد بل لو نقص بعض ذبله وهو فيه  
او رمي برجله احر الكثر انشار الزركشي الي الجمع بان ما ذكره المصنف فيما اذا خرجها  
برجله حتي وصلت الي المرمي وما ذكره غيره فيما اذا وضعتها بين اصابع رجليه ورمي بها  
وقد ينظر فيه بان كلام التبيينين ظاهر في اشتراط الرمي باليد وهو قريب ولعل ما  
ذكره غيرهما متخالف في رايه الاذري قال لو وضع الحصاة بغيره ونظما الي المرمي لم يحز  
وهو ظاهر في ترجيح كلام التبيينين وينبغي ان يكون محل الخلاف في الرمي بالرجل في غير

بين  
وعليه

منه

مقطوع اليد او منه حصر الرمي بهما والا فيظهر الاجزاء قطعا وعدم حوازا الاستنابة ومثله  
الرمي بالغ والغداقة وهي المقتلح كالقوس مما روجه الاذري في خلاف المتولي **قوله** فلور في  
حصاتين او سبعا الي اخرة لا فرق فيه بين الرمي بيد واحدة او بها فلور فيهما معا لم تحسب  
الواحدة وان وقعنا مرتبا **قوله** بلا خلاف ولا يتوهم من عدم الكراهة لما مر انها لمعني اخرة  
وهو ان ما بقي لم يتقبل **قوله** المرمي هو كل حجر امس ليس وهو الرخام كما في القاء وس وغيره  
**قوله** الكدان هو يفتح في مجمل مشددة حجارة رخوة فانها تنقله الزركشي عن الجوهري  
**قوله** ويجزي حجر الحديد مثله حجر نحو الذهب والفضة وغيرهما كما يفعله قوله الاتي وسائر  
الجواهر المنطبعة وكالمصنوع من التلدين تبرهما فلا يجزي الرمي بذلك لانه لا يسمي حجر **قوله**  
كالغير وخرج الي اخرة فيه الزركشي كالاذري نقله عن ابن شريح بما اذا لم تنقص ما ليتها  
بنحو كسر او غيره والاحرم لانه اصناعة مال ومع ذلك يصح الرمي به كالمقصوب ومن ذلك  
الخزع والمرجان ولا الرهن لا تخاذ ذلك فصوصا ويغرق بينه وبين الطبايع الجواهر بان  
الطبايعها يجزى عنها عن الحجر بل بخلاف اتخاذ ذلك فصوصا وبهذا يعلم ان مراده بالمنتطيع هنا  
غيره في معنى المشمس اذ المراد به في ما من ثنائه الانطباع فيستعمل البركة التي في حجر نحو الحديد  
فيكره المشمس فيها لوجود علة الكراهة فيه وهنا ما انطبع اي طريق بالفعل لانه لا يخرج  
عن الحجر بل الا بذلك **قوله** ولورمي بالكبر منه الي الفرع مر ما فيه في الفصل الخامس **قوله** اوجس  
اي يقدر ين يقدر علي وقايله بخلاف ما اذا حيز عنه وعن بينة الاعسار او وجب عليه قود نحو  
صبي فانه يحبس للبلوغ فعلم ان الحبس بحق في غير صورة الدين المذكور لا يمنع الاستنابة وهو  
ما في المجموع وقول ابن الرقعة يشترط ان يكون بغير حق قال الاسنوي باطل نقله ومعني  
فهو ضعيف وان وافقه الزركشي في المجموع ويغرق بينه وبين المحصر حيث لا يتخلل  
اذ احبس بحق بان الرمي اسهل من التخلل كما لا يخفى فنسومح فيه اكثر **قوله** اي وجوبا  
وفارق المقتضوب في بعض صورته السابقة لضيق الوقت بالشرع وظاهر كلامهم  
هنا ان الاجبار اجارة عين كغيره في الاستنابة لعذر وبه صرح الثاوري اخذ من كلامه  
الاذري وهو قريب وعليه فيستثنى من قوله ليس له الاستنابة في شئ من الاعمال  
**قوله** ويكره هو ظاهر ان هذا غير التلبيس اتمشوع عند الرمي وهو محتمل فسن التلبيس  
للمستنيب عند الاستنابة واعطاء الاحبار وللتأيب عند الرمي **قوله** قبل خروج وقت الرمي



اي وقت ادايه بان يغلب علي ظنه بمعرفة نفسه او باخبار طيبين عدلين وكذا واحد من عمل  
سرواية فيها يظهر امتداد المانع اليه فتمت قلن القدرة ولو في اليوم الثالث امتنعنا الاستنباط  
اخذهما في الجمع لان ايام التشريق ليوم واحد لا يفوت وقت الاداء الا بانقضائها كلها  
والنهي عاليا انه لا يجوز رمي يوم لم يقب الشمس بل يستتنبى مبني على ضعفه وهو خروج وقت  
الاداء بانقضائها وكل يوم ولا يقال له ذلك تحصيله لغضيلة وقت الاختيار لاننا نقول القاعة  
انما جاز لضرورة بنقد رغبتهما ما دام وقت الجواز باقيا فاي ضرورة الى جواز الاستنباط  
وتخصيل الغضيل ليس من الضرورات في تنبي فان قلنا يشكل على ذلك قولهم لو تيقن الماء في  
الوقت جاز له البنهم والصلاة اولة قلت الاستنباط في العبادات على خلاف الاصل فيها  
بخلاف البنهم فضويغ فيها اكثر لكن يشكل على ذلك ما مر في فاقد الطهورين من ان له الصلاة  
اول الوقت مع ان كون الصلاة بلا طهر خلاف الاصل ايضا الا ان يجاب بان القضاء المشرع  
بل الواجب في جبر ذلك النقص خلاف الاصل هنا فانه غير مشروع فضويغ في الاداء ما لم يضايق  
به ثم **قوله** لا بعد رميه عن نفسه اي رمي جميع اليوم فلورمي الجمرة الاولى لم يصح ان يرمي عن  
المستتنب قبل ان يرمي الجمرتين الباقيتين عن نفسه على الوجه عندي من احتمالين لا مشي  
خلاف للور كشي حيث رجع مقابله قال لان الموالات بين الجمرات لا تستمر طولا كما ان يطوف  
عن غيره اذا كان قد طاف عن نفسه وبقي عليه اعمال الحج انتهى والفرق ان الطواف ركن  
مستقل بنفسه لا ارتباطا له بما بعده فحيث فعله جاز له فعله عن غيره واما رمي الجمرات  
الثلاث فهو واجب واحدا من اجزاء الطواف كذلك فكلما لم يسبق له الطواف عن غيره  
ما بقي عليه من طوافه شي وان لم تجب الموالات فيه كذلك ليس له الرمي عن غيره ما بقي عليه  
من الرمي شي ويبدل ما ذكرته فوله من عليه رمي اليوم الثاني مثلا لورمي في اليوم الثالث  
لكل جمرة اربع عشرة حصاة لم يقع شي منها عن يومه لان رمي امسه باين ولو كان الامر  
ذكره لزمه الوقوع عن يومه لان رمي امسه بالنسبة لكل جمرة في قبل المشرع في الجمرة  
الثانية فدل كلامهم على ان الجمرات كالجمرة الواحدة وهو صريح فيما ذكرته في فرقه بين  
الرمي والطواف بان الرمي لا يقبل العرف بخلاف الطواف ضعيف لما علم مما مر في طواف الجمرات  
ولو كان عليه رمي يومين في رمي الجمرات كلها عن يومه قبل ان يرمي اليها عن امسه اجزاء  
ووقع عن امسه كما ذكر الشيخان وغيرهما اي ولا بعد ذلك لقول المتن فلو طاف ووقع

من رمي

المصرف

في رمي الجمرات  
في رمي الجمرات  
في رمي الجمرات

صار فالانه قصد جنس الرمي وبما تقر به ان لو استنداب من عليه رمي اول ايام التشريق في ثابته  
من رمي اولها عن نفسه تخير النايب بين ان يقدم رمي نفسه عند كل جمرة او رمي مستتنبه لانه  
قد فعل ما استتنب فيه **قوله** عليه اي العاجز عن الرمي **قوله** وان اذن اي في حال عجزه عن الرمي  
بخلاف القادر فلا يصح اذنه وانما عجز عليه والظاهر بسط اذنه الاول بطر واعماله بخلاف سائر  
الوكالات كالاغما فيما ذكر الجنون كما صرح به المنولي وغيره والموت فلا تبطل بها الاستنباط  
**قوله** ولورمي النايب في الرمي المستتنب الى اخره فارق المعصوب حيث تجب عليه الاعادة  
اذا نسي بان الحج اصل فاحتيط له والرمي تابع لا يوتر تركه في صحة الحج فتخفف في امره ومن ثم دلت  
الجبر بخلاف اصل الحج نعت بين له الاعادة كما في المجموع **قوله** وقد ذكرنا في الاخرى في ذكر  
ذكر الاسدي ايضا وقد ذكر ما يقتضي ان من رمي صلي الله عليه وسلم كان في جهة قبله مسجد  
الحنيف قريبا منه مما يلي الجبل المشرق عليه وروى ابو داود ما يوجب له لكن قد يقال حديث  
الصحيحين انه صلي الله عليه وسلم اتي بمتي فاتي الجمرة فز ماها في اتي منزله بمتي فتم ومنه  
صلي الله عليه وسلم بين الجمرة الاولى والوسيطي عند المسجد الذي هناك وهو من الخلفاء كما ذكره الحبيب  
الطبري وهو مشهور معروفا الآن يقال ان الراوي اراد ان منزله صلي الله عليه وسلم  
كان في تلك الجهة قريبا من الخمر فتجوز باطلافة عليه وهذا معني قول الشافعي رضي الله عنه  
الموافق لحدثين **قوله** من اخرجهما ابوداود والطبراني ان منزله صلي الله عليه وسلم عني  
في الحنف الا يعني اي الذي على يمين الزاوية **قوله** يعرفه مما قابل بسما مستغفل القبلة في  
المسجد الذي عند المنى وهو بين قبلة مسجد الحنف وبين المنى المذكور فيكون في تلك  
الجهة قطعاً وانما الشك في قرينه من ابهام اكثر فظاهر حديث الصحيحين المذكور ان الرمي  
اقرب **قوله** روي الطبري ما يقتضي ان من رمي صلي الله عليه وسلم المذكور هو موضع ذبح ابراهيم  
علي نبينا وعليه وعلى سائر الانبياء افضل الصلاة والسلام للقد وذكروا رواية اخري ان محل ذبح  
القدا في اصل تيمم بالمحل المعروف بمسجد الكيش وروى الملا في سائرته ما يقتضي ان منزله  
صلي الله عليه وسلم في ذهابه لعرفات ما ذكرناه في منزله بها في نزول **قوله** لمن قصد مكة  
فاقره انه لا يسبق لاهل مكة اذا اجوا سوق لعرفة وعليه فيمنع ان المراد بمكة الحرم طوله **قوله** حاجا  
او معتمرا العلة التقيد بذلك لاجل قوله سنة مؤكدة والافني المجموع بسبق سوقه لقاصد مكة  
ولو غير نسك فيقبله ويشعره من باله كمن لم يبر سفر او اراد ان يبر **قوله** ولا يجب ذلك الا بالنزول

في رمي



اي والتعبير بهذا اهدي او جعلته هديا او علي ان اهديه وان لم يقبل منه **قوله** نعلين كان حلتها  
الاعلام لحقارة الدنيا وعدم الالتفات لما فيها وانه في جنب الطاعة حقير وباني ذلك في  
حرب النفس الاثيمة **قوله** صفحة سنامها اليميني هو في الابل واضح واما في البقر فلا سنام  
لها فليض بها في محله لو كان لها اخذتها في التجموع عن النص ويستثنى من كونه في اليميني ما لو  
اهدأ بدنتين مقترنتين في جبل واحد فالسنة ان يشعر احداهما في الصفحة اليميني والاخرى  
في اليسرى لئلا اهدأ ومن ثم بحث الزركشي وغيره انه لو كان الاسير اطول اشعره في اليميني  
وبحث غيره انه لو قرأ ثلاثه ايام بجبل اشعر الاوسط في اليميني مطلقا وان لم يكن منها علة  
مع انه مثله لان اخباره خاصة واخبار النهي عامة فقد مت تلك وظاهر ان المراد باليمين  
والايسر في حق الدواب نظيرهما في الادمي وقضية كلامهم انه لا فرق في ثوب الاشعار  
بين البعيد والقريب قبل وينبغي التفصيل بين قريب المسافة كالمدينة فيفعل ولا يه  
صلي الله عليه وسلم فعله منها وبعيدها جازم فلا يفعل لان فقد يجتنب منه تلقا الحيوان  
او مرضه وقد يجاب بان ذلك لا يجتنب الا عند اتي الشئ المخرج وهذا ممنوع هنا وانما المراد  
بمخرجه اذ في جرح بحيث يخرج منه قليل دمر ليلوث صفحة سنامه وهذا غالبا لا يجتنب منه  
في الابل والبقر شي فان فرض ذلك لشاة اخرى او بعد فلا يندب تاخير الاشعار الي وصوله  
مسافة لا يجتنب منه لو فعل فيها **قوله** حرب النفس هو بضع المعجمة وفتح الراجح خربه وهي  
عروة العريد **قوله** ولا يغفلها النعل ولا شعرها اي لان الاول خلاف الاول والثاني حرام كما  
هو ظاهر **قوله** واليدنة باركة يشتمل البقر وهو مخمل ويحمل خلافه اخذ من كونها كالغنم في  
الاصحاح للذبح **قوله** فيه وجهان الى اخره المعتمد الاول كما في نسخة للخبر الصحيح كما ذكره  
ولان الماردي نقله عن الاصحاب ولم يذكر فيه خلافا ويسن ايضا ان يحللها ويتصدق بذلك  
الحمل ويشقه عن الاسنة ان قلت قيمته لئلا يسقط وليظهر الاشعار **قوله** الا المذبح من  
الضمان الى اخره بحث الزركشي وغيره ان المتولد بين ما كولين مجزئ بين كابل وقروم  
وضان مجزئ لكن يعتبر اعلى الامرين سنا كما لظعن في السباحة سنة في الاول والثالثة في  
الثاني بخلاف ما لو اجزا احداهما فقط كالمولد بين وحشي واهلي فلما لا يجب الزكوة فيه  
تقليدنا للوحشي **قوله** ماله سلة اي او اجزع اي سقطت أسنانه وان لم يستكمل السنه  
قاله الشيخان خلافا لما في الشرح الصغير والوجه انه يجوز الرجوع في السن لاخبار

البائع ان كان عدلا وهو من اهل الخبرة او استنتجده وقد يورث ذلك ما قاله في سنن المسلم  
فيه **قوله** خمس سنين طامله هو بمعنى قول غيره وطعن في السادسة وكذا يقال في غير ذلك  
**قوله** ويجزي الذك والاتي اي والذك افضل ان لم يكن ثريا وانه والا فالاتي التي لم تلد افضل  
منه وظاهر ذلك انه افضل من انثى تلد وان كثرت وانه ويوحله بان الولادة تؤثر في نقص  
الحم لا بوتر النروان والخصي افضل من ذكر ينزوا و ذكر لا ينزوا افضل من الخصي ولو طانت  
الانثى حاملة فاجي المجموع عن الاصحاب انها الغنزي وهو ظاهر ومن ثم جاز مرده الفتيخ ابو حامد  
واتباعه وغيرهم وفي بيع الروضة وصداقها ما يوافق قوله ابن الرقعة ومن تبعه المشهور  
انها تجزي لان ما حصل من نقص لحمها يغبر بالجنس فهو كالخصي مردود بانه قد لا يوحل  
حالة حصة ونزادة اللحم لا يغبر عيبا بدليل العرجا السمين والافضل الابل والبق والضان  
فالمنزك من بدنه **قوله** من بقره **قوله** تأثيرا بينا ليس بمرجوب وان سرجي نرواله او مرضي  
او عرج كذلك بحيث تسبقها الماشية الى الكلاء الطيب او عور وهو ذهاب نور احد العينين  
او هزال مع ذهاب مخ او جنون قل رعا بخلاف عمنس وكى واعشنا **قوله** ولا يجزي ما قطع من  
اذنه جزو بين ليس بغنبد كما في الروضة وغيرها في الاذن ومثلها كل عضو صغير يظهر فيه  
النقص اليسير منه اللسان فيما يظهر فلا يضر بانه قلقة يسير منه بالاضافة اليه بحيث  
لا يلوح النقص بها من بعد ويجزي مخلوقة بلا ضرع او الية وكذا مخلوقة بلا ذنب كما في  
الروضة خلافا لما نقله الزركشي واعتمده بخلاف مخلوقة بلا اذن سواء فقد اذناها  
ام احدهما لانه عضو لازم غالبا ولا يضر صغرا اذن ورضع عرق البيضتين **قوله** وذلك ان  
ايوه كسوره وان سال الدبر بالكرس ما لم يتعيب به كماله لكن يكره التضيعة بغير اقرن ومع  
خبر الاضحية الكرش الاقرن وعلم مما تقرر انه يجزي الشرخا وهي المشقوقة الاذن والنهي  
عن التضيعة بها محمول على كراهة التزكية او على ما ابين منه شئ بالشرق وان قل والحقا  
وهي المشقوقة والجلج وهي التي لاقرن لها والغضبي وهي التي انكسر قرنهما والعصبي وهي  
التي انكسر غلاف قرنهما وانه لو اضحى لها ليد بها فحصل نحو عور او عرج **قوله** والتي  
لا اسنان لها اي بان فقدت بعضها فقط لانه لا يؤثر في الاعتلاف ونقص اللحم بخلاف اصابة  
الكل كما في الروضة لتأثيره واخذ منه الاذرنعي وغيره وهو يه الزركشي ان ذهاب البعض  
اذا اشر يكون كذلك ويورثه قول المصنف هنا اذا لم يكن هنالك **قوله** عن واحد قضيت له

تجسس با بانه البسبب من ذلك فخلد ما اذا لم يبي بان كان فمذمبا في جرح نحو العفو وكذا  
الابيه والصهر فمذمبا فله ع

بیان  
و ذوالحجہ



لو انشئت مكانا في ثمانين للتخفية او الهدى لم يجز وهو كذلك اقتصارا على ما ورد به الخبر  
ولم يكن كل من الانفراد بواحدة وانما جاز اعتناق نصيبي عبد بن عن الكفارة لان المداخلة  
على غلبه رتبة من الرق وقد وجد هذا التخفية بشفاعة فلم توجد **قوله** عن سبعة اي ولهم  
فتحة الملح اي بنا را على ان فتحة كسابر المشتبهات افران لا بيع وهو المقتد **فريع**  
سبع شياه افضل من غير او بقره قال الراعي وقد يودي التعارض في مثل هذا الى التباين  
ولم يذكره انتهي ويوجد من تغليبهم بان الدم المراق بذبحها اكثر والغزاة تزيده خشية  
انه لا تعارض وان السبع افضل مطلقا لذلك وان كان لحم البدنة اكثر واطيب من لحمها  
**قوله** والاغبر افضل من الابلق الاغبر الذي يعطى بياضه حمرة ودليل غضله ماله واهل  
وغیره مرفوعا دم عفر احب الى الله من دم سوداوين ومنه ويخصر ان اللون كلما بعد  
عن السواد وقرب من البياض كان افضل ومن ثم صيغ رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بكسبته ملح من قال الراعي وغيره تبعوا للدغوين الاملاح الذي بياضه اغلب  
من سواده قال في البحر فاذا امتنح لكثرة فلان يستحب البياض الخالص بالاولى  
وبذلك يعرب نقد في الاصحاب للبيضا على الابلق الذي نظره فيه التمر كشي وغيره على  
ان في البياض عن تغلب ان الاملاح الابيض الشدي البياض وعليه فلا استكمال في نقد  
للبيضا لكن اخذ ابن سرافقة ان الاملاح الذي ياكل في ياكل سواد ويصير فيه  
وميشي فيه افضل مطلقا اخذ من خبر يدل لذلك وعلى الاول فقيدي يجب بان العروق  
للاملاح يجتمه ان يكون لتقسر الابيض على ما فيه ولذا قال العز بن جماعة قال الشافعية افضل  
الابيض والاصغر فالاعبر فالابلق فالاسود ولم يظهر لي دليله انتهى وجعل العا وروي  
قبل الابلق الاحمر به يعلم ان المصنف استقطر مرتين قال ابن جماعة والمتشهور في اللغة  
ان الملح بياض بخالطه سواد اي من غير اشتراط كون البياض اغلب في افضلية  
الابيض تعبد عند الامام وقيل لحسن منظره وقيل لطيب لحيته وهل يقال لظاهر الخبر  
السابق من ان العفر احب من سوداوين وعليه فيقال ان كل نوع قدم افضل مما نأخر  
عنه وان تعدد ما بلغ سبعة القول هو ان السبع من الشياه افضل من البدنة تغبرها  
اولي او يقال الواحد من المقدم افضل من اثنين من النوع اطناخر لا من اكثر اخذ  
الخبر او يقال للمطلوعا حل نظره والذي يظهر الان ان المقدم وان انفر افضل من المتأخر

وان تعدد من حشية اللون وان كان هو افضل من حيث تعدد ارافقة الدم وظاهر  
ان محل التفضيل الذي ذكره المصنف حيث اخذ طيباتها والا قدم طيبها في رتبة المداخلة  
قال ان اجتماع اللون وطيب الملح فهو افضل والا قدم طيب الملح **قوله** في حديثها عيب  
الاجرة فيه احتمال يحتاج لتقييد وتفصيل وبيانها انها اما ان تكون معينة بنذر  
او جعل ابتدا او عما في الذمة فتعيب الاول يعيب يمنع التخفية ولم يكن بتخصيص  
من النادر وكان قبل تحمله من ذبحها لا يمنع الاجرة ان ذبحها في وقتها ولا يلزم منه شي  
بسبب العيب كما لا يلزم منه شي لو تلغت فان ذبحها قبل الوقت تصدق بلحمها ولا ياكل  
منه شيئا لتقوية ما التزمه بتخصيصه وتصديق بغيره كما لا يلزم منه ان يشترى  
بها ضحية اخرى اذ مثل المعينة لا تجزي الضحية اما تعيبها بعد التمكن من ذبحها فيمنع  
الاجرة بالتخصيص بياخبر ذبحها ولا يلزم منها ما لم يدنح ويجب عليه ذبحها والتصدق  
بلحمها لا التزامه بذلك بهذه الجهة ولا ياكل منه شيئا طامرو ذبح بدنها سلبا واما تعيب  
الثانية ولومع الذبح فيسطل به التعيين فله النضر في فيها وما في ذمته باق فعليه اخراجه  
وان كان ما عينه افضل منه ولم يبين المصنف حكم تلفها وحاصله ان المند وروى  
حكم المعينة من الضحية او هدي امانة في يد الناصر ما لم يتمكن من ذبحها وان تلفها  
لزمه الاكثر من قيمتها يوم الاتلاف وقيمة مثلها يوم النحر لانه التزم الذبح وتفرقة  
الملح وقد ثوبها وبه فارق اتلاف الاجنبي فان زادت القيمة على مثلها اشترى كرامة  
وهو افضل او مثلها او اخذ بالزائد اخرى ان وفي والا ترضى الحرام كما يأتي في اتلاف  
الاجنبي والتصدق بجميع الزائد الذي لا ينبغي ويبطل له سنة والمالم يجب كالاصل  
لانه مع انه ملكه قد اتى ببطل الواجب كاملا وان ذبحها قبل الوقت لزمه التصدق  
بجميع لحمها وذبح مثلها في الوقت وان تلفها اجنبي ضمنها بالقيمة ويشترى بها مثلها  
فان تعدد قد وثها كجدة ضان بدل نخبة ضان فان تعدد فثنية معن فان تعدد  
قدون الجدة فان تعدد فبيع بدنة فان تعدد فالح وان لم يكن من جنس المند وروى فان  
تعددت تصدق بالدرهم للصنوعة ولو ذبحها اجنبي قبل الوقت وجب التصديق بلحمها  
على الاربعه ولزمه الاربعه ويشترى بها ضحية ان امكن والا فطما مرا ما المعينة عما  
في الذمة فمضونة على الناصر فان تلفها اجنبي بقي الاصل في ذمته وعز ما تلف البطل



ولو دج المعينة بالنذر ابتدا او حيا في الذمة فصولي في الوقت فان اخذ المالك المذبح ورفقه  
وفقه الموقوف وعلى الفضولي الارش في ذوق الوقت او كانت معينة معدة للمذبح ومرفقه  
كالاصل وان فرقه اجنبي ونعذر استرداده لزمه قيمتها عند ذبحها ولو ضلت  
المند ورفقه بغير تقصير منه بان كان قبل الوقت او بعده وقبل التمكن لم يضمنها  
لكن عليه طابها حيث لا مونة فيه وان وجدها بعده لزمه على الفور ذبحها وقضاوتها  
فصر حتى ظلت فان اخر الذبح الى ما بقي بالام التثريب بلا عذر طلبها ولو بمونة وذبح بدلتها  
قبل خروج الوقت ان علم انه لا يجدها الا بعده ثم اذ وجدها بذبحها ايضا **قوله** لو قال  
حيث هذه الضحية او هدي او هذه ضحية او هدي او علي ان اضحي بها او اهديها او علي ان  
اتصدق بهذا المال او الدراهم تعين ذلك وان لم يقبل لله تعالى ونزل ملكه عنها فارق نذر  
عتق عبد بعينه فانه وان تعين عتقه لكن لا يبرؤ ملكه عنه الا بالعتق لان الملك  
فيه لا ينتقل بل ينفك عن الملك بالكلية وفيما ذكر ينتقل الى المستأجر كما ياتي في هذا  
لو انفق وجب تحصيله بذكره بخلاف العبد لانه المستحق للعتق وقد تلقى وصيته فاما ما ذكر  
ياقون ولا يوثق فيه ذكره انما في الاخر من المفهمة كمنطق التاملق ولو عين غوثا  
او عبد عما التزمه في ذمته من الضحية او عتق تعينا او غيرها مما لا يصالح بالاضحية والعتق  
كدرهم عما التزم التصدق به بنذر او غيره لم يتعين لان تعين كل منها عما في الذمة  
ضعيف واذا جتمع تعينا ضعيف **قوله** لزمه ذبح الولد معها اي ونحوه عليه الاكل منه  
ايضا **قوله** وله ان يبركها اي ويبيعها لمن يبركها لا اجازتها وجهت بخصت ولو باسما  
مباح ضمن ارش النقص اذا استعمله مشروط بسلامة العاقبة وله ان يحمل عليها  
ايضا ولو تلفت بيد المستعير ولو بغير الاستعمال لم يضمنها لان يد معبره بامانة فلا  
هو ومحل ما اذا تلفت قبل وقت الذبح والا وقد تمكن من ذبحها ضمن لتقصيره كما يضمن  
معبره لذلك ولو تلفت عند استئجارها الموجه بقيمتها وعلى المستأجر اجرة المثل  
نعم ان علم الحال فالقياس كما قاله الاستقوي ان يضمن كل منهما الاجرة والغنمة والغنمة  
على المستأجر **قوله** ما فضل عن ولدها اي عن شغابته اي بحيث لا يحصل الضرر فيما يظهر  
فلو اخذ ما لا يضره فقد له لكن يمنع عن مواضعه جازر ويحتمل ان يكون المراد ما فضل  
عن ربه بنفسه من غير صريح ولو نفى عن ربه لزمه التكليف من عنده فان مات استقل بالكل

**قوله** ونفع به اي من غير نحو بيع احد اما قالوا في نظره من الدين **قوله** ويستحب للماء ان  
والخسئ والحق بها الا ذبح شيئا كل من ضعف عن الذبح لغير مرض وان امكنه الاثنان به وماله  
استحبابه للاعني وكل من ذكره ذكاته ولا يكره ذكاة الحائض والنفساء فيما يظهر من وجهين  
فلا يكره توكلهما **قوله** سئل اكره اي فقيها بباب الضحايا وما يتعلق بها من ضار المسلمين  
لانهم اولي بالقيام بالعرف **قوله** كتابا اي لا يجوز سبها ولا وثنيها ولا هتولا بين كتابي  
وغيره لعدم صحة ذبح هولاء **قوله** لانها من اهل الذكاة وان كره توكل الذمى كالاعني  
والصبي والذي يظهر ان كل من كره ذبحه كالسكران يكره توكله **قوله** والمرأة  
الحائض والنفساء اي والصبي والاعني **قوله** ان كان مسلما ميمزا **قوله** او عند ذبحه  
اي او تعين الاضحية ولو قبل الوقت وان لم يستحضرها فيه عند الذبح او الرفع  
للزخيل فلا حاجة لتبينه بل لو لم يعلم انه مضع لم يضر وكذا الاضحية في ذلك سائر الذمى  
الواجبة كما يحته بعض المتأخرين وهو حسن ظاهر ولا يكفي التعيين ابتدا او عها  
في الذمة عن النية **قوله** مذج الذبيحة اي لا وجهها ليمكها الاستقبال **قوله** ويصلي  
علي النبي صلى الله عليه وسلم اي واما خبر لا تذكر وفي عند ثلاث عند تسمية الطعام  
وعند الذبح وعند العطاس فضعيف منقطع **قوله** فيقول بسم الله ظاهره انه لا يسن  
الرحمن الرحيم وهو ما ينبغي عليه التبرك شي في شأده وعلله بانه لا يناسب المقام  
لكن قال في تكميلته ليس المراد تسميته خصوصا هذا اللفظ بل لو قال الرحمن الرحيم كان حسنا  
قال الشافعي رضي الله عنه وما زاد من ذكر الله فخير فالوجه الثاني ويكره تعذر التسمية  
قال بعض المتأخرين والصلاة والسنة ان يكبر قبل التسمية وبعد ما وبعد الصلاة  
علي النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا فيقول **قوله** لله الحمد **قوله** لا يجوز ان يقول بسم محمد ولا بسم  
الله واسم محمد ولا بسم الله ومحمد رسول الله بالجواب بل ان قصد التشريك كغيره بخلاف ما اذا  
قصد التبرك باسمه فانه يكره ولا يجوز بخلاف ما اذا قال بسم الله ومحمد رسول الله  
بالرفع فانه لا يجر من الخوي والذبح لغير الله سبحانه اوله ولغيره علي وجه التعظيم  
لوكفر فلا تحل الذبيحة بخلاف الذبيحة للكهنة تعظيما لكونها بيت الله او للنبي صلى الله  
عليه وسلم تعظيما لكونه رسول الله او استنباشا لغدوم نحو سلطان او لرضي فلان  
او لمجن وفقد التقرب الي الله تعالى ليصرف عنه شره **قوله** لوضعي عن غيره الى اخره



هو المنقول المعتمد لكن يشكك عليه جواز الصدقة عن الميت وان لم يوص بها وقد يفرق  
بان الاضحية فداء عن النفس فلم تقبل النيابة الا بالنسب عليها كالحج بخلاف مطلق الصدقة  
ويبدل لذلك ما ياتي من جريان خلاف في امتناع اعطائها للذمي بخلاف الصدقة قال  
القفال ووافقه الزرقي وشي وغيره وحيث جاز له التضحية عن الغير لم يجر له ولا غيره الاكل  
منها اذ لا محل الا باذن من جعلت عنه وهو متعد رقيق التضديق بها لا يظهر تعليلا  
ان كلامه في التضحية عن ميت والميت غيره به التضحية عن حي ياذنه وقد ينظر في الاول  
بانه لا يخلوا اما ان يرى انها تخرج عن ملكه بالتضحية او بالتفريق بعد ما وعلي الثاني فلا  
ريب في جواز اكله منها لانها ملكه واما على الاول فالغياض التخصيل بين ان يكون  
غنيا او فقيرا فالفقير يجوز له الاكل لانه كغيره من الفقراء ولا مانع من قبضه من  
نفسه لنفسه لتغذرا الاقباض هناك من وقعت له وبه يفرق ما لو وكل غيره في  
تفريقه ثلثه فانه لا يجوز له ان يعطي نفسه ولا من تلزمه تفريقه والغني يحتمل ان يقال  
بالمانع وان يقال بالجواز وينبغي بناء ذلك على انه هل يجب عليه هرقها للفقراء او تصير  
كاضحية عن نفسه فيجب عليه التصديق بجزء له وقع ويجوز له اكل باقيها واطعام الاغنياء  
وكيفي في الوقوع عن الغير فضيلة لراحة الدم والجوارح المتصدق به وعلى الاول لا يمنع الاكل  
وعلى الثاني لا يمنع وللنفق في كل ذلك مجال والظاهر ان الملك بالذبح وجوب التصديق  
بالكل وحرمه اكل المضي الغني وكذا الفقير على نظر فيه وفي قول القفال السابغ ولا  
لغيره مع قوله فيجب التصدق بها نظر لان يكون مرادة ولا غيره من الاغنياء اذ اضحي عن  
حي ياذنه فهل يتولى التفريق لان الاذن في التضحية اذن فيها لا يتوقف على اذنه فيه نظر  
والاول غير بعيد قال المنجي ويجوز التضحية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بشرط ان لا  
يقصد به التقرب اليه وكلامهم يا باه وقولهم غير اذنه بغيره ان له التضحية عن محجوب من  
مال نفسه كما في الفطرة وبه صرح الدميري ونقله ابو نيرة عن شيخه البلقيني وانه  
قضيه نص الام واعتمده كولد شيخ الاسلام صالح في تيمم تذكيره ولا يخلو عن نظر  
وان تبعم تبعمنا في شرح البهجة ويفرق بين ما هنا والفطرة بان تلك لها حكم الديونة  
والاصل فيها جواز التبرع باذنها عن الغير بخلاف التضحية وقوله الا ان يكون جعلها  
مذكورة اي تذكرا مطلقا اما لو قيد بالذبح عن فلان فانه باطل فتصير لغير المذكور

قوله جاز له الانتفاع بجلده ما يردون نحو بيعه واعطائه اجرة للجزائر بل هي على المنهي  
والمهدي لمونة الحصاد **قوله** وبعض الجواهر انما عبر به لانه يجب التصديق من التطوع  
بها لا يطاق عليه الاسم من الجواهر والحج ولدها المذبح معهما ويجب كونه غير تافه  
اي عرقا فيما يظهر بياضه وقوة وعلي مسلح فلا يكفي نحو قد يد كما يجتهد البلقيني وحمله غيره  
على ما اذا قصر فباخيره وخبر مسلح ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم شخصه ثم قال لئلا  
اصحح لم هذه فلم انزل اطعمه حتى دخل المدينة غير مناف لذلك خلافا لمروهم فيه  
ولا غيرهم من نحو كش وكبد وجل كل ما لا يجتهد به من خلاف لا ياكل الجمل الا يكفي اعطاه  
هنا اولافيه نظر والاول قريب والثاني محتمل لا خلافا في ما خذ البابين ولا اعطاه  
دهي بل لا يجوز على ما نقله المحب الطبري عن النص لكن قال المصنف ما مضى المذهب  
الجواز في اضحية التطوع فقط ووجه ظاهره وان كان رد النص اليه ولا يجوز كما  
اعتمده الشيخان وان نوزعنا فيه تمليك الغني شيئا منها اي ليصرف فيه يبيع وفرو  
وان جاز اطعامه والاهداء اليه اي لبا كاله مثلا لكن استثنى منه البلقيني تضحية الامر  
من بيت المال فله تملكهم ما يعطيه منها وما تقرها عالم انه حيث اكل الفقير من الواجبة  
وغيرها شيئا جاز له التصرف فيه بخلاف الغني فانه يجوز الاهداء له من غير الواجبة وتنتفع  
عليه التصرف فيه بنحو بيع الاهداء كما هو ظاهر لان غاية امره انه كان مضي فيجوز له  
الاهداء كما يجوز للمضي والمضي ان يشره غيره في ثواب اضحيته وان يذبح عنه وعن اهل  
بيته لانها سنة كفاية تنادي بواحد من اهل البيت وطاهر ان الثواب للمضي خاصة  
لانه الفاعل كما في العايج بفرض الكفاية وموتة الذبح على المضي كما مر ولو اكل الكل  
ضمن القدس الواجب قبل ان يحصل شقفا من اضحية وتصدق به وقيل يلغي  
شراء اللحم والتصدق به وقيل من امر تعين الاول فان تعذر الثاني ولا تخبر بوقت  
عن ايام التبريق ويجوز الادخال من لحم الاضحية سواء في حال الحدب والسعة والنهي  
عن لحمها مشروخ ومن اراد ان يضي بعدد فالأفضل ان يذبح الكل يوما لئلا يتابع ولا  
يجوز نقل الاضحية كالزكوة لتشوق المستحقين لها بخلاف الذم والكفارة اذ لا يشعرون  
للفقر حتى تمتد اطعامهم اليها وتنس الاضحية لمن معه هدي واذا لم يطبق ولذا الهدي المشي  
حمل على انه او غيرها الى الحرم ولو مات المضي وعنده نسي من لحم الاضحية فله ان ياكله



او اهداه ولا بورث عنه وله ولاية التفرقة كموثقة قاله السبكي **قوله** معتدلين المعتد  
في الروضة والمجمع انه يعتبر قد مضى خطبتين وركعتين خفيفات اي بان يقتريا قل  
ما يجزيهما اقتضى كلام الروضة ترجمته وصحة القاضي وغيره خلافا للبلقيني  
حيث اعتد قد مضى الركعتين على المعتدات ثم ما اطلعه المصنف في وقت الهدى المفذور  
والمنطوق به جري عليه كالمعتد وغيره لكن مقتضى كلام التثنية ان من ساق حديدا  
في عمرته ليقبضه عقب تملكه لا يجب تأخير يوم النحر وما بعده واعتد هذه الاسنوي وقلة  
النسكشي عن بعض مناسك الطبرية بما صح من نحره صلى الله عليه وسلم هديه في عمرة  
الغضا عند انقضاء سعيه وكانت في ذي القعدة اتفاقا ولا يشك في الصيرورة على من  
اعتد في يوم من مثالا الي مجي وقت النحر انتهى وهو وجيه معني ودليل لكن اطلاقه  
باباه ونقل الاسنوي عن المنقولي ان محل وجوب الهدى في وقت الاضحية ان يعتد له  
او يطلق فان عين له يوما اخر يتبع له وقت اذ لم يسي في تعيين الوقت فربما ويخت غير  
انما ساقه غير المحرم لا يجزي بزمان وكلامهم بايا ذلك كله ايضا **قوله** بعد طلوع الشمس  
اي عقبه بنا على دخول وقت صلاة العبد بالملوع وهو المعتد كما في المجمع والروضة  
**قوله** لكنه مكروه سواء كان في ارضه ميتة او هدي او غيره لكن الكراهة فيها اشد وحيث  
الاذرع في تعييده بما اذا لم ترجح مصلحته او دفع البه ضرورة كحتمية خروج الوقت  
او خوف نهب او احتياج للاكل منها كان له اضافة او حضر مساكين محتاجين والا  
فلا كراهة وهو حسن **قوله** منذ ورين مثلهما كما في المجمع ما لوقال جعلت هذه اضحية  
اي او نحوه مما مر **قوله** فوقيتها من حين وجوبها وجود سببها فديجوز تقديم بعضها على  
اخر سببها كدم التمتع فانه وجب بسببين فراغ العرة والاحرام بالتحج فيجوز اراقة بعد اقامتها  
بخلاف الصوم كما ياتي **قوله** في البقر والغنم اي ونحوهما اي كالخيل وحمير الوحش **قوله** من حرم  
الي اخره يمين ايضا ان يشترطوا بها الا ان الرجل اليماني لنسفر يحج بتركها **قوله** وفي الاصل  
النحر الحق به النسر كشي لحناء كل ما طال عنقه كنعام واوز وبويدة النعليل بان ذلك لا  
لخروج الروح لطول العنق **قوله** معقولة اي في الركة يمين كونها البس في المجمع **قوله**  
وكان ناسك لا افضل اي للسنة اذ هو خلاف الاول **قوله** يمين ان لا يزيد على قطع المذبح  
والهري والوديع وبكره قبل مفارقة الروح ابانة راسها وسميها ونقلها وامسكها في

خرج

ومثل ذلك كسر فغارها وقطع عضو منها ونحو ذلكا ويسن ان تنقر وان تساق وتضجع برقوق  
وان لا يجد الشفرة ولا يدبغ غير ما قبلها ولا يجمل مقدور عليه غير السمك والجراد الا بان يقطع  
بحد غير عظم ويطرف جميع الحلقوم والمري قطعاً خالصاً والحيوة مستقرة فلو اختلف الرأس  
بنحو بشفة او بقي سائر من الحلقوم والمري او قطع بعد رفع المسكين ما بقي بعد انتهائه  
الى حركة المذبح لم يجل ويعصى بالذبح من العنقا وصفحة العنق وبادخال المسكين في الاذن  
فان وصل المذبح في كل والحيوة مستقرة فقطعها حل وان لم يقطع جلدتها ولا يضر عدم استقرارها  
بعد الشروع في القطع بان انتهى بعد الشروع فيه الى حركة المذبح ما ناله بسبب قطع العنقا  
والصفحة وادخال المسكين في الاذن بخلاف ما لو نائي في الذبح فلم يحنى ذهب استقرارها لانه  
مقتصر ولو ذبح واخرج اخرها ما مثلاً لم تخل قال الشيخان سواء كان ما قطع به الحلقوم مما  
يذوق ان اغرد او كان يمين على التذيق وقضيتة الحرمه وان كان المشرك غير مذني لو  
اغرد وهو متجه وانما لم يجب القود على الشريك لانه يسقط بالشبهة لان الاصل عصمة الدم  
والتمتع يثبت بالشبهة لان الاصل في الباب النحر ولو حرر انتان الرقية معا بسكين من العنقا  
والحلقوم حتى التقيا فهي ميتة وكذا المذبح بسكين مسهور مسموح ضامحة النسر كشي ولو  
جرح حيوان او سقط عليه سقط مثلاً فان بقيت فيه حياة مستقرة وذبحه حل وان علم هلاكه  
بعد من سبيرو الاقلا والحيوة المستقرة عند الذبح نارة تنبئ وتارة تظن بعلامات وتراين  
فمنها الحركة الشديدة بعد الذبح وانفجار الدم وتدفقه ولو شك في استقرارها مرر ولوم يصبه  
شي مما ذكر بل مرض ولو بالكله نبالا مضرا او جاع فذبح وقذ صار الي اخره مرق حل لان لم يوجد  
بسبب حال الهلاك عليه **قوله** لكن السنة في الحج اي ولو للتمتع وقضية قوله في الحج ان المتمتع اذا  
لزمه دم في عمرته بغير التمتع او به و اراد ذبحه عقب عمرته يكون المروة له افضل من مناه وهو متجه  
لزمه ذبحه محله كما نقله النسر كشي عن النص في الواجب المعين ابتدا اما المعين عما في الزمة  
فيعود الي ملكه بالعطب فله النحر فيه ويبقى الاصل في ذمته كما مر **قوله** غنم النعل اي ان  
قلده وبقي ما قلده به والا يمين تلويث سنامه بشي من دمه باي طريق امكن كما هو ظاهر وما  
ذكره جري على الغالب **قوله** يعلم من مر به الي اخره انما يجوز الاكل منه للمساكين اخذ من قول  
اصل الروضة لانه بالنذر زال ملكه وصار ملكا للمساكين واحتصاره على ابا حة الاكل من ما يبيع  
منه منع النقل وقد يورده قوله العبادي جبر من نقل الماء المسبل الا ان يفرق بان المالك ثم يقد



بذلك المحل بغيره فعله فيه اختيارا وهذا المبدأ لا يظن ان العبرة  
انه عطف ونقد الدعا به فالوجه الذي النقل ثمرات التزكيات تحت الاول وقاسه على  
ما ذكره ورايت غيره فربما ان المالا يملكه المارة بخلاف الهدى لا يغيره بل عن فقر الحر الذي  
يملكونه بالنقد ثم قال هذا الظاهر الذي يقتضيه كلامهم الاقتصار على الاصل اي دون نحو البيع  
فيكون النقل لذلك لا لغيره وهو صريح فيما رجته ويدل له ايضا ما ياتي عن الدارمي وعليه الاول  
فيظهر ان محله حيث كان ذلك المحل ساكنون كما يدل له كلام الدارمي الاتي وان يضبط  
المحل الذي يجر النقل اليه بالمحل الذي يجر من نقل الزخوة اليه لو كانت في ذلك المحل **ولا**  
من رفقته المراد بهم جميع القافلة ولغيرهم الاكل منه اذ بلغ محله وظاهر كلام الدارمي  
انه حيث لم يكن ثمرة فغير او قدر على نقله لزمه فانه قال بطعمه لمساكين الموضع فان لم يكونوا  
هناك بعث اليهم فان لم يكن حملهم الى موضع اخر ان راي وان لم يقدر ونزكه لجا له جاز ان يفي  
لكن قد ينافيه قوله وانما لم يكن تركه بالبرية طعمة للسباع وهو اضعاف مال لان الغالب ان  
ساكن البوادي يتبعون منازل الحجيج لا لتقاط ساقطة ونحوها وقد تاتي قافلة اثر قافلة  
ويمكن حمل كلام الدارمي على ما اذا اتفق ان لا ساكن ثم وان لا قافلة تاتي قبل تلف اللحم  
او قصر شعر راسه كله بوخذ من الحاقه له بالحلق في ذلك الحاقه به في كراهة تقصير البعض  
كما يكره حلق البعض وهو محتمل ويحتمل الفرق بان السنين في ذلك اظهر منه في هذا **والجواب**  
افضل يستثنى منه المعتز قريبا وقت الحج كيوم عرفه بحيث لو حلق لم يبيد راسه قبل يوم الحج  
فالافضل له التقصير كما نص عليه في الاملا وصرح به المصنف في شرح مسلم واعقده الاستوى  
وغيره واخذ منه التزكيات ان المفرد بين له التقصير في الحج ليل لا تخلو عمرته التي يفعلها بعد الحج  
غالبا عن الحلق والزمان بينهما لا يثبت فيه ما يخلق وقد ينظر فيه بانه لا يجوز له العزة حتى ينقضي  
النفل الاول فيكون بينه وبين الحلق اول وقت من يثبت فيه الشعر غالبا فلا معنى حينئذ لتأخير  
الحلق الى العزة وعليه التزكيات فالعزة لاخر لوقتها فيمكنه تأخيرها الى ان يبيد راسه بخلاف الحج  
تلك السنة اذا اراده فان فرض انه اخر الحلق الى قبل النفل واراد عقبه العزة ولا ينسب له الا  
بملكة الخه ما قاله وقد يدل على هذا قوله والزمان بينهما الى اخره على انه حكى انه يلحق بما اذا  
كل من يري به الاخر امر عقب الخلل كما لو اراد استاءة بعد اخري اي لمن يعتمر كل يوم ثم ينظر  
فيه باستوائها وكانه فهم ان مسيلة النص السابقة ان الحج افضل فيسن تأخير الحلق الا

اليد ليضع في اكمل العبادتين وبه صرح في شرح مسلم لكن الله فيه قبل ذلك بقوله يحصل  
في التمسكين انزاله شعره ويوضحه قول الاستوى لانه حينئذ يقوم في كل سنة بواجب من الحلق  
او التقصير فيثاب ثواب الواجبة ويترجل في دعوتيه صلى الله عليه وسلم بالفعليين معا فاعلى  
العلة الاولى يتجه في المسيلة الاولى انه بين الحلق في الحج مطلقا وفيما شتا منها في الثانية  
لاستوائها على العلة الثانية يتجه ان يقال في الاولى ان عمره على العزة قبل ان يثبت شعره سن  
له التقصير والاستوى له الحلق وفي الثانية انه لا يخلق الا في العزة الاخيرة واليختص الي ترجيح  
هذا الميل وانما لم يجر حلق البعض في كل ليل يقع في الغرض منه وعنده ولو خلق له راسان  
سن له حلق احدهما في الحج والاخر في العزة قاله التزكيات وسما في له كلامه عند من لا شعر له  
لكن الافضل ان يكون يميني الى اخره حكم تأخيرها كما خبر طواف الاقضية في كراهته عن  
يوم النحر وعن ابي امر التثنية عند وعن حروجه من مكة استند فذكر المصنف هذا في الطواف  
فقط ليس المراد التقييد به فان قلت قضية كلامهم بل صريحه جواز تأخيرها الى شهر الحج  
من غير عذر وحينئذ فما الفرق بينه وبين قضاء رمضان حيث يجزى تأخيرها الى رمضان اخر  
قلت يفرق بان ذلك فيه تأخير قضاء وما هنا لا يوصف بالقضاء فلا جامع وعليه التزكيات فذاك  
خارج عن القواعد فلا يقاس عليه وعليه التزكيات فذاك رمضان مضيق فناسب ان يكون في  
قضاياه نوع من التضييق بخلاف فرض الحج فانه متوسع ابتداء فناسب ان يكون موسعا انتهى  
فان دفع تحت التزكيات قياسه هذا على ذاك **ثلاث** شعرات **ثلاثة** قوله تعالى محلقين  
روسكم ومقصرين وخير الصالحين انه صلى الله عليه وسلم امر اصحابه رضي الله عنهم ان  
يلقوا او يقصروا او يلقوا فيقتضي الاكتفاء بحصول اقل مسمى اسم الجنس للجمع المقدر في محلقين  
روسكم اي شعراتهم وسلك اذ هي لا تحلق واقل مسماه ثلاث ولا يبارضه فعله صلى الله عليه وسلم  
المقتضي للتعميم لانه محمول على بيان الافضل لما تقرر في الآية واستدلال المصنف في الجموع ومن  
تبعه بان الاجماع قاصر على عدم وجوب التعميم غير صحيح لان احمد رضي الله عنه وغيره يقولون  
انه واجب على انه يمكن تأويل عبارة الجموع بان قوله اجمعوا المراد به اجمعوا الخصمان وهو  
لا يقتضي اجماع الكل خلافا لمن فهم منه ذلك وزعم الاستوى ان الملكية تقتضي التعميم  
لان شعر المقدر فيها مضاف وهو العموم وبه ما قرره ومن ابن له فيها انه مضاف في شعر  
مرات نفسه قال الطريق الى توجيه المذهب ان يقدر لفظا الشعر متكررا مضافا عن



الاضافة والتقدير بشعر من راسه او يقول قام الاجتماع كما نقله في شرح المذهب علي انه  
لا يجب الاستيعاب فالتعريف في الوجوب يسمى الجمع انتهى وهو موافق لما ذكرته الا قوله قام  
الاجتماع فمردودها نقول **قوله** من اطراف ما نزل الي اخره اي سواء ما خرج بالمد من جهة نزوله  
وغيره وانما يجوز المسح علي الاول في الوصول الى المدار هنا علي شعر الراس وهذا منه مطلقا  
علي بشرته او الشعر المنسوب اليها والخارج المذكور انقطعت نسبة عنها **قوله** الجمع  
اي وثياب علي ثلاث شعرات ثواب الواجب وعلي البقية ثواب المندوب وعلي المعتمد من  
اضطراب في ذلك ونظائره **قوله** فلو خلق او قصر ثلاث شعرات الي اخره المحتمل انقص من به في  
المجموع لكن وقع في الروضة واصلا بناؤه علي ما يقتضي عدم الاكتفاء بذلك والجواب انه لا يلزم من  
البناء التزجيج وعلي الاول فلا فرق ان بين بل بين كل شعرة من الثلاث دفعة او دفعات خلافا  
لمن توهمه ومن الراس الصليخ ومحل التخفيف واحترز بقوله ثلاث شعرات عن شعرة واحدة  
ازالتها ثلاث مرات وبوفي وقت واحد فانه لا يجزي كما افتي به جمع متاخر ون وقد موافق في بحث  
الوقوف ان ازالة الشعر مع نحو النوم لا يعقد بها وانه اذا استيقظا ولا شعر براسه سقط عنه  
الحلق ولو كان لشعرة او شعرتان وجب ان التمسها كما في البيان ونقل بعضهم فيه الاتفاق  
**قوله** لكن يستحب امر امر الموسي علي راسه ولو علي الباقي منها اذا كان علي بعض راسه شعر  
دون الباقي كما قاله الاستنوي قال للمعني الذي قالوه وهو التشبيه بالحالين انتهى واعترض بانه  
يؤدي الي الجمع بين الاصل والبدل وهو منتهى كالتيمع بعد الوضوء وانما جمع من وجد ما لا يفي  
بين بعض الوضوء والتميم لان الغرض لا يقاس به النفل ومن ثم امتنع علي فاذا اظهر من النفل  
ولزمه فعل الغرض وبان التشبيه بالحالين معقود فيه لانه منهم وبانه يلزم القول بان من اقتصر  
علي التقصير سئل امر امر الموسي علي راسه وكذا الاول بان الممتنع اجتماع الاصل والبدل علي محل  
واحد كما في المنظر به وهناك يجمع كما ذكره الذي حلقه غير الذي امر عليه الموسي والثاني بان المراد  
التشبيه بالحالين الاتيين بالافضل وهو ليس منهم والثالث بانه لا يلزم من حذف التشبيه بين أي بالافضل  
التشبيه بين أي بالافضل وقيل الاذرعى ندب ذلك بغير المرأة والخشب قال لان الحلق ليس بشيء  
لها **قوله** قال الشافعي الي اخره الحق المنطوق واقفه في المجموع بالشارب والحية كل ما يور  
بازالة للغطاء ومنه تعليم الاطفاار وبذلك قول ابن الحنفية ثبت انه صلى الله عليه وسلم  
ما حلق راسه فلي اظفاره وقد بينا ناس لما قاله الشافعي رضي الله عنه بها صريح عن ابن عمر

الله عنهما انه كان اذا حلق في حج او عمره اخذ من لحيته وشاربه ومن لا شعر براسه اولى بذلك  
فعل انه يسق اخذ بشي من ذلك لمن يخلق ايضا ثم رايت ما ياتي عن القاضي وصاحب الحصال وهو  
صريح فيه **قوله** فليز منه حلق الجميع محله ان يقول في نذره لله تعالى علي حلق كل راسي او حلق راسي  
كما لو نذر مسح راسه في الوضوء فان قال لله علي الحلق او ان احلق حفاة ثلاث شعرات قال  
الاستنوي وهو قريب وان نظر فيه الاذرعى قال بل الموصح الناذر ثلاث شعرات ففي انعقاد  
نذره نظر لان الاقتصار عليها ليس مطلوبا ولا محبوب فكيف يحمل الاطلاق عليها وبجواب بانهم  
صرحوا بكراهة افراد الجمعية وبانعقاد نذر صوموه ولا ينافي ذلك لان محل قوله لا ينعقد  
نذر المكروه اي المكروه لذاته لان الكراهة للذات هي المنافية للانعقاد بخلاف الكراهة لامر  
خارج وكراهة افراد الجمعية من هذا القبيل فكذا يقال هنا ليس المكروه حلق ثلاث شعرات بل  
الاقتصار عليها كما في قوله بذكره الا بئس بكعة اي الاقتصار عليها لان الفعل بنفسه مكروه  
وقد يشترط ذلك لتفصيل الاذرعى بقوله لان الاقتصار عليها الي اخره فانصح بذلك ما ذكره الاستنوي  
في الاحوال وقياسه علي مسح الراس في الوضوء صحيح اذا المعتمد وجوب استيعاب مسحه بالنذر خلافا  
للزكري فان قلت في الفرق بين حلق راسي والحلق مع ان كلا للعموم اذا الاول مفرد مضاف والثاني  
مفرد محلي قلت يفرق بان قرينة العموم في الاول لم تعرض فاشترت بخلافها في الثاني فان كانا محلي  
الاشتراق والخمس يحمل الحقيقة والمأهية ولا من حج فعلمنا باصل براءة الزمة بل العموم فيه بعيد  
فان لم ير بها المحلوق فكيف يسميها شعرا **قوله** ولا يجزيه التقصير الي اخره اي لا يجزيه عن نذره  
فيمر عليه ذلك الا لغيره كان ليد راسه كما بحثه بعضهم واليه يشير قول الاذرعى وان لم يتقرب  
الوقا بالنذر مع التمكن وانما لم يجز به لانه لا يسمى حلقا اذ هو استيعاب الشعر بالموسى بحيث لا  
يرى فيه شعرا وان لم ينع في الاستيعاب كذا قالوه والذي يظهر ان التقصير بالموسى جري علي القالب  
وان يكفي ان الله بكل محددين بله اما عن التمسك فيجزيه ويحتمل به كما روي الاذرعى وغيره اذ  
النسك انما هو ان الشعر يشتمل عليه الامر فلا يجب عليه اعادته لكن يلزم منه لغوات الوضوء  
كما رويه الجلال البلخي وغيره قيا سا علي ما لو نذر الحج او العمرة مفردين فحرق او تيمع ومنه يؤخذ  
ان هذا الامر كذا التمتع **قوله** ان التلبيد كنذر الحلق اي لانه لا يفعله غالبا الا من يبريد الحلق فهو  
كالتلبيد الهلي عند القابل بوجوبه بالتلبيد وخبر من ليد راسه لاحرامه فقد وجب عليه الحلق  
ضعيف والصحيح وقفه علي بن عمر رضي الله عنهما والتلبيد جعل نحو مسح علي الراس منعه من



الشعير **قوله** فيخلق منه الشفق الاين اي جميعه من اوله الى اخره كما ذكره الاصحاب ومشي عليه  
في المجموع وهو الموافق للحديث الصحيح ثم الاسير اي كذا ذكره التتالي اي ان بقى شئ من شعوره  
فعل ان الضمير في قوله منه يصح عوده للرأس لا للمقدّم فانه لا ينافيه قوله ثم يخلق الباقي وسبق  
للمحوق ان يكبر بعد الفراغ كما ذكره الرازي ونقله في المجموع عن جماعة لكن استغربه وقال الرمزي  
عنده الى الفراغ اخذها وقع لبعض الامة من ان حجابها علمه في خلق راسه بمنى خمسة احكام احكام  
فيها عدم المشاركة عليه ابتداء الاستقبال والابتداء بالجن والتكبير عنده الى الفراغ وصلاة ركعتين  
بعده فقال له من اين لك هذا قال رايت عطاء بن ابي نوح يقول بان فعل عطاء بن نوح ومن ثم  
اسر احد من **قوله** انما قال بين الركعتين بعده بل الذي يتجده كراحتها قطعا على الصلاة بعد السعي  
بجامع عدم ورود كل قال الزعفراني وسبق له ايضا ان يمسك ناصيته بيده حال الخلق ويكبر  
ثلاثا نسقا ثم يقول اللهم هذه ناصيتي بيدك فاجعل لي بكل شعرة نور يوم القيامة واغفر لي  
ذنوبي قال القاضي وان ياخذ من شارب وكا الشارب غيره كما يعلمها مر قال بعضهم قال في  
الحصول وان يكون بعد كما قال الرمي وان لا يشارك عليه وان ياخذ شيئا من ظفره عند فراغه ويقول  
اللهم اني بكل شعرة حسنة وامح عني بها سيئة وارفع لي بها درجته واغفر لي ولجميع المسلمين  
ولجميع المسلمين وان يتطيب ويلبس قال الترمذي وان يكون يوم النحر وان يكون قبل الطواف وان يكون  
الحلق مسلما طاهر التيمم وقول صاحب الحصول وان يكون بعد كما قال الرمي والتيمم وان يكون  
يوم النحر وبعد الطواف معلوم من قوله المصنف فاذا فرغ من رمي جمرة العقبة **قوله** فاذا فرغ من  
النحر خلق وقوله فاذا رمي ونحر وخلق افاض فلا يحتاج لنقل ذلك عن ذكره وقوله ان ياخذ شيئا  
من ظفره وقول القاضي وان ياخذ من شارب من اكل الامر عليها وقول الترمذي طاهر يشمل طهارة  
الحديثين والخبث ويؤخذ منه ان الاول للمخلوق ان يكون كذلك ويقاس التقصير بالخلق في جميع  
ما من من **قوله** ويبلغ بالخلق الغضبي الى اخره قال في المجموع عن النص لانها منتهى  
شعر الرأس فيكون مستوعبا لجميع راسه **قوله** ويستحب ان يدفن شعره اكله وفي الشعر الحنك  
ليلا يتخذ للوصول ويسبق ما ذكره لكل مخلوق ولو خلا ما عدا التكبير ونحوه مما يختص بالسك  
اما المرأة اي ولو صغيرة خلافا للاسنوي بل غلطه الاذري في قوله بين لها الخلق وتخرج ذلك  
عليه تدب الخلق عند الولادة للمصدق من نه الشعر بعيد بل لا وجه له وقوله فلا يخلق اي يكره  
هنا ذلك كما في المجموع قال والنهي عنه صعب ومثلها الخبيث وقال كثير من منته لانه منتهى

بالرجال ومحل الخلاف حيث لا عذر حشاها بالشعر او احكامها بها خوفا من فاسق وعلى الاول  
يؤمر على روجه ومخلوطة بغير اذن الزوج والسيد كما اخبر به الاذري لانه يفتن استماعه  
ومن العلة يؤخذ ان نحو اخت السيد لا يجر عليها ذلك اذا استمتاع له بها ما لم يكن فيه نقص  
لغيمتها كما هو ظاهر **قوله** ويستحب ان يكون تقصيرها الى اخره قال الاسنوي ولو منعها  
الزوج الا ان كانت امة فتقتصر الزيادة على ثلاث شعرات بغير اذن السيد وتقصير الزايد  
على ائمة كالحلق في تقصيره السابق انتهى وروى عن العباد ما قاله في الامة بان اذن السيد لها  
في الاحرام بصير كالحرة وهو ظاهر ايضا وان لم يصيرها مثلها في كراهة الخلق فخطا التقصير  
سنة فتناول له اذنه بخلاف الخلق ورد ما قلناه الاسنوي اخرا بما فيه نظر والذي يتجه ان يقال  
يجوز للمزوجة تقصير زائد على الائمة ما لم تضل به الى حد يفر عن الاستمتاع غالبا ان جهات  
طبع الزوج والا اعتبر طبعه لان العلة في حرمة الخلق التقصير كما هو ولو منعها الوالد من نحو  
الحلق فالذي يتجه حرمة مخالفة ان ادت الى العقوق وهو ان يتأذى بذلك ناذي ليس بالمعنى  
ولا ينافي ما مر في مسلم من ان امهات المؤمنين رضي الله عنهن كن ياخذن من رؤسهن حتى لا يجاوز  
شعرهن الاذن لما في شرحه عن القاضي من انه قال لعلمهن فعلنه بعد وفاته صلى الله عليه وسلم لم تكن  
التزين تخفيفا لموتهن وسهنا قال المصنف وقاله غيره وهو متعين **قوله** بتصفى ليلة النحر اي  
لمن وقف بعرفة كما مر **قوله** وسعي الى اخر العمرة لا ينافي بينه وبين حرمة مصابرة الاحرام على من  
فاته الحج لئلا يتركه هناك من انما نسكه بالطواف ونحوه اي وقت شال بقا وقته ومن فاته الحج لم يحصل منه  
الاعمال الاحرام فلا بد في مصابرة بل هو محرم تغذيب اذ لا يتمكن جنيته من الايام فكانت اسفله  
مع عدم تمكنه من انما كان تدايه وهو متعين جنيته كما في المجموع وغيره وقد يؤخذ من التشبه  
بالابتداء حرمة الاحرام بالحج في غير اشهره وفي اطلاقه نظر لان احرامه جنيته ينصرف للعمرة  
فذكره الحج كذا العدة لان الاحرام لشدة ثقله ثابت فيه الصيغ المختلفة بعضها عن بعض حيث  
لا يمكن اعمالها في معانها فلا وجه للحرمة جنيته الا ان يحمل على ما لو قصد بالاحرام بالحج في غير  
اشهره حقيقة فانه يصير من المصابرة لانه جنيته فتصل التمسك بعبادة فاسدة وان لم تكن عبادة  
فاسدة لان الحج ولو مع هذا القصد ينقصد عمرة والمجهر ما دام من جوار الادراك كمن شاع له  
المعاصرة فاذا ايسر صار كمن فاته الحج **قوله** ويكره تاخير اي سوا تحمل التحلل الاول امر لا خلافا  
لابن الرفعة **قوله** وخرجته من مكة بلا طواف اسفله هو المتقول المعتمد وان اختار



جماعة من المتأخرين تبعوا بعض الأصحاب حرمة واطا الوافيه ولا فرق على الاول بين تركه لعذر او غيره  
ولا ينافيه قولهم لو طاف للوداع وعليه طواف الافاضة ووقع عنه اي فلا يتصور خروج بدونه طاف  
عن بن العباد ومن ان طواف الوداع لا يجب على من قارق مكة وهو محرم ولا يوجب على الحاجين وغيرهم  
كما ياتي عليا نارا ان لم ينش على ما قاله بن العباد فالأثر من حيث تركه لطواف الوداع لا لطواف الافاضة  
فعل انه لا يلزم من القول بوجوب طواف الوداع بوقوعه عن طواف الافاضة وجوب طواف الافاضة  
قبل السفر خلا لما في قوله **فان** كثر كلام الية في سائر الحجج اذا حضن قبل طواف الافاضة  
ولم يكن التخلل لفعله وللبارز في المسئلة كلام حسن طويل حاصله ان من استعملت طواف الافاضة  
دعها وانقطع لاداء فاعطت وطافت ثم عاد الدر بعد سفرها يجوز لها العمل باحد قولي الشافعي  
فمن انقطع دمه يوم ما وبوم فان يوم المقار طهر على هذا القول المعروف بقول التلغيق ورجحه جماعة  
من الاصحاب ويوافقه مذهب مالك واما احمد ان التخي في ايام التقطع طهر ومن لم ينقطع دمه يوم ما  
طوافها عند اي جنبه وعلى اخذ البراءتين عند احمد لكن يلزمها بدنه وتأثير بدخولها المسجد  
وهو جابض فيقال لها لا يحل لك ذلك لكن ان فعلت اثمت واجزاءك عن الفرض ومن سافرت بلا طواف  
فتقل البصر عن ما لك ان من طواف الطواف الغد وموسمي ورجع لبلده قبل طواف الافاضة  
جاءه الا وناسيا اجزاه رقباسه ان هذه كذلك لان عذرهما اظهر من عذرهما المتقدر بقاها بمكة  
فان لم يصح هذا النقل او ما قيس عليه وارادت الحال فقباس مذهبنا وغيره انها تقدر حتى تجاوز  
مكة الى محل لا يمكنها الرجوع منها نحو خوف علي بضع او مال فتصير حينئذ كالمحصر لانها تنفق  
الا حصار لو رجعت ونفقته كوجوه فتخلل كخلله ثم ان كان احرامها بغير ضيق في ذمتها  
ومشيت على ما قاله بعض علماء اليمن واطال في الاستدلال له وقال ان ما قاله اخرا مذهب الشافعي  
لمن عمل فكره في حقايقه لكن اعترضه الراعي فقال عجت من تجوز به السفر للحاجين قبل  
طواف الافاضة مع جلالة علمه وقول النبي في حقه انه بلغ رتبة الاجتهاد والنووي  
ليس في هذه البلاد اذ فقه من هذا الكتاب وكان يعرض عليه ما اختصه من الروضة وقد  
صح قوله صلى الله عليه وسلم لما حاضت صغيدة احبا يستنهاهي يعني عن السفر حتى تطهر هذا خارج  
عن الكتاب والسنة والاجماع والقياس انتهى ولك ان تقول لم يقل البارز ييجوز لها السفر بغير طواف  
وانما قال اذا سافرت صبرت حتى يتعدى من جوعها ثم تلتحى وليس في ذلك تجوز من السفر لها بل  
بيان الحظن اني تخللها اذا سافرت بلا طواف فحينئذ فكلامه لم يخالف الكتاب ولا غيره ثم ان

البارز يبي استنبط ما ذكره في الاحصار من الطواف انها اذا لم يمكنها الاقامة حتى تطهر  
وجازت ببلدها وهي محرمة وعدمت النفقة ولم يمكنها الوصول الى البيت انها كالمحصر فتخلل  
تخلله وابيده بما في المجموع انه لو صد عن طريقه ووجد اخر اطول ولم يكن معه ما يكفيه اذا  
سلكه فله التخلل قال الولي العراقي وهو استنبط احسن وبه افني شيخ الاسلام فقيه عصره  
الشافعي المناوي وهو مويد لما قاله البارز يبي فهو المعتمد فان قلت نفقة النفقة لا يجوز التخلل  
به الحسن بشرطه كما صرحوا به قلت الظاهر ان محل ذلك في التخلل قبل الوقوف اما بعده كما  
هنا فيجوز التخلل بسببه وان لم يستتر طوافي ان بعض الحنابلة نقل عن طائفة من العلماء ما يصح  
يجوز سفرها وتخللها لتخلل المحصر واذا علمت ما تقره فالليق بما سن الشريعة ان من ابتليت  
بشي من احد الانقسام الاربعة المذكورة تغلب القابل بها لها فيه محل حتى بل اختار بعض  
الحنابلة وتبعه بعض متأخري الشافعية انه لا يستتر طوافها اذا لم يتوقع فراغ حيفها  
قبل سفر الركب للضرر الشديد بالمقام والرحيل محرمه وانما يجوز لها دخول المسجد  
للطواف بعد احكام السند والغسل والعصب كما تنبأ الصلاة نحو السلس وان لا  
قدية عليها لعذرهما لكن لا يجوز تغلب القابل بذلك لانه لم يعلم من قاله من المجتهدين وغير  
المجتهد لا يجوز تغلبه **قول** وفي صحيح مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما فذبحا رضى رواية  
ابن واخذ عن ابن عباس وعائشة رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم اخره الى الليل وحسنه  
الترمذي لكن اوله بن حبان وغيره بان ذلك وقع مرتين مرة بالنهار ومرة بالليل وبوبه  
رواية البيهقي عن عائشة ابنته صلى الله عليه وسلم انما راع نسائه علي ان ما رواه  
مسلم الصحيح وقوله فيه فخرج صلى الله عليه وسلم الى منى بعارضة ما فيه ايضا عن جابر انه صلى الله  
عليه وسلم صلى الظهر بمكة واجاب في المجموع بان الظاهر انه صلى الله عليه وسلم افاض  
قبل الزوال وطاف وصلى الظهر بمكة في اول وقتها ثم رجع الى منى وصلى الظهر مرة اخرى  
اما ما صاحبها صلى الله عليه وسلم في بطن نخل مرتين مرة بطائفة ومرة بطائفة اخرى فيروي  
فقولهم يعود الى منى قبل صلاة الظهر لم يصلي بها مشكل اذا كان القياس ان يقول بسن  
الصلاة في مكة ومنى او في مكة فقط لانها افضل وفي اول الوقت **مسألة** علم مما مر ان  
الاعمال المشروعة يوم النحر بعد وصوله بمنى اربعة وهي الرمي ثم الذبح ثم الحلق ثم الطواف



وانه سبق في نبيها هكذا فان خالف جاز بلا خلاف الا اذا قدم الخلق على الرمي والطواف فعلى  
الاصح انه نسك ودليل ذلك ما في مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وانا رجل يوم النحر وهو واقف عند الجحرة فقال يا رسول الله اني خلعت  
قبل ان ارمي قال ارم ولا حرج وانا اخر وقال اني ذبحت قبل ان ارمي قال ارم ولا حرج  
وانا اخر فقال اني افضت الي البيت قبل ان ارمي قال ارمي ولا حرج فما رايته سبيل عن النبي  
يومئذ الا قال افعلوا ولا حرج هذا القطر رواية مسلم وهو صحيح في انه لا فرق في ذلك  
بين الناس والمنعم فترتب الجواز على عدم الشعور في روايات اخر تقول راوا اخر فاما  
سبيل يومئذ عن امرها نسي او يجهل الي اخره من باب ذكر بعض افراد العام وهو لا يخص  
فعل الجواب عن قول بن رقيق العبد ان مذهب اهل من الجواز للجاهل والناسي فقط قولي  
من جهة الدليل فان قلت روي الشيخان عن عبد الله المذکور انه قال فقال له رجل لم اشعر  
فخلعت قبل ان اذبح فقال اذبح ولا حرج في اخر فقال لم اشعر فخرت قبل ان ارمي فقال ارم ولا  
حرج فما سبيل عن النبي قد مر او اخر الا قال افعل ولا حرج وهذا مقيد لما اطلقه في الرواية  
السابقة قلت تلك فيها زيادة وليس فيها تقييد فعلمنا بها اذا قابل بالفرق على ان الغاي  
بعض ما قلناه لان الترتيب لو كان واجبا لما سقط نحو السهو كالترتيب بين السعي والطواف  
**قوله** فيحصل الخلل الاول باثنين الي اخره يستثنى منه ما ذكره البلقيني في نذريه حيث قال  
ضابط لا يخل بشي من المحرمات بغير عذر قبل الخلل الاول الاحلق شعر بقية البدن فانه يخل  
بعد حلق الركن او سقوطه لمن لا شعر براسه وعلى هذا اصاب للبح ثلاث تخللات ولم يضر  
له وقياسه جواز التقليم حينئذ كالحلق لشبهه به وفيه نظر انتهى ومعني قوله اصاب للبح ثلاث  
تخللات اي اول وهو الحلق فقط وما في معناه فخل حلق شعر بقية البدن فقط وثان وبه يخل  
ما عدي نحو الجماع وثالث وبه يخل الجماع وما اعترضه به الزركشي من اباحة حلق غير الراس  
انما هو لدخول وقت حلقه مع حلق الراس جملة واحدة كما حرر ما بالاحرام كذلك فليس  
من باب الخلل هو وودبانه بلزوم عليه اباحة ان الشعر غير الراس قبل ان يندخل في حلقه  
عنه بدخول وقت الحلق وليس كذلك وقد يجاب عن اقتضاهم على تخليتين فقط بان شعر غير  
الرأس تابع له لانه من جنسه فلا معنى لخل احدهما دون الآخر فلم يحسن عدة مستقلة لهما  
اليه البلقيني من الحاق تقليم الظفر بذلك والتطهير فيه يعلم مما قرره من ان الاوجه ما انفك

الظفر من عدم الحاقه به لانه ليس من جنسه وان شابهه في احكامه وكالرمي فيما ذكره المصنف  
فيه قبل له اذا فات وقته فيفوق الخلل على الايمان به سواء كان دما ام صوما شارحه  
الشيخان وان اعترضهما الاستنوي والاذري بان المفقول بل قبل الجمع عليه خلافة  
وانما يتوقف خلل المحصر العادم للهدى على يد له وهو الصوم لانه ليس له الا الخلل  
واحد فيشق عليه بقاء الاحرام الي الايمان به ومن فاته الرمي يمكنه الخلل الاول فلا  
مشقة عليه وظاهر ان من لا شعر براسه يكون تخلله الاول متوقفا على الرمي او الطواف  
وتخلله الثاني متوقفا عليها السقوط الخلق عنه **قوله** وكذا يستمر غير المباشرة بغير الجماع  
اي ونحوه عقد النكاح كما في المنهاج وغيره **قوله** وطواف الوداع ظاهره انه من المناسك  
والعمد عند الرافعي خلافة كما ياتي **قوله** قال لا حرج لجمهور بين من يخل الخللين ان  
يطأ حقي يرمي ايام التشريق واعترضها المحب الطبري بقوله صلى الله عليه وسلم ايام رمي  
ايام الكل وشرب وبعال وبيعته امر سلمه لنظوق قبل الفجر وكان يومها فاجب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ان يوافيه لبوا فقتها فيه ويحاي بان الاول ليس فيه الايمان ان ذلك جاز  
وان من شأن الناس فيها ذلك والثاني واقعة حال والتقدير بانه صلى الله عليه وسلم احب  
ذلك ليمثل ان يكون من فطر الراوي وقابح الاحوال سيقطعها الاحتمال وهو ارادة صلى  
الله عليه وسلم بذلك بيان الجواز لان ذلك مما يخفى ويحتاج لظهوره في هذا الجمع العظيم  
بدلالة الفعل التي هي اقوى من دلالة القول على ما قرر في محله واستصحاب الطيب بين الخللين  
لا يقتضي ندب الجماع لهما هو ظاهر لان العلة ان كانت ان التطيب بدعوا الي الجماع لزم  
ان لا يسن الا بعد الخللين لئلا يدعوا الي الجماع المحرم وان كانت غير ذلك فيسن وانما علمته  
فيما يظهر اظهار مخالفة عما كان عليه كالمبادرة بالاكل يوم عيد الفطر فعليه بغيره بالاطيب  
غيره من نحو ليس وصيد فيسن او كثرة اجتماع الناس وان حرمهم يعني فندب لهم التطيب  
قطعا لما يقول عن ذلك من الروايج الكريمة اذ علمت ذلك فامنا سبقة التقدير بلا يسن الوطني  
ولا يسن عدم الوطني لانه يحتاج لدليل وهل مفترمان الوطني مثله فيما مر فيه نظره واللاحاق  
غير بعيد **قوله** ويستحب للحاج يعني ان يكبر وا الي اخره علمه الشيخان كما استافعي بان التطيب  
ينبغي بالرمي واول وقت بعد صلاة الظهر واخر صلاة يعني صبح اخر ايام التشريق وليس  
مقتضاه ان من تجل فري بعد نصف الليل او ناسه ربه عن الزوال بكبر عقب الصبح او غيره



العصر ولا ان من تاخر حتى يصلي العصر يني اخر ايام التشريق يكبر ولا ان من لم يكن يني او  
يصلي النافلة لا يكبر لان التعليل بذلك انما هو جري على الغالب بالسنة للمخد يد بالظلم  
والصحيح اذ الغالب بل والافضل الربيعي بعد الفجر فاول صلاة بعدة الظلم ونقص من بقي يني  
عقب الزوال فاخر صلاته هي الصبح وعلى الاصل بالسنة لذكر مني والمكتوبة لانها الاصل  
وتكبير الحاج اذا كان في غير مني او عقب النافلة تابع لذلك ودليل التخذ يد بالظلم والصحيح  
ما اخرجه الطبراني انه صلى الله عليه وسلم كبر في ايام التشريق من صلاة الظهر يوم النحر  
حتى خرج من مني وفيه ضعف لكن وثقه بن حبان وقوله وفي نسخة عقب بالبالغة ضعيفة وان  
عقب بلا **قوله** واما غير الحاج الي اخره المخذ في الروضة عن المحققين ما قال هنا انه الاقوي  
قال الخبر رواه الحاكم وصححه اسناده واعترض بان البيهقي ضعفه والذهبي قال انه واه ولو سمي  
التكبير عقب الصلاة نذر له وان طال الفصل كما في الروضة وظاهره انه لا فرق بين خروج  
الوقت وعدمه لكن علمه بعضهم بما يقتضي التقيد بعد مخرجه قال الامام وهذا في تكبير  
يجعله شعارة والاقلوا استغفر في عمره بالتكبير كان حسنا وقوله من صلاة الصبح يوم النحر  
الي ان يصلوا العصر من اخر ايام التشريق صريح في ان ابتدا التكبير لا يدخل بالفجر بل بالفراغ من صلاة  
الصبح وفي انتهائه لا يستمر الحمد للغروب من اخرها بل للفراغ من صلاة العصر وجنبه فيختلف  
وقت الايتدا او الانتهاء باختلاف احوال المصلين وكلام غيره مصرح بذلك ايضا فهو المذهب  
كما بينته في شرح الارشاد **قوله** خلف الفريض منها المندورة **قوله** بين الامام ان يخطب هذا  
اليوم بعد صلاة الظهر هذا اما انفق عليه الشافعي والاصحاب لكنه مشكل لان الاحاديث في  
بانها كانت ضحوة يوم النحر لا بعد الظهر منها رواية ابي داود بسند رجاله ثقات رايت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يخطب يني حتى ارتفع الضحى على بجلة شهابا واجاب عنه المصنف بان  
رواية بن عباس في الصحيح تدل على ان ذلك كان بعد الزوال اذ فيها ان بعض السابليين قال  
ربيت بعد ما امسينت والمسا يطلق على ما بعد الزوال اي فقد منتهى هذه لانها الصبح وانتهى  
والسبكي بانه ورد في طبقات بن سعد عن عمرو بن بثرني بتخيه مفتوحة فثلاثة سمائه فراء  
مكسورة فهو حده فبا النسب انه حفظا خطبة صلى الله عليه وسلم الغد يوم النحر بعد  
الظهر وهو على ما في القصور كان يحكيها بطولها وكان بعضهم جمع بين الحديثين حيث  
قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبتين يوم النحر في وقتين قال ابن جماعة

ان او د احاديث وهو مقتضى هذه الاحاديث **قوله** بيان نقص الاقصر بيانها **قوله** من اجل  
قول الناس الجاخره تسميته العشرة حجا اصغر ورد عنه صلى الله عليه وسلم فكان ينبغي اضافة  
ذلك اليه **قوله** لان الناس يشيرون الى اخره قبل ولا شراقتها بها بنور الشمس ولما ليها  
بنور القمر **قوله** فان تركه ولو نسبنا كذا في المجموع وقياسه ان الجهل هناك النسيان **قوله**  
وان تركه ليلة فالاصح انه يجبرها من طعام الى اخره ظاهرا نعين المدة في الليلة حتى لو  
اراد جبرها بدم كامل لم يحسن ويجمل الاجزاء لان الدم اذا اجزأ في الليالي الثلاث فالولي في بعضها  
والمدة انما وجب رفقا وصاحبة لتعسر تبعض الدم كما هي ياتي بل هذه العلة ظاهرة في اجزاء  
الدم الكامل لا تقتضيها ان تلت الدم هو الواجب اصاله وحسينه فليكن الدم الكامل اولى وتلك  
يقال في حلق شعره ونحوها وترك الحصاد كترك الليلة فيها ذكره وما يدكره هذا في القادر اما  
العاجز فغيبه اضطراب طويل بين المتأخرين والذي يتجه لي منه ان يقال سببا في ان دم ترك  
الربيعي او المبيت كدم التمتع في كونه مرتبا مقدرا بصوم عشرة ايام ثلاثة في الحج وسبعة اذا  
رجع وكان قياس هذا ان لا يجوز اخراج المدة في الليلة لانه ليس من الدم ولا من الصوم ولا  
واجب غيرهما اذ دم التمتع لا اطعم فيه وقد يجاب بان دم التمتع الذي هو الاصل طالع فيصوم  
ويحجب بعضه ما يكن فيه الا دم او صوم واما ما الحق به فيصوم فيه ذلك وتبعض الدم  
غير ذلك التبعض الصوم اذ يلزم تكميل المنكسر فانقل لحسن اخر اخف منها فضل السهولة  
والسر اذ علمت ذلك فالقياس تنزيل هذا المدة منزلة ما ناب عنه وهو ثلث الدم في كونه مرتبا  
فلا يجوز للقادر على اخر اجتهاد العدول لثلاث الصوم بخلاف العاجز فيصوم اربعة ايام لانها  
ثلث العشرة التي هي بدل الدم اصاله مع جبر المنكسر لكن تلك العشرة منها ثلاثة في الحج  
وسبعة اذا رجع فيصوم ثلاثة اعشار الاربعة في الحج اي قبل رجوعه لانها انما وجبت  
بعد انقضاء حجه وسبعة اعشارها اذا رجع فيها لم يحل فوجرت وعشر ابومر والموخر بومان  
وثمانية عشر يوم فيجعل يومين ويؤخر ثلاثة اخذها مما في الروضة اي على ضعيف فيما  
لو استأجر او احد يعتمر عن احدهما ويح عن الاخر واذا ناله في التمتع فتمتع فالدم عليها  
نصفين فاذا عجز اصام كل خمسة يفرقها بنسبة الثلاثة والسبعة مع تكميل المنكسر  
فيصام على كل سنة لان ثلاثة اعشار خمسة بومان وسبعة اعشارها اربعة تكمل المنكسر  
فيصام لا يقال الاكسار في صومها ما تعين المقتضي تؤخر به ما ذكر من جبر المنكسر واما هنا فثلاث



ثلاثة الحج صحيح وثلاث سبعة الرجوع منكسر فمكمل بصير ثلاثة فلا ينزى على الاربعه فان قلت قل  
قلت ان يصوم خمسة لانا نقول الواجب عليه ثلاث الصوم وكل من واجبه صوم في نحو شهر المتبع  
يلزمه ابقاء ثلاثة اعشائه في الحج وسبعة اعشائه في وطنه وذلك مع جبر المنكسر خمسة والاربع  
الثلاثة والثلاث قبل الغنم لاف الصوم بعهد الجاهل بعينه فكان لا يلزم له اربعة ثم يلزمه  
فسمتها اعشائه وهذه البند فع النظر الى انها ثلاثة وثلاث فتبسط اثلاثا فيلزمه يوم في الحج وثلاث  
اذا رجع على انه يلزم من هذا النظر خمسة الثلاثة وحدها بالسبعة المذكورة والثلاث وحده  
كذلك وحسب فيلزمه ستة فضلا عن خمسة وبوجه بان الثلاث خمس مغاير للثلاثة فيقسم  
وهي وسدسها ويكمل المنكسر فيهما وحسب فيلزمه ستة وذلك في الاحتياط وان كانت الكفاية  
اوجه واذا قد اتضح لك ان هذا الذي ذكرته هو الغياض الجارية على القواعد المحقق لا  
فلنشر الى ما سواه فنقول قال جماعة انما يجب المد على القادر وغيره اذا اختار الدم فان اختار  
الصوم فيوم او الاطعام فصاع اخذ اما قاله جمع واعتمد الاستنوي وغيره من ان دم المخلوق  
فيه بين الدم واطعام ثلاثة اصبع وصوم ثلاثة ايام فنقول لهم في الشعرة مد محله ان اختار الدم  
فان اختار الصوم فيوم او الاطعام فصاع فكذلك يقال بمثل ذلك في ترك اللبلة وان كان دمها اذا  
حتم مرتب لان علة ايجاب المد في الشعرة وترك اللبلة واحدة وهي عسر تعريض الدم انتهى وهو  
غير سديد لانها وان اختلفا فيما ذكر لكن خلق ذلك بان المد ههنا ناب عن مرتب ونهنا ناب عن غير  
فاعطى كل منهما حكم ما ناب عنه ولا يحسن النظر لمجرد الاشتراك في جزئية علة مع العلة عما خلفها  
علي ان جماعة من المتأخرين كالامام البلخيني وابن العماد وغيرهما بسطوا القول في رد ما اعتمد  
الاستنوي وقالوا المعتمد طلاق الشبهين وغيرهما من ان في الشعرة مد او ان اختار ما مرسوم قال  
ان عسر تعريض الدم اقتضي العدول للمد ههنا وان قدر على الوفر فليكن عسر تعريض الصوم مقتضا  
للعدول عنه عند العجز عن المد الى صوم يوم لانه قد يتخوم مقامه في الكفارة وقد ابعد ما كلف  
من ان المد انما وجب ههنا على خلاف الاصل لما مر فاذا عجز عنه تعين الرجوع الى ما هو الاصل في  
النياية عن الدم وهو ثلث الصوم ولا ينظر الى ان صوم اليوم فقد يقوم مقام المد في الكفارة  
لان ذلك لمعني اخر لا يناسب ما نحن فيه وايضا فالصوم ههنا ليس بعده مرتبة حتى يقال ان  
تبعضه اقتضى الرجوع اليها بخلاف الدم فان بعده مرتبة فاقضى عسر تعريضه عدم وجوبه  
والاشتغال بشي اخر لان الانتقال عنه مع العجز معهود واما الصوم فلم يعهد في دم المخلوق

الاشتغال عنه في ترك اللبنتين او الحصانين مدين فاذا عجز عنهما جاز نظيره ما ذكرناه  
وان ترك المبيت ليلة المزدلفة الى اخره مبني على وجوبه وهو الاصح كما مر واقصر قوله مع  
ليالي مني انه لا يجب الدم الا ان ترك جميع لياليها الثلاث وهو كذلك لكن يجب الدم ايضا بالنظر  
في اليوم الاول والثاني مع ترك مبيت اللبنتين لتركه جنس المبيت مبني فيها بخلاف من لم يترك مبيت  
اللبلة الثالثة بان كان مبني وقت الغروب فباتها مع ترك اللبنتين قبلها فانه لم يترك جنس  
مبيت مني فلا يلزمه الامدان فعلم انه لا يجوز النفر الاول الا ان بات اللبنتين الاولتين فان  
ترك احداهما امتنع خلاف المثل يفهمه ما نقله بعضهم عن المجموع لانه صواب ما فيه هو ما نقلناه  
هنا وفيما ياتي **قوله** يجوز لهم ترك المبيت مبني اي ومزدلفة لاستنوايهما في جواز ترك مبيتها  
في سائر الاغذار ولعل اقتضاه على مني بعد ذكرهما او لا لكونها محل النقص وتلك مقيسة عليها  
ولا اشتغالها بالسقاية صريح كقوله الاتي لان شغلهم يكون لبلا وتها را في ان السقاية  
انما تسقط المبيت ان احتيج اليها لبلا وهو ظاهر وكذا احتياج اليها لبلا كما هو ظاهر ايضا  
ما لو كان اذا ذهب اليها لا يمكنه العود لمبني لبلا لعجزه عن المشي مع فقد دابة يركبها وكيفية  
على محترم **قوله** ولو احدث الي اخره وان اطاله الاستنوي وغيره في رده **قوله** رعا الا بل  
اي ابل الحاج فقطعوا وكذا ابل غيرهم على الاصح وان اقتضى تعليل الراعي خلافه سواء كان الراعي  
مالك ام اجيرا ام متبرعا فيما يظهر خلافا للزكريشي اخذ من قوله يجوز للمتبرع بالارض  
العطر في رمضان بشرطه وشرط الراعي مطلقا ان يتعسر عليه الاتيان بها او يجتني من فراقها  
ضياها ما يتخوسه او جوع يضرها او لا يصبر عنه عادة فيما يظهر اخذ من عدم خشية ضياع  
المريض بترك تعده عذر وذكر الابل فقط لانها مورد النقص والا فراعي كل حيوان محترم كذلك  
سواء اعاد من غنمه على الحاج ام لا **قوله** بعد الرعي ينبغي حملها على اذا احتاجوا اليه لبلا  
او كان مع النهاب اليد لا يمكنهم المجيء للمبيت وان لم يجتاجوا اليه لبلا فلا منافاة بين هذا  
وفره الاتي بين السقاية والرعاة اذ لا فرق بينهما في الحقيقة وان كان بينهما فرق من حيث  
الغالب اذ السقاية يحتاج اليها لبلا غالبا بخلاف الرعي **قوله** وعليهم ان ياتوا في اليوم الثاني  
الي اخره ظاهرة كلام الرخصة واصلاها انه يمتنع عليهم ترك رعي يومين متواليين وهو  
بالنسبة لوقت الاختيار او مبني على خلاف ما صححه من بقا وقت الرعي اذ الى اخر ايام  
التشريق فعليه يجوز ان يتركها من لا عذر له ترك رعي يومين متواليين وكلامهما



هنا تبعاً فيه الدعوى القابل بان المتدارك قضاء وقوله الزركشي الكلام هنا في ترك المبيت مع الرمي  
ونشر في ترك الرمي المجرى اي فلا يبرخص للمعدور ترك رمي يومين مع ترك المبيت ليلا يترك  
شعار النسك بخلاف غير المعدور فانه لما امتنع عليه ترك المبيت جاز له تاخير يومين يرد بان  
جواز تاخير يومين انها لو تكون الايام الثلاثة كاليوم الواحد بالنسبة للوقت فلا فرق في  
جواز تاخير بين المعدور وغيره واما ترك المبيت فيختص بالمعدور ونحوه له للمعدور لا يقتضي  
خروج وقت اذا الرمي في حلقه ولا يبين من ذلك ترك شعار النسك لان الشعار الاعظم هنا هو المبيت  
ساقط عنه واما الرمي في التوسعة في وقته للمعدور وغيره يدل على ان شعاره يحصل باي وقت  
فعل فيه وظاهر كلامهم انه يجوز للمعدورين وغيرهم التدارك ليلا ونهارا قبل الزوال وبعد  
وهو ظاهر وان افهمت عبارة الدعوى بخلافه لانها مبنيّة على ما ذهب اليه كما مر عنه  
ومتى اقام الرمي الى اخره اشار للفرق بان تشغل الرعايته قطع ليلا بخلاف اهل السقاية فيها فالفرق  
احتياج الرمي للرعي او الحفظ ليلا فمما اهل السقاية كما علم مما مر وهو ظاهر **قوله** يحتاج الى هذه  
ذكره في باب صلاة الجماعة ان من اعذارها المرض في تركه ونحوه لا يمنع له وان لم يشرف  
على الموت بان يتعاطى ما يحتاجه من استنباطه به او اشار به على الموت وان كان له منعه فيهما  
لمنصوره بغيبته عنه ونحوه من اجنبى خشي ضياعه بان لا يكون له منعه او اشتغل منعه  
بشئ الادوية فهل يقال بكل ذلك هنا او يفرق بان هذا واجب عيني وقد قالوا ان ذلك غيرهما  
ايضا لا يقال الجمعة لها بدل وهو الظاهر لانا نقول المذهب خلافه بل هي صلاة مستقلة لا بدل لها  
وجنبه فيكون من الاعذار هنا ايضا ما يثبت اتيانه من اعذارها كان يخاف من غزبه جسا او ملا  
ولا يثبت له تشهد بعسره او عقوبة بين حواشي غيبته العفو عنها او عجز عن لباس لا يبق له وان  
سائر عورته او نسا فرقتة او بحت عن ضالة برجوها وقد سبيلت عن نزل مكة قد دخل عليه  
الليل بها فنام فلم يستيقظ الا وقد ذهب معظم الليل فهل النوم عذر هنا واجبت اخذها من غير  
ان عليه النوم كان عذرا هنا نظير ما قالوه ثم والا فان غلب على ظنه انه يستيقظ ويذكر معظم  
الليل يعني فلم يتفق له ذلك فلا يشي عليه والا لزمه الدم وانما لا باحة النوم له في الاول دون  
الثاني نظير ما قالوه في النوم في وقت الصلاة وياتي في النوم هنا قبل الوقت ما قالوه ثم من  
الخلاف في انه كالنوم في الوقت **قوله** لو انتهى ليلة العبد الى عرفات الى اخره قيد الزركشي  
بما اذا لم يكفه العود لمزد لغة ليلا والا وجب جمعاً بين الواجبين وهو ظاهر بخلاف قوله

كلام المصنف بوجوبه عند اشتراط الترتيب  
يشمل من مر مزد لغة فاصداً معرفة ولعل يجب الترتيب للمكتفى لبروره فلم يصح اطلاق قوله  
اشتغل بالوقوف عنه ونقل الرافعي عن القفال انه من اعذار ترك مبيت مزد لغة الاستغفار  
بالاقاضة لطواف الركن بعد نصف الليل وان الامام نظر فيه بان من ينتهي الى عرفة ليلا مضطراً  
لترك المبيت بخلاف المغيض الى مكة لكن وافق القفال صاحب التفسير ونقله الماوردي  
عن مقتضى النص مع ذلك فالنظر الذي ابداه الامام ووافقه الاستوى ظاهر فالوجه الذي  
يقضيه النظر انه ليس بعذر لكن المنقول الاول ويؤيده ما في الامم من انه لو لم يطق طواف  
الاقاضة يوم النحر فاشتغل به حتى كان الثلث ليلة لمكة لم يكن عليه قدية نعم قياس ما مر عن الزركشي  
انه لو مكثه العود لمزد لغة ليلا لزمه هنا ايضا ومن اعذار ترك مبيت مزد لغة وكذا مني فيما  
يظهر خوف مجيبي حيض يمتد لرجل الرفقة فيعذر طواف الاقاضة فتستمر ببقاء الاحرام بل هذا  
اوي من بعض اعذار ذكرها ثم رايت ما قدمته من الامر وهو صريح فيه والغموي نقل عن الماوردي  
ان من اعذار مبيت ليالي مني ان تكون المرأة حاضت وتبين تاويله بحله على ما ذكرته والا  
فظاهره مشكل ثم الاعذار مستقلة لا تترتب لمبيت محصلة لفضل ما فات على المذهب الذي  
مشي عليه المصنف وغيره في ترك الجماعة وعلى ما اختاره كثير من وصرايح السنة تشهد له يحصل  
ذلك ايضا **قوله** يكبر عقب كل حصاة مرافيه وان المعتمد ان يكبر مع كل حصاة وقد يكون تأويل  
قوله عقب بان المراد عقب الرمي بها ويؤيد التأويل **قوله** كما سبق في حجة العقبة ان الساق  
ثم المعينة وحمل على بيان كيفية التكبير فقط قصوره بغير دليل **قوله** وينبغي قبله اي حجة  
ببارة لانه الاقرب الى تحصيل التقدّم عليها بدليل قوله في الثانية الا انه لا يتقدم عن ببار  
كما فعل في الاول اي خشية السفوط من تلك الناحية المرتفعة هناك قال الشافعي رضي الله عنه  
لانما على الكعبه ولعل هذا باعتبار ما كان وينكر هذه الحجة خلفه من ناحية يمينه **قوله** قد مر  
البقرة اي بالنسبة للقراء المعندة فيما يظهر وظاهر ان محله حيث لا ضرر له او لغيره بوقوفه ثم  
**قوله** ولا يفرق عند هذا للدعاء في يوم النحر ولا فيما بعده لضيق محلهما ليضرب بغيره لكن هذا باعتبار  
ما كان على انه لو عمل بالتقاول بالقبول مقارناً لغزاه منها لم يبعد **قوله** يستحب ان يغتسل  
كل يوم للرمي ظاهره كلام الماروضه واحصاها جواز تقديمه على النحر والظاهر في  
جمله النحر كشي من تبعيته للرمي في منع تقديمه على النحر والامرود بانه لا يبين من التبعية



الاتحاد في الوقت الذي لا يري الي غسل الجمعة والعبد ونقل بن جماعة عن التتافعية انه سبوان  
يكون بعد الزوال ينبغي حمله على ان ذاك اكمل كما ان غسل الجمعة يدخل بالبحر وتقرينه من  
ذهاب افضل وجنبه فالذي يتجه انه يدخل بالبحر لغسل الجمعة بجماع ان خلا يفعل ما بعد  
الزوال وبه يتجه ايضا ان غسل عرفة كذلك كما مر **قوله** ولا يصح الرمي الى اخره اي الرمي  
الذي هو اداء ما ياتي **قوله** ويبقى وقته اي وقت الاختيار روي والوقت اداؤه عند  
الي اخره ايام التشريق علي المعتمد **قوله** ان يقدم الرمي علي صلاة الظهر اي ان اتسع الوقت  
لجئته يبقى معه بعد الرمي ما يسع الصلاة جميعها لا قدر ركعة فقط والاحرم كما يعلم من كلامهم  
في باب الصلاة **قوله** فيرميه ليلا تنبع فيه ابن الصلاح وغيره كابن الصباغ ونقله عن نص  
الامر ونص عليه في الاطلاق ايضا وقول الاستقوي كالشرح الصغير تبع الامام يمتنع ليلا  
وقبل الزوال والضعيف **قوله** او فيما بقي من ايام التشريق اي ولو قبل الزوال كما اخر مر به في الروضة  
والمجموع كما لعز بن وتبعهما السبكي وزاد وان قلنا انه قضا لان جملة ايام مني بلعيا لها كوقت  
واحد بالنسبة للنمل خير لا للتقديرا لا يجوز تقديره روي يوم واحد علي الزواله قول واحد  
كما يرويه ومن ثم اعتمد الاذري ايضا ورد علي الاستقوي اعتماد جواز تقديمه وان نقله  
الامام عن الائمة وقول بن عمر رضي الله عنهما كذا تخبر فاذا ان الت الشمس من مناهم محمول بعينه  
سببا قد علي غير المتدارك **قوله** فالاصح انه اذا يفهم منه جواز تاخير رومي يوم او يومين  
الي ما بعدهما وسيصرح به بعد قوله وقت اختيار وفضيلة وذكر مثله في الروضة والمجموع  
وهو شامل لرمي يوم النحر وغيره وميل السبكي والاذري وابن القيم الي حرمة تاخيره  
وان كان اذ فيه لان الاصل في الاداء الجواز الا العارض بل كلام المجموع صريح في رده  
وحيث قال نقلا عن الروايي وغيره لا يبرخص للرعا في ترك رمي حجرة العقبة يوم النحر  
ولا في تاخير طواف الاقضية عن يوم النحر فان اخره عنه كان مكروها كما لو اخره غيره  
لان الحرمة المأوردة لهم في غير هذا فقوله كان مكروها كما لو اخره غيره صريح في  
عدم الحرمة وحمله علي كراهة التخيير لا دليل عليه وبه يعلم ان معني قوله لا يبرخص اي لا يباح  
مباحا لا كراهة **قوله** فالاصح انه يجب الترتيب تقييده هنا بما بعد الزوال ليس منافيا لاطلاقه  
في غير هذا الكتاب ووجوب الترتيب كما نوههم الاستقوي لتقصير به بان رومي كل يوم لا يدخل  
الا بالزوال وجواز التدارك قبله فكيف يتعقل ترتيبه حينئذ بين ما دخل وقته وما لم

يدخل فعلم ان اطلاق غيره ما هنا محمول عليه وبينه علي وجوب الترتيب ان لو رمي الحمرات  
كلها عن يومه وعليه رمي امسه وقع عن امسه كما لو طاف او رمي عن غيره وعليه رمي  
او طواف فانه يقع عن نفسه لانه قصد جنس الرمي بخلاف ما لو لم يقصد الرمي بالكلية فظاهر  
ما مر في قصد الطواف عن الغير وتحصيل الخوايق وانه لو رمي الي كل حجرة اربع عشرة حصة  
سبع عن امسه وسبع عن يومه لعمالة عن يومه لانه لم يكمل رمي امسه كما مر في رمي النايب  
**قوله** فالاصح انه يتداركه في الليل من الجمع بينه وبين قوله ان رمي حجرة العقبة لا يمتد تلك  
الليلة بان المراد لا يمتد وقته الاختياري **قوله** ولو نفر من مني يوم النحر الي اخره حاصل المعتمد  
في هذه المسئلة اختار من كلام التتبيين وغيرهم ان من نفر النفر الاول ثم عاد قبل غروب يوم  
النفر الاول وتدارك ما عليه اجزاء سواء عاد يوم نفره او ثانياه ام ثالثا بان كان نفر يوم النحر  
ولا شي عليه حينئذ من جهة الرمي وان لم يدره فدية من جهة المبيت وعلي ذلك يحمل قول المصنف  
ولا حرج عليه فعلم ان قوله في عاد قبل غروب الشمس من اليوم الثاني مراده به الثاني من ايام التشريق  
وهو يوم النفر الاول واما اذا نفر يوم النفر الاول فغيبه تفصيل ذكره في المجموع عن الامام واستحسنه  
كما قاله الاستقوي والولي العراقي والقول بانه ذكره وذكر كلام الماوردي ولم يرجح احرا المقاتلين  
وهم وحاصله انه نارة ينفر بعد الزوال وقبل الرمي ولو لحصة وحسين فان غربت الشمس قبل  
عوده لم يني فانه الرمي فلا يتداركه ويلزمه الغدنة ولا حكم لمبيته لو عاد بعد الغروب وبات  
حتى لو رمي في يوم النفر الثاني بعينه برمي لانه بنفره مع عدم عوده قبل الغروب اعرض  
عن مني والمناسك وان لم تغرب الشمس فاقوال احدها ينقطع الرمي ولا ينفعه العود ثانياها  
يتعين عليه العود والرمي ما لم تغرب فان غربت تغيب الدم وهو الذي يظهر عندي فتجيبه  
وعليه فاذا غربت وهو يني لزم المبيت ورمي الغد ثانياها يتخير بين الرجوع والرمي والرقعة دم  
رابعها ان عاد في النفر الاول قبل الغروب فرمي لم يقع موقعه بخلاف الثاني فانه يقع موقعه ثانيا  
ينفر قبل الزوال وحسين فان عاد قبله ايضا فلا اثر لنفزه او بعد الغروب فقد انقطع العلايق  
وان كان خروجه قبل وقت الرمي او عاد بينهما رومي واعند برمي له والنفر قبل الغروب  
انتهى ونارة ينفر بعد الغروب وحسين فلا يسقط عنه المبيت ولا رمي الغد بل لا يجب عليه  
العود ما لم تغرب الشمس اخر ايام التشريق فيما يظهر والفرق بينه وبين ما ياتي غير خفي  
عليه انما مل فعلم مما تقر ان شرط نفقه الجائز الذي لا تبعه عليه بعده ان ينفر في اليوم

نيل وقت



الثاني من ايام التشريق بعد الزوال والرمي وقبل الغروب والله حيث لم يبعد بنفذه قبل الغروب  
لا يستغنى عنه صبيحة الليلة الثالثة ولا رمي يومها ثم ان عاد قبل الغروب ورمي ونفذه سقطا  
او بعده فلا يدل يستغنى عنه وان عاد كما علم مما مر واقتضاه كلام الروضة بقول السبكي يجب  
عليه العود ما لم تنقض ايام التشريق نفع فيه اما ورد في وقد علمت انه في المجموع استحسن  
مقابلته وكلام الروضة ايضا برده ثم رايته نص الامام ونفذه كما حكاه القاضي ابو الطيب  
واذا تجمل في يومين فنفر نذر كذا انه ترك رمي اليوم الثاني او بعضه فاستحب له ان يرجع  
في رمي لان وقت الرمي باق ولا يجب عليه ذلك وسوا رجوع او لم يرجع فان الدر ثابت في  
ذمته انتهى المقصود منه فقوله ولا يجب صريح في رد كلام السبكي وقوله وسوا الى اخره  
يجل علي رجوعه بعد الغروب لما علمت من كلام الامام وجنبه فهو ايضا صريح في عدم  
الوجوب اذ لا قابلية له الاسقوط الدر وهو لا يستغنى بذلك وقول الامام فقد انقطعت  
العلائق ظاهري انه لا شيء عليه بالكليبة ويدل له تغليله بقوله لان استدامة الخروج  
الى غروب الشمس حلت محل انشا الخروج بعد الزوال وهو مشكل ومن ثم خالفه الشريفي القماني  
من اصحابنا فقال لو نفر قبل الزوال لم يستغنى عنه صبيحة تلك الليلة ورمي يومها ورجع المحي  
الطبري والنزركشي ويؤيده قول العزيز والمهاج ستر ما نفر الاول ان يقع بعد الرمي ومقتضاه  
منعه قبل الزوال بالاولي وقول الروضة لو نفر يوم النفر الاول قبل الرمي ثم عاد ورمي  
قبل الغروب اجزاء ولا دم اذا مفهومه انه لو لم يبعد لزمه وسببه عدم صحة نفعه الشامل لما  
قبل الزوال وما بعده ووجهه ان نفعه غير جازم فهو كنفره بعد الزوال وقبل الرمي وقد  
صرح الامام فيه بما مر من انه يجب عليه العود ولا يقيد بنفذه فان فرق بان ذات وقت  
رميه بخلاف هذا قلنا يلزمه ان من نفر اليوم الاول من ايام التشريق واستدام الخروج الى  
غروب الشمس الثاني لا شيء عليه وقد صرح ايضا بخلافه ثم قاله العثماني لا ينافي ما ذكرته  
في رد كلام السبكي اذ لا يلزم من عدم الاسقوط وجوب العود بعد الغروب لانه يلغى فيه وجوب  
الدم ان لم يبعد قبله واذا ثابته ما علمت عليه قول الامام وسوا الى اخره علمت رد قول الامام  
والنزركشي ان الذي نص عليه في الامر في هذه المسئلة ومثني عليه القاضي ابو الطيب والشيخ  
ابو محمد انه وان رجع قبل الغروب فالدم باق في ذمته وان المصنف لم يطلع لم يطلع لذلك  
لجعله الخلاف وجهين انتهى وعلي تسليم ان كلام الامام علي ظاهره فقد اطلع عليه لانه

عين القول الاول من الاقوال السابقة التي سكاها في المجموع عن الامام فقد اطلع عليه  
وعلي ما خالفه من كلام الشافعي وافق غير الشافعي في الرخصة بان الخلاف وجهان **قوله**  
او جميع رمي ايام التشريق ويوم النحر ما ذكره فيه هو المعتمد وقارفت ترك صبيحة من دفعه مع  
منه بان ذلك فيه ترك زمانين ومكانين وهذا فيه ترك زمانين فقط مع جواز تدارك  
يوم النحر في ايام التشريق **قوله** من الجمرة الاخيرة احتزبه عما لو تركها من احدي الجمرتين الاولتين  
في اي يوم كان او من الاخيرة في رمي يوم النحر علي المنقول المعتمد لان حكمه في التقدير حكم ما  
بعده او النفر الاول لمن لم ينفذه فانه يلزمه تركها في احدي هذه الصور ودر لوجوب الترتيب  
بين الجمرات كما مر في سطر ما بعده حتى ياتي به **قوله** لزمه تقدم ما فيه مسبوقا في تركه ليله فانه  
**قوله** الجمرة مجتمع الحصى هذه الجمال الطبري بانه ما كان بينه وبين اصل الجمرة ثلاثة اذرع فقط  
وهذا التقيد به من تفقهه وكانه قسره به مجتمع الحصى غير السائل والمشايدة توبه فان جمعه  
غالب لا ينقض عن ذلك **قوله** والمراد مجتمع الحصى الى اخره يدل علي ان مجتمع الحصى المعهود  
والان بساير جواب الجمرتين الاولتين ونحت شاة خص جمرة العقبة هو الذي كان في هذه  
صلى الله عليه وسلم وليس ببعيد اذ الاصل بقا ما كان علي ما كان حتي يعم في خلافه وقد  
يؤيده ذلك قول الجمال الطبري لا يشترط لصحة الرمي ان يكون السراي في مكان مخصوص نعم من  
انه لا يجمع الرمي من وراء جمرة العقبة ومقتضى كلام المصنف وقول المحقق الطبري فيما مر عنه  
في اجابة العلم المنصوب لانه قصد برمي غير الرمي انه لو كان للشاة خص سطح او فيه طاق  
فاستقرت الحصاة فيه او انزل بالكلية واستقرت في موضعه لم يجز وهو ظاهر **قوله** وفي اليوم  
الثالث الركبا هو المعتمد كما في الروضة واصلها ونص عليه في الاملا ونصه في الامر علي ما يومهم  
اختصاص الركوب جمرة العقبة فقط مع قوله بغير نية الاول مقتضا تغليل المصنف الذي  
ذكره في الروضة ايضا يندب الركوب عند النفر الاول ايضا وهو ظاهر وروي السبكي  
عن ابن عمر رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم كان يرمي في الايام الثلاثة بعد يوم النحر  
ما شيا ذاهبا وراجعا وصححه الترمذي لكن في بعض رواه فقال قيل وله عاخذ فهو حسن  
انتهى وعلي كل فهو اما حسن او ضعيف فيكون حجة في نذب المني خلا فاما مشوا عليه لما قام  
عند ظهره وكانه اضمر فمما من قوله الراوي ذاهبا وراجعا اختصاص ذلك بغير يوم النفر لان يوم  
النفر لا يرجع فيه ويكون التعبير حينئذ بالايام الثلاثة لبيان مطلق الرمي لا يقيد كونه مع



الركوب او المشي وحكمته افادة انه صلى الله عليه وسلم لم يكن يغير النفر الاول بل كان يتأخر الى  
النفر الثاني ولا يصح الجواب عنه بقيا من الركوب اخر اعلى الركوب يوم النحر لان ذلك لا يجوز  
لا يقتضي رد الحديث خصوصا وقد حسن سنده اوصح **قوله** امام المنارة **قوله** عند الاحجار  
التي امامها المراد بها المنارة المتصلة بالقبعة المستندة بالمسجد سنة اربع وسبعين وثمانمائة  
التي وسط المسجد لا المنارة التي على بابه ومحاذية هذه القبعة هو محل تلك الاحجار التي كانت  
امام المنارة ويقربها قبر ادم صلى الله عليه وسلم كما اخرج ابو سعيد في شرح النبوة **قوله**  
ويستحب ان يحافظ الي اخره ابي الحبر الترمذي وابن حبان في غير صحيحه عن يمين يده شهدت الصلاة مع  
النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فصليت معه الصبح بمسجد الخيف الحديث واخرج  
ابو سعيد الانصاري عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه سبعون نبيا وعن مجاهد خمسة  
وسبعون وانه قال فان استنظعت ان لا تغتسل الصلاة فيه فافعل وعن عطاء عن ابي هريرة لو  
كنت من اهل مكة لا تبت مني كل سبت وفيه استغفار بشفرتها ولا يؤخذ منه تدب ذلك لانه متروك  
علي صحته عن ابي هريرة وان ذلك لا يقال من قبل الراي فمن اخذ ذلك منه مع الغفلة عما ذكرته فهو  
جاهل ضال كفي وقد ترتب على ذلك من المعاصد الواقعة في السبت المشهور بمني ما يتعين على كل  
ذي قدرة السعي في امر الله وكف من تغفل العامة به عن الذهاب اليه معتلا بقتل النيران والبركة  
وغا فلا عما وقع فيه من الاغاة على المعصية واتباع غيره في الضلال والهلكة ومن الموضع  
المشهور بمني الغار الذي صرح ان المرسلات انزلت على النبي صلى الله عليه وسلم فيه قال الطبري  
وهو مشهور بمني خالق مسجد الخيف في الحقل الجبل مما يلي اليمن كذلك باثمه الخلف عن السلف والسرقة التي  
بين الاختباين من مني لخبر مالك والنسائي وغيرهما عن ابن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول اذا كنت بين الاختباين من مني ونفخ بيبه نحو المشرق فان هناك واديا يقال له وادي السريه  
سرخة سرختها سبعون نبيا اي قطعت سرهم تحتها عقب الولادة والسر سرملت السنين جمع سره  
الباقى بعد القطع ومسجد كيش اسم اعجل صلى الله عليه وسلم فيه وروي ان ابراهيم صلى الله عليه وسلم  
هبط من ثبير على العرق الابيض الذي على باب ثبير على كرم الله وجهه وروي ان ابراهيم صلى الله عليه وسلم  
نبيا عليه وسلم اخذه وذبحه على الصفا الذي باصل الجبل على باب الثعب المذكور وعليه ثبت لاداء  
نت ابن عباس المسجد المعروف الان بمسجد الكيش **قوله** عن نفر النفر الاول علموه باتيانهم به  
العبادة ومن ثم تبت في المجموع نقلا عن الاصحاح جواز النفر بما اذا اراحت البيتين الاولين

189  
تسقط ميت الليلة الثالثة ولا رمي يومها ما لم يكن له عذر وطرده الاستنوي في الرمي ايضا  
وعلم مما عرفت من حرمة النفر قبل الرمي وبعد التروا لانه جاز ايضا قبل التروا ما عليه لبقا وقته  
**قوله** افضل اي الا بعد كعبلا او غيره سواء في ذلك الامام وغيره لكن في المجموع عن الاحكام  
السلطانية انه ليس للامام النفر الاول لانه متبوع فلا يتقدم الا بعد تمام المناسك **قوله** لا  
يعرف فيه اثر بل هو بدعة كما قاله ابن جماعة وان قال به بعض المالكية والحنابلة **قوله** ولو  
رجل فغرت الشمس الي اخره ما ذكره في المسئلة الاولى والاخرة طاهر اما الثالثة فذكرها في  
اصل الروضة كذلك ونقله في المجموع عن الراعي واعترض بان ينع فيه بعض نسخ السجدة والذين  
في الصحيحة المنع ورد بان نسخ الراعي مختلفة لان كثيرا من المتأخرين بل اكثرهم وافقوا المصنف  
فيما نسب اليه واكثر منه نسبوا اليه خلافا والمعتد ما نقله المصنف وافره لانه الذي مشي عليه الغاصي  
ابو الطيب واختاره في المرشد خلافا للمعوي وابن خليل ومن تبعهما **قوله** قال الترمذي في الادعي  
طريق من المراد ميت الليلة الثالثة من غير ان يجب عليه رمي يومها ان يفارق مني بعد رمي  
اليوم الثاني وقبل الغروب وزاد الترمذي في نسخة النفر ثم يعود اليها بعده فاذا اصبح فلا رمي عليه  
ونفسه متي شانتهم وهو ظاهر ويؤخذ من قوله بنية النفر اي ان الصورة انه لم يجر حال  
نفره على العود اليها وهو متعين لانه متي كان عمره حينئذ على العود لم يكن ما فعله نفرا بل يجب  
عليه العود قبل الغروب والامر به الدمر بنا على ما مر اذا لا معنى للنفر الا نزع مني بنية ان لا يعود اليها  
ما بقي وقت الرمي وحسينه فاذا رجع ولو لغير حاجة لم يلزمه الرمي في الغد **قوله** لشغل ليس بقيد  
كما هو ظاهر ولو عاد بقصد الميت لا يلزمه الميت وبدل له قول الروضة لو نفر متعجلا ثم عاد لشغل  
وتبرع في هذه الحالة بالميت والرمي فوجهان فيل يلزمه ذلك وقيل لا والذي يظهر ترجيح الثاني  
لان بنية ذلك تبرع منه فلا يلزمه العمل بمقتضاه **قوله** ومن العبادات التي لا تقهر معها السعي  
الي اخره هو صحيح مما يشير اليه قول بعضهم لو كان الغصن بالرمي التكاية لجاز نحو الشباب والافان  
لجاء بالبر او الاكرام لجاز بالنقد لانها ابلغ فلم يبق الا التقيد المحض واتباع النص ويشير اليه  
ايضا كلام الراعي وان ظهر فيه حكمة اتباع سيدنا ابراهيم عليه السلام واتباعه وعالي سائر الانبياء افضل  
الصلاة والسلام من رتبة الاشارة اليه وايضا فقد روي الترمذي وصححه وابو داود واللفظ انه  
الله عليه وسلم كما مر من الاشارة اليه وايضا فقد روي الترمذي وصححه وابو داود واللفظ انه  
انما جعل الطواف بالميت وبين الصفا والمروة ورمي الجمار لاقامة ذكر الله واخراج احمد عن ابن







هذا ما ذكره الشيخ في كتابه

من ثواب غيره ورجح المحب الطبري عكسه ومنه فيه واستحسنه العز بن جماعة وغيره وحل الخلاف اذا  
استوفى الزمان المصروف اليها **قوله** لا سيما في رمضان اي لانها فيه افضل منها في غيره كما في الجوع  
عن المنولي واقره لما اخرج بن حبان وغيره عمرة في رمضان تعدل حجة معي وفي رواية البخاري تقضي  
حجة او حجة معي قال المحب الطبري والمعنى ان كل عمرة في رمضان تعدل حجة معه لان المعادل عمرة واحدة  
وتغنا وسط الكلام في الاستدلال لذلك ومنه ان التكرار في سياق التفصيل الظاهر منها ارادة العموم  
ويؤخذ منه انها تعدل حجة معه وان اختلفا ميقانا وفرضا وتقدرا وليس يبعد فان لنا سبيل النفل او ذوا  
العمل القليل فيها افضل من الغرض او ذي العمل الكثير فضلا عن المساواة ونظير بعضها الى اصل تفصيل  
الغرض والاربع مشقة فخص معادلتها لما تلتها نغلا او فرضا او ميقانا واعتما على صلي الله عليه وسلم  
اربع مرات في العقدة دون رمضان لانه تصدرد ما كان عليه الجاهلية من منتهى في الاشهر الحرم  
بالفعل كقول وقال البغوي تغضيلها فيها اخذ ابطا هو ذلك ولو احرمت بها في شعبان وانها في  
رمضان او في رمضان وانها في شوال فالعبرة بانبتدائها لابلانها بها قال ابن جماعة اخذ من انه لا  
علي من احرمتها قبل شهر الحج ثم انتهت فيها واستغيد من كلام المصنف انه لا يكره تكريرها ولو في العام  
الواحد وهو كذا فقد اعمر صلي الله عليه وسلم عابثة في عام مرتين واعتمرت بعده في عامين  
وفي رواية ثلاثا وابن عمر اعماما مرتين وفي كل عام مرة واه الشافعي رضي الله عنه قال في الكفاية  
وقطعها في يوم عرفته ويوم النحر واياها التمتع بقا ضل كفضله في غيرها لان الافضل فعل الحج  
فيها وبحت ابن جماعة ان عشر الحجة يلي رمضان في الفضيلة لقوله حاي الله عليه وسلم ما من ايام  
العمل الصالح فيهن احب الى الله من العمل فيها قال ابن الصلاح وروي الاعتناء في رجب عن جماعة  
من الصحابة رضي الله عنهم وفي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما انه صلي الله عليه وسلم  
اعتق اربع عمر احداهن في رجب وان عابثت انكرت ذلك وقالت ما اعتق رسول الله صلي الله عليه وسلم  
وسلم في رجب قط فسلكت ولم يبراجعها تادبا معها والافاضت مقدم علي الثاني لان معه زيادة علم  
**قوله** تعدل حجة مرانه صلي الله عليه وسلم قال تعدل حجة معي **قوله** ولو خطوة ليس المراد الخطوة  
بما بل ما يصدق عليه الخروج من الحرم وهو حبل باقل من ذلك ولو بان يكون رجله فيه **قوله**  
واخري في الحل اذا اعتمد عليها فيما يظهر اخذ من قولهم في الاعتكاف لو اخرج رجله من المسجد  
واعتمد عليها انقطع بذلك ويحرم رعاي الجنب ذلك في المسجد ومن حلف لا يخرج ففعل ذلك حث  
فتظير هذه المسائل ما ذكرته **قوله** الجعر انه في بكسر الجيم وسكون العين المهملة وتخفيف الراء

وهو الاشهر وصوبه المصنف في تهذيبه ونقله عن الشافعي رضي الله عنه وايضا اللغة ومحقق  
المحدثين وبكسر المهملة وتشد يد الراوي عليه عامة المحدثين لكن عدو الخطابي من تصحيحه وقال  
صاحب المطالع خلا للفتن صواب موضع مشهور بين الطائفتين ومكة وهو اليها اثن اذينها  
ثمانية عشر ميلا على ما قاله الرافي والباقي المالكي وتبعها الاستوفى واثنا عشر على ما قاله القاضي  
والاسدي وغيرهما ورجحه القاضي سبي بعد ثمر بربعينها وبين الحرم من جهتها نحو ثلاثة اميال  
سميت باسم امرأة كانت تلعب بالجعران من تميم وقيل قرينش وهي المشار اليه بقوله تعالى كالتي  
نقضت عنها وبها ما تشد يد العدو وية قال القاضي سبي ان الله عليه وسلم حفر موضع بيه  
الشرقية المباركة فابحس شرب منه فسق الناس او غيرهم روجه فنبع قال القاضي سبي كجاءه راحمه  
صلي الله عليه وسلم بها من المسجد الاقصى الذي تحت الوادي بالعدوة القصوى قال وكانت ليلة  
الاربعاء التي عش بقيت من ذي القعدة انتهى لليعال انما اعتمر بها مختارا في رجوعه من الطائف  
لما صعد من انه صلي الله عليه وسلم خرج منها ليلا معتمرا ثم عاد واصبح فيها كبايت واخذ المحب الطبري  
ما ذكره الواقدي في خطبة اهل مكة في اعتمارهم منها ليلة سبعة عشر من ذي القعدة تراعى فيه  
متاسون به صلي الله عليه وسلم في ذلك **قوله** ثم بعد ما التفتيح هو كما قاله المحب الطبري اتمام  
أدي الحل قليلا وليس بطرفة ومن فسر بذلك فقد تجور وهو المحل الذي عند المساجد المعروفة  
بمساجد عابثة بينه وبين مكة ثلاثة اميال وقيل اربعة اي باعتبار طرفة الاعلى مما يلي منظران  
سبي بذلك على انه يمينه جبالا يقال له نعيم وعن يساره اخر يقال له نعيم والوادي نيمان قال  
القاضي سبي ثم مسجدان ينز عمر بعض المالكيين ان الحزب الاذي من الحرم هو معتمرا عابثة ونقل عن ابن  
جماعة وزعم بعضهم ان المسجد الاقصى على الامة الجمر ورجحه المحب الطبري بانه نقل بالنوازل عندهم  
احد ابن الزبير رضي الله عنهما منه والظاهر انه اقصي ذلك الاثر الى ان جاسيل فاعلم انما باكتونه  
مشعرة بيا قد يمتار بخرجه ثلاثا في سنة كان ثم وبني وحفرت بيرة وقال الاسدي ان الذي  
اعتمرت منه بينه وبين انصاب الحرم علوة سهر في مراسيله عن ابن سبييرين انه صلي الله عليه وسلم  
وقت لاهل مكة اي لعمر نهم كما في رواية التميمي وذكر الاسدي ان له صلي الله عليه وسلم مسجد  
فان صعد فعلة صلي الله عليه وسلم صلي عليه في عمرة القضا او في عمرته التي اتى به مع حجة فانه  
دخل منه ما اخرج الطبري اني انه صلي الله عليه وسلم غير ثوبني الاحرام عند التمتع حين دخل مكة  
وقيل دخل من الحل بيه **قوله** ثم الحديث هي خامسة من فميلة ثم تحثه ثانياه مخففة وقيل

هذا ما ذكره الشيخ في كتابه



مشقة اسم ليرين طريق جده والمدينة في منعطف بين جبلين وبها مسجد النبي صلى الله عليه وسلم  
الذي يورع فيه تحت الشجرة قال القاضي يقال انها المعروفة الان بسير شميس قيل وهو على ثمانية  
عشر ميلا من مكة وجري عليه الراقي في شرجيه وقال الاسدي علي احدى عشر وعليه تسنها  
وبين الحرم وميلا لان مسافته من هذه الجهة عشرة اميال كما ياتي فعلم انها ليست من الحرم  
وهو ما عليه الجمهور وقال مالك وغيره انها من الحرم ونقل البيهقي عن الشافعي ان بعضها  
من الحل وبعضها من الحرم وانه قال انها من الحرم صلى الله عليه وسلم عندنا في الحل قال ابن جماعة  
وهذا الاخير هو المنقول عن الاكثرين فعلى هذا يحتاج المعتمر منها ان لا يوقع الاحرام الا في الحل  
ودليل نقدها على غيرها غير ما ذكر نزوله صلى الله عليه وسلم بها ولما بعثته وصلاته فيها  
ووقوف الصلح فيها المسبب عنه فتح مكة ونزول سورة الفتح بها وعزمه على دخوله منها  
لعمرته التي احررها من ذي الحليفة وصد عنها كما في البخاري وما في مسلم من انه صلى الله عليه وسلم  
احرم من الحديبية بحرة قبل خلاف المعروف وعلي كل فقد امتازت بحلولة صلى الله عليه وسلم  
بها معتمرا ومن ثم فذمه الشيخ ابو حامد علي التعميم وعليه فاجيب بان الامور بالماضي غاشية منه  
انما كان لصيق الوقت وقوله صاحب التبيين لبعض اصحاب ان التعميم افضل الثلاثة قال المصنف  
غلط او موهول وهو كذلك كما بينه السبكي وروى علي ابن الرقعة انتصاره له **قوله** لو اجمروا  
من احد الثلاثة سن له ان يجعل بينه وبين الحرم بطن واحد ثم جزم **قوله** ويلزمه الخروج الى الحل  
اي قبل التلبس بشي من اعمال العرة والالزمة الدم وان خرج نظير ما مر فيمن جاوز الميقات بالليل  
ولا فرق بين خروجه بقصد الحل او لشغل اخر علي الاوجه لان القصد به موهوم كعرفان  
قوله القاضي مرة وقال اخري لا بد من الخروج بقصد ذلك والا فضل ان يوخرا حرامه اليه وقال  
الحمامي والجرجاني الا فضل تقدمه معني علي ان الاحرام من ديرة اهله افضل **قوله** مادام  
مغيبا بني للمري النعيم بالقامة وقع في كلامه في غير هذا الكتاب ايضا وفي كلام غيره والظاهر  
انه جري علي الغالب فلا مفهوم له والالزمة القول بصحة نية الاحرام بها وهو ياتي ثم بعد ذلك  
يشغل باعمالها لان نية الاحرام لا تنافي في اقامته ورميه ولم يقولوا بذلك فقلنا ان المكلف  
الصحيح ان الوقت مستحق لبقية الشك فلا يصرف لشك اخر وقد دل علي ما قلناه كلام  
السافعي والاصحاب حيث قال وتبعوه ولو نفر نفر الاول ثم اعتمر لم تمت لانه لم يبق عليه الحج  
عمل قال اصحابه ومثلي لم ينفر نفر اشركا واعتمر في بقية ايام التشريق لم تنقذ لان ما بقي من

منها

مناسك الحج وتوابعه بمنع من الاشتغال بها كالصوم اذا علمت ذلك ظهر ان الله لا يبيح الاحرام  
وان قصد ترك الرمي والمبيت وان ما نقله النيركشي كالاذن عن الجويني من التقييد بالعائق  
بني ضعيف وان اعتمد النيركشي وان شرط النفر الحجاز فقلنا ان يكون شرعا وهو ان يكون بعد  
النزول اليوم الثاني ورميه والا ياتي فيه ما مر من التفصيل عن الامام وغيره مبسوطا تحت خطب  
بالعود لم يبيح احرامه بها والاصح وان عاد اليها ومقتضى ما مر انه لا يبيح احرامه بالعمرة قبل طواف  
الوداع ان جعلناه من المناسك كالرمي لكن فرق السبكي بانه لما كان اخر افعاله ولا يمكن تقديمه  
علي العمرة احتمل تقدمها عليه بخلاف نحو الرمي **قوله** صفة الاحرام بالعمرة الى اخره مر ان المعتمر اذا  
اغتسل للاحرام من نحو التعميم طفاه عن غسل دخوله مكة **قوله** الركوب في العمرة كالحج فيكون افضل  
علي المعتمد الذي رجحه المصنف وقيل ان كان المشي اشق عليه من اخراجه المال فهو افضل **قوله** وليستلم  
الحجر اي ويقبله ويحمله عليه نظير ما مر **قوله** وان كان العرة اربعة اهل خامسا وهو الترتيب في الكل  
للعلم به من خلاف ذلك لم يبعد ايضا من اركان الحج مع انه منها لكن في المعظم اذ لا ترتيب بين الحلق والطواف  
**قوله** الذي صح من عمره صلى الله عليه وسلم من غير نزاع اربعة ثلاث في ذي القعدة التي حصر  
عنها بالحديبية سنة ست وعمرة القضاء بعد حاسنة سبع وعمرة الجعرانة سنة ثمان وواحدة مع  
حجته وصح عن ابن عمر رضي الله عنهما صلى الله عليه وسلم اعتمر واحدة في رجب ووراءه اعتمر واحدة في رمضان  
واحدة في شوال ورواية ابن حبان في صحيحه ان عمرة القضاء في رمضان وعمرة الجعرانة في شوال قال  
الطبري لم يقله احد غيره وابن جماعة انه غلط والصواب انها كانت في القعدة **قوله الخامس**  
**قوله** مكة افضل الارض عندنا محل الخلاف فيما عدا الكعبة فهي افضل من المدينة اتفاقا ومجمله  
ايضا فيما عدا البقعة التي ضمت اعضاءه صلى الله عليه وسلم وهي افضل حتى من الكعبة اجماعا كما قاله ابن  
عساکر والقاضي عياض وغيرهما قيل قال جمع انها افضل حتى من العرش وهو ظاهر جلي يدل له ان  
مدفن الشخص هو الذي خلق منه قال ابن عباس اصل طينته صلى الله عليه وسلم من مرة الارض بمكة  
قال بعضهم وقيل ايدان بانها التي اجابوا عن الارض قوله تعالي ايتيا طوعا وكرها لان الارض كلها  
انما دحيت من موضع الكعبة فان قيل مدفن الانسان يكون ترنته الي مكان طينته التي خلق منها  
وهو علي الله عليه وسلم مدفن بالمدينة الشريفة فالجواب ان ما نقله العلماء ان لما توج عند وقوع  
الطوفان حتى القى تلك الطينة الي ذلك الموضع من المدينة الشريفة قال الحافظ بن حجر قيل وسبب  
تفضيل البقعة التي ضمت اعضاءه الشريفة انه روي ان المرء يدفن في البقعة التي اخذ منها ترابه

قوله ولو اجمروا من احد الثلاثة سن له ان يجعل بينه وبين الحرم بطن واحد ثم جزم قوله ويلزمه الخروج الى الحل



عند ما خلق رواد ابن عبد البر موقوفاً على هذا فقد روي الترمذي بن بكير ان جبريل اخذ القرب  
الذي منه خلق النبي صلى الله عليه وسلم من تراب الكعبة فرجع الفضل المذكور الى مكة ان صح ذلك انتهى  
قال ابن عبد السلام ومعني التفضيل بين مكة والمدينة ان ثواب العمل في احدهما اكثر منه في الاخرى  
وكذا التفضيل في الزمان وموضع القبر الشريف لا يمكن العمل فيه فكيف اجمعوا على تفضيله واجاب  
القرافي بان سبب التفضيل لا ينحصر في كثرة الثواب على العمل بل قد يكون التفضيل كتفضيل جدار المصحف  
على سائر الجلود فالنفضيل في ذلك للمجاورة والا فلا يكون جدار المصحف بل ولا المصحف افضل من غيره  
لغدر العمل فيه وبوبه قول النقي السبكي وقد يكون التفضيل بكثرة الثواب وقد يكون بغيره وانما  
يكن عمل فان القبر الشريف ينزل عليه من الكمالات ما تغص العقول عنه فكيف لا يكون افضل لامكانه  
وقد تكون الاعمال مضاعفة فيه باعتبار حياته صلى الله عليه وسلم وان اعماله صلى الله عليه وسلم مضاعفة  
اكثر من كل احد انتهى وكذا ان نقول تارة براد بالتفضيل مجرد شرف ذلك النبي في ذاته وتارة براد به ذلك  
مع شرف توابه فمن الاول كون المصحف افضل من غيره ونحو ذلك ومن الثاني مكة افضل من المدينة واما القبر  
الشريف والسموات ان قلنا بتفضيله على الارض وهو ما اعتمدته النووي ونقله عن الجمهور واعتمدته غيره  
ايضاً لانها لم يعص الله فيها لكن حكمي بعضهم عن الاكثرين ان الارض افضل قال بعض المتأخرين وهو  
الظاهر المتعين لحلوله صلى الله عليه وسلم فيها وخلق الانبياء منها ودفنهم فيها فيصح ان يكونا من القسم الاول  
وهو ما يوجب اليه كلام القرافي والسبكي ويصح ان يكونا من القسم الثاني والظاهر انه لا يستلزم في  
التفضيل باعتبار العمل امكانه في المحل بالفعل بل صلاحية المحل لوقوع ذلك فيه وان لم يكن بمعنى اخر  
على انه قد وقع العمل بالسماء بالفعل بالنسبة لسيدنا عيسى علي نبينا وعليه وعلى سائر الانبياء والرسل  
افضل الصلاة والسلام ويمكن وقوعه في القبر الشريف بالفعل بان يهدد من القبر والعباد بالهدد فيصح  
فيقتسب صلاحه عمل فيه او يدكر فيه مصلحة بخوضه وتكبيره فالعمل فيه حينئذ افضل منه الفصل حتى في الكعبة  
والعرش وجنات عدن ولا اشكال **قوله** وعند جماعات من العلماء حكاه ابن عبد البر عن عمر وعائش بن مسعود  
وابي الدرداء وجابر رضي الله عنهم ثم قال وهو لا اولي ان يجلدوا من جاء بعدهم **قوله** وغيرهم كما  
وعبد الرزاق وابن ماجه وابن حبان وعبد بن حميد والفضيا المقتدي والطبراني والحديث صحيح كما  
قاله الترمذي ونقله عنه المصنف وغيره **قوله** ابن عدي ابن الجهم هو المصواب وما في بعض النسخ  
به المحب الطبري من انه ابن الجهم معترض بان احمد من اصحاب الكتب الستة لم يرو له نبيا وما استدل  
به بعض المالكية من حديث الحكم الذي اخرجه في مستدركه اللطيف انهم اخرجوه من اصحاب

في حق

الي فاستكنى احب البلاد اليك فهو صوته اجماعاً كما قاله ابن عبد البر وابن دجيه ونقل ابن مهدي  
ذكر عن مالك علي انه لا دلالة فيه وخبر الطبراني المدينه خبر من مكة ضعيف بل منكر كما قاله الزهبي  
وخبر اللطيف اجعل بالمدينه ضعيف ما يمكن من البركة لا يدل على الافضل وكذا اللطيف حبيب المدينه  
كجنا مكة او اشهد وفي رواية واشهدا على الاول في ظاهره للشك واما على الثانية فلا نه بعد وجود المانع  
من سكني مكة فيكون تسليق القلوب اصحابه لبلاد بنا في قوله لغد عرفت انك احب البلاد الى الله والكرها  
على الله الذي هو صريح في افضلية مكة **قوله** علي راحته بمكة اي بالحق ورة جامعها من راي معجزة  
علي وزل تسوره وفتح المحدثين الزاي مع تشديد الواو وقال الدارقطني تصحيف لكن اعترض بان ابن  
السراج ضبطها بالوجهين وهي الرابية الصغيرة ومحلها مشهور باسفل مكة عند منارة المسجد التي تلي  
اجداد وكان عند هاسوق الحناطين ومن ثم كانت رواية الطبراني انها في شرف مكة تصحيف وانما  
صوابه سوق مكة كما صرح به رواية احمد وقيل انها بفناد امر الجيزان وقيل غير ذلك ثم قوله صلى الله  
عليه وسلم لذلك كان حين خرج من مكة في عمرة الغضبية لانه اراد الإقامة للبناء بزوجته ميمونة  
فابنت عليه قبري ذلك والغول بانته صلى الله عليه وسلم قاله حين خرج للصخرة مردود بقول الراوي علي  
راحته وهو صلى الله عليه وسلم لم يكن علي راحته وانما خرج مستخفياً كما دلت عليه الاخبار وفي رواية  
مرسله انه صلى الله عليه وسلم قال ذلك عام الفتح على الحجون ولاننا في الاحتمال انه قال ذلك على الحجون مرة  
اخرى وكذا يقال في رواية انه قال ذلك على الصفا لكنها غريبة مطعون فيها **قوله** وسينكفر في اخره مرة  
المفاضلة بينهما **قوله** والصلاة فيه افضل منها في غيره الى اخره الحديث الذي ذكره لا يقطع النزاع لان مالكا  
يقول ان معناه ان الصلاة في مسجده صلى الله عليه وسلم تغد الق صلاة في غيره الا المسجد الحرام فانها  
تغد الصلاة فيه بدون الالتفات واشرح منه بل قال ابن عبد البر انه نص فاطع للنزاع ما رواه احمد  
والبخاري وابن خزيمة برجال الصحيح صلاة في مسجدي هذا افضل من الق صلاة فيما سواه الا المسجد  
الحرام وصلاة في المسجد الحرام افضل من مائة صلاة في هذا من اذن خزيمة يعني مسجد المدينة ولغظه  
البراز الا المسجد الحرام فانه ين بد عليه بما به وفي رواية صلاة في مسجدي افضل من الق صلاة في غيره  
الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام تغد مائة الق صلاة قال ابن عبد البر حديث صحيح قال بعض  
المحدثين وصدق فيما قاله فان رجالة تغا من عبد بن حميد الي ابن الترمذي رضي الله عنهما وفي احكام  
المساجد للترمذي روي احمد والبخاري وابن حبان في صحيحه من حديث حماد بن زيد وغيره عن جيب المعلم  
عن عطاء بن ابي رباح عن عبد الله بن الترمذي رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة



في مسجد هذا افضل من الف صلاة في غيره من المساجد الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام  
افضل من الصلاة في مسجد هذا بماية الف صلاة واستناده علي شرط الشيخين لا جرم صحيحه بن عبد  
البر قال انه الحق عند التنازع وانه نص في موضع الخلاف قاطع عند من الهمم بشده ولم يقل به  
العصية ثم ذكر ان بعض الناس طعن في حبيب المعلم وبعضهم اعلم الحديث ورد ذلك بما يطول  
ذكره ثم نقل عن الذهبي انه قال استناده صالح وروي ابن عبد البر هذا الحديث باستناده اخر وقال ورجال  
استلوه علما اجمالا ولم ينوئوا ان الزبير بن كابل روي ما يوافق له انس وجابر وابو الدرداء وروي استناده  
حسن فضل الصلاة في المسجد الحرام علي غيره بماية الف صلاة وفي مسجد ي بالف صلاة وفي مسجد  
بيت المقدس بخمسة الف صلاة وصح عن عمر صلاة في المسجد الحرام افضل من مائة الف صلاة في مسجد النبي صلى  
الله عليه وسلم وورد احاديث اخر تخالف ما ذكر لكن لا يمتنع بها لضعفها واخرج الطبراني بسند صحيح  
نقلت عن الارقم وكان بدرا قال جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم اوردته الى البيت المقدس فقال وما يخبرك اليه في تخارة قلت لا ولكن احب اليه فقال صلى الله عليه وسلم صلاة  
هنا خير من الف صلاة ثم ومن ان الصلاة ثم بخمسة الف صلاة وقال بعضهم ثبت انها بالف فليكن الاول تكون  
الصلاة في المسجد النبوي بخمسة الف صلاة فيما عدا المسجد الحرام والمسجد الاقصى وعلي الثاني تكون  
بالف صلاة وخمسة الف صلاة معهما في حديث بن الزبير وغيره تكون الصلاة في المسجد الحرام بماية  
الف الف صلاة في غير المسجد المذكورين وعلي الاول تكون الصلاة في المسجد الحرام بالف صلاة في ذلك  
والضعيف في المساجد الثلاثة لا تختص بالصلاة بل تعم سائر الحسنات كما ذكره بعضهم ورواه  
الحديث الاتي في حرم مكة ثم قيل المراد بالمسجد الحرام في الحديث الكعبة وابوه المحب الطبري في  
الشمالي يلفظ الا الكعبة ورواه ابن الجوزي يلفظ الا الكعبة واما قول شيخ الاسلام  
الذي عليه النساء الا مسجد الكعبة فيعارض بقول الترمذي الذي عنده هو الا المسجد الكعبة وكان نسخة  
مختلفة وحسينه فلاحجة فيه لمعارض الشيخين ورواية ابن الجوزي يتوقف الاحتجاج بها علي صحة  
سندهما بل لو فرضت صحته امكن تأويلها بانها علي حدق مضاف وقيل مسجد الجماعة حولها وخبره  
في المجموع في باب استغفار الغفلة وفي تهذيب الاسماء واللغات وقال لا تسنوا ان الظاهر وادعي  
الطبري بان الاشارة في المستثنى منه الي مسجد الجماعة فليكن المستثنى كذلك وقيل جميع الحرم قال الترمذي  
وبه جزمنا وروي ونقله عنه النووي وقره انتهى ونقله العمري عن الشريفي العثماني ورواه  
المصنف الاتي الرابع تضعيف الاجر في الصلوات بمكة وحمل مكة علي ارادة المسجد خلاف الظاهر

لكن جعل ابن جماعة ذكره لا رابعا ويؤيده ايضا تضعيف الاصحاب عدم كراهة النقل المطلق في  
جميع الحرم مع ان حديثه فيه التخييل بالبيت وما رواه الطحاوي في طريقه عطا انه قال ان تضعيف  
في الحرم لا ينافي ذلك مسجد الحديث الذي قد مر منه اول الكتاب مع ذكر من خرج ومن جملته وحسن الحرم  
الحسنة بماية الف حسنة لكن قال المحب نقول بموجبه من ان حسنة الحرم مطلقا بماية الف لكن الصلاة  
في مسجد الجماعة تزيد علي ذلك ولهذا قال بماية صلاة في مسجد ي ولم يقل بماية حسنة وصلاة في مسجد  
صلي الله عليه وسلم بعشر حسنات فيكون الصلاة فيه بعشرة الاف حسنة ويكون في المسجد الحرام بماية الف  
الف حسنة وعلي هذا تكون حسنة الحرم بماية الف حسنة والمسجد الحرام بالف الف حسنة ويخفى بعض  
بعض اوكون ذلك مخفيا بالصلاة لحاصته فيها انتهى وكأنه لم يطلع علي ما قدمته او لم يستخضره والا  
لحسنات الحرم والصلاة فيه تزيد علي ما ذكر بكثير كما يعلم بنا مل مما مر ثم علامه صوب في ان محل الخلاف  
انما هو في مضاعفة الصلاة المضاعفة المذكورة واما المضاعف بماية الف فانها عامة في جميع الحرم  
قطعا وهو حسن بالغ وعليه يدل الحديث السابق اول الكتاب وبه قال الحسن البصري كما مر ثم ايضا  
وسياي نقل ذلك عنه في كلامه المصنف **باب** قال بعضهم صلاة واحدة جماعة بالمسجد الحرام  
تفضل ثواب من صلي ببلده ثم ادعي عمر نوح علي نبينا وعليه وعلي سائر الانبياء افضل الصلاة  
والسلام بنحو الضعيف قال فان انضمت لك انواع اخر من الكمالات عجز الحساب عن حصر ثوابه  
وبه مع ما قررته يعلم رد قول النقاش حسبت الصلاة بالمسجد الحرام فبلغت صلاة واحدة  
به عمر خمسة وخمسين سنة وستة اشهر وعشرين ليلة انتهى علي انه يوهم محذور اخر  
وهو ان صلاة بالمسجد الحرام تجزي عن ذلك ان كان في المدينة وهو خلاف الاجماع هذا وكون  
المضاعف في مسجد مكة والمدينة مع الغرض والنقل لا ينافي تفضيل النقل في البيت للحديث  
فيه خلافا لبعض المناخرين لان المفضل قد يكون له منزلة علي ان في الاتباع ما يوجب علي المضاعف  
كما مر اول الكتاب **قوله** واختلف العلماء في الطواف الي اخره سكت هنا في المجموع علي كلامنا وروى  
وكانه لا يكتفى بما قدمته في الصلاة من ان المشهور ان الصلاة افضل عبادات البدن ومن ثم تقيد  
في الروضة بان ظاهر عبارة جماعة خلافه ثم قال ولا يشك هذا وتعالى الطواف صلاة لانها عند الاطلاق  
لا تشترط اليه وهذه اقوي في الدليل انتهى اي لان ادلة تفضيلها صحيحة **قوله** لانها الي اخره  
بره علي من قال ان ما دل علي تفضيلها دل علي تفضيلها لحديث الطواف بالبيت صلاة ووجه الرد  
ان الحديث لا يدل فيه من مقدس اي كالصلاة والمماثلة لا تقتضي التماثل في كل وجه فليعلم ان



فلا هو كلام الاصحاب وصريح كلام المصنف وتبعه اكثر المتأخرين ان الصلاة افضل وهو كذا  
لكن وافق لما ورد في الكلبيا الرازي صاحب امام الحرمين وابن عبد السلام واستدلوا بحديث الكرمي  
السما على الله الذين بطوفون حول عرشه والكرم سكان الارض على الله الذين بطوفون حول عرشه  
وهو حديث غريب ولا يخفى فيه وحديث ان الله ينزل في كل يوم وليلة ما يرحمه الحديث ولا يخفى فيه  
ايضا لانه ضعيف كما جزم به ابن جماعة وغيره بل قال ابو حاتم انه منكر ورد قول الحافظ المنذري في  
الغريبي رواه البيهقي باسناد حسن بانكار الحافظ ابن حجر علي من حسنه لكن جميع من جاء بعده له طرق  
قبل لعله يفي بها الى الحسن وعليه تسليم انه حسن فلا دلالة فيه ايضا لان المقصود قد يتحقق  
بل من اياها منها الغاضل كما هو مشهور وقول القاضي ان الحج افضل من الصلاة ضعيف ايضا وعليه تسليم  
فلا يقتضي انه موافق لما ورد لان الافضل اذ كانه ليس هو الطواف بل الوقوف خلفه فالابن عبد  
السلام كما مر ولا يلزم من كونه تحية البيت الافضل والصلاة تحية المسجد والمقصود بفضله  
لانه ما اختص به ولم يوجد الا حوله ناسب ان يكون تحيته لا لكونه افضل منها واختار المحب الطوسي  
متأخرين وهو مذهب مالك والرازي حقيقه ما ذكره المصنف عن ابن عباس وغيره بعد ان قال ان ظاهر  
المذهب تفضيل الصلاة وقد يورد اخبار ما رواه العاكهي وابو ذر من حيث كان احب العمل الى النبي  
صلي الله عليه وسلم اذ اقدم مكة الطواف بالبيت ويحاج بانه محمول على طواف الغدوم فترفعه القصد  
بقوله اذ اقدم فليس ذلك خلافا للظاهر ويدل لذلك ايضا انه لم يحفظ عنه صلي الله عليه وسلم الا ان  
من طواف التطوع اكثر ما حفظ عنه من اثار الصلاة في **تيسره** لما ارا احد اصرح بمعنى كون السنين للطاقين  
والتي يتجه فيه اخذ من قول الامتثال بالجمع المحال بال للعموم حيث لا عهد وانما مدلوله العام كلبه  
اي محكوم فيها على كل فرد فرد فهو متضمن لقلتها باستقله بعد افراد العام وجنبه فمعناه ان كلا  
من الطائفتين في كل يوم وليلة يحصل له السنون ولا يلزم عليه اسنوا الطابق قليلا وكثيرا لانما  
هذا الاسنوا ان العدد يفرق بينهما في مقدار كل من السنين فسنون من طواف قليل بقدر كل  
منها قليل بحسب عمله ومن طواف كثير كل منها اعلى من كل من تلك بحسب التفاوت بين العاملين  
ونظيره من ادر صلاة الجماعة من اولها ومن ادرها من اخرها فلكلهم سبع وعشرون لكنها في حق من  
ادرها من اولها اكمل واكبر قدرا من ادرها بعد ذلك وهكذا اكل لاحق بالنسبة لسابق ذلك الحال  
في الاربعين للمصلين وفي العشرتين للتأخرين فان قلت بحتم ان المراد للطائفتين في جملة كل يوم  
وليلة محمول ثم نزع عنهما كل واحدة من السنين بحسب تفاوت اعمالهما قلت بحتم ذلك لكنه

يرجع للاول لان خلاصه هذا حصل له من كل من السنين فهو كمن حصل له السنون من غير  
هذا التوزيع وجنبه هذا غير الاول فتأمل **قوله** لا يقبل مقام ابراهيم لا يعارضه ما ورد في فضله  
من كونه هو والحج الاسود باقوتين من لواقيت الحجة ولولا ان طمس نورهما في رواية لولا ما فيها  
من خطا يابني ادم لاصاء ما بين المشرق والمغرب وما سهاها من ذي عاذه ولا سقى الاستغنى وغير  
ذلك لان التخييل والاستسلام مرعبان مطلوبتان في الحج الاسود بالنص فلا شينان لغيره الا ان  
كذلك لان العلة في مشروعيتهما فيه لم يتضح حتى يتأني القياس وعليه تسليم ايضا حقا في وجوده في  
المقام بخلاف الركن الباقين فانه ورد فيه بعض ما ورد في الحج فدل على ان بينهما حقا فصح قياسه  
عليه في بعض الاحكام التي تقدمت ووضع ابن عمر رضي الله عنهما يده على مقعد صلي الله عليه وسلم  
من المنبر ثم وضعها على وجهه لادليل فيه لمشرعية مثله هنا كما هو ظاهر على ان ذلك مذهب صحابي  
وليس تقيله اولي من قول الحنفية يستحب تقبيل عتبة باب الكعبة عند الوداع لتوقفه على قولهم بالقياس  
او الاستحسان في مثل ذلك ونحن لا نقول به على ان تقبيل الاستحباب بالوداع من ما يدل على منع الحاق  
الكعبة بهما يورد ما ذكرته ما رواه الازري عن قتادة انما امر وان يصلوا عنده ولم يوردوا بسجدة  
ولقد تكلف هذه الامة تنبها ما تكلفه الامم قبلها قال واغذ ذكر لنا بعض من راي اي اصابعه فالت  
هذه الامة تسجوها حتى اخلوق ولذا ذكره احمد تقيله وسسه باليد وسبي مقام ابراهيم الذي  
قام عليه حين بنى الكعبة او حين اذن في الناس بالحج او حين غسلت زوجه ابنا اسما عجل راسه حين  
جاء سبيل الله اقول اولها لابن عباس وسعيد بن جبور وغيرهما قيل ولا مانع من وقوفه عليه في الاحوال  
الثلاثة **قوله** وقد جات اثار كثيرة في فضل النظر اليها اي واحاديث فمن ذلك قوله صلي الله عليه  
وسلم النظر الى البيت عبادة اخرج ابن الجوزي وقوله كما في رسالة الحسن البصري ومن نظر الى البيت  
ايانا واحتملنا باغفره ما تقدم من ذنبه وما تأخر وحشر يوم القيامة في الامنين وقوله كما فيها ايضا  
من نظر الى البيت نظرة من غير طواف ولا اقاضة كان عند الله عز وجل افضل من عبادة سنة بغير  
مكة صابما وقايما راعيا وساجدا واخرج الازري عن ابن المسيب من نظر الى الكعبة اياما وتصل بقا  
خرج من الخطايا كيوم ولدت امه وابن الجوزي عن ابن الصايب والجندي عن ابن المسيب من نظر الى الكعبة  
ايانا وتصل بقا ثبات عند الذنوب كما يتحاش الورق من النجس **قوله** ودخول البيت يشكك عليه  
ما صرح عن عائشة رضي الله عنها انه صلي الله عليه وسلم خرج من عند هاشم راجع خيافا فقال  
ان دخلت الكعبة ولو استقبلت من امرئ ما استقبلت ما دخلتها ابني احاف ان اكون شفتت علي



امتنى انتهى ولا اشكال اذ لا دلالة فيه على الكراهة بل دخوله دليل على ندبه وتنبيه - بحمد قد  
علمته بالخشية المشقة على امتنه وذلك لا يرفع حكم الاستنجاب وقال المحب الطبري وطريقا  
وقت دخوله للحاج لكن صرح الجليلي بانه قبل طواف الوداع قال الزركشي وكان وجهه انه لو فعله  
بعده لا يحتاج الا ما دونه انتهى وكان المراد يكون وقته ذلك انه بالنسبة لآخر مرات الدخول  
فالمتدوب له دخوله كما تبين له وانما مطلقا انه لا فرق في ندب دخوله بين المرأة والرجل ولو  
من المحرمات والمكسرات **قوله** حافيا اي فيكون المستعمل ولا يسن الخف من غير ضرورة دخوله والخف  
ما لك به زاجر النبي صلى الله عليه وسلم دون داخل الحجر والقباس ان ما فيه من البيت كذلك **قوله** والافضل  
ان يعقد مصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم ظاهر رواية الشيخين انه صلي مستقبل الجدار المقابل  
للدياب وهو الظاهر وان تشكك فيه بعضهم وكان يصلي في ذلك المجل الى الجهات الاربع وحده  
الزركشي بانه اذا توجي الجنة التي يستقبلها الداخل وجعلها على حاجبه اليمن وجعل بينه وبين الجدار  
ثلاثة اذرع ووقف على الرخامة المحرور في موقفه صلى الله عليه وسلم انتهى وهذا باعتبار زمانه  
واملا ان يجعل ظهره للباب ويجعل بينه وبين الجدار المقابل له نحو ثلاثة اذرع قال الجليلي ومن ان  
يجز ساجدا اذا دخل قبله الجرح المصنف بجبا الكعبة ثم يقعد ويدعو فيصلي ركعتين ثم يقوم بغير  
ثم ياتي ما استقبل من الكعبة فيضع وجهه عليه ويدعو ويستغفر وياتي بواجب البيت فيدعو ويستغفر  
قال الزركشي وكان هذا السجود للشكر اي على نعمة دخوله البيت انتهى وفيه نظر لان النعمة التي شرع السجود  
لها ان تكون من النعم الظاهرة التي تاتي الشخص من حيث لا يحتسب وهذه ليست كذلك اذ يمكنه دخول البيت  
كل وقت بدخوله بعضه الذي في الحجر وعلى تسليم ان دخوله الكعبة افضل فهو منزه عن معهود في كثير من  
الافات في السنة فليس فيه اتيان من حيث لا يحتسب الا قرب بنا كلام الجليلي على ما اختاره جمع من  
الدليل لان جهة المذهب وصرح به بعض المتأخرين بن ابي سبيح الثلاثة من انه يستشرع القربة  
الى الله تعالى بالسجود من غير سبب وبوجه ان هذا السجود جاني رواية لا احمد برجال ثقات والاصل  
ان هذا السجود لا ياتي على مقتضى المذهب بل على قياس المختار المذكور وفي مع ابن زافع عن شعبة الجي  
انه صلي الله عليه وسلم صلي بين العمودين ركعتين ثم الصف بها ظهره وبطنه واخذ منه الزين العراقي  
ان ذلك سنة ولا ياتي فيه ما في رواية اخري من انه صلي الله عليه وسلم قام الى ما بين يديه من البيت  
فوضع صدره عليه وحده لان تلك فيها زيادة فقول غير ما يكره الصاق الظهر بها ينبغي حمله على  
عبي هذا المحل الوارد فيه ذلك وقياس خارجها على داخلها في ذلك كله غير بعيد **قوله** ويدعوا في

ظاهرة انه ياتي بواجبها قبل عواضها وهو ما صرح به الجليلي وقضية كلام الزركشي انه لا يستني بها  
بل يجوز وهو محله وجهه وصدقه وبه اليه كل من ارشاه الاربعه ويكره ويهمل ويدعو وميل الكلام  
ابن الرفعة الى الاول فانه قال ويكره في دعائه في حوائده من الدعوات والمشتوع **قوله** ولا يستقبل  
بالنظر الى ما يليه الى اخره بخلافه ما صرح به الجليلي من انه يتدب ان لا يرفع بصره الى سقف البيت  
والخبر الذي رواه المصنف في ذلك رواه ابن المنذر والحاكم وصححه قال الجليلي وكسفته ارضه تعظيما  
له وجبا منه وظاهر احتيا من كلامه عابشه المذكور ان الكلام في غير محل سجوده وشبهه قال الماوردي  
ولا بد حمله الا تايبا منيبا قد اقلع من عصيانه واخلص طاعته وقال الزركشي في ارشاده من اجب  
دخوله فليدخل بعد ق اخلاص محبة الله تعالى وتعظيمها له بالخشوع والاستكانة والخصوع حافيا  
حاسرا باعتبار اعباد الكرام مستغفرا داعيا منضرا عما انتهى قال الزركشي وقوله حاسرا فيه نظر لغير المحرم  
ولم ينقل ذلك عن احمد من السلف **قوله** ليجذر كل الحذر الى اخره ما ذكره من الامر بين الباطلين قد ازيل  
من الكعبة والله الحمد **قوله** يستحب صلاة النافلة في البيت ليس بظاهرة انها افضل منه في بيته كما نوه  
واما يكون ظاهره ذلك ولو قال انها في البيت افضل كعبارة الروضة اذ هي قال اصحابنا النقل فيها افضل  
منه خارجها لكن قال الاستوي ينبغي تاويل قوله خارجها على المسجد حولها لا البيوت لان النقل منها  
افضل منه بالمسجد حتى مسجد المدينة فخا في المجموع فمسجد مكة اولى منه بذلك لان حرمة المدينة  
ليس كمسجدها في المنفعة عند مجلات حرمة مكة على ما مر عنه انتهى وما ذكره من حجه وجوب عليه الغز  
ابن جماعة قال وان قلنا ان المنفعة تختص بالمسجد الحديث المتفق على صحته افضل الصلاة صلاة المدا  
في بيته لا المكتوبة لا يقال في كل مزية وهي البعد عن الربا في البيت ومزيد الحضور والخشوع في الكعبة  
مع المنفعة اجمالا لاننا نقول الاول اولى لان الربا يبطل ثواب العبادة قطعاً بخلاف عدم الحضور فاعتنا الشارع  
بتلك اشد ولا ياتي ما ذكرناه ما روي من قوله صلى الله عليه وسلم من دخل البيت فصلي فيه دخل في حسنة  
وخارج من سيئة مغفورا له ولا قول الشافعي لاموضع افضل ولا اظهر للصلاة من الكعبة اما الاول فلان  
الحديث المذكور لا دلالة فيه فان الذي حسن سنده مع ما فيه من الغرابة ليس فيه نصي واما الثاني فقد  
علم من قواعد الشافعي ان مراده بالصلاة الغرض على تفصيل بآتي فيه **قوله** واما القرينة التي اخره  
حد في التقييد بالكثره فيما ياتي وفي الروضة ومراده اخذها في المجموع ان الجماعة ان قلت في البيت  
وكثر في المسجد كانت الصلاة في المسجد افضل لان الصلاة منه في البيت افضل منها مع الجماعة  
في المسجد فالصحيح في قوله وان كان لا يبرجوها عابدا على مطلق الجماعة لا يقيد بالكثره وفي المجموع

مسألة في الصلاة في البيت



لوصاف على الجميع فصلاة الجميع خارجها افضل ونظر فيه الركني قال يستحب اقامة الجماعة فيها  
وتقف البقية خارجها لان الجميع مسجد ورد بان الشافعي كره للامام الصلاة فيها وعلمه بعلوه  
على المومنين وبان اكثرهم لا يرفه فتحكي عليهم افعاله فلا يمكنهم متابعتة وقد يجاب بانه نص في الام  
عليه ان محل تكراهه على الامام هو على الامام وعكسه بلا حاجة في غير المسجد واعتمده الولي العراقي  
وغيره بناء على ما فهموه ومن كلام الامروية بعتهم سبيل قبل روية كلامها لكن لما رايته علمت انه لا يدل  
لما فهموه وقد بينت ذلك قبل صلاة للمسا من شرح النعيم وايضا فحمل الكراهة ان يكون لغیر حاجة  
وتخصيل فضل الصلاة فيها حاجة بلا شك وانما لم يرد عوفون مالك واحمد بطلان الغرض بالكعبة  
وقول ابن جزي بطلان النفل فيها ايضا لما في المجموع وغيره من ان شرط استحباب الخروج من الحلاق  
ان لا يجال في سنة صحيحة والا كما هنا فانه صحيح انه صلى الله عليه وسلم صلى بها النفل فلا حرج منه له وانزع  
فيه الركني بانه واضح في النافذة لمجي السنة بها دون الغرض بنية والقياس مع المخالف لان باب النفل  
اوسع فالخلاف في الغرض محتمل ورد بان محل كوف النفل او مع انما هو في السفر اما في الحضر فلا يستلزم  
في الغرض والنفل متخذ اتفاقا ويرد بان الواضح ان النفل يتسامح فيه ما لا يتسامح في الغرض فلا يصح  
قياس الغرض عليه وان اخذنا فيما ذكر لانها يفتقران في وجوه اخر كسقوط القيام وكذا الطلوع في  
الاعتدال والجلوس بين المسجد وبين علي ما في بعض كتب التوروي وغير ذلك ومع هذا لا يفتقران لان  
من قال تنظيره في الاستقبال انه خالف سنة صحيحة ويؤيد عدم ايضاح القياس ان البيهقي عدل عنه  
واجتمع على صحة الغرض داخلها لعموم حديث جعلت لي الارض مسجدا او طهورا فاما رجل اخر كراهة الصلاة  
فليصل **قوله** دخول الحجر الى اخره هو ما ذكره الاصحاب ولا ينافيه الجلي من لم يكنه دخول البيت  
وصلي فيه لانه محمول على ناكثه جنيته **قوله** فاذا خرج زال اعتكافه اي ان لم يكن عاكفا على العود  
في حال خروجه ولم ينو مدة معينة وخرج لغرض حاجة والام يجتمع لبيته عند الدخول على تفصيل ذكره  
في باب اعرضت عنه لملوله **قوله** ثبت في صحيح مسلم الى اخره شئني على ذلك في المجموع ايضا وتبعه السبكي  
واعترض بان قوله وشفا سقم ليس في مسلم وانما رواه الطبراني والبخاري وابوداود والطيالسي ورجالهم  
الصحيح ويجاب بان الظاهر انها في بعض نسخ مسلم فان البيهقي نقلها عنه ايضا **قوله** وروى في جليل  
قد اكثره المحدثين في هذا الحديث والذي استقر عليه امر محققهم انه حديث حسن او صحيح **قوله** في  
انه باطل وابن الجوزي انه موضوع مردود وقد روي في الجوزي نفسه عن سفيان انه سئل عنه  
نقال صحيح وقد شربه جماعة من العلماء لمطالب فمالوها **قوله** اي ينهى زاده غير ويكره نفسه عليه

ذلك خبر ابن ماجة اية ما بيننا وبين المنافقين انه لا يتصلعون من ما رز من **قوله** فاذا فرغ حمد الله  
تعالى اي اذا فرغ من كل مرة من المرات الثلاث اذ بين ان يستعمل اول كل مرة ويجد اخرها وسين ان  
يصيب على راسه منها ويغسل وجهه وصدره قاله الماوردي وان يشرب منها حالسا ولا يعارضه شربه  
صلى الله عليه وسلم منها قايما لانه كان لا يزد حرام الناس قال الركني والعراقي والنظر في بير من عبادة خط  
الاورار والخطايا ويجتاز له النظر فيها ثلاثا ويستحب ان يسمى الله وينزع بالذلول الذي يلي الركن **قوله**  
واخره ابن ابي وهم اكثر العلماء ومنهم الشافعي وصاحب ابي حنيفة رضي الله عنهم **قوله** فان الذنب الى اخره  
اي لكلام عمر رضي الله عنه الا في بل قال مجاهد ان الشية تضاعف بها كما تضاعف الحسنة وسئل احمد  
هل تكتب السببة اكثر من واحدة فقال لا الا بركة التعظيم البلدي وظاهر كلام مجاهد ان السببة  
تبلغ في التعظيم مبلغ الحسنة وهو ما ية الف **قوله** خلايق لا يحصون الى اخره عد الطبري في الصحابة  
الذين جاؤوا بها اربعة وخمسين ومن الذين ماتوا بها نحو ستين عشر قال وجاؤوا بها من كبار التابعين وهم  
غير وبلغ من تعظيم بعضهم انه كان لا يقضي حاجته في الحرم **قوله** اعز علي اي اشد واحصب  
**قوله** ثمانية عشر عبر الطبري بتسعة عشر وعده ما ذكره المصنف وذكر ان الذي جعل المولد مسجد  
الخير ان سمة المهدي لما حجت وانه كان بيد عقيل ثم ورثته الي ان اشتراه اخو الحاج  
فادخله في داره وذكر هو وغيره ان افضل موضع بمكة بعد المسجد الحرام بيت خديجة رضي الله  
عنها وان من تلك الحال الماثورة المسجد المعروف اليوم بمسجد الراية يقال انه صلى الله عليه وسلم  
صلى فيه ومنها باعلي مكة مسجد الجن والبيعة طاروي انهم يابغوا النبي صلى الله عليه وسلم فيه وفيه  
مسجد الشجرة مقابله لما روي انه صلى الله عليه وسلم عاش شجرة ثم قايلت لحد الارض حتى رقت  
بين يديه ثم امرها فحجبت ومسجد عند سوق الغنم روي انه بايع الناس عنده يوم الفتح  
ومسجد باجيا دبه محل سبلي لمنك لما قبل انه صلى الله عليه وسلم انكأ ثم ومسجد علي ابي قيس بسبي  
مسجد ابراهيم ومسجد بني طوي نزل به صلى الله عليه وسلم حين اعتمر وحين حج تحت الشجرة ومسجد عقبة  
مني بايع النبي صلى الله عليه وسلم الانصار عنده ومسجد الجعران حيث امر صلى الله عليه وسلم برفع  
ومسجد الكيش بمني حيث قدب الفايح ثم يكش من الجنة ومسجد عن بياني الموقف بعرفة وهو غير  
محملي الا بامر ومسجد الحيف وغار المرسلات عنده ومرور به علي ذلك دار ابي بكر رضي الله عنه بالمثل  
مكة وهو المسمي لان يداء الهجر لانه صلى الله عليه وسلم هاجر منها وهو ابو بكر وكان يتردد اليه فيها

مطلع الساجد الى مكة شرفها السبع



كتبت بل كل يوم كما ذكره ابن اسحاق وغيره ومولد سيدنا علي وهو اليوم من مشهور **قوله** وذكر  
الاثر في انه لا خلاف فيه فيه رما قيل انه ولد بالدار التي عند الصفا او بالدار التي غير المعنى وقيل  
**قوله** وهذا الطواف واجب الى اخره يستثنى منه نحو المختارة كما يأتي **قوله** لزمه دخول مكة لطواف  
الوداع اي بعد نغره وان كاف طواف قبل عودته من مكة الى منى كما في المجموع خلافا للحج الطبري وغيره  
ولو اخر طواف الافاضة الى نغره من منى ثم فعله واراد السفر عقبه لم يلف عن طواف الوداع كما ذكره  
الرافعي ومروانه لا يجب الا على من فارق مكة غير محرر عبي كلامه فيه **قوله** ولا دم عليها لتركه الحق  
بها البلقيني المتخيرة وخالفه غيره وعبارة الروابي بطواف الوداع فان لم يفعل فلا دم الاصل وتكمل  
ان يجب الاحتياط فالبلقيني رجع الاول والا ذري قال الثاني هو قضية الاخذ في امرها بالاحتياط  
واجب عادة الصلاة والاوجه عندي الاول لان الاصل براءة الذمة من الاموال ونواياها فلا خلاف  
في الصلاة فان علم ان ذمتها انتقلت بها بيقيننا ونشككنا في ان ما انت به مسقط امر لا فالزمتها عادة  
علي مارحمة الشيخان رجحوا ان لا اعادة ثم قول الروابي بطواف ظاهره الوجوب سواء قلنا بوجوب  
الدم ام بغيره وله وجه اذ هي في العبادات كظاهر ولا ينافيه سقوط الدم على القول به لانه  
لمعنى اخر كما تقول ولا يقال يمنع على المتخيرة المكة بالمسجد تليف تومر بالطواف لانا نقول يستثنى  
من ذلك طواف الغرض ومنه طواف الوداع ولورات دما فنفت بلا ووداع ثم جاوزت خمسة عشر يوما  
نظر لمردها فان وقع نغرها في حال حبسها فلا شيء او في حال طهرها نغرها دم والحق المحج العبد  
بالحايبين الحايض من طالم او فوت رفعة او غيره وهو معص وخو قال الزركشي كالاذري في  
ان يلزمه دم لان منع الحايض من المسجد عزمة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر اذ لا يلزم من  
جواز النفر ترك الدم الا ترى بان من جاوزت خمسة عشر يلزمها في بعض احوالها وان جاز لها النفر  
ثم رايته بعضهم اشارة بتأبيده بذلك ثم ما فرقا به يقتضي انه لو وجب عليه ترك الطواف لمخوف  
علي نفس او بضع لادم عليه وهو متفاس والذي يظهر ان مجرد الوضوء هنا ليست عذر الا ان  
الطواف لا بد له وان ما مر من اعدا ترك المبيت بني وما الحقته بها ياتي ههنا قال الاذري ولا  
يبعد ان يلحق بالحايض من به نحو جراحة لا يمكنه دخول المسجد معها والاستنبه ان فلو لمه الدم  
انتهى وفيه نظر وفرقة السابق صريح في بركه لان منعه من المسجد عزمة ايضا كما الحايض في  
انه مثلها في جواز النفر وعدمه ومنه ومن الدم **قوله** فان مكث بعده بغير عذر اي اخره غير

مع ان  
كثيرا

في اصل الروضة ومقتضاه ان المكث مكرها او مخوف على نحو مال لا يجوز الاعادة لعذره وهو كذلك  
فما رجع الزركشي في الاكراه قالوا وان طال مكثه وهو يريد ما رجعته فيما ياتي وكالاكراه فقلده  
والحق به الاذري من اعني عليه او من قبل طوافه **قوله** كثر الزاد بلا مكث اي قبل نغره او بعده  
اما الاحتياج اليه اذ احتج في نغره لمكث او نغره عن طريقه فلا يضر وان طال على الاوجه ومن  
الحاجة فيها بظهره حتى سعه وجودته ونحوه كما انقيد بما اذا كان يستثنى الزاد في طريقه وجه  
ضعيف او محمول ما اذا خرج بلا عذر **قوله** ومثله الرجل الى اخره ظاهره انه لا يضر الاشتغال به وان  
طال مكثه كما لو كثرت احواله وطال مكثه لاجل شدة ما وهو ظاهر للحاجة فقول الاذري لو كان له  
انقال كثيرة واحتج في شدة ما التفت بومرو احتج لوداعه ان فيه نظر لان الحمل على ما اذا كان  
يسهل عليه الطواف بعد شدة ما اذ لا ضرورة الى تقديمه عليه مع فحش طول زمنه **قوله** اختلف اصحابنا  
اي اخره المعتمد عنده في غير هذا الكتاب ايضا ونسبته الى المحققين ما قاله الرافعي تبعا للبعوي في شرح  
السنة فالاعتراض بان ما نقله عنه ليس في التهذيب مدفوع والمقول والقول وغيرهم من انه ليس  
من الناسك بل هو عبادة مستقلة قال لانغظيها الحرم ولا تغاظر عليا فان اصل الاقامة بمكة لا يوم ربه  
ولو كان نسكا لا مربة وتنبهها لاقتضاء خروجه الوداع باقتضاء دخوله الاحرام لكن قوي السبكي  
قول الغزالي كما ما به انه منها فيختص بمصير الحاريج من ذوي النسك الحج او العمرة واطال في بيانه  
وكذا الاسفوي والاذري والزركشي وغيرهم ورد قولها ولو كان الي اخره بانه انما شرع للمفارقة  
ولم توجه بان التشبيه لو صح لوجب اوندبا وليس كذلك فان الوداع واجب والاحرام مندوب  
وبعد بان شرعه للمفارقة ويدل على انه لا يغلط الحرم وهو ما قاله وبان المشاهدة تكفي في  
مطلق الطلب على ان الاحرام واجب على مريد النسك كما مر ونعير المصنف بالحج يشمل العمرة  
تجوز اذ هي مثله فيما ذكره كما يعلم من كلام الامام السابق وافهم قوله ان مسافة تقصر  
لها الصلاة انه لا يجب على من فارق لدونها لكن صرح في المجموع بوجوبه على من فارق مكة ولو لدونها  
وهو محمول كما قاله السبكي وغيره علي من اراد الخروج لمنزله او محل يقيم فيه اي المنوطن اما  
لخرج لغير مسافة القصر ولو لو طلة بنية العزم على العود اليها فلا يجب عليه وداع لكنه يسن له  
نظير ما مر في المتن حين اذ اراد الخروج للحج فانه يسن لهم كما في المجموع وهو مريد للحج المذكور  
ويؤيده ايضا انه نقل الوجوب فيما دون مسافة القصر عن البيان والذي فيه التفصيل السابق وعلي  
سليم ما في المجموع فاستثنى منه المتمتع بخرج الى عرفه والمعتزم بخرج للتعظيم وحيث سافر بلا ووداع فان



بلغ مسافة القصر استقر الدموان عاد والافاعي عموم ما في المجموع يستقر بمجاورة عمران البلد الي  
محل تقصير فيه الصلاة فيما يظهر وعلى التفصيل فان وصل محل اقامته استقر والام يستقر حتى تجاوز  
مسافة القصر ثم رابت شجنتا زكريا قال وعلى هذا ابي عدم الفرق بين الطويل والقصير لو اقام بمسرة  
وكان دون مسافة القصر لا يستقر عليه الدم الا ان ايس من عوده انتهى وفيه نظر بل القيا من ما ذكرته  
لان منزله جنيب منزل المرحلتين كما مر عن المجموع وقد نقرر انه لما اقامت بمسرة على الدموان عاد  
فكذلك هو بمنزلة ما يستقر عليه بوصوله وان عاد **قوله** فالنزاهة كما سبق بيانه اي يلصق بطنه وحده  
بجانب البيت وبسط يديه فيجعل اليمنى مما يلي الباب واليسرى مما يلي الحجر الاسود ويضع خده اليمنى  
او جهته عليه فقد روى الاول ابو داود والثاني احمد كلاهما عن فعله صلى الله عليه وسلم **قوله**  
والافاعي الان الافاعي ضم الميم مع تشديد النون وضمها او فتحها او كسرهما ما قالوه في مد ويجوز كسرها  
مع فتح النون المحفظة او كسرها وقوله ان اذلت لي بقضاء حاجتي ويصح ان تكون ان بمعنى اذ اي لا ذلك  
لي فيه بعد فراغ نسكي وقوله غير منصوب على الحال وقوله العصمة اي الحفظ ثم هذا العالم به من قوله  
لكن روى الطبراني عن عبد الرزاق نحوه وقال الحليمي جات ادعية في ذلك عن جماعة من السلف ولا  
يؤثر الاشتغال به وان طال في طواف الوداع لانه من سنته التابعة له **قوله** فقد قال ابو عبد الله  
الزبيرى الى اخره المعتقد الذي صوبه في المجموع ما قاله هنا اخر اخلاق ما اقتضاها ظاهر عبارة  
الروضة واصلا من اعتماد الالتفات كما لم تكن ومثني عليه في الاحياء وظاهر صنيع ما هنا في الروضة  
ان الزبيرى يقول انه يمشي الفقير لكن قال الزكريا والاذرعي يجب اتحادهما مع ما بعدهما من القائه  
كما لم تكن لان المنقول عنه في التامل وغيره انه يخرج ويصره يتبع البيت وهو المراد بالالتفات اليه  
ونقله عن الحليمي ما ذكر اعترض بان لم يتعرض الا لكراهة الوقوف على باب المسجد وفيه نظر لان من  
حفظ حجة علي من لم يحفظ ومن صار الى الفقهاء الزعفراني والاستاذ الشيخ شهاب الدين السهروردي  
لا يجوز الى اخره هو ما صححه في الروضة وصر عليه السافعي في الامور والجامع الكبير في الزعفراني  
بالكراهة المنقولة في المجموع عن الكثيرين او الاكثرين من ضعف كما يدل له كتابه القاضي لها عن  
القديمر ومحمول لها على كراهة التخرير **قوله** ولا الى غيره من الحل سرد الزكريا وغيره في نقل ذلك  
من مكة الى المدينة وعكسه ورجح الزكريا المنع مطلقا جريا على ظاهر كلامهم واستثنى نقل تراب  
احتيج اليه للذات والتراب حمزة رضي الله عنه الذي يؤخذ من مسيل عنده للمصلح وكثرة صعب لهما  
لحديث ضعيف قيا ساعلي النبات ولا يثبت بذلك ما لو اضطر لنقل انية معمولة من ترابه بان لم يجد غيرها

تكم

وحديث تعدي يا خراج حرم عليه استعماله ووجب عليه رده كما نقله في المجموع عن الماوردي وغيره  
وافره وان كان لا ضمان فيه وظاهره انه لا فرق بين ان يملكه بشراء او اخذ من موات امر لا هو ظاهر وعندهم تشهد  
له خلافا لقول الزكريا في الثانية بختمه ان لا يجب وقول غيره في الاولى مثل ذلك لان ملكه لو كان من موات  
لا يزيل احتراهما على انه يلزم من ذلك ان لا يجوز نقل شئ من تراب الحرم لانه اما مباح او مملوك **قوله** ويكره  
ادخال تراب الحل مشي على الكراهة في الروضة ايضا لكن قال في المجموع انفقوا على انه خلاف الاولى  
ولا يقال انه مكره لانه لم يرد فيه نهى صحيح صريح وقول صاحب البيان عن التضييع ابي اسحاق وابي حامد  
انه لا يجوز غلط انتهى وتعليقه لذلك يانه يجد لها حرمة لم تكن ربما تقتضي حرمة اخر اجها من الحرم  
لكن روى الشافعي رضي الله عنه من استند بجواز النقل بشرط ان لا يمس بها فمجلس بانها تحمل من غير الحرم اليه  
يدل على الجواز وهو واضح ويصح ان يكون مرادهم مجرد حرمة اي عند الجاهل بحالها انها من الحرم والذي  
يظهر انه حيث تنك في كونها من الحرم او الحل لا يجوز النقل لان الاصل عدم نقلها منه الى الحرم ولا يقال  
الاصل عدم الحرمة الا ان يتبين كونها من الحرم لا نقول عارضه ان الاصل فيما في الحرم حرمة نقله حتى  
يعلم ما يسوغه **قوله** ويجوز اخراجه ما من ماري بل يندب نقله تبركا للاتباع لانه صلى الله عليه وسلم  
استفاده من سهيل بن عمرو وكان يصيب على المرضى ويسقيهم منه وحسب به الحسن والحسين رضي الله عنهما  
**قوله** وهذا الذي قاله الشيخ حسن استحسنه ايضا في الروضة والمجموع ونبه الاستوى ان هذا الخاف  
لما مشي عليه كالأفعى في كتاب الوقف من تصحيح انها تباع اذ لم يبق فيها جمال وبصرف ثمنها الى المسجد اي  
الكعبة ووجهه ان ما قاله هنا اعم من ان يكون بقي فيها جمال امر لا ومن ان تصرف الى المسجد وغيره وقد  
يجاب عن الاول بحمل هذا الاطلاق على ذلك التقييد فيقال محل الخلاف هنا فيما اذا بقي فيها جمال ولا يست  
وصرف في مصالح المسجد من ما مر رابت الاذرعي حمل ما في الوقف على ما اذا كانت من وقف عليها او ملكها شخص  
لها وما هنا على ما اذا كانت من بيت المال وهو محل جيد ومن ثم غلط الاستوى في قوله بعد ان ذكر للمسئلة  
احوال احدها ان توقف عليها فامرها لا ما يبيعها وعطابان ذلك محله اذ اكسهاها من بيت المال اما اذا  
وقفت عليها فلا يتغفل جواز صرفها في غير الكعبة ثم قال الاستوى ثانيا ان يملكها مالها فليقتضاها  
نقل ما يراه وهذا الاينافي كلام الاذرعي السابق كما يظهر يادني تامل ثانيا انها ان يوقف بشئ على ان يؤخذ  
مرجعه كما في عصرنا الان فان الامام وقف على ذلك بلادا فان شرط الواقف شيئا اتبع والا فلا فان لم يقف  
الناظر تلك الكسوة فله بيعها وصرف ثمنها في كسوة اخرى وان وقفها ياتي فيها ما من من الخلاف في البيع  
رايعها وهو الواقف اليوم في هذا الوقت وهو ان الامام لم يشترط شيئا من ذلك وشرط تجديدها كل سنة

قوله لا يجوز اخراجه ما من ماري بل يندب نقله تبركا للاتباع لانه صلى الله عليه وسلم استفاده من سهيل بن عمرو وكان يصيب على المرضى ويسقيهم منه وحسب به الحسن والحسين رضي الله عنهما



اي لا حرج في ذلك والا فليطهر الانسان من القربان فيكون له بسببها عظمى لذلك  
في حدود الحرم الى اخره

مع علمه بان بني نسيبة كانوا يأخذونها كل سنة لما كانت تكسب من بيت المال فيجوز ذلك كما جرت  
عليه العادة وهو ظاهر لان العادة المطردة في زمن الواقع كسب طه **قوله** نقل عن ابن عباس وغيره ولا بأس  
الي اخره بسط النبي القاسي رحمه الله وشكر سعيه الكلام في هذا المحل وبين مسافات الحرم من مساير  
الجهات وذراع كل جهة يذراع البعد وفيه مخالفة كثيرة لما ذكره المصنف وحاصل ذلك ان جميع حدوده  
مختلف فيها بقي حده من جهة عمره اربعة اقوال الاول نحو ثمانية عشر ميلا الثاني نحو واحد عشر وعليه  
الانزقي وغيره وقول المصنف في نهديه ان الانزقي انفسه معترض الثالث تسعة الرابع سبعة  
بتقديم السنين ونسبه المصنف للاكثر من لكنه بعيد اذ خرج من هذه الجهة من جدار باب السلام الى  
العلمين الذين هما علامة لمحرم سبعة بتقديم السنين وثلاثون ذراع او مائتا ذراع وعشرة اذرع  
وسبعا ذراع يذراع البعد المذكور في باب صلاة المسافرين وقدره من ذراع القماش ذراع الاثنى ذراع  
وحينئذ فعلى القول بان الميل ثلاثة الاف ذراع وخمسمائة ذراع يكون عدة اميال عشرة اميال ونحو  
ثلاثي ميل وعلى المعتقد من ان الميل ستة الاف ذراع يكون ستة اميال ونحو خمس ميل وعلى القول بان  
اربعة الاف ذراع يكون تسعة اميال بتقديم التنا ونحو خمس ميل وعلى القول لانه الغاذر ذراع تكون ثمانية  
عشر ميلا ونحو ثلاثي ميل وعلى اعتبار المسافة من باب المعلاة التي هي خمسة وثلاثون ذراع او ثلاثة  
وثلاثون ذراعا وثلاثة اسباع ذراع بالذراع المذكور تكون الاميال على القول الاول في الميل عشرة  
ونحو خمس سبعة ميل وعلى المعتقد فيه خمسة ونحو ثلاثي ميل وعلى الثالث ثمانية ونحو ثلاثة ارباع ميل وعلى  
الرابع سبعة عشر ونحو نصف ميل وبما ذكر في بيان المسافة من باب السلام والمعلاة بالذراع المذكور  
وبيان الاقوال الاربعة في الميل وما يتفرع على كل منها باعتبار الخد يد من باب السلام والمعلاة  
يتبين ان كل واحد من الاقوال الاربعة في حد المسافة مبني على واحد من الاقوال في مسافة الميل  
ولا تعارض ذلك كون الغايلين بذلك من ان الميل ستة الاف ذراع لانهم هنا خدوا والمرحون  
وكل منهم يطلق الميل على مصطلحه فاذا نظر العقبة في كلامه قلده من غير تحقيق مراده اذ لا  
يظهر الا بالذراع ولم يبلغنا عن احد من المتأخرين في هذا المسافة انه قال **قوله** ما ذكره بعد خبره  
بالذراع فتعين بعد اذ علم خبره في تاويل ما خالفه ورح هذه الاقوال المتباينة الى تلك الاقوال  
في الميل المتباينة ايضا على ان الخد يد المذكور في الاقوال غير مراد لما علمت انا وان فسرنا  
تلك الاقوال على الاقوال في الميل لا ياتي الا اذا جعلنا ذلك تغشبا وايضا فالزيادة والنقص قد  
يكونا لشدة المد في الميل المقيس به وارتفاع الارض وانخفاضها ولاجل اعتبار المسافة

للعين والعجوة من الجنة وما وهما شفاء من السم وهي كما قال ابن الاثير ضرب من الفهر يضرب الى السواد  
قال السيد وهو هذا النوع المعروف بالمدنية بآثره والخالف عن السلف واطباق الناس على الترتيب  
به مرد فيه ما قيل من غير ذلك **الباب السابع** هذا الباب يختص الى قاعدة تجمع اطرافه فليش الى  
مهااتها فنقول وجوب الدم اما مرتب لا يجوز العدول عنه الامع العجز واما محرم يجوز العدول  
عنه مطلقا وكل منهما باعتبار بدله اما مقدار راي قدر الشرح بدله شئ محمدا ومعدول اي  
امرفيه بالتقويم والعدول الي غيره فلا يجتمع الترتيب وتخير ولا تقدير وتعديل فالحاصل اربعة  
اقسام الاول فيما يجب مرتبا مقدرا وهو ثمانية دمر التمتع والقران ونترك الاحرام من المبيقات او من حيث  
لزمه ونترك المبيت بمزدلفة والمبيت بمكة ونترك العمرة ونترك طواف القدوم ودم الغوات ونزاد  
تاسع وعاشر وهو ما لو نذر المشي فترك او عكسه على ما ياتي بيانه وحادي عشر وهو ما لو ترك  
الجمع بين الليل والنهار في وقوفه فانه يسئ له ارافة دمر مرتب مقدرا من وجهين خلافا من وجه  
كما يعلم مما ياتي في كلام المصنف ويقاس به في ذلك فيما يظهر كعني الطواف عند دخول مكة **والاحرام**  
نسك فيسئ له دمر مرتب مقدرا من وجهين وجا من القول بالوجوب فيها ومرفي بفتح ج الا بغير وما عليه  
او على المستأجر في صور كثيرة وكلها دمر ترتيب وتقدير وكذا في نذر الحلق ونذر نحو الافراد والحفا  
على ما ياتي فاختلفه وكذا الوشي ما احرمه وبذلك نرى صور هذا الامر على ما ذكره بكثير فنامله  
الثاني فيما يجب مرتبا معدلا وهو دمان دمر الجماع المقسد للحج او العمرة ودم الاحصار الثالث فيما يجب  
مخير مقدرا وهو ثمانية دمر الحلق والقلم والدهن والطيب واللبس والوعلى بعد الوطئ المقسد والوطئ  
بين القائلين ومقدومات الجماع الرابع فيما يجب مخيرا معدلا وهو دمان دمر الصيد ودم قطع الشجر  
الحرم ثم اذا تأملت ما علمت انما كان انلافا محض كاصيد يجب الدم فيه ولو على ناس وجاهل  
وما كان استمناعا او ترها كالتبس لا شيء عليه على الجاهل والغاسي وما فيه شباينة منها  
كالجماع والحلق والقلم يلحق باقواهما شيها فالجماع ملحق بالتبني والحلق والقلم ملحق بالاول **قوله**  
فان فيها ترك واجب اي وهو ترك المبيقات في احد نسكيه كما مر او ايل الكتاب قد هما دمر خبر **قوله**  
فان لم يجد الهدى الى اخره مثله ما لو وجد الثمن ولم يجد الهدى حاله الانتقال للصوم وان علم  
انه يجده قبل فتر اغنه كما في المجموع وفيه لو كان برجوه فله الصوم وهل يستحب التأخير فيه قولان  
كالنهي فان كان لم يجد هديا لم يجز تاخير الصوم لانه يتعنيق كمن عذر لما يصلي باليتم ولا يجوز  
التأخير بخلاف جزا الصيد يجوز تأخيره اذا غاب ماله لانه لا يميل التأخير انتهى وبه يعلم انه لو غاب



ماله هنا وجب عليه الصوم فوراً ولا يجوز تأخيره إلى حضوره وربما يتوهم بين قوله وهل يستحب  
التأخير وقوله لم يجوز تأخير الصوم تنافياً وجواب الحمل الأول على ما إذا انتفع وقت الصوم والثاني  
على ما إذا تنصيف ويرشد لذلك تعليقه وقيل أنه لا يجب عليه الصوم إلا  
أما إذا مر وإنه لو وجد الدم بعد الشهر في الثلاثة أو السبعة سن له دبحه ولو وجد قبل الشروع  
في الصوم أو أحرر مواسم ثم أعسر قبل الإنجاب به فالأظهر أن الاعتبار بوقت الاداء دون الوجوب  
وجنبيل فقوله المصنف لعجزه عن الثمن في الحج بيان للأصل والأقوال المناسبة أن يقول لعجزه عن الثمن وقت  
الاداء أي التأديبه أذ ليس المراد الاداء المقابل للقضاء والمراد بالموتة في قوله وموتة نسفه ما مر في  
التيه مما يشترط الغضل من دينه ولو موحلاً كما في التيه من الغطرة وظاهر كلامه  
أنه يعتبر فضله عن موتة نسفه وإن نوب الأقامة بمكة سنين ثم السفر بعدها وهو محتمل وعليه فهل  
يشترط فضله أيضاً عن موتة مدة أقامته قبل السفر سيما إذا لم يكن كسواً أو لا لأن السفر محل  
وانقطاع فسومح بمقام يحتاجه فيه بخلاف الحضر فإن الموت يتيسر فيه أكثر وعلى الثاني فهل يترك  
له موتة يوماً وليلة كالغطرة أو لا محل نظر وتامل ويغيب الآن ثم جيع الثاني وعليه فيجب أيضاً  
اعتبار يوم وليلة وهل المراد بغيبه ماله مطلق الغيبة أو إلى مسافة القصر نظير ما قالوه في أيام  
الصدقات فيه نظر والقياس غير بعيد وبالسفر السفر لوطنه أو عام حتى لو أراد السفر لتجارة أو غيرها  
كان كذلك فيه نظر وظاهر كلامهم العموم فعليه يشترط أن يكون سفر جازي أو قوله إلا أكثر من  
ثمن المثل أي وإن قللت الزيادة كما في التيه وقوله في ذلك الموضع أي والنزاهة اللذين أراد الاداء  
فيها فلا يجوز تقديمه على الإحرام بالحج هو المذهب وما في شرح مما تجادل فيه من قبل قائل  
قوله ولا في أيام التشرية هذا هو الجدل المعتقد والغدير جواز واختاره في الروضة من جهة الأول  
وطالب الجديد يخرج وقت الإحرام بغروب شمس عرفة **قوله** ويستحب أن يصوم الثلاثة قبل يوم عرفة  
إلى آخره غير مبتلئ في الروضة والمجموع وضعف فيه قول الحنابلة يجب تقديم الإحرام بالحج على السابع  
ليمكنه صوم الثلاثة في الحج وتبعه على ذلك أكثر المتأخرين وهو ظاهر سواء تحقق عدم الهدى  
أم لا خلافاً لمن توهم فرقا بينهما إذ لا يجب تحصيل سبب الوجوب ويجوز أن لا يحج في هذا العام  
فقول الأذريعي يجب لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ضعيف لأن الصوم قبل الإحرام لا يجب  
فليس هذا من قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به قوله يجب صوم الثلاثة قبل يوم النحر الذي في حق من  
قد أحرماه من سببها والإصام ما يمكنه وصار الكل أو الباقي قضاء لا يتم فيه وقد لا يتصور صوم

قوله لا يجوز تأخير الصوم

الثلاثة في الحج كما في حرمية من دلفة ومني والرمي وطواف الوداع قال البارز في فعيص صوم الثلاثة  
بعد أيام التشرية في الرمي والحبيت لأنه وقت الامكان بعد الوجوب ومن علمه يؤخذ وجوب صوم  
الثلاثة في طواف الوداع سواء تركه من تلبس بسك أم غيره عقب وصوله لمحل تغير عليه فيه  
إيجاب الدم لأنه حينئذ وقت الامكان بعد الوجوب وإن هذا هو وقت ادائه وبه أفتى البلخي فقال  
أن صومها في طواف الوداع يكون بعد وصوله لذلك المحل فإن صامها كذلك وصفت بالاداء والأقوال  
قال وكذلك لا يمكن وقوع الثلاثة فيه في الحج فتوصف بالأدائها حيث فعلت في الوقت المقدر من نظيره  
في الحج وبالغضا حيث فعلت خارجة وجعل من ذلك ما لو ترك الإحرام من اليقات في العرة فوقعه أو الثلاثة  
في حق قبل التحلل منها أو عقبه وفرقا بينها وبين الحج حيث لم يجب الصوم فيها مثله بأن التحلل فيه لا  
يحصل إلا بعد نصف ليلة النحر فهو الثلاثة فيه لا يطول به من إحرامه لأنه لا يكون الا قبل ذلك  
تخلها فإن صوم الثلاثة لو وجب إيقاعه قبل تحللها لطال عليه من الإحرام أياماً لا يجوز تخلفه  
في الحج فتقدر قياسها عليه ومن علمه يؤخذ أنه لو أحرماً ليلة عرفة وبقي بينه وبين مكة ما سبغ الثلاثة  
وجب صومها ولا يجوز تأخيرها إلى التحلل لأن الصوم حينئذ لا يطول به من الإحرام وهو  
ظاهر وسيأتي ترمياً بيان التفريق في هذا الصوم وقوله لأنه يستحب للحاج أن لا يصوم يوم  
عرفة هو المعتمد فقوله في نسخة لأنه يكره للحاج صوم يوم عرفة ضعيف **قوله** يستحب للمتعلم أي  
والفان ونحوهما من يمكنه إيقاع الثلاثة في الحج **قوله** لزمه قضاءها أي قول أن فات بغير عرفة  
والأفلا كما جئته التركشي وكلامهم في باب الحيام مصرح به وظاهر أن السفر عذر في التأخير  
وأن وجب عليه العذر كرمضان بل أولى بدله كلامه الشافعي يجب صوم الثلاثة في الحج وإن كان مسافراً  
أي على من أحرر مع بقائه من يسعهما ليغني إيقاعه في الحج بالخص وإن كان مسافراً فلا يكون السفر عذراً  
فيه بخلاف رمضان انتهى فاقهر أن كون سبب السفر ليس عذراً هنا لتعيين إيقاعها في الحج بالخص وذلك  
متفق في القضاء فكان السفر عذراً فيه أما السبعة فوقعها موضع إلى آخر العمر فلا تخيير بالتأخير قضاء ولا ياتر  
بناخيرها خلافاً لما ورد في **قوله** وأما السبعة فوقت وجوبها إلى آخره فيؤخذ منه ما في الروضة والمجموع من  
أنه إذا توطن مكة بعد فراغ حجه صام بها والاشترع من غير الأقامة كالأسوي ومن تبعه مراده  
التوطن والأقوال مشي عليه وجه ضعيف فقل أن مراد المصنف بقوله إلى الله الوصول إلى وطنه أو إلى ما غمر  
بعد الحج على توطنه وإن لم يكن به أهله ومحل ما ذكره المصنف من وقت وجوبها إذا رجع إلى أهله في طواف  
طواف الأفاضة والامتنع صيامه كما في المجموع وكان وجهه أنه محرم من الحج فيه المعنى المقصود من



رجوع الوطن وسبيل فالحق بالطواف ما اذا بقي عليه سعي او سلف والمراد بالرجوع للوطن  
الاستغفار فيه كما صرح ابن حجر والطاهران ذلك فيحصل بوصوله لاوله الذي ينقطع به سفره وترحمه  
فعلم انه لا يجوز لمن عزم على الرجوع الى وطنه صوم السبعة في طريقه ولا يمكنه وان مضت مدة  
السفر الى وطنه ومن بحث الجواز فيها فقد وهم لما الغنة اصبح كلامهم من غير مستند ونظم  
فمن لا وطن له ولا عزم على توطن محل لادامته للسفر انه طالما لم يفرق في تفصيله الا في قوله لزمه ان  
يفرق بين الثلاثة والسبعة بفطر اربعة ايام الى اخره وجه اعتبار الاربعة حرمة صومها اما الخ  
فاتفاق ولما ايام التشريق فعلى الجديد ومحل ذلك بين ينصرون فيه الثلاثة في الحج والتمتع والعمرة  
ومن فاته الحج اذ دعه انما يفعل في حجة القضا ومن جاوز الميقات مریدا الحج فهو لا الاربعة ان اخر  
بمن سبغ الثلاثة قبل يوم الفطر وصاموا بها فظاهروا وان اخر واصومها حتى رجعوا لزمهم التوبة  
بما ذكره المصنف اما ما لا ينصرون منه صوم الثلاثة الا بعد الحج او قبله كما مر فيمن لم تكن له الميقات  
والرمي وطواف الوداع والميقات في العمرة فاذا اتم الثلاث الى وطنه فان كان مكبرا لزمه التفرق  
بينها وبين السبعة باقل مكن وهو يوم فقط اذ لا سفر حتى يعتبر مذكوره وصومه لم يجب قبل يوم  
الفر اصاله حتى يعتبر الاربعة وان كان افاقا فرقا بقدر مدة السفر فقط هذا حاصل ما افق به  
البلغيني وهو ظاهري وعقل بعضه عنه او لم يفهمه فبحث ان المكي في الحال الاخير لا يفرق بشي  
ونقل عنه في الحال الاول انه يفرق بيوم ويؤخذ من كلامه ان المكي التارك لطواف الوداع حكمه حكم  
الافاق لان فيه مدة سفر كما قد مر ان الدار لما يجب عليه في تركه له يوم وصوله لمحل تفرقه فلا  
ضرورة الى اعتبار اليوم في حقه لانه انما اعتبر في حق المكي في غير ذلك لضرورة التفرق والتمكن باقل من يوم  
وهنا امكان التفرق حاصل باعتبار مدة سفره من ذلك المحل الى وطنه وهو مكة وبما ذكر يعلم ان قول بعضهم  
لا يجب على من ذكر تفرق اذا اخرج الى وطنه مكن فاته الثلاثة بعد ريس في محله وكذا ما تروى به بل اذا  
فاته بعد ريسه التفرق ايضا كما هو ظاهر من كلامهم ويدل له قول الادريجي انما وجب التفرق هنا  
دون الصلوات لانهما تعلقت بالوقت وقد فات وهذا يتعلق بالتحلل وهو الحج انتهى غاية ما يفارق  
المعذور غيره عدم الاتح وان اشتركا في ان كلا منهما قضا كما اقتضاه اطلاق قوله يخرج وقت الاداء  
بغير شمس يوم عرفة وخروج بقولي اصاله ما قد يتفق من تحلل المكي من عمرته التي ترك الاحرام بها  
مبانيها ومراغمة من صوم الثلاثة في تاسع الحجة وهذا وان لم يفرق بالاربع ايام لاها ليست  
متصلة بالعمرة من ايام عمرته قبلها فلم يعتبر في جنس التمتع المكي بل القليل في تفرقه بيوم لانه  
اقل ما يمكن وانما لم يفرق له الموالاة لان التفرق في المقيس عليه مقصور على غير العاوة في المقيس  
وحيث صام الثلاثة في حقل سفره اعتمد به ووجب مراعاة حصة المدة التي يجب التفرق بها بين

في حقل سفره اعتمد به

صومه المذكور وبين السبعة ثم قول المصنف يفطر اربعة ايام ومدة امكان السفر ليس المراد  
تغاضي مفضل بل عدم صومه في تلك المدة بنية نحو التمتع كما قالوه في تطهير يوم التشك والعبد  
خلا فامتن قال في يجب تغاضي مفضل ولو صام عشرة ولا بنية التمتع حسب له ثلاثة وبطل الباقي  
الا ان يكون جاهلا فيقع له تغلا كما قالوه فيمن احرم بالصلاة قبل وقتها جاهلا به  
قال بعضهم من اقام مكة في قايين الثلاثة والسبعة مدة السفر للمعنا الى وطنه انتهى وهو سلك  
لان ان اراد سيجو الاقامة من غير توطن لم يخرج الصوم بها على الاصح او التواطى لم يعتبر مدة  
سيرة الى وطنه اذ لا وطن له غير مكة حينئذ نعم يحتمل ان يسير بد مدة السفر لوطنه بما  
قد يسير من منى الى مكة مع جبر المنكس قيد التفرق به ان وجب الصوم بعد الحج والافطار  
وقال ايضا قال البلغيني يفرق المكي باقل ما يمكن التفرق به وهو يوم والغياض باربعة اشهر  
وليس كما اطلق تغلا ولا بحثا لما علمت من التفصيل السابق انه ان وجب قبل الحج فاربعة والافطار  
لواخر التحلل عن ايام التشريق فصامها صارت قضا وان صدق ان صومه وقع في الحج  
لان تأخير نادرا فلا يكون مراد من الآية ولا يبيح خط هدي عن منتهى موسى بهوثة ولو قبل  
فراغ الحج كسائر الديون المستقرة وكذا اصوم ثم لم يكن منه المعسر قبل موته فيصام عنه على القديم  
المعتمد او يطعم عنه لكل يوم مد فان تمكن من بعض العشرة فقسطه ويجعل يتمكن من صوم الثلاثة  
بان يخرج بالحج ليلة السابع سلبا من مرض ونحوه لا من سفر لما مر عن النبيين خلافا للامام ومن  
تبعه ومن ثم قال في المجموع ان ما قاله ضعيف واما السبعة فلا يتمكن من صومها قبل الرجوع  
الى الوطن مع مدة التفرق ان وجب وينوي بهذا الصوم صوم نحو التمتع او القران قاله في  
المجموع وظاهره وجوب النفيين وبه صرح المتولي وتبعه الغزالي لكن قال الغزالي ولو كان  
عليه صوم نذر من جهات مختلفة او كفارات لم يجب نفيين نوعه لانه كل جنس واحد وقبائه  
الوجب هنا انه يخرج بنية الصوم وهو ظاهر ويدل له قولهم يجب في الكفارات النية لا النفيين فكلام  
المجموع محمول على الاولوية وقد مر فيمن ترك حصاة او ليلة حكم ما لو لم يستاجر من صوم  
تمتع **قوله** ويستحب التتابع في صوم الثلاثة ثلثه اي ان احرم قبل السادس والانفيين التتابع لضيق  
الوقت لا لنفس التتابع **قوله** والجمع بين الليل والنهار ببعضه تقدم انه مستحب لا واجب فيكون  
دعه كذلك كما مر **قوله** فان عجز فالاصح انه كالمتمتع فيصوم ثلاثة في الحج الى اخره ما ذكره  
في صوم الثلاثة في الحج لا ينصرون الا في ترك الميقات في الحج بخلاف ما عداه لما علمته في ما ذكره

س



كما انتمتع هو المصالح ايضا في المجموع وغيره كالشر حين فما في المنهاج كاصوله تبع الجمع من انه دمر  
ترتيب ونقد بل ضعيف ولو قدر الحج ما شبا في كلب ولو بعد من انه دمر قال في الروضة وهو شفاة  
ولم يذكر له بدلا وحكي الماورد في بدله وجهين احدهما كدم التمتع والثاني كدم الحلق والوجه  
الاول لانه الاقرب الي ترك الماموس كالا حرام من المبيحات وخو او الحج راكبا فمستحب قال في الروضة  
وان قلنا الركوب افضل لانه الوفا والالزمة دمر وقال المصنف لا يشي عليه لعدوله الى الاشق  
وعلى الاول حكمه ما مر في مكسده فيما يظهر او حافيا فليس قلنا شي عليه نعم في الحفا دخول مكة او  
الحرم سنة فادانته في ان تغل والغيا من انه يلزمه دمر لذلك ويقاس به كل سنة من سنن السنة  
اذا نذر بها **قوله** في جميع احكامه السابقة سباني لانه ان وفته لا بد من الا با حرامه في الفضا  
**قوله** ويلزمه ان يتجمل اي اتفاقا قال السبكي الا رواية عن مالك قلو اراد البقاء على احرامه لم  
وان اوهم قول الراعي غلته التخلل خلافة ويجب عليه التخلل قولا كما نقله ابن الرفعة عن النضر ومرو  
العرف بينه وبين من في حج صحيح ومتني خالفه وبقي محرما الى قابل في ذلك الاحرام لم يجر به كما حكمه  
ابن المنذر عن الشافعي وما ذكره في السعي محله اذا لم يكن سعي بعد طواف القدوم واللام بعد  
كما قاله الشيخان خلافا لابن الرفعة ويحصل تحلله الاول هنا هو احد من الحلق والطواف بالبيت  
بالسعي اذ انا لا نذكر لما فاته الوقوف سقط عنه سجد الرمي وظاهر هذا المذكور في المجموع وغيره  
بل صرح به ان له تقديم ابي واحد منها من الحلق والطواف وهو متجه ولا ينافيه قوله في التخلل  
عمرة لان المراد علمها صورة الاحكام واللام يجعل تحلله الاول بواحد من الطواف والحلق ولم يكن  
له تحللان **قوله** ولا يجسد ذلك عمرة بوجوه منه انه لا بد من ينوي بها التخلل كالمحصر وهو كذلك  
سواء كان احرامه بحج واجب او تطوع فيه يجوز بالنسبة للواجب بنية بقوله في الروضة ثم من فاته  
الحج ان كان حجه فريضا فهو باق في ذمته كما كان وان كان تطوعا لزمه قضاءه كما لو افسد وفي  
وجوب الغور في انقضاء التحلق في اللعسا انتهى فافهم ان ما ياتي به من حج الغرض لا يكون قضا  
وانما اذا لم يكن الغرض عند تلبسه به قورا بيبقى على التراخي كما كان من قبل وانما يجب عليه قضا  
التطوع قورا وهو ظاهر ونقل عن النص واستشكله السبكي بقول الروضة ايضا في الافساد  
مع ان المقصود في البابين واحد يجب على مفسد الحج القضا بالاتفاق سواء كان الحج قرضا  
تطوعا ويقع القضا عن المفسد ثم قال السبكي والقضا في التطوع واجب هنا كلافاد في  
الغرض لو لم يوافيه الحاقه به الغور ولا يفيان به على الوجه الغائب والاستغناء وان لم ينفذ

استنطاقه واما البابين حجة اخرى فلا انتهى وفيه نظير بل الراجح ما في الروضة هنا من بغا الغرض  
على حاله ووجوب قضا التطوع قورا والفرق اختلاف في ما خذ البابين لان شرط الافساد ثم عدم  
الغدر وهنا تحصيل القوت ولو مع الغدر ولان التقدي في الحج واجب ولا جلد ذلك لزم منه بدنه وبطلان امره  
بغلافه هنا فلا يغيا من احدهما على الاخر لنباتينها في كثير من الاحكام فلا يقال المفقود في  
البابين واحد وانما الغور هنا في التطوع لانه اوجب على نفسه بالشروع فيه فتعيق عليه  
بخلان الغرض فانه واجب قبل شروعه فلم يغير الشرع حكمه فبقي على حاله وكلامه في المجموع  
صريح في نه جميع ما في الروضة هنا حيث نقل عن الشافعي والاصحاب ان من فاته الحج وتحلل لزمه  
القضا ثم نقل عبارة الروضة السابقة عن آخرين وقال انها توافق كلام اوليك في الحكم فتبين  
ان مراد من غير يلزم من القضا في الغرض بقاوه كما كان من نراخ او تضيق فافهم ذلك ولا تغتفر  
بخلان مروي في محرمات الاحرام ان عمرة الغار تغتفر بقوات حجه مع ما يتعلق به ومدان على الغار  
ثلاثة دما للغران وللغوات وثالث في القضا ومرو في وجوه الاحرام ان السبكي وغيره قال يكون  
بتداخل دمر التمتع والغران اذا اجتمعا فقياسهما قياسهما هنا ذلك لكنه ضعيف **قوله** فمن  
حلق الشعر الى اخره تكمل الغدينية باز الة ثلاث شعرات واطفار فاكتر او جز من ثلاثة مع اتخاذ  
الزمان والمكان وفي شعرة او طفر او بعض كل وان قل على المعتمد في التعلق عند الشئ من مد وفي  
استين من كل منها مدان ومرو في ترك مبيت ليلة تعقيد جماعة لذلك بما اذا اختار الدرمان  
اختار الصور فصور يوم او يومين او الاطعام قضا او صاعان وان غيرهم رده وانخذوا  
اطلاق الشئ من غيرهما واستشكل الاول بان المدي بعض الصاع والاي غير الشخص بين الشئ  
وبعضه واجيب بمبعض ذلك فان المسافر يجزى بين الفصر والانما مرو لواخذ من شعرة ثلاثة اجزا  
فان تقطع الزمان فتلاثة امداد كما لو ازال ثلاثا في ثلاثه الزمان والا فله ولو شق الشعرة  
بضفين بلا ازاله فلا شئ كما اقتضاه تفسيرهم بالازالة وهو ظاهر ومرو وجوب الغدينية الكاملة  
بستر بعض الرأس ودهن بعض الشعر وهو شمل الشعرة الواحدة بل وبعضها ورجحه جمع مناخرون  
وعليه فيغفرق الحلق بانا طنة باسم الجمع وقد علمت مما مر ان هذا الدم يجب في ثمانية اشياء ذكر  
المصنف منها سبعة بنقايي اللبس وستر الرأس وستة فاما دهما وهو الاول في اتخاذ دمها  
ان اخذ الزمان ومن اد عليه الوطى بين التخلل وبين بعد الوطى المفسد ولو قبلها وتكرر الغدينية  
تكررها **قوله** واما الجماع الى اخره وفيه ابحاث ومفسدات فمن اجبها واعلم ان تغتفر بغير البدن تكون



بالنقد القالب ونقد القيمة <sup>بعض</sup> مئة في غالب احوالها كذا نقله ابن الرقعة عن النص والقاضي  
ابن الطيب والقاضي حسيني وخالفه السبكي والاسنوي وابن النقيب فقالوا نقض <sup>بعض</sup> مئة  
حال الوجوب انتهى ولو قيل يعتبر حال الاداء بما على ما مر في خودم التمتع وعلي ما ياتي قيمة  
المثالي في جزا الصيد لكان اوجه من المفاضل والقباس منها الثانية والمعتبر للطعام المجزي  
في الغطرة ولو قدر علي بعضه فقط اخرجه وصار عما يحجز عنه ولو انكسر بعض الامداد صام مكانه  
يوما **قوله** فيجب فيما له مثل من النعم مثله اي خلقه وصورة تقريباً لا تحقيقاً والاولى بين العامة  
من البرية نوع من ذلك انه يجب في نحو النعمامة الحامل بدنه حاصل اذا الماثلة لا تحقق الا  
بذلك لكن لا يوجبها لغيرها بل يقومها بمرأهم ويشترى بها طعاما يتصدق به او يصوم عن  
كل مد يوم ما ولو ضرب صيدا فالتى جنبنا منها ضمن نقص الامر فقط او حيا جزا ما ضمن كلاً  
وحده والولد ضمنه وحده ونقص الامر فحجب حصه النقص من المثل عشرة ويقتضي بقول اخر انها  
والاطعام والصوم ولو جرح مثلياً لزمه الجرح اربعة ما نقص من قيمته فلو نقص عشر قيمته اخرج  
عشر مثاة مثلاً لجا فلو اشتري بقيمة عشرها طعاما يتصدق به او صام عن كل مد من ذلك  
يوما او غير مثالي لزمه ما نقص من قيمته فيشتري به ايضاً طعاما ويتصدق به او يصوم عن  
كل مد يوم ما ولو ازمه لزمه جزا كامل وان اذمل جرحه ثم ان قتلته محرم لزمه ايضاً جزاؤه ثمنا  
وكذا الوقتل اكثر من بعد الاند مال فيلزمه جزاؤه اخر ولو جرحه فغاب وشك هل مات بجرحه لزمه  
ما نقص بالجرح فقط ولو ابطل امتناعي النعمامة وهما العدد والجناح لزمه جزاؤه او احد او  
لزمه ما نقص **قوله** وفي الضيع كبتش هو المشهور وان الضيع اسم للأنثى ويقال للذكر ضيعان بكسر  
فيمكون وقال الجع من الدعويين انه يطلق عليها ومن ثم صرح في خبرنا بيقفها وفي اخر تذكريهما ولا  
اعتراض علي المصنف لانه صرح جواز قد لا انثى بالذكر وان كان للذكر اولى بالخروج من الخلاف وبول  
لذلك ماصح من انه صلي الله عليه وسلم سبل عن الضيع فقال هي صبيد وقد جعل فيها كبشاً اذا اصابها  
المحرر اذ هو طاهر في ان الضيع انثى مع جعله فيها كبشاً **قوله** وفي الغزال عثر عبر يد الشافعي  
رضي الله عنه في عدة مواضع من الامرو اطلق عليه جمهور الاصحاب ونقلوه عن فضلاء الصحابة قال  
الاذري ومراذ الشافعي بالغزال اخذ من كلامهم الغنمية الكبيرة اي لان الغزال صغير الغنما  
ما لم يطلع قترناه ثم الاثني طيبة والذكر طيب والغزال انثى التي لها سنة والكبير الجوزي عن الصغير  
وعكسه فاختيج الي حمل كلامهم علي ان مرادهم بالغزال الغنمي تشبيهاً له باعتبار ما كان وقول

بعض

المصنف

بعض المتأخرين اذ اوجب عثر في الغنمي غلط هو اللغاط كما صححه المحققين من جواز قد لا انثى  
وعكسه ويدل له الحديث السابق وخلافه الشافعي والاصحاب اذ الغزال في عثره تشبه الذكر  
والانثى وقد اوجبوا فيه عثره وقول الجرجاني بيمين الضي بكبتش قال الغنمي شاد والامام وهم  
**قوله** وفي الارنب عناق وفي العقب جدي وفي البريوع جرة فسر في الروضة العناق بانثى الحر  
من حين تولد حتي تربي وذلك مقدار اربعة اشهر لكن في المجموع وغيره عن اهل اللغة اطلاق  
ذلك عليهما ما لم يستكمل سنة والظاهر انه لا منافاة بينهما لان ما قاله الشيخان بيان لنقل ما  
يجزي وعن الارنب وان اوهمت العبارة عند عدم تماثلها خلافة والجدة بانثى المغر تغفل عن  
امها فتأخذ في الرعي وذلك بعد اربعة اشهر والذكر جفر سمي بذلك لا جفر جنه اي عظم  
ثم قال يجب ان يربا بالجرة ههنا مادون العناق فان الارنب خير من البريوع وهو ظاهر بنا  
علي ما فسر به في الروضة العناق والجرة اذ مقتضاه علي ما قررته اذ انا ملته الحادها من  
اعترضه يقتضي ان الواجب في البريوع عثر جفره لانه يقتضي التفسير المذكور اي في الرضة  
انما يكون بعد سن العناق وذلك بخلاف الدليل والمنقول فقد غفل عما ذكرته وقول ابن عجلنج  
في البريوع المعبر القيمة مردود بما ياتي من انه يجب في المعبر صغير فيجب هنا جدي علي حسب جمه  
**قوله** عدلين عارفين اي فقيهين بباب الشبهة كما اقتضاه ظاهر كلامه في الروضة وصوبه  
الاسنوي فقول المجموع يستحب العقدة محمول علي الفقه الثاثير علي ذلك وقول الزركشي بمثل  
ان لا يعتبر فقه اصلاً لان المثل الصور يبركه كل احد بالمشاهدة بربان كبار العلماء  
والصحابة وقع بينهم الاختلاف في المائله وما المراد بها فكيف يغيرهم وظاهر كلام المصنف ان  
المراد بالعدل هنا عدل شاهدة فلا يكفي عيب وامرأة وخشي وهو ظاهر من صرح الاسنوي  
والزركشي ولو سلم عدلان مثيل واخر ان بانه لا مثيل لعدلان مثلياً كما سبق ذكره او مثيل اخر  
تخبره لا يبره الاخذ بقول الاعلم والاكثر والاعدل ولا يعتبر باقرب الحيوان تشبهها جوبه  
كما اقتضاه كلام الشافعيين وغيرهما لكن لا يبعد ان ياتي هنا ما مر في اختلاف مجتهدين في  
القبلة علي مقلد فان قلت يستلزم ذلك ما قالوه في الاطعمة من ان ما لا نص فيه اذ استطاع  
بعض واستحبته الاكثر اتبع الاكثر وانما يعتبر باقرب الحيوان تشبهها قلت يفرق بان الاستطاعة  
والاستحباب يرجع فيها الي الطباع السليمة فارجح فيها بالكثرة لانها ثم تغلب علي الظن احر اليقين  
وذلك كقرب التشبه بما فيه نص يغلب علي الظن انه مثله حالاً وحرمة بخلافه هنا فان دقيق



الشبه امر غير منقطع اذ ليس مناط الشيء يرجع اليه عند الشارح فلم يكن نحو الكثرة وقرب الشبه  
مخرج فيه ولو سلم صحابي حكم ولم يجز له غيره من الصحابة كان حكم جميعهم والمعتبر المثل الصوري  
تقريباً وان اختلفا في القيمة **قوله** لانه يغشق صريح في ان ذلك من الكتاب وهو ظاهر لشمول ما  
حواله الاصحاح او اما الحرميين له لورود الوعيد الشديد علي ذلك في القرآن ولانه يودي لفلة  
لعلة اكثر من تكليف بالدين او رقة الديانة اذ هو انداد حيوان محترم بلا ضرورة ولا قابلية  
فقول الغزنوي الظاهر انه صعبه فيه نظر وكذا قول الاستنوي تغيير الرافعي بكونه يودي الي  
الغشق انما انتهى والذي يظهر ان الجماع في الحج كذلك كالجاء في الحيض وان كثر باستحلال الجماع  
في الحيض فغلط لانه لمعني اخر فان سائر محرمات الاحرام صغائر لانها لم يندخل حملها للكتاب وقول  
فلا يقبل حكمه اي لانه نفس ولا غيره كما هو ظاهر **قوله** وكما عجب اما عطف الماء علي خاص لانه يحمل  
الحمار والغنم والدبسي والعاشنة والقطا وان نازع فيه الطبري ونحوهما من كل مطلق وقول  
ابي عبيدة وغيره ان الحمار هو ما لا يلق البيوت وهو الوحشي والحمار ما بالغها وهو الاصيل اصطلاح  
لهما فاعلمت كما دل عليه كلام الشافعي وجوب الشاة في الحمار الذي يلق البيوت ولا يلقه ولا يستعمل  
بان الدجاج البلدي لا يشبه فيه كما مر الا ان يجاب بان جنس الحمار وحشي بخلاف جنس الدجاج **قوله**  
ولا ينافيه ما في الدجاج الحبشي لانه جنس اخر الاصل فيه التوحش كما قد مر منه وانما لم يقل كغيره  
عبد وهو كما قاله في الروضة كاصلها من انه لا حاجة الي ذكرهما فانها متشابهة ما لا ينافي  
اقتصر الشافعي رضي الله عنه علي لعب انتهى واعتراض بانه جمع بينهما في البيوطي والمحمور  
وبان قوله فانها متشابهة ما من منوع بل العب اعم مطلقاً فيهما التوحش ولا تلافير اذ بعض  
العصافير تغيب ولا تهدر كما نقله الزركشي عن بعض ائمة اللغة **قوله** شاة اي من ضأن  
او من حكم الصحابة ومستنده توقيف بلغهم والا فالقياس ايجاب القيمة والقول بان  
مستند الشبهة بينهما وهو ان البيوت انما ياتي في بعض انواع الحمار بخلاف نحو الفوا  
وقايدة الخلاف كما في الحياوي وغيره انه لو كان صغيراً فهل يجب بحمله او شاة وقضيه  
ترجيح شاة لكن في الاملا انه يجب في الصغيرة صغيرة مع القول بان المستند التوقيف ونقله  
في البحر عن الاصحاب انه كقول المصنف هنا وفيما ياتي وفي الروضة حيث اطلقنا الدوم في  
المناسك اردنا ما يجزي في الاضحية الا في جز الصيد ويعلم انه لا يشترط في الشاة هنا كونها  
مجزية في الاضحية خلافاً لما لو همه كلام الروض في الدما وان افتره فمخيار كرا **قوله** وما كان

الحمار

الف

الكثير من الحمامة او مثلها وجوب الشاة فيه ضعيف والمعتقد ما روجه في المجمع كالرافعي وجوب القيمة  
وما وقع في الروضة واصلاها من ايجاب القيمة في الوطواط اي الحفاش او الخطاف وهو المسمى  
بعصفور الجنة مبني علي انه مأكول والمذهب خلافه **قوله** وما كان اصغراي كالزهر ور البليل  
والعصاة والقنبرة **قوله** ويصن الصيد اي غير المذر والمذر من النعام لا تنفخ بقتله سيما مر  
**قوله** وكذا الوقيدي الذكر بالانثي اي او عكسه **قوله** واشتري بها طعاما ليس بفيل بل اذا قومه  
بدرهم وعرف ما يتحصل بها من الطعام تخير في اخراج ذلك المقدار مما يشتر به او ما عنده  
**قوله** ولا اعتبار في المثل اي والطعام المخرج عنه وعن المنقوص **قوله** يومئذ اي يوم اخرج  
وانما اعتبرت الاقامة بمكة اي كل الحرم دون الانفاق قال الاستنوي وغيره لانها محل الذبح فاذا  
عدل عنه الي القيمة اعتبر مكانه في ذلك الوقت ولو اختلفت القيمة في مواضع في الحرم فهل  
يعتبر محل المخرج او الاغلب او يتخير او يفرق بين ان يكون الانفاق في الحرم فيعتبر محله وبين  
ان لا ياتي اخذ الاحتمالات الثلاثة فيه نظر وبطل النفس لان التخيير لان كلا من تلك المواضع  
محلل للذبح **قوله** بقيته في محل الانفاق اي في يومه دون يوم الاخراج قياسا علي كل مطلق وعلم  
مما مر ان الطعام المخرج عنه يعتبر سعره بمكة ولا بد في القيمة من عدلين **قوله** صيد حر ملكة  
ليس منه صيد مملوك دخل الحرم بل لما لكه ذبحه فيه والتصرف فيه كيف شاء لانه صيد حل  
**قوله** ويضمنان شجره اي بالغلع والقطع سواء الذي في ملكه والمثمر والمستنبت وغيره ولا  
يخمد حكمه بفعل فلو غرست حرمة في الحل او حرمة في الحرم لم ينتقل الحرمة عنها في الاول ولا  
اليها في الثانية بخلاف صيد دخل الحرم لان للشيء منبأ فاعتبر حتى لو خرجت اعصانها الي  
الحل ضمنها دون صيد عليها ولعكسه عكس حكمه بخلاف الصيد فاعتبر محله ولا يضمن حرمة  
نقلت الحرم او الحل وينتف فيه بل يجب في الثانية نذرهما الي الحرم محافظة علي حرمة فان زدها لم  
تثبت ضمنها عند ما في الروضة لكن قال السبكي وغيره يجب الضمان وان ينتف في الحل كما صرح به  
جمع ما لم يعدد الي الحرم لانه حر منها لا بد ا بوضعها في الحل فاشبهه ازالة امتاع الصيد وقدر  
الضمان علي قالها من الحل ابقا حرمة الحرم اما اذا لم تنبت فيضمنها ناقلا مطلقا ويمر شجرة  
اصلها بالحل والحرم قال الغزالي والمسعودي ولو غرس بالحل نواة شجرة حرمة ثبت لها حكم الاصل  
وهو محله وكذا عكسه كما صرح به الامام والغضيب كالنواة **قوله** فمن قلع شجرة اي رطبة غير  
مؤدية كالشوك وان لم يكن في الطريق المنتشرة حتى منعت الممر ور الجواز قطعها وقلعها جليل



كما في الروضة وغيرها لكن خالفه في شرح مسلم ونهجه في التبيين وتحريره تبع الجمع اخذ من خبر  
لا يعقد شوكها ولو قيل لجواز قطع ما يودي المارة دون غيره ويجعل الحديث على الثاني للآوجه  
من اطلاق الجواز والطلاق المنع وان كان المذهب ما مر اوله كالقطع في كلامه القطع على  
الآوجه وعليه فلا فرق بين عودها او لا اخذ من التفصيل الذي في الغصن اما اليابسة فيجوز  
قطعها وقطعها اي ان قسد منبتها واللام بمن قطعها فيما يظهر اخذ ما ياتي في الحشيش **قوله** ضمنها  
ببقرة اي تجزي في الاضحية كما اقتضاه اطلاق الشبيخ في الدما وبه صرح صاحب التحرير ووجه  
التركيب كالاذري وصوبه ابن العماد فقوله صاحب الاستغناء يجوز تباعق بين سنة ضعيف  
وحيث الاذري اعتبار الاثوثه وفيه نظر بل الآوجه عندي خلافه وتجزي المدينة هنا عن البقرة  
وهما عن الشاة وقد صرح به المصنف فيما ياتي بقوله وكل من لزمه شاة الى اخره ونظر فيه  
السبكي بانهم لم يسمحو في جزاء الصيد بها عن البقرة ولا عنها عن الشاة واجيب بانهم اعوا  
المثلية ثم لا حائل فيها بين الحيوانات بخلافها مع الشجر ويجوز اخذ اربع اشياء ايضا **قوله**  
وان كانت صغيرة ضمنها الشاة اي تجزي في الاضحية ايضا وحد الشبيخان للصغيرة بانها ما فات  
سبع الكبيرة لكن ضابطها المصنف في نكته كالكبيرة بالعرق واستحسنه الترمذي ثم بحث ان ما  
جاء من سبع الكبيرة ولم تنس الى حد الكبيرة شاة اعظم من الواجبة في سبع الكبيرة وقوله الذي  
يغفر من كلامه ان الكبيرة هي التي اخذت حدها في النمو بالكبر وانتشار العروق فما دامت  
تنمو وتنشأ فلا تقطع حكم الكبيرة فيه نظر وعلى تسليمه فهو انما ياتي على ما في الروضة لا على  
ما في الفلك لان العرق قد حدها وان لم تصل الى هذا الحد كبيرة جز ما وعلي ما في الروضة فلو  
كانت صغيرة بالنسبة لنوعها وكبيرة بالنسبة لشجرة اخرى من غير نوعها فهل يعتبر بنوعها  
او غير نوعها فيه نظر والاقرب الاول **قوله** وكذا حكم الاغصان اي التي اصلها في الحرم وان  
كانت في هواء الحل كما مر وهي لا تخلف او تخلف غير مماثل لها او مماثل لها لا في نسبتها فيم قطعها  
ويضمنها وسبيل ضمانها سبيل ضمان جرح الصيد فعلم انه بعد وجوب ضمانه اذا اخلت مثله  
لا يسقط ضمانه كما لو قلع سن متغير فينبه وهو ما صرح به في المجموع لكن بحث الترمذي تخصيصه  
بما اذا كان الغصن لا يخلف عادة والا فهو سبيل الصغير اشبه فلا ضمان ثم استشهد له بما اذا  
الرافعي في الحشيش الذي وفيه نظر فان شرط الضمان ان لا يخلف في سنة اي في العادة فمضى  
فيها على خلاف العادة لم يرفع الضمان بل لا ياتي كلام المجموع الا في هذا الموضع لان اطلاق

في غير سنته صفة مطلقا لغوات شرط الاختلاف في سنته وان اختلف فيها وعادته ذلك لم يضمنه  
مطلقا فلم يبق الا ان يكون من شأنه عدم الاختلاف في سنته عادة ثم اختلف فيها على خلاف العادة  
وهذه هي التي تظهر سن المتغير وقد صح في المجموع عدم سقوط الضمان فيجوز وفيما سأل عن  
الصغير لا يتأني لان سن الصغير من شأنها العود واذا كان الغصن كذلك وعادته في سنته بان  
لطق السواك فلا ضمان حتى يقال سقط ولا يبعد ان ياتي هذا التفصيل في جريد الغصن ان تقوى  
فيه الاختلاف وفي المجموع عن اتفاق الاصحاب يجوز اخذ النثر وعود السواك ونحوه وينبغي  
تقييده بعود السواك لا ضمان فيه بان وجد فيه شرطه السابق خلافا لما فهمه بعضهم من عموم  
قوله قضيت انه لا ضمان الغصن اللطيف وان لم يخلف ثم هل المراد بالسنة في قوله اختلف في  
سنة ما بقي من سنة القطع حتى لو كان اخر الحجة لم يعتبر زيادة على ذلك او سنة قضيت من  
القطع وبالمثل المثل المصوب حتى لو اختلف في سنته مثله ولم تقارب صورته لم يجب الضمان  
او محيى للمماثلة كذلك محتمل والنظر فيه مجال والاقرب الا ان الثاني من التزديد الاول  
ولن كان تقييدهم بسنته او تلك السنة بالصغير اوال دون سنة بالنكيب بما ينقضي منه  
خلافه والاول من التزديد الثاني لانه هو ظاهر اطلاقهم المثلية في هذا الباب **قوله** لكن  
لا يخطها بين في المجموع ان الخيط ان صغر الشجرة بحيث كسر اعصانها حرم في الاغصان والذي يظهر  
ان منع النمو كذلك وان لم ينكسر شيء من اعصانها ويجوز اخذ الورق اليابس والجاق والاغصان  
الصغار بقيد ما السابق للاقتناع بها فيما تدعو الحاجة اليه اخذ من حديث ولا يخط فيها  
شجر الالعف واخذ الترمذي وابن العماد من قول المجموع ولا يجوز اخذ حشيش لبيعه ممن  
يعلق به حزمة اخذ فقسان السواك لبيعه ممن يستاك بها وهو ظاهر ويؤيده تضعيف المصنف  
قوله القاضي لو قطع الفروع لسواك او دوا حار بيعها بقوله وفيه نظر وينبغي ان لا يجوز  
كالطعام الذي يبيع له الكله لا يجوز له بيعه انتهي ولو قيل محل الحرمة ان يقطع بنية البيع  
اما لو قطعته لحاجة فطرته قصد البيع فلا يبعد لكن كلام المرعضة يتأني فيه اذ ظاهره  
بل صرح به ان اخذه لحاجة لا يملك عينه وانما يملك ان ينتفع به ولو باذنه بغيره والطعام  
الذي يبيع ويبدل علم ان عينه كبيعته والظاهر انه متى قطع لبيعه لا يملكه كما ذكره المحتاج اخذه  
بشره او غيره ولا حرمة عليه الا من حيث كونه اعانة على معصية كلعق الشاة في الشطرنج مع  
من يخطه تحريمه ولو جهل الباب الحرمة عذر لان ذلك مما يجزى على العوام بل على كثير من



من المتفهمة فيجوز الشرا منه لكن يجب على من علم منه ذلك بيان تحريمه وبيان قبحه يعلم ان اطلاق المصنف  
 انه لا يجوز اخذ شئ من مساويك الحرم غير صحيح **قوله** ويجزى من قطع حشيش الحرم في آخره ظاهر اطلاق  
 الحشيش على الرطب والباقين وبه قال ابو عبيدة لكن المشهور اختصاصه بالباقين كما قاله  
 المصنف فاطلاقه على الرطب مجاز لقوي باعتبار ما يؤول اليه ثم محل كلامه فيما ليس من شأنه  
 ان يستتبع سوانيت بنفسه اما اذا كان من شأنه ذلك وان ثبت بنفسه كالحطلة لا  
 والتشجير والبقول والخضروات فيجوز اخذه **قوله** سقط عنه القيمة هذا ان اخلف غير ناقص والا  
 ضمن ارش النقص **قوله** لانه لو لم يقلعه لثبت بوجده منه ان محل ما ذكره ما اذا لم يقصد منه والا  
 جاز قلعه ايضا كما صرح به في المجموع **قوله** لعلق البهايم ظاهره جواز اخذه لعلقها ولو في المستقبل  
 وان مد الى بهيمة عنده لا يجوز له اخذه لما سئل عنه وهو متجه **قوله** للبيع او غيره صريح فيما مر  
 عن المجموع وغيره من حرمة اخذه للبيع وفيما قد منه من حرمة اخذه للهبة وان غيرهما مشاهير  
**قوله** ويستثنى من الممنوع الاخر صريح في جواز اخذه حتى للبيع والحق به المحب الطبري ما يقتضيه  
 به حال جلة والنبات المسهي بالبقلة ونحوهما قال لانها في معنى التبرع وكالاخر غيره اذا احتاج  
 اليه ولو للتسقيف كما اعتمد الاستنوي اخذ من اطلاق القراني والحادي الصغير قال رقل من غير  
 لذلك **قوله** للدوا اي ان وجد سببه كما اقتضته عبارة المصنف هنا وفي الروضة وبدل لهم قوله  
 للحاجة فعلم انه لا يقطع الا عند وجودها وجبته فله اخذ ما يحتاجه لذلك الدوا ولو في المستقبل  
 على الوجه لان الاصل في كل موجود استمرار وجوده وبدل له جواز ترويض المضطر من الميتة للمستعمل  
 وان امكن الفرق بان استغنائه عنه هنا يترب عليه تلفه من غير حاجة بعد ان كان محتوما بخلاف الميتة  
 وقول الاستنوي يجوز الاخذ للدوا قبل سببه ليستعمله اذا وجد به رده التبركشي وغيره بان ما جاء  
 للقروني او الحاجة ينفذ بوجودها كما في اقتنا الكلب **قوله** الا في جز الصيد دخل في المستثنى  
 منه جز الشجر وقد مر تنظير السبكي فيه وجوابه **قوله** ولو دمج بدنة ونوى النقص في سببها الى انه  
 فيه اشارة الى اعتبار النية وهو كذلك فيجب عليه في سائر الدوا الواجبة عند الذبح او اعطى الركيل  
 الامر ومرايضا انها لا تغو بعينها اليه ان كان ميمرا مسلما وتكفي نية الكفارة هنا في الاطعام  
 وكذا الصيام على ما مر فيه وان لم يعين الجهة او لم يتعرض للمرضية كسائر الكفارات وفي رواية  
 الروضة عن الروايي وفي المجموع عنه وعن غيره انه يلزم منه النية عند التفرقة وهو محمول  
 على الاطعام على انه يجوز فيه نقد سببها على التفرقة كالزكوة اما الذبح فلا بد من النية عند

اوقبله على ما مر والام يقيد به وان نوى عند التفرقة لان ارافة الذوق فيه مطلوبة براسها  
 ومن ثم لم يحن دفعه للفقرا جيا والتفرقة انما تشاء عنها فتعين قربة بالنية **قوله** ولا يختص زمان  
 اي من حيث الاجزاء اما من حيث الجواز فمحلده فيما لم يعص بسببه والاوجب اخره فورا كسائر  
 الكفارات التي عصي بسببها فيه عليه السبكي وغيره **قوله** فيجب تأخيرها الى سنة الغضا هو المنقول  
 المعتمد لانه جائز فآخر كسجود المسهر وقول الاستنوي اخذ من كلام الامام والقاضي يجوز قبل  
 الا حرام بالغضا لانه وجب بسبب بين القوان والاحرام بالغضا كما قاله الرافعي فقوله يجب تأخير  
 الى الغضا غلط رده التبركشي بانه هو الغلط فان الرافعي لم يقل وجب بسببين وانما قال وجب  
 بسببين بان ما نقله مخالف للمجموع فكيف تغليظ الرافعي لاجله وافهم تغيير المصنف سنة الغضا  
 انه لا يشترط الاحرام به بل دخول وقت من قابل وهو كذلك كما نبه عليه الاذري وغيره واقضا  
 كلام المشيخين فقول ابن المغزي ومن تبعه لا يحرر به الا بعد الاحرام بالغضا مردود لكن قول المصنف  
 هنا ويدخل وقت بالاحرام بالغضا ظاهر فيه **قوله** وتقرى لجه اي وغير اللحم ايضا وانما اقتضى عليه  
 لانه الاثم وظاهر كلامه انه لا يجوز نقل ذلك الى غير الحرم اذ لم يتجد فيه مسكيا وهو كذلك  
 وان اوهم كلام الروضة خلافه ومثله الطعام وطارق الزكوة بانها ليس فيها نص صريح  
 بتخصيصها بالبلد بخلاف هذا فيجب التأخير حتى يجد هم وان كان مختصا بوقت الاضحية  
 كما هو ظاهر لان تأخيرها عن الوقت يجوز لعدم بخلاف النقل وايضا فاعتنا الشارع بتفرقة  
 في الحرم اشهد الاثر بان لوازحه عن الوقت مع القدرة عصي واعتد به كما يصحح به  
 قولهم ويقضي واجبة اخرى عن وقتها بخلاف ما لو فرقه خارج الحرم فانها لا يعتد به جز ما  
 فمن بحث انه بدنه عند خوق قوت وقته لم ينقله ان حشي فساد قبل وجوده نقد شد  
 وغفل عما ذكرناه وتغييره بالمسكين يقتضي انه لا بد من التفرقة على ثلاثة مسالك فالكثير  
 وهو كذلك ان وجد هم فان اعطى الاثنين من الثلث اقل ما يقع عليه الاسع والتقييد بوجوب  
 هو ما فهمه قول الروضة ان قدر قال البلقيني وهو يدل على انه اذا لم يقدر على الثالث  
 يجوز دفع الكل الاثنين وهو نظير ما سبق في الزكوة عن النص انتهى ويجوز الرفع لتغيير  
 اي لوليه ليقضه ومثله المجنون والسفيه كما هو ظاهر وله صرف بدنة عن سبع دما  
 لثلاثة كما هو ظاهر اذ لو دفع له كل دمر على حدة اجزا ما دما مستحقين وقوله في باب  
 الكفارة يجوز دفع مد بين عن كفارة بين الواحد ولا يتعين عند دفع الطعام لهم لكل واحد مد بل



تجوز الزيادة عليه والنقص عنه كما في المجموع وقيل يمتنعان كالکفارة وعصده الملقيني بالنقص  
وعبي الاول ففي العرف عسر الا ان يقال فرق السبيل بين وجوب استيعاب المحصورين في  
الركوة لا هنا بان الغرض هنا حرمة ومنه سد الخلة ومنه بوجوه العرف بين ما هنا وباب  
الكفارة فقول السبيل ان كانت الامداد ثلاثة لم يجز دفعها لقل من ثلاثة او اثنين دفعها لاثنين  
فاكثر الا قوله فاكثروا على الوجه المقابل لما في المجموع هذا في غير مدخل الحلق اما هو فغيبه ثلاثة ايام  
لستة مساكن لكل مسكين نصف صاع ولا يجوز النقص عنه **قوله** لكن المستوطنون افضل محله  
ما اذ لم يكن الغراب حويج والا كان الدفع اليهم افضل كما هو ظاهر **قوله** لو كان ينصدق بالطعام الى  
او محله في غير بلد الصوم اما هو كان مان نحو المنفعة **قوله** من عن الدور بعد تمكنه من الصور  
بعيد بنحو مرض وقلنا ان هذا الصوم من مضان وهو الاصح وانه بطعم عنه من تركه لكل يوم  
صد فان لم يجم الولي فلا يتعين صومه لمساكين الحرم بل يستحب فقط لانه يدل على الصوم الذي  
لا يختص بالحرم فكذا بدله واظهر قوله كالحرم من عن المجموع من انه لا يتعين لكل مسكين صد  
**قوله** حيث نشأ اي لكنه في الحرم افضل **قوله** حيث احصر مثله ما لم يزد من دماء المحطون ان قيل الا  
وما عدا من هدي فينبذ بها حيث احصر ايضا وان تمكن وقد احصر في الحل من فعل ذلك في طواف  
الحرم منى صحى الشبخان فلا يلزمه بعث ذلك اليه لكنه اولي اما من احصر في طواف الحل فلا  
يجوز له ذلك بطرف الحل انما اقر واعترض الملقيني كالمحب الطبري والا ذرعي ما صحى  
بان مقابله هو الراجح ونقله عن كثيرين وعن نص الامام ولفظه فان قدر علي ان يكون الذي  
يمكنه لم يجز الا بها وان لم يقدر ذبح حيث تقدر ورده الولي العراقي بانه لا يتا في ما صحى بانه  
ليس فيه مطلق الحرم بل مكة خاصة ومتى قدر عليها الزمه الدخول اليها والتخلل بعمل غيره  
ونظر فيه بعضهم بانه قد يقدر علي ان يكون الذي يمكنه ولا يقدر علي دخولها وجنبيل فتم  
كلام الروضة انه لا يجب الذبح بها ومقتضى النص خلافه فتنا فيا ويجاب بان سائر بقاء  
الحرم متحدة بالنسبة للذبح فالنص علي مكة بخصوصها وان كان قد يراذ بها كل الحرم ظاهر  
في ان المراد به ما اذا قدر علي دخولها بنفسه ايضا ولو كان محل احصائه في الحرم يتعين  
وموضع الحصر الخاص كالصومع العام واظهر قوله حيث احصره لو احصر في موضع من الحل  
واراد الذبح في غيره منه لم يجز وهو ما في المجموع لان موضع الاحصار في حقه كنقص الحرم ثم  
له يقته اليه ولا يتخلل حتي يعلم بنجده فيه سيما بان ايضا **قوله** وان تجاره اي وان استسب

الادعيون وكذا بانه علي ما مر في حرم مكة فياتي هنا جميع ما مر ثم قلل ما مر ثم مر هذا وان  
افترق في العثمان وفي حل نقطة حرم المدينة وعدم التعلق فيه بالقتل وغير ذلك **قوله** لو كان  
لا يضمن اي لكن يندب له الغدنة خروجاً من خلاف من اوجبه **قوله** وهو المختار اختاره ايضا  
جماعة غيره للاحتياج اليه **قوله** فيه **قوله** والمرد بالسلب الي اخره قضيته انه ياخذ حتى سائر  
العورة وهو ما عليه الاكثر ولكن الذي صححه في المجموع وصوبه في الروضة انه يترك له  
سائر العورة وهو التحقيق بالاعتماد والنسب **قوله** الفرق بين العربي والمهدر والمسلم  
المعصوم علي ان السلب هو ثياب القليل ونحوها وميتة العربي يجوز انما الكلاب عليها فلم  
يلكن لها حرمة تقتضي بقا سائر العورة بخلاف عورة الصالح هنا وعلي الاول فوافقه انه  
لا ياخذ منه سائر العورة حتي يجد ما يستغني به وكذا يقال في غيرها من سائر البدن  
الا يجوز له اخذه منه الا اذا لم يحصل له بذلك نقص بالعري والا تترك له الي ان يجد ما  
يقية من الحر والبرد اذ لو كان معه ثوب فاضل عنه واحتاجه غيره لدفع الاذي وجب عليه  
دفعه اليه لكن لا مجانا وقياس هذا ان اوان او جينا عليه بغاوه عليه الا توجيه مجانا بل بالاجرة  
ويجوز الفرق بان الصايد هنا له فيه شبهة ملك بخلاف غيره وايضا فالظاهر انه لا يملك الساب  
الا باخذه فقبله لا يستحق له اجرة ويجوز سلبه بمجرد الاصطلياد وان لم يتلق الصيد قال في المجموع  
ولو كانت ثيابه معصومة لم تسلب بالاخلاق انتهى ويلحق بها الموجرة والمستفارة وثياب العبد  
نعم ان امره المالك بالاصطلياد مثلاً اخذت علي الاوجه **قوله** ويجز صيده بج اي وشجره وخلاه  
شما في المجموع وهو بواو مفتوحة فيج مشدودة وما فسر به هو ما عليه الفقهاء والفقهاء  
يقولون هو وادي الطائف اي جميع وادي البلد المسمى بالطائف وقبل حصونه وقبل واديه  
وسمي الطائف بذلك لطواف جبريل به سبعاً حول الكعبة لما اقتلعه من الشام حين قال ابراهيم  
علي نبينا وعليه افضل الصلاة والسلام وارتق اهل من التلث قاله الاخر في غيره **قوله**  
بالنون فيه لغة ضعيفة بابا اما بقیع الفرق بالمدينة فهو بالالف لا غير اتفاقا **قوله** وهو الموضع  
اي اخره هو في ديار مزينة علي نحو عشرين ميلاً من المدينة **قوله** فان اختلف النوع اي كان حرمها  
استثناء عن الاخر استهلاً كما يدل له المثال الذي ذكره المصنف **قوله** فقد دث الغدنة اي وان  
استهلك اي واخذ كسجه اتي حلق جو انبها وسترها فيها وفيه طيب **قوله** فقد دث الغدنة  
به اي مطلقاً التحذير ان الملكان ولم يقدر عن الاول امر لا **قوله** وكذا التلاق الصيد مع الخلق



او اللبس اي فتعدد مطلقا ايضا لا اختلاف نوعيهما وان كل منهما استهلاكا ومثلها الخ  
والعلم ولا ندخل بينهما مطلقا ولو اختلف نوع الاستمتاع كطبيب وليس فان كانا بفعلين لم يتبدلا  
او بفعل كان ليس ثوبا مطيبا او صلا راسه بطيب يسائر او باشر بتهوية ثم جامع وان حال الزمان  
بينهما على الوجه تداخلا كما صححه المصنف هنا وفي الروضة خلافا لرافعي لان اتحاد الفعل مع  
تبعية الطبيب ونحوه **قوله** ولو تطيب با انواع من الطيب الى اخره محل ما ذكر في التاج القديمة ما لا يحل  
تغيير والاستباح المتعدد بعده لغذية اخرى وان اتحد الزمان والمكان وتوي بالكفاية الماضية  
والمستقبل كما في المجموع وقول القنوي يخلل التكثير مع اتحاد النوع والزمن مستفاد او مستفاد  
مردود بان المراد باتحاد الزمن ان يقع الفعلان على التوالي المعناد لا الاتحاد الحقيقي  
ومن ثم قال في الروضة لا يقدح التوالي طول الزمن في مضاعفة الغرض اي ليس بعضها  
فوق بعض وتكون بر العمامة والذي يظهر ان المتمتع لو اعتمر ثم اخرج الدم ثم اعتمر ثانيا  
وثالثا ثم رجع من عامه لم يجب عليه دم اخر لان موجب دم التمتع الغرض من العروة مع الاحرام  
فدحه عقب العروة اولى وقع قبل تمام موجب فلم يجب للعروة الثانية وما بعدها شي لان  
العروة في اشهر الحج لا يوجب شيئا وان تكررت وبهذا فارق ذلك وجوب الغدقة هنا لما بعد القدر  
لان كل فعل هنا مستقل بايجاب الدم ولو انفرد فاذا وقع التكثير تغدر سمو له لما بعده مع  
استقلاله بالدم من حبه دم اخر بخلاف العروة او العمرة المتكررة بين التكثير عن العروة الاولى  
والاحرام بالحج فانها غير مستقلة بايجاب الدم لو انفردت فلا يجب فيها شيئا اخر والذي يظهر ايضا  
ان مرادهم باتحاد المكان ان يكون المكان الثاني بحيث ينسب الاول عرفا فمكرر لللبس وهو  
نظر ان جاوز المحل المنسوب للمكان الذي ابتداه منه وجب فدية ثانية لما بعد ذلك المنسوب  
الي الاول وهكذا والا فلا ولا يبعد ضبط العرف في ذلك بما قاله الماوردي فيما لو ابتدأ  
الاذن ما شئيا من ثمن به ما لم يبعد عن مكان الا بقل الجيت لا يسمع الاخر من سمع الاول ولا يسمع  
في القياس المذكور قول المصنف عقب كلام الماوردي في جمل البس في الحالين كما يظهر  
بالثامل ومحل ما ذكره ايضا في غير تكرر الجماع اما تكرره ثانيا وثالثا وهكذا فتعدد  
به الغدقة وان اتحد ما ذكر قال الامامان فضي وطهر في كل جماع فان كان ينزع ويعود والافطام  
فتواصلة وحصل قضاء الوطر اخر افا لجميع جماع واحد بلا خلاف انتهى وظاهر ان قوله حصل  
قضاء الوطر اخر اتصوبا لا بقتيد وان المراد بتواصل الافعال ان لا يطول الزمن بينهما فان

اختلاف المكان وبجث الجلال البلقيني ان تكرره بين التخللين لا تغدر فيه وظاهر ان مراده  
اذ اتحد ما مر وكلفه اخذ ما جثته من قولهم لو جامع ثانيا فلا تداخلا لا اختلاف الواجب اي ان الواجب  
الاول بدونه والثاني مثله بخلاف الجماع بين التخللين فان الواجب في الاول هو الواجب في الثاني  
لكن يعكس عليه قوله المجموع فيما مر ولو وطئ مرة ثالثة ورابعة وجب للدوي بدنه ولكل مرة  
بعدها شاة مع ان الواجب فيها هو الواجب في الثانية فالوجه التكرر مطلقا ثم رابت  
والده السراج البلقيني يرجح ذلك في فتاويه ونقله عن الشيخ ابي حامد وابن المبرق قال في  
تمشيقه فان جامع مرارا لم يتبدل اخل الجزا ووجب للدول بدنه ولكل جماع بعده شاة وان اتحد  
الزمان والمكان انتهى وحمل كلامه على ما قبل التخلل الاول لادليل عليه نقله ولا معنى وحمل  
ما ذكره في تعدد ما يتعد الزمان والمكان اذا اتحد الثاني غير ما افاده الاول كان ليس السراويل  
في محل ثم القبيص في محل اوز من اخر ما اذ لم يغد شيئا كان ليس قبيصا فوق قبيصين او تحتها او  
عمامة فوق القبع او القبيص او لائم السراويل فلا تغدر الغدقة وان اختلف الزمان والمكان  
كما جثته الطبري وقال لا خلاف فيه قال لانه في المسئلة الاخيرة مستر محل السراويل بالمخيط  
ووجه الغدقة فلا تغدر بغيره بغيره مع بغا الاول كما لو ليس قبيصا فوق قبيصين فانه لا يجب  
بالثاني شي ولا اثر للمباشرة فيما اذا لبس الثاني تحت الاول بدليل ما لو التفت باحرامه لم يمس ثوبا  
فانه يجب الغدقة قطعاً انتهى وبعبارة قوله ولا اثر الي اخره قول القنوي لو اشر بازاره ثم اشر  
باخر فوفقه مطيب فلا فدية قلح يعلو في هذا الاثر الثاني ملبوسا بالثنية الي الطبيب ولا ينافي  
ذلك وجوب الغدقة بلبس قبيص فوق ازار لانه نواخر بوجوب الغدقة في خلاف الاثر الثاني واعتمد  
الاصنوي والاذرعي ما جثته المحب وجعلوا راجع علي عبارة الروضة وهو الوجه مما نقله  
الدميري عن افتا السبكي وغالب اهل عصره واعتمد من التفرقة بين الراس والبدن حيث قالوا  
فيمن نزع العمامة ثم لبسها مع بقا القبع ونحوه الراس بعد التكرر ما دام الراس مستورا لان  
الحرم فيه اثار هو السر والمستور لا يستتر بخلاف البدن فان الغلابة فيه منغلقة باللبس  
وبقا لا لبس ليس وقول التركشي ان ما قاله المحب في كلام الرافعي وابن العماد ان اراد بغيره وجوب  
شيء للثاني عند عدم تخلل الزمان فصحيح وقد ذكره الرافعي او مطلقا فقلط صحيح وقد ذكر  
الرافعي فيه قولين مردود بان الذي فيه مع اتحاد الزمن والمكان وكلام المحب فيما اذا اختلفا  
واعتمر من التكرر شئ عليه في لبس القبيص ثم السراويل باختلافها في الاسم والحكم فتعدد الاستمتاع



هذا هو الوجه الذي لا يتصوره الا من كان له نظر في علم الله تعالى

لان الصلاة تستحب في قميص وسراويل ولا يلغى عنه قميص اخر مردود بان هذا الاشهر في القدر  
لان ملخص ما هنا مجرد الاستبراد وحصل بالاول وما هناك الحبالغة فيه وهي لا تحصل بالقميص  
الثاني وقوله يلغى علي ما قاله عدم القدر فيما لو لبس في يده قفازا وقد لبس قميصا واستبرأ  
بكم القميص ولا قابل به برد بان الواجهة في هذه المسئلة التفرقة بين عدم لبس القفاز والقميص  
كما السراويل والقميص وعلم مما مرحة ستر بعض الرأس وتكره القدية بتكره الاستبراد لكن لو لبس  
عمامة لضرورة او احتياج لكشف كل رأسه للعسل من الحدث الاكبر او بعضه لتخوض مسحة في الوضوء  
والذي يظهر ان القدية لا تتعد بذلك وان اختلف الزمان والمكان اخذ من قوله ولو فغل  
الا ان ارجازه ليس السراويل ولا دمر عليه ووجهه بان الاصل في مباشرة الجاني نفي الجمان  
وايضا فاجاب الكشف عليه بعينه مكرها عليه شرعا وقد صرحوا بان الكراه الشرعي كالكره  
الحسي فكما انه لو اكره حيا حيا علي الكشف لا يتعد حيا هو طاهر فكذلك اذا اكره عليه شرعا  
فان قلت قد جوز والده اللبس لتخوف مرض مع الدم قلت ذاك فيه ترفه وحط للنفس وهذا  
ليس فيه شيء منها وانما هو لاجل خصيل الواجب المتوقف عليه صحة عبادته فهو ستر العورة  
بالسراويل انبثه وهذا يعلم ان شرط عدم التعدد ان لا يكسب الا المحل الذي يتوقف صحة نحو  
وضوئه عليه لانه هو الذي ينظر اليه فقط وقول المحب لانه ستر محل السراويل بالمحيط يعلم به  
ان محل ما ذكره فيما اذا كان القميص ساترا والا فقد ستر السراويل شيئا من البدن لم يستره القميص  
وجيبه فتتكرر القدية لانه سائر اخر قاله الا ذرعي وظاهر انه ياتي في ستر الرأس بالقبعة  
والقلنسوة ثم لا يعمد **قوله** اذا احصر العدو والمحر ذكره بالهزيمة تبعا لمن يقول ان المهور  
وبغيره يستعملان في المرض والعدو وهو خلاف المشهور اذا المشهور كما قاله ان يقال احصره  
المرض وحصره العدو وقربا بينهما **قوله** عن المضي في الحج اي عن تمام اركانه وان كان العرة ولو عن  
السعي وحده فخرج ما لو منعوا من نحو محي فانه يمنع تخلفه لا مكانه بالطواف والسعي والحلق  
مع جبر نحو الرمي بالدم **قوله** قال افضل ان لا يعمل التخلل الى اخره يستثنى منه ما لو علم ان والاحصر  
في مدة يمكن ادراك الحج بعدها او في العرة وعلم قرب نزول الله وهو ثلاثة ايام فانه يمنع تخلفه كما  
قاله الماوردي وتخلله عنه السبكي وغيره واقره وقال ولو حصر عن مكة دون عرفة لزمه الوقوف  
ولم يتخلل اي الا بعد الوقوف كما ياتي ولو امنه الصادون وثقوا بقوله فلا يتخلل وقوله لولا  
يقوت الحج اي فانه اذا فانه قبل تخلفه يتخلل بالطواف والسعي ان امكنه والا فيما ياتي ثم ان صابر

الا حرام متوقفا على زواله حتى فانه الوقوف فلا قضى ويتخلل بعمل عرق وقيد السبكي وغيره بما  
اذا تمكن من البيت والتخلل لتخلل المحصر وانما يتوقف نزول حتى فان الحج وجب القضا الشدة  
تربطه وبهذا التفصيل فمن السبكي كلام الشيباني ثم نقل عن العراقيين وجوب القضا  
لكنه من التخلل قبل القوات بخلاف سلوكه اطول الطرق بعين رد لا تعسر بط منه لانه ما هو  
بسلوكه ويحاج بان لا يشبهه تنشق النفس الى الانيان بما احرمه علي وجهه منع نسبة التوقف  
اليه مساوي سلوكه الا بعد **قوله** بل يكره البذل الى اخره اقره انه لا يكره بذله للمسلم وانه  
لا يجرم بذله للكفار وهو كذلك كما حرمه في المجموع كالحدية للمهر ولا ينافيه قوله لان فيه  
صغار اعلى الاسلام من مصلحة تهيج التنكح اقتضت المسامحة بذلك مع ان الصغار غير  
محقق ولا ينافي مانع وقول الشيباني او ابل الحج يكره بذل المال للرصدي ولو مسلما لان ما هنا  
محل بعد الاحرام فاعطاء المال اسهل من قتال المسلمين وما هناك محله فيما فانه فلم يكن حاجته  
لا لتكالب الذل فمن قال الرجوع هنا فخرج تعميم الكراهية فقد غفل عما ذكر **قوله** قليلا او كثيرا  
صريح في انه لا فرق بين ان يهدى او على الضعف او يتعصوا عنه ولا بين نفسي الحجيج للقتال وعمره  
وهو المذهب كما قاله ابن ابي العزقة وغيره اخذ من كلام الرافي وكان وجهه ان الغالب على الحجيج  
جمع احتلاط الناس وعدم الثقة باجتماعهم على قلب واحد علي ان كلام المجموع ظاهر  
او صريح في ان الكلام فيما اذا اصدروهم من غير قتال اما لو تقابل الصفان للقتال فالقتال واجب  
والغزاه حر امر بشرطه اتفاقا حسيب فلا اشكال **قوله** فالاولي ان يقتل الكفار مثلهم البغاة  
فيما يظهر لما في قتالهم من مصلحة اجتماع الكلمة ومن ثم وجب قتالهم في بعض الصور **قوله**  
احاطوا بهم من الجوانب اقره اطلاقه لانه لا فرق بين ان يكون المانعون فرقا متميزا لا تقصد  
كل واحدة الاخرى او فرقة واحدة وتقييد الاسنوي بالاول اخذ من قول الرافي **قوله** يستفيد  
به الامن من العدو الذي بين ايديهم اي واذا كانوا فرقة واحدة فلا امن لان بعضهم يعرض  
بعضا فيه نظر بل قول المجموع اصحها جواز التخلل للعموم الالية والثاني لا اذا لا يحصل به امن  
فخرج في رد التخليل من احمله لانه جعله عملة للوجه الضعيف **قوله** ثم انه يلزم التخلل بالاحصار  
ذبح شاة تغتضي انه لا فرق بين ان يتوسط التخلل عند الاحصار بالاحدي ام لا وهو ظاهر في اتفاق  
ما ياتي في التخلل بمرض بان وضع الاحصار ذلك فلا يؤثر الشرط في عدمه بخلاف ذلك **قوله** يرفقها  
حيث احصر اي مع ذبحها فيه كما علم مما مر وله اسنوي للحرم وجيبه فلا يعمل الا بعد علمه بخبره كما



قاله المحامي وهو ظاهر ونحوه ان كشي انه لو ذبح في محل لا فخر به جاز نفعه البهر وقال ابن العماد  
ينبغي جواز نفعه الا ان يمكن نقل اللحم البهر والذي يتجه اخذها من الوقوف بين الركوة وهذا  
الباب ان محل الاحصار محل الركوة فاذا فقد الغفر فيه جاز النقل وان كان يمكن الذبح فيه  
ونقل لحم البهر بلا تغير تعين لان كلامه من الذبح والنقطة فيه واجب براسه في حيث تغذرس  
احدهما لا يفسد الاخر وافهم قوله حيث احصره لا فرق بين ان يحصر في الحل او في الحرم  
ولا بين ان يمكنه وقد احصر بالحل وصول طرف الحرم او لا وهو ما عليه الشبان واعتراض البلقيني  
عليه بان ما قاله مخالف للنص ورده العراقي كما مر **قوله** ثلاثة اشياء علم منه انه دخول وقت  
التخلل هنا ليس مثله فاذا جامع قبله لزمه الغضا والكفارة بخلاف في الصوم اذ لو جامع مسافرا  
لم تتركه كفارة وكان الغرض ان الصوم كف وهو خصلة واحدة متعلقة بمن محدود الطرف  
حيث لا عذر فلا التقضي الزم بالغروب ارتفعت او وجد العذر كانت في حكم المرتفعة لعدم  
امكان تحريكها بخلاف الحج فانه مشغل على افعال بعضها محدود بوقت كالوقوف وبعضها غير محدود  
بوقت فلم يكن دخول وقت التخلل منها مقتضيا لارتفاع جميعها الا انه بفعله **قوله** والخلق اي في  
الخلق كما في المجموع وغيره وبديل له قوله صلى الله عليه وسلم في قصة الحبيب قوما فافروا ثم  
احلفوا ويستخرجونه التخلل عند الحلق ايضا كما اقتضاه كلام الشبان هنا وجزمه في الرواية  
عند الكلام على تحلل العبد ونقله ابن الرفعة عن الاصحاب ورجحه السبكي لفرده بين ان يكون  
للتخلل او غيره فاحتاج الى نية بغيره بل قال الاذريعي الاستنبه ان من اراده للذي حيث جاز احتاج  
للنية ونحوه الجلال البلقيني انه لو احصر عن الطواف بعد ان حلق لم يلزمه لانه نسيك وقد وجهه وقال  
الاستقوي انما يجب ان لا يغدر على الذبح ضعيف **قوله** فان لم يجد الشاه الى اخره قد علمت ما مر ان  
دم الاحصار دم ترتيب ونقد بل قال عمن الشاة اخرج طعنا بقبيلتها فان مخصرها عن كل دم  
يوما ومروفي دم التمتع بيان العجز **قوله** وكذا ان كان بصوم المعتد كما في المجموع وغيره ان التخلل  
لا يوقف على الصوم بل له التخلل حاله بالخلق مع النية لطول زمنه فتعطل المشقة في مصارفة  
الاحرام لغرضه ومن الغرض بينه وبين رمي حجرة العقبة فراجع **قوله** عند احرامه بينه  
ان شرط التخلل نحو المرض لا يوثق الا ان اقترن بالاحرام **تيسر** مر في تصور جنتين في عام واحد  
عن التركي ما سببه الغفلة النامة عما هنا اعني في التخلل بشرطه بالمرض فراجع ذلك فانه  
مهم كيف وهذا العقبة مع جلالة عقل عن كلامهم هنا في مجتث الحصر فبحث ما مر عنه ثم لزم له

ما مر عنه من انه قد يتصور جنتان في عام واحد وان لم ينع له ذلك في صورة كما مر بسط الكلام معه  
في ذلك ايضا **قوله** لغرض اخر منه المحبس على الاوجه بل هو اشق من كثير من الاعذار **قوله** ولو شرط  
ان يقلب حجه عمر الى اخره مثله كما قاله البلقيني ما لو شرط ان يغتسل به عمره عند العذر فاذا وجد  
انقلب وفي الحامين تجزئ به تلك العزة عن عمره الاسلام بخلاف عمره التخلل بالاحصار لانها  
في الحقيقة اعمال عمره لا عمره **قوله** او بد من لا يمكن من ادايه من عطف الخاص على العام لان كسه  
ظلم اي ان علم المحبس عدم تركه **قوله** الا ان يجتمع فيه الى اخره اي واذا لم يجتمع ذلك لم يجب الغضا لكن  
الاولي ان يجزئ من اجتمعت فيه ان بقي من الوقت ما يمكن فيه الحج ويستقر الوجوب مبني على ذلك الوقت  
وحيث الاذريعي ان محل اطلاقه هو ولو في الاحرام في تلك السنة ما اذ لم يكن بعيد الدار وكان غلب  
على ظنه انه لو اخر لعجز عن الحج فيها بعد لزمه الاحرام في ذلك العام **قوله** وكما نطقه والعذر بها  
يتوهم منه ان العذر لا يتبني فيه ما ذكره اوله وليس كذلك لان كان معينا في العام الذي احصر فيه  
بقي في ذمته مطلقا والا فهو تحجته الاسلام فان استغفر بان استطاع قبل عام المحصر بقي ايضا  
والا فحني يستطاع بعده **قوله** وسوا في هذا كله المحصر العام والخاص صريح في ان حج الغرض اذ لم  
يستغفر قبل سنة المحصر بان كان من اول سني الامكان لا يستغفر على ذي الاحصار الخاص بل لا  
بد من الاستطاعة بعد تروا له على كلامه من قبله اول الكتاب فراجع **قوله** لا فرق في جواز التخلل  
بالاحصار الى اخره الاحصار عن السبي فقط كذلك كما مر ويستثنى مما ذكرناه المحصر عن الوقوف  
فقط فانه يمنع عليه تحلل المحصر بل يجب عليه دخول مكة والتخلل بعمل عمره والاقضا عليه والمحصر  
عما سوا الوقوف فانه لا يتخلل الا بعد الوقوف ومروفي طواف الافاضة الكلام على الجائز اذ الجيز عنده  
**الباب الثاني في حج الصبي والجمادى الاولى** والمراد بذكر من احكامها هنا الاوجوب استبدان  
الزوج والصبي ان كانت امه مزوجة وبقيت احكامها تقدمت اول الكتاب **قوله** ما يصح فارق صحة  
موصومه من غير اذن بانه لا يقتصر لما له وهنا يقتصر اليه وهو مجموع عليه فيه وقضيه انه اذ لم  
يجع الى مال رايد على ما يحتاجه في الحضر يصح احرامه بلا اذن وانه لا يصح احرام السفيه بلا اذن والثاني  
مروجا بخلافه واما الاول فالذي يتجه فيه ما اقتضاه اطلاقه هنا من عدم صحته منه بغير اذن  
مطلقا لانه وان لم يجع اليه هو مطلق لذلك مع ضعف عقله وبه فارق السفيه **قوله** ولو احرمه عنه  
اي عن الميزر وبه صح هو المعتد كما في اصل الروضة خلافا لما في شرح مسلم وان اعتد به الاذريعي  
**قوله** ولا يستتر حصور الصبي هو ما في الروضة وغيرها فهو المعتد وان نظر فيه الاذريعي ونفعه غيره



فيصح احرامه وان كان الولي بالميتات والصبي بمصر مثلاً لكنه يكره لاحتمال السر تكابه محظوراً  
حرام لعدم علمه به وصحة احرامه عنه كما في المجموع عن الشيخ ابي حامد والاصحاب ان ينوي جعله  
محرماً فيصير محرماً بمجرد ذلك والابن فيه ما فيه عن القاضي ابي الطيب من ان صفته ان ينوي الاحرام  
وعن الدارمي من انها ان ينوي انه احرامه او عقد الاحرام له او جعله محرماً وعن صاحب القدر من  
انها ان يخطر بباله انه عقد له وجعله محرماً فينوي به في نفسه لان كل ذلك يرجع الى الاول لان نية جعله  
محرماً يشمل جميع ملاك **قوله** فالاب ينوي ذلك اي بنفسه او ما ذونه وشترط في الاب بما قاله  
الاذري وشترط ولاية المال من العدالة وغيرها فان استغنى عنه بعضها انتقلت للميت **قوله** في العالم  
عند عدم الاب اي او وجوده لا بصفة الولاية **قوله** والفرع اعترض بما في مسلم من امرأة رفعت للبي  
صبي الله عليه وسلم صبياً فقال هذا حج قال نعم ولكن ورد بان ليس في الحديث انها احرامت عنه  
لجنتل كونها وصية او قيمة او ان الاحرام حاصل انما هو احرام الحمل والنفقة واعلم ان المراد بالصبي هنا  
الحسن اذ لا فرق بين الذكر والانثى **قوله** والاطيع به اي مع طهرهما اعني الطائف والمطوف به من  
الصبي او المحنون كما ذكره الاذري وغيره ومرا التلام فيه في بحث الطواف ومرا لشرايضا ان غير  
المميز اذا كان ركباً اشترط ان يكون الولي او ما ذونه سابقاً او قابلاً في جميع الطواف وافهم **قوله**  
طريقه وقوله فيما ياتي من لاري عليه انه يجوز للولي ان ينسب من يجعل عنه ما عجز عنه كما بينه في  
الاحرام عنه بل اولى **قوله** والسعي كالطواف قضيته انه لا بد فيه اذا كان غير المميز ركباً ان يكون  
الولي او ما ذونه سابقاً او قابلاً **قوله** المراد من نفقة الصبي سبب السفر يجب في مال الولي قبل السفر  
نحو ما اذا لم يبلغ قبل فوان الوقوف قال والاحرام عن حجة الاسلام فالنفقة من البلوغ في مال  
الصبي وقيله محتمل ان يكون في ماله او على الولي انتهى وقيله نظري مقتضى قول القاضي حقيق احرام  
من مفهوم كلامهم لو خرج لمجنون لم يستقر عليه الغرض لنفقة السفر وان اخرج من حجة الاسلام  
بان افاق فيما بعد الاحرام او قبله وفيما بعده لنفقة الصبي هنا مطلقاً لان يستقر عليه الغرض  
فلا نظير لوقوعه عن حجة الاسلام وظاهر كلام القاضي المذكور انه يلزم من الوجوب نفقة السفر وان افاق المحنون  
الاحرام واحرامه لا بعد اعتماده ان لا يكون الرجوع بعد الافاقة وقيل الاحرام والافاقة لان يقال بذلك  
ايضاً اخذ من قول المصنف عن المتن في تعليل الزامه النفقة لانه ليس له السفر ويحتمل ان يقال  
لا يلزمه الا ان لا يسبب السفر الي ما قبل احرامه لان تلبسه بالاحرام مع سهولة الرجوع عليه رفع  
تدبي الولي وهو اوجه شرعاً المتوحي قال لوافاق عند الميتات واحرامه اي لنفسه صحيح الا ان

انفق عليه بعد افاقته يكون من ماله وما انتفق عليه قبل الافاقة بقدر نفقة البلد تكون من  
ماله والزيادة من مال الولي انتهى **قوله** يمنع الصبي الى آخره اي يجب على الولي او ما ذونه منع المميز  
من ذلك **قوله** وان كان عامداً وجبت الغدية محله في المميز اما غيره فلا فدية عليه ولا على وليه كما  
مر في محرمات الاحرام ويؤيده قولهم انما يكون عند المجنون والصبي عند ان كان لها نوع تميز **قوله** حكم  
المجنون اي الذي لا تميز له على التام مرفقه في بحث الجماع ومرا الفرق بين غير المميز والعاقل الذي يصي  
او الجاهل وقول المجموع لا يضمون الصبي لان المنع منه بعيد يتعلق بالملك الغني اعترضه البلقيني  
بالمميز ورد بان تميز الحق بالملك الغني في ان عده عمد وحاصل المذهب في ذلك انه اذا فعل محظوراً  
فان كان غير مميز فلا فدية على احد وان كان مميزاً فان تطيب او لبس ناسياً فذلك ومثله الجاهل كما هو  
ظاهر وان عمد او حلق او قتل او قتل صبياً ولو سهواً فالغدية في مال الولي لانه الذي ورطه في ذلك  
بالاذن له او باجراره عنه وفي ذلك مزيد بسط ذكرته في شرح الارشاد فراجعه فانه مهم وجبت  
على الولي فهي كالواجبة بفعله فان اقتضت صوماً او غيره وفعل اجزاء او في مال الصبي لزمت الغدية  
وحكم دم التمتع والغران حكم الغدية بارتكاب محظور والمجنون كالصبي الذي لا يميز في جميع ما ذكرناه  
الرافعي **قوله** والطواف في العمرة كالوقوف في الحج فاذا بلغ قبله اي او في اثنايه كما دل عليه تشبيهه له  
بالوقوف وصرح به في المجموع فقوله البلقيني ان البلوغ في اثنايه ليس كهُو في اثنايه الوقوف لان سمي الوقوف  
حاصل لما بعد بخلاف الطواف لا مردود مع ما قرع عليه فنص في المجموع بخلافه وبان العلة انما هي  
ادراكه معظم العبادة وذلك حاصل بما ذكر **قوله** او بعده وعاد الى آخره ظاهر بان لو بلغ بعد  
التحليل فنادى بفرقة قبل الجرازة عن حجة الاسلام ولزمت اعادة الطواف والسعي والحلق ورجي  
جرة العقبة وهو محتمل فان قلت يتنافى ذلك قوله في اثناء الحج لان من بلغ بعد التحليل لا يصدق  
عليه انه بلغ اثناء الحج قلت محتمل لانه ما بقي عليه بعض اعمال الحج يصدق انه في اثنائه ويؤيده  
عدم صحة اعتماده حينئذ قالوا لانه الى الان في الحج لا يخرج منه وعلى هذا اقل فرق بين ان يحصل  
منه جماع وان لا لان العود لا يوجب له وقوع نسك مثله بل وقوع صفة له هي اجزائه عن حجة  
الاسلام والجماع بعد التحلل الاول كذا في ذلك الاثري انه لو عاد بعد التحلل الاول والجماع اجزائه  
كما يصرح به كلامهم فاذا اجزاه العود بعد الاثري بالجماع وقع عدم الاثر به اولى **قوله** وعق  
العبد في اثناء الحج والعمرة كبلوغ الصبي اي وكذا افاقه المجنون بعد الاحرام عنه كما فعله الشرع كسبي  
عن ابي الدم ومعتي عليه ابن الرفعة ورجع به الاستوى وابن النقيب ونقل الجلال البلقيني عن ظاهر



المنع بما يوافق فقول الشيخين شرط اجرة الاسلام افاقته عند الاحرام والوقوف والوقوف  
والسعي موقوف بان استدامة احرام الولي كالحرام من نفسه لكنه تاويل بعيد ومباد على ملاك  
اشتراط افاقته عند الحلق حيث وجب كما مر عن الرافي في شروط صحة المباشرة وقوله الغري لا يشترط  
في الحلق فعل فلو خلعت راسه وهو نائم كفاه فيما يظهر مردود وقول البغوي لو مات المحرم قبل فعله  
سن لا يوبى حذافا لمن توجهه **قوله** احرام العبد صحيح باذن سيده وبغير اذنه محله في البالغ وله  
تحليله كما يصح احرام السفيه بغير اذن وليه وله تحليله اما الصغير المميز فلا يصح احرامه بغير اذن  
سيده كالحرم المميز بل اولى هذه احرامه عن نفسه واما احرام السيد عنه فيجوز عن الصغير مازا  
او غيره دون الكبير كما افهمه كلام الامام واخذ السبكي عن المنى ولم تضاه الاذرع وهو ظاهر  
قياسا على الولي واعترضه الاسنوي باطلاق نص الامر الصحة واجيب بانه موقوف وقوله ابن الرفعة  
القياس انما يقتضي وجهه اي فلا يصح مطلقا هذه الاسنوي بان القاضي والوصي يجبان عن الصبي وان لم يزوج  
لما فيه من حصول الثواب اي فسومح فيه ما لم يسامح في التماح الذي ليس فيه الا الغرم والمصلحة بالاول  
بجبر البكر البالغ ولا يجر عنها وبحث الاذرع اذ اذن ولي السيد فيما لو اذن لسفيه في الحج وله عيب  
يجزئه فاذن له فيه كالسيد ومثله عبد الصبي والمجنون اذا اجارا حجاجهما **قوله** فان احرامه باذنه  
اخره اما بغير اذن السيد وعدمه حيث لم يكن منفعة مستحقة لآخر والا اشترط اذنه دون السيد  
فاطوق علي معين بغير اذنه والافله تحليله وعليه جهة يعتبر اذن الناظر ولو عاشر ط ان لا يفرق  
بعض متافعه باحرامه والاحتجاج بعينه بعلم في السفر مرة معينة بغير اذن المستاجر والموصي  
لمنفعة بغير فيه اذن الموصي له لا الوارث **قوله** اذن له السيد ثم يرجع قبل احرامه فان علم العبد ثم  
احرامه تحليله وان لم يعلم الا بعد احرامه فوجهان كالقولين في تصرف وكيل بعد الغزل وقبل العلم  
ومقتضاه انه لا تحليله الا ان صدقه العبد والا احتلج السيد لينة تنفذ به الرجوع على الاحرام وليس  
بعيد قال الاذرع وغيره ولو اسلم حربي ثم احرم بغير اذنه ثم غنمه لم يكن لها تحليله **قوله** فان حلله  
جاز اي حيث لم ياذن له في الاثم والاعمال بملك تحليله ولا خيار له كما نقله في الروضة عن الروايين  
ووجهه ظاهر اذ لا ضرر عليه مع جواز تحليله وليس الاحرام جسيما عيبا حتى يستكفل بان العيب  
يقتضي اشتراكية وان قدر علي امر الله والمنع على تبوءه ضعيف او موقوف وكذا قول الاذرع عن بعضه  
لا يملك تحليله وان اجاز وبسبب من ذلك ما لو نذر الحج في عامه وعين باذن سيده فان نذره بغير اذنه  
في الرق فاذن انتقل لسيد اخر لم يكن له منعه ولا تحليله كما في الحاد مرافعه قوله فان حلله جاز ان العبد

فمنه ليس له التحليل ويوبى فقول الجمهور عن الاصحاب ان المروجة لا تحلل اذ احرمت بغير اذن  
زوجها الا ان امرها وانعتق متلها واما قول القولي وحيث جاز للسيد تحليله جاز للعبد التحليل  
ويجب اذا امر به فالذي يتجه انه ضعيف واووافقه اطلاق قول المنق الذي جاز له التحليل والا  
لاحتج الي الغري بينه وبين الزوج وفيه عسر بل هو اولى منها لذلك لنقصه ولان السيد اقوى  
استيلا وولاية من الزوج فاذن توقف جواز التحليل على امر الزوج مع كون الزوجية كما ملته  
والزوج ضعيف الولاية بالنسبة الي السيد فلان يتوقف العبد على امر سيده بلا ريب والقياس  
اوجه ووجهه ان الحج شديد المطلق فاحتيط له بتوقف الزوج منه على امر السيد والزوج فان  
قلت الخروج عن المعصية واجب فلم يجب التحليل هنا وان لم يامر به السيد قلت احتياجا بانه  
تأيسر عبادة في الجملة مع جواز رضي السيد بولاه **قوله** ولو اذن له في الحج والتمتع فقرن الى اخره  
هو المقدم الذي منتهى عليه طار الرافعي تنبعا لجماعة منعه البغوي بل حكوا الاتفاق على ذلك كما في  
المجموع لكن اعترضه الاذرع وغيره فيما لو اذن له في التمتع فقرن بان العمرة فيه تسبق وقد  
يرجع السيد عن الاذن بعد فراغها ويقول القاضي ليس الحج ما ذونا في تحليله ويقول ابن نجح  
لانه كان يقول غرضي من التمتع اني كنت امتنعك من الدخول في الحج وياذنه قد يرد استعماله  
بعد العمرة في محصور كصيد ووطي امه وغير ذلك فكان الغياص جواز التحليل ويجاب بان اذنه  
في التمتع اذن في النسكين غاية الامر ان فيه تقديم الاذن في الحج على وقته والارباب ان الحج شرط  
التعلق وان الاصل عدم جواز التحليل منه كغيره من العبادات وانما جاز على خلاف الاصل بالسبب  
فيتحقق التقدي بارتكاب شي منها وهنا لم يتحقق التقدي لما مر من ان اذنه قد يتناول الحج ايضا  
فكان ذلك شبهة ما فقه من جواز التحليل بعدم تحقق سببه وايضا فله السيد هو الموقوف على نفسه  
ما ذكره المعروضون باذنه له في الحج اذا كان غرضه انه يفعل له ذلك بعد العمرة اذا كان يملكه  
اذا ياذن له فيها فقط فلما عدل عن ذلك علمنا انه اها مقصور او غير مصر يدان كما قيل منه دعوى  
خلاف ما دل عليه اذنه ولو اذن له في الاحرام مطلق ففعل فاراد صرفه لنفسه والسيد لغوي  
من حجاب وجهان لم يهرج في المجموع منها شيئا احدهما ان الامر للسيد والثاني لانه يستحب ان يامر  
فان فعل غيره فله ذلك والذي يتجه ترجحه ان معين القن ان كان انقض من من من من السيد  
اوساوياله فذم معين القن اذ لا ضرر على السيد جسيما ولا فذر معين السيد وليس هذا  
احداث وجه ثالث وهو لا يجوز لان محله على الاصل عند الاصوليين والفقه ان يكون في احد



تشقي التفصيل شي لا يقول به كل من الوجهين وهنا ليس كذلك فان كل تشق من هذا التفصيل يقول  
به احدهما لان من قال باطلاق تقديم السيد يقول بالتشق الاخير ومن قال بالاطلاق فقد يهر  
الفن يقول بالوجهين الاولين فلم يحدث التفصيل صوم لا يقول بها كل منها فاما مل ذلك وان حفظ  
فانه مهر ثمر رايبت الزركشي راجح الاول وقد ردت عليه وبينت قاعدة احداث القول الثالث  
في شرح العباب مما لا يستغني عن مراجعته **قوله** والسيد متعة منه اي ان كان امه غل له وطوا  
مطلقا وكذا العبد ومن لا تخلص له كسره ومجوسية ان ضعفا عن الخدمة او تالفا لها به صغر لان  
حقه قوري والكفارة على التراجي اصالة فلا نظر لكونها قد نجب قورا لعصيانه بسببها لانه  
عارض فقد مر حق السيد لقوته عليه فان استغني ما ذكر فلا يمنع له ولو من صوم التطوع **قوله**  
الا صوم التمتع والقران قبلها ادم الا حصار لادته في سبيته وله الذبح عنه بعد موته لحصول  
الباس من كفره والتعليق بعد الموت ليس بشرط ولهذا الوصل في عن ميت جاز لا في حياته لتضمنه  
تخليكه وهو متنع **قوله** جاز له هو التخلل ان امر به السيد كما قاله الاستقوي وغيره وكذا في المني  
وان لم يامر به كما اخذه الا ذرعي من كلام الراعي وبحث في الصورة الاولى دون الثانية **قوله**  
مع الحلق هو المقيد لكن مر في محبته انه بحر على الزوجية والمملوكة اذا لم يؤذن لها فيه بل قال  
الاستقوي المتنع منع الامة من الزيادة على ثلاث شعرات وحينئذ فيجب هنا على الامة الاقتصار  
على تقصير ثلاث شعرات وكذا العبد ان نقص الزايد على ذلك قيمة او حصل له به شين والامر  
بالتخلل لا يقتضي الا ما يتوقف عليه وهو الزالة ثلاث شعرات فقط **قوله** والمكاتب بحث الا ذرعي  
ان المكاتب ونحوه اذا كان له في سفر الحج كسب كان حرا او قضد مع الحج التجارة واداء النجوم التي  
تستحل عليه لم يكن للسيد منع من الاحرام بالحج لجواز سفره للتجارة وقبل حلول النجم بلاذن السيد  
وهو ظاهر وان نظرنه **قوله** ومن بعضه حر ولم يكن بينه وبين السيد مهاياه او كان بينه وبينه  
مهاياه واحر في توبته السيد فان احرم في توبته ووسعت النسك فلما حر كما في البحر من الاصحاب  
وان نظرنه لا يقال نحو الطواف الا في لوقته فقد بوخره اذا دخلت توبته السيد وايضا فالج يحتاج  
الي سفر والذي يظهر منعه من السفر بدون اذن سيده وان كان في توبته لا نقول اما الاول فلا ضير  
عليه لانه ان كان قد تخلل التخلل الاول قد اك والافله تخليبه كالقن واما الثاني فهو ممنوع لا يقتضي  
قوله انه في توبته كما حر ان له السفر فيها مدة يتقضي قبل فراغها من غير اذنه ويؤديه جواز السفر  
للمكاتب والمتنع في توبته مستقل اثره فيجوز له بالاول **قوله** واستحب بعضهم ان يقول في آخر

من محل اخر غير ما ذكر من باب السلام والمعللة في حده من جهة العراق اربعة اقوال ايضا ثمانية سبعة  
ينقد بمر السنين عشرة وسنة درة من حيدر باب السلام الى العلمين الذين هما حد الحرم من تلك الجهة  
وهما تجاه وادي نخله سبعة وعشرون الف ذراع ومائة ذراع وخمسة ذراعا بالذرع السابق يكون  
مسافة ذلك على القول الاول في الميل سبعة اميال بتقدير السنين ونحو خمسة اسباع ميل ومن يك  
المعللة الى العلمين المذكورين خمسة وعشرون الف ذراعا وخمسة وعشرون ذراعا مسافة على  
القول الاول في الميل سبعة اميال ونحو سبع ميل وهذا ايضا تجاه القولين الاولين وبعد صحة  
الثالث لا الرابع بناء على ان الميل اربعة الاف وان المسافة من المعللة وفي حده من جهة الجبل  
قولان سبعة ينقد بمر التنا اثنا عشر ومر في الباب الرابع ان بينها وبين مكة ثمانية عشر ميلا على  
قول وفي السامرة مع هذين القولين عسر مع ما مر ثانيا ايضا ان بينها وبين الحرم نحو ثلاثة اميال وحده  
من هذه الجهة لا يعرف موضع وفي حده من جهة التميم اربعة اقوال ثلاثة نحو اربعة اربعة  
خمسة وذرعه من حيدر باب العمرة الى الاعلام في هذه الجهة التي بالارض لا التي بالحمل اثنا عشر الف  
ذراع او اربع مائة ذراع وعشرون ذراعا بذراع اليد يكون ذلك اميالا على القول الاول في الميل  
ثلاثة اميال ونحو نصف ميل ومن باب التميم الى الاعلام المذكورة عشرة الاف وثمانية اذرع  
واثنا عشر ذراعا تكون اميالا على ذلك القول ثلاثة اميال ونحو سبع ميل وهذا يتبين القول بعد  
القول بان المسافة من هذه الجهة اربعة وخمسة الاعلى القول بان الميل الفان وان المسافة من باب  
التميم وتبين بان المراد بالميل هنا التفرع على القول الاول فيه لا على المعتمد السابق لان القائلين  
به ذكر وان المسافة من هنا ثلاثة اميال ولا يمكن صحته الاعلى القول الاول اما على المعتمد المسافة  
ميلان ونحو خمس سدس ان اعتبرنا المسافة من باب العمرة او ميل نحو ثلاثة ارباع ميل ان اعتبرنا  
من التميم وفي حده من جهة حده قولان عشرة اميال نحو ثمانية عشر ميل وليس عليه اعلام  
من هذه الجهة وفي حده من جهة اليمن قولان سبعة ينقد بمر السنين ستة وذرعه من حيدر باب  
البرامج الى علامته حد الحرم في هذه الجهة اربعة وعشرون الف ذراع وثمانية اذرع وسبعون  
ذراعا ينقد بمر السنين واربعة اسباع ذراع ومقدار ذلك على القول الاول في الميل ستة اميال ونحو  
نصف ميل فاذا اتانا ملئت جميع ما تفرع وعرفت الاشهر من الاقوال السابقة علمت ان مرادهم بالاميال  
هنا ثلاثة الاف ذراع وخمسة اذرع وهو ما صححه ابن عبد البر كما مر ايضا وقول المصنف بان بين  
مكة ومكة في سبيل صحيح في ذلك فراجع وان فيه مخالفة لبعض ما ذكره المصنف خصوصا من جهة طرفه



والذي رجحه الغاسي كالانزقي ما مرنا الاشارة اليه من انه قرب مسجد ابراهيم الذي نحو وعليه علمان  
ثم وهو ان يدعى المصنف بكثير وان لم يكن لحد من جهة الحجر انه ولا من جهة حده انصاب عرق  
بها اليوم فقول المصنف ان عليه علامات من جوانبه كلها ومنصب عليه ايضا لعله باعتبار من رآه وان  
الذي يتعين المعيار اليه الرجوع لما ذكر من الدرع والظاهر ان المحل الذي لم يتعرض احد لتخديده كما  
بين كل حد مختلفين كحد من جهة التبع ومنه من جهة جدي يتقدم فيه ولا يثبت له حكم الحرم الا بالنسبة  
لمن غلب علي ظنه كونه من هذا ما مر ان من اشتبه عليه الحقائق اجتهد فيه وعمل بما غلب علي ظنه وبين  
له الاستظهار والاحتياط بل هذا يشمل ما نحن فيه بان مر به الاحرام بالعمرة من اول المحل وانهم عليه  
كما في المثال الذي ذكرته فيجهد بذلك كما صرحوا به في هذا الكلام في بقية الحرم اذ لا فرق  
فان قلت ينبغي اخذ بقاعدة العمل بالاصل والاستصحاب ان من بالحرم بل من رعاية الحد البعد لان  
الاصل بقاؤه فيه فيستصحب اليه ان يتيقن الخروج منه وهو محذور مثل مسافة البعد بخلاف من هو خارج  
لا الارعاية الا قرب الاستصحاب بالاصل خروجه عنه قلت هذا انما ياتي علي وجه ضعيف عندنا فيمن شكك  
في ما هو قلنا ان اوافل وفيمن شكك في تقدمه علي الامام والاصح انه لا فرق ومحل قاعدة بالعمل  
بالاستصحاب ما لم يعارضه اقوي كظهوره اما وعدم المبطل وكذا ابراهيم في مسيلنا فان قلت  
قاعدة اذا اشتبه حل وخطر قدم الخطر بوجوب الاحتياط قلنا ليس ما نحن فيه من ذلك لان محله  
اذا يتيقن الخطر فان قلت اذا دار الامر بين الخطر والحل غلب الخطر ايضا قلت هذا قول والاصح عندنا الحل  
عملا بان الاصل الاباحة كما قيل ومردود الشرع وقد تعرض صاحب المسالك للمهالك لمقتدر الحرم  
حيث قال وطول الحرم حول مكة سبعة وثلاثون ميلا وهي التي تدور بانصاب الحرم انتهى وهي قايمة بسنة  
جد ان صحت وهو بعيد كبق وحدوده مختلفة البعد من زورة الوضع كما علم فلعلة اراد حاصل ضرب  
مساحته بعد تكسيرة ولبعضهم والحرم الخديده من ارض طيبة قلنا ثم اميال اذا رمت انقائه  
وسبعة اميال عراق وطابق وحده عشر ثم تسع جمراته ورا دخر ومن بين سبع بتقد برسينها  
وقد كانت كما شكك في ذلك وغير الكمال المبري القسط الاخير بقوله لذلك سبل الحل لم يعد بنيانه واخر  
بقول الانزقي وكل واحد في الحرم فهو سبل الي الحل ولا يسيل واد من الحل في الحرم الا في موضع واحد  
عند التبع وبان قضية كلام الغاكهي ان سبل الحل يدخل الي الحرم من عدة مواضع بينها وعنه  
انه غير البيت الاخير بعير ذلك فقال ومن بين سبع وكرهاها اهتد لذلك سبل الحل لم يعد بنيانه  
واعترض بان له لو قال ومن بين سبع تبين لها اهتد لكن اولى لان كرا لم ينصب علام الحرم

الا في من معاوية رضي الله عنه فجدد في تبع ابن اسد فانه نصبها عام الفتح بامر من صلى الله عليه وسلم  
ونصبها صلى الله عليه وسلم قبل هجرته ثم عمر بنو ابي في ذلك المرة بعد المرة ثم عثمان ثم معاوية  
رضي الله عنهم ثم عبد الملك ثم المهدي ثم اسد رضي العباسي بمائة العامين الكهول الذين بالتبع  
سنة خمس وعشرين وثلاثمائة وذكر الانزقي ان انصاب الحرم علي راس التنية كما كان من وجهها  
في هذا الشق فهو حرم وما كان في ظهرها فهو حل **قوله** علي تنية جبل بالمقطع قال الغاسي لا يبعد  
ان يكون **نصبها** والذي وجدته بخط ابن خليل ضبطه بجامع مفتوحة بعد ما لا مرقط وبخط المحل الطبري  
وعلي الخاتمة من فوق وعليه اللام شدة واما المقطع فقد ضبطه ابن خليل بفتح الميم وفتح الطاء **قوله**  
وفي خط الطبري بفتح الميم واسكان الفاق انتهى واجيب بان التنية الطريق العتيق بين جبلين فيمنحسرها  
الي الجبل كما قاله المصنف وان كان شهورها بالحل كما قاله غير هؤلاء منا فاة ويسمي بالمقطع لانهم قطعوا  
منه اجزاء الكعبة في زمن ابن الزبير رضي الله عنها وقبل انهم كانوا يقطعون عند العود اليه ما قلوه  
في الرقاب من قشور شجر الحرم لئلا يخرجوا كذا **قوله** عبد الله ابن خالد ابن اسيد قبل هو ابن اخي  
عقاب بن اسيد امير مكة وقبل هو ابن اسيد الخ ابي وقبل هو القيسري **قوله** بكسر اللام الي اخره ضبطه  
ابن خليل بفتح اللام والياء ايضا لكن بالتعلم واعلم ان الناس اختلفوا في سبب تحريم مكة الحدود المختلفة  
المسافة فقبل ونقل عن ابن عباس رضي الله عنهما ان ادم صلى الله عليه وسلم لما هبط الي الارض خسر ساجدا محترقا  
فارسى الله اليه عن وجوب بل بعد اربعين سنة بعلمه بقبول توبته فتشكى الي الله ما فاته من العبادات بالعرش  
فاهبط الله اليه البيت المعمور وكان باقوتة حمر الجحش فانه كواكب بيض من باقوتة الجنة فاضا  
نوره ما بين المشرق والمغرب فغرت لذلك النور الجن وقروا في الجوفين فظروا له فلما راوه  
من مكة اقبلوا اليه يدون الاقتراب اليه فاحسب الله تعالى ملائكة فقاموا حول البيت في مكان الاكل  
اليوم ومنعهم فمن ثم ابتدي اسم الحرم وقيل نقل عن ابن وهب انه لما نزل اشد بكاه وقض  
له تعالى حجة من باقوتة حمر من الجنة فيها ثلاثة فنادى من موضع الكعبة فاتته نورها الي محل  
انصاب الحرم ورحل سها تعالى ملائكة ينفون علي تلك الانصاب بحرسون الحرم من الجن فلما تبين  
ادم رفعت وقيل ان ابراهيم لما بني البيت طلب من اسما عيل صلى الله عليه وسلم حجر الجبل اية للناس  
فذهب ورجع بعير شي ووجد الحجي الاسود عنده جبانة جبريل فوضعه ابراهيم في موضعه هذا  
فاما من سائر الجهات **قوله** من باقوتة الجنة فجعل الله الحرم الي حيث انتهى اليه ذلك النور من كل جانب  
وقيل ان ادم لما هبط خاف علي نفسه من الشيطان فارسل الله تعالى ملائكة يحفوا مكة من كل جانب فكان الحرم



الي حيث حملوا او قبل لانه لم يجب من الارض قوله تعالى انبيا طوعا او كرها قالنا اثبتنا طاب عين الارض  
الحرم فلف ذلك حرما قال ابن عمر الحرم حرام الى السماء السابعة وقال عطاء كانوا ببرونان العرش  
على الحرم ذكر ذلك الطبري وغيره وذكر الان في عن مجاهد ان هذا الحرم حر من حذوه من السموات السبع  
والارض حتى السبع وعن قتادة ان الحرم حر من حباله الى العرش **قوله** هل صارت حرما من اي من الجبال والحق  
والن لازل ونحوها **قوله** مقبلا كان او مارا اي فان كان رسول الله صلى الله عليه وآله في الحرم من بيت الله نائبا او خرج  
اليه وينبغي خروجه ان قال لا اودى الا مشافهة ولو كان له مال في الحرم وكل مسلما يغتصبه له  
ولو بذل على الدخول مالا لم يجبه فان فعل ففصل فاسد فان دخل اخرج وثبت المسمي فان لم يصل الى المحل  
المشروط بنا لخصه **قوله** وجوز ابو حنيفة الى اخره اي للذي لا يخرج **قوله** لا تحل لقطنه هل يلحق  
به عرفة في ذلك فيه خلاف بينه في شرح الارشاد والوجه منه عدم الالتحاق وسواء في لقطنة الحرم فيها  
ذكره الحنفية وغيره فان اخذوا الزمة الاقامة لم يغريها اود فعلها لالحاكم امين فان لم يجبه فالي لغة مقيم  
ثم **قوله** بالقتل فيه اي خطأ ومعنى تغليبها صبر ورئيتها مثلثة بعد ان كانت خمسة ووقع لبعضهم  
هنا غلط فاحش فاجنبه ولا فرق بين ان يكون القاتل والمقتول فيه او احدهما نظير ما في الصبي  
**قوله** يغري الحرم على هل العدة جاز فقلنا هو على الاصح اذ لم يكن رده عن البع الى الله وكذا قال  
كفار خصوا بالحرم واجاب المصنف عما ورد من الاحاديث الصحيحة في تحريم القتل بملكه بان معناه  
تحريم نصب القتل عليهم بملكه بما يعي كالمخنيق وغيره اذا امكن اصلاح الحال بدون ذلك بخلاف ما اذا  
تخص كالحرم بغير الحرم فانه يجوز قتلهم غير كل حال يشي قال وقد نص الشافعي رضي الله عنه على  
هذا التاويل **قوله** دق المشرك فيه اي ونسبته بل ينقل منه وان خيف موته بالنقل بخلاف ما عده  
من ارض الحجاز فانه اذا مرض فيه لا ينقل واذا تغدر نقله ميتا دقته فيه ولو دق فيه فقتل فاما ينقل والحق  
عظم حرمة الحرم دون بقية الحجاز ولذا جاز له دخوله بشرطه **قوله** التام من الى اخره التام بعد من ذلك  
**قوله** الا لو روي بحرم الاستنجاء باجماره لانه ضعيف او شاذ ومن اوله بان مراده انما الجرم ان نقلها للمحل  
والاحرم البول عليها في الحرم وكذا ارضه فقد ابعد لانه حنيف لا يصير ضعيفا طام من حرمة استعمال  
المنقول للمحل وقد نص المصنف وغيره تضعيفه وانه لا بول عليه والزامة بما ذكر في محل المنع اما  
ارض الحرم فلا ان الضرورة تدعو لذلك فيها واما نحو الاحجار فاذا تغدر البول عليها بالضرورة فهو  
كالاستنجاء بها بل اولى والا فلا **قوله** من اهلها اي بان استوطنه او محلا فربما منه كما مر مسوطا  
**قوله** لا يكره الى اخره اي لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم يا بني عبد مناف لا تغتصوا احد طاق هذا البيت وصلي

اي ساعة شتا من ليل او نهار وليس هذا خاصا بصلاة الطلوع لان الدار قاطية وابن حبان اخر جابرون  
ذكر طاق وليس ذلك من باب المطلق والمقيد لان شرطه ان لا يكون المقيد خرج من ج الغالب اذا الغالب  
في الصلاة عند البيت ان تكون صلاة الطلوع ودع الامة الثلاثة الى ان الحرم في ذلك لغوه  
**قوله** على احد القولين بينهما المعتقد انه لو تدرأ تيان البيت الحر او الحرم او بقعة منه او بيت الله  
ويؤي البيت الحر او الحرم الا تيان الحج او عمرة وان باق مسجد المدينة او الاقصي وغيرهما لم يلبس به  
**قوله** يحرم استقبالا للكعبة الى اخره قد يوجد منه ان الحرم العين لا الجهة وهو كذلك والمراد بالصبي غير  
الاخيه المعدة لغضا الحاجة مالم يستقر ساشر قرب منه ثلاثة اذرع فاقبل وطوله ثلثا ذراع فاكثر  
وان لم يكن له عرض كعود وكذا ايده فيما يظهر بخلاف السائر عن العيون يشترط له ان يكون عرض يستقر  
لان القصد في السائر وهنا اظهر تغليب الكعبة ويؤخذ من كلامهم ان حرمة الاستقبال انما هي بالوجه  
حال البول لا بالوجه فلو استقبل بوجهه وجوز فوجه حتى خرج عن سمت القبلة ثم باللمح في عكسه  
يحرر ولو استقبلت عليه القبلة وجب عليه الاجتهاد وباتي جميع ما صرح في الاجتهاد في القبلة للصلاة  
فيما يظهر حتى يجر على القادر النقليد ويجب على غيره نفع الادلة ان امكنه ذلك قبل فضا الحاجة  
واذا امكنه علم القبلة حر عليه التقليد والاجتهاد وغير ذلك واما ذكرت ذلك هنا لان اكثره  
لا يوجد في شي من كتب الفقه فيما احسب **قوله** بكنة وكذا ساير انواع الطاعات قد مر لك ان هذا  
ظاهر في جميع القول بان المضاعفة تعم جميع الحرم وهو ما افهمه الزركشي حيث نقل عن الماوردي  
انما هو ثم قال وتبعه النووي في مناسكه لكن ابدل ابن جماعة قوله رابعها فخص بكنة وقال انه مقتضى  
ما في مناسك التوقيدي وعليه فلا ينافيه التغيير في الحديث بالمسجد الحرام لانه قد مر ان بكنة  
يبدل خلافا لارجح منه ان الصبي افضل ان ضاق المسجد ولا مظهر ونحوه حتى في المدينة اذ العلم في  
خصوصية مكة بذلك فضل البقعة مع انشاعها ومشاهدة الكعبة فمع المعتد ان بيت المقدس  
كسجد مكة اتباعا للمسلمين والخلف ولوسعها والصلاة في الصحر مع انشاع المسجد خلافا لاولي  
ومع نحو مكر وهذه كهي في المسجد عند ضيقه **قوله** بالبح خارجة ظاهرة حرمة ذلك وان خرج  
طبيقات اخر وهو محتمل وعليه فلا ينافي كون الحرم كذلك قد يكون مسقطا للدم لكن مر في المواقيت  
ما يقتضي عدم ما حرمة وخرج بقوله خارجة احرامه به فيه فيجب وبعبارة الزركشي لا يجوز احرام  
مقيم به بالبح الا فيه ولو اخرج خارجة كان مسيا انتهى وظاهر ذلك ان من فيه يجوز له الاحرام  
بالبح فيه ولو في غير محل اقامته وان كان اقرب الى عرفه وليس كذلك فيما يظهر اذ ميقاته مسكنه



كما علم مما مر في المواقيت بخلافه مجازاته الى محل البعد منه لامن جهات عرفت فيجوز وجيئ به  
ينبغي عليه المزور بحله قبا مما علم مما مر في مكة او يفرق بان شرف مكة علي بقية الحرم فاقبض ختمها  
عن تلك البقعة انها يودن من تلك الخصوصية محل نظر والغيا من اقرب **قوله** لا عنوة صريح السنة  
مصرحة بل انها فتحت من اسفلها عنوة وكذا الشافعي رضي الله عنه لم يفتحت لذلك لان القتال فيها  
وقع من شدة مدة قليلة انقذت عنه صلى الله عليه وسلم فقول علي ما وقع منه صلى الله عليه وسلم مع اصحابه  
الذين معه **قوله** واخرون اي منهم المالكية **قوله** لم يستوف منه فيه محله عندهم ان كانت الجناية قتلا  
بخلاف ما اذا كانت علي ما دون النفس فانه يقتض منه فيها وان دخل الحرم وفي فناء وفي فاضي خان وغيرها  
عن اي حبيبة ان يد السارفة لا تقطع فيه وعن صاحبه خلافه **قوله** بلما اي بان لا يعامل ولا يواكل  
ولا يلبس اكل ومذهب الحنابلة في ذلك قريب من مذهب الحنفية **قوله** عن اي ذكر رضي الله عنه الي اخره  
استشكل ما تضمنه بان اول من بنا الكعبة اما الملائكة او ادم و ابراهيم او انه وضع بالغدرة لا يبناء  
احد اما قبل الدنيا او اهدى مع ادم علي الخلاف في ذلك لاني بيت المقدس اما داود كما في حديث  
واما سليمان كما صرح في حديث اخر وعلي كل فين ابراهيم وسليمان ما بين يد علي الف سنة كما قاله ابن الجوزي  
وغیره وقول ابن حبان اخذ من ظاهر الحديث ان بين ابراهيم وداود اربعين سنة رد بانه محال قطعا  
والجواب ان كلاما من ابراهيم وداود ومحمد وقول ابن كثير لم يثبت خبر معصومان البيت كما ثبتا قبل  
ابراهيم بهلرضه ما صرح من الآثار في ذلك عن ابن عباس وغيره ومثل ابن عباس حجة في مثل ذلك  
بل روي بن هشام ان ادم هو الباقي للمسيح بن وقيل اول من بني البيت المقدس الملائكة وقيل  
سام بن نوح وقيل يعقوب بن اسحاق صلى الله عليه وسلم وعلي نبينا وعليهم ولا يعارض ذلك  
ورود اخباره من اداود ولا رضى له قال الحافظي لانه وضع قبل سليمان وداود فترى فيه فاضيف  
بناوه اليهما فيحتمل ان قصة شرا الارض في المزيد **قوله** وهو حال من وضع اي من الضمير فيه فان  
قلت يقتضي تقدير الزجاج وغيره الذي ذكره المصنف انه حال منه فالضمير علي الفعل المقدس صلة  
الذي وهو استغنى فيها في قوله وهو حال من وضع قلت لا منافاة لان الحال واحد اذا الضمير  
في الصلة المقدسة مماثل للضمير في وضع لم جوعها لشي واحد ولكن جعله حالا من استغنى المقدس  
اولي من حيث الضمير لما لا يخفى وقد يؤول كلام المصنف بما يعرفه بان يقال معني كونه حالا  
من وضع لامن اي من ضميره الموجود في استغنى واستغنى هو العامل في الحال دون وضع علي انه قد  
يلزم من جعله حالا من وضع منافاة لفصل المصنف من الاستدلال لانه اذا كان حالا من

وضع صار قيد الله فيصير المعني ان اول بيت وضع للناس حال كونه مباركا لانه اول بيت وضع  
مطلقا وهذا هو المروي عن علي رضي الله عنه حيث قال كان قبله بيوتنا ولكنه اول بيت وضع للناس  
مباركا فيه الهدى والرحمة والبركة فجعل الاول به تعقيد هذا الحال بخلاف ما اذا جعل خلافا من استغنى  
فانه يصير لغاي انه اول بيت وضع مطلقا اذا المعني جنيته ان اول بيت وضع للناس مطلقا الذي استغنى  
بمكة حال كونه مباركا فهو قيد الاستغنى ارمه بمكة لا لوضعه اذا علمت ذلك بان لكل اختلاف المعني  
بين جعله حالا من وضع واستغنى خلافا لما يتوهم من كلام المصنف **قوله** وانما قالوا ان الاستدلال  
له **قوله** واعتناع الطبري من العلو عليه ذكره الجاحظ وفنده جماعة منهم السبكي والعز بن جماعة  
يغير المروي اما هي فتعلقوا عليه لا يستشفوا لبعضهم وقد كنا نرى الجماعة اذا مرضت ونساقط  
رأيها دنت من الجواب او ركن من اركانه فتبقى زمانا طويلا كهنية المتخشع ثم تنصرف عن غير  
ان نقلوا حقيقة وخالف فيما ذكره الجاحظ ابن عطية وانكر ذلك بانه يعاين بعلمه وقد علق العقاب  
لا حجة الحجة المشرفة علي جداره وكانت من اياته واجاب الزركشي بان ما عو من ذلك قد يكون  
للاستشفاء واما العقاب فلا ختم الحجة المذكورة وقال بعض علماء مكة المتأخرين والمعروف عند أهل  
مكة قتل وقتل هذا ما قاله ابن جماعة وغيره واما في وقتنا هذا ما قاله ابن عطية فان الطيور الان  
تعلقه كثيرا ويكثر منها ذلك في الساعة الواحدة ولعل ذلك لما نشأ عن تغيير سمعها ونحوه  
انتهى والذي نتجه عندي بحسب ما استغنى بيته انه لا يعلوه الا الطيور المهددة الدم كالحداد والعز  
واما نحو الحمام وغيره ان يوحيد من شئ منه ذلك فممكن في الساعة الواحدة فيجعل علي الاستشفاء  
وبذلك يتجمع الكلامان **قوله** ونجمل العقوبة بتقديم بعض ذلك فراجع **قوله** وغير ذلك اي كالجمي  
الاسود وحفلة في المدة المنظما وله مع تعرض الاعماله ووقع هيبة البيت في القلوب وشوقها  
عند اعيانه وحنين النفوس اليه والى الاقامة عنده وان كان في ذلك ترك كثير من ما لو فاتها وان شاف  
الطبا والسباع فيه وكنها تتبعها حتي تدخل الحرم فيخسف يتركها وعدم دخول السبل الحل للحرم  
بل يبق عنده علي ما سوان الجاهل يتبع الصيد فاذا دخل الحرم تركه علي ما نقل عن بعض المفسرين  
وان القيت اذا كان في جانب من البيت اختص الخضب بذلك الناحية واذا عمر البيت ثم جمع النواحي  
وان من هم بسببية مكة عوقب علي همة وان كان نايبا عنها للجنس الصحيح انه مبارك الله عليه ولم قال في  
قوله نقالي ومن يمد فيه بالحاد بطلان ذلك من عذاب اليم لو ان رجلا هدم فيه بالحاد وهو بعد ان يبن لادافه  
الله عز وجل عذبا اليها ومن ذكر ذلك وانه من خصائص مكة ابن ابي حاتم في تفسيره وكذا ابن عساكر



وعبارته ومن اراد فيها الاحاد لم يعمل به اذ افه الله من ايج العذاب وذكر من خصا بصها ايضا عدم استباحة  
غنايها وورد عن عمر وابنه رضي الله عنهما ان من الاحاد فيها احكاما للطعام فيها للبيع وعن ابن عباس  
رضي الله عنهما ان منه ان يقول فلا والله وبلا والله اي كاذبا ومنه تنفع الحاد من غيره من سائر الذنوب  
سوا صغيرها وكبيرها ككلام المصنف صريح في ان الضمير في قوله تعالى فيه ايات عابد علي الحرم وهو  
ظاهر لبلد بلزمه عليه اخصار الايات في داخل جدران البيت فيها فيه قوله تعالى مقام ابراهيم  
اذ هو تفسير فان قلت الايات جمع والمفسر به مثني اذ هو المقام وامن داخله فلا مطابقة قلت  
انشار التفسير الى جواب ذلك بان الاثنين نوع من الجمع كالثلاثة والاربعة واجاب غيره بان المقام  
مستعمل على ايات كاللذات الصخر والقوس فيه وحفظه مع كثرة اعداياه وبقاياه دون ايات سائر  
الانبياء وغير ذلك مما ياتي وجعل من دخله اي الحرم علي مامر او البيت علي مقابله كان امنا تقصيرا  
انما هو باعتبار المعنى لا من جهة الصناعة لانه جملة لا يصح عطفها علي مقام ابراهيم وخصا بالذكر  
اما المقام فليقابه علي ممر الاعصار وكونه كان يعلو بابر ابراهيم كلها علا الجدار حتي تميز بقاؤه ولبنة الله  
له معرفت فيه قدماه كانهما في طين فذلك لانه باق الي يوم القيامة واما الامم فقد كبر المشركين  
باحض النعم عليهم دون سائر الناس لعل ان يفرحوا بما قاتلوا به ذلك من قبيل اعراضهم وشركهم  
قال ابو الوليد الا نرى في اية اخرى ذكر ابن جماعة في ذلك كلاما منا نفا لكلام الا نرى في هذا ان قال  
كل ذلك حرته بذراع الفخاش المستعمل فيه زمانا تابصر وجنيد فيجمل ان نرى في الا نرى في كان يقبر هذا  
الذراع اما بذراع اليد او غيره **قوله** وطلوها في الارض ثلاثين ذراعا الي اخره عبره بانه  
جعل عرقه في الارض اثنين وثلاثين ذراعا من الركن الاسود الي الركن الشامي الذي في الباب  
وعرض ما بين الشامي اثنين وعشرين وما بين الغربي واليمني احدى وثلاثين وما بين اليمنيين  
عشرين وجعل الحجر الي جنبه عرشا من اراك تقطعه الغم فكان راسا بالغم اسما قبل عليه السلام  
**قوله** فصار طولها ثمان عشرة ذراعا جارا في رواية انه كان عشرين واجاب عنه شيخ الاسلام  
ابن حجر بان رواية خير الكس **قوله** نضع اذرع اخرى جارا في رواية عشرة واجاب عنه ابن حجر بمثل  
ما مر **قوله** وهو هذا البناء الموجود اليوم فيه تحزن لان الحجاج لم يهد من بناء ابن الزبير الا اربعة  
الحجر بكس الحجابا مر عبد الملك ابن مروان واخرج من الكعبة ما كان ادخله ابن الزبير رضي الله عنهما  
فيها من الخيل ما اخبرته خالته عابشة ام المؤمنين رضي الله عنهما بما هو مشهور ثم سد بابها  
الغربي وما تحت عتبة الباب الشرقي الموجود في اليوم وهو اربعة اذرع وشبر وترى بقية

الكعبة علي بناء ابن الزبير كما ذكره الا نرى في غيره واستشكله ابن حجر بان المشاهدة الان في ظهر  
الكعبة باب مسدود يقابل الباب الاصيل وهو في الارض تقاع مثله ومقتضاه ان الذي في عهد ابن الزبير  
لا يمكن لاصفا بالارض واجاب بانه يحتمل انه كان لاصفا كما صرح به الروايات لكن الحجاج لما  
عبره رفعه ورفع ما يقابله ثم بدله فسد واعترض بان مشاهدة البناء من اسفل الباب والرباط  
بعضه ببعض يقتضي بانه لم يكن لاصفا وفيه نظر مع قول ابن حجر كما صرح به الروايات  
ويجاب بانه قال قبل وجميع الروايات التي سمعتها في هذه القصة متفقة علي ان ابن الزبير  
جعل الباب بالارض ومقتضاه ان يكون الباب الذي مراده علي سمته فعمل ان الروايات لم تنسخ  
بما ذكره وانما اقتضت ذلك والمشاهدة فاضية بانه لم يكن لاصفا **قوله** بنه حرم بعد  
العمالة هو ما ذكره الا نرى في التاخر عن علي رضي الله عنه وجزءه المحب الطبري لكن ذكر  
الفاكهة عن علي رضي الله عنه ما يصح بتقدمه جرحه علي العمالة وحاصل ما ذكره المصنف  
انه بني ثمان مرات هذه السبعة وانشاء ثمانية بقوله نصي ابن كلاب وهذا البناء من الماوراء  
وزيد عليه ناسعة وهي بناء الملايكة قبل ادم وعاشره وهي بناء بني ادم بعد موته قال المحب  
الطبري وفي رواية عن وهب كان شيت وصي ابيه ادم وهو الذي بني الكعبة بالطين والحجارة  
والذي صنع من غير نزع بناء ابراهيم وقرشيش وابن الزبير والحجاج واخرج عبد الرزاق وابن  
الجوزي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان ادم بناه من خمسة احمل لبنان وطور سينا وطور ثريا  
والجودي وحري وكان الاساس من حري **قوله** وجمعت لها سقفها ولم يكن لها سقف قد مر  
ان قصبا سقفها فالمراد لم يكن لها سقف في زمانهم **قوله** ثم رضوا بان يضعه النبي صلى الله عليه وسلم  
سببه انهم اختلفوا حين يضعه فمنوا باول داخل فكان هو صلى الله عليه وسلم **قوله** فسودت خطايا  
بني ادم الحكمة في كونها سودت دون غيره من بناء الكعبة ما انشأ اليه السهيلي من ان العهد الذي فيه  
هو القطرة التي فطر الناس عليها من نور جود الله فكل مولود يولد على الفطرة وقلبه في غاية البياض  
لان فيه ذلك العهد ثم سبوا بالذنوب فلك ذلك الحجر الذي فيه العهد الماحود عليه فلما ناسها  
اثر في خطاياها كما اثرت في بني ادم واعترض بعض الملاحدة علي هذا الحديث فقال ما سودت  
خطايا المشركين ينبغي ان يبينه نوح جبرائيل واجاب ابن قتيبة بان السواد يصطبغ به ولا  
ينصبغ والبياض عكسه واجاب غيره بان بقاء السواد ابلغ في اعتبار ذوي البصائر بان الخطايا



اذا انت في البحر فقل القلب ابلغ وعن ابن عباس سئل عن سواد لبلا بنظر اهل البيت  
الي زينة الجنة وقيل لانه اصحابه الحريق مرة بعد مرة في الجاهلية والاسلام وظاهر الحديث ينافي  
ذلك ويجعل انه كان يسمى اسود حال بياضه ومعنى اسود جفيف ذو سواد ويجعل انه لم يسم  
بذلك الا بعد سواده **قوله** الي وقتنا هذا يتبع فيه الاثر في وقد نجد بعده زيادة بالجانب الشمالي  
زادها المفضل العباسي بعد الثمانين ومائتين اذ دخل فيها ما كان بقي من دار الندوة واخرى وهي الموقوف  
من زيادة اهل هجم في دولة المعتصم بالله العباسي سنة ست وثلاثمائة **قوله** وهذا هو الغالب منه سحان  
الذي اسرى بعبده لبلا من المسجد الحرام علي ما قاله انس رضي الله عنه وراحه العلوي وفي الصحيح  
ما يدل له وقيل المراد بيت امرهاني وقيل شعب ابي طالب فالمراد بالمسجد مكة **قوله** وقيل مراد  
به الحرم قال الماوردي وهو المراد في جميع القرآن وهي خمسة عشر موضعا الا قول وجهك شمس  
المسجد الحرام فالمراد به الكعبة ويؤخذ من ذلك اطلاق رابع زيادة علي ما قاله المصنف **قوله** سنة  
عشر اسماء زاد عليه النبي الغاسبي وغيره اسما كثيرا حذفتها اختصارا بل سياتي في المدينة ان بعض المتأخرين  
اوصل اسماءها الي قريب من الف استنباطا من المعاني التي يصح وصفها بها وكلها يمكن ان ياتي بظهورها  
في مكة **قوله** وامرهم الي اخره ظاهره انه بمرامضة وهو كذلك وتسمي ايضا امرهم بمرامضة  
**قوله** وصلاحي الي اخره ظاهره منع صرفه لكن جوزه صاحب الفاموس وغيره **قوله** ويقال العرش  
يجوز فيه ضم العيني والراجع عمر بن شبيب وفتح العين مع سكن الراء جعلها المجد للقبول اسمين من اسمائها **قوله**  
كوثي هو بضم الكاف وفتح المثناة محل بها سميت به قبل لبني عبد الدار وقيل بناحية قبة فغان وقيل جبل  
بمنى **قوله** قال لا جبل الي اخره اي حلا مستقوي الطرفين وهل يلحق بمكة في ذلك سائر الحرم فيه نظر  
والالحاق غير بعيد **قوله** ان يحج الكعبة كل سنة ظاهرة ان فرض الكفاية لا يحصل بغير الحج وهو كذلك  
كما في الروضة وقول الرافعي يجعل ايجبا بالعمرة والصلاة والاعتكاف رده المصنف بان مقصود الحج  
لا يحصل بذلك لا شتماله علي الوقوف والرمي والمبيت بمرحلة ومني احيا تلك البقاع بالطاعات  
وغير ذلك انتهى وابتداه البلخياني بان العقد الاظم من بناء البيت الحج فكلان احياوه به بخلاف ظهور العمرة  
انتهى وانما كان به فقط لما فيه من احيايه واحياء نوابه من تلك الامكان التي طلب المشرع فيها  
اظهار شرايع الاسلام باحيايها وذلك لا يحصل الا بالحج فلم يفرغ غيره مقامه في ذلك فعلم رضى الله عنه  
الكلام في احيا الكعبة لا في احيا تلك الاماكن ولما جئنا الاذرع والركن من الحاق العمرة بالحج فنفق  
وان جزم به السبكي حيث قال من اعتمر تطوعا رفعت عمرته فرض كفاية لقوله احيا الكعبة كل سنة من

فرض الكفاية انتهى نعم ان حمل ما قالوه هو لا علي ان الاحياء بالعمرة فرض كفاية كقولهم فيجب  
وقوع كل منها مرة في كل سنة لم يندفع ما قالوه ثم الذي يظهر من كلامهم في فرض الكفاية  
ان المحتاط يجب هنا المستطيع فقط سواء في حجة الاسلام ام لا اذ احتاطية بها لا تقع محتاطية  
بفرض الكفاية لان تلك علي التراخي وهذه يجب فور ما لم يلج بها من يسقط به الفرض وعلي تقدير  
انه يجب الاخر في قول المحقق عقيب او ينفرد او يكون عليه حجة منذ ورك تلك السنة فالماخذ من ذلك  
لان تلك تطالب بها من حيث لزومها في سنة معينة وهذه من حيث حصول الاحياء استاملا وبغيره  
فاذا حج وقع عنها وسقط به الحج من اليقين ولو اجتمع من عليه نحو حجة الاسلام وغيره او المستطيع  
حصل فرض الكفاية بالحج الجميع وان تقدرا حراما عظمه كما لو صلى جميع علي جنازة ثم اخرج وان كانوا  
صبيانا فانها تقع منهم فرض كفاية من حيث الثواب وبهذا يعلم انه لا يتصور وقوع الحج نفلا ومن ثم  
قال السبكي ان قولهم قد يكون الحج تطوعا يحتاج لتصور من الجواب بتصوره في العبد والصبي المجانين  
لان فرض الكفاية لا يتوجه اليهم مردود بان يسقط بهم وان لم يتوجه كما تسقط صلاة الجنازة  
بالصبيان ولو وقع وجود الرجال وهو ظاهر في غير المجانين اما سقوطه بهم وبالصبيان في غير المجانين  
ففيه نظير وعليه فيصور وقوع الحج تطوعا وقول البلخي هنا جهتان جهة تطوع من حيث انه  
ليس فرض عين وان كان من حيث الاحياء فرض كفاية رده التي تركتني بان فيه التزام السؤال في الجاهل  
لناج تطوع علي حده قبل وقد يتصور بالحج تطوعا من حيث اوصي به فانه بالنسبة للميت غير مشوب  
بفرض اصلا ويرد بان الكلام في المباني لا يقع منه ذلك الا فرض كفاية وما ذكره لا ينافي فيه قول المصنف  
بل الغرض ان يوجد حجها في الجملة من بعض المكلفين لان الغرض به بيان الغرض الاصيل وامر  
السقوط بنحو الصبيان قائما هو لاجل التخفيف والسهولة علي المكلفين وعلم ما قد مر ان المحتاط  
به المستطيع فقط ان العبد ليس محتاطا به لانه غير مستطيع واقهر قوله من بعض المكلفين حصول  
الغرض ولو بوحد لكن نظر فيه الاسفوي والاذري والركنوني ورجحوا ان لا بد من جمع يظهر بهم الشعاع  
في كل عام كما يعتبر ظهوره في الجماعة التي هي فرض كفاية وما صوبه ابن العماد من حصوله بوحد  
بان القصد ليس مجرد الاحياء بل مع ظهور شعاع الاسلام وهو لا يحصل الا باذكر وكون الاحياء  
لا يتصور حصول ذلك لا بغيره لانه قياسي قولهم في صلاة الجماعة وان امكن تخيل فرق لانه خيال الاثر له واما  
الاستوي بكون الجمع من غير اهل مكة وفيه نظر يعرف ما قرره والاوجه خلافه **قوله** وقال ابو السحق  
الي اخره ظاهره انه انقر بذلك وجيئنا فني استجاب التخرج من خلافه نظر لان مدركه غير قوي



لكنه اشار في المنهاج الى قوة خلافه ولو استقبل الامام ركنا لم يكن النقد مر عليه في كل من جهة الاستقبال  
لها **قوله** وامتد صف طويل الى اخره حاصله ان الصف ان قرب منها سوا كان اخر المسجد امر لا يشترط  
يتيقن كل من به محاذاتها ولا بطلت صلاة من لم يتيقن محاذاتها بخلاف ما اذا بعد عنها فتصح صلاة  
الكل وان طال الصف من المشرق الى المغرب لان صغير الجرم كلما زاد جده زادت محاذاته كعرض  
الرماد عند اوراقه الشبان ونعيقها كغير من المناظر بان ذلك انما يحصل مع الانحراف ويجاب  
بان ذلك وان سلم لا يضرهما لانه علي فرضه يكون البطان لغير معين وهو لا يؤثر فلم يضر احد  
بعينه بانحراف الشك في انه محاط به **قوله** قال ابو الوليد الى اخره نقل الركني ان اول من  
فعله ابن الزبير رضي الله عنهما اي لانه علق عليه جميع الناس والامام **قوله** عند طرف ركن الى اخره  
قال الادريسي وغيره يجمع استقبال الركن لاستقباله للناس المحاور له وان خرج عنه بعض بدنه من  
الجانبيين **قوله** ولو استقبل حجر الكعبة الى اخره لا فرق في ذلك بين استقباله حيزه الذي من البيت وغيره  
لانه انما يشيف منه بطريق ظني وهو لا يكتفي به في القبلة بل لا بد فيها بالنسبة لمن عند هام  
القطع **قوله** مع فلكه منها خرج به العاجز عن استقبالها فانه يبالي على حسب حاله ويبعد **قوله**  
ولو وقف على سطح الكعبة اي او في عرضتها اذا انهدمت والعياد بالله **قوله** من نفس الكعبة  
اي كشيخة ثابتة وعصي مسموعة او ممتلئة وجمع نراياها امامه وضوله في منخفض فيها بخلاف الحشيش  
الثابت والعصى المغرزة **قوله** وهو ثلث اذ راع اي طولها وان لم يكن له عرض بذراع الادبي  
نقربا **قوله** مجاهد و احمد بن حنبل اي نبعا لابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما وعليه قبل  
تضعيفها كتحقيق الحسنات بالحرم وقبل كحارجه وقال بعض المناظرين انما ارادوا مضاعفة  
المقدار دون الكمية اذ ليس من عصى الملك على سباط ملكه كغيره وفيه نظر لان ذلك ليس من محل النزاع  
الاتفاق الغريقين عليه فان قلت هل لكون السببة مغلفة وهو واحد وكوتها مائة الف سببه  
عدد اكثر قلنا نعم لانه جاء من زادت حسناته على سيئاته في العدد دخل الجنة ومن زادت سيئاته  
على حسناته في العدد دخل النار ومن استغفرت حسناته وسيئاته عددا كان من اهل الاعراف **قوله**  
الوصايا الى اخره هي ثياب حمر مخططة ثمانية والحجرة ما كان من البرود محيطا يقال برود حمره على الرصن  
والاصنافه والعصاير دبابي يعصب عن لها اي يجمع وينشد ثم يصنع ويسج قياتي موشيا لبقا  
ما عصب ابيض يصيبه الصبغ يقال برود عصب بالوصف والاصنافه **قوله** القباطي هي جمع قبطية بالضم  
وهو نوع من ثياب مصر رقيق ابيض كانه مستوي اي الغبط اهل مصر ومنه من تغير النسب وهذا في

الغنا

التياب اما الناس فقبطي بالكسر لا غير **قوله** السابعة والثلاثون في ترتيب الكعبة الى اخره اعترض  
ما صدر بها بانه لا يتناسب الترتيب واجيب بانه فصل الرد علي من قال من المؤرخين ان ابن الزبير هو  
اول من حياي الكعبة حين بناها لان لا نرى في العلم بذلك من غير ولم يذكره بل نقل ان اول من ذهب البيت عبد  
الملك ابن مروان ونقل قبله ان اول من ذهب الوليد ابنه والمشهور الاول ويحمل ما قاله ثانيا على ان اول من  
نقل ذلك عبد الملك ابنه **قوله** برطليين مجمر هو بضم الميم وسكون الهمزة وقع الميم الثانيه عود وطيب وضع في حجر  
بكسر اوله اي الهجرة قال الطبري المجمر بكسر ما يتجر به وهو العود الطيب وبالضم ما يتجر به قبله والاول اظهر  
**قوله** انما انقصر على ما ذكره من ان اسمها انقارب الالف كما بينها بعض المتأخرين  
لانه اشهرها **قوله** ويثر فيه نظره فانه تسمية جاهلية وذكره في القرآن انما وقع في الحكاية عن المنافقين  
عما حكى عنهم الكفر فلا حجة فيه ومن ثمر غيره رسول الله صلى الله عليه وسلم علي ما ذكره في تغيير الاسماء  
القيسية اذ الترتيب الملائمة والحزن وفي الحديث الصحيح يقولون يثر وهي المدينة وهو ظاهر  
في كراهة ان تسمي باسمها في الجاهلية وسميت به باسم مكانها قبل وهذه اللفظة انما وقعت في مسودة  
المصنف دون مبيضة **قوله** اذا انصرف الحاج الى اخره حكى تقييده كالاصحاب من الزيارت بغير  
الشك مع انها مطلوبة في كل وقت اجماعا بل قيل يجوزها ان غالب الحاج ليست المدينة الشريفة علي  
طريقهم وانما يتوجهون الي مكة اولا للبحر وايضا فهي في حق الحاج اكد لغير من حج ولم يترني فقد  
حقاني وان كان في سنده مقال ولائكه اذا اجاء من الافاق البعيدة وقرب من المدينة يفتح منه ترك  
الزيارة لدلالته على عدم راحته بما هو من اهم القربات والنجح المساعي وهل البداة بالمدينة قبل  
مكة افضل او عكسه فيه خلاف بين السلف وظاهر كلام الاصحاب يوصي الي تزجج البداة بمكة  
والذي يتجه ان يقال ان اتسع المن من الزيارت مع اتساعه بعدها للبحر فالاولي تقديمها بما ذكره  
لتخصيص هذه القرية العظيمة فانه ربما يعوفه عايق عن التوجه اليها بعد الحج وان لم يتسع لذلك  
فقد راجح **قوله** وقد روي البزار الى اخره رواه ايضا ابن خزيمة في صحيحه وصححه جماعة كعبد  
الحق والقبلي السبكي ولا ينافي في ذلك قول الذي هو طريقه كلها ليند يغوي بعضها بعضا ورواها  
نظري ايضا والطبراني وابن السبكي وصححه بلغه من حياي نرايا لا تخله حاجته الا بزيارة نرايان  
حقا علي ان يكون له شفعا يوم القيامة وفي رواية كان له حقا علي الله عز وجل ان يكون له شفعا  
يوم القيامة والمراد بقوله لا تخله حاجته الا بزيارة اجتناب قصد ما لا يتعلق له بالزيارة اما ما يتعلق



بها من خوف قصد الاعتكاف والمسجد النبوي وكثرة العبادة فيه وتزارة الصحابة وغير ذلك مما يندب للزائر فله فلا يضر قصد في حصول الشفاعة له فقد قال اصحابنا وغيرهم ينسب ان ينوي مع التقرب بالزيارة التقرب بسند الرجل للمسجد النبوي والصلاة فيه كما ذكره المصنف ثم الحديث يشمل زيارته صلى الله عليه وسلم حيا وميتا ويشمل الذكر والابتنى الاتي من قرب او بعد فيستدل به على فضيلة شدة الرجل لذلك وتندب السفر للزيارة اذ للوسيل حيا المقاصد وقد اخرج ابو داود وسيند صحيح ما من احد يسلم على الارزاق الله على روجي حتى ارى عليه السلام فتامل هذه الفضيلة العظيمة وهي رده صلى الله عليه وسلم على المسلم عليه اذ هو صلى الله عليه وسلم حيا في قبره كسابر الانبياء لما ورد مرفوعا الانبياء احيا في قبورهم يصلون ومعنى رده روحه الشريفة رد القوة النطقية في ذلك الجسد الذي عليه ولا يغتفر بانكار ابن تيمية عن زيارته صلى الله عليه وسلم فانه عبد الله صلى الله عليه وسلم كما قاله في جماعه واطال في الرد عليه النبي السبكي في تصنيف مستقل ووفوعه في حق رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بحج فانه وقع في حق الله سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علوا كبيرا فنسب اليه العظام كقول الله تعالى جنة وبدل ورجلا وعينا وغير ذلك من القبايح الشنيعة ولقد كفره كثير من العلماء عاملة الله بعدله وحذل متبعيه الذين تصوروا ما افتراه علي الشريعة الغر واما قوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل قنوج عبيد فلا يدل ما افتراه لان المحققين نقلوا الاجماع على سن زيارته صلى الله عليه وسلم مع ما يدل لها من الاحاديث السابقة وغيرها وحينئذ فيجب صرف هذا الحديث ظاهره على بقدر جلالته على النهي عنها والافهول لا يدل على ذلك بل قد يدل على كثرتها وانها لا ملحق لا ينال في الذي بعض الاوقات كالعيد ويحتمل ان يكون المراد لا نتخذ والة وقتنا مخصوصا لا ينال الا فيه او لا نتخذ كالعيد في العكوف عليه واظهار التزينة وغيرها مما يجتمع له في الاعباد بل لا يوتي الا للزيارة والسلام والدعاء يتصرف عنه ومعني وحيت له شفاعتي انها ثابتة بالوعد الصادق لا بد منها واقاد قوله له انه يخص شفاعتي لبيست لغيرة اما من بادة النعم واما بتحقيق الاحوال عنه في ذلك اليوم واما يكون من الذين يحبسون بلا حسنة واما بغير ذلك وفيه شريفة ايضا فلو تم مسلك افاد اضافة الشفاعة له صلى الله عليه وسلم انها شفاعته جليلة اذ هي تفضل على الشافعين **قوله** ان يكثر من الصلاة الي اخره هل الاكثر منها افضل منه بقراءة القرآن او الصلاة **قوله** ان يكثر من الصلاة الي اخره هل الاكثر منها افضل منه بقراءة القرآن او الصلاة

معنى رد  
عن الشريعة

اقول في

اوها مستويان كل محتمل وكلا مهم في باب الجمعة زيارته الي الاخير والظاهر ان الاكثر من الصلاة والسلام عليه من ذلك افضل لان ذلك ذكر طلب في محل مخصوص وقد قالوا ان القراءة انما تكون افضل من الذكر الذي لم يخص اما ما يخص فهو افضل منها وهذا **قوله** الرابع الي اخره ينبغي ايضا ان ينبغ بالبطحاء التي بدى الخليفة وهي المعرس ويصل بها ناسيا به صلى الله عليه وسلم قال السبكي لم ارى لاصحابنا في ذلك كلاما ويشي ان يكون سنة مؤكدة اكثر من الموضع التي صلى فيها صلى الله عليه وسلم في الطريق اتفاقا وبعد القول بالوجوب ولعل مراد من قال به كماله واهل المدينة على الاستحباب الموكد انتهى والمعرس موضع التعريس وهو نزول المسافر عن البيل للاستراحة والنوم **قوله** قبل دخوله قال في الاحياء من بيوت الحرة قبل الظاهر انه اراد ببيت السقييا التي بالحرمة في طريق الداخل من المدرج وهذا الاغتسال للدخول كما صرح به جمع وهل يغتسل به او لا فينبذ بترك كل محتمل وميل النفس الي الثاني وكذا يقال في الاغتسال للدخول للمعمر ومكة ثم رأت بعض الحنفية صرح بذلك في المدينة **قوله** ويلبس نظف ثيابه هل الاولي الاعلى قيمة كالعيد والابيض كالحج فانه كذا محتمل والاقرب الثاني اذ هو اللبى بالنواضع المطلوب ثم ينبغي ان يتطيب وما يفعله بعض المحلة من التجرى عن الملبوس كالاحرام فهو حرام يجب منعهم منه ويعبرون عليه التقرب من الشفيع حتى ينحجروا هم وامثالهم عن ارتكاب هذه البدعة القبيحة قال البدر من جماعة وما يفعله بعضهم من النزول عن الرواحل عند رتبة المدينة او حرمة الا يلبس به اي بالنسبة للرجال لان وقد عبد القيس لما راوه صلى الله عليه وسلم نزلوا عن الرواحل ولم يلبسوا ذلك وتغلب جهنة صلى الله عليه وسلم وحرمة المأخذ من بعد وفاته كصوفي جيوته **قوله** نزلوا اي القوم الغنم عنها ولم ينحجروا مسارعة اليه صلى الله عليه وسلم وذكر السيد السهمودي كان جماعة عند نزول الحرم ودعا عند وصول المدينة ولا بأس بها وان لم يجمع فيها شي وسين ايضا ان ينصق بشي وان قل ومروء الي اهل المدينة اولي ويظهر ان المراد بهم المستوطنون بها وان محل اوليهم اذ لم يوجد اخرج منهم والا فهو اولي وان البدر صرح على غير المسجد الاضروفة وان يستنصر عند رتبة انه مهبط الروح ومحط حال الكل وان يفرغ قلبه من كل شئ **قوله** وليكن الي اخره من ذلك ان لا يركب فيها فقد قال مالك رضي الله عنه استقم اذا طارئة فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم يحاقره النبي **قوله** اذا دخل باب مسجده صلى الله عليه وسلم عليه السلام قال لما الى العنبري ينبغي ان يكون الباب الذي يقصد الدخول منه باب جبريل الله عليه الصلاة والسلام كان يدخل منه وجلا لانه فاضية بانه لم يجعل لما ذكره الا بعد اطلاقه على ما يدل له وظاهره تخصيص هذا الباب

دعاء



لهذه التسمية التي كان النواظران يشهد بها يدل لما قاله ولأن الباب الذي وقف فيه جبريل لما أتى في غزوة  
 بني قريظة على فرس البلق وعليه راسه العلامة حتى وقف بباب الجنان هو هذا الباب المسمى بباب جبريل  
 اليوم إذ توافر تسميته بذلك على السنة أهل المدينة جيل بعد جيل يدل لذلك وجود منفذ للمسجد  
 في زمنه صلى الله عليه وسلم غير هذا الباب لا ينافي ما ذكر قبل ويقف بالباب بسير المسننات في الدخول  
 على العظماء وفيه نظر إلا أصله **قوله** فليقل ما قد ضاهى إلى آخره يسئ له أيضا أن يقول السلام عليك  
 أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعليكم عباد الله الصالحين الحديث فيه وينبغي أن يكون ذلك لكل  
 داخل لهذا المسجد وإن كان من أهل المدينة **قوله** فيصلي تحية المسجد إنها قد تمت علي زيارته صلى الله  
 عليه وسلم لما رواه مالك عن جابر بن عبد الله قال قد تمت من سفر تحية رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وهو بهذا المسجد فقال ادخلت المسجد فصليت فيه قلت لا قال فاذهب فادخل المسجد صلى فيه ثم  
 أتت فسلم علي فيه يعلم رد قول بعضهم محل البداءة بالتحية أن لم يبرأ من الوجه الشريف والابد بالزيارة بل  
 الأكمل البداءة بالتحية مطلقا وعند المروسي ما الوجه الشريف ينبغي أن يقف لطيفا ويسلم ثم ينتهي ويسلم  
 ثم يأتي للزيارة الكاملة هذا ما دل عليه الحديث المذكور فخلافة لا يقول عليه **قوله** يجب المنبر في  
 الأحكام إلى آخره سياتي له أن ذرع ما بين المنبر ومقامه صلى الله عليه وسلم الذي كان يصلي فيه  
 حتى توفي أربعة عشر ذراعا وشبر **قوله** هنا يجب المنبر أي بقربه وليس المراد به الموجود اليوم بل القديم  
 وقد احترق وجعل محله منابر كبار فالعمود المذكور في الأحكام لا يعرف محله من هذا المنبر إلا بدراعا أربعة  
 عشر ذراعا أي بين راع البعد المفضل له وشبر من الموقف الشريف إلى جهة المنبر فربما تقارب محل ذلك  
 العمود وقد جعل لأن بالمصلي الشريف شبه حوض مرخم والصندوق المذكور في كلام الغزالي الذي كان بجانب  
 السارية المعلومة علما على المصلي الشريف قد احترق أيضا وجعلت الآن دعامة بها محراب مرخم وهو  
 محل الصندوق المذكور والمراد باستقبال هذه السارية في كلامه جعلها حذو جهة بمنه كما عليه  
 وضع المصلي اليوم في الوقوف في طرفه الغربي فإنه محل الموقف الشريف دون طرفه الشرقي لأنه  
 حينئذ تكون الدابة التي كانت بغلبة المسجد أي المحراب العثماني قبل هدمه ونقله عن محله قليلا  
 كما هو اليوم بين عيينه ومن أراد تحقيق ذلك يأتى من هذا فليست ناريخ المدينة للعلامة السجدي  
 شكر الله سعيه ولها سنة التحية بالموقف الشريف أتيا عالمه صلى الله عليه وسلم فإنه يفرق بالفضل  
 من بين سابغ المقام مع استمراره على ذلك إلى أن توفاه الله الألف عظيم ومن ثم كان أحب موضع للمدة  
 ثم لم يبارحه فضيلة الصف الأول وما يليه فالنقد إليه أفضل خلافا لما استلزمه الزمخشري ولو لم يتيسر

له التحية في الموقف الشريف فاقرب منه من الروضة ثم ما تيسر منها أفضل وقيل الاشتغال بها أن لم يبرأ  
 جماعة تسن له الصلاة معهم ويخفف فوت نحو مكتوبة والأقدم ذلك **قوله** شكر الله تعالى علي هذه التحية  
 أي بقلبه ولسانه لا بالسجود وأما قول الحنفية أنه يسئ له بعد قراخ التحية أن يسجد لله شكرا أو مشي  
 عليه الجمال الطبري فقيه نظير قياس مذهبنا حرمة ذلك لقوله تعالى التقرب إلى الله تعالى بالسجود  
 بلا سبب حرمانه وشروط سجدة الشكر المذكورة في المجموع وغيره وإن خالف فيها بعض المتأخرين  
 لم يوجد منها لتمامه النعمة من حيث لا يحتسب وهذه ليست كذلك هو ظاهر وليس مثلها سجود  
 الصديق رضي الله عنه شكر الغنم الإمامة لتزجيهم بأن النصر على العدو مما يسجد له ونسبه فيه  
 وتوقعه لا يقتضي حصوله كما حقق ذلك في كتابي في شرح النسخ رد الماتوهم بعض المتأخرين  
 ويلزم الحنفية ومن وافقهم من سجدة الشكر عند رؤية الكعبة ونحوه لا ينقل ذلك عنه صلى الله عليه  
 وسلم ولا عن أحد من الصحابة **قوله** في يأتي القبر قال بعضهم لا ولو يأتى من جهة رجل الصحابة  
 رضي الله عنهم لأنه ابلغ في الأدب من الايتان من جهة رأسه المكرم **قوله** فيستدير القبلة وهو  
 مذهبنا ومذهب الجمهور كما لو كان حيا خلافا لآبي حنيفة وغيره **قوله** ويستقبل جدار القبر إلى آخره  
 السارية التي ذكرها الغزالي هي الملاصقة لجدار الحجرة العزبي عند نهايته من جهة القبلة والقندل  
 الذي ذكره غير معروف اليوم وإنما العلامة اليوم مسبار من فحفة مموه بذهب في رخامة حرسه  
 وبين طرف الجدار العزبي الذي عنده السارية المذكورة دون خمسة أذرع بقليل فيز يد على ما ذكره  
 الغزالي والمصنف دون الذراع وقد ذكر جماعة من المؤرخين أن هذا المسبار أمام الوجه الشريف  
 وبعد من راس القبر إلى آخره عبر ابن عبد السلام بثلاثة أذرع ويتأرجع في الأمرين قولهم ويقرب  
 زائر الميتم منه كقرنه حيا وجنيد فيختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأحوال وطلب من يراهم  
 الأدب في تلك الحاضرة الشريفة يقتضي أن الشخص كلما بعد كان أولى ثم رأت الحلبي وغيره أشار  
 لذلك وبه صرح المصنف نقل عنهم بقوله بل الأدب أن يبعد منه كما يبعد منه لو حضر في حياته  
 إلى آخره فقول بعضهم أن البعد بأربعة أذرع أو ثلاثة إنما هو باعتبار ما كان وإنما اليوم إنما يقف  
 خلف شبكات الحديد الذي في المغسورة الدائمة حول الحجرة المشرفة به كما ذكرته **قوله** ويقف  
 ظاهره أن الوقوف أفضل من الجلوس وهو كذلك إذ هو لما توارى ونقله التحبير عن غيره ولم يتفق  
 يقتضي ترجيح له لغيره بما ذكر مما في الغد ولو فقد لعذر أو غيره فالأقرب أن أولي ثم المحبشي على  
 الركبتين وينبغي له في حال وقوفه وجلوسه أن يضع يمينه على يساره كما في الصلاة بأن يقتضيه كونه

في سنة ثمانية وتسعين  
 في سنة ثمانية وتسعين  
 في سنة ثمانية وتسعين







الانصارى رضي الله عنه وهذا الحديث أخرجه احمد والطبراني والنسائي بسند فيه كثير من زبد  
وتغذ جماعة وضعفه النسائي وقد يجاب بان قول احمد لا بأس به بحتمل نفي الحرمة ونفي الكراهة  
وان كان اظهر وقول المحب الطبري وغيره وعليه يحتمل رجوع القبر فيه الى الجوار لما خوذ من الجوز  
والي نفس الثقيل والمس والاول اقرب ويؤيد تعبيره بجوز دون بسمنجب اذ لو كان مراده  
الاستحباب لعبر به ثم اسندل بعمل العلماء فلما عدل عنه الى الجوار كان اظاهرا فيما ذكرناه وسنقول  
الجوار الاستحباب والوجوب اصطلاح للاصوليين لا للفقهاء والحديث المذكور ضعيف وعليه تسليم  
صحته فيجوز ان يكون السلف اجمعوا على ذلك بعد انقراض الصحابة رضي الله عنهم على انه قد ذهب  
صحابي وليس اجماعا سكتوا كما هو ظاهر ومعني قول السبكي ليس مما قام الاجماع عليه اي ابتداء  
فما قاله المحقق صحيح لا مطعن فيه ويؤيد ما ذكرناه ما في معني الخبايلة من انه لا يستحب التمتع  
بجانب القبر ولا تقبله وقال احمد ما عرف هذا فتعجبنا من روايتنا عن احمد وظاهر كلامنا ان  
وهو من اجل اصحابه ان مشيل احمد الى المتع فانه قال في اهل العلم بالمدينة لا يمسون القبر قال احمد  
وهكذا كان يفعل ابن عمر اشقي وبه تفارض رواية بعضهم عن ابن عمر انه كان يضع يده اليمنى على  
القبر ومن ثم قال في الاحياء من المشاهد وتقبيلها عادة للنصارى واليهود وقال الزعفراني ذلك  
من البدع التي تنكر شرعا وروي عن انس انه رأى رجلا وضع يده على القبر الشريف فقهاه وقال ما  
لنا عرف هذا اي الدنو منه الى هذا الحد وعلم ما تقر كراهه من مشاهد الاولياء وتقبيلها نعم ان تقبله  
ادب او حال فلا كراهة وبكره ايضا الانخفاض للقبر الشريف واقبح منه تقبيل الارض ذكر ابن جماعة  
ولفظه وعد بعض العلماء من البدع اي القبيحة الانحلاله واقبح منه تقبيل الارض له لكن قال غيره هذا  
في الخناجر والرأس والرقبة اما بالركوع فهو حرام واما تقبيل الارض له فهو اشبه بشي بالسجود  
بل هو لا ينبغي التوقف في تحريمه انتهى وفيه نظر اخذنا من كلامهم في باب السير في جني الظاهر والانس  
ان تقبيل الارض كالسجود وقالوا وجه الكراهة الا ان قصد التعظيم بالركوع مثلا **قوله** ان يخرج كل يوم  
الى البقيع الى اخيه الاولي في احد البلدات بحجة رضي الله عنه وفي البقيع البصرة بقبر عثمان رضي الله  
عنه لانه افضل من البقيع هذا ان لم ير بقبر غيره والاسلم عليه مع وقوف بسائر بقع جمع اليه  
بعد السيد عثمان يبدأ بالعباس ومن معه في قبته هذا هو الذي يتجه الي في ذلك خلافا لبعضهم  
ويؤيد القصور الظاهرة الى اخيه اعلم ان كثيرا من الصحابة ممن توفي في حياته صلى الله عليه  
وسلم وبعده مدفون بالبقيع ومن ثم قال مالك مات بالمدينة من الصحابة نحو عشرة الاف وغالبهم

لا يعرف عين قبره ولا جهته فما عرف عيناً أو جهة مشهد سيدنا ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وفيه رقبته اخيه وسيدنا عثمان بن مظعون وفاطمة بنت اسد ام علي وعبد الرحمن بن عوف  
وسعد بن ابى وقاص وعبد الله بن مسعود وجيش بن حذافة السهمي واسعد بن زرارة رضوان  
الله عليهم اجمعين هذا هو الذي دلنا عليه الاحاديث والادثار وما انتشر من نسبة المشهد  
الذي افقني البقيع لام علي رضي الله عنها فلا اصل له بل هو مشهد سعد بن معاذ رضي الله عنه فيني  
لما ابراهيم بن ابراهيم ان يسلم علي هو لا كغيره وبنو عولهم مشهد الحسن بن علي رضي الله عنهما وبنو  
قبر امه فاطمة رضي الله عنها علي الارحج وقيل دفنت بينهما فقيل بموضع شامي باب النساء وهو بعيد  
جدا وقيل من مغلدة مكان المحراب الخشب خلف الحجرة داخل مقصورتها ورجله ابن جماعة ومع الحسن  
في قبره ابني اخيه زين العابدين ومحمد الباقر من زين العابدين وجعفر الصادق بن محمد الباقر وذكر  
ابن سعد ان ابن ابي يعقوب بن اسد الحسين رضي الله عنه الى عامله فكفنه ودفنه بالبقيع عند قبر امه فاطمة  
رضي الله عنهما فينيغي ان يسلم علي هو لا كغيره مشهد العباس رضي الله عنه وهو معروف عند قبر  
الحسن وعليهما قبّة قد بعت في غربها بنا فية ابن ابي الهيثم وبنو العبد بين وبنو اخيه ابن ابي النضر  
وفي شرفها خطيرتان في احد هما الامير جويان صاحب الجوابانية وفي الاخرى بعض من نقل من الاعيان  
ومشهد صفية مشهور ايضا ومشهد ابي سفيان بن الحارث وهو المشهد المنسوب اليوم لعقيل  
وعقيل انما توفي بالثمام واول من ذكر ان ذلك مشهد عقيل ابن الجار قال ومعه في القبر ابن اخيه  
عبد الله بن جعفر الطيار بن ابي طالب الجواد المشهور ومشهد ابي جعفر رضي الله عنه وسلم الاخذ  
قبلة ومهونه فيسرف وهو معروف مشهور ومشهد امير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه  
وهو معروف وكانوا اودادته مع النبي صلى الله عليه وسلم لانه استوفى من عايشته رضي الله عنها  
موضع قبر فوهبته له فتمنعوا ثم في البقيع فتمنعوا ثم انطلقوا به الى جرش كوكب وهو بستان ليس بالبقيع  
وانما ادخله فيه بنو امية وكان رضي الله عنه يقول يوشك ان يهلك رجل صالح فيدفن هنا كدفننا سيدي  
الناس فكان رضي الله عنه اول من دفن به وفي قبته قبر عمرها وبنو امرى وخطيرتان حدث ذلك من قريب  
ومشهد ابي سعيد الخدري رضي الله عنه ولا يعرف ومشهد مالك بن انس معروف والى جانبه في المشرق قبّة  
لطيفة يقال ان بها نافعاً مولى ابن عمر رضي الله عنهما واقضى كلام بعضهم ان الذي بها ولد لعمر بن الخطاب  
رضي الله عنه جلده ابوه الحد فرض مات ومشهد اسماعيل بن جعفر الصادق بقا بل مشهد  
العباس في المغرب وهو من كن السورى بني قبله فصار باباً من داخل المدينة الشريف ومما ليس











يدخلها ويشرب من ما فيها طيب وهي بوسط حديقة قريبة من سور المدينة شمالا قال السيد  
والظاهر ان بعضها اليوم داخله ومنها بئر العهن بلسر فسكون قتل وهي الصوف الملون قيل وهي  
معروفة بالعوالي منقورة في الجبل قال السيد والذي ظهر لي انها بئر البسيرة التي منها بئر انس  
ابن مالك بن النضر رضي الله عنه قال السيد والمتلخص من كلام ابن منقبة انها المعروفة اليوم بالباطل  
وتقف رباطا اليمن شامي الحديقة المعروفة اليوم بالرومية ورد انه صلى الله عليه وسلم لم يبق فيها  
فلم يكن بالمدينة اعذب منها ومنها بئر الاعواف احد الصدقات النبوية ورد انه صلى الله عليه وسلم  
توضا بها فسال الما فيها وثرا بار متعده لا تدري اي الابار هي ومنها بئر الصفا وقيل كحني  
وقيل بموحدة بدل التون ورد انه صلى الله عليه وسلم ضرب قبته عليها حين حاصر بني قريظة  
منها وعلي بالمسجد الذي هناك وهي غير معروفة ومنها بئر اهاب تعرف اليوم بئر مزروع انه  
صلى الله عليه وسلم لم يبق فيها ولم يزل اهل المدينة قد يباو حديثا يمتدحونها وينقل الى الافاق  
من ما بها كما ينقل من ماء زمزم وسورها بئر كرها ومنها بئر حاسوم وهي غير معروفة ورد انه  
صلى الله عليه وسلم شرب منها ومنها بئر جبل سميت بجمل مات فيها او حافر حارجل اسمه ذلك قيل  
وهي معروفة بناحية الحرف باخر العقيق وقال السيد الاصوب انها بناحية الحظ المعروف  
اليوم بحرق الجبل شرقي مخرج المسجد الى السور ومنها بئر حله وهي غير معروفة ومنها بئر دغ  
وهي غير معروفة ومنها بئر السقيا بضم المهملة وسكون الفاق تعرف الان بئر الانجرام لان بعض  
فقر ابيهم جددوها وهي في اخر منزلة النقا علي سيار السالك الي بئر علي بالمحرم ورد انه كان يسقي  
له اما العذب منها ومنها بئر العقبه قيل هي التي ادلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وابوكبر وعمر  
رضي الله عنهم ارجلهم وهو ان صح بكون قصة اخري غير ما مر في بئر اريس ومنها بئر اي عبده لخط  
واحدة العنب وهي علي جبل من المدينة قال السيد ولعلها المعروفة اليوم ببئر ودي ورد انه صلى الله  
عليه وسلم ضرب عسكره عليها لما ذهب الى غزوة بدر فمرض اصحابه ورد من استنصره ومنها بئر الزمان  
ورد انه صلى الله عليه وسلم يصق فيها وهي غير معروفة الا انها غربي مساجد الفتح ومنها بئر الرعدة  
ورد انه صلى الله عليه وسلم توضا منها وشرب ويصق فيها وسقط فيها خاتمه فترع وهي غير معروفة  
لكن مشي في المدينة بئر تعرف بذلك فلعلمها هي ومنها بئر البسيرة من اليسر عند العسر ورد انه صلى الله عليه  
وسلم سماها بذلك لما قيل ان اسمها عسيرة ويصق فيها وبرك وسبق في العهن ان الظاهر انها حرة  
اذ انقر ذلك فعدة الابار اما تورة تسعة عشر فحصر المصنف وغيره لها في سبع كانه الذي اشتبه  
معرفته وهي بئر اريس وبئر حاويس وبئر عرس وبئر عرس وبئر عرس وبئر عرس وبئر عرس وبئر عرس  
التي ان سبب تسميتها بذلك ما اخرجه ابن المويدي المحوي لكن رد بانه موضوع عن جابر رضي الله عنه

كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم يوما في بعض حيطان المدينة ويد علي في يده من زناخل فصاح النخل  
هذا احمد سيد الانبياء وهذا اعلي سيد الاولياء والاله الطاهرين ثم من زناخل فصاح هذا  
محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا اعلي سيق الله فالنقت النبي صلى الله عليه وسلم الي علي  
وقال سمعته الصبيحاني فسمي من ذلك الصبيحاني **قوله** كره مالك الى اخيه قال السبكي هو جابر علي فاعترف  
في سدد الفاربع اي لان ذلك قد يعرض الي ملل والمذاهب الثلاثة يقولون باستنجاب الاكابر  
منها لان الاكابر من الخير خير انتهى ويؤيده قول الاكابر ان بين الاكابر من زبارة الغيور والكنان  
الوقوف عند قبور اهل الخير والصلاح **قوله** قال بعضهم بين لمن بالمسجد اقامة النظر  
الحجة المشريفة ومن خارجه ادا مته للقبه مع المهاجرة والحضور قيا ساعلي الكعبة وهو كس  
ولانها في طلب استقبال القبلة لان المدافيد علي الاستقبال بالصدر وان كان الوجه  
مفتحا للجهة اخري **قوله** يستحب المجاورة بالمدينة روي ايضا احمد والنزدي وغيره من استطاع  
ان يموت بالمدينة فليمت بها فاني اشتغع لمن يموت بها والاحاديث في فضل المقام والموت بها كثيرة  
ومن ثم اخذ منها الكمال الديميري ومن تبعه ان السكني بها افضل منها بمكة مع تسليم من يد المصنف  
بمكة لانه صح لا يصح علي كوايها وشدها احدا لا كنت له شفعيا او شهيدا يوم القيامة ولم  
ير في سكني مكة نحو ذلك بل كرهه جماعة ونقل عن احمد القول بذلك انتهى وفيه نظر بل الموقوف  
للقواعد ان سكني مكة افضل وتغي بن يادة مضاعفة الاعمال مرجح كيق وقد صح انه صلى  
عليه وسلم قال مكة والله انك لحنر الارض الله واجب ارض الله الى الله ولولا اني اخرجت منك لما  
كسرت فخذ انص صريح قاطع للفرع في ان السكني بها افضل وقدير للمفسول من ايام الازهر  
مثلها للفاضل وكرامة جماعة المجاورة بها ليس الاخوفا مما يقع فيها من التعسير بل هذا دل  
علي ان سكناها لمن وثق بنفسه افضل من سكني غيرها فكم هذه بعض السلف سكناها لكونه صلى الله  
عليه وسلم اخرج منها مذهب **قوله** ما بين عبر الى ثور المراد ان هاما من ميهما في رواية واني حرمت  
ما بين ما بينهما **قوله** وانما ثور بمكة هذا الحصر ممنوع فقد قال كثير من المحققين كالتزمخشي  
وغيره ونقله بعضهم عن طوائف من العرب العارفين بتلك الارض ان ثور جبل صغير خلف احد  
وبه علم ان احدا من الحرم **قوله** الخزان هما قنبي الحرة بفتح الحاء وهي الارض ذات الحجارة سود وهذا  
حد الحرم في العرض وما مر حده في الطول وانما ياخذ اصحابنا بغضبه احاديث وردت من ان حرم الطير  
والوحش والغنال وغيرها الا الشجر ما بين الحرمين وحرم الشجر مردي في بئر من سائر جوار المدينة لانها



لم تثبت وان اخذ بذلك ما ذكره رضي الله عنه **قوله** وباتي الغبراء ثم باتي الغبير خلافا لمن قال يقدم وداه  
صلي الله عليه وسلم علي فوديع المسجد بركعتين **قوله** عن خارج بن زيد الي اخره هذا ذرع بناءه  
الاول واما بناؤه الثاني الذي بناه النبي صلي الله عليه وسلم كما دلت عليه صرايح السنة بل ورد  
ما يدل له علي انه بناه ثلاث مرات وكانت الثانية بعد فتح خيبر اخذها راء احمد عن ابي هريرة مع  
تأخر من لا منه عن البناء الاول قال كانوا يحملون اللبن الي بناء المسجد ورسول الله صلي الله عليه وسلم  
قافا فتقبل من رسول الله صلي الله عليه وسلم وهو عار من لبنه فطقت انها شقت عليه الحديث  
فظولها مما يلي القبلة الي موزة مائة ذراع وكذا في العرض **قوله** قال اهل السبيل الي اخره نبع فيه بعض  
المورخين وفيه انظار شتى بينها السبيل في تاريخه وغيره واعرضت عنها لاحتياجها الي سبط وبن  
ان زيادة عمر رضي الله عنه من جهة القبلة الرواق المتوسط بين الروضة ورواق المحراب القماني  
وحده في المغرب الي الاسطوانة السابقة من المنبر ولم يزد شيئا من جهة المشرق لان الحجة كانت  
هي الحد في المشرق في زمنه وان عثمان رضي الله عنه زاد في قبلة المسجد الي موضع محراب اليوم  
ولم يزد في مشرقه وزاد في غربيه فذكر اسطوانة في المسجد في زمنه من جهة المغرب ينتهي الي  
الاسطوانة الثامنة من المنبر وما بعد ها الي الحد اسطوانة اثنان فقط زادها الوليل وان  
الخامسة من المنبر هي نهاية المسجد النبوي بعد الزيادة الثانية وان حده من جهة الشام  
قريب من الاجحار التي هي عند ميزان الشمس يصحح المسجد خلق محاسن مشايخ الحرم **باب** اسرار المسجد  
الذي كان في زمنه صلي الله عليه وسلم لكل منها فضل اذ لا تخلوا من صلاة اكابر الصحابة اليها  
كما يدل له حديث البخاري فالذي ورد له فضل خاص فيها ثمانية الاولي التي هي علم علي المصلي  
المشرفي كان حذر صلي الله عليه وسلم الذي يخطب اليه ويتكلم عليه امامها في محل كرسى الشدة  
ثم اسطوانة عابثة صلي الله عليه وسلم المكتوبة بعد نحو بل القبلة بضعة عشرة  
يوما وهي الثالثة من المنبر ومن الغبير ومن القبلة متواسطة للروضة وتسمى اسطوانة الفرعة  
لما في اوسط الطلوع ان في مسجد يبقعه قبل هذه الاسطوانة لو يعلم الناس ما صلوا فيها الا ان  
يطير لهم فرعة وكان ابو بكر وعمر وعمرهما رضي الله عنهما يصلون اليها والمهاجرون من قريش  
يخيمون عند ما قيل والدعا عند ما استجاب ويليها لناحية القبر اسطوانة التوبة كان صلي الله  
عليه وسلم اذا اعتكف يخرج اليه في انشده او سريره اليها مما يلي القبلة فيستند اليها وكان يصلي في  
اليها وسميت بذلك لان ابا لينة ربط نفسه بها حتى نزلت نوبته واسطوانة السرير وهي اللاصقة

بالشباك اليوم مشرق في اسطوانة التوبة كان سريره صلي الله عليه وسلم يوضع عند هامة  
وعند اسطوانة التوبة مرة اخري الخامسة اسطوانة علي رضي الله عنه كان يجلس في صفحتها التي  
تلي القبر يخرج من رسول الله صلي الله عليه وسلم وهي خلف اسطوانة التوبة من جهة الشمال وكانت  
الحوكة التي يخرج منها صلي الله عليه وسلم من بيت عابثة الي الروضة في مقابلتها وخلفها من الشمال ايضا  
اسطوانة الوقود كان صلي الله عليه وسلم كان يجلس عند الوقود العرب السابعة اسطوانة مربعة القبر  
وتقال لها مقام جبريل وهي في حائط الحجة الشرقية عند منبر في صفحتها الغربية للشمال ويسمى اسطوان  
الوافد الاسطوانة اللاصقة بشباك الحجة وكانت باب قاطعة رضي الله عنها وكان صلي الله عليه وسلم  
يأتي اليه حتي ياخذ بعضا ديتة ويقول السلام عليكم اهل البيت انا ايريد الله ليذهب غمك الرخص  
اهل البيت ويظهرهم يظهرهم وقد حرم الناس التبرك بها واسطوانة السرير يعلق ابواب الشباك  
الدابر علي الحجة الشرقية الثامنة اسطوانة التهجيد كان صلي الله عليه وسلم يصلي اليها ليلا وقبل الحجة  
كان بها محراب اذا توجه المصلي اليه كان علي يساره لباب عثمان المعروف اليوم بمحراب جبريل ومحلها  
الان دعامة بها محراب مرخم ونور عرج في ان ذلك محلها قال ابن جماعة وغيره ولم يتجر لنا من الروضة  
اي لا اختلاف في الروايات الصحيحة فيها كرواية ما بين قنبري وقنبري ورواية ما بين بيتي ومنبري  
او قنبري ومنبري علي الشك وفي رواية للطبراني ما بين المنبر وبيت عابثة وفي اخري له ما بين  
جبريل ومصلي قبل المراد مصلا في مسجد وقيل مصلي العبد وهو ما فهمه بعض الصحابة وفي رواية  
لاحمد صحيحة ما بين هذه البيوت يعني بيوت صلي الله عليه وسلم الي منبر في هذه كرواية بيتي  
معد مضاف فيعيد العمر بيد لان عمران مسجد كلكه روضة لانها كانت مطيعة به من القبلة والمشرق  
والشام والمنبر في غربيه ومن رجع هذا الزين المراعي لكن مشهور ان المراد بيت خاص وهو بيت  
عابثة لرواية قنبري اي بيتي الذي اقبض فيه وهو بيت عابثة قال الخطيب ابن حنبل فعلى هذا تسامت  
الروضة حائط الحجة الشرقية من القبلة والشمال ولا ينزل بقصر اي في العرض الي المنبر وتأخذ  
المسافة مستوية فليست في ذلك قال السبيل ان اخذت مستوية دخل مسافة الحجة من جهة الشمال  
وان لم تسامت المنبر ومسافة طريقه من القبلة ولان لم يسامت الحجة لتقدمه في جهة القبلة فتكون  
الروضة مربعة وهي رواق المصلي الشريف والرواقان بعده وذلك سقف مقدر المسجد في زمانه  
صلي الله عليه وسلم لما اتفق لنا في حداث الحجة من جهة الشام عند عمارتها من محاذاته لحدق اسطوانة  
الوقود لكن المنبر كان من آخر الجدران عن حداث القبلة فيخرج مقدار ذلك علي هذه البنية كما يخرج



ان اخذت المسامنة غير مستوية بل يجتمع المصلي الشرقي مقدمه او لعدم محاذاة لكل من طرفي المنبر  
والحجرة اذ يتبع الروضة هياكل الحجرة في المشرق ولا يكون مستقيمة لتأخر الحجرة الى ناحية الشام عن  
المنبر ثم يتخلف الروضة كمثل انطبق ضلعاه علي امتداد المنبر والمنبر النبوي وهو خمسة  
اشبار ويكون موقف الصف الاول مما يلي الحجرة خارجا عن الروضة ثم زاد السيد من الاحتمال  
بان السبب في جعل هذا المحل روضة استتماله علي محل الجهة الشرقية اي محل سجوده صلى الله  
عليه وسلم قال ولم يقل احد يخرج من مسجده عنها بل كلامهم متفق علي كونه منها واخذ  
المسامنة مستوية هو ظاهر ما عليه غالب العلماء والناس قليل وغالبهم يعتقد انها بنهاض  
جهة الشام في مقابلة اسطوانة علي رضي الله عنه ولهذا جعلوا الدرابزين الذي بين الاساطين  
ينتهي الي صفها واتخذوا العرش لذلك فقط والصفوان ما تقدم من امتدادها الي صف اسطوانة  
الوقوف انتهى قيل ويجمع بين الروايات السابقة بان الروضة تطلق علي اماكن متقاربة في  
الفصل فافضلها ما بين الغنبر والمنبر ثم ما بين بيوتها كلها والمنبر ثم بقية المدينة ثم ما خارجها  
الي المصلي واما رواية حجر في وبيتي وقبري وبيت عابشة فهي متحدة اذ قبره صلى الله عليه وسلم  
في حجرته وهو في بيته وهو مسكن عابشة رضي الله عنها ومعلوم ما هو وغيره ان ما فعله الظاهر  
سرس من نصبه الدرابزين بين الاساطين التي تأتي الحجرة الشرقية حجر فيه طابقة من الروضة  
مما يلي بيت النبي صلى الله عليه وسلم ومنع الصلوة فيها مع ما ثبتت من فضلها وكذا التكرار في بعض  
العلماء وقول الزبير بن المراح له سلف في ذلك وهو ما حجه عمر بن عبد العزيز علي الحجرة من جهة الروضة  
لكنه قيل قال السيد غلط بل ترك منها طابقة زادها في المسجد من تلك الجهة وكان منبره صلى الله  
عليه وسلم درجتين ومجلسا يجلس عليه صلى الله عليه وسلم ويجتمع رحليه علي الثانية فلما ولي ابو بكر  
رضي الله عنه جلس عليها ووضع رحليه علي الاولى فلما ولي عمر رضي الله عنه جلس عليها ووضع  
رحليه علي الارض فلما ولي عثمان رضي الله عنه فعل ذلك سنتين ثم علي الي مجلسه صلى الله عليه  
وسلم وكسي المنبر قبطية ثم امر معاوية مروان بالزيادة فيه فزيد من اسفله ست درجات قبل وما  
زاده تماخت لعل الزمان فيجده بعض خلفاء ابن العباس واتخذ من بقايا اعداء منبره صلى الله عليه  
وسلم اشتا طائفة ثم احترق ذلك المنبر في الحريق الاول فارسل المظفر ملك اليمن منبراً محله ثم  
الظاهر سرس ثم برقوق ثم الموبد فاحترق منبره في الحريق الثاني قال السيد ولم يكن وصفه  
من جهة القبلة محجياً بل كان مقدماً فيها ما يقرب من دراع وكذا من جهة الشام ثم ظهر يادته

علي موضع المنبر النبوي بنحو ذراع ايضاً فظهر ايضاً انما عن الدكة التي كانت تحته من طرفه الشامي  
هو المغرب فذكر شير ثم وضع المنبر الرخام الموجود الان في محله مع محله مع موضع المنبر النبوي  
في مقدماً للقبلة بعشرين ذراعاً من دراع الحديد ونريد في تحريجه الي جهة المشرق فاخذ من الروضة  
خمس اصابع انتقصها **قوله** انما يتناول ما كان في رفته صلى الله عليه وسلم اي حوز بقية الزيادة كما  
صرح به في غير هذا الكتاب ووافقه ابن عقيل الحنبلي والسبكي واعتزضه ابن تيمية واطال فيه والمج  
الطبري واورداً آثار الانقور الحجة بها وغيرهما بانه سابع في مسجد مكة ان المضاغفة لا تختص بما كان  
موجوداً في رفته صلى الله عليه وسلم وبان الاشارة في قوله صلى الله عليه وسلم في مسجد بني هاشم  
انما هي لاجرا غير من المساجد المنسوبة اليه وبان ما لكاسيل عن ذلك فاجاب بعدم الخصوصية  
قال لانه صلى الله عليه وسلم احب ما يكون بعده وزيت له الارض فعلم ما يحدث بعده ولولا هذا ما  
استجار الخلفاء الراشدون المهديون ان يزيروا فيه بحفرة الصحابة ولم يكره عليه ذلك انتهى وانت خبير بان  
مثل هذه الامور لا تقتضي كلام المصنف بل ولا ضعفه لان له ان يجيب عن الاول بان الاشارة اقوي في  
الدلالة علي الحضور والتعيين من ان في المسجد الحرام واستثناؤه منه ليس بنص في ذلك وما يدل لما ذكره جربان  
خلاف قوي في ان المراد بالمسجد ثم جميع الحرم ولم يقل هاهنا بنظره طاعت من اطلاقه علي ذلك كثير شائع  
في القرآن فالولي السنية وعن الثاني بان قوله انما هي الي اخره خلاف الظاهر فلا يدل من دليل وما احتج  
به مالك بان سكوت الصحابة يحتمل انه انما كان لما رواه في ذلك من المصلحة لكثرة الناس بالمدينة حينئذ  
فخشوا من نضرمهم بالنزعة فوسعه الخلفاء الراشدون وافترعوا بالافون لذلك وهذا احتمال قريب بل هو  
الظاهر ومثل هذه الواقعة تنسقط الاستدلال بها دون هذا الاحتمال ثم راي الوالي العراقي في شرح قريب  
الاسانيد جزم بها قاله المصنف ثم اشتكى بها في تاريخ المدينة عن عمر رضي الله عنه لما فرغ من الزيادة قال  
لوانتهي الي الحيانة وفي رواية ابي الحليفة لكان الكل في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن ابي هريرة  
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لو زيد في هذا المسجد ما زيد كان الكل مسجدي وفي رواية لو  
بني هذا المسجد الي ههنا كان مسجدي ثم قال الولي فان صح ذلك فهو شري حشنة قال غيره ولم يصح من ذلك شيء  
اي فلا اعتراض علي النووي حينئذ بل ظاهر الحديث يسا عده وفي الاحياء والاعمال في المدينة تتضاعف  
وذكر حديث صلاة في مسجدي بالق صلاة ثم قال وكذلك كل عمل في المدينة بالق وصرح به ايضا بعض  
المالكية واستشهد له بما رواه البيهقي عن جابر مرفوعاً والجمعة في مسجدي هذا افضل من الجمعة  
فيما سواه الا المسجد الحرام وشهر رمضان في مسجدي هذا افضل من الق شهر رمضان فيما سواه الا المسجد



الحرام وعن ابن عمر نحوه انتهى وفيه نظر ولا دليل في الحديث على تعدد المضاعفة الى ما روي في المسجد  
فصل عن سائر المدينة ولا يستبعد وقوع الصوم في المسجد لانه الامساك من العجر الى العروبة وهذا  
يتيسر وقوعه في المسجد لكل واحد ولا فرق في مضاعفة الصلاة بين فرضها وتقلها خلافا لبعض ما كلبه  
والحنفية **قوله** واصحابها انه يستحب فارقا الوجوب فيما لو نذر اتيان مسجد مكة او محل من حرمة  
بان ذلك يجب قصده بالتسك بخلاف هذا فلم يجب اتيانه بالنذر كغيره وانما وجب الاعتكاف فيه بالنذر  
لانه عبادة مستقلة مختصة بالمسجد فاذا كان له فضل ولها فيه مزيد ثواب فكانت التزم فضيلة في العبادة  
الملتزمة والاتباع بخلافه ولو نذر زيارة قبره صلى الله عليه وسلم لم يزم الوفاء به لما علمت انها من القرب  
وكذا زيارة قبر غيره صلى الله عليه وسلم مما يسن زيارته لانها قريبة مخصوصة فلم يمت بالنذر ويصح كما  
من الاستيحاف على القبر الشريف لانه ما يقبل النيابة ولا يطير الجمل به وكذا ايلاع السلام له صلى الله  
عليه وسلم لا على نفس الوقوف عند القبر لانه لا يقبل النيابة اذ فائدة لا يتعدى الى المستأجر بخلاف  
الدعاء والجمالة له كالاجارة في جميع ذلك **قايده** كره ما لك ان يقال ان زيارته بقبر النبي بخلاف زيارته النبي  
صلى الله عليه وسلم قال القاضي عياض الحديث لا تجعلوا قبري وثنا يعبد بعدي قال العز بن عبد السلام  
واذا اردت صلاة فلا تجعل حجرته وراظهرك ولا بين يديك وثنا بعبادته وفاته اذ بك معه في  
جميعه لو ادرتكم ان لم تفعل فانصرفك خبر من مقامك انتهى واستند بآر قبوه صلى الله عليه وسلم  
في غير الصلاة ايضا خلاف الادب ونحو الصلاة الى قبور الانبياء والاولياء تبركا واعظا لما ذكره الاذني  
وغیره ولا ينافيه قول التحقيق ذكر الصلاة الى قبر غيره صلى الله عليه وسلم لانه محمول كما هو ظاهر على  
من لم يبرد تعظيم الغير بذلك بل ربما يكون ذلك كفر او العباد بالله وينبغي ان يخرج فيها القرائن قبل روجه  
فقد كان السلف يحبون ذلك وما يدل لتعظيم فضل المدينة ما اخرجه ابن الاثير في جامعنا معه عن رسول  
الله انه صلى الله عليه وسلم لما رجع من نبوة اثار من تلغاه غبارا فغطى بعض من معه انغدا فكشوا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم اللثام عن وجهه قال والذي نفسي بيده ان في غبارها شفا من كل داء اكل بعد  
ولا اراه ذكر الحجاز امر والبصر وفي رواية زر بن قامل عن وجهه وقال ما علمت ان عجوة المدينة شفا  
من السقم وغبارها شفا من الخنثام وفيها حفرة عذرة وفحة جربها العلماء ويحرم للشفا من الحماشا  
وغسله لكن الشرب هو الوارد وفي الصحيحين من تصبح بسبع نترات عجوة لم يصبره ذلك اليوم ثم ولا  
سحر ولمسلم من اكل سبع نترات ما بين لاتبينها لم يصبره شئ حتى يبسي وفي رواية صحيحة علي الرقي  
وله ايضا ان في عجوة العالية شفا وانها تزيان اول البكرة وصح ايضا ان الكاه من امن وما وها شفا

اعترض بان طلب الغزارة في المدينة الشريفة على ساكنها افضل الصلاة والسلام للبحث  
على سبيلها فهو من خواصها ويجاب بان كل احد لا يتيسر له سبيلها وليس سبيل وروده فيها  
فلا يقتضي انه من خواصها بل يقاس غيرهما عليها في ذلك لان الدعوى من تزج الى او طائفا فاذا  
وصلت اليها طلب منها ان تنال الغزارة بها حذرا من تشتها اذا انتقلت الي غيرها **قوله** فلا  
يطرق في الليل قضيتها مع قوله قبله يستحب اذا قرب من وطنه ان يبعث الى اخره ان طر وقهر ليل  
خلاف السنة وان ارسل من يخبرهم بخبره وهو منجذ لان في الغد و ليل مستفقه واطلاعا  
علي ما يسيح وان ارسل من يخبره بخبره وفيه وظاهر ان الارسل خاص بمن له حليته والطر وق بهار  
لا يختص بذلك وان الكلام منمن لم يشق عليه تاخير الغد وراي النهار **قوله** ولم يستغفر له الحاج  
ظاهره انه لا فرق بين ان يطول الزمان بين استغفاره وخراجه من حجه او يقرب وهو محتمل ويحتمل  
ان المراد به الحاج عرفا فيشمل ما بعد الفراغ الي وصول بلده ونقطاع هذا الامم عنه في العرف **قوله**  
نساك توبته بين يديه ان توبا منصوب لفعل مقدس ويجوز تقديره ايضا بقولنا توبا او ايا من  
اذا رجع والحبوب بضم الحاء وفتحها وهو الاحسن لمناسبة قوله او يا **فروع** بين نحو اهل القادمر ان يصنع  
له ما يتيسر من طعام ويسن له نفسه اطعام الطعام عند قدومه للاتباع فيها وكلاما ما يفيد كلام الغز  
وابن سبويه نقيبه بفتح النون وكسر القاف وفتح العين المهملة ويسن معانقة القادمر اي غير الامرد  
ومصافحة خلافا لمن كره المعانقة كما لك ومن ثم حجه بن عبيد بن عبد الله عليه وسلم عاتق جعفر اوقبله  
حين قد مر من الحبشة وروى قوله ان ذلك خاص بجعفر نسكت قال القاضي عياض وسكونه دليل على ظهور  
قول سفيان ونصوبه وهو الحق انتهى ويرويه ما صح انه صلى الله عليه وسلم قبل زيارته حارثه واستفقه  
لما قدم المدينة قال ابن جماعة وهذا التخييل محمول عند اهل العلم على ما بين العيينين وكذلك تقبيله صلى  
الله عليه وسلم عثمان بن مظعون بعد موته ونص جماعة من الشافعية على كراهة تقبيل الوجه ومعانقة  
غير نحو القادمر والطفل لما صح من تهيه صلى الله عليه وسلم عن ذلك اما معانقة الاقوال الجليل ومصافحة  
من غير جليل في امر وبكره مصافحة ذي العاهة **قوله** والذي عليه اني يجب عليه حيث امكنه ولم يعارضه  
ما هو اهم منه كما هو واضح **قوله** ترتيبهم في السير والنزول الى اخره هل يجب عليه وضع كل فيما  
يليق به من الحال لان ترك ذلك لا يجتمل في العادة او من سبق لمحل استحقاقه ولا يجوز اخرجه منه  
او الخيرة اليه في تقديم من شأنا وخبر من شأنا للنظر فيه محال والذي ينبغي في ان من سبق  
لمحل استحقاقه فلا يجوز ان عاجزه عنه الا ان نظر العادة بكونه لمعين في كل سنة فان لم يكن سبق وجب

في نسخة القادمر ان يصنع



عليه عليه ترتيب الناس بحسب منازلهم ولا يبعد ان من معه مال كثير لا يورث عليه الا في محل  
مخصوص من الحج ولم يسبق اليه انه يجب على الامير وضعه فيه وهل لمن استحق محلا ان يخطب خطابه  
بعينه في بغير من هو امامه اذ نه لان ذلك من مضامير الركب وانتظامهم وقيا ساعلي الاستناد لجل  
الغير او يتوقف على اذنه لانه ربما يضر الدابة او يتعبها الاقرب الثاني والعادة الغالبة ان من يحمل  
من القطار له محل معلوم اذا نزلوا فالتا هو انه لا يجوز لاحد سبقه اليه وان كانت الارض مباحة لان  
اضراد العادة بذلك صبر ذلك المحل مستحقا لمن استقر له وان لم يتزل به ويحتمل خلافه وكذا يقال في المياه  
ان اطرقت العادة فيها يمثل ذلك وكانت وسبعة ومرحلي المزاجية وما فيها اول الكتاب فراجع فانه لم **قوله**  
وسير سائر اضعفهم وقد علمت فيما مر ان محله عالم بعارضه ما هو اهم منه كخوف عطش او عدو او فراغ  
علق ونحو ذلك **قوله** ولا يحمل له ان يجبر احد على بذل الحفارة الى اخره موافقه اول الكتاب فراجع **قوله**  
وهو جامع لشرايطه ما اذا لم تسوله ذو شوكه والا فقد حكمه وان كان فاسقا او امارة قيا ساعلي ما قاله  
في القاضي **قوله** الاحكام البلد محله ما اذا لم يغوصه الي امير الحجيج الحكم ثمر ايضا او حيث حمل والا فله الحكم  
بينهم **قوله** اذا كان من اهل الاجتهاد فيه تعيينه بنظر مامر في قوله وهو جامع لشرايطه فاذا  
ولي مقلد جاز له الحكم بذهب امامه **قوله** فان كان الذي من الحجيج اتي بالجناية الى اخره يحتمل تعيينه  
بما اذا لم يرفع الامر الي امير الحاج قيل دخول البلد فيمنع عيالي والى البلد الحكم ويحتمل خلافه  
وهو متقدح ثمر اعلم انه يجمع بكافة حجيج من اقاليم متفرقة ولكل امير فاذا انقضى شامي ومصري مثلا  
وكان الحكم مفوضا الي كل امير ثمر في اهل رقبته فهل يتخير ان يرفع الي كل منهما من اميريهما او يرفع  
بينهما او يعتبر سبق الدعوى بظهور ما قالوه في الاختلاف في باب الرجعة للنظر فيه مجال ويجه انه  
من كان ثم له ولاية عامة نقض الرفع اليه والاختيار المدعي **قوله** والاقامة سنة يحتمل ان الامهاله  
ليس بواجب قيا ساعلي ما ياتي مما يقتضيه كلامه في زيارته بهم للنبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل خلافه  
اخذ من قوله يجب على المحتسب الامر بنحو صلاة العبد وان لم تكن واجبة ويحتمل الفرق بان سبق الامر من  
سبق الحج والزياره سنة خارجة فلا يلزم من الوجوب في تلك الوجوب في هذه ويحتمل عكسه لان  
هذه من اعظم العبادات والحج المساعي كما مر والافقه الثاني فيجب على ذلك فيها واما دخول بهر مكة  
اذا اتسع الوقت فواجب بل لا ريب لما فيه من مصالح العامة التي يضطر اليها اكثر الحجيج **قوله**  
فمن لم يكن على عمر العود ههنا دقا بما اذا عزم على الاقامة وبها اذا لم يعزم على شئ والا فلا هو الثاني  
يحتمل بقاء الولاية عليه لان الاصل استقرارها حتى يوجد قاطعها ولم يوجد ويحتمل انقطاعها لان

تعتبر

الدخول

الدخول نفسه قاطع لها الا ان يوجد مقتضيهما وهو العزم على العود ولم يوجد والا فلا اقرب ولا تسلم ان  
الدخول نفسه قاطع **قوله** من صلاة الظهر الى اخره اظهر به ان عداسبعة انما هو تكامل الطرفين  
والا فقل من كذا اول الكتاب انما من (اول السابع الى زوال الثالث عشر فهي في الحقيقة سنة والذي  
يظهر ان ولايته لا تنقطع الا بغير وبتشيس الثالث عشر ان اخر نقره اليه احد من قوا المصنف الا في  
فاذا حصل النفر الثاني انقضت ولايته **قوله** لانه متبوع ظاهر كلامه انه يجر عليه عكس  
الترتيب المستحب وقد يوجد بان ذلك يوقع في اذهان العامة ان ما فعله هو السنة او الواجب  
فربما يتجدد ذلك سنة مستمرة **قوله** فقد نبى المواقيت الى اخره من المعلوم ان الحاج ياتون  
من جميع المواقيت فانحصار تلك الولاية في واحد متقدس فالتدري يتقدح ان يقال ان وري على كل  
اهل جهة واحد جاز وقد رتبهم صفا تهم واعلمهم بمنازلهم ولا يجازيهم الى غيرهم واذا لم ينص على  
تولي احد منهم لخطب الحج خطب كل قومه ولغوي واحد على جميع الحجيج وجب عليه ان يستحب ان امكنه **قوله**  
لكل ميقات من يقيم به ليسين احكامه لمن مر به **قوله** وليس له ان ينقل النفر الاول ظاهر حرمة ذلك عليه  
وله وجه ونقله جميع في المجموع عن الماوردي ايضا لكن الماوردي خالف ما قاله في الاحكام السلطانية  
فقال في حواويه الاول له ذلك قال بعض المتأخرين والاول غريب قال بعضهم لكن منجبه **قوله** وهل له  
حد فيه وجهان يحتمل ترجيح ان له ذلك لان جواز النفرين العام دون الحد فاد وجدا ويحتمل خلافه  
وهو الذي يتجه لان الحدود مبنية على الدر ما امكن ولا بد من تحقق شمول الولاية وانما جاز له النفرين  
لان اثره اخف ومن ثم جاز للزوج والولي والمعلم واذا تأملت انه يجوز له النفرين وان الحد انما اقتنع لما  
ذكر ظهر لك ان الاقرب من الوجهين اللذين ذكرهما بعد ان له الحكم والازام في المعلق بالحج **قوله**  
الا ان تخاف اقتضا الناس بغا على ظاهر كلامه جواز الانتكاح حينئذ وله وجه ويحتمل وجوبه وهو  
الاقرب لما يترتب على ذلك من المفاسد **قوله** وليس له ان يحمل الناس على مذهب ابي الا ان قلنا يجوز ان  
حكمه فيما مر ورقت البقرة قصة فله الحكم فيها بمذهبه والمتد اعين على ذلك لانه خيف كالفاضي **قوله**  
كره ذلك يظهر ان التعبير بالكره هنا جري على اصطلاح المتقدمين من ان اطلاقها على خلاف الاول  
لان نشرها عند المتأخرين كما لمصنف وغيره ان يرد لها فهي مخصوص او قياس ولم يعرف ذلك **قوله** ولو  
فصل الناس المتقدم الى اخره يشمل المتقدم في الزمان والسير والافعال وله وجه وكونه كالماء العلوة  
لا يقتضي حوقه به في سائر الاحكام **قوله** سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم الو او اما عطفه  
فيقتدر التجار والمجرور متعلق محذوف واما ابدية اي انزه الله اي اعتقد تنزيهه من كل صومع قلد



اياها علي سائر النعم الطاهرة والباطنة بافضل المحامد واجمعها وهو الحمد لله حمد ابوابي نعمه وبكافي  
مرتبه يا ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك سبحانك لا نجني تناء عليك انت كما  
أنيف علي نفسك الحمد لله الذي هذه انا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله والحمد لله اولوا اخر  
وظاهر او باطنا وصلي الله علي سيدنا محمد وءاله وصحبه وارزواجه وذريته كما يحب وترضي وانقل  
ما يجب صلاة دائمة مستمرة علي توالي الازمان لا امد لها ولا انقضاء عدد معلوماته في كل ذرة ولحظة  
وافضل من ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ماشا الله كان وما لم يشا لم يكن وحسبنا الله  
ونعم الوكيل وحسبنا الله ونعم الوكيل حسبي الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو  
رب العرش العظيم ثم الكتاب المبارك نهار الاثنين رابع عشر شهر القعدة عام ١٠٥٨

من الهجرة النبوية علي صاحبها افضل

الصلاة والسلام وصلي الله علي

سيدنا محمد وءاله وصحبه

وسلم تسليما كثيرا والحمد لله

رب العالمين



وافق انما لما علي يد القعدة الي رب العرش الي كل من محمد بن محمد المدني لكي الشهير بالميتوني  
الساقي في يوم الاثنين المبارك رابع عشر شهر ذي القعدة الحرام سنة ثمان وخمسين  
والف من الهجرة النبوية علي صاحبها افضل الصلاة والسلام الحكمة احسن الله  
تعالى ختامها بمسبب وفصله وكرمه وصلي الله علي سيدنا محمد وآله وصحبه